د. محمد علي الشهاري

الثــــورة والديمقراطيـــة والوحـــدة اليمنيـــة

دار الثقافة الجديدة

د . محمد على الشهارى

الثـــــورة
والديمقراطيـــة
والوحـــدة اليمنيـــة

دار الثقافة الجديدة

الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية

د. محمد على الشهارى

الطبعة الأولى

١٩٩٠

الناشر:

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة

ت: ٣٩٢٢٨٨٠

- - - - - - - - - - - - - - - - -

صُف بوحدة الماكينتوش بالدار

صف: سهام العقاد /نعمات محمد

هالة سعيد /منال محمد

غلاف وتصميم داخلى: محمد عزام

* * * * * * *

الثورة والديمقراطية
والوحدة اليمنية

* * * * * * *

إضاءة:

كان مفروضاً أن يظهر هذا الكتاب عام ١٩٨٩، وبالذات قبل اصدار بيان ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ بين قيادتى شطرى اليمن الذى أعلن عزمهما على التعجيل بتوحيد اليمن، وهو ما تحقق بقيام «الجمهورية اليمنية» فى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

غير أن تأخر صدوره لا يؤثر على أهمية القضايا المبحوثة فيه، إن لم يصبغ عليها أهمية اضافية من الناحية التاريخية، ولا سيما بعد أن راجت تقديرات ظالمة بأن نظام عدن كان مجرد غلطة ونتؤ واعوجاج تمت ازالته!

فمقالات الكتاب تتناول أساسا تجربة الثورة فى ما كان يسمى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» والمحطات والمنعرجات التى مرت بها، والخصوصيات التى تميزت بها، والمغزى الاجتماعى - التاريخى - التقدمى الذى دلت عليه - أياً كان مآلها - والميول التى بدأت فى الظهور بعد محنة ١٣ يناير ١٩٨٦ نحو اصلاح جوانب الخلل فيها، وفى مقدمتها خلل الديمقراطية، دون أن يقدر لها الاكتمال والتحول إلى الاستراتيجية من شأنها أن تقوم مسار التجربة، وتؤثر من ثم على الساحة اليمنية كلها، وتخلق بالتالى ظروفاً أفضل وأنضج لعملية توحيد اليمن.

ومن قراءة الكتاب يتضح أن المؤلف كان يميل إلى أن تتحقق الوحدة اليمنية على مرحلتين: مرحلة اقامة دولة كونفدرالية وطنية ديمقراطية عاصمتها صنعاء، يتاح خلالها لكل من نظام التوجه الاشتراكى فى الجنوب، ونظام التوجه الرأسمالى فى الشمال أن يبلور ويبرز أفضلياته ومميزاته، بما يمكن فى آخر الأمر من التفاعل الايجابى بينهما، ويساعد الأكثر استجابة لمتطلبات جماهير الشعب فى الخير والحرية والتقدم الاجتماعى على التأثير فى الآخر...

ومرحلة اقامة الدولة المركزية الوطنية الديمقراطية بعاصمتها صنعاء كنتاج طبيعى وحتمى لعملية التفاعل والتأثير والتقارب هذه.

ورغم أن الوحدة اليمنية قد تحققت على أساس اقامة دولة اندماجية مركزية موحدة، إلا أن الصعوبات الجمة والتعقيدات الكثيرة التى تواجه عملية التوحيد الفورى والكامل والشامل للعديد من المؤسسات، وخاصة مؤسستى الجيش والأمن، وللكثير من القوانين، تبين أن اقتراح تحقيق الوحدة اليمنية على مرحلتين لم يكن بدون أساس موضوعى وواقعى، فضلاً عن حالة الارتباك والاضطراب التى تجابهها هذه العملية على نطاق الدولة والمجتمع معاً، حتى أصبح الناس يرددون القول بأن دولة الوحدة أخذت بأسوأ ما كان سائداً فى دولتى الشطرين، بدل أن تأخذ بالأحسن فيهما، وتعمل على تطويره!.

ومن قراءة الكتاب يتضح أن الكاتب كان يرى ضرورة اقامة تحالف وطنى ديمقراطى عريض يقود عملية توحيد الوطن.

واذا كانت الوحدة قد تحققت بقيادة تحالف ضم التنظيمين السياسيين الحاكمين فى الشطرين اللذين كانا ينفردان بشرعية العمل السياسى العلنى، فأن الارتباك والاضطراب القائم فى العلاقة بينهما يؤكد الحاجة إلى توسيع اطار هذا التحالف، بحيث يضم أحزاباً وتنظيمات سياسية ومنظمات جماهيرية وشخصيات اجتماعية أخرى يجمعها معهما التوجه الوطنى العام نحو اقامة دولة المؤسسات والقانون الوطنية الديمقراطية الحديثة، ونحو بناء مقومات المجتمع المدنى، ونحو تعميق الممارسة الديمقراطية، ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة.

لقد قامت دولة الوحدة اليمنية التى مثلت دائماً معضلة التاريخ اليمنى - كما يتضح أيضا من ثنايا الكتاب - ولم يبق الا الحفاظ عليها فى وجه مخاطر داخلية وخارجية لا تحصى، والا حشد كل جماهير الشعب خلفها، للتصدى بنجاح لهذه المخاطر، ولجعلها نقطة انطلاق تاريخية لبناء اليمن الجديد الحضارى المتقدم، القادر على الاسهام الفعال فى بناء الدولة العربية الاتحادية الديمقراطية، وفى صنع العالم العادل والجديد.

واذا كانت تجربة الثورة لما كان يسمى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» قد أفلت، فان توجهها الاشتراكى، أو نزوعها نحو تحقيق العدل الاجتماعى، سيبقى ذكرى حيه تلهب خيال الجماهير اليمنية العريضة المتطلعة نحو تأمين حقها فى الخبز والعيش الكريم، بقدر تطلعها نحو الحرية والديمقراطية، والمشاركة الشعبية فى الحكم.

وكما ظلت التجربة القرمطية فى اليمن والعالم العربى - الاسلامى أحد مصادر الالهام لرعاة العدل الاجتماعى، فان تجربة الثورة فى «اليمن الديمقراطية» التى وفرت قدراً من ذلك قبل أن تسقط تحت وطأة تناقضات ومصاعب داخلية وخارجية هائلة، ستظل - بكل تأكيد - أحد مصادر الالهام لكل المناضلين التقدميين اليمنيين، من أجل دفع اليمن الموحد فى طريق الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية معاً.

لقد سقطت كومونة باريس، بل وسقط الاتحاد السوفيتى، وسقطت معه منظومة الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية... ولكن هل سقطت الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والاشتراكية؟!

تلك كلها تجارب تاريخية تعلمت منها الشعوب كيف أن تحقيق الخبز يقترن فى ذات الوقت بتحقيق الحرية، وانه لا اشتراكية حقيقية ووطيدة بدون ديمقراطية واسعة وعميقة.

وذلك أيضا هو بعض ما تعلمنا إياه التجربة الثورية الآفلة فى ذلك الجزء الجنوبى من اليمن، الذى كان يدعى ذات يوم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»!

وأخيراً فأننى لأرجو من جميع الاخوة والزملاء الذين كانوا طرفاً فى حوارى معهم، أو الذين ورد ذكرهم أن يتأكدوا من صدق احترامى ومودتى لهم.

مدخـــــل

يمكن القول أن الوحدة اليمنية هى القضية الوطنية المحورية التى تتوتر بها حياة المجتمع اليمنى فى هذه الحقبة من تاريخ اليمن المعاصر. فهى كما أنها كانت هم الحركة الوطنية اليمنية منذ نشوئها فى منتصف الخمسينيات وارتبطت منذئذ بنضالها العام من أجل تحرير الوطن اليمنى من الاستعمار البريطانى وركائزه المحلية الإقطاعية والكمبرادورية والعميلة، فى الجنوب ومن الاستبداد الأمامى فى الشمال، فإنها تحولت بعد قيام ثورتى ٢٦سبتمبر١٩٦٢ و١٤اكتوبر١٩٦٣ فى الشطرين الى معركة وطنية مشتركة ضدهما وضد أسنادهما وحلفائهما الذين حاذروا من قيام دولة وطنية ديمقراطية ثورية فى جنوب الجزيرة العربية تمثل ركيزة أساسية لحركة التوحيد القومى التى تقودها الناصرية.

ورغم ردة نوفمبر١٩٦٧ فى شمال الوطن التى أخرجت قوى الثورة من السلطة - بفعل اختلال علاقات القوى على الساحة اليمنية والعربية بعد نكسة ٥يونيو١٩٦٧ التى أصابت المشروع القومى التوحيدى التحريرى الناصرى فى الصميم- ورغم محاولة حكام ٥نوفمبر الإقطاعيين التلاعب بشعار الوحدة اليمنية إلى حد شن حرب خريف١٩٧٢ ضد النظام الوطنى الديمقراطى الذى نهض فى جنوب الوطن بعد إجلاء المستعمر وبعد قيام حركة ٢٢يونيو١٩٦٩ التى صححت مسار ثورة ١٤اكتوبر التى حاول اليمن الإصلاحى الذى تسلم السلطة إثر الاستقلال الوطنى مباشرة الانحراف بها، والغت التسمية التى فرضها اليمين على الدولة: "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"التى كانت تكرس "الشطرية" وأطلقت تسمية "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" عليها وهو ما أفزع الإقطاع فى شمال الوطن ودفع به إلى إعلان الحرب عليها باسم تحقيق الوحدة اليمنية- أقول رغم ذلك فإن قضية وحدة الوطن ظلت قضية الحركة الوطنية والثورة اليمنية فى الأساس، حيث أثبتت هذه الحرب أن الأسلوب الإقطاعى الإلحاقى فى تحقيق الوحدة اليمنية الذى ثبت فشله نهائياً منذ عام١٩٣٤" التى أعلن فيها النظام الأمامى الحاكم فى شمال الوطن اعترافه عملياً بتجزئة واغتصاب أجزاء منه من قبل الاستعمار البريطانى وآل سعود - إن هذا الاسلوب في عهد ثورات التحرر الوطنى الديمقراطى هو اكثر ما يكون بعداً عن اتجاه حركة التاريخ وعن منطق التوحيد الديمقراطى للأوطان، وهو ما تأكد أيضا بفشل حركة التوحيد القومى العربى فى إقامة نواة وحدوية قومية راسخة بعيداً عن الديمقراطية السياسية.

ولهذا فإنه ليس من المستغرب ان تطرح قضية الديمقراطية نفسها اليوم بحدة غير مسبوقة- ولاسيما بعد ثورة "البيريسترويكا" التى يقودها اليوم حزب لينين العظيم تحت زعامة جورباتشوف، حيث تأكد- من واقع التجربة الثورية كلها بجميع انماطها الوطنية والاجتماعية والاشتراكية وبجميع تعبيراتها السياسية والأيديولوجية والثقافية أنه لاضمان لبقاء ونجاح أى حركة تحرير وتغيير وتطوير للمجتمع بدون الديمقراطية بجميع أشكالها وتجلياتها الحزبية والنقابية والمدنية والتشريعية والتنفيذية والقضائية وبدون الاحترام الكامل لانسانية الانسان وتمكينه من تحقيق حريته الفردية كشرط لحرية المجتمع، والتخلى نهائياً عن منطق الديكتاتورية بكل أنواعها التى وان نجحت لبعض الوقت فى تحقيق بعض المنجزات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لأوطانها إلا أن كل ذلك كان مقترنا دائما بتحويل المواطن إلى كائن اجتماعى مسحوق، وفى أحسن الحالات مقيد الحرية، مما عرض هذه المنجزات - عى آخر الامر - للضياع أو شوهها.

لم تعد الديمقراطية مطلب حركات التحرر الوطنى والاجتماعى فى العالم النامي الذى عانى عبر التاريخ من "الاستبداد الشرقى"، وانما هي فوق ذلك مطلب عام لنجاح الاشتراكية ذاتها فى الدول التى شرعت فى بنائها منذ قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وقيام منظومة الدول الاشتراكية بعد هزيمة الفاشية والعسكرية فى الحرب العالمية الثانية وتضعضع مواقع الامبريالية العالمية، وهى أكثر أهمية بالنسبة للدول الوطنية المستقلة، والدول السائرة فى طريق التوجه الاشتراكى، ولكل الحركات الوطنية والقومية والتقدمية التى يسعى الى توحيد وتقدم أوطانها، ومنها الدولة فى اليمن الديمقراطية والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية بمجملها،

بل إن الخبرة التاريخية تثبت فى اليمن - كما فى غيرها من الأوطان التى تمر بظروف مشابهة وتسعى الى تحقيق غايات تقارب غاياتها - إن فقدان الديمقراطية بين فصائل الحركة الوطنية اليمنية منذ نشوئها فى منتصف الخمسينيات وحتى اليوم كان السبب الاساسى فى عجزها عن تحقيق لغة مشتركة فيما بينها، وفى تحقيق هذا الشكل أوذاك من أشكال التحالف السياسى والتوحد الوطنى- الديمقراطى الشعتى فيما بينها، كشرط رئيسى من شروط النضال الموحد من أجل إعادة تحقيق وحدة الوطن فى ظل دولة وطنية ديمقراطية واحدة موحدة.

وحيث غدت الديمقراطية حركة إنسانية - عالمية فى المرحلة الراهنة من يضال الشعوب، ولاسيما منذ أعطى الاتحاد السوفيتى مؤشر الانطلاق لهذه الحركة عن طريق الاعتراف بأن البيروقراطية التى هيمنت فيه بعد وفاة لينين قد شوهت وجه الاشتراكية، وانه لا اشتراكية، وانه لا اشتراكية بدون ديمقراطية وعلنية واشتراك الشعب وعبر جميع مؤسساته الحزبية والبرلمانية والشعبية والصحفية وغيرها فى صنع القرار السياسى وفى تنفيذه وفى مراقبة عملية تنفيذه والمحاسبة على كل خروج عليه، وأن الحركة الوطنية اليمنية لا تملك - شأن جميع الحركات الوطنية العربية والعالمية - إلا أن تكون جزءاً لايتجزأ من هذه الحركة الديمقراطية الشاملة.

وهناك من المؤشرات ما يدلل على أن فصائل هذه الحركة بدأت تستوعب الدرس المرير من

تاريخها الخاص، وشرعت فى ذات الوقت تتمثل المضمون والدلالة التاريخية - العالمية لهذه الحركة الديمقراطية الجديدة التى أخذت تكتسح الكوكب.

إن الدعوة الى إقامة تحالف وطنى بين أحزابها ومنظماتها وتجمعاتها وشخصياتها والتى كانت قد أطلقت فى الخمسينيات، وكان لرائد الفكر الماركسى فى اليمن عبد الله باذيب فضل المبادرة إلى رفعها بأعلى الصوت، على ان تتجسد فى شكل جبهة وطنية ديمقراطية، والتى خفت رنينها خلال لهيب الثورتين ولم تنتبه قياداتها- سواء فى جنوب الوطن أو فى شمال ألى خطورتها وأهميتها بالنسبة لنجاح الثورتين ذاتهما وتحولهما إلى ثورة وطنية واحدة شاملة تنتهى بتوحيد اليمن ديمقراطيا- إن هذه الدعوة التى علا صوتها مرة أخرى خلال السبعينيات وتبنتها أحزاب وشخصيات وطنية حاكمة وشعبية، كان كاتب هذا البحث أحداها عبر كتاباته في المجلات القاهرية والبغدادية ورسائلة إلى قيادات الأحزاب الوطنية، وعلى رأسها قيادة الجبهة القومية الحاكمة فى جنوب الوطن، والتى أسكتت بعنف نتيجة تسيد التيار اليسارى الطفولى الذى كان يقوده فى اليمن رئيس النظام التقدمى فى جنوب - ان هذه الدعوة التى عادت للظهور من جديد وأخذت تتبناها قيادات جديدة بين مختلف أطراف الحركة الوطنية اليمنية، وتتيح لها قيادة الحزب الاشتراكى حق إسماع صوتها- لتصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من مشروع الإصلاح الاقتصادى والسياسى الذى يدعى الحزب والمنظمات الجماهيرية والأجهزة التشريعية والتنفيذية وأطراف الحركة الوطنية لمناقشته- إن هذه الدعوة وتحويلها إلى واقع حي سيوحدان لأول مرة بين الديمقراطية والحركة السياسية اليمنية، بين الديمقراطية والوطنية، بين الديمقراطية وعملية التوحيد الوطنى، وسيكفلان تحقيق الوحدة اليمنية بأساليب ديمقراطية، وجعلها وحدة وطنية ديمقراطية.

إن تحويل أى شطر من الوطن اليمنى إلى نموذج للحكم الوطنى الديمقراطى الذى تشارك فى رسم سياستة وتنفيذها ومراقبتها كل أطراف الحركة الوطنية اليمنية عبر أحزابها وتجمعاتها وشخصياتها الوطنية المؤثرة من خلال تحالف سياسى حر وعلى أساس برنامج مشترك يكون للحزب الجماهيرى والحاكم دور طليعى فيه تعترف به طوعياً أطراف التحالف- إن ذلك لا يمثل فقط اول تجسيد وتوحيد سياسى- عملى فى اليمن بين النزعة الوطنية الصادقة والتوجه الديمقراطى الحق، وإنما هو أضا تجسيد مبكر للطابع الوطنى الديمقراطى المنشود الذى ستكون عليه دولة الوحدة.

ان اليمن الديمقراطية بحكم الخطوات التى قطعتها في مضمار إخراج المجتمع من قبضة قوى الإقطاع والكمبرادور، ومن براثن التبعية والتخلف، وفى ميدان استعادة سيادتها الوطنية وامتلاك قرارها السياسى وعلاقتها المتنامية مع كل قوى التحرير والتجديد والتقدم والديمقراطية والاشتراكية فى العالم، وبفعل استقرار أزمّة السلطة السياسية فيها - وهى أهم مسألة في الثورة- فى يد حزب طليعى يقوم على مبادئ الاشتراكية العلمية، ويسعى نحو تحقيق وحدة الوطن اليمنى سلميا وديمقراطيا - ان اليمن الديمقراطية بحكم ذلك كله هي المرشحة تاريخيا لأن

تكون المثل النموذجي لهذا النمط من الحكم الوطنى الديمقراطى القائم على أساس تحالف طبقى -سياسي حر تعبر عنه الأحزاب والشخصيات الوطنية الديمقراطية ويقوده الحزب الجماهيرى الطليعى: الحزب الاشتراكى اليمنى، ولأن تكون من ثم المثل الحي والملهم المجسد لطبيعة دولة الوحدة الموعودة وللقوى الأجتماعية والسياسية المنظمة وغير المنظمة التى ستشارك فى صنعها وفى قيادتها.

إن نصوص برنامج الحزب تنطوى على اعتراف ضمنى بوجود حركة جماهيرية وحركة وطنية يتوقف تحقيق الوحدة اليمنية على تعاونه معها: "ويرى الحزب ان الطريق الى الوحدة اليمنية تتمثل فى الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمنى والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية وجميع المنظمات الجماهيرية". "ان الحزب الاشتراكى اليمنى لعلى ثقة بأن حركة الجماهير الشعبية الغفيرة وجميع القوى الوطنية قادرة على تحقيق الوحدة الحقيقية للوطن اليمنى..."وعلى ضوء ذلك فإن نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية فى مجال بناء الحياة الجديدة تشكل نموذجاً إيجابياً وعاملاً مساعداً على تحقيق هذه المهمات لما فيه خدمة المصالح المادية والروحية لأوسع جماهير الشعب" "وفى هذا الإتجاه فإن الحزب الاشتراكى اليمنى بصفته الفصيل الرئيسى فى الحركة الوطنية يواصل نضاله لإستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، ايضا ويناضل جنباً إلى جنب مع بقية أطراف الحركة الوطنية اليمنية ومع كل الوطنيين الشرفاء من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، وفى نفس الوقت من أجل تحقيق الوحدة التنظيمية لأداة الثورة اليمنية الموحدة". (ص٢١ . ٢٣)

وعدا ذلك فإن الحزب بنصه على ضرورة تحقيق الوحدة التنظيمية لأداة الثورة اليمنية الموحدة" باعتبار ذلك حقا من حقوق المواطنة اليمنية ومن الحقوق السياسية المترتبة عليها، ناهيك أنه حق ديمقراطى طبيعى له من أجل "إنهاء حالة التجزئة والتمزق و تحقيق الوحدة اليمنية ديمقراطيا" ومن "أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقى الديمقراطى لمصلحة أوسع جماهير الشعب" (ص٢٠ . ٢١)- إن الحزب بذلك - واتساقاً معه - لايملك إلا أن يعطى ذات الحق للأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الأخرى، حتى تغدو مثله أدوات تنظيمية وسياسية موحدة، ومن ثم تستعيد وحدتها التنظيمية التى فقدتها بعد قيام ثورتين ودولتين - يمنيتين، وتصبح - شأن الحزب الاشتراكى اليمنى الذى اعتبر احدى تجليات الوطنية اليمنية قيام مثل هذه الأداة التنظيمية على مستوى الوطن اليمنى كله - تصبح مجسدة هذا البعد الوطنى- القطرى - التنظيمى - السياسى.

وليس نص برنامج الحزب فقط وانما ايضا الروح الوطنية الديمقراطية التى تسرى فيه والتى قد لايكشف عن كل زخمها وثرائها وتدفقها وحرارتها كل نصوصه المنطوقة الملفوظة - تحمل على القول بان من الوطنية اليمنية ومما يتسق مع جوهر الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والوطنية الذى يريده الحزب لنفسه ولدولة الوحدة المنشودة أن تتمتع الأحزاب والمنظمات والقوى

والشخصيات الوطنية الأخرى بذات الحق، سواء بسواء، وأن تشترك معه فى بناء نواة دولة الوحدة الديمقراطية فى جنوب الوطن، وفى جعلها لا دولة الحزب الاشتراكى اليمنى وحده، وإنما دولتها. كلها. إن الوقفة التقييمية النقدية أمام مسار التجربة الثورية فى اليمن الديمقراطية، والتى فى ضوئها يعمل الحزب على استكمال وصياغة ملامح مشروع الإصلاح الاقتصادى والسياسى، الذى لابد ان يكون له بعده الوطنى العام - إن هذه الوقفة التى نم عليها البلاغ الصحفى الذى أصدرته الدورة الخامسة عشرة للجنه المركزية للحزب التى عقدت ما بين ٢٨- ٣١ مايو ١٩٨٩ تدعم تقديرات الكتاب الوطنيين بأن التعددية الحزبية فى اليمن وقيام تحالفات حرة سواء على مستوى كل من الشطرين أوعلى النطاق اليمنى كله هما المستقبل المرتجى للشعب اليمنى، والطريق الديمقراطى الرحب والمفتوح والوحيد لتحقيق وحدة اليمن ديمقراطيا، ولإقامة دولة وطنية ديمقراطية موحدة:"واكدت اللجنة على أهمية مواصلة النضال لتحقيق الهدف الكبير لشعبنا، وهو قيام كيان يمنى مندمج فى الدولة الديمقراطية اليمنية الواحدة، دولة مستقلة تشيدها إرادة الحرة للشعب، وتجمع فى إطارها مواطنين احراراً متساوين فى الحقوق والواجبات، وتتوفر لهم فرص متكافئة، وينضوون فى ظلها بالحياة الديمقراطية الكاملة وغير المنقوصة، وفى ظلها لا يسمح بأى تجاوز أو مصادرة حقوق الانسان المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها" (صحيفة "٤ اكتوبر" فى ١٩٨٩/٦/١).

واذا لم يكن هناك نص صريح بعد على موضوعة التعددية الحزبية، واقامة تحالف سياسى تحت قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى على أساسها فى جنوب الوطن، باعتبار ذلك أرقى شكل من أشكال الديمقراطية السياسية، ومثلاً رائداً وملهما يحفز ذات الأحزاب والقوى الوطنية فى شمال الوطن للنضال من أجل بلوغه هناك، وباعتبار ذلك كله خطوة أو خطوتين هامتين فى الاتجاه الصحيح نحو إقامة الأداة التنظيمية التحالفية الموحدة، أو الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية العريضة عرض الساحة اليمنية، والتى ظلت الحلم التاريخى والعزيز منذ الخمسينيات، وباعتبارها آخر الأمر - هى الجسر الوطنى المتماسك المتين والرافعة التاريخية العظيمة لدولة اليمن الجديدة الموحدة، الوطنية الديمقراطية، التى توفر شروطا موضوعيتم وذاتية اعظم للسير فى طريق التوجه الاشتراكى، وتحقيق الاشتراكية الديمقراطية في ربوع اليمن، وللإسهام فى قيام الجبهة الوطنية التقدمية العربية، ورفع راية الوحدة العربية الديمقراطية ما بين المحيط والخليج، وتشييد صرح الاشتراكية فى الوطن العربى، وللاشتراك بدور اعظم فى صياغة عالم جديد تسودة الأخوة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية والاشتراكية والسلام.

وليس هناك ما يتعارض مع ذلك كله أن يتجه السعى نحو جعل "التنظيم السياسى الموحد" الذى نص عليه "بيان طرابلس" المبرم مابين الحكومتين اليمنيتين فى ٢٨ نوفمبر١٩٧٢ شكلا ما من أشكال التحالف الوطنى - السياسى الواسع، الذى يضم الى جانب "الحزب الاشتراكى اليمنى" الحاكم فى الجنوب، و"المؤتمر الشعبى العام" - وهو التنظيم التآلفى الممثل للنظام الحاكم فى الشمال

- الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الأخرى ، مما يعنى ضرورة الاعتراف بالتعددية السياسية من قبل النظامين معا، باعتبار ذلك كله ايضا قناة جديدة وبالغة الأهمية تتدفق عبرها حركة التوحيد الوطنى الديمقراطيى لليمن.

وفى جميع الأحوال فإن نقل اليمن من العلاقات القروسطية المغلقة: القروية والقبلية والإقليمية والطائفية، واقامة المجتمع المدنى الديمقراطى الحديث الموحد يتطلب اقامة روابط واشكال تنظيمية وطنية ديمقراطية عصرية تعبر عنها الأحزاب والتحالفات السياسية الجديدة المستوعبة لجلال هذه المهمة التاريخية، والساعية من ثم الى توحيد المجتمع، وتوحيد الوطن، وحشد كل طاقات الشعب نحو صنع الحياة الجديدة المفعمة بالديمقراطية وباحترام كرامة الوطن والمواطن.

وبعد: فليست هذه المقدمة المختصرة سوى اضاءة سريعة لمحتويات الكتاب : الثورة والديمقراطية.. والوحدة اليمنية". ومدخل مباشر إليه.

* * *

موجز عن الدراسة المعنونة
أصالة تجربة الثورة
فى اليمن الديمقراطية..
وقدرتها على تجاوز أزمتها.. وتجذرها

تتكون الدراسة المطولة نسبيا من مدخل عام وستة فصول وخاتمة، وهى محاولة مقاربة لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية فى ضوء وثائقها، بدءاً من "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية المقر فى مؤتمرها الأول فى يونيو عام ١٩٦٥ إلى الكونفرنس الحزبى العام للحزب الأشتراكى اليمنى المنعقد فى يونيو عام ١٩٨٧.

وتقطع الدراسة بأن التجربة لأصالتها الثورية كانت قادرة دائماً على كسر طوق المؤامرات الخارجية، وتجاوز الأزمات الداخلية، والمضى باستمرار قدماً إلى الأمام، حتى بلغت المدى الحالى من التطور الاجتماعى الذى غدت به اليمن الديمقراطية البلد الأول والرائد فى الوطن العربى الذى يقتحم آفاق التوجه الاشتراكى تحت قيادة حزب طليعى.

وتؤكد الدراسة أن ذلك كان ممكناً لأن التجربة امتلكت منذ البداية شرطين أساسيين ظلت تغنيهما وتعمقهما الخبرة الفكرية والنضالية يتمثلان فى وجود كتلة اجتماعية -شعبية- تاريخية - عسكرية - سياسية - تنظيمية صلدة أسميت الجبهة القومية، فالتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، قبل أن تكتسب تسمية أرقى تؤثر على اتجاهها التاريخى، هى الحزب الاشتراكى اليمنى، وفى وجود رؤية ديمقراطية ثورية مالبثت أن تطورت لتصبح رؤية اشتراكية علمية.

وتشير الدراسة إلى أن بذور الأتجاهات المتباينة داخل الجبهة القومية قد بدأت فى الظهور منذ قبل الاستقلال، بل منذ وضع "الميثاق الوطنى" وأن الحفاظ على وجود الجبهة القومية فى مواجهة محاولة احتوائها وإجهاض توجهها الثورى التحررى من قبل "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" التى فرضتها المخابرات المصرية فى شمال اليمن قسراً فى١٣ يناير ١٩٦٦، والحرص على نيل الاستقلال الوطنى أولاً وقبل كل شيئ، هو الذى أجل الصراع بين هذه الاتجاهات المتباينة، وبالذات بين الاتجاه الإصلاحى - اليمينى، والاتجاه الديمقراطى الثورى.

كما تلاحظ أن الأتجاه الديمقراطى الثورى لم يكن موحد الرؤية، وأنه كان يضم حتى من قبل الاستقلال تياراً يساريا متطرفاً كان سالم ربيع على أبرز رموزه، وتياراً أو نواة آخذة فى التشكل على أساس مبادئ الاشتراكية العلمية، كان عبد الفتاح اسماعيل أبرز وجه فيها. فضلا

عن تيار وسطي يمثله محمد على هيثم مالبث بعد نجاح حركة ٢٢يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ أن أخذ موقعه الطبيعي فى خانة اليمين.

وتتوقف الدراسة ملياً أمام بادرة خطيرة استهلها يمين الجبهة القومية. وحولها إلى سابقة، و من ثم غدت ظاهرة مدمرة شهدتها كل العهود فيما بعد تلك هى ظاهرة خرق القرارات التنظيمية، والخروج على القيادة الجماعية و القفز من فوق التنظيم الحاكم، و احلال مؤسسة الرئاسة محل المؤسسة الحزبية و رفض الديمقراطية حتى فى شكلها الحزبى الداخلى، و اللجوء إلى الأسلوب التآمرى و الأحتكام إلى السلاح، و الى المؤسسة العسكرية بالذات، فى تنفيذ مشيئة الرجل القوى فى السلطة.

وتستعين الدراسة فى رصد و تفسير هذه الظاهرة التى ألحقت بالتجربة الثورية أضراراً بليغة بتلك التقييمات الصائبة التى تضمنتها وثائق الكونفرنس الحزبى العام.

و فى عملية تتبعها للمنعطفات الحادة التى برزت فيها هذه الظاهرة فإنها ترى أن انقلاب. ٢مارس ١٩٦٨ الذى قام به اليمين الرجعى كان هو البداية، وأن انقلاب ٢٦يونيو ١٩٧٨ الذى قام به اليسار الانتهازى كان هو الحلقة الثانية و أن آخر و أخطر حلقة كانت مؤامرة ١٣يناير ١٩٨٦. غير أن هناك ملامح لهذه الظاهرة برزت فى عهد آخر غير هذه العهود الثلاثة، و بالذات فى العهد الذى كان على رأسه أمين عام الحزب ورئيس الدولة عبد الفتاح اسماعيل، و تجلت أول ماتجلت فى "أزمة أغسطس ١٩٧٩"، ثم فى "أزمة أبريل ١٩٨٠" التى لم تنفرج إلا بإقصاء مؤسسى الحزب من منصبيه و ابعاده خارج البلاد.

من المهم فى هذا الصدد إيراد بعض التقييمات التى تضمنتها "الوثيقة النقدية التحليلية...." التى أقرها الكونفرنس الحزبى العام لهذه الظاهرة، حيث جاء فيها: "وفى فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت فى أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التآمر والإرهاب ومحاولات التخلص من المخالفين فى الرأى من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذه والمبادئ الد يمقراطية فى حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وأفسح المجال للتخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب التآمرية لتثبت مواقعها فى السلطة". (ص.١٠٠ -١٠١)

وعدا هذا الحكم العام على هذه الظاهرة فإن الوثيقة تخصص أزمة أغسطس وأبريل بمثل هذه الفقرة: "وبدأت تطفى فى علاقة الرفاق الطليعيين لبعضهم البعض الحساسيات الذاتية الناجمة عن ضعف التمسك بالمبادئ الحزبية والتقاليد الديمقراطية واحترام الرأى والرأى الآخر، وبروز النزعة الانعزالية، والاستهانة بقوة الخصم الطبقى والاستعجال في حسم القضايا دون مراعاة الاتفاق الجماعى حولها". (ص٢٧)

وتصور الوثيقة المناخ المحموم الذى أبعد فيه مؤسس الحزب من مواقعه القيادية باستخدام اللجنة المركزية كغطاء حزبى شفاف لذلك كالتالى: "... عقدت فى ظل جو من الإرهاب والتلويح

باستخدام العنف فى حالة رفض القرار من قبل اللجنة المركزية، وفى ظل غياب الأمين العام للجنة المركزية- الذى منع قسرا من حضور الدورة. وكان القرار المتخذ خارقاً للنظام الداخلى، لأن الذين صوتوا عليه كانوا أقل من النصاب القانونى وفقا للمادة (١٥)." (ص٢٨).

هذا الأسلوب المجافى للتقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية، والذى يقوم على العنف أو التلويح به سيتكرر فيما بعد ويتخذ أشكالاً وتجليات عدة، حيث يجد المكتب السياسى نفسه ماضياً فى ممارسة مهام المدعى العام، والمنفذ للأحكام. تقول الوثيقة حول ذلك: "وفى هذه الفترة مرر المكتب السياسى قرارات مصيرية بحق بعض الرفاق القياديين، ابتداء من الإرغام على الاستقالة، وانتهاءً بالسجن والإعدام فى ظل صمت اللجنة المركزية تجاه هذه الظواهر، مخترقاً بذلك الدستور والنظام الداخلى".(ص٣٣).

لقد عللنا بروز هذه الظاهرة المؤسفة التى تخللت جميع العهود التى مرت بها الثورة بعد الاستقلال، وأعدناها إلى عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وسيكولوجنة منها:عدم تجاوز الأنماط الاجتماعية القديمة الموروثة أو الجديدة المشوهة كالنمط الأبوى، والبضاعى الصغير، والقطاع الرأسمالى الخاص، بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات ايديولوجية سلبية على بنية الحزب التنظيمية والأيديولوجية وممارساتة السياسية، ولاسيما فى ظل التعثر النسبى للأشكال الاقتصادية الجديدة، كقطاع الدولة، والقطاع التعاونى، والقطاع المختلط.

وحملنا الأيديولوجية الفلاحية قسطاً خاصاً من المسؤولية، من حيث أنها رغم جوهرها الديمقراطى تنزع الى اتباع الاسلوب العسكرى فى حل ما يعترضها من تناقضات، سواء مع الخصم الطبقى أو حتى مع نفسها. ولاحظنا أن هذه النزعة العسكرية التى قوت منها حرب التحرير ضد المستعمر أريد لها أن تستمر حتى بعد الاستقلال باستخدامها فى حل قضايا خلافية داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة التعقيد.

ولأن ثقل "المدينة" كسكان وكطبقة عاملة كان ضعيفاً كمياً ونوعياً سواء داخل الجبهة أو الحزب فأن تأثيرها كان - بالطبع - ضعيفا، مما رجع كفة الأيديولوجية الفلاحية وأسلوبها فى حل قضايا تتعلق ببناء "المجتمع المدنى" الجديد، المجتمع الديمقراطى الثورى.

ومما سهل استمرار هذا الأسلوب أن الحزب عند قيامه لم يكن قد حقق لا انتماءه الطبقي، ولا انتماءه الأيديولوجي، بحيث يصبح فعلاً- كما جاء فى مطلع برنامجه - "طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الأخرى" (ص١). فلم يكن قد توفر لـه سوى ما أسمته "الوثيقة النقدية التحليلية..." "ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطليعى"، ومع ذلك تحتم قيامه "بالرغم من الثغرات والنواقص التى لازالت قائمة، والناتجة عن تدنى نسبة الطبقة العاملة فى جسم التنظيم، وفى بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لأفكار الاشتراكية العلمية، وسيطرة بعض الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقيد والتزام بعض الأعضاء بمواد النظام الداخلى، وصعوبات عملية التطور

الاقتصادى والاجتماعى ومؤامرات القوى الامبريالية". (ص٢١)

دون استطراد فى ذكر الأسباب التى أدت إلى بروز هذه الظاهرة التى زعزعت مسيرة التجربة غير مرة يكفى القول ان غياب التقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية كان واحداً من أهم هذه الأسباب، وإن المدخل الاساسى لمعالجتها كان يتمثل فى إشاعة الديمقراطية بكافة اشكالها، سواء الديمقراطية الحزبية أو الشعبية أو المدنية او غيرها. وذلك ما تنبهت اليه الوثيقة النقدية، حيث جاء فى بعض معالجتها لهذه الظاهرة التأكيد على أنه غدا محتماً الآن "إشاعة الديمقراطية فى آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين فى الحياة السياسية وفى إدارة شئون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد من خلال رفع دور وفاعلية مجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والابداعية، ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدمى". (ص٥٤)

وهذه الاستخلاصات والتوجهات الهامة هى ما تتوقف أمامها طويلاً تقرير اللجنة المركزية الذى قدمه الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض أمام الكونفرنس الحزبى العام وأقر من قبله، والتى لا يتسع المجال للاستشهاد بها.

وفى تصورنا أن حسن تمثل وثائق الكونفرنس وحسن تطبيقها وتعميقها كفيل بأن يجعل منه ومنها نقطة انعطاف حاسمة نحو نهج استراتيجى ديمقراطى عميق، نهج الديمقراطية المستقيمة والمنسجمة - حسب تعبير لينين - والذى يمثل الجسر الوحيد إلى رحاب الاشتراكية، نهج "البيريسترويكا" اليمنية القائمة على البناء واعادة البناء الديمقراطى الشامل والراسخ والدائب.

ولعله ليس الأمل أو التفاؤل وحدهما هما اللذان يجعلاننا نميل الى القول بأن مسيرة الثورة بدأت تتحرك فى هذا الاتجاه، وإنما أيضا المؤشرات المعطاة بالفعل.

والمهم أن يكون كل منا مسؤولاً عن دفع المسيرة فى هذا الاتجاه، دون انتظار دعوة أو توجيه. فتلك مسؤولية ضمير ووجدان، ورشد وبصيرة، فوق أنها شهادة الانتماء الحقة إلى الوطن والثورة والشعب.

بقي أن نشير الى ان الدراسة عالجت قضية الوحدة اليمنية فى ضوء الوثائق المقرة بدءاً من أول وثيقة حزبية إلى آخر وثيقة حزبية. ومنها. ومنها اتضح جلياً أن القضية الوطنية كانت مرتبطة دائماً بالقضية الاجتماعية، وأنها جزء من آلية النظام الوطنى الديمقراطى، وهى من ثم مقترنة بوحدة القوى الثورية، وبالديمقراطية السياسية، والتقدم الاجتماعى، والتحرر من التبعية للرجعية العربية والاستعمار، وبوضع الأسس المادية - الاقتصادية المتكاملة بين الشطرين، وبالتقارب السياسى- وليس التطابق- بين النهجين لكل من النظامين الاجتماعيين، وهو مايستلزم تغيير طبيعة النظام فى شمال الوطن.

وحتى ذاك فإنه فى الإمكان إقامة دولة كونفدرالية وطنية يمنية تبقى على الطبيعة الخاصة لكل من الدولتين والنظامين.

وفى الخاتمة توضح الدراسة أن النواة الثورية، الديمقراطية والاشتراكية العلمية، قد لعبت منذ مطلع الستينيات وحتى قيام الحزب الاشتراكى اليمنى أدواراً متميزة فى رص قوى الثورة، وفى تكثيف كتلتها الوطنية- الاجتماعية- الشعبية - التاريخية، وفى تفتيحها على آفاق الفكر الاشتراكى العلمى، وفى ربطها بحركة - التحرر الوطنى العربية والعالمية وبالحركة الأممية البروليتارية، وخاصة بالمعسكر الأشتراكى، وفى طليعته الاتحاد السوفيتى.

وتلاحظ أنه إذا كان عبد الله باذيب، رائد الفكر الأشتراكى العلمى فى اليمن، وعبد الفتاح إسماعيل، مؤسس الحزب الاشتراكى اليمنى، قد برزا كرمزين ضمن هذه النواة الطليعية الرائدة التى مثلت القاطرة الثورية لحركة الثورة، فإن ذلك كان ممكناً لأن الكتلة الشعبية - التاريخية الصلدة كانت - بحكم مصالحها ومطامحها الأساسية والجذرية المشروعة- مهيأة داخليا للتفاعل والتجاوب مع مثل هذه الرموز الكبيرة، ومع مثل هذه النواة الطليعية.

وأكدت الدراسة أنه بالوقفة النقدية التحليلية التى وقفها الحزب الاشتراكى اليمنى فى كونفرنسه الحزبى العام، بعد استنقاذ سفينة الثورة من قلب الطوفان، فإنه لم يُعد فقط اليقين الثورى إلى القلوب الهلعة، والسكينة إلى النفوس المروعة، وانما ثبتً أيضا قطار الثورة على القضبان الحديدية التى انتصب عليها منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، وفتح آفاقاً أرحب أمام اندفاعه فى طريق التوجه الاشتراكى، الذى كان قد اقتحمه بقيام الحزب الاشتراكى اليمنى ذاته فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٨، وقدم المعالجات الصائبة التى تكفل لا الخروج فحسب من دوامة الأزمات الدورية التى عانت منها الثورة غير مرة، وانما أيضا المضي حثيثاً فى عملية البناء واعادة البناء الداخلى، وفى مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لحركة التوحيد الوطنى الديمقراطى وقيام اليمن الديمقراطى الموحد، وفى توطيد مكانة اليمن الديمقراطية المتميزة فى المحيط العربى بصفتها أول مؤشر تاريخى على إمكانية أن تسير الثورة العربية فى طريق التوجه الاشتراكى، وفى تعزيز هيبتها بين منظومة البلدان النامية السائرة فى هذا الطريق، وفى ترسيخ دورها الأممى بين مجمل قوى التحرر والتقدم والثورة والديمقراطية والاشتراكية والسلام فى العالم.

* * *

اصالة تجربة الثورة
فى اليمن الديمقراطية..
وقدرتها على تجاوز ازمتها.. وتجذرها

مدخل عام:

فى الذكرى الفضية لثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣، والذكرى العشرية لقيام الحزب الأشتراكى اليمنى، اللذين تنعقد ندوتنا العلمية تحت عنوان "مسار وتطور ثورة ١٤ اكتوبر" إحياءً واحتفاءً بهما - فى هاتين المناسبتين الجليلتين ليس هناك فى مضمار مقاربة حركة وتطور وآفاق هذه الثورة من طرح أول وأهم سؤال ثورى على الاطلاق؛ ألا وهو كيف أمكن لهذه الثورة أن تجتاز كل الامتحانات والمحن التى واجهتها من داخلها؛-إضافة إلى مواجهتها لطوق المؤامرات والحصار الخارجى العسكرى والسياسى والاقتصادى والأيديولوجى الذى ضرب من حولها - وأمكنها أن تكون الثورة العربية الأولى التى تقتحم طريق التوجه الاشتراكى وفق شروط الاشتراكية العلمية، وتقدم المثل العملى والرائد على كيفية تحقيق ذلك؟

إن نظرة عامة وسريعة على مسار تجربة الثورة عبر جميع المراحل والانعطافات الحادة التى مرت بها كفيلة بأن تبين بأنه قد أمكنها ذلك، لأنها منذ فترة الكفاح المسلح ضد المستعمر وركائزه المحلية وحتى انتزاع الاستقلال الوطنى واقامة النظام الديمقراطى كانت تمتلك المقومات الموضوعية والذاتية الاساسية لذلك، هذه المقومات التى ظلت تراكمها وتطورها وتصقلها دائماً وباستمرار حتى بلغت بها المدى اللذى وصلت إليه الآن، والتى ما برحت تراكمها وتطورها وتصقلها دون أن تقف بها عند حد.

تتمثل هذه المقومات الموضوعية والذاتية فى تلك الكتلة الاجتماعية - الشعبية- السياسية - العسكرية - التاريخية - الايديولوجية - التنظيمية التى سميت الجبهة القومية أول الأمر، فالتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، قبل أن تكتسب تسمية نوعية أرقى تؤشر على وجهتها التاريخية - المستقبلية هى: الحزب الاشتراكى اليمنى.

منذ البداية كانت تضم هذه الكتلة قوى اجتماعية عديدة يوحدها النزوع نحو الإستقلال الوطنى، والتقدم الاجتماعى، والوحدة اليمنية، والوحدة العربية، واللحاق بركب حركة التحرر والتقدم العالمية.

ومنذ البداية أمكنها لا أن تكون فقط فى حالة حضور فعال فى المدنية - وباللذات فى مستعمرة التاج البريطانى عدن - وانما أن تنتزع أيضا الريف المشتت المتنازع المحكوم بايديولوجية

وصراعات الإقطاع وشبه الإقطاع والقبلية والعشائرية والاقليمية والأسرية من قبضة القرون الوسطى وتشيع الوعى الوطنى والاجتماعى بين جماهيره، وأن تجعل من طبقته الفلاحية العريضة، إضافة الى الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة فى المدنية، العمود الفقرى للوحدة الوطنية التى انبثقت لأول مرة فى حياة هذا الجزء من الوطن اليمنى الذى حكمه المستعمر لا بجيشه الامبراطورى فقط، وانما بسياسة "فرق تسد" الاستعمارية.

ولم يتكون لهذه الكتلة جيشها الشعبى عبر معارك التحرر المسلحة فحسب، وانما أمكن لها أن تنفذ أيضا إلى أدوات القمع الطبقية المحلية، ممثلة فى الجيش والشرطة والإدارة، التى أرادها أن تكون الاحتياطى الأستعمارى الذى يحكم من خلاله عندماتضطره الثورة إلى الرحيل.

وعشية الاستقلال كان واضحاً أن هذه الكتلة الثورية التى لم تستطع أن توازنها أية كتل صنعت على عجل على يد المخابرات البريطانية أو حتى المخابرات المصرية التى نقلت دعمها المادى و المعنوى إلى "جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل" بعد أن أدركت المنحى الجذرى للثورة تحت قيادة الجبهة القومية التى كانت قد تشكلت منذ اغسطس ١٩٦٣.

و كان "الميثاق الوطنى" الذى أقره المؤتمر الأول للجبهة القومية فى تعز ما بين ٢٢-٢٥ يونيو ١٩٦٥ هو الرابط الروحى و الأيديولوجى العام لهذه الكتلة الوطنية، و النبراس النظرى لها.

بالسيطرة على جماهير المدينة و الريف وتحويلها من قوة عفوية إلى قوة سياسية فاعلة، وباختراق أجهزة الجيش والأمن المحلية، واستقطاب حتى عناصر قيادية منها -ولومرحليا- بذلك تحكمت الجبة القومية فى مصادر القوة الاجتماعية الفعلية، ووجهتها نحو إنجاز الاستقلال الوطنى، و اقامة النظام التحررى المنشود.

و بذلك حققت الجبة القومية فى الواقع العملى موضوعة المجلز النظرية:"ففى السياسة لايوجد غير قوتين فاصلتين: القوة المنظمة للدولة، الجيش، و القوة غير المنظمة أى القوة العفوية للجماهير الشعبية".(١)

كانت الجبهة القومية تعى حقيقتها هذه بصفتها كتلة وطنية واسعة ورابطة ثورية شاملة اتسعت و تتسع لكل القوى الحية فى المجتمع و ملكت و تملك إمكانية اقامة وشائج نضالية متعددة مع مختلف القوى الشورية خارجها .ذلك هو أحد الدروس التى أكدها مجرى النضال الفعلى و بين الحاجة الماسة و المتزايدة اليها.

جاء فى" الميثاق الوطنى " حول ذلك أن من"الشروط الموضوعية الاساسية لاندلاع الثورة فى ١٤ "اكتوبر ٦٣م" "توفر التنظيم الثورى العقائدى الذى يشمل كل المنطقة ويتخطى بمفاهيمه واطاراته كل الحواجز المصطنعة، و يضم فى صفوفه كل قطاعات الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية الوحيدة فى التحرك الثورى الجاد، والرافضة مطلقاً لكل مظاهر الواقع الاجتماعى، والسائرة نحو العمل الثورى الايجابى، مع الرفض المطلق لأساليب العمل السياسى، وطريقة المفاوضات".(٢)

تأثير العوامل الوطنية والقومية والعالمية فى قيام ثورة ١٤ اكتوبر:

ما من شك أن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ الأم فى شمال الوطن اليمنى التى أطاحت برأس الإقطاع اليمنى، واقامت النظام الجمهورى الديمقراطى على انقاض مملكة بيت حميد الدين المتخلفة الرجعية الأثرية، وضمَّنت أهدافها الستة العمل من أجل "التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما" و"العمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية الشاملة"، والتى رعت قيام "الجبهة القومية" فى صنعاء ذاتها- عاصمة الثورة- وقدمت مختلف أشكال الدعم المادى والمعنوى لها، وجعلت من شمال الوطن نقطة وثوب ومرتكزاً نضالياً لثورة ١٤ اكتوبر -ما من شك فى أنها كانت أحد العوامل الهامة فى قيام هذه الثورة - أياً كانت التعرجات والخلافات والتناقضات التى حدثت بعد إعلان "الميثاق الوطنى" وقيام "جبهه التحرير" المنافسة التى أرادت احتواء الثورة تمهيداً لإجهاضها أوحتى حرف مجراها.

وما من شك فى أن دعم مصر الناصرية التى كان جيشها قد وصل الى شمال اليمن مساندة لثورة سبتمبر التى مثلت بالنسبة لها رئة التنفس القومية والثورية بعد عملية الحصار الرجعى - الاستعمارى الذى ضرب حولها منذ نكسة انفصال سوريا عن مصر، والتى نقلت زمام المبادرة التاريخية من يد قوى الثورة المضادة الى يد قوى الثورة العربية - ما من شك فى أنها قد شكلت هي أيضا عاملاً هاماً آخر فى قنام ثورة ١٤ اكتوبر فى الوقت الذى قامت فيه وفى مساعدتها على المضى قدماً الى الأمام فى مقارعة المستعمر، وفى تدريب حتى كوادرها المقاتلة في شمال اليمن وفى مصر ذاتها، ناهيك عن الاحتضان القومي والعالمى الصريح والقوى لها من جانبها، بقطع النظر عما حدث من تناقضات معها للذات العوامل الآنفة الذكر، والتى لم يخفها عبد الناصر ذاته خلال حديثه مع وفد ضم ممثلى الجبهة القومية كان على رأسة عبد الفتاح اسماعيل.(٣)

يؤكد "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية على أهمية هذين العاملين، الوطنى، والقومى، فى قيام ثورة ١٤ اكتوبر، حيث جاء فيه: "إن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وما مثلته فى شمال اليمن من تحطيم لأغلال الذل والعبودية التى فرضها آل حميد الدين الرجعيين على شعبنا قروناً طويلة تعيق انطلاقه وتبقيه فى حالة مزرية من التخلف والتأخر والبؤس. إن قيام هذه الثورة المباركة أوجد للحركة الوطنية الثورية قاعدة للتحرك وحليفاً طبيعياً ظلت تنشده خلال سنين النضال الطويل. إن هذه الثورة فجرت فى أوساط الشعب فى الجنوب حماساً لا نظير له للنضال، حيث هبت جماعات كبيرة وحملت السلاح للذود عن الثورة وحمايتها من تآمر الرجعية والاستعمار.ان قيام ثورة٢٦ سبتمبر وفر شرطاً أساسيا للانطلاقة الثورية فى الجنوب،وجاءت فى ظرف حرج كانت القوى الرجعية والإستعمار تحاول عزل القوى القومية التحررية نهائياً،وخاصة بعد نكسة الانفصال التى أصابت الأمة العربية عام ١٩٦١.

هكذا كانت ثورة ٢٦ سبتمبر من الناحية القومية منفذاً أساسياً للقوى الثورية القومية التى

تجسدها حقيقة الجمهورية العربية المتحدة الى ضبه الجزيرة العربية كلها بعد أن كانت فى انغلاق أمامها.

إن وصول القوات العربية لحماية الثورة والحفاظ على مكاسبها.. كل ذلك قلب الأوضاع السائدة فى المنطقة.. ووفر فى الوقت نفسه الشروط الموضوعية الأساسية لاندلاع الثورة فى١٤ اكتوبر ٦٣م". (٤)

وعدا تأثير الثورات العربية، الجزائرية، والعراقية، وخاصه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الأم، وعدا تأثير فصائل حركة التحرر الوطنى العربية، الحركية، والبعثية، والشيوعية،فإنه كان لحركات التحرر الوطنى العالمية، وخاصة التجربة الفيتنامية، والصينية، والكوبية، تأثير كبير على فصائل الحركة الوطنية اليمنية، وعلى رأسها فرع حركة القوميين العرب فى اليمن التى مثلت العمود الفقرى للجبهة القومية، كما مثلت الطليعة الصدامية للحركة الأم فى اليمن.

ولاحاجة إلى القول إن انهيار الفاشية فى الحرب العالمية الثانية، وقيام منظومة الدول الاشتراكية، وتصدع الجبهة الامبريالية بشكل عام، ودور الاتحاد السوفيتى فى ذلك كله، قد ترك أصداء إيجابية على الساحة اليمنية، وساعد على نمو الوعى الوطنى والقومى والتقدمى فيها، وعلى قيام المنظمات القومية والماركسية، بما فيها فرع الحركة، ومن ثم الجبهة القومية.

وحسب تعبير "الوثيقة النقدية التحليلية..." للكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى وأنه "ارتبط ظهور الحركة الوطنية التقدمية فى نهاية الخمسينيات بنضوج عدد من العوامل الداخلية والخارجية المواتية، أبرزها ازدياد الأزمة العامة للرأسمالية، وهزيمة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية، ونشوء النظام الاشتراكى العالمى، وتعاظم نجاحاته وجبروته على النطاق العالمى، وانهيار النظام الاستعمارى، وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، واتساع دور حركة التحرر الوطنى العربية والعالمية، واكتساب بعض انظمتها طبيعية اجتماعية جذرية ومعادية ليست فقط للاستعمار والاقطاع، وانما أيضا للرأسمالية، وتزايد تأثير الحركة الشيوعية والعمالية فى البلدان العربية، ونشوء عدد من التنظيمات القومية العربية، وتطور بعض أجنحتها فى وقت لاحق نحو اليسار، ثم باتجاه أفكار الاشتراكية العلمية" (٥)

بروز بذور التيارات الإصلاحية والديمقراطية والاشتراكية فى الجبهة القومية منذ قبل الاستقلال:

على أن مجمل العوامل القومية والعالمية ما كان لها أن تؤثر لولا أن البنية الداخلية لأطراف الحركة الوطنية، وخاصة فصيلها الصدامى والرئيسى الجبهة القومية الذى قاد ثورة ١٤ اكتوبر، متهيئة لذلك بحكم طبيعتها الاجتماعية - الشعبية.

ومن هنا وجدنا أن الفريق الممثل للبرجوازية الوسطى وأغنياء الفلاحين داخل الجبهة القومية، والذى كان قدتشبع بالفكر القومى العربى الشوفينى المعادى لقوى التقدم الاجتماعى، والذى كان يضع القضية القومية فى المقدمة على حسات القضية الاجتماعية، والذى كان بحكم وضعه

الاجتماعي والايديولوجي مستعداً للمساومة والتنازلات مع قوى الاقطاع والكمبرادور والاستعمار الجديد والرجعية العربية - وجدنا هذا الفريق الذى كان يتزعمه قحطان الشعبى الرجل الأول فى الجبهة القومية يرفض بحسم ذلك التيار الديمقراطى الثورى المتأثر بالفكر الاشتراكى العلمى الذى بدأ يتشكل داخل الجبهة القومية، والذى كان يمثله الصف القيادى الثانى فيها، - وكان عبد الفتاح اسماعيل أبرز عناصره الأيديولوجية والفكرية - فضلاً عن تأثره بشتى الاتجاهات اليسارية.

جاء فى الوثيقة النقدية حول ذلك: "وقد تكونت البنية الطبقية للجبهة القومية من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والعمال والمثقفين والموظفين والطلاب. كما انضم إلى الجبهة فى البداية بعض شيوخ القبائل الذين تساقطوا فيما بعد من جسم الجبهة.

وفى بداية عام ١٩٦٧، وبفعل اتساع التحالفات الوطنية والاجتماعية ضد الاستعمار وعملائه، ومن أجل احراز الاستقلال الوطنى، تسربت الي صفوف الجبهة القومية عناصر من أوساط أغنياء الفلاحين وشبه الإقطاع وبعض العناصر البرجوازية البيروقراطية العاملة فى أجهزة الدولة العسكرية والمدنية القديمة".

"وفى مرحلة النضال الوطنى التحررى، شهدت الجبهة القومية بداية تمايز وتكون ملامح تيارين فى داخلها: تيار إصلاحى كان متأثراً بالأفكار القومية المتعصبة لحركة القوميين العرب، ويميل نحو تغليب العوامل القومية على العوامل الوطنية والاجتماعية، ويرفض الاشتراكية العلمية، وينحو فى مجال التنظيم إلى البيروقراطية والمركزية الشديدة وكبت النقد والأخذ بالعلاقات الشخصية والقبلية. وكانت معظم عناصر هذا التيار منعزلة عن جهات القتال في الداخل، وتقضى معظم وقتها فى الخارج.وتيار ديمقراطي ثورى كان متأثراً بالأفكار اليسارية، ويميل بعض أعضائه لأفكارالاشتراكية، ويدعو إلى تطوير الجبهة القومية طبقياً وايديولوجياً وتنظيمياً، وإلى تقوية العلاقة مع تنظيمات الحركة الوطنية التقدمية الأخرى. وكانت عناصر هذا التيار تتولى قيادة جبهات القتال في الداخل، وتتمتع بعلاقات قوية مع الجماهير، وبعلاقات جيدة مع الجناح اليسارى فى حركة القوميين العرب".(ص١٠ ، ١١)

ويمكننا الجزم بأن "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية كان يحمل رؤية التيار الديمقراطي الثورى فيها أكثر من حمله لرؤية التيار الاصلاحى، وهو ما عكس الثقل الجماهيرى والفعالية النضالية والتقدم النسبى فى الوعى الأجتماعى للتيار الأول حتى وإن لم يكن هو المهيمن على مقاليد القيادة فى الجبهة.

لقد جرى التعبير فيه لاعن الطموح لتحقيق الاستقلال الوطنى الكامل فقط، وانما أيضا عن السعى لتحقيق التقدم الاجتماعى. بل ان فكرة الاشتراكية كان لها مكان فيه. وحقاً انها أسميت بالاشتراكية الثورية، وان الوقت كان مايزال مبكراً لتبنى مفهوم الاشتراكية العلمية. غير أن حلم العدالة الأجتماعية كان هو المبتغى.

لا محيص من ايراد بعض الفقرات التى تبين بوضوح قاطع أن "الميثاق الوطنى" قد مثل حجر الأساس للبنية الأيديولوجية الديمقراطية الثورية المتفتحة على حلم الأشتراكية، وأنه من ثم كان التعبير المبكر عن طموح الكتلة الاجتماعية - التاريخية الحاملة لعام الثورة إلى الحصول على الخبز والحرية والعدل وتحقيق التقدم:

"ان الثورة لا تدفع افراد الشعب للانتاج بالأجر، وانما تجعلهم فى الحقيقة ملاكاً لإنتاجهم. إن هذه الصيغة ستظل شعار الثورة فى كل مرحلة من مراحلها وفى كل ما تعمله وتطبقه وتخطط له فى كل مجالات الحياة العلمية. ان الثورة بذلك تهدف الى تغيير الواقع الاجتماعى المستغل بواقع اجتماعى تقدمى مغاير تماماً يتجه فى طريق الألتزام بالأسس الاشتراكية الثورية".(ص ٩٢)

"ان الثورة التى هى التعبير الكامل لارادة الشعب بكافة قطاعاته الثورية الكادحة، وان أهداف الثورة المنصوص عليها مسبقاً، هى التى سوف تعكس نفسها على الأنظمة والقوانين الاجتماعية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتطويرها. إن تطوير المجتمع وتقدمه وانتقاله من مرحلته الراهية المتخلفة إلى مرحلة البناء الاشتراكى يحتاج إلى أن تتحمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها فى عملية البناء هذه" (ص٩٥)

إن هذا النزوع الوطنى الديمقراطى الثورى الحالم - ولو بشكل غائم وضبابى - بالاشتراكية هو ما ألمحت اليه الوثيقة النقدية للكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى:

"وكان للميثاق الوطنى الذى أقر فى المؤتمر الأول للجبهة القومية المنعقد فى يونيو ١٩٦٥ دور تاريخى هام فى تحديد الهوية للجبهة القومية والمسار الفكرى والسياسى لثورة ١٤ اكتوبر، وتحديد الحل الثورى أمام الجماهير الكادحة المتمثل فى إسقاط النظام الاستعمارى السلاطينى من أساسه، واعادة بناء المجتمع بعلاقات اجتماعية جديدة تخدم الجماهير الكادحة، ورسم الآفاق الوطنية الديمقراطية للتطور اللاحق للثورة".(ص١١)

ينبغى التنبيه هنا الى أن الصف القيادى الثانى فى الجبهة القومية الذى كان يقود عملية الكفاح المسلح فى الداخل، والذى كان قريباً من منابع القوة الجماهيرية، والذى كان يمثل عملياً ونظرياً التيار الديمقراطى الثورى كان يطمح إلى صيغة برنامجية اكثر راديكالية وجذرية من تلك التى عبر عنها "الميثاق الوطنى". وتحت ضغطه وافق التيار الاصلاحى الذى كان يسيطر على المجلس التنفيذى للجبهة على عقد مؤتمر ثان لها يعقد لهذا الغرض فى ٢٣ يناير ١٩٦٦، وهو المؤتمر الذى تعطل قيامه بفعل عملية "الدمج القسرى" للجبهة القومية فى ١٣يناير ١٩٦٦ فى اطار "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" هذه العملية التى كانت المخابرات المصرية فى شمال اليمن وراءها، والتى كان الهدف منها لا الحيلولة فقط دون أن تمضى الجبهة القومية إلى ماهو أبعد فى ترصين وتجذير خطها النضالى الثورى، وإنما أيضا أن تكون جزءاً من عملية مصالحة ومساومة شاملة على نطاق اليمن كلها لحساب القوى الرجعية والمحافظة اليمنية، ولصالح الرجعية السعودية والأوساط الاستعمارية، وعلى حساب قوى الثورة اليمنية والعربية.

ما بين ٧- ١١ يونيو ١٩٦٦ عقد فى "جبلة" المؤتمر الثانى الذى تأجل كثيرا. وكانت قرارته السياسية والتنظيمية خطوة أخرى إلى الأمام - رغم قبوله الشكلى والتكتيكى ببقاء الجبهة القومية ضمن جبهة التحرير - حيث علقت عضوية أعضاء المجلس التنفيذى للجبهة القومية، بمن فيهم رئيسه قحطان الشعبى، وتشكلت قيادة عامة جديدة كان من ضمنها عبد الفتاح اسماعيل وعلى سالم البيض، وعلى عنتر، وسالم ربيع على، ومحمد على هيثم. (٦)

على أنه منذ منتصف الستينيات كان قد بدأ يتضح شيئاً فشيئاً وحتى عشية الاستقلال أن التيار الديمقراطى الثورى لم يكن موحد الرؤية. فكما ضم بلور الأتجاه الاشتراكى العلمى، كانت هناك علائم اتجاه يسارى متطرف، إضافة الى عناصر ذات منحى تقليدى ووسطى. لقد كان ذلك لا نتيجة المنشأ الأجتماعى لكل طرف فحسب، وانما إنعكاساً أيضا للذات الوضعية التى كانت تشهدها حركة القوميين العرب الأم. ولربما كان النزوع اليسارى المتطرف المتأثر بالفكر المادى والتروتسكى واليسارى الجديد هو الأبرز ضمن هذا التيار الديمقراطى الثورى.

ذلك ما أوضحته ايضا "الوثيقة النقدية التحليلية..": "وعشية الاستقلال وقع بعض أعضاء الجبهة تحت تأثير بعض الأفكار المتطرفة التى وجدت آنذاك رواجاً فى المنطقة العربية. والى جانب هذا فإن أقساماً من الجبهة ظلت تعانى من الأمية الأبجدية والسياسية والتخلف الثقافى والأفكار التقليدية والقبلية القديمة".(ص١١)

هكذا يمكن القول إن الأتجاهات المتنازعة التى شهدتها الجبهة القومية بعد نيل الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ما بين يمين ويسار ووسط، مابين تيار إصلاحى وآخر ديمقراطى ثورى، ما بين منحى أميل الى التقليد وآخر أميل الى التجديد، ما بين يسار يقترب من تخوم الفكر الاشتراكى العلمى ويسار يسارع إلى تقبل شتات الأفكار اليسارية المتطرفة - ان جميع هذه الاتجاهات والتجنحات كانت قد بدأت بلورها وعلائمها فى الظهور قبل الاستقلال مباشرة.

واذا كان الحفاظ على وجود الجبهة القومية من حيث هو، والحرص على الفوز بالاستقلال الوطنى اولاً وقبل كل شيئ، قدحا لا دون تفجر الصراعات بين هذه الأطراف، وبالذات بين التيار الاصلاحى - اليمينى والتيار الديمقراطى الثورى، فانه لم يكن هناك ما يحول دون ذلك بعد جلاء المستعمر وتمكن الجبهة القومية من إقامة دولة الاستقلال الوطنى.

حول ذلك كتب عبد الفتاح اسماعيل: "وجاء قرار ١٣ يناير ليقيد الجدل الداخلى للجبهة القومية.. ومن يناير ١٩٦٦ حتى نوفمبر ١٩٦٧ لم يكن استمرارالجدل وموضوع حسمه من المهام المطروحة أمام الجبهة القومية. لكن كانت المهمة المطروحة أمامها هى حماية نفسها وقضية الثورة الشعبية المسلحة من المخاطر الجديدة التى تولدت عن الدمج القسرى وتكوين جبهة التحرير. ولذلك جرى تقييد الجدل والصراع، ولم يعد الى سطح الحياة الداخلية للجبهة القومية بشكل(٧) حاد إلا غداة الاستقلال، وبالذات فى المؤتمر الرابع بزنجبار فى مارس ١٩٦٨".

وذلك ما أكدت عليه ايضا "الوثيقة النقدية التحليلية.." : "إن اشتداد مؤامرات الاستعمار

والتنظيمات الرجعية ضد الثورة والجبهة القومية، مؤامرة الدمج القسرية مع منظمة التحرير فى ١٣ يناير ١٩٦٦م التى استهدفت تصفية الجبهة القومية وتقويض الثورة من داخلها قد دفعت الجبهة القومية بكل تياراتها نحو الوحدة للحفاظ على بقائها، ومجابهة المهام المطروحة فى ساحة النضال التحررى الوطنى، الأمر الذى يفسر انحسار عملية الجدل والتمايز الفكرى داخل الجبهة القومية آنذاك". (ص١٢)

تجليات ملامح التيارات الثلاثة فى الجبهة القومية حتى المؤتمر الرابع:

ليس بسبب ثقله الجماهيرى أو التنظيمى فى الجبهة القومية تسلم الفريق اليمينى بزعامة قحطان الشعبى مقاليد السلطة، وانما لأن الظرف السياسى الداخلى والخارجى الحرج اقتضى أن تكون الوجوه المألوفة والمعروفة فى قيادة الجبهة هى ذاتها التى تمثل واجهة الدولة الوليدة، ولاسيما وأن قادة الجيش والأمن التقليديين ماكانوا ليقبلوا بغير هذا الفريق "المعتدل" بديلا، ولأن الفريق الديمقراطى الثورى رغم رجحان كفته الجماهيرية والتنظيمية، لم يكن قد كوّن لنفسه وجهة نظر محددة وموحدة تجاه أهم مسألة فى الثورة، ألا وهى السلطة، ولربما لم يكن قد أدرك بما فيه الكفايه موضوعة لينين هذه حول أهمية السلطة. ولعل تصريحات قادة هذا الفريق، وعلى رأسهم عبد الفتاح اسماعيل توضح ذلك، حيث اعترفوا بأنهم تعاملوا مع مسألة السلطة بشيئ من عدم الانتباه الكافى الى أهميتها لضمان أن تسير الثورة فى اتجاهها المرسوم.(٩)

كان هذا التيار الديمقراطى الثورى الممثل عملياً للكتلة الاجتماعية - التاريخية التى نهضت على اكتافها دولة الاستقلال الوطنى قد غدا بعد الاستقلال اكثر قوة، حيث كان "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" بزعامة عبد الله باذيب الذى آزر الثورة المسلحة ووقف إلى جانب التنظيم القائد لها ضد جبهة التحرير، والذى كان قد نسج علاقات نضالية ورفاقية مع النواة الاشتراكية العلمية داخل الجبهة القومية، ولاسيما مع أبرز ممثلى هذه النواة، وهو عبد الفتاح اسماعيل - كان قد انحاز بكليته إلى جانب هذا التيار ضد سياسات الفريق الاصلاحى - اليمينى الحاكم. وحتى منظمة البعث اتخذت غداة الاستقلال ذات الموقف.

وكانت الوثيقة البرنامجية الهامة التى اصدرها "رفاق السلفى"، الذين كانوا قد جمدوا بمبادرة من باذيب تنظيمهم سعياً نحو اقامة جسور تعاون أوثق فأوثق مع الجبههة القومية منذ فترة الكفاح المسلح، وبلوغاً نحو شكل ما من أشكال الوحدة التنظيمية معها - كانت هذه الوثيقة التى صدرت فى ٣١ يناير ١٩٦٨ ليست إضاءة علمية مركزة على ماضى وحاضر ومستقبل الحركة والثورة اليمنية فقط، وانما ايضا وقفة ايديولوجية وسياسية مساندة للتيار الديمقراطى الثورى فى الجبهة القومية.

كانت الوثيقة تنطوى على روح نقدية واضحة، وعلى دعوة صريحة للمضى بثورة ١٤ اكتوبر فى اتجاهها الموضوعى والطبيعى بصفتها "ثورة وطنية تحررية ديمقراطية"، لامحيص من أن تضع "البلاد على عتبة التحول الاشتراكى" إذا ما انجزت كافة مهامها المرحلية ذات الصبغة الوطنية

الديمقراطية من خلال "إقامة حكم وطنى ديمقراطى تقدمى أساسه تحالف قوى الشعب الثورية من عمال وفلاحين وقوى ثورية، وتصفية مراكز الاستعمار ومؤسساته الاقتصادية، وتصفية الاقطاع ومخلفاته فى الريف، وتصنيع البلاد بواسطة العون الاشتراكى، وتطوير مستوى معيشه الشعب وصحته وتلبية حاجاته المادية والثقافية، واطلاق الحريات الديمقراطية لقوى الشعب الثورية، وتشجيع مبادرات الجماهير". وذلك يتطلب أيضا "تطبيق سياسة زراعية تقوم على أساس "الأرض لمن يحرثها"، وضرورة إجراء اصلاح زراعى جذرى" و"إقامة مزارع تعاونية وجماعية فى الإقطاعيات التى صودرت من السلاطين وعملاء العهد البائد" و"استصلاح الأراضى التى لم تزرع من قبل وإقامة مزارع للدولة منها" و"مصادرة جميع الإقطاعيات الكبيرة التى لم تصادر بعد واعطاؤها للفلاحين والمعدمين مجاناً، مع الابقاء على الملكيات الصغيرة ومحاولة إقناع اصحابها بمزايا التجميع والتعاون وتحقيق الاستقلال الاقتصادى، وبناء اقتصاد وطنى مزدهر متحرر من استغلال الشركات والاحتكارات والبنوك الأجنبية". وهو ما يستلزم "إنشاء بنك مركزى للدولة" و"تأميم البنوك وشركات التأمين والبيوتات المالية الأجنبية" و"تأميم الميناء الخاضعة الآن لـ"تروست" الميناء، وتحريرها من سيطرة الشركات الأجنبية الاحتكارية التى ظلت تنهب الأرباح الاسطورية منها وتكدسها فى خزائن الاحتكارات البريطانية"، و"تأميم مؤسسة الكهرباء وشركة التلغراف" و"بناء القطاع العام فى الصناعة والتجارة والزراعة، وجعله هو الأساس وهو القطاع السائد، وتشجيع الرأسمال الوطنى والقطاع الخاص، وتحريره من نفوذ رأس المال الأجنبى، وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية.. على أن يعمل تحت إشراف القطاع العام وضمن خطة التنمية العامة".

على أن تحقيق مثل هذه التحولات الاجتماعية الديمقراطية وكفالة السير بها الى النهاية، ومن ثم تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية يتطلب أولاً ايجاد سلطة وطنية ديمقراطية تكفل حشد وتنظيم واستثمار جميع الطاقات الوطنية والفكرية من أجل بناء مثل هذا المجتمع الجديد: "إن أية محاولة من قبل أية جهة للاستئثار بالعمل الوطنى واحتكار العمل السياسى، وحرمان أية فصيلة ثورية تقدمية من ممارسة حقها فى العمل الوطنى والبناء الثورى مثل هذه المحاولة ستضر بالتطور الديمقراطى فى بلادنا، وتجمد ديالكتيك التطور المنطقى والطبيعى للثورة، بل إن من شأنه ذلك أن يؤدى إمّا إلى غلبة الأفكار اليمينية والمحافظة، أو إلى التخبط ونشر البلبلة والتشويش فى أذهان الناس والشباب، والسقوط فى أوهام البرجوازية الصغيرة".

غير أن إقامة مثل هذة السلطة السياسية الواعية والقادرة على إنجاز مامها الديمقراطية الثورية هذة، ومقاربة رحاب الاشتراكية يستلزم بالأحرى صياغة أداة قيادية طليعية حزبية واحدة تنتظم فيها جميع القوى الديمقراطية الثورية والاشتراكية على أساس نظرية الاشتراكية العلمية.

وشروط قيام مثل هذه الأداة بدأت تتخلق فى أتون المعركة الوطنية التى شارك فيها الجميع ضد المستعمر وركائزه: "وكان الكفاح المسلح مدرسة ثورية كبرى صقلت تفكير الكثيرين من المناضلين، وأحدثت تحولات عميقة فى عقلياتهم، وجعلتهم يتشربون بالأفكار الاشتراكية

الحقيقية. وقد لعب الماركسيون خلال الثورة دوراً كبيراً فى فضح ومقاومة الأفكار الانتهازية والمعادية للثورة فى الحركة الوطنية والنقابية، والدفاع عن نضال العمال والفلاحين وإعطائه المضمون الاجتماعى والمبرر الأيديولوجى مما ساعد العديد من المناضلين على الانتقال إلى مواقع الفكر الاشتراكى العلمى".

وليس هناك مايحول قط دون مثل إقامة هذا الحزب الطليعى، ولاسيما أنه لا "توجد فى بلادنا تقاليد حزبية متأصلة" تجعل كل تنظيم يتمسك بالحفاظ على استقلاليته، ولأن "مصلحة ثورتنا تتطلب التخلى عن الأفكار الحزبية الضيقة وعن عوامل الحذر والخوف من الماركسين والتخلص من روح التردد والتذبذب والخوف من انطلاقة الجماهير، والتخلص من كل ما هو من طبائع وصفات البرجوازية الصغيرة صاحبة الأوهام الضارة عن امكانية بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين، وفى غياب حزب طليعى يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية"

ومن أجل "وحدة وتلاحم جميع القوى والعناصر الثورية التقدمية داخل الجهة القومية وخارجها فى تنظيم واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية"، وللوصول الى قناعة مطلقة بأنه لابديل قط عن مثل هذا التنظيم ، ينبغى استحضار تجارب الثورات الديمقراطية المحبطة فى العالم النامى، ومنه عالمنا العربى، حيث كان غياب مثل هذا الحزب الطليعى سبباً أساسياً فى ما أصاب هذه الثورات الواعدة من انتكاسات: "ولقد أثبتت تجارب شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنها شعوبنا العربية، مدى ضرر هذه الأوهام. وحيث لم يقم بعد مثل هذا الحزب، فإن الايمان يزداد بضرورة قيامه وضرورة أن يحتل الاشتراكيون العلميون مكانهم الطليعى فى عملية البناء الاشتراكى.

يجب أن لا نكرر تجارب فاشلة مرت بها الشعوب الأخرى، ومنها بعض شعوبنا العربية. يجب أن نبدأ من حيث انتهت تجربة مصر وسوريا، لا من حيث بدأت. ويجب أن نستخلص منها كل الدروس والعبر، وأن نستفيد من ايجابياتها، ونبنذ سلبياتها".

ذلك بعض أهم ما تضمنت الوثيقة التى حملت عنوان "وجهة نظر حول المرحلة الراهنة..ثورة ١٤ اكتوبر .. طبيعتها - مهماتها - وآفاق المستقبل".(١٠)

كانت الوثيقة دشاً بارداً على رأس الفريق اليمينى الحاكم، وبرداً وسلاماً على قلب التيار الديمقراطى الثورى، وبالذات النواة الاشتراكية فيه التى - كما سبق القول ـ كانت قد نشأت بينها وبين باذيب ورفاقه علاقات تعاون وتفاهم متنامية إضافة إلى تلك العلاقة النضالية التى جمعت "رفاق السلفى" مع الجبهة القومية منذ فترة الكفاح المسلح.

كان التيار الديمقراطى الثورى قد شرع بالفعل يضيق الخناق على الجناح الاصلاحى الحاكم، طالباً عقد مؤتمر للجبهة القومية يرسم طريق المستقبل للنظام الوليد، بعد أن ابتعد هذا الجناح عن نص وروح "الميثاق الوطنى"

ولم يكن إلى الرفض من سبيل، حيث عقد المؤتمر الرابع لها فى زنجبار ما بين ١٩٦٨/٣/٢

و١٩٦٨/٣/٨، وحيث كان الفريق اليساري هو المبادر بتقديم مشاريع الوثائق إليه. ورغم محاولة الفريق الحاكم دفع اكبر مجموعة من أنصاره، بما فيها عناصر بارزة من الجيش، بغية تغليب كفته، ورغم الجو المحموم الذى عقد فى ظله المؤتمر، فإن سير المناقشات والنتائج التى توصل اليها المؤتمر كانت خذلانا مبيناً وادانة دامغة للنهج السياسى المتبع، ودعوة عالية الرنين إلى ارتياد طريق الثورة الجذري الذى يكفل لا تحقيق المهام الديمقراطية فحسب، وانما التقدم بها صوب آفاق الاشتراكية أيضا.

بل لعل بعض موضوعات الفريق الديمقراطى الثورى الذى كان يضم عناصر ذات نزوع يسارى متطرف قد تضمنت موقفاً حاداً من بعض القضايا المجتمعية كالموقف من البرجوازية الصغيرة التى لم يشر إلى أهمية وجودها ضمن قوي التحالف الوطنى الديمقراطى، واكتفى بالحكم عليها بأنها "غير مؤهلة تاريخياً لانتهاج سياسات طبقية جذرية بحكم مواقعها ومصالحها الطبقية" وبأنها فى طبيعتها وبالضرورة أقرب إلى مواقع الطبقات المستغلة "بكسر الغين" وأقرت فى التحليل الأخير الى التحالف معها اذا ما تعرضت مصالحها للخطر من حركة العمال والفلاحين الفقراء" كما جاء فى مشروع البرنامج المقدم-.(١١)

هذا النزوع اليسارى لم يكن فقط بفعل ذلك القدر الزهيد من الثقافة السياسية والأيديولوجية ذات المنحى الماوى والتروتسكى واليسارى الجديد الذى أتيح له، وانما أيضا بحكم ضيق الأفق القروى وتخلف الوعى الاجتماعى والتاريخى واحتقار النظرية والمنظرين، واعتبار المثقفين مجرد حفنة برجوازية صغيرة يمكن القذف بها من أقرب نافذة والاعتماد على رجالات الريف الذين خبرتهم معارك التحرير، وعلى ماسورة البندقية الفلاحية فى تحقيق أهداف الثورة. كان هناك تقديس لمنطق القوة المسلحة، ورغم أن مرحلة البناء الديمقراطى كانت تتطلب أساساً التخطيط العقلانى والعلمانى الهادئ والمتزن.

كان على صالح عباد (مقبل) وسالم ربيع على أبرز رمزين لهذا النزوع اليسارى المتطرف الذى ظهر بقوة قبيل وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع، وألقى بظلاله على بعض قراراتة الحادة.

كتب فيتالى ناؤومكين: "وكان التيار الثانى برئاسة على صالح عبيد (عباد) (مقبل) على صلة وثيقة بالجناح اليسارى المتطرف فى حركة القوميين العرب المركزية. ودعا الجناح اليسارى للجوء إلى الجبال والانتقال إلى العمل السرى وامتشاق السلاح لمقارعة قحطان الشعبى والعسكريين الرجعيين. وان إضفاء صفة الإطلاق على الكفاح المسلح من جانب أنصار هذا التيار يمكن تفسيره جزئياً بأن الجبهة القومية وضعت هذا الكفاح فى المقام الأول وأحرزت النجاح. وقد ظل هذا التصور الخاطئ قائما فى التنظير طوال فترة مديدة"

" التيار الثالث كان يتمثل بسالم ربيع وبعض الرجال العسكريين للجبهة القومية (من عداد قادة جيش التحرير). لقد كانت أمراً مميزا لهذا التيار منذ ذلك الحين البرجماتية، والطموح إلى السلطة والقبلية واستصغار دور الأيديولوجيا، والأباطيل القومية الضيقة، وفى جملة من القضايا

كان هذا التيار يتميز باليسارية المتطرفة والفوضى. فحتى قبل انعقاد المؤتمر الرابع للجبهه القومية طرح سالم ربيع على وانصاره وجهة نظر (تقدموا بها فى المؤتمر الرابع) مفادها أن الصراع الفكرى بين اليمينين واليساريين هو صراع بين مثقفين، لذا يجب إبعادهم جميعاً عن القيادة. أما حل المسائل فيقوم به المقاتلون" (ص ٢٢٧ - ٢٢٨ من كتاب الآنف الذكر)

أما عبد الفتاح اسماعيل ممثل النواة الاشتراكية العلمية فى قلب التيار الديمقراطى الثورى فيصور كنه الجدل والصراع بين هذا التيار والتيار اليمينى الاصلاحى إلى أن حسم أيديولوجياً فى المؤتمر الرابع كما يلى: " ولم يصل الصراع بين التيار التقدمى والتيار اليمينى الى ذروته داخل الجبهة القومية إلاَّ فى المؤتمر الرابع مارس ١٩٦٨م.

وفى هذه الفترة كانت الجبهة القومية قد حققت بنجاح مهام التحرر الوطنى بطرد المستعمرين والسلاطين من البلاد .. وكل حركة تحرر وطنى فى العالم يقوم أساس نضالها الوطنى فى مرحلة الثورة الشعبية المسلحة على كل القوى المعادية للاستعمار، وربما تتدخل فى هذه المرحلة فئات من الرأسمالية الوطنية والاقطاع ، لكنها بعد الحصول على الاستقلال السياسى تصطدم بمهمة حل التناقضات الاجتماعية والاستقلال القائم، وتحقيق الأهداف التى يناضل الكادحون من أجلها فى مرحلة التحرر الوطنى.

وفى اليمن الديمقراطية، كانت المهمة المطروحة أمام الجبهة القومية فى مرحلة الثورة الشعبية المسلحة مهمة مرتبطة بجوهر التحرر الوطنى. وبعد أن تحققت هذه المهمة بنجاح برزت أمامها المسألة الاجتماعية وضرورة حلها بما ينسجم والأشواق الاجتماعية التى ناضل من أجلها كادحو بلادنا فى صفوف الثورة، كما برزت قضية حسم الموقف الأيديولوجى للثورة لصالح الاشتراكية العلمية، ومايترتب عليه من برامج سياسية واقتصادية لصالح كادحى الثورة، والانحياز الكامل الى حركة الثورة العالمية بقواها الثلاث، وفى مقدمتها النظام الاشتراكى.

حول هذه القضايا اتخذ الصراع بين التيارين فى المؤتمر الرابع طابعاً حاداً وعنيفاً .. وقد استطاع التيار التقدمى أن يطرح قضايا وبرامج ترتبط بجوهر مهام المرحلة اللاحقة للتحرر الوطنى، وكانت القرارات والبيان السياسى تأكيداً على قوة وتنامى التيار التقدمى".(١٢)

وكما كان بيان وقرارات المؤتمر بالغة الراديكالية فإن معظم أعضاء الأمانة العامة المنتخبة كان من التيار الديمقراطى الثورى.

طالب البيان والقرارات بقلب البنية التحتية والفوقية للمجتمع عن طريق اجراء اصلاح زراعى جذرى، وتحرير الاقتصاد الوطنى من التبعية للسوق الاستعمارية وخلق قطاع عام، وتحويله إلى اقتصاد انتاجى، وعن طريق تطهير الجيش والشرطة والادارة، وإقامة مجالس شعبية ومجلس شعب أعلى كما طالبا ببناء تنظيم طليعى على أسس الفكر الاشتراكى العلمى: "ولا يمكن لثورتنا أن تنتصر إلا بالتزامها خطا اشتراكيا تقدمياً واضحاً، وباعتمادها على الجماهير العريضة الكادحة، والعمل على المديد من تنظيمها وتثقيفها وإعدادها لتتحمل مسؤولياتها التاريخية،

لتكون الثورة دائمة ومتطورة ونامية".

"إن مهمات إرساء نظام وطنى ديمقراطى شعبى، توجهاً نحو تحقيق المجتمع الاشتراكى المنشود، تفرض بالضرورة مسؤولية تاريخية على ثورتنا وجماهيرنا المناضلة فى أن تباشر فوراً ودون أى تردد من الأصل تطويق قوى الثورة المضادة وضربها وتصفيتها، وتحرير جماهيرنا الكادحة فى المدينة والريف من كافة الوان استغلال الانسان لأخيه الانسان، وحتى نستطيع بوعى ثورى تقدمى أن نجعل من ثورتنا تجربة تقدمية متطورة تتحمل مسؤولياتها على المستوى المحلى والعربى والدولى".

ولم تغفل الوثائق الحديث عن الوحدة العربية، وبالذات وحدة مصر وسوريا، التى "انتكست نظراً لاعتمادها على الوحدة الدستورية اكثر من اعتمادها على خلق الأداه الثورية القادرة بالفعل على حماية تلك الوحدة، واكسابها مضموناً اجتماعيا تقدمياً، ونظراً لفقدان دور الجماهير العربية العريضة وبناء تلك الوحدة وحمايتها"

كما لم تغفل الاشارة إلى انحياز الجبهة القومية إلى جانب قوى التقدم والتحرر ضد قوى الامبريالية العالمية، وإلى ضرورة وحدة المعسكر الاشتراكي دون أن تمس (١٣)الطرف اللى تسبب فى تفكيك وحدته، وهوالمادية.

أياً كانت زاوية الميل اليسارية فى أطروحات المؤتمر الرابع فإنها شكلت محطة جديدة فى التطور الأيديولوجى والفكرى والتنظيمى للجبهة القومية. ومن الجدير بالتنويه هنا أنها نصت لأول مرة على ضرورة اقامة "حزب اشتراكى طليعى" على اساس الفكر الاشتراكى العلمى يتولى بناء "نظام وطنى ديمقراطى شعبى" سيراً نحو "تحقيق المجتمع الاشتراكى المنشود".

حقا أن النواة الثورية داخل الجبهة القومية كانت عبر ملامستها لتخوم الفكر الاشتراكى منذ وضع "الميثاق الوطنى، وخاصة منذ نكسة التجارب الثورية العربية عام ١٩٦٧، كانت قد أخذت تدرك أهمية وضرورة قيام مثل هذا الحزب الطليعى الاشتراكى العلمى غير ان النص على ذلك فى وثيقة حزبية لم يتأت إلا فى المؤتمر الرابع للجبهة القومية.

من قيام حركة التصحيح حتى حسم الصراع مع اليسار الانتهازى :

الهزيمة الأيديولوجية والتنظيمية التى حلت بالفريق اليمينى الحاكم فى المؤتمر الرابع لم تكن تعنى بعد الهزيمة السياسية له. ولذلك فإنه لم يلتزم بقراراته، وسعى نحو إحلال حكم الفرد- وهو هنا رئيس الجمهورية- عن طريق شن دستور كان قد رفضه المؤتمر الرابع، وبالأعتماد على "شلة العقداء". وتمهيداً لذلك أعطيت الاشارة لهؤلاء بالقيام بتمرد فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ اعتقلت فى ظله العناصر القيادية اليسارية فى الجبهة القومية، والعناصر التقدمية خارجها التى كانت قد وطدت علاقاتها مع الجناح اليسارى فى الجبهة. وبذلك كرس يمين الجبهة القومية سابقة خطيرة فى البلاد هى خرق القرارات التنظيمية، والخروج على القيادة الجماعية، والقفز من فوق التنظيم الحاكم، واحلال مؤسسة الرئاسة محل المؤسسية الحزبية، ورفض الديمقراطية حتى فى شكلها الحزبى

الداخلى، واللجوء إلى الأسلوب التآمرى، بل والاحتكام إلى السلاح، والى المؤسسة العسكرية بالذات، فى تنفيذ مشيئته وفرض نهجه.

حقا أن هذه الحركة الانقلابية الرجعية التى لم تكن الدوائر الاستعمارية الامريكية بعيدة عنها قد أمكن إجهاضها فى مهدها نظراً للثقل الحزبى والجماهيرى والعسكرى الذى كان يتمتع به اليسار، غير أن السابقة الخطيرة قد حدثت، ودشنت بذلك أسلوباً غير ديمقراطى وغير حزبى فى حياة البلاد ، أسلوباً سنراه يتكرر غير مرة ويتحول من استثناء إلى تقليد متبع يلجأ إليه اليسار، واليسار المتطرف بالذات، كما يلجأ إليه اليمين.

وقد نبهت "الوثيقة النقدية التحليلية ..." إلى هذه الظاهرة الخطيرة التى كرسها يمين الجبهة القومية بقولها "ان المركزية الشديدة، التى كانت مبررة فى ظروف العمل السرى قدخلقت فيما بعد عند القيادات أمراض التسلط والفردية والخوف من الجماعية ومن اتساع الديمقراطية داخل الجبهة". (ص١٠)

بل ان أعراض هذه الظاهرة، ظاهرة استخدام القوة المسلحة فى حل الخلاف داخل التنظيم الواحد، قد انتقلت بسرعه إلى اليسار تحت تأثير العناصر المتطرفة فيه، حتى بدا كما لو أن اسلوب الكفاح المسلح فى مواجهة المستعمر قد ترك تأثيره القوى على الجبهة القومية فى تعامل أطرافها مع بعضها البعض، وفى حل خلافاتها الداخلية، مما بين بجلاء أن التقاليد التنظيمية الراسخة والديمقراطية الحزبية، ومبدأ القيادة الجماعية، كانت وظلت ضعيفة إزاء تقاليد الكفاح المسلح التى تشبعت بها الجبهة منذ النشأة، وانه لابد من جهد جهيد لاحلال التقاليد التنظيمية المرعية فى المجتمع المدنى محل تقاليد الكفاح المسلح فى مجتمع ما يزال يسعى نحو تحرير وطنه من قبضة الغاصب الدخيل.

هذه الأعراض ظهرت أول ما ظهرت لدى فريق اليسار عند قيامه بما اسمى "انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨" فى المحافظة الثالثة كرد على حركة ٢٠ مارس ١٩٦٨ وما ترتب عليها من تصفيات واعتقالات . فهذه الهبة - رغم إفصاحها عن مدى حيوية وجرأة اليسار - إلاّ أنها كانت أيضا معالجة مسلحة لقضية سياسية كانت تتطلب عملاً تنظيميا وجماهيريا واسعاً وصبوراً. وهو ما تنبهت إليه النواة اليسارية الثورية - بعد فشل الانتفاضة - ومن هنا عودتها الى العمل فى اطار الشرعية التنظيمية، وقبولها حتى بالحل الوسط مع الفريق اليمينى، وهو ما مثله "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى" كبديل لقرارات المؤتمر الرابع، ومن هنا تمكنها أيضا من تصفية الحساب مع هذا الفريق، لابالأسلوب التآمرى أو الانقلابى، وانما وفق الأسس التنظيمية وعلى قاعدة الديمقراطية، حيث لم يملك الأمين العام للجبهة القومية ورئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبى - بعد أن رفضت القيادة العامة للجبهة منحه السلطات والصلاحيات الفردية التى طالب بها إلا الاستقالة، وحيث عجز عن أن يقوم بحركة انقلابية ضد الشرعية التنظيمية التى ينبغى أن تكون لها السلطة فى الدولة، بل وعجز كبار الضباط عن أن يكرروا ما قاموا به فى ٢٠

مارس ١٩٦٨، ذلك أن اليسار بعد عودته الى الداخل تمكن مابين اغسطس ١٩٦٨ و٢٢ يونيو ١٩٦٩، تاريخ قيام حركة التصحيح التى انتهى بها عهد اليمين - تمكن لا من تعبئة التنظيم فقط، وانما تمكن أيضاً من النفاذ إلى قلعتى الجيش والأمن والسيطرة عليهما.

ولعل "الوثيقة النقدية التحليلية..." قد تنبهت ونبهت إلى خطورة ظاهرة القفز على الشرعية التنظيمية، والاحتكام إلى السلاح فى معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والتنظيمية، واكدت على ضرورة التقيد بالاسس والوثائق الحزبية والدستورية، وحل مجمل قضايا المجتمع والدولة وكل القضايا الخلافية فى اطارها.

ومن هنا فإنها لم تدن فقط نهج قحطان القائم على إملاء الارادة الفردية على التنظيم وعلى اللجوء الى القوة - كما حدث فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ وإنما عالجت أيضا انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨ ضده بروح موضوعية نقدية علمية، وهى ذات الروح التى عالجت بها قروح هذه الظاهرة بكل ما ترتب عليها من كوارث ومآس.

جاء فى الوثيقة: "وللقضاء على اليمين، والرد على حملاته التصفوية، فقد نظم اليسار انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨ - التى فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية والموضوعية.. وبقدر ما برهنت الانتفاضة على صلابة اليسار وثبات مواقفه المبدئية، بقدر ما أظهرت فى ذات الوقت عدم نضج اليسار وسيطرة بعض الأفكار المتطرفة بين صفوفه". (ص١٢)

وعن الطابع السياسى والتنظيمى والشرعى والديمقراطى لحركة التصحيح، وعن التكتيك الماهر الذى اتبع فى تنفيذها حتى باستغلال التناقضات داخل الفريق الحاكم تقول الوثيقة: "وطول الفترة الممتدة من أغسطس ١٩٦٨ وحتى يونيو ١٩٦٩، تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه، وزيادة ثقله وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفى إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف الضباط والجنود فى المؤسسات العسكرية.. كما تعززت علاقته بالفصائل الديمقراطية خارج الجبهة القومية، بينما تكشفت أكثر الطبيعة الرجعية لليمين وافلاسه التنظيمى والفكرى والسياسى، وتفاقمت - وعلى نحو بارز - تناقضاته الذاتية، وأضحى غير قادر على الاستمرار ومواصلة القيادة.

وبفعل هذه الظروف مجتمعة نجح اليسار فى محاصرة اليمين، واستغلال تناقضاته، والتحالف مع أجزاء منه - وبالذات جماعة محمد على هيثم - ومن ثم الاطاحة باليمين ديمقراطياً فى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩، التى ثبتت سيطرة اليسار على التنظيم والسلطة، ووضعت البلاد على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة - هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية". (١٣)

بوضع يده على السلطة السياسية - عقدة العقد فى كل ثورة - شرع التنظيم فى اعادة بلورة وصياغة مشروعه الديمقراطى الثورى، وفى تنفيذه خطوة بعد خطوة.

كان حجر الأساس في هذا المشروع تحقيق الثورة الاجتماعية، المحطة الثالثة فى طريق الثورة الطويل، بعد أن اجتاز بنجاح محطة الثورة العسكرية ضد المستعمر، ومحطة الثورة السياسية

ضد اليمين السياسى والعسكرى.

كان اصدار قانون التأميم رقم ٣٧ فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٦٩، وقانون الاصلاح الزراعى رقم ٢٧ فى ٥ نوفمبر ١٩٧٠ هو إشارة البدء فى انجاز الثورة الاجتماعية على نطاق المدنية والريف. وبذلك وجهت ضربة ماحقة إلى الاسس الاقتصادية لمجتمع ماقبل الثورة وللدعائم التى قام عليها حكم الاستعمار والاقطاع والكمبرادور، ووضعت الاسس الاقتصادية للمجتمع الجديد وللدولة والسلطة الثورية. وكما تعزز بذلك الاستقلال السياسى - من خلال التحرر الاقتصادى من التبعية للأحتكارات الأمبريالية - فإنه تحقق بذلك تحرر الفلاح من الظلم الاجتماعى والأضطهاد الطبقى على يد الاقطاع وكما تكون قطاع عام تابع للدولة فى الصناعة والزراعة، فإنه نشأت التعاونيات الفلاحية والسمكية وغيرها، فى الوقت الذى انشئ فية قطاع مختلط.

وبذلك لم يعد التنظيم يستمد سلطه من قوته الذاتية فقط، وإنما أيضا من القوى الاجتماعية العمالية والفلاحية وغيرها من القوى المنتجة والكادحة التى أصبحت الآن - ولأول مرة - تزرع وتصنع لصالحها لا لصالح الاقطاع أو الرأسمال.

بل وغدت الأشكال الاقتصادية الجديدة من قطاع عام، وتعاونيات هى المرتكز الاقتصادى لسلطة التنظيم وسلطة الدولة معا.

وبقيام المؤسسات الجماهيرية للعمال والفلاحين والشباب والطلاب والمرأة، إضافة إلى لجان الدفاع الشعبى، أقيمت من حول التنظيم المنظومة السياسية المتكاملة:

وبإشاعة الثقافة الوطنية والتقدمية بدأت عملية تسييد الرؤية الجديدة للتنظيم.

وبوضع الدستور فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، وتشكيل مجلس الشعب الأعلى فى ٢١ يوليو ١٩٧١خطت الثورة والدولة معاً أولى الخطوات على طريق الشرعية القانونية والديمقراطية التمثيلية والقضائية.

وبتطهيرأجهزه الجيش والأمن والادارة من ممثلى العهد القديم، ورفدها بدماء جديدة، بل وإعادة بنائها، وتحديثها وتثويرها وربطها بنهج وسياسة التنظيم، وجدت مؤسسات القمع الطبقى وحماية الشرعية الدستورية.

وبإشراك فصائل العمل الوطنى، وبالذات الاتحاد الشعبى الديمقراطى ومنظمة البعث فى المؤسسات الجماهيرية والسلطة وبدء الحوار معهما من أجل توحيد كل القوى ذات الرؤية الثورية المشتركة فى إطار تنظيمى واحد، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى القائم على اسس الاشتراكية العلمية - بذلك اتسعت الكتلة السياسية - الاجتماعية - التنظيمية - التاريخية الموجهة للعملية الثورية، ومالبثت أن تراصنت وتوحدت اكثر فأكثر باتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ الذى على اساسه قام التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية من الفصائل الثلاث فى اكتوبر ١٩٧٥، كخطوة انتقالية نحو اقامة الحزب الطليعى المنشود.

هذه الرحلة الثورية المجيدة لقيت حافزها السياسى وتبريرها الأيديولوجى والنظرى فى المؤتمر

العام الخامس للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٢-٦ مارس ١٩٧٢، الذى أقر "برنامج التنظيم السياسى للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، هذا البرنامج الذى للقدر الرفيع من النضج الذى جسده غدا برنامجاً أيضا للتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية.

لقد خلا البرنامج من النزعة اليسارية الحادة التى ظهرت هنا أو هناك فى وثائق المؤتمر الرابع، حيث اعتبرت البرجوازية الصغيرة- على سبيل المثال - من قوى الثورة الوطنية الديمقراطية، بينما هى فى الواقع شريك أساسى وركن من أركان العملية الثورية منذ بدايتها، بينما أهملت وثائق المؤتمرالرابع تحديد موقفها، مكتفية بإدانة نهجها بإطلاق، بل وجزء مكون من السلطة الثورية.

والقضية التى كانت تتطلب الحسم ايديولوجياً هى قضية رفض ايديولوجية وقيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية، حيث أثبتت التجارب منذ القرن التاسع عشر والى اليوم أنها بانفرادها بقيادة الثورة تقودها دائماً إلى التهلكة.

وذلك مانبه إليه ماركس وانجلز وبلوره لينين، ولا سيما فى كتابه "خطتا الاشتراكية - الديمقراطية"، حيث جرى التأكيد على ضرورة أن تتزعم البروليتاريا من خلال حزبها الطبقى حركة الثورة الديمقراطية لضمان المضى بها إلى نهايتها، وتحويلها من ثم الى ثورة اشتراكية. ولا بأس من أن تكون البرجوازية الصغيرة ضمن قوى التحالف الثورى وان تواكب مسيرة الثورة الى حيث تستطيع.

وحسب تعبير لينين فإنه فى "نيتنا أن لا نكتفى بقيادة البروليتاريا المنظمة من قبل الحزب الاشتراكى - الديموقراطى... بل أن نقود أيضا هذه البرجوازية الصغيرة القادرة على السير إلى جانبنا". (ص٣٥)

وقد أسمى لينين سلطة الثورة الوطنية الديمقراطية التى يمثل فيها العمال والفلاحون العمود الفقرى بأنها "ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية". (ص٤٢) "غير أن هذه الديكتاتورية لن تكون، بكل تأكيد، ديكتاتورية اشتراكية، بل ديكتاتورية ديمقراطية. فهى لن تستطيع مساساً بأسس الرأسمالية "دون جملة كاملة من المراحل الانتقالية فى التطور الثورى). إنما تستطيع، فى أفضل الأحوال، توزيع الملكية العقارية توزيعاً جديداً جذرياً فى صالح الفلاحين؛ وتطبيق الديمقراطية التامة والمنسجمة إلى النهاية تطبيقاً يذهب إلى حد إعلان الجمهورية؛ واقتلاع جميع خصائص الأستبداد الآسيوى حتى أعمق جذورها، لامن حياة الأرياف وحسب، بل من حياة المصانع أيضا؛ والبدء بتحسين أوضاع العمال تحسيناً جدياً ورفع مستوى حياتهم". (ص٤٦)

وحتى الفلاحون، فيما لو أتيح لهم أن يكونوا قادة الثورة الديمقراطية التى هى ثورتهم فى الأساس، فإنهم لايستطيعون أن يسيروا بالثورة إلى نهاية الشوط، ولا أن يمارسوا ديمقراطية عميقة مستقيمة. وهم من هذه الناحية لا يختلفون عن البرجوازية الصغيرة؛ بل ان الفلاحين الصغار هم أيضا بوجوازية صغيرة من حيث أنهم يملكون قطعاً من الأرض خاصة بهم. ولذلك فإن ماهو مطلوب هو جلب الفلاحين والبرجوازيين الصغار الى ذلك المستوى الذى يتقبلون معه

البرنامج الديمقراطي الثوري الذي يوضع من وجهة نظر البروليتاريا، ويتحقق تحت قيادتها.

ويعتبر لينين أن الشعب يتألف من هاتين الطبقتين: العمال والفلاحين، وأن ديكتاتوريتهما الديمقراطية الثورية موجهة ضد اعداء الشعب فحسب من الاقطاعيين والبرجوازيين الكبار وأسيادهم فى الخارج.

إن الاشتراكيين الديمقراطية "يريدون أن يرفعوا بشعاراتهم البرجوازية الصغيرة الثورية والجمهورية، ولا سيما الفلاحين، إلى مستوى الديمقراطية المنسجمة لدى البروليتاريا التى تحتفظ بسيمائها الطبقية التامة. إنهم يريدون أن يصفى الشعب، أى البروليتاريا والفلاحون، "على الطريقة العامية"، الحساب للملكية والأريستوقراطية، فيبيد بلا رحمة أعداء الحرية، ويقمع بالقوة مقاومتهم، ولايتنازل أبداً إزاء هذا التراث اللعين، تراث القنانة، والآسيوية، وإهانة الانسان". (ص٤٩)

لعلنا نكتفى بإيراد نص واحد من "برنامج التنظيم السياسى- الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية"، فهو وحده يبين بجلاء المستوى الرفيع الذى أشرنا إليه فى فهم طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها وآفاقها، وفى تحديد القوة القيادية لها:

"إن الشعوب المناضلة تواجه معضلات النمو والتطور المرتبط بتثبيت استقلالها واستكمال تحررها الاقتصادى وتقدمها الاجتماعى. وعلى هذا الأساس فهى تقف أمام طريقين:

– طريق التطور الرأسمالى، ويعنى الارتماء فى أحضان الاستعمار الجديد واستمرار التخلق الذى تعانى منه.

– الطريق اللارأسمالى، طريق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الذى يمهد الظروف المادية للتطور اللاحق لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وهو بناء الاشتراكية.

إن طريق النضال من أجل التحولات التقدمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبط بالنضال من أجل تصفية الاقطاع وشبه الاقطاع وشتى أشكال الاقتصاد الطفيلى المرتبط بالرأسمالية العالمية والملكيات هو الطريق الثورى الوطنى الديمقراطى الكفيل بتحقيق الأساس المادى للتطور اللاحق عبر الخطط والبرامج الاقتصادية.

ومن هنا فإن مرحل الثورة الوطنية الديمقراطية تعالج مسائل التحول والانتقال من المجتمعات ماقبل الرأسمالية إلى المجتمعات الاشتراكية فى ظل الظروف والأوضاع الطبقية فى هذه المجتمعات وفى ظل انتصار الاشتراكية وانحسار الأنظمة الامبريالية. ومن الطبيعى أن لاتقتصر مهامها على حل معضلة بعينها من معضلات التحرر والنمو الوطنى الديمقراطى، ولكنها تعالج كافة قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية، ابتداء بحل مسألة السلطة عبر نضال ديمقراطى شعبى، ومعالجة كافة مسائل البناء الفوقى فى هذه المجتمعات معالجة وطنية تقدمية، ومروراً بحل مسألة الأرض، وتحقيق التحرر الاقتصادى، وخلق القاعدة الزراعية الصناعية عبر خطط التنمية، وانتهاء بالدخول بتصفية جذور العلاقات الاستغلالية، وتثبيت علاقات من نوع جديد لبناء المجتمع الديمقراطى

الاشتراكى.

إن كل ذلك يعتمد فى الأساس على قوى الثورة الوطنية الديمقراطية من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين وبرجوازية صغيرة.

إن هذه القوى بتحالفها عبر أداتها الجبهوية الديمقراطية، والتى تقودها الطبقة العاملة وطليعتها، تكون مؤهلة لتحقيق تلك التحولات والاستمرار فى النضال دون كلل ضد كل الأعداء من امبرياليين وكمبرادوريين واقطاعيين.

وعلى هذا الأساس فإن الثورة الوطنية الديمقراطية تأتى لحل التناقض بين قطبى الصراع الذى تمثله القوى الطبقية للثورة والقوى الطبقية للثورة والقوى الطبقية المضادة لها عبر برنامج جذرى للتحرر الوطنى الديمقراطى الذى يوصل قوى الثورة لا إلى تحقيق مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فحسب، ولكن ليضعها على عتبة مرحلة جديدة من النضال لبناء المجتمع التقدمى المنشود". (ص-٢٥-٢٨)

بعد قيام التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية لم تضف الى هذا البرنامج عدا بعض العبارات أو الكلمات التى استوجبها التطور الذى حدث ما بين فترة وضع البرنامج وفترة قيام هذا التنظيم الموحد الذى اعتبر الآن وفق الصيغة المعدلة "خطوة انتقالية من أجل قيام الحزب الطليعى فى اليمن الديمقراطية".

وسواء قبل او بعد التعديل الطفيف والذى لا يكاد يذكر فقد اعتبر الحزب الطليعى "القيادة المسلحة بأيديولوجية الاشتراكية العلمية، القيادة المنظمة والواعية والقادرة على الإسهام فى إنجاز مهام استراتيجية الثورة اليمنية". (المصدر السابق ص٤٠ والمؤتمر التوحيدى - اكتوبر ١٩٧٥، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٦ص ١٩١)

وبالنسبة للسياسة الخارجية اعتبر البرنامج أن مهمة الثورة فى اليمن الديمقراطية بصفتها جزءاً من حركة الثورة العالمية هى النضال ضد الاستعمار القديم والجديد والأنظمة العربية الرجعية والصهيونية، ومن أجل تحقيق أهداف الشعب العربى فى التحرر والديمقراطية والاشتراكية والوحدة القومية على أسس شعبية ديمقراطية.

غير أن البرنامج لدى دعوته لوحدة المعسكر الاشتراكى ووحدة الثورة العالمية لم يشر الى الطرف الذى تسبب فى تفكيك هذه الوحدة، ولم يذكر المكانة الخاصة التى يحتلها الاتحاد السوفيتى فى إطار قوى الثورة العالمية كطليعة لها، وهو ما عكس مدى النفوذ الذى كان يتمتع به التيار اليسارى المتطرف داخل الجبهة القومية الذى لم يكن يخفى ميوله تجاه الماوية والتروتسكية واليسار الجديد.

ومنذ هذا الوقت بدأت الثورة تواجه خطر هذا التيار الذى كان من الواضح أنه كان يطمح ويعمل على الاستئثار بالسلطة، مستغلاً الموقع القيادى المنافس الذى حصل عليه بقيام حركة ٢٢يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩، حيث شغل رأس هذا التيار، سالم ربيع على، مكان رئيس الدوله، وسعى لانحو تبهيت دور اعضاء هيئة الرئاسة ووضعهم فى الظل فقط، وانما نحو تقليص

صلاحيات الأمين العام للجبهة القومية، حتى غدا أميناً عاما مساعداً، تمهيداً لاحتواء وابتلاع التنظيم من أساسه.

كان واضحاً منذ البداية أن أحد أهداف حركة التصحيح، وهو الخلاص من النزعة الفردية والديكتاتورية بإحلال القيادة الجماعية محلها، ومن ثم اشاعة الديمقراطية فى حياة التنظيم والدولة والمجتمع. إن هذا الهدف يتعرض لامتحان خطير، ولا سيما بعد أن اقام ربيع على داخل "مؤسسة الرئاسة" دوائر مقابلة لكل وزارة ومصلحة، شرعت تمد سلطانها وتفرض مشيئتها عليها، وتجعل من رئيس الدولة الحاكم الفرد الذى يطغى نفوذه على كل نفوذ، بل وعمل على الغاء الدور النقابى الخاص بكل مؤسسة جماهيرية من خلال خلق رقابة تابعة له فيها، وخاصة فى اتحاد العمال.

وعدا ذلك فإنه اتخذ إجراءات متطرفة تجاوز بها قانون التأمين وقانون الاصلاح الزراعى بمصادرته لملكيات المنتجين الحرفيين والزراعيين الصغار والغاء محلات بيع الخضار والفواكه والاسماك واللحوم والدكاكين الصغيرة، ونزع ملكية قوارب النقل المحدودة الأهمية، وحمل القطاع العام أعباء مكلفة وغير ضرورية.

كان ربيع على وزمرته لا يرون فارقاً بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية، وكان -مثلها- ينكر القوانين الموضوعية الخاصة بكل مرحلة، ويحكم الإرادة والرغبة الذاتية. كان ينطبق عليه قول لينين: "فقط اناس يجهلون كل شيئ من الاقتصاد السياسى، ومن تاريخ الثورات فى العالم كله، بوسعهم الا يروا هاتين الحربين الاجتماعيتين المختلفتين المتباينتين" أى الثورة الديمقراطية، والثورة الاشتراكية، " إن يغض المرء النظر عن هاتين الحربين بواسطة هذا التعبير الصغير "دفعة واحدة"فكأنه طير يخفى رأسه تحت جناحه، وكأنه يقلع عن تحليل الواقع".(١٤)

لا نريد الاسترسال فى تشخيص سمات التيار اليسارى الانتهازى. ويمكن العودة فى هذا الصدد الى كتابنا "حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكى اليمنى،دار الفارابى، ١٩٩١"، وخاصة بحثنا الذى شاركنا فى الندوة العلمية التى أقامتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى فى أبريل،١٩٧٠، وحملت عنوان "الأهمية الوطنية والقومية والأممية لانتصار حركة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ على ظاهرة الانتهازية اليسارية المغامرة فى اليمن الديمقراطية" (ص ١٥١ - ١٩٠ من الكتاب).

ويمكن أيضا العودة إلى كتاب عبد الفتاح اسماعيل "حزب ولد فى خضم الثورة" - الكتاب الأول- وخاصة فصلى قضايا الخلاف الرئيسية مع زمرة اليسار الانتهازى" و"حقيقة الخلاف مع التيار الفوضوى واليسار الطفولى الأنتهازى"ص١١٣- ١٤٦.

مما يثير الاستغراب أن ربيع على الذى كان فى مبدأ الأمر، وحتى منذ المؤتمر الخامس عام ١٩٧٢ يزايد على اليساريين الحقيقيين، ويتشدق بالجملة الثورية ما لبث أن أماط اللثام عن هويته البرجوازية القروية المحدودة الأفق، والرافضة لأيديولوجية الطبقة العاملة ولقيام حزبها الطليعى، والمتحفظة على تطوير العلاقات مع المعسكر الاشتراكى، والساعية- من وراء ظهر

الحزب - إلى إقامة علاقات مشبوهة مع الدوائر الامبريالية والرجعية، بغية الخلاص من التجربة الثورية من أساسها بكل مرتكزاتها ورموزها وتعابيرها.

وكان هذا الانعطاف من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين تأكيدا على مدى صحة مقولة لينين بأن التطرف اليساري ينتهي دائماً الى التطرف اليميني.

لقد توقفت "الوثيقة النقدية التحليلية..." أمام ظاهرة النزعة اليسارية الطفولية التى جسدها ربيع وزمرته، وأمام تحولها ذات اليمين، وأبرزت أهم سماتها الاجتماعية، والسياسية: "لقد واجه التنظيم بين صفوفه بعض النزعات المتطرفة والفوضوية التى كانت تمثلها سلوكات وممارسات بعض العناصر اليسارية المتطرفة بقيادة سالم ربيع على. وقد تجلت تلك الممارسات حينها فى تأميم بعض الملكيات الصغيرة التابعة للنمط الانتاجى البضاعى الصغير فى المدينة والريف، ووضع الجماهير ومنظماتها الجماهيرية - وخاصة لجان الرقابة العمالية - فى مواجهة التنظيم وكبديل لمنظماته، وانتهاك المبادئ التنظيمية للتنظيم، وممارسة الارهاب، وتكريس النزعة الفردية، واستفزاز الكوادر المهنية والفنية، وتحريض الجماهير على تحطيم أجهزة الدولة بطريقة فوضوية تحت ضرب شعار البيروقراطية، والاستهتار بالأيديولوجية والمثقفين. والمراهنة على موضوعات تصدير الثورة.

إن هذه المظاهر والسلوكات المتطرفة التى برزت فى غضون تلك الفترة قد كانت انعكاساً لتأثير الأصول الطبقية البرجوازية الصغيرة. وعدم الاستيعاب للفكر الاشتراكى العلمى، وتأثير بعض الأفكار الفوضوية المتطرفة. كما كانت هذه الممارسات فى بعض الأحيان تعبيراً عن اشتداد ظروف الصراع الطبقى مع القوى الطبقية الرجعية.

بيد أن الميول اليسارية المتطرفة قد بدأت منذ منتصف السبعينيات تمتزج ببعض النزعات الاصلاحية اليمينية التى أخذت تعبر عن نفسها بالحذر من العلاقات مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى. والبراجماتية فى التعامل مع الدول الرجعية، والموقف المعادى لقيام الحزب الطليعى". (١٦).

وكما رفض قحطان الشعبى قرار القيادة العامة للجبهة القومية لنهجه الفردى السلطوى، رفض ربيع على قرار اللجنة المركزية لخطه الأيديولوجى - السياسى - الفوضوى - الفردى، وهو ما تجلى بصورة خاصة فى دورتها السابعة فى سبتمبر ١٩٧٧.

ومن جديد يقدم ربيع على - كما فعل سلفه - على فعلته المغامرة، ويجنح، إلى "فرض خيار الحل العسكرى للخلافات القائمة فى اطار التنظيم الذى توج بتنفيذ حركة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ الانقلابية، هذه الحركة التى فشلت بفضل تلاحم التنظيم السياسى الموحد، والتفاف الجماهير ومؤسسات الثورة العسكرية حول التنظيم وقيادته الجماعية". (المصدر السابق ص٢١)

كان لجوء زمرة ربيع على الى الحل العسكرى واذكاؤها للنزعات "القبلية والمناطقية" فى هذا السبيل ضربة أخرى توجه إلى الديمقراطية الثورية، والى الشرعية التنظيمية والدستورية، وافصاحاً عن التجربة الثورية برمتها ما تزال أبعد ما تكون عن ممارسة ما أسماه لينين بالديمقراطية

المنسجمة والمستقيمة وهى الشرط الأساسى لبلوغ الثورة الديمقراطية غاياتها القصوى، ولتحولها من ثم الى ثورة اشتراكية.

ومع ذلك فإن الكتلة الاجتماعية - السياسية - التنظيمية - الايديولوجية - التاريخية للتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية استعصت على الكسر، وبدا أنها أمنع من أن تهشم، وانها تملك من الحيوية والقوة ما يمكنها من أن تتطور وتتبلور اكثر فأكثر.

مدلول العودة إلى نهج الحل العسكرى فى تصفية الخلافات الحزبية ووقفة الكونفرنس الحزبى العام أمامها:

بالتخلص من خطر الانتهازية اليسارية الذى كان قد تحول إلى خطر انتهازى يمينى فتح الطريق من جديد لاستكمال المسيرة الثورية الديمقراطية، ولإنجاز أهم شروطها، وهو إقامة الحزب الطليعى، وهو ما تحقق بعقد المؤتمر الأول ما بين ١١- ١٣ اكتوبر١٩٧٨ الذى انبثق عنه " الحزب الاشتراكى اليمنى" على أساس برنامج ونظام داخلى جديدين يمثلان نقلة نوعية فى تفكير وايديولوجية الثورة، ناهيك عن الاسس التنظيمية المستوحاة من المبادئ اللينينية فى التنظيم.

فى تقييمه لأهمية هذا الحدث التاريخى قال الأمين العام للحزب عبد الفتاح اسماعيل فى اللجنة المركزية الى المؤتمر الأول للحزب الاشتراكى اليمنى": "إن أهمية مؤتمرنا هذا تتمثل فى كونه قد جاء بعد تصفية اليسار الانتهازى المغامر، واجتثاث النزعة الفردية من بين صفوفنا. وبذلك نكون قد حققنا انعطافاً عظيم الأهمية فى مسار الحركة الثورية اليمنية. وان مجمل الظروف التى تحيط بمؤتمرنا هذا تؤكد أنه ليس حدثاً عادياً سواء على مستوى اليمن أوعلى المستوى الخارجى. والقوى الامبريالية والرجعية لا تخفى انزعاجها من تعمق خط ثورتنا وقيام حزبنا الاشتراكى اليمنى، قائد ثورتنا الأمين نحو تحقيق كل طموحات شعبنا". (ص٣).

لسنا بحاجة الى التدليل على أن هاتين الوثيقتين، وخاصة البرنامج، تمثلن انعطافاً فكرياً وتنظيمياً حاسماً فى مسيرة الثورة. يكفى أن هذه الوثائق التى أقرها المؤتمر الأول للحزب لم يجر عليها أى تعديل حتى اليوم، رغم كل العواصف والمحن التى مرت بها التجربة ومر بها الحزب منذ هذا الوقت حتى وقتنا الحاضر.

لايزال برنامج الحزب صحيحاً لسنين عديدة أخرى، بل إنه صالح لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية كلها، وحتى بلوغ درجتها العليا: الديمقراطية الشعبية.

ليس هناك خلل فى وثائق الحزب، هناك وضوح يبلغ حد السطوع، وتماسك نظرى وايديولوجى - وبالذات فى البرنامج - يرقى به إلى مستوى البرامج الطليعية للبلدان السائرة فى طريق التوجه الاشتراكى بل يمكن القول اجمالاً إن جميع الوثائق كانت متقدمة دائماً.

واذن فلم تعرض هذا الحزب لكل تلك الهزات والأزمات والكوارث والمحن ،بدءاً من أزمة اغسطس ١٩٧٩، مروراً بأزمة ابريل ١٩٨٠ التى أدت إلى ابعاد أمين عام الحزب ومؤسسه، وانتهاءً بكارثة الكوارث التى كان هو على رأس ضحاياها من الشهداء والمناضلين، والتى كادت

تعصف بالتجربة الثورية والدولة الديمقراطية، والحزب الطليعي من الأساس؟ هناك جملة من الاسباب يمكن محاولة رصدها:

يكمن الخلل - فى تصورنا - فى أن الحزب قام على أساس عملية جمع حسابية، بحيث ضم "كل" من كان ينتمى إلى الفصائل الثلاث التى تشكل منه التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، وانتقل الجميع "كتلة واحدة" إلى الحزب الطليعى تحت الافتراض بأن الجميع مسلّمون بأيديولوجية الاشتراكية العلمية، وبأن سير عملية تطور الحزب كفيلة بجعلهم يؤمنون بها، وبتحويل "الكم"إلى "كيف".. بحيث يستطيع هذا "الكيف" هضم وتمثل وثائق الحزب الصائبة، والتشبع والتقيد بها، والسير على هداها.

غير أن الحزب لم يحصل على الفرصة الكافية التى كان لا بد منها لحدوث مثل عملية التحول هذه، حيث بدأت التأزمات الداخلية تحاصره وتزعزع خطاه قبل أن يمر عام واحد على تأسيسه.

وخطورة هذه التأزمات أنها لم تحدث فى جزء ما من جسم التنظيم، بحيث يسهل علاجها دون صعوبات، وانما فى قيادة التنظيم ذاته، بل فى دماغه الذى به يفكر ويحرك آلية الحزب فى الاتجاه المرسوم والمنشود ، فى المكتب السياسى ذاته.

حول خطورة هذه التأزمات التى باغتت الحزب مع لحظات الميلاد التاريخى، وأحدثت أول شرخ فى بنيانه وأثرت فيما بعد على مسيرته، وحول أسبابها، جاء فى "الوثيقة النقدية التحليلية..." "وبدأت تطغى فى علاقة الرفاق الطليعيين لبعضهم البعض الحساسيات الذاتية الناجمة عن ضعف التمسك بالمبادئ الحزبية والتقاليد الديمقراطية واحترام الرأى الآخر، وبروز النزعة الانعزالية، والاستهانة بقوة الخصم الطبقى، والاستعجال فى حسم القضايا دون مراعاة الاتفاق الجماعى حولها" مما جعل اللجنة المركزية تقف "فى دورتها الخامسة الاستثنائية المنعقدة فى اغسطس ١٩٧٩ أمام هذه المشكلة"، حيث أعادت أسبابها العميقة "إلى ضغط الصعوبات الموضوعية للتطور الاقتصادى والاجتماعى، وتأثير النشاط التخريبى للعدو الطبقى،فى الداخل والخارج، وتدنى مستوى الوعى الأيديولوجى الاشتراكى العلمى، وخاصة فى أوساط القيادة السياسية، وانتشار بعض الافكار البرجوازية الصغيرة وبعض النزعات القبلية والمناطقية، والميل نحو التكتل والخروج عن المبادئ الحزبية المحددة فى النظام الداخلى (وأبرزها مبادئ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتى)".(ص٢٧)

واذا كانت "أزمة اغسطس ١٩٧٩" قد حلت عن طريق اللجوء إلى "سلة الحلول الجاهزة" التوفيقية" (ص٢٧) فإن أزمة أكثر منها خطورة قد تفجرت بعد ذلك مباشرة هى "أزمة ابريل ١٩٨٠" التى طالت مكان مخ التنظيم ذاته، ولم تنفرج إلا باتخاذ قرار فى اللجنة المركزية قضى بإقصاء " مؤسس الحزب الرفيق عبد الفتاح اسماعيل من منصبى الأمين العام للحزب وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى". غير أنه لم تراع هنا أيضا المبادئ الحزبية والشرعية التنظيمية عند اتخاذ هذا القرار من قبل اللجنة المركزية، ذلك أنها "قد عقدت فى ظل جو من الارهاب والتلويح

باستخدام العنف فى حالة رفض القرار من قبل اللجنة المركزية، وفى ظل غياب الأمين العام للجنة المركزية - اللذى منع قسراً من حضور الدورة. وكان القرار المتخذ خارقاً للنظام الداخلى، لأن الذين صوتوا عليه كانوا أقل من النصاب القانونى وفقاً للمادة (١٥)".(ص٢٨)

نحن إذن أمام "حل عسكرى" لمشكلة "حزبية" ولم يكن دور اللجنة المركزية سوى إصباغ "الشكل" الحزبى لهذا الحل، وإن كان الشكل ذاته غير مستوف شروطه الكاملة.

ونحن إذن امام أسلوب يقوم على "الارهاب والتلويح باستخدام العنف"لانتزاع القرارات حتى من قيادة "أركان الحزب" وهى اللجنة المركزية.

وهذا الأسلوب نفسه سيتكرر ويتخذ تجليات وأشكالا متعددة فيما بعد، وسيجد المكتب السياسى نفسه ماضياً فى ذات المنحى المجافى سواء للنظام الداخلى للحزب وللشرعية التنظيمية أول دستور الدولة والشرعية القضائية، حيث يتحول هو إلى مدع عام ، وقاض شرعى، ومنفذ للأحكام: "وفى هذه الفتره مرر المكتب السياسى قرارات مصيرية بحق بعض الرفاق القياديين، ابتداء من الارغام على الاستقالة، وانتهاء بالسجن والاعدام فى ظل صمت اللجنةالمركزية تجاه هذه الظواهر، مخترقاً بذلك الدستور والنظام الداخلى".(ص٣٣)

نحن إذن أمام مايشبه "النهج" القائم على فرض القرار من موقع القوة على التنظيم، واذا لم يقبل التنظيم ذلك فإنه يعرض نفسه لمخاطر محققه.

وهذا "النهج" قد طبع كل العهود، سواء عهد ما اصطلح على تسميته باليمين الرجعى، أو اليسار الانتهازى، أو اليمين الانتهازى، هذا "النهج" الذى سيبلغ أقصى ذراه فى مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦، هذا "النهج" الذى أوجزته "الوثيقة النقدية التحليلية..." كما يلى : "وفى فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت فى اجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التآمر والارهاب ومحاولات التخلص من المخالفين فى الرأى من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية فى حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وأفسح المجال للتخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الاساليب التآمرية لتثبيت مواقعها فى السلطة". (ص١٠٠- ١٠١)

وضمن هذه الفترات تدخل أيضا الفترة التى كان فيها عبد الفتاح اسماعيل أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة، أى ما بين اكتوبر ١٩٧٨ - أبريل ١٩٨٠، حيث شهدت مثل هذه الأجواء المحمومة التى كان يحتكم فيها لحل الخلافات فى الرأى لا إلى الديمقراطية الحزبية، بل إلى أسلوب الاملاء - كما سبق ان أشرنا، وكما نبهت إلى ذلك "الوثيقة النقدية التحليلية..." مما أوردناه من ص ٢٧ منها، دون حاجة إلى تكراره هنا.

إلام تعود هذه الظاهرة" الخطيرة المدمرة ؟إن الاجابة على مثل هذا السؤال الهام تعنى- بطريقة غير مباشرة - معرفة الطريق القويم والمستقيم الذى لا يجنب الحزب والتجربة فحسب المزيد من الأزمات والهزات والمآسى، وانما تعنى أيضا تحول الحزب قولاً وعملاً، نظريا وعلمياً، إلى حزب

طليعى قادر على قيادة التجربة الديمقراطية الثورية بنجاح واقتدار، وبصيرة ووعى، والمضى بها إلى نهاية الدرب، وتحويلها من ثم الى ثورة اشتراكية.

لانملك هنا سوى الاشارة إلى ما نعتقد أنه يمثل أبرز العوامل لهذه الظاهرة:

١- عدم تجاوز الأنماط الاجتماعية القديمة الموروثة أو الجديدة المشوهة، كالنمط الأبوى، والبضاعى الصغير على نطاق الريف والمدينة، والقطاع الرأسمالى الخاص، بكل مايترتب على ذلك من انعكاسات ايديولوجية سلبية على بنية الحزب التنظيمية والأيديولوجية وممارساته السياسية، ولا سيما فى ظل التعثر النسبى للأشكال الاقتصادية الجديدة، كقطاع الدولة، والقطاع التعاونى، والقطاع المختلط.

والأنماط المتخلفة مع البنية الاجتماعية المتخلفة من شأنها دائما أن تفرز اتجاهات ديمقراطية واشتراكية متخلفة - حسب قول لينين .

ولعل الأيديولوجية الفلاحية الديمقراطية من جهة، وذات النزعة العسكرية الموروثة من جهة أخرى والتى تنزع الى الاسلوب العسكرى فى حل ما يعترضها من تناقضات سواء مع الخصم الطبقى اوحتى مع نفسها والتى قوت منها حرب التحرير الوطنى المسلحة ضد المستعمر،والتى شيئ لها أن تستمر بعد الاستقلال الوطنى - لعلها تتحمل القسط الأعظم فى ميل التنظيم إلى اتباع الطريق "السهل" فى حل قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية "معقدة" ، تتعلق ببناء "المجتمع المدنى" الجديد، المجتمع الديمقراطى الثورى.

إن مما يغرى النزعة الفلاحية بتسويد نظرتها وأسلوبها فى حل القضايا "المدينية" المعقدة أن تأثير "المدينة" كسكان وكطبقة عاملة، كان دائماً منذ ما قبل الاستقلال والى اليوم أضعف من تأثير الريف. فجيش التحرير كان فى معظمه من الريف، وتركيب الجبهة القومية، والحزب الاشتراكى اليمنى كانت نسبة العمال فيهما دائماً أدنى النسب. حقا أن المثقفين العسكريين والمدنيين كانوا يتمتعون باستمرار بنصيب قيادى بارز، غير أنهم لا يستطيعون أن ينوبوا عن دور الطبقة العاملة القيادى والمباشر، حتى ولو تبنوا فكرها. حقا أن تخلف وضعف البنية الاجتماعية هو السبب فى الحضور الضعيف للطبقة العاملة داخل الحزب وداخل قيادته.

وكما جاء فى" الوثيقة النقدية التحليلية..." : "ان دلالة هذه الظاهرة تكمن فى أنه حتى فى ظروف التوجه الاشتراكى فى اليمن الديمقراطية، وفى ظل تعدد الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، وازدياد وتعقد عملية الصراع الطبقى فى المجتمع، فإنها أثرت على الحزب ليس فقط الطبقات التقدمية ذات المصلحة فى التقدم الاجتماعى - العمال والفلاحون التعاونيون والمثقفون الثوريون- فحسب، بل وأثرت كذلك ضغوطات البرجوازية الصغيرة والفئات والطبقات المعادية لنهج التوجه الاشتراكى". (ص٣٢).

ولا حاجة إلى القول إن الفلاحين الفرديين هم من البرجوازية الصغيرة بحكم أنهم مالكون ينتجون بضائع صغيرة للسوق.

وتشير الوثيقة إلى واقع تدنى نسبة العمال فى الحزب عام ١٩٨٥ مما حال دون "تجذر البنية الطبقية الكادحة للحزب وتوسيع هويته البروليتارية. فالتركيب الطبقى للحزب قد شمل فى عام ١٩٨٥ - عمال (١٣٪)، فلاحين (١٠٪)، ومثقفين (٢ر١٧٪) ، عسكريين (٦ر٣٨٪)، موظفين (٢ر١٣٪)، برجوازية صغيرة ٨٪)، وذلك مقارنة ب(٤. ١٧٪)، (١١٪)، (٢. ١٠٪)، (٢ر٢٨٪)، (٢ر٢٧٪)، (٦٪) من الفئآت المشار إليها أعلاه على التوالى فى عام ١٩٨٠". (٣٢).

وتخلص الوثيقة إلى الاستنتاج التالى الذى يضع اليد على عقدة المسألة التى يتوقف على حلها تحول الحزب من مجرد حامل لايديولوجية الطبقة العاملة إلى مجسد لها بالفعل: "إن تدنى نسبة الطبقة العاملة يعكس من جهة الصعوبات الموضوعية المتعلقة بتخلف.التركيب الاقتصادى والاجتماعى، والضعف الكمى والكيفى للطبقة العاملة فى إطار المجتمع.غير أن هذه المؤشرات تعكس من جهة أخرى ضعف الجهود المبذولة باتجاه فرز العناصر العمالية الطليعية المتواجدة، واستقطابها إلى عضوية الحزب". (ص٣٢).

إن مضى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية، وتعميق عملية التحول الديمقراطية على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الايديولوجى والثقافى، وان تحقق ذلك كله بمقاييس ثورية - إن ذلك من شأنه ان يحدث انعطافاً جذرياً فى وضعية الطبقة العاملة، سواء من الناحية العددية أو من الناحية النوعية، وأن يمكنها من إحداث تغيير فى بنية التنظيم، وخلق قابلية أكبر لاستيعاب ايديولوجيته، وبرنامجه.

وكما كتب لينين: "صحيح أن تأثيرنا، التأثير الاشتراكى الديموقراطى فى سواد البروليتاريا، لايزال ناقصاً جدا، جدا؛ والتأثير الثورى فى سواد الفلاحين ضئيل إطلاقا، وماتعانيه البروليتاريا، ولا سيما الفلاحون، من تشتت، ونقص فى الثقافة، وجهل، لا يزال رهيبا. ولكن الثورة تجمع وتثقف بسرعة. وكل خطوة فى تطورها توقظ الجماهير وتجتذ بها بقوة لا تقاوم إلى جانب البرنامج الثورى بالضبط، بوصفه البرنامج الوحيد الذى يعبر بصورة كلية ومنسجمة عن مصالحها الفعلية والحيوية" - حسبما جاء فى كتابه الآنف الذكر : خطتا الاشتراكية الديموقراطية فى الثورة الديمقراطية، ص٤٧-.

٢- نص "برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى" على أنه "هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى. وهو التعبير الحى عن وعى هذه الطبقة لمصالحها الحقيقية ولمستقبلها ودورها التاريخى".تلك أولى الكلمات فى البرنامج (ص١)

غير أن ما تعرض له الحزب بعد قيامه يبين أن هذه الكلمات لم يكن تعكس واقع الحال بقدر ما كانت تعبر عما ينبغى أن يكون عليه الحزب.

والقول بأن الحزب "طليعة" الطبقة العاملة يعنى أنه ليس هو جُماع الطبقة العاملة يعنى أنه

ليس هو جُماع الطبقة العاملة، وهو من ثم كطليعة يتسع لكل من يعى ايديولوجية الطبقة العاملة ويناضل بحماس من أجل انتصارها، أياً كان أصله الطبقى الكادح، سواء كان فلاحياً، أو كان ينتمى الى فئة المثقفين الثوريين او البورجوازية الصغيرة الثورية. فالعنصر الحاسم هنا هو الانتماء الأيديولوجى، وليس الانتماء الطبقى وحده، فالبروليتاري الذى لا يعى رسالته يمكن أن يخدم غيره.

والمعضلة أن الحزب الاشتراكى اليمنى لم يكن عند قيامه قد حقق لانتماءه الطبقى، ولا انتماءه الأيديولوجى، ولم يكن قد توفر له سوى ما أسمته "الوثيقة النقدية التحليلية..." "ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطليعى"، ومع ذلك تحتم قيامه "بالرغم من الثغرات والنواقص التى لازالت قائمة والناتجة عن تدنى نسبة الطبقة العاملة فى جسم التنظيم وفى بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لأفكار الأشتراكية العلمية وسيطرة بعض الأفكار البرجوازية والبورجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقيد والتزام بعض الأعضاء بمواد النظام الداخلى، وصعوبات عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى، ومؤامرات القوى الامبريالية". (ص٢١).

وبعد قيام الحزب لم تتوافر الأجواء المواتية لانصراف القيادات والأعضاء لإغناء حصيلتهم الفكرية، وتعميق وعيهم الأيديولوجى. ولم يكن كافياً ما تحصل عليه البعض فى معهد عبد الله باذيب وفى بلدان المعسكر الاشتراكى، حيث ظلت هناك فجوة بين الانتماء النظرى للأيديولوجية البروليتارية والتجسيد الفعلى لها. وحسب الوثيقة فإن "العمل الأيديولوجى فى اطار الحزب فى غضون تلك الفترة قد عانى بالمقابل من الفتوروالشكلية. فقد أهملت عملية التثقيف الأيديولوجى المنهجى الاشتراكى العلمى فى أوساط الحزب والقيادة، الأمر الذى جعل العديد من أعضاء الحزب ومعظم العناصر القيادية - ليس فقط فريسة للاجتهادات الفردية والتخلف الفكرى والنظرى فحسب، بل وفريسة أيضا لتأثير الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والأفكار التقليدية، وكذا الأفكار المعادية للاشتراكية العلمية". (ص٣٤).

وهذه الوضعية الأيديولوجية غير المرضية التى صاحبت وتلت قيام الحزب وما تزال تواكبه فى حاجة إلى تغيير - حسبما جاء فى "تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى" الذى قدمه الرفيق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب إلى الكونفرنس الحزبى العام وأقر من قبله: "ولا ريب فى أن عملنا الأيديولوجى واجه ومازال يواجه العديد من المصاعب بسبب بقايا تأثير المفاهيم والقيم الباليه، والعلاقات الاجتماعية المتخلفة، وقوة العادات القديمة، وآثار الممارسات الانحرافية للتيارات الانتهازية اليمينية واليسارية على الصعيد الأيديولوجى، حيث لم يعط أى اهتمام يذكر لقضية التثقيف والدراسة النظرية لأيديولوجية الحزب ووثائقه إلا بشكل مبادرات ذاتية محدودة.. كما أن بعض القيادات قد تركت التثقيف الذاتى والدراسة النظرية جانبا لأسباب مختلفة، أبرزها اعتقادها بعدم ضرورة ذلك، واستعيض عنها بالوجاهة السياسية والاجتماعية، وكذا بسبب النشاط الأيديولوجى المعادى الذى يقوم على خبرات متطورة وأساليب

مجربة، ولا يمكن إضعاف تأثير هذه المصاعب بدون عمل تربوى منهاجى دؤوب". (ص٣١ -٣٢).

٣ - وسواء قبل نشوء الحزب أو بعد نشوئه لم تتأسس تقاليد ديمقراطية راسخة وناضجة داخل التنظيم تعصمه من اللجوء إلى أساليب البرجوازية الصغيرة فى حل الخلافات الحزبية. إن جزءاً من ذلك يعود إلى ان البلاد لم تعرف فى ظل الاستعمار والاقطاع والبرجوازية الكمبرادورية تقاليد ليبرالية حقيقية. وتركة الاستبداد الآسيوى الذى بليت به شعوب الشرق لم تسلم اليمن منها، وكان لابد أن تنفذ حتى الى صف التنظيم الثورى المناضل ضد كل استبداد ذلك أن بنيته نفسها كانت من ذات طينة المجتمع المصاب بداء الاستبداد المزمن.

وتجربة النضال المسلح ضد المستعمر الدخيل تركت مزاجاً يكاد يكون شائعاً يعتقد فى صواب معالجة كل مشكلة "داخلية" بذات الأسلوب "الحاسم" الذى نجح مع المستعمر.

هذا المزاج العسكرى، مضافاً إلى بقايا تركة الاستبداد الآسيوى الموروثة عبر القرون، وإلى نزق البرجوازية الصغيرة، وخاصة الريفية منها، وارثة تقاليد الثأر والثأر المضاد القبلى- ذلك كله مثل الخلفية السيكولوجية - حتى دون وعى من أحد - التى حدّت من نمو التقاليد الديمقراطية فى العمل السياسى والحزبى والوطنى والشعبى عامة، وضيقت من مسام التجربة الثورية، وكادت تصيبها بالاختناق.

كان لينين يقول إنه بأقصى قدر من الديموقراطية الثورية يمكن أن تتحول الثورة إلى ثورة اشتراكية. وذلك مالم يتحقق فى تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية،حيث كان نطاق الديمقراطية ويضيق باستمرار، مما حال ليس فحسب دون انطلاق الثورة نحو مرحلتها العليا، مرحلة الديمقراطية الشعبية، العتبه الأولى نحو الاشتراكية، وانما ضيق الخناق حتى على مراكز التنفس داخل قيادة الحزب وأفضى من ثم الى تلك التفجرات المدمرة التى كاد بعضها أن يطيح بالهيكل نفسه، ويهدم .البيت على رؤوس أصحابه.

وليس هناك من صيغة بلاغية أفضل من هذه فى وصف ماجرى يوم ١٣يناير ١٩٨٦ وما تلاه من أحداث دامية مأساوية أصابت بضررها الجميع، وكادت تطيح برأس الحزب والثورة معاً، وتسلم البلدان جثة هامدة لقوى الثورة المضادة.

من هنا تلك العبرة التاريخية التى استخلصها الكونغرنس الحزبى العام من ذلك كله، وتأكيده على أنه بالديمقراطية فقط سواء الديمقراطية الحزبية، أو الديمقراطية العامه للشعب كله بجميع مؤسساته الرسمية والشعبية، يمكن للثورة أن تعالج قضاياها، وان تواصل السير على طريق انجاز كامل مهام الثورة الديمقراطية، وان تتقدم صوب أفق الاشتراكية.

لا محيص من ايراد بعض الفقرات فى هذا الصدد التى تبين أن الحزب قد وعى الدرس جيدا، وأن مآسى الماضى، رغم فداحتها، غدت الآن المرجعية التاريخية للحزب، اضافة الى المرجعية النظرية الممثلة فى وثائق الحزب وفى مبادى الاشتراكية العلمية وأسسها التنظيمية.

تقول الوثيق أنه غدا محتماً الآن "اشاعة الديمقراطية فى آلية سلطة الدولة وعلى صعيد

المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين فى الحياة السياسية وفى إدارة شئون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد، من خلال رفع دور وفاعلية مجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والابداعية، ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدمى" و"تطوير أوضاع المنظمات الجماهيرية، وتوسيع طبيعتها الديمقراطية، ورفع دورها فى انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتأمين اشتراكها النشط فى إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وزيادة دورها التربوى والثقافى بين أوساط الكادحين". (ص٥٤ ، ٥٥)

وفى خاتمتها تجمل الوثيقة الخبرة المتراكمة المستخلصة من حصاد التجربة برمتها كما يلى: "لقد استخلصت الوثيقة الدروس والعبر الأساسية للتجربة الثورية فى بلادنا، ووضعت أمام الحزب قيادة وقواعد الاختبار الحقيقى المتمثل فى مدى القدرة على ربط النظرية بالممارسة، والأقوال بالأفعال، وتعميق وتوسيع صلات الحزب بالجماهير الكادحة، واشاعة الديمقراطية فى مختلف جوانب حياتنا الاجتماعية لصالح العمال والفلاحين والصيادين وسائر الكادحين اليمنيين". (ص ١٠١ -١٠٢)

هذه الاستخلاصات والتوجهات الهامة هى ماتوقف أمامها طويلاً تقرير اللجنة المركزية الذى ألقاه الأمين العام للحزب الرفيق على سالم البيض أمام الكونفرنس الحزبى العام، والتى لايتسع الحيز لتتبعها.

يكفى هنا إيراد بعض الفقرات المتعلقة بضرورة إشاعة الديمقراطية المنضبطة الحزب ذاته، لضمان اشاعتها فى الدولة والمجتمع والمنظومة السياسية كلها:

"وفى هذا السياق اكدت التجربة على ضرورة وجرد الأعمال الملموسة الصادقة، والتعامل المبدئى الصارم مع هذه المبادئ، لأنها تشكل ضمانة للحزب من انحرافات يسارية كانت أم يمينية. وفى هذه الأعمال الملموسة ينبغى الربط المحكم بين الربط الديمقراطية التى تعنى إطلاق مبادرة الأعضاء وحقهم فى النقاش الديمقراطى إلى اتخاذ القرار بالأغلبية، وانتخاب هيئات الحزب، وبين المركزية والانضباط الحزبى الواعى والصارم للبرنامج والنظام الداخلى والقيادة المنتخبة، والقرارات المتخذة بالأغلبية.

وبالعودة إلى تجربة حزبنا فإننا نشعر أننا بحاجة إلى تصحيح فهم وممارسة أعضاء ومرشحى الحزب للديمقراطية، ليدرك الجميع أنها مسؤولية كبيرة، وأن لها حدودا: هى وثائق الحزب وقرارات هيئاته، وهى لا تكتمل إلا بالانضباط الحزبى الحديدى لوثائق الحزب وارادته الجماعية. وفى نفس الوقت يجب أن تقف بحزم أمام أى ظواهر لمصادرة الديمقراطية من خلال فرض الرأى والتعصب وإصدار الأحكام المسبقة وردود الأفعال واضطهاد الأعضاء والأعضاء المرشحين ومصادرة حقهم فى طرح آرائهم وملاحظاتهم وعدم احترامها والاستخفاف بها. ويعتبر مبدأ النقد والنقد الذاتى سلاحاً بيد الحزب وأعضائه للحفاظ على نقاوة الحزب وتطويره بصورة مستمرة. ولذا ينبغى أن نعزز

ممارسته ولا نسمح بردود الأفعال الضيقة والتحسس تجاه النقد والنقد الذاتي الحزبي والمبدئي البناء أوممارسة هذا المبدأ الحزبي الهام في المسائل الهامشية والشكلية، او استخدامه بصورة تعكس الأحقاد وتصفية الحسابات". (ص٧).

إن التمعن في أطروحات الكونفرنس الحزبي العام هذه، وفي مجمل الوثائق التي أقرها، توضع أننا أمام "بيريسترويكا" يمنية، أمام دعوة صريحة لإعادة البناء للتجربة الثورية على مختلف المستويات الحزبية والرسمية والشعبية، واصلاح أي خلل فيها ،على أساس إشاعة الديمقراطية و"تطبيق مبدأ العلنية".(ص٢٠)

لقد حدث حتى في بلد لينين العظيم انحراف عن نهج الديمقراطية الاشتراكية، ولجوء إلى الأساليب الادارية والبيروقراطية والارهابية والاجرامية.

غير ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة والمبادئ اللينينية في الديمقراطية والقيادة الحزبية السليمة أمكن لها أن تنتصر آخر الأمر. لقد صححت الثورة الاعوجاج الذي طرأ على مسيرتها. لقد بدأ منذ عام ١٩٥٦، في عهد خروشوف، ولم تنجح عملية التقويم والتصحيح هذه الا في عهد جورباتشوف، وبالذات منذ وضعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي يدها على مفتاح مرحلة إعادة البناء والتجديد والاصلاح الديمقراطي الشامل.

وحسب تعبير جورباتشوف في كتابه "بيروسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع" ١٩٨٨؛ بيروت، ص٧ : "ولقد أدت بنا مقاربة الوضع الى استخلاص استنتاج حازم لا يرحم: ان البلاد على شفا وضع تأزمي. وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج في اجتماعات اللجنة المركزية في نيسان (ابريل) ١٩٨٥التي حددت نقطة الانعطاف نحو النهج الاستراتيجي الجديد، نهج البيروسترويكا ، وأسست لمفهومها".

إن حسن تمثل وثائق الكونفرنس الحزبي العام وحسن تطبيقها وتعميقها كفيل بأن يجعل منه ومنها "نقطة انعطاف نحو النهج الاستراتيجي الجديد، نهج البيريسترويكا" اليمنية.

ولعله ليس الأمل أو التفاؤل وحدهما هما اللذان يجعلاننا نميل الى القول بأن مسيرة الثورة بدأت تتحرك في هذا الاتجاه، وإنما أيضا المؤشرات المعطاة بالفعل. والمهم أن يكون كل منا مسؤولاً عن دفع المسيرة في هذا الاتجاه، دون انتظار دعوة أو توجيه. فتلك مسؤولية ضمير ووجدان، ورشد وبصيرة،فوق أنها شهادة الانتماء الحقة إلى الوطن والثورة والشعب.

المحتوى الديمقراطي للوحدة اليمنية منذ أول وثيقة حتى آخر وثيقة:

بقي أن نشير إلى أن القضية الوطنية العامة، قضية الوحدة اليمنية، كانت مرتبطة بالقضية الاجتماعية: ذلك ما نلاحظه بوضوح متزايد أبداً منذ صدور "الميثاق الوطني" في يونيو عام ١٩٦٥ إلى اقرار وثائق الكونفرنس الحزبي العام ما بين ١٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧، ناهيك أن هناك معالجات سابقة في هذا الاتجاه، أبرزها ما تضمنه "الميثاق الوطني" للاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي صدر في اكتوبر عام ١٩٦١.

صيغة "الميثاق الوطنى" للاتحاد أوجزها شعاره : "نحو يمن حر ديمقراطى موحد" التى أصبحت بعد الاستقلال، وكما جاء فى الوثيقة التى صدرت ١٩٦٨، "من أجل يمن ديمقراطى موحد".

أما صيغة "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية فلم تشترط فقط أن تقوم الوحدة اليمنية "على أسس شعبية سليمة"، وانما اعتبرتها أيضا خطوة على طريق الوحدة العربية التى ينبغى أن تقوم على ذات الأسس:

"إن الشعب العربى فى إقليم اليمن شماله وجنوبه جزء من الأمة العربية، وإن إقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربى، وتربطه وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة. لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربى فى اقليم اليمن شماله وجنوبه، سيراً نحو وحدة عربية متحررة، مطلب شعبى، وضرورة تفرضها متطلبات الثورة، ويجب أن تتم على أسس شعبية وسليمة".(٧٩)

هذه النظرة الى الوحدة اليمنية التى تعتبرها من "متطلبات الثورة" وتحتم اقامتها على أسس شعبية وسليمة، ستتخذ فى "البيان السياسى" للقيادة العامة للجبهة القومية وفى القرارات العلنية الصادرة عن المؤتمر الرابع للجبهة القومية طابعاً اكثر وضوحاً وقوة: فالبيان والقرارات معاً يعتبر أن اقامة نظام وطنى ديمقراطى فى الجنوب تمثل أساساً متيناً لتمكين الثورة من اقامة تنظيم واحد لعموم اليمن ولتحقيق الوحدة اليمنية، حيث أنه بذلك "تلعب الثورة دورها فى تحقيق أداة الثورة الموحدية فى اقليم اليمن، كخطوة نحو تحقيق وحدة التراب اليمنى" مع التأكيد على أن "تحررنا الوطنى لن يتحقق بشكله السليم إلا بانتصار ثورتنا فى الشمال وتحقيق وحدة الإقليم اليمنى، ليتحمل مسؤولياته التاريخية. لذلك فدعم الثورة فى شمالنا اليمنى مهمة أساسية وضرورية". (ص٢٤٨، ٢٥٢ من كتاب نايف حواتمه، أزمة الثورة فى الجنوب اليمنى)

أما "برنامج التنظيم السياسى للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية" الذى اقره المؤتمر الخامس للجبهة الذى عقد ما بين ٢-٦ مارس ١٩٧٢ - أى بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية - فقد عالج قضية الوحدة اليمنية معالجة طبقية وجدلية، ووضع صيغاً لها ظلت قائمة ومقبولة من جميع الفصائل الأخرى التى دخلت فى التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية - الذى قام فى اكتوبر ١٩٧٥، بل ان بعض هذه الصيغ تبناها "برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى".

جاء فى برنامج المؤتمر الخامس للجبهة القومية: "ان استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً ودون انفصام بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر كوحدة تتوج وحدة الأرض والشعب اليمنى، وبالتالى وحدة مصالحه المشتركة، وكذلك مرتبطة بوحدة الأداة على صعيد الاقليم كله، لكي يمكن تحقيق الأهداف الأستراتيجية التاريخية لشعبنا اليمنى".

ويرى البرنامج أن "المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسيه فى الأقليم" قد وضعت الثوريين اليمنيين عموماً فى جانب، بينما وضعت قوى الثورة المضادة فى الجانب الآخر، وأكدت أن "أية ردة رجعية أو تحولات تقدمية فى أى شطر من الإقليم لن تكون معطياتها

التاريخية سلباً أو ايجاباً على هذا الشطر او ذاك من الاقليم، وانما يتعدى ذلك ليشمل الاقليم كله"، وأوضحت أن الثورة فى الجنوب قد شرعت بالفعل فى تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، بينما مازال الثورة فى الشمال فى حالة دفاع عن النفس، مما يلزم ثورة ١٤ اكتوبر بالتآزر مع النضال الثورى فى الشمال حتى يتمكن من تحقيق ذات المهام، وحتى يوجد المهاد الوطنى الديمقراطى العام الذى تتخلق وتولد فيه الوحدة اليمنية. وحسب تعبير البرنامج فانه إذا "كانت المهام المباشرة فى الجنوب تحدد بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن هذا لا يعنى على الاطلاق أنها غير مرتبطة بصلب النضال الوطنى الديمقراطى فى الإقليم، بل اننا نقصد من ذلك بأن هناك مرحلة زمنية من النضال قد تطول وقد تقصر فى سبيل الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر، ومن أجل الدخول فى تنفيذ مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتحقيق الوحدة اليمنية" "وبهذا الفهم فنحن ندرك أن المرحلة الراهنة أكثر من سابقاتها، وأن الظروف والأوضاع التى تعيشها الثورة اليمنية اليوم تحتاج منا إلى مزيد من النضال، ومزيد من التضحيات مرتبط ببرنامج واضح لتواصل السير من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فى عموم الاقليم اليمنى كله". (ص١٣-١٨)

من نافلة القول الاشارة إلى أن "برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى" قد توفر على أرقى وأنضج الصياغات حول الوحدة اليمنية، حيث يعالجها باعتبارها قضية من قضايا الصراع الوطنى والاجتماعى بين قوى التحرر والتقدم من جهة وقوى التبعية والتخلف من جهة أخرى، وهى من ثم محور من محاور الصراع الطبقى بين النقيضين، ذلك أن "الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكادحة كانت ولاتزال تطرح شعار الوحدة فى سبيل مصالحها التخريبية، بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنى التحررية إلى طريق محاربة التحولات الثورية" "إن الحزب الاشتراكى اليمنى، ومعه جميع القوى التقدمية الأكثر إخلاصاً وصدقاً والأكثر استعداداً للتضحية من أجل اليمن الديمقراطى الموحد فى الوطن اليمنى كله، يرفض مثل هذا المفهوم للوحدة كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التى تعتمدها الرجعية" "وسيناضل من أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقى الديمقراطى لمصلحة أوسع جماهير الشعب. لذلك فإن الوحدة اليمنية يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطياً، وان تخدم قضية الثورة اليمنية". ان الصراع الطبقى الذى يدور حول قضية وحدة الوطن اليمنى والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالصراع بين القوى الطبقية الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ترابطاً وثيقاً بين وحدة القوى الرجعية فى شطرى اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية".

وبما أن المرحلة التى تمر بها حركة الثورة اليمنية عموماً هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن الوحدة اليمنية هى جزء لا يتجزأ من طبيعة هذه الثورة، وهى من ثم لابد أن تكون ذات محتوى وطنى ديمقراطى.

ولكن تحقيقها يتطلب أولا وقبل كل شئ وحدة فصائل هذه الحركة الثورية اليمنية، ووحدة

قواها الطليعية، وحدة الجماهير العريضة، ووحدة كتائبها التقدمية:

"هنا يكمن فهم حزبنا للمضمون الوطنى الديمقراطى للوحدة اليمنية وسلطتها المركزية الموحدة. وهذا الفهم لا يجوز فصله عن الفهم الصحيح لدور وأهمية الأداة السياسية للثورة اليمنية، لأن تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطاً جدلياً بوحدة أداة الثورة اليمنية.

إن تحقيق الوحدة اليمنية ليس بالمهمة السهلة، ولا يمكن أن تحقق عفويا، وتحقيقها يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمنى وحركته الوطنية فى عموم الوطن.

ومن هنا فإن أداة الثورة اليمنية كطليعة موحدة تقود النضال أمر ضرورى جدا، لا من أجل تحقيق الوحدة اليمنية فحسب، ولكنها تظل أكثر ضرورة لمواصلة النضال من أجل تثبيتها وحمايتها، وبالتالى من أجل انجاز كافة الأهداف المرحلية والتاريخية لاستراتيجية الثورة اليمنية". (ص١٩ - ٢٢)

لقد شدد الكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧ على صوابية وسلامة رؤية الحزب هذه تجاه قضية الوحدة اليمنية. وقدمت "الوثيقة النقدية التحليلية..." عرضاً موجزاً للمسار المتعرج والمعقد الذى مضت فيه هذه القضية عبر جميع المراحل التى مرت بها الثورة، وأوضحت إنه قد واجه "نضال الشعب اليمنى من أجل التحرر الوطنى والديمقراطية والوحدة والتقدم الاجتماعى عداء شرساً من القوى الامبريالية والرجعية منذ انطلاقة ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر. وعملوا على دعم القوى الداخلية المضادة للثورة فى مؤمراتها الداخلية المضادة للثورة فى مؤامراتها لعرقلة مسيرة الثورة اليمنية، وإعادة توحيد الشعب والوطن بطرق سلمية وديمقراطية كما عملوا بصورة مستمرة على افتعال أجواء عدم الثقة والتوتر بين شطرى الوطن، ونجحوا أحياناً فى جر الشعب اليمنى الى الاقتتال وتعريض المكاسب الثورية للشعب اليمنى للمخاطر".

وتوجز الوثيقة رؤية الكونفرنس الحزبى إزاء قضية الوحدة اليمنية على النحو التالى: "إن من الضرورى أقصى ضرورة مواصلة النهج الصحيح لحزبنا وفق رؤية الحزب الاستراتيجية المبدئية للقضية الوطنية اليمنية التى أكدت صحتها خبرة نضال شعبنا، وأن تنعكس هذه الرؤية فى مجمل الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبناء المجتمع اليمنى الجديد الوطنى فى الشطر الجنوبى من الوطن، وفى العمل المشترك مع جماهير شعبنا، وبين النظامين فى شطرى الوطن، وبما يعزز طاقات شعبنا اليمنى على صد المؤامرات الامبريالية والرجعية المعادية لشعبنا اليمنى وللثورة اليمنية، والرامية إلى افتعال أسباب عدم الثقة والتوتر والحرب بين الشطرين، وإضعاف نضال شعبنا لتحقيق أهداف ثورتى سبتمبر واكتوبر وتعزيز الاستقلال الوطنى والديمقراطى والوحدة والتقدم الاجتماعى.

— إن من الضرورى سد الثغرات التى تضعف الكيان الوطنى والسيادة الوطنية لشعبنا على التطور المستقل المنسجم، والعمل على تعميق وتقوية الاسس والمقومات المادية والاقتصادية

لوحدة الكادحين والشعب والوطن، والقضاء على التجزئة الاقتصادية والاجتماعية فى كل من شطرى البلاد، وتحقيق الانفكاك من علاقات التبعية للامبريالية وللسوق الرأسمالية العالمية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي،والسير باتجاه التكامل الاقتصادى بين الشطرين بآفاق تحررية وطنية توحيدية". (ص٨٨ - ٨٩ -٩١).

واضح أن الوثيقة ترفض بحسم المنطق البراجماتى المتسرع الأهوج القائم على الدعوة إلى التحقيق الفورى للوحدة اليمنية فى صورة اندماجية كاملة، دون اهتمام بالطابع الديمقراطى التحررى الذى ينبغى أن يكون لها.

وواضح ان الوثيقة ترفض كلا من الحل الادارى والحل العسكرى، للوحدة. فالحل الادارى التعسفى يتجاهل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لكل من النظامين والتوجه الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى لكل منهما، والحل العسكرى المغامر - سواء جاء من قوى اليمين أو قوى اليسار - لا يأخذ فى الحسبان التجارب المريرة التى خلقتها حرب ١٩٧٢ وحرب ١٩٧٩، كما لا يضع فى الاعتبار موازين القوى المحلية والاقليمية والعربية والدولية التى لا تسمح بحل التناقضات الاجتماعية والسياسية باللجوء إلى القوة العسكرية، حتى ولو كانت هذه التناقضات داخل وطن واحد، طالما تحكمه دولتان لكل منهما علاقاتها الدولية ومكانها المعترف به فى المجتمع الدولى.

وذلك يعنى أنه لا محيص من السير فى الطريق الطويل لتحقيق الوحدة اليمنية، هذا الطريق الذى قد تتعدد المحطات عليه، وقد تتباطأ الخطى فى مضيها فيه، غير أنه يظل هو الطريق الآمن والوحيد.

فالوحدة قضية مصيرية، وليست قضية آنية، وهى مرتبطة بقضية وحدة القوى الثورية،وبالديمقراطية السياسية، والتقدم الاجتماعى، والتحرر من التبعية للرجعية العربية والاستعمار، وبوضع الاسس المادية - الاقتصادية المتكاملة بين الشطرين، وبالتقارب السياسى- وليس التطابق - بين النهجين لكل من النظامين الاجتماعيين، وهو ما يستلزم تغيير طبيعة النظام فى شمال الوطن.

وحسب التعبير الوارد فى "تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى" الذى ألقاه الرفيق الأمين العام على سالم البيض أمام الكونفرنس الحزبى فإنه "كانت ولا تزال قضية وحدة شعبنا اليمنى والقضاء على أوضاع التجربة المؤلمة التى يعانى منها شعبنا بشطريه واحدة من أهم وأبرز القضايا المصيرية التى أولاها ويوليها حزبنا جل اهتمامه ووضعها على الدوام ضمن أولويات القضايا التى تتصدر من نضاله من أجل تحقيق كامل أهداف استراتيجية الثورة اليمنية فى التحرر الشامل، والتقدم الاجتماعى، والوحدة المتينة القائمة على أسس سلمية وديمقراطية تلبى تطلعات وأشواق الكادحين اليمنيين فى بناء حياتهم الجديدة الخالية من الظلم والقهر واستغلال الأنسان لأخيه الانسان. من هذا المنطلق حرص حزبنا دوماً على توحيد جهوده مع كل القوى الخيرة والشريفة

على الساحة الوطنية اليمنية التى جمعنا ويجمعنا معها النضال من أجل انجاز الهدف العظيم لشعبنا، والمتمثل فى إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمنى أرضاً وشعباً على أسس سلمية وديمقراطية". (ص٥٢).

بقى أن نقول إن اقامة دولة كونفدرالية وطنية يمنية تبقى على الطبيعة الخاصة لكل من الدولتين والنظامين يمكن أن يشكل إحدى المحطات التمهيدية على طريق الوحدة الطويل الذى لا ينتهى الا باقامة جمهورية واحدة موحدة، وطنية ديمقراطية، ذات توجه اجتماعى تقدمى، وآفاق تحررية انسانية.

خاتمة :

وبعد: فإن أصالة تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية تتجلى فى واقع أنه رغم الكوارث والمحن، ورغم الانعطافات الحادة اليمنية واليسارية التى هددت مسارها ومصيرها غير مرة، فإنها كانت دائما تمتلك من الطاقات الشعبية ومن الحيوية النضالية ما يمكنها من تجاوز كل كارثة ومحنة، ومن التغلب على كل انعطاف حاد مهدد.

لقد كانت الكتلة الأساسية الاجتماعية - التاريخية - السياسية - العسكرية المنخرطة فى التنظيم أو الملتفة حوله، والتى كانت تتألف من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين وغيرهم من الفئات الكادحة الأخرى هى طوق النجاة الذى حمى الثورة من مخاطر المؤامرات الخارجية، واستنقذها من براثن الأزمات الداخلية.

لقد كانت الوثائق الحزبية، بدءاً من "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، وانتهاء ببرنامج الحزب الاشتراكى اليمنى هى النبراس الذى يضئ طريق الثورة، والبوصلة التى تؤشر على مسارها الصحيح ووجهتها المبتغاة لا فى أوقات البناء السلمى فقط، وانما أيضا فى ليالى المحن والأزمات المدلهمّة.

لقد لعبت النواة الثورية، الديمقراطية والاشتراكية العلمية، منذ مطلع الستينيات وحتى قيام الحزب أدواراً متميزة فى رص قوى الثورة، وفى تكثيف كتلتها الوطنية والشعبية، وفى تفتيحها على آفاق الفكر الأشتراكى العلمى، وفى ربطها بحركة التحرر الوطنى العربية والعالمية وبالحركة الأممية البروليتارية، وخاصة بالمعسكر الاشتراكى، وفى طليعتها الاتحاد السوفيتى.

واذا كان عبد الله باذيب، رائد الفكر الاشتراكى العلمى فى اليمن، وعبد الفتاح اسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكى اليمنى، قد برزا كرمزين كبيرين ضمن هذه النواة الطليعية الرائدة التى مثلت القاطرة الثورية لحركة الثورة، فإن ذلك كان ممكناً لأن الكتلة الشعبية الصلدة كانت - بحكم مصالحها ومطامحها الاساسية والجذرية المشروعة - مهيأة داخلياً للتفاعل والتجاوب مع مثل هذه الرموز الكبيرة، ومع مثل هذه النواة الطليعية.

وبالوقفة النقدية التحليلية التى وقفها الحزب الاشتراكى اليمنى فى كونفرنسه الحزبى العام، بعد استنقاذ سفينة الثورة من قلب الطوفان، فأنه لم يعد فقط اليقين الثورى إلى القلوب الهلعة،

والسكنية إلى النفوس المروعة، وانما ثبت أيضا قطار الثورة على القضبان الحديدية التى انتصب عليها منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، وفتح آفاقاً أرحب امام اندفاعه فى طريق التوجه الاشتراكى الذى كان قد اقتحمه بقيام الحزب الاشتراكى اليمنى فى ١٣ اكتوبر ١٩٧٨، وقدم المعالجات الصائبة التى تكفل لا الخروج من دوامة الأزمات الدورية التى عانت منها الثورة غير مرة، وانما أيضا المضى حثيثا فى عملية البناء الداخلى،وفى مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لحركة التوحيد الوطنى الديمقراطى وقيام اليمن الديمقراطى الموحد، وفى توطيد مكانة اليمن الديمقراطية المتميزة فى المحيط العربى بصفتها أول مؤشر تاريخى على امكانية أن تسير الثورة العربية فى طريق التوجه الاشتراكى، وفى تعزيز هيبتها بين منظومة البلدان النامية السائرة فى هذا الطريق، وفى ترسيخ دورها الأممى بين مجمل قوى التحرر والتقدم والثورة والديمقراطية والاشتراكية والسلام فى العالم.

هوامش:

(١) ماركس – انجلس ، منتخبات فى ثلاث مجلدات ، المجلد ٣ الجزء٢، دار التقدم،موسكو ١٩٨١ ص٢٦٠
(٢) الميثاق الوطنى، ص٦٢
(٣)من حوار أجراه فتحى عبد الفتاح مع جمال عبد الناصر : "سيدى الرئيس.. كنا دائماً نناضل من أجل أفكارك والمبادئ التى اعلنتها.. ولكن بعض الأجهزة المصرية كانت تتصرف عكس هذه الأفكار" ، وكان جواب الرئيس عبد الناصر: "الأجهزة مشكلة دائما.. لقد تطورت الثورة كثيراً، ولكن الأجهزة عام ١٩٦٧ ظلت عاجزة عن ملاحقة الثورة، بل وبدأت تتآمر ليس عليكم فقط، بل وعليَّ وعلى الثورة".
(٤) الميثاق الوطنى،ص٦١ – ٦٢
(٥)الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ – ١٩٨٦) عدن، ص٩
(٦)فيتالى ناؤومكين، الجبهة القومية فى الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤ ص ١٥٠ ، ١٥١، ونايف حواتمة، أزمة الثورة فى الجنوب اليمنى، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٥ – ٤٦
(٧)عبد الفتاح اسماعيل، لمحة عن تجربة الثورة الشعبية فى اليمن الديمقراطية ، ص ٣٢ – ٣٣. عقد المؤتمر الثالث للجبهة القومية فى "حمر" بقعطبة ما بين ٢٩ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٦٦ وفيه اتخذ قرار بانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير، صدر بيان به فى ١٩٦٦/١٢/١٢.
(٨)حادثات أجريناها مع عبد الفتاح اسماعيل. عين عبد الفتاح اسماعيل وزيراً للثقافة والإرشاد

القومى وشؤون الوحدة اليمنية فى حكومة الاستقلال، بينما عين على سالم البيض وزيراً للدفاع.

(٩)عبد الله باذيب ، كتابات مختارة، الجزء الثانى، بيروت، ١٩٧٨ ص ١٩٥ - ٢١٤

(١٠)نايف حواتمه، أزمة الثورة فى الجنوب اليمنى ، ص ٩١

(١١)عبد الفتاح اسماعيل ، لمحة عن تجربة الثورة الشعبية فى اليمن الديمقراطية ص ٣٤ - ٣٥

(١٢)انظر الوثائق لدى نايف حواتمة ، المصدر السابق، ص٢٣٩ - ٢٥٣

(١٣)لينين، حول الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ، موسكو، ص٤٧ - ٥٤

* * *

إلماحة عن المقدمات التاريخية
لخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية..
واهميتها الثورية الفائقة..
والدروس العميقة المستخلصة منها

ليس هناك بين المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسين الملتزمين حتى بالحد الأدنى من النظرة الموضوعية من لا يدرك الخطورة التاريخية، والأهمية السوسيولوجية لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحة فى السياق العام لثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن اليمنى.

وخطورتها وأهميتها لا تتعلقان بماضى الثورة فحسب، وانما بمستقبلها أيضا. فكما قوّم بها سير الثورة الذى كان قد بدأ فى الاعوجاج، بل والانحراف، فإنه رسمت بها صيرورتها التاريخية على الإطلاق، بحيث يمكن القول إنه لولا قيام هذه الحركة المباركة للذهبت ثورة التحرر الوطنى التى كانت الحرب الشعبية أبرز معالمها سُدى، ولسد طريق تحولها من ثم إلى ثورة ديمقراطية، ولاستحال - بالتالى - تحقيق اى من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية والتنظيمية التى احتلت بها اليمن الديمقراطية موقعاً طليعياً بين دول العالم النامى السائرة اليوم فى طريق التوجه الاشتراكى.

ولو لم تقم هذه الحركة التصحيحية الفذة لما اختل مصير ثورة ٤ اكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن عن ذلك المصير المأساوى الذى انتهت إليه "الثورة الأم" فى شمال الوطن، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

"خطوة التصحيح" هذه - كما أصبح يطلق عليها - أو "عملية التصحيح هذه" كما أسماها البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية الذى زف نبأ قيامها للناس، لم تكن محض "خطوة تصحيح" أو "عملية تصحيح" فقط. لقد كانت نقطة تحول تاريخى حاسمة فى مسار ثورة ١٤ اكتوبر، بها استقام سيرها، وانفتح الطريق رحباً أمام تطورها وتجذرها ، وحسمت بها أهم قضية فى الثورة، ألا وهى السلطة السياسية، حيث انتزعت من يد الجناح الإصلاحى- اليمينى البرجوازى فى الجبهة القومية، المسنود باحتياطى الاستعمار البريطانى فى الجيش والأمن، ووضعت فى يد الجناح اليسارى، المسنود بالقوى الديمقراطية الأخرى فى البلاد.

لم يكن قيام حركة التصحيح نتاج عملية انقلابية عسكرية مفاجئة انتصر بها جناح على

جناح، كما كان وما يزال يحدث فى العالم النامى، ومنه عالمنا العربى.

كانت الحركة نتاج مخاض تاريخى - اجتماعى طويل تمتد بدايته الأولى إلى منتصف الخمسينيات، ساعة ميلاد الحركة الوطنية والعمالية اليمنية التى رفعت - بقدر كبير من الوضوح - شعارت التحرر من المستعمر، والتحرر الاجتماعى من الاقطاع والاستبداد، وتحقيق وحدة اليمن ديمقراطيا، بل وتعود جذورها الأبكر إلى نضالات الفلاحين والمزارعين والطلاب، وخاصة تلك التى تلاحقت، وإن بشكل متقطع ومتفرق، منذ عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٦٢، وتخللتها مظاهرة المزارعين فى لحج عام ١٩٤٩ التى طالبت الأول مرة بأن تكون الأرض لمن يزرعها.

واذا كان ذلك هو الجذر البعيد نسبياً لحركة التصحيح، فإن الأصل الأقرب لها هو ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣، التى كانت فى أساسها حلقة اكثر تطوراً لنضالات الحركة الوطنية والشعبية اليمنية، وامتداداً أعظم تفجراً لثورة ٢٦ سبتمبر، وموجة اكثر سخونة من موجات المد القومى العربى الذى كانت تقوده مصر الناصرية، وتجلياً ساطعاً من تجليات ثورة التحرر الوطنى العالمية، وخيطا فى نسيج العالم الجديد الذى كرست ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى بدايته.

كانت حركة التصحيح ترجمة صادقة للطابع الشعبى لثورة ١٤ اكتوبر، هذا الطابع الذى ظل يتعمق باستمرار، رغم التحاق بعض العناصر شبه الاقطاعية أو الكولاكية أو العسكرية اليمنية بالجبهة القومية فى بداية الثورة أو قبيل الاستقلال، والتى كان يجرى التخلص منها، دون إبطاء، كلما سنحت الفرصة لذلك، وكانت من ثم تلبية لمطالب العمال والفلاحين وشبه الفلاحين وغيرهم من فئات البرجوازية الصغيرة الكادحة، هذه الطبقات والفئات التى مثلت العمود الفقرى للثورة، والتى طبعت الثورة بطابعها العامى هذا، حتى استحقت أن تكون واحدة من الثورات التى ينطبق عليها تعريف ماركس ولينين للثورة الشعبية الحقة.

وكانت الحركة تطبيقاً سياسياً لتلك الرؤية النظرية - الأيديولوجية - الاجتماعية - المحددة فى وثائق الجبهة القومية، وعلى رأسها "الميثاق الوطنى"، الذى دعا إلى ثورة تحرر وطنى ضد المستعمر، وثورة تحرر اجتماعى ضد الاقطاع والكمبرادور، والى وحدة يمنية "على أسس شعبية سليمة" وهو ما تجسد فى تلك التسمية البليغة المعبرة عن مستقبل اليمن كله: "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية".

وكانت نهاية صراع سياسى وايديولوجى مرير خاضه الفريق الديمقراطى الثورى - بقطع النظر عن المؤتمر الأول للجبهة القومية فى يونيو ١٩٦٥ حتى ساعة قيام الحركة.

وتجنبت ثورة ١٤ اكتوبر بذلك المصير الذى حذر منه لينين عند حديثه عن ثورة صن يات صن فى الصين عام ١٩١١ وحذر حركات التحرر الوطنى على الاطلاق منه بأن تسلم قيادها للأجنحة الإصلاحية فيها، وهو ذات المصير الذى انتهى إليه العديد من الثورات العربية وغير العربية بهيمنة مثل هذه الأجنحة عليها فى آخر الأمر.

وكانت حركة التصحيح هى "طلقة الرحمة" التنظيمية بعد نضال تنظيمى شاق خاضه التيار

اليسارى فى الجبهة القومية، بغية الحصول على الأغلبية فى القيادة العامة للجبهة القومية، وهو ما كاد يحصل عليه قبل الاستقلال، لولا إيثاره التصالح مع الفريق اليمينى من أجل مواجهة المنافس الخطير "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" وحصل عليه فى المؤتمر العام الرابع بعد الاستقلال لولا انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ اليمينى، قبل أن يحصل عليه نهائياً بعد أن اضطر الفريق اليمنى الى التصالح مع اليسار لمواجهة مؤامرة ٢٧ يوليو ١٩٦٨ الرجعية - الاستعمارية التى استهدفت نظام الحكم من أساسه، وهو ما مكن اليسار من أن ينتزع موقع الشرعية التنظيمية ومصدر السلطة التشريعية، وأن يقبض عليه بقوة بالاعتماد على قاعدة التنظيم المتينة والمؤسسات الجماهيرية وصغار الضباط والجنود، كما مكنه فى آخر الأمر من أن يضطر رئيس الجمهورية الى تقديم استقالته الى القيادة العامة غير مرة بعد أن رفضت مشروع دستوره "القحطانى" وقراراته الوزارية الكيفية.

ان حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ كما كانت الحصاد الطبيعى لذلك الكدح والكد النضالى المتعدد الأشكال والميادين الذى بذله التيار اليسارى فى الجبهة القومية، فقد كانت جزاء وفاقاً لذلك النصيب من النضال الفكرى والسياسى والاعلامى الذى اسهمت به أطراف الحركة الوطنية اليمنية الأخرى،وخاصة الفصيل الماركسى بقيادة عبد الله باذيب الذى كما دعم منحى الثورة التحررى قبل غيره من الفصائل الوطنية قبل الاستقلال، فإنه قدم العديد من التصورات ووجهات النظر الجادة التى تلقى الضوء على طريق الثورة الذى كان يتحتم عليها سلوكه بعد الاستقلال، والتى كان من شأنها أن تساعد جميع المناضلين الديمقراطيين على استبصار خط سيرها الموضوعى، إضافة إلى أنه وقف بحزم الى جانب التيار التقدمى عبر جميع المراحل فى صراعه مع التيار اليمنى الحاكم، وتعرض معه - شأن منظمة البعث التى أظهرت التعاطف معه بعد الاستقلال - لذات الاضطهاد الذى بلغ ذروته بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ الذى زاد من لحمة الفصائل الديمقراطية الثلاث بوضعها جميعاً فى السجن.

والتأييد الحار الذى لقيته حركة ٢٢ يونيو التصحيحية من قبل الفريق الماركسى وفريق البعث كان تعبيراً عن المستوى الجديد الذى بلغه التعاون النضالى بين التيار اليسارى المنتصر فى الجبهة القومية وهذين الفصيلين الديمقراطيين.

وحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ كانت تتويجاً لمجمل الخطوات والاجراءات والتحركات والتكتيكات التى أقدم عليها التيار اليسارى، سواء تلك التى اتسمت بالجرأة الوطنية والتى تمثلت فى قرار وزير الدفاع فى حكومة الاستقلال الرفيق على سالم البيض بإنهاء خدمة العسكريين البريطانيين فى الطيران والبحرية ووزارة الدفاع، أو فى الانتصار السياسى والتنظيمى الكاسح الذى حققه اليسار فى المؤتمر الرابع للجبهة القومية، أو فى هبة ١٤ مايو ١٩٦٨ التى استنتج من إحباطها أن منطق "البؤر الثورية" و"محاصرة الريف للمدينة" منطق يسارى متطرف غير صالح لمواجهة الظرف المادى والسياسى الملموس، أو فى الميل إلى ذلك التكتيك السياسى المرن والقائم على القبول

بالتوافق والحلول الوسطى مع اليمين الحاكم، بغية عودة اليسار من منفاه فى الريف وشمال الوطن إلى قواعده فى الداخل، والقبول بوضع "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى" كحد أدنى لما تضمنه "الميثاق الوطنى"، ومن ثم عدم الالتزام بقرارات وتوصيات المؤتمر الرابع التى لم تخل من اليسارية، والتى آثر أن يضرب الصفح عنها، وهو التكتيك الذى بلغ حد شق عصا اليمين، وإحداث التناقض بين عناصره، وترشيح العقل المفكر فيه، فيصل الشعبى، لرئاسة الوزراء، بغية إبعاده ولو بعض الخطوات عن موقع ابن عمه المتصلب، واستمالة وزير الداخلية محمد على هيثم ابان صراعه مع رئيس الجمهورية، واجتذاب وزير الدفاع محمد صالح الولقى، وهو ما قاد آخر الأمر الى اختلال موازين القوى نهائيا - حتى على مستوى أجهزة القمع - لصالح اليسار، وهو ما مكنه - من القيام بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ فى سلاسة ويسر، ووفق قرار من الجهة المخولة بالتشريع والتغيير والتبديل، وهى القيادة العامة التى كانت تتألف من ٤١ عضواً لم يكن لليمين منها سوى ٩ أعضاء آثروا الانسحاب من اجتماعاتها مع رئيسهم الذى كان قد قدم استقالته لها قبل ذلك. وعندما أراد أن يذيع بياناً - حسبما أعلنت الاذاعة - بغية استثارة "شلة العقداء" الموالية والتى ارتبط مصيرها بمصيره كان اليسار قد شرع فى وضع يده على الاذاعة والسلطة، واذاع استقالة قحطان وبيان القيادة العامة حول بزوغ فجر حركة التصحيح.

هكذا يمكن القول اجمالاً أنه كما كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المباركة حصيلة نهائية لسلسلة من النضالات السياسية والوطنية والاجتماعية والجماهيرية والتنظيمية والتكتيكية التى خاضها التيار اليسارى فى الجبهة القومية، مسنوداً بالقوى الديمقراطية الأخرى، وترجمة صادقة للطابع الشعبى لثورة ١٤ اكتوبر ووثائقها ،فإنها كانت فاتحة عظيمة لكل تلك التحولات الجذرية التى شملت بنية المجتمع التحتية والفوقية، ووضعت اليمن الديمقراطية - آخر الأمر - فى فلك الأنظمة الديمقراطية الجديدة ذات التوجه الاشتراكى.

واذا كانت لهذه الحركة كل هذه الأهمية الثورية والتاريخية الفائقة، فإنها تنطوى على العديد من الدروس الثمينة يمكن استشفافها من سياق العرض الموجز لمجريات الأحداث التى مهدت لها، والنضالات المتعددة الأشكال التى شقت الدرب أمامها.

على أن هناك درسين ربما كانت لهما الأولوية بين جميع هذه الدروس:

الدرس الأول: هو واقع أن حركة التصحيح هذه قد نفذت بقدر عال من النضج السياسى والانضباط التنظيمى، ووفق الشرعية الدستورية والتنظيمية التى كانت قد خُوّلت للقيادة العامة للجبهة القومية منذ يوم الاستقلال.. بحيث حرصت القيادة العامة على أن تتم الحركة على نحو هادئ، وبشكل سليم، بما ينسجم وطبيعة القرار الديمقراطى الذى اتخذ بشأن قيامها. وكان من القرارات التى اتخذتها مساء ٢١يونيو عشية قيام الحركة، قرار ينص على "توصيه الجنود والضباط الصغار بعدم إطلاق النار، والتنفيذ الصارم لقرار القيادة العامة، حرصاً على عدم إراقة

قطرة دم واحدة". وقد نفذت جميع القرارات، كما "سارت الأمور كما رسمتها القيادة العامة بدقة متناهية، ماعدا بعض الملابسات والارباكات البسيطة" - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل الذى انتخب اميناً عام للجبهة القومية،اعترافاً بدوره البارز فى التحضير لقيام الحركة، وفى الثورة عموما. (راجع حديث عبد الفتاح اسماعيل عن قصة حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ فى "الثورى" عدد ١٩٧٩/٦/٢٣)

هذا الطابع السلمى الصافى من كل ما يشوب حركات التغيير السياسى من عنف - فى الأغلب الأعم - هو الامتياز الذى استحقت به هذه الحركة أن تدخل تاريخ الثورة اليمنية، باعتبارها الحلقة الذهبية الساطعة، والصفحة البيضاء الناصعة، والسابقة الديمقراطية التى كانت وما تزال جديرة بالتوقف عندها ملياً، واستيعاب درسها الثمين والعظيم، والتمثل به والاستفادة منه فى كيفية المعالجة الديمقراطية والشرعية والسلمية والناضجة للمعضلات التى تواجهها عادة الثورات - كما هو الحال بالنسبة لثورتنا-.

لقد وصف بيان القيادة العامة للجبهة القومية هذا الحدث بأنه "عملية تصحيح طبيعية فى داخلها"، وإنها "قائمة من الفهم الطبيعى لمعنى السلطة الديمقراطية الشعبية". (انظر البيان فى "الثورى" عدد ١٩٦٩/٦/٢٤).

وجاء فى تعميم "اللجنة التنظيمية المركزية- القيادة العامة" الذى صدر فى ١٩٦٩/٧/١ أن عملية التصحيح التنظيمية الداخلية هذه لم تكن لها "أية علاقة بالموقف العسكرى...". (انظر التعميم كاملاً فى "الثورى" عدد ١٩٨٤/٦/٢٣).

وقد أشادت "الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨-١٩٨٦)" التى أقرها الكونفرنس الحزبى العام للحزب العام الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠- ٢١ يونيو١٩٨٧ بطابعها الديمقراطى الشرعى هذا بقولها أنه أمكن لليسار "الإطاحة باليمين ديمقراطياً فى حركة ٢٢يونيو التصحيحية ١٩٦٩" (ص١٣)

وفى كلمته التى دشن بها برنامج الاحتفاء بالذكرى العشرينية لحركة التصحيح قيم الأمين العام المساعد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق سالم صالح محمد هذه السمة التى تميزت بها خطوة "٢٢ يونيو التى قادها يسار الجبهة القومية، والتى أدت إلى سقوط التيار اليمينى الرجعى بطريقة شرعية وسلمية". (انظر النص كاملاً فى افتتاحيته "كلمة الثورى" عدد ١٩٨٩/٣/٢٥)، وهو ما تناوله بشكل مركز فى كلمته الافتتاحية للندوة التى خصصت للذكرى العشرينية لحركة التصحيح التى عقدت فيما بين ١٩- ١٩٨٩/٦/٢٠ (انظر نصّها فى صحيفة "١٤ اكتوبر" - عدد ١٩٨٩/٦/٠٢).

هذا الطابع الديمقراطى الذى اتخذته حركة التصحيح عند قيامها ليس فقط نتاج التحضير الجيد لها، وانما كان أيضا تجلياً مبكراً للطابع الديمقراطى للثورة، فوق أنه غدا مثلاً نموذجياً قابلاً للاحتذاء عند معالجة مشاكل الثورة، حتى تتمكن من الافصاح الكامل عن طبيعتها الديمقراطية

الشعبية بالوسائل الديمقراطية الشرعية، الحزبية، والدستورية، والقانونية.

وهذ الطابع الديمقراطى - السلمى - الشرعى - التنظيمى الذى اكتسبته حركة ٢٢يونيو التصحيحية يتفق تماماً مع الموضوعة اللينينية القائلة بأن "العنف الثورى كان أسلوباً ضرورياً ومشروعاً لا تستخدمه الثورة إلا فى بعض اللحظات من تطورها، وفى ظل ظروف محددة وخاصة، فيما السمة الأعمق والأثبت بكثير لهذه الثورة، وشرط انتصارها، كانا ولايزالان تنظيم الجماهير البروليتارية، تنظيم الكادحين". (نقلاً عن مقالة: "لينين والأممية الشيوعية- الكومنترن" فى مجلة "الحرية" عدد ٢-٨ أبريل ١٩٨٩، ص٣٦).

الدرس الثانى: وهو التمسك بالقيادة الجماعية، واتخاذها مبدأ ونهجاً لا فى مضمار قيادة حركة ٢٢ يونيو التصحيحية فقط، وانما فى مضمار العمل السياسى على الإطلاق سواء على مستوى التنظيم أو مستوى السلطة.

فكما أن قيام حركة التصحيح قد تم بناء على قرار من "الجماعة" ممثلة فى الأغلبية الساحقة للقيادة العامة للجبهة، فإن بيان القيادة العامة قد حدد الهدف السياسى العام بوضوح قاطع، ألا وهو إنهاء سلطة الفرد وتسلطه على التنظيم والحكم، بما يكفل تحقيق الجوهر الديمقراطى الشعبى للثورة.

ومثل هذا التوجه الديمقراطى الجديد الذى أطل مع قيام حركة التصحيح، وهدف إلى تحقيق ممارسة ديمقراطية حزبية داخلية تشمل التنظيم من قاعدته إلى قمته، وتطبيق ديمقراطية سياسية على مستوى السلطة السياسية، تمهيداً لتحقيق الثورة الاجتماعية، وانجاز مهام الثورة الديمقراطية- هذا التوجه، كما عبر بأصالة ووعى عن الطابع الشعبى لثورة ١٤ اكتوبر، فإنه عبر بوضوح وجلاء عن الطبيعة الديمقراطية للنواة التقدمية الاشتراكية داخل تيار اليسار، الذى لا يقلل من أهمية طبيعة هذه النواة الديمقراطية فيه أنه كان يضم اتجاها ذا نزعة يسارية متطرفة سوف تتحول فيما بعد إلى نزعة أقرب إلى الاصلاحية، اتجاها كان - كما تجلى بعد قيام حركة التصحيح - أبعد ما يكون عن المنزع الديمقراطى الذى بشرت به وشرعت فى مارسته منذ أول لحظة هذه الحركة الديمقراطية الأصيلة والعظيمة.

هذا الوجه الديمقراطى الذى ظهرت به حركة التصحيح، ورأت فيه جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية فى اليمن بشارة خير- بعد كل ماذاقته تحت انظمة الحكم اليمينية البرجوازية فى الجنوب واليمينية الاقطاعية فى الشمال- كما رأت فيه مؤشراً على الاتجاه الاجتماعى- التاريخى الذى ستمضى فيه ثورة ١٤ اكتوبر - هذا الوجه الديمقراطى الواعد المبشر المتهلل هو الذى دفع بكل هذه القوى إلى الالتفاف حول التيار اليسارى الذى قاد هذه الحركة، وهو الذى قوى نزوعها إلى التحالف معه إلى حد الاستعداد لإقامة حزب طليعيى واحد يبدأ فى حدود اليمن الديمقراطية ليشمل اليمن كلها فيما بعد، والذى سيمثل القوة القائدة للثورة الديمقراطية فى الجنوب، وسيكون - ومعه الأطراف الأخرى من الحركة الوطنية والشعبية فى الشمال - الجسر النضالى الذى تعبر

عليه وبه حركة الشعب اليمنى نحو إقامة اليمن الديمقراطى الموحد.

لقد قال لينين: "تطوير الديمقراطية حتى النهاية، والبحث عن أشكال هذا التطوير، والتحقيق منها عملاً. كل هذا هو مهمة من المهام الأساسية فى النضال من أجل الثورة الاجتماعية". (لينين، الدولة والثورة، موسكو، ١٩٧٠ ص ٩٩).

وفى إمكاننا القول أنه فى ظل التوجه الديمقراطى التنظيمى والسياسى الذى طالعت به حركة التصحيح فى اليمن والعالم من حولها أمكن الشروع فى تحقيق الثورة الاجتماعية الديمقراطية، أياً كانت الاجراءات المتعجلة والطفولية التى تسببت فيها نزعة التطرف اليسارى، التى تمكن التيار الديمقراطى والاشتراكى العارم فى آخر الأمر من التغلب عليها، كما أمكن لليمن الديمقراطيبة أن تحتل موقعها المرموق والمتقدم فى صف قوى التحرر والتقدم والاشتراكية فى العالم.

واذا كان هذا التوجه الديمقراطى الذى بشرت به وشرعت فى تحقيقه حركة التصحيح قد تعرض للاختراق والخروج عليه غير مرة من خلال اللجوء إلى استخدام العنف فى حل مشاكل التنظيم والثورة والدولة، فإن هذا التوجه يشهد اليوم انبعاثاً جديداً، تدل عليه بعض الخطوات التى أخذ الحزب الاشتراكى اليمنى- طليعة الحركة الوطنية اليمنية- يخطوها فى مضمار إشاعة الديمقراطية، ووقفة المراجعة والتقييم لسجل الثورة، ولاسيما منذ غدت تحت قيادة اليسار بفضل حركة ٢٢ يونيو المجيدة، هذه الوقفة التى يراد منها القيام بعملية إصلاح اقتصادى وسياسى شاملة، تتيح المضى بخطى أوثق على طريق إكمال مهام الثورة الديمقراطية وتحقيق اليمن الديمقراطى، الموحد، سيراً نحو الاشتراكية.

***

المقدمات التاريخية
لخطوة ٢٢يونيو ١٩٦٩ التصحيحية
واهميتها الثورية الفائقة..
والدروس العميقة المستخلصة منها

مقدمة حول الدلالة العامة لحركة٢٢يونيو ١٩٦٩ التصحيحية:

ليس هناك بين المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسين الملتزمين حتى بالحد الأدنى من النظرة الموضوعية من لا يدرك الخطورة التاريخية والأهمية السوسيولوجية لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية فى السياق العام لثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن اليمنى.

وخطورتها وأهميتها لاتتعلقان بماضى الثورة فحسب، وانما بمستقبلها أيضا. فكما قُوّم بها سير الثورة الذى كان قد بدأ فى الاعوجاج، بل والانحراف، فإنه رسمت بها صيروورتها التاريخية على الاطلاق، بحيث يمكن القول أنه لولا قيام هذه الحركة المباركة للذهبت ثورة التحرر الوطنى التى كانت الحرب الشعبية الشاملة أبرز معالمها سدى، ولسد طريق تحولها - من ثم - إلى ثورة ديمقراطية، ولاستحال - بالتالى - تحقيق أى من تلك المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية والتنظيمية التى احتلت بها اليمن الديمقراطية موقعاً طليعياً بين دول العالم النامى السائرة اليوم فى طريق التوجه الاشتراكى.

ولو لم تقم هذه الحركة التصحيحية الفذة لما اختلف مصير ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن عن ذلك المصير المأساوى الذى انتهت إليه "الثورة الأم" فى شمال الوطن، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

"خطوة التصحيح" هذه - كما أصبح يطلق عليها- أو "عملية التصحيح هذه" - كما أسماها البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية الذى أعلن قيامها -لم تكن محض "خطوة تصحيح" أو "عملية تصحيح" فقط. لقد كانت نقطة تحول تاريخى حاسمة فى مسار ثورة ١٤اكتوبر، بها استقام سيرها، وانفتح الطريق رحباً أمام تطورها وتجذرها، وحسمت بها أهم قضية فى الثورة، ألا وهى السلطة السياسية، حيث انتزعت من يد الجناح اليمينى البرجوازى فى الجبهة القومية المسنود باحتياطى الاستعمار البريطانى فى الجيش والامن ووضعت فى يد الجناح

الديمقراطى الثورى، وأقيمت بذلك - حسب تعبير بيان القيادة العامة- "السلطة الديمقراطية التى ترفض تأليه الأفراد، وتقوم على أساس الارادة الجماعية الديمقراطية التى ترفض تأليه الأفراد، وتقوم على أساس الارادة الجماعية للقيادة، والارادة الجماعية للقواعد التى تعكس مصلحة الشعب.. السلطة الديمقراطية التى لا تركز على الإطلاق الا على التنظيم السياسى القائد، القادر بالفعل على مواجهة التحديات وكل مصاعب مرحلة ما بعد الاستقلال"، وأزيحت من ثم "النزعة الفردية" التى سحبت نفسها "عبر السلوك اليومى على كل المستويات، سواء كان على مستوى السلطة والتنظيم، أو على مستوى السياسة اليمنية والعربية والدولية، حيث لم تستطع الثورة نتيجة الظروف الداخلية المتأزمة أن تظهر وجهها الحقيقى المشرق لتجابه كل القضايا المذكورة بمسئولية جماعية، لما فيه خدمة تثبيت الثورة، وخلق علاقات خارجية متينة مع قوى التحرر والتقدم العربى والعالمى".(١)

وإذا كان المدى الذى بلغته اليوم ثورة ١٤ اكتوبر يعود الفضل الأول فيه الى هذه اللحظة التاريخية التى استعادت بها قوى التقدم الأصلية فى الجبهة القومية زمام المبادرة - بقطع النظر عما حدث بعد ذلك من صراعات بين فئاتها المتباينة الرؤى خرج منها الخط السليم للثورة منتصراً دائماً - وفتح الدرب لوحدة كل قوى الديمقراطية والاشتراكية، فإن السؤال الطبيعى الذى يطرح نفسه على الفور هو : ما هى اللحظات المتفرقة التى تكونت منها عند نقطة معينة مثل هذه اللحظة التاريخية الحاسمة؟ ما هى الأحداث الجزئية التى مهدت لهذا الحدث المفصلى؟ ما هى التراكمات والمقدمات التاريخية التى كان لا بد لها أن تسفر فى ٢٢ يونيو ١٩٦٩ عن تلك الانعطافة النوعية التى ما برحت الثورة تسير على صراطها المستقيم حتى اليوم، وما فتئت قوى التجذير والتجديد والتطوير تستمر وتمتد به إلى آفاق أوسع وأسطع؟

فى الإمكان تتبع هذه اللحظات المتفرقة واللحظات المتفرقة والأحداث الجزئية والتراكمات والمقدمات إلى فترة تتجاوز ساعة قيام ثورة ١٤ اكتوبر وثورة ٢٦ سبتمبر إلى تلك الساعة التى ولدت فيها الحركة الوطنية اليمنية نفسها، التى لم تكن هاتان الثورتان إلا مرحلتين متقدمتين على طريق تطورها، كما كانتا فى ذات الوقت "جزءاً من الثورة العربية الشاملة والثورة العالمية المناضلة من أجل التحرر الوطنى والديمقراطية والتقدم" - كما جاء فى "برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى"(ص١٧)

فمنذ ميلاد الحركة الوطنية اليمنية فى منتصف الخمسينيات طرحت أول الشعارات والمفاهيم العامة للثورة المتعلقة بالتحرر الوطنى من المستعمر البريطانى، ورفع قبضة شركاته الاحتكارية، والشركات المرتبطة بها عن كاهل العمال، والخلاص من الاستبداد الإمامى والتحكم السلطانى،وتحقيق وحدة اليمن.

التراث النضالى للحركة الوطنية والعمالية المعد منذ منتصف الخمسينيات حتى قيام حركة التصحيح:

ان ماينبغى التنبيه اليه هنا هو أن ميلاد الحركة الوطنية اليمنية التى كانت عدن - بحكم كثافة وجود المستعمر بها - مركز الثقل لها، كان يعنى بالأحرى ميلاد الحركة العمالية. فهذه الحركة التى كانت تتألف عناصرها من سكان انحدروا من كل مكان من الأرض اليمنية تقريبا، والتى كانت أطراف الحركة الوطنية تتصارع لاجتذابها إلى جانبها، ونجحت فى ذلك بدرجات متفاوتة ومتغايرة باستمرار- هذه الحركة هى التى ابتدعت أشكالاً من التنظيم النقابى، والنضال الجماهيرى، والتحركات السياسية. لم يسبق للحركة السياسية الاصلاحية. بجميع أحزابها أن عرفتها أو جرؤت حتى على مجرد التفكير فيها.

كانت الإضربات والمظاهرات والمسيرات الحاشدة التى تنخرط فيها أوساط مختلفة فى مستعمرة التاج هى الأشكال النضالية الجديدة التى كانت تقودها الطبقة العاملة الوليدة بدءاً من إضرابات مارس عام ١٩٥٦ التى قامت ضد شركة مصافى الزيت البريطانية فى الميناء، والتى تكونت خلالها اكثر من ٢٥ نقابة قام على أساسها المؤتمر العمالى، هذه الإضرابات المطلبية فى الظاهر، والسياسة فى الجوهر، والتى تمازج فيها البعد الطبقى مع البعد الوطنى، وتداخل معها السعى الى التحرر الوطنى مع الطموح الى التحرر الاجتماعى، بل وطرح خلالها شعارالوحدة اليمنية بدرجات متصاعدة أبداً.

ورغم تربع القيادة الاصلاحية التريديونينية على مؤتمر العمال، والتى كان على رأسها عبد الله الأصنج، فإنها لم تفلح فى إيقاف المد السياسى النضالى المتعاظم للعمال مما كان يضطرها احياناً الى مسايرته حتى لايقذفها الموج خارجه.

وبذلك برزت الطبقة العاملة الفتية بصفتها القوة السياسية الاساسية فى ساحة النضال الطبقى والوطنى، والتى بمقدار الارتباط بها، والتأثير فيها والتأثر بها، كانت الفصائل الوطنية الآخذة فى التشكل تترك بصماتها على سير الأحداث.

لم تكن هذه القوة الاجتماعية الجديدة وليدة برجوازية محلية، فلم يساعد المستعمر على تكون فئة كهذه، حيث لم تكن عدن اكثر من نقطة حراسة استعمارية، ومحطة ترانزيت تجارية، ورأس جسر استراتيجى وسياسى على طريق المملكة الامبريالية البريطانية الممتدة ما بين مصر والهند. ولذلك لم يحدث فيها الاستعمار ذلك الأثر الاجتماعى النسبى الذى أحدثه فى هذين البلدين الكبيرين اللذين شكلا أهم حلقتين فى سلسلة المستعمرات البريطانية فى الشرق.

كانت هذه القوة الاجتماعية- إذن - وليدة المشاريع العائدة الى الاستعمار البريطانى نفسه، وخاصة شركة المصافى التى اضطر إلى بنائها بعد أن قام مصدق بتأميم بترول إيران عام ١٩٥٢.

إن غياب برجوازية وطنية منتجة قد ترك المجال للطبقة العاملة المنبثقة من قلب المشاريع الاستعمارية لأن تكون القوة "الحاضرة" فى ميدان الصراع السياسى والاجتماعى، الوطنى والطبقى، والى جانبها فئات البرجوازية الصغيرة والوسطى التى من بين صفوفها تشكلت قيادات الحركة الوطنية الناشئة.

وهكذا مما "ساعد على ذلك ضعف البرجوازية بشكل عام،بسبب السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية التى حالت دون نمو وتطور البرجوازية، وكبحت طموحها فى بناء صناعة وطنية حتى تبقى البلاد سوقاً للبضائع البريطانية، ومركزاً لإعادة تصدير هذه البضائع الى أسواق المناطق الأخرى المجاورة. وهذا يفسر نشوء فئة واسعة من البرجوازية الوسيطة ووكلاء الشركات الأجنبية فى بلد المستعمر والبلدان الرأسمالية الأخرى، كما يفسر ضعف تنظيماتها السياسية واكتساحها من قبل تنظيمات البرجوازية الصغيرة المستندة إلى العمال والطبقات الشعبية الكادحة" (٢)

هذا الحضور السياسى الفعال للعمال، وهذه الروح الكفاحية العالية، والتى لم يؤثر عليها قط قانون منع الإضراب، حتى لقد بلغت الاضرابات ضد الشركات البريطانية اكثر من ٨٠ إضراباً كان بعضها يستمر أشهراً - بلغت أوجها فى ذلك الزحف الذى قادوه - وورا هم ومعهم فئات الشعب الأخرى- فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ على "المجلس التشريعى" إعراباً عن الرفض لدمج عدن فى الاتحاد الفيدرالى اللى كان قد شرع فى اقامته منذ فبراير ١٩٥٩، وتمسكا "بالوحدة اليمنية" ، أى قبل يومين فقط من انطلاق شرارة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن الثى تقاطر العمال الى حمايتها عبر انخراطهم فى "الحرس الوطنى".

هذا التراث النضالى الوطنى والاجتماعى للطبقة العاملة واللذى لم تكن أطراف الحركة الوطنية - وخاصة التيار الماركسى وتيار حركة القوميين العرب- بعيدة عنه، حيث شاركت بجهدها الايديولوجى والسياسى المتحمس فى صناعته - قد تجلى بقوة مضاعفة فى تحول العمال الى قاعدة أمينة وفعالة لثورة ١٤ اكتوبر عند اندلاعها، وفى تغذيتها بالمقاتلين، و فى جعل عدن نفسها موقداً متأججا للعمل الفدائى، فى تشكيل "النقابات الست" التى كانت إحدى ركائز الجبهة القومية القائدة للثورة، والتى تمكنت فى آخر الأمر من تصفية الاتجاهات الانتهازية اليمينية التى كانت قد تسلطت على قيادة المؤتمر العمالى.

وحسب تعبير نشرة "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" اللذى كان أقرب وأوثق الحلفاء للجبهة القومية خلال فترة الكفاح المسلح، سواء بالكلمة أو الفعل من خلال تحويله صحيفته "الأمل" إلى منبر لقضية الثورة، ومن خلال نشاطه ضمن "النقابات الست" ومن خلال غير ذلك من أشكال العمل المشترك السياسى والجماهيرى، فإن "كل ذلك يساعد على تفسير الطابع الكفاحى العميق الذى تميزت به الحركة النقابية والتقاليد الثورية المجيدة التى تكونت خلال تطورها وتمرسها بالكفاح. كما أن كل ذلك يساعد على تفسير التطور اللاحق للحركة العمالية والوطنية، واتخاذها شيئاً فشيئاً طابعا أعمق، وقدرتها على إسقاط القيادات الاصلاحية واليمينية، السياسية والنقابية، وتبنّيها

لأعلى أشكال الكفاح...".(٣)

أما عبد الفتاح اسماعيل الذى عمل فى المصافى جنباً إلى جنب مع الجنين البروليتارى الآخذ فى التشكل فيها و لمس بأصابع اليدين التخوم التى ستمتد إليها قامته، وتولد من ثم يقينه الثورى بنبل وشرف الرسالة التاريخية المرهونة بهذا الجنين الثورى الواعد والحامل لآفاق المستقبل فى اعطافه، فقد كتب عن هذه العلاقة الوثيقة المتميزة التى صهرتها فترة الكفاح الشامل ضد المستعمر، والتى وطد منها تلك الصلات الشخصية التى نشأت بينه أثناء قيادته للعمل الفدائى فى عدن وبين عبد الله باذيب : "والحقيقة أن علاقة اليسار فى الجبهة القومية بالاتحاد الشعبى الديمقراطى كانت قديمة منذ السنوات الأولى لحرب التحرير المسلحة ضد الاستعمار وعبر اللقاءات المتعددة كانت علاقتنا تتطور بشكل إيجابى وباستمرار"(٤)

هذا الدور البارز المتميز الذى لعبته الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينيات حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر، والذى اتخذ أشكالاً جماهيرية وسياسية بلغت حد كسر قانون منع الإضراب، وهذا الدور الذى لعبوه بعد قيام الثورة، سواء من خلال "حركة النقابات الست" أومن خلال العمل الفدائى الذى كان يهز برج الاستعمار البريطانى فى عدن غير مرة، ويسمع دويه على نطاق العالم أجمع، وذلك الوعى الوطنى والاجتماعى المتنامى والمتصاعد باستمرار فى صفوف العمال خلال النصف الثانى من الخمسينيات وحتى تحقيق الاستقلال، والذى بلغ حد تبنى مفهوم الاشتراكية، سواء بصيغتها "الثورية" العامة والعائمة التى وردت فى "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، أو بصفتها "العلمية" التى نص عليها "الميثاق الوطنى" للاتحاد الشعبى الديمقراطى- أقول كل ذلك وغيره مما سبقت الاشارة إليه يمثل - بكل تأكيد - خلفية مبكرة وجذراً غائراً ظل يتغلغل ويمتد ويغذى ويلهم حركة الثورة قبل وبعد الاستقلال، ويعطى الفريق المتقدم فيها المرتبط بهذا التراث النضالى الوطنى والاجتماعى، والمتفاعل معه عبر مراحل النضال المختلفة، والمسهم بدور متصاعد أبداً فى صنعه - يعطيه اليقين الراسخ بإمكانية تقويم خط الثورة بعد ما طرأ عليه من اعوجاج بعد الاستقلال، حتى أمكن تحقيق ذلك بالفعل بحركة٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة.

التراث الكفاحى للفلاحين والحركة الشعبية عموما:

واذا كان ذلك هو المعين الثورى الذى حفرته الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينيات، وظل يضخ الحيوية والهّمة النضالية فى نفوس المناضلين الصادقين، حتى أمكن لهم تصحيح مسار الثورة، فإن الدرس التاريخى الذى قدمه الفلاحون واشباه الفلاحين لم يكن قليلاً فى هذا الصدد. فعدا أنهم هم الذين ظلوا رمز المقاومة الوطنية، المتحركة والساكنة، للمستعمر منذ دنست أقدامه تراب عدن فى ١٩ يناير ١٨٣٩، فإنهم خاضوا- فى مختلف أنحاء الريف - نضالات لا تهدأ، وخاصة منذ عام ١٩٣٦، إلى أن بزغت لحمة ٢٦ سبتمبر، وطلع فجر ثورة ١٤ اكتوبر.

ولاحاجة الى إيراد الكشف التاريخى للانتفاضات الفلاحية المتقطعة والمتفرقة الذى أورده "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية خلال هذه الفترة على ص١٩ -٢٠ منه، ويكفى تقديم وجهة

نظره فى سبب فشل هذه الانتفاضات: "وبالرغم من أن هذه المقاومة الشعبية لرجال القبائل البواسل امتدت منذ ١٩٣٦ امتدت منذ ١٩٣٦ حتى ١٩٦٢م إلا أنها ظلت متفرعة، وفى فترات متقطعة لا تجمعها وحدة تنظيمية، ولاقيادة ثورية واعية ترتفع بها الى مستوى المعركة الشاملة. وظل الطابع المميز لهذه المقاومة هو التفكك والانتفاضات العفوية المتمزقة، فحيث توجد حركة مقاومة فى المدينة لا يوجد ما يقابلها فى المناطق القبلية. والريف. والعكس بالعكس".(ص٢١)

غير أنه يتحدث بمشاعر الاعتزاز عن هذه الانتفاضات ، ويعتبرها - شأن انتفاضات واضرابات العمال التى عبرت عن مواقفهم البطولية وتضحياتهم المتواصلة" وعكست "ثورية القطاع العمالى وتمرده دائماً على الوجود الاستعمارى المستغل" ، وشأن الطلبة المتكررة منذ عام ١٩٤٦ فى عدن، وخاصة اضراباتهم "عام ١٩٦٢م والتى دامت أكثر من شهر احتجاجاً على المناهج الدراسية الاستعمارية"- يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من "حركة المقاومة الشعبية".

وفوق ذلك فإنه عند استعراض حركة الاحتجاج للفلاحين ضد مستغليهم يسجل لهذه الحركة السبق فى طرح شعار : الأرض لمن يفلحها ، قبل أن تطرحه الحركة الوطنية اليمنية، ويلاحظ بشكل عام أن حركة المقاومة الشعبية لم تكن شكلاً مبكراً للحركة الوطنية فقط التى لم تنبثق فى شكلها الحديث إلاّ فى منتصف الخمسينيات، وانما أيضا ذات صبغة ديمقراطية، من حيث أنها طمحت الى شيئ من العدل الاجتماعى والديمقراطية...الخ

يقول الميثاق فى هذا الصدد: "إن قطاع المزارعين الذين يقع عليهم كل أثقال الحكم الاستعمارى الاقطاعى الرجعى فى المنطقة، والذين تعيش أسر الأمراء والسلاطين والاقطاعيين من عرق جبينهم وناتج عملهم، إن هذا القطاع له دور مشهود فى المقاومة الشعبية.

إن إضراب المزارعين فى حضرموت عام ١٩٥٣ ، ومظاهرة المزارعين فى لحج عام ١٩٤٩م التى طالبت لأول مرة أن تكون الأرض لمن يزرعها..جزأ من المقاومة الشعبية.

إن ذلك يدل دلالة اكيدة على أن كل قطاعات شعبنا أسهمت فى المقاومة الشعبية لا للوجود الاستعمارى فحسب، وانما طرحت أيضاًمطالب اجتماعية عادلة معبرة جميعها عن الارادة فى التحرر من الاستعمار، وايجاد التغيير فى البنية الاجتماعية الذى يحقق لكل قطاعات الشعب فرص العيش فى ظل الحرية والعدالة والمساواة والكرامة". (ص٢٢- ٢٣)

واذ يعتبر الميثاق "أن هذه الانتفاضات الشعبية التى شملت كل القطاعات الشعبية.. قبائل، عمال ،وطلبة" "كانت فى حقيقتها التعبير العفوى عن الغليان الثورى لدى الشعب ضد الأوضاع الاستعمارية المستغلة" فإنه يحصر اسباب فشلها فى ثلاثة أمور:

"أولاً: عدم توفر القيادة الثورية الأصلية التى تستطيع أن تستوعب كل متطلبات النضال الشعبى الثورى ضد الاستعمار والقوى الرجعية المستغلة المتجسدة فى الحكم السلاطينى العميل، والتى فى استطاعتها قيادة النضال الشعبى الثورى وتنظيمه فى إطاراته الطبيعية حتى يبلغ أهدافه الأساسية الكاملة، وسحبه وتنظيمه فى إطاراته الطبيعية حتى يبلغ أهدافه الأساسية

الكاملة، وسحبه من قيادة العناصر السياسية المصلحية التى وضعت نفسها اسماً فى مقدمته لتكسب من خلاله مواقع مصلحية خاصة من قبل المستعمر والقوى المستغلة التى يعتمد عليها.

ثانياً :وجود حكم إقطاعى رجعى متخلف فى شمال اليمن استخدم انتفاضات القبائل مراراً فى سبيل الدخول مع الاستعمار فى حوار ومصالحات سياسية معينة.

ثالثاً: انخفاضات الحركة الوطنية فى عدن، وعدم امتدادها إلى مختلف مناطق الجنوب، مما سبب ثغرة فى مجرى المقاومة الشعبية للاستعمار" (ص٢٤-٢٦)

التآزر المتصاعد بين الجبهة القومية والفضائل الديمقراطية الاخرى:

وحيث أنه بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر سقط الحكم الإقطاعى الإمامى، وقام نظام جمهورى مسنود بوجود "الجمهورية العربية المتحدة قاعدة النضال والتحرر فى الوطن العربى" فإنه لم يبق إلا ايجاد التنظيم الوطنى الثورى الذى يملأ ساحة الجنوب، وقد تحقق ذلك بقيام " الجبهة القومية"، حيث أنه بذلك "توفر التنظيم الثورى العقائدى الذى يشمل كل المنطقة ويتخطى بمفاهيمه واطاراته كل الحواجز المصطنعة، ويضم فى صفوفه كل قطاعات الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية الوحيدة فى التحرك الثورى الجاد، والرافضة مطلقاً لكل مظاهر الواقع الاجتماعى، والسائرة نحو العمل الثورى الإيجابى، مع الرفض المطلق لأساليب العمل السياسى وطريقة المفاوضات".

وهكذا فإن "كل ذلك وفر للثورة فى الجنوب قبل اندلاعها ومنذ البداية كل مزاياها وأهدافها المتكاملة فى كل مجالاتها المحلية والإقليمية والقومية،كما مكن للثورة من أن ترتبط بمفاهيم اجتماعية ثورية". (ص٦٢. ٦٣)

ورغم أن هذا التنظيم العقائدى الثورى لم يستوعب كل القوى السياسية المختلفة الفاعلة فى الساحة "ورفض قادة حزب قادة حزب الشعب الاشتراكى ورابطة أبناء الجنوب الاشتراك فى الجبهة واتخذوا موقفاً معارضاً للكفاح المسلح، رغم أنه عرضت مناصب على قادة حزب الشعب فى قيادة الثورة"(٥)، ورغم «تنظيم الثورة قد سمى بالجبهة القومية لتمييزه عن الجبهة الوطنية التى كان الماركسيون ينادون بها ويرفعون شعارها فى كل جزء من الوطن العربى، ومن ضمنهم الماركسيون اليمنيون"، "ورغم أن القيادة المسيطرة على تنظيم الثورة فى ذلك الوقت قد نجحت فى إبقاء الماركسيين خارج الجبهة القومية تنظيمياً، فإننا لا بد أن ننوه، للإنصاف والأمانة التاريخية، بأن موقف تلك القيادة لم ينطبق على القيادات الثورية الشابة الجديدة التى أفرزها تطور الثورة، والتى كانت تقود النضال الفعلى فى الداخل، والتى كانت قد أخذت تتحول نحو الانتقال الى مواقع الفكر الأشتراكى العلمى. فقد قامت بين هؤلاء وبين قيادة الفصيل الماركسى،فى وقت لاحق من قيام الثورة، وخاصة بعد صدور صحيفة "الأمل" لقاءات ومشاورات تتعلق بقضايا الثورة، بل وقامت حوارات تبحث إمكانية الالتقاء التنظيمى ضمن الجبهة القومية. ولكن هذه الحوارات لم يكتب لها أن تستمر وتثمر بسبب الأزمات والمشاكل التى واجهتها الجبهة القومية، وشغلتها عما عداها، والتى امتدت منذ "الدمج" المشئوم فى مطلع عام ١٩٦٦ حتى حركة٢٢يونيو التصحيحية

فى منتصف عام ١٩٦٩".(٦)

واذا كان مثل هذا الالتقاء التنظيمى بين الجبهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى لم يتحقق فإن الفصيل الماركسى قد ناضل "بكل طاقاته والامكانيات المتاحة له الى صف الثورة وتحت رايتها. وتلاحمت عناصر الجبهة القومية فى العمل وتشابكت حتى تنظيمياً فى بعض المستويات. ولعب الماركسيون دوراً كبيراً فى فضح ومقاومة الاتجاهات الانتهازية والمعادية للثورة، وفى الدفاع عن نضالات العمال والفلاحين، واعطائها المضمون الاجتماعى الطبقى والمبرر الأيديولوجى، مماساعد العديد من المناضلين على الانتقال إلى مواقع الفكر الاشتراكى العلمى".(٧)

ومع تحقيق الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ سعى حزب البعث العربى الاشتراكى فى اليمن الى تغيير النهج الذى سار عليه، والذى كان قائماً على مناوأة الجبهة القومية والتحالف مع خصومها، وبدأ يتخذ موقفاً مستقلاً عن مركزه العسف الذى واجهته الفصائل الأخرى كالتنظيم الماركسى وتنظيم البعث نفسه، ولاسيما إثر قيام انقلاب ٢٠مارس ١٩٦٨ الذى نفذته قيادة الجيش المشبوهة بالتواطؤ مع الجناح اليمينى الحاكم فى الجبهة القومية برئاسة رئيس الجمهورية قحطان الشعبى.

وحسب تعبير وثيقة البعث فإنه "بقيام السلطة الوطنية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وجد حزبنا نفسه أمام اختيار جديد، حيث برزت أمامنا مهام أخرى على الصعيد الوطنى والاجتماعى. ولم يكن الاختيار سهلاً، لاسيما وان قيادة البعث القومى فى دمشق كانت قد تورطت فى إدانة هذه السلطة بشكل كامل، باعتبارها تحظى بتأييد بريطانيا، الأمر الذى اوقعها تحت قبضة الاستعمار الجديد. وكان لحزبنا فى اليمن الديمقراطية موقف مغاير ومتقدم من السلطة، فعلى الرغم من علمنا بأن اليمين هوفى قمة التنظيم والسلطة، وأنه مرتبط بعلاقات غير محددة مع القيادات العسكرية العميلة والمشبوهة، إلا أن ذلك لا يقلل من حقيقة أن هذه السلطة قد جاءت حصيلة نضال شعبنا وقواه الوطنية والتقدمية. وعلاوة على ذلك فإنه مهما كان من أمر اليمين الذى استأثر بقيادة التنظيم ومؤسسات الدولة، فإن للتيار المتقدم تأثيراً ملحوظاً فى صفوف التنظيم ، و احتمال حسم مسألة السلطة لصالحه أمر ممكن، إذا ما تضافرت نضالات كافة القوى الوطنية والتقدمية.

لم يكتف حزبنا بأن تبنى موقفاً مغايراً لقيادة البعث القومى فى دمشق، وانما سعى الى نسج علاقات متينة مع التيار المتقدم فى الجبهة القومية، بغرض تعزيز الاستقلال الوطنى إحداث تحولات ديموقراطية على الصعيد الاقتصادى، والاجتماعى، ومنع الثورة من أى انحراف يهدد به اليمين المتواطئ مع القيادات تالعسكرية العميلة والمشبوهة.

واذا كانت حركة ٢٠ مارس الانقلابية الرجعية قد حالت دون تنامى هذا الحوار بين حزبنا والتيار المتقدم فى الجبهة القومية، إلا أن هذا الحوار استمر داخل المعتقلات، ولوكان متقطعاً وبشكل تبادل الخواطر".(٨)

ويشير عبد الفتاح اسماعيل الى هذا التقارب بين كل من الجبهة القومية وبين الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب البعث الذى أصبح يحمل اسم "حزب الطليعة الشعبية" حسب قرار مجلة الوطنى فى ٥ أبريل ١٩٧٤- بعد أعلن تبنيه للاشتراكية العلمية- حيث يقول: "فقد قمنا بسلسلة من النشاطات التى استهدفت الحوار مع اليسار خارج الجبهة القومية، وعلى وجه التحديد مع الاتحاد الشعبى الديمقراطى، ممثلاً بالرفيق عبد الله باذيب الذى اعتقل معنا فى ٢٠ مارس، ومع حزب البعث سابقاً (حزب الطليعة الشعبية)، ممثلاً بالرفيق أنيس حسن يحيى).

"وخلال تلك اللقاءات مع الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية فيما بعد كانت تحليلاتنا متقاربة فيما يتعلق بطبيعة الأزمة وضرورة توحيد جهودنا المشتركة داخل الجبهة القومية وخارجها لمعالجة أزمة الثورة وحلها وتطوير مسارها لصالح اليسار عامة".(٩)

هكذا يمكن القول إن هذا التقارب المستمر بين الجبهة القومية، وبالذات بين الجناح اليسارى فيها، وبين الفصائل الديمقراطية الأخرى، قد وسع القاعدة الاجتماعية التى كان يعتمد عليها هذا الجناح، وعزز يقينه بصحة خياره الثورى، وقوى عزيمته بضرورة المسارعة إلى وضع حد لحكم اليمين الذى كانت قاعدته الاجتماعية داخل التنظيم وخارجه تضيق باطراد، مما جعله أسير قيادة الجيش التى لم تكن تملك يداً حرة فيه، حيث أن صغار الضباط كان قد أمكن للجناح اليسارى التأثير عليهم، مما سهل أن تقوم حركة ٢٢يونيو ١٩٦٩ بسلاسة، ودون صعوبات تذكر.

وحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإن "اليمين لم تكن معركتنا معه صعبة..واليمين كانت المعركة معه سهلة، لأن القضايا كانت قضايا خلاف واضح الاتجاهات.. اتجاهنا واضح ومختلف تماماً معا اتجاه اليمين.. واستطعنا فعلاً أن نحسم هذه المعركة وبشكل سريع دون أن تتكلف تضحيات ولا مشاكل ولا صعوبات ولا نستفز الناس".(١٠)

الطابع الشعبى لثورة ١٤ اكتوبر:

يعود قيام حركة٢٢ يونيو ١٩٦٩- فيما يعود إليه - إلى الطابع الشعبى لثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣، هذا الطابع الذى ظل يتعمق باستمرار، رغم التحاق بعض العناصر شبه الاقطاعية أو الكولاكية أو العسكرية اليمينية بالجبهة القومية فى بداية الثورة أو قبيل الاستقلال، والتى كان يجرى التخلص منها دون إبطاء، كلما سنحت الفرصة لذلك، حيث تمت أول عملية تخلص من شيوخ القبائل من قيادة تنظيمات الجبهة فى الريف منذ السنتين الأوليين للثورة، وحيث لم يتح لأى من عناصر الكومبرادور أن يجد طريقه اليها منذ البداية، وحيث ظل التركيب الطبقى لها يتألف من العمال والفلاحين وشبه الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وعناصر من الفئات الوسطى، بمن فيهم المثقفون والطلاب. وحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإن "التركيب الطبقى للجبهة القومية - قيادة وقواعد-" كان "يتكون من شرائح البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين. وكانت قيادات الجبهة القومية العليا والوسطى فى مراحل الثورة المسلحة تعكس فى الغالب هذا التكوين الطبقى. ولم تشارك فئة الكمبرادور ولا الاقطاعيون فى الجبهة القومية".(١١)

ورغم أنه تسربت فى بداية عام ١٩٦٧ "إلى صفوف الجبهة القومية عناصر من أوساط أغنياء الفلاحين وشبه الاقطاع وبعض العناصر البرجوازية البيروقراطية العاملة فى أجهزة الدولة العسكرية والمرنية القديمة" (١٢)هذه العناصر التى كانت سنداً للجناح اليمينى فى الجبهة القومية الذى تزعمه قحطان محمد الشعبى الأمين العام لها، إلا «أن ذلك لم يؤثر قط على الطابع الشعبى المتنامى للثورة ولتنظيمها السياسى، وإن أحدثت ذبذبات وتعرجات فى خطها السياسى ظلت حركة الثورة تعمل على تقويمها والتغلب عليها عبر العديد من الوقفات والهبات الشعبية لم تكن حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ سوى خاتمة لها.

هذا الطابع الشعبى للثورة الذى تجسد على جميع المستويات النضالية، السياسية، والعسكرية، والجماهيرية، والنقابية، وفى المسيرات والمظاهرات الحاشدة، والتى كانت تنخرط فيها الطبقات والفئات الكادحة فى المدينة والريف لا بفعل التوجهات المركزية لقيادة الجبهة القومية التى كان مقرها فى "تعز" فى شمال الوطن، الى ما قبل الاستقلال، ثم فى عدن بعد ذلك، والتى كانت حتى انعقاد المؤتمر الرابع للجبهة القومية فى ٢مارس ١٩٦٨ تحت هيمنة الجناح اليمينى الحاكم المسيود بكبار الضباط الذين خلفهم الحكم الاستعمارى لاحتواء وحرف دولة الاستقلال - هذا الطابع الشعبى لها كان يعكس مصالح وايديولوجية القوى الاجتماعية العريضة، ويترجم الوعى الوطنى والاجتماعى العفوى، كما يترجم فى ذات الوقت ذلك القدر من الوعى السياسى والطبقى الذى اكتسبته هذا القوى من خلال ممارستها النضالية ومن خلال أدبيات الجبهة القومية، وعلى رأسها "الميثاق الوطنى" الذى أقره مؤتمرها الأول الذى عقد فى "تعز" ما بين ٢٢-٢٥يونيو١٩٦٥، ومن خلال متابعة الصحافة الوطنية المتعاطفة مع خط الثورة الشعبى، وعلى رأسها صحيفة " الأمل" التى كان يصدرها "الاتحاد الشعبى الثورى"بزعامة أمينه العام عبد الله باذيب.

وقد تجلى هذا الطابع الشعبى للثورة فى اللحظات التاريخية الحرجة، وكان له الفضل فى إخراج القيادة حتى بالعناصر اليسارية التى دخلت فيها من حالة الارتباك والتأرجح فى مواجهة هذا الموقف أو ذاك.

لقد كان الموقف من حادث ١٣يناير ١٩٦٦ الذى أدمجت فيه "الجبهة القومية" و"منظمة التحرير" التى كانت تتألف فى هذا الوقت من حزب الشعب الاشتراكى وبعض السلاطين والمشايخ فى ماأسمى ب"جبهة التحرير" بهدف كسر الطابع الشعبى للثورة بما يتفق مع النظرة البيروقراطية للأجهزة المصرية فى اليمن - كان الموقف من "انقلاب ١٣يناير"هذا هو أحد التجليات الواضحة لتمسك جماهير المدنية والريف بطابع الثورة الشعبى وعدم استعدادها للتعاون باسم "الوحدة الوطنية" المفروضة فرضاً مع تلك القوى التى أعلنت شجبها لنهج الثورة منذ قيامها ،وخاصة نهجها المسلح ضد المستعمر وركائزه وعملائه.فقد حولت هذه الجماهير مناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة لقيام ثورة١٤ اكتوبرإلى تظاهرة سياسية فى عدن، مدعومة بقيادة جيش التحرير وتنظيمات

الجبهة القومية فى الريف، أعلنت فيها من خلال بيان سياسى فك "الدمج القسرى" مع جبهة التحرير وعودة الجبهة القومية إلى العمل الوطنى المستقل. وكان على مؤتمر الجبهة القومية الثالث الذى عقد ما بين ٢٩ نوفمبر ٢٠ ديسمبر فى منطقة "حُمَر" بشمال الوطن أن يزكى هذه الوقفة التصحيحية لكماهير المدنية والريف، وأن يعلن - بالتالى - انسحاب الجبهة القومية من "جبهة التحرير".

ومن هذه التجليات ذلك الاجتماع الذى عقده قادة فصائل الفدائيين فى مايو ١٩٦٦ فى "المنصورة"، والذى ناقشوا فيه- إضافة الى تقرير مصير الجبهة القومية التنظيمى- مسألة الاستعدادات الشعبية والتنظيمية اللازمة عند "الاستيلاء على السلطة والبدء بتحقيق برنامج التحولات الاجتماعية الاقتصادية. وعطفاً على ذلك تقرر تشكيل لجان شعبية فى المناطق المحررة من شأنها أن تغدو هيئات للسلطة الثورية فى المحافظات، وتقود جميع الإجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها.وتنبغى الأشارة بوجه خاص الى أن المشاركين فى الأجتماع ناقشوا صيانة هذه اللجان للملكية الشعبية التى كان ينبغى انشاؤها بنتيجة مصادرة ملكية المستعمرين والسلاطين وسائر الاستغلاليين . واللجان الشعبية التى انشئت فيما بعد كانت خلفاً للجان الثورية التى ظهرت فى عام ١٩٦٥".(١٣)

حقا جرى بعد تسلم الجناح اليمينى للجبهة القومية- بعد نيل الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر- ١٩٦٧ "حل اللجان الشعبية التى كانت تمثل صور الممارسة الديمقراطية الشعبية، وتتمتع بسلطات تشريعية وادارية، كما جرت محاولة حل الحرس الشعبى، وجيش التحرير، وتجديد تشكيلات الفدائيين من الاسلحة. وقد صدر قرارمن القيادة العامة "السلطة التشريعية المؤقتة" باستثناء صوت عبد الفتاح اسماعيل، بتصفية هذه المؤسسات الطبقية الثورية المناضلة التى أرغمت الاستعمار القديم على الرحيل... ولكن رفض قواعد الجبهة وقوى الثورة المسلحة القرار بالقيادة العامة الى التراجع عن القرار وابقاء هذه المؤسسات".(١٤)

وحقا أمكن للجناح اليمينى الحاكم - بالأعتماد على عقداء الجيش القديم الذين كانوا يخططون منذ عشية الاستقلال للقيام بانقلاب يعيد الاستعمار من "النافذة"- ولكن فى ثوب جديد- بعد أن طرد من "الباب"- أمكن له ان يدبرا انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨، الذى اعتقلت فيه عناصر قيادية من الجناح اليسارى للجبهة القومية ومن الفصائل الديمقراطية الأخرى، غير أن ردة الفعل الشعبية الغاضبة قد أجهضت هذا الانقلاب فى مهده. فلم تقتصر ردة الفعل هذه على المظاهرات الجماهيرية الحاشدة فى عدن وفى غيرها من المناطق والمدن التى شملت حضرموت والمهرة، وعلى اصدار بيانات الاستنكار للانقلاب من قبل المنظمات الجماهيرية كاتحاد العمال، واتحاد الطلبة، واتحاد النساء، وانما عمت جيش التحرير والفلاحين فى يافع وجعار والضالع إلى حد التهديد بالزحف على عدن، كما عمت وحدات الجيش القديم، حيث أذاع "كل من الألوية العشرين، السادس، الرابع عشر، واللواء الثلاثين، بيانات تشجب حركة مارس اليمينية، وأعلنت

هذه الألوية ولاءها للثورة والتزامها بخط قواعد الجبهة القومية...".(١٥)

وحول ذلك كتب عبد الفتاح اسماعيل:"وقد بدأ التحضير لهذه الحركة على أساس أنها حركة تسعى لتجنيب الثورة مخاطر اليسار. وأخذ المتآمرون يطرحون أنه لكى يتم ذلك لابد من اعتقال بعض العناصر اليسارية حتى لا يؤدى الأمر الى تذمر وسخط واسعين فى صفوف التنظيم والجماهير الشعبية المناضلة، ويكون هناك مناخ ملائم للقبول بشرعية مثل هذه الحركة.

ولم يكن اليسار من جانبه يتوقع القيام بحركة انقلابية، وذلك لاعتبارات أساسية، منها عدم توفر أي مناخ سياسى لنجاح حركة كهذه. وبالمقام الأول لم يكن من الممكن تأمين الشرط الأهم لنجاحها، ألا وهو الشرعية التنظيمية" بعد أن احرز اليسار أغلبية فى القيادة العامة التى انتخبها المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية الذى عقد فى "زنجبار" ما بين ٢/٣//١٩٦٨، كما سجل نصراً ايديولوجياً بتبنى المؤتمر لقرارات بالغة الراديكالية، جاء الانقلاب كمحاولة لدفنها، ولكن عبثا.

"وهكذا قامت الحركة فى صبيحة ٢٠ مارس ١٩٦٨. ولكنها سرعان ما فشلت فى تحقيق أهدافها بسبب عدم التأييد الشعبى لها، وافتقادها للشرعية التنظيمية.

لقد واجهت الحركة مقاومة شديدة من قبل تنظيم الجبهة القومية،ومن قبل جيش التحرير والفدائيين، ومن قبل الجنود والضباط الصغار فى مؤسستى الجيش والأمن، ومن قبل المنظمات الجماهيري".(١٦)

ويتجلى الطابع الشعبى للثورة فى أن قوات الجيش القديم التى كانت تتشكل فى الأساس من قوتين قبليتين:من العوالق، وهى القوى المهيمنة أيام الاستعمار، والتى أعلنت فى٢٧ يوليو١٩٦٨ التمرد فى المحافظة الرابعة على السلطة بدفع من الرجعية السعودية، ومن المنطقة الوسطى، وخاصة دثينة التى اعتمد عليها النظام فى مواجهة التمرد- ولكن دون نجاح يذكر. إن هذه القوات بفصيلها المهدد لدولة الاستقلال، وفصيلها المجابه له والمتحالف مع يمين الجبهة القومية الحاكم لا يستطيعان إلا أن يظلا فى حالة احتراب يمتزج فيها الصراع القبلى مع الصراع من أجل استعادة مكاسب سلطوية مفقودة، أو توسيع مكاسب سلطوية جديدة، دون أن تبدو هناك نهاية لمثل هذا الصراع الذى تغذيه أطراف استعمارية ورجعية من الخارج، الأمر الذى حتم على قادة الجناح اليسارى الذين كانوا - بعد فشلهم فى قيادة حركة١٤ مايو ١٩٦٨ ضد السلطة- قد لاذوا الى الجبال أو الى شمال الوطن، ان يزجوا بقوات الحرس الشعبى وجيش التحرير فى المعركة ضد التمرد، ويضعوا نهاية له، مما أوضح مرة أخرى أن هذه القوات الشعبية التى قارعت المستعمر هى وحدها القادررة على حماية الاستقلال الوطنى، وهو ماألزم سلطة اليمين بضرورة التصالح مع الجناح اليسارى، وما كان يعنى الاعتراف بأن الثقل الشعبى للثورة فى جانبه.

كتب عبد الفتاح اسماعيل حول ذلك :"ولكننا كنا نراهن على الخلافات التى احتدمت داخل صفوف اليمين نفسه، وخاصة فى صفوف الجيش، حيث قامت بعض القيادات المتطرفة فى يمينيتها

بتفجير احداث ٢٧ يوليو نتيجة للخلافات فى صفوف اليمين.وقد عملنا على استغلال ذلك الخلاف، وبعثنا بعض عناصرنا القيادية الى الداخل لتقف وتقاتل الى جانب السلطة المركزية ضد المتمردين عليها". (١٧)

ويتجلى- أخيراً- الطابع الشعبى للثورة،الذى كان يعبر عنه يسار الجبهة القومية، فى التخلى عن منطق "البؤرة الثورية" التى بتفجيرها ينطلق لهيبها فى كل اتجاه، وهو الدرس الذى أمكن استيعابه من حركة ١٤ مايو ١٩٦٨ التى نظمها اليسار تحت تأثير العناصر الأميل الى التطرف اليسارى فيه، والتى "فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية والموضوعية.. ويقدر ما برهنت الانتفاضة على صلابة اليسار وثبات مواقفه المبدئية، بقدر ما أظهرت فى ذات الوقت عدم نضج رؤية اليسار وسيطرة بعض الأفكار المتطرفة بين صفوفه" -حسب تقييم "الوثيقة النقدية التحليلية..."ص١٢-

وبعد أن كان اليسار يطرح "حينها فكرة تطويق المدينة بالريف" حسبما جاء فى حديث الرفيق على سالم البيض الى صحيفة "١٤ اكتوبر" بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٧٩ فإن "الأمور سارت فى اتجاه إسقاط سلطة اليمين، وتم ذلك فعلاً فى٢٢يونيو ٦٩ فى الأخير على المستويين فى الجبهة وفى الحكومة" - كما أضاف ايضا.

أما الخطوات التكتيكية الى ذلك فهى العودة الى الداخل فى ظل المصالحة، ووضع برنامج مرحلى يقبل به اليمين، وتعزيز الصلة بالمؤسسات الجماهيرية، إضافة إلى بعث الحيوية فى قواعد الجبهة القومية، والنفاذ الى الجيش التقليدى ذاته وممارسة العمل السياسى الهادف فى أوساطه، وتوسيع دائرة المتعاطفين من الجنود والضباط فيه، وأولاً وقبل كل شيئ عودة عناصر القيادة العامة للجبهة القومية إلى مواقعها، بحيث تحافظ على الأغلبية التى أتيحت لها فيها من خلال المؤتمر العام الرابع، والتصدى للنزعة الفردية التى ظهرت خلال المؤتمر، وعاودت الظهور من جديد فى شكل مطالبة رئيس الجمهورية بإقرار وثيقة دستورية تحل سلطته محل سلطة القيادة العامة للتنظيم، وتمنحه صلاحيات مطلقة بدءاً من إعلان الحرب أو السلم وتعيين موظفى الدولة بجميع درجاتهم وفصلهم.

وبينما كان مجرى الثورة الشعبى يحفر عميقاً فى باطن الأرض، ويتغلغل إلى كل قطاع، ويخترق كل حاجز، كانت نزعة التفرد والتزعم والوحدانية والذاتية تعزل رئيس الجمهورية عن أقرب المقربين إليه وهو رئيس وزرائه فيصل الشعبى الذى كان المحرك الذكى للتيار اليمينى كله، والذى أدرك أن الموافقة على مثل تلك الوثيقة الدستورية التى يطالب رئيس الجمهورية بإقرارها من شأنها أن تؤثر على وضعه هو أيضا.

وازدادت عزلة قحطان وفرديته الموحشة التى وجد نفسه فيها بإقالته وزير داخليته محمد على هيثم الذى سرعان ما اجتذبه اليسار الى جانبه -مرحلياً- بفعل ذلك، وبانضمام وزير الدفاع محمد صالح العولقى إلي اليسار،بحيث لم يبق أمامه إلا التهديد بالاستقالة، التى ما كاد يذاع أنه

سيعلنها، حتى بثت الاذاعة قرار القيادة العامة للجبهة القومية بقبولها، وبتشكيل مجلس رئاسة جماعى، وحكومة جديدة كما اذاعت بيان القيادةم العامة للجبهة القومية الذى عبرت فيه عن الطابع الشعبى للثورة بمثل هذه الكلمات: "ذلك أن ثورة ١٤ اكتوبر الشعبية لم تحمل عبر مرحلة النضال التحررى البذور الوطنية للتخلص من الاستعمار البريطانى فحسب، ولكنها كانت تحمل معها بذور الثورة الشعبية الديمقراطية أيضا. فلقد نص ميثاقنا الوطنى على الوجه التحررى التقدمى للثورة. ولا بد لثورة شعبية كثورتنا أن تقف بموضوعية أمام أخطاء التجربة منذ استلامها للسلطة، وتصحيحها لما يكفل لقوى الثورة مصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة". (الثورى، ١٩٦٩/٦/٢٤)

الاستناد النظرى إلى وثائق الثورة وكفاحية التيار الديمقراطى فيها:

ويمكن القول كذلك إن المبرر الأيديولوجى والمرجعية النظرية لحركة٢٢ يونيو ١٩٦٩ تعودان مباشرة الى "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، الذى جسد رؤية وطنية ديمقراطية لمسار ثورة ١٤ اكتوبر، باعتبارها ثورة تحرر وطنى موجهة ضد الاستعمار، وثورة تحرر اجتماعى موجهة ضد الاقطاع والكمبرادور، فضلاً عن أنها ثورة تسعى الى ان تتحقق الوحدة اليمنية "سيراً نحو وحدة عربية متحررة" "على أسس شعبية وسلمية"، ذلك أن "هذه الثورة لا تهدف إلى جلاء المستعمر من المنطقة فحسب، وانّما هى حركة دائبة تعبر عن عقيدة للحياة شاملة وراسخة لدى شعبنا، تستهدف أساساً تغيير الواقع الاجتماعى الذى صنعه الاستعمار تغييراً جذريا فى كل مفاهيمه وعلاقاته الاجتماعية القائمة على الاستغلال والاستبداد، وتحدد بالضرورة نوع الحياة التى يريدها شعبنا ونوع العلاقات التى يسير متجهاً إليها سواء على مستوياته المحلية أو الاقليمية أو القومية أو الدولية". (ص٧٦ . ٧٩)

بل ان الميثاق ينطوى على تطلع نحو تحقيق مايسميه "الاشتراكية الثورية" والى "تطوير المجتمع وتقدمه وانتقاله من مرحلته الراهنة المتخلفة الى مرحلة البناء الاشتراكى" على ان "تحمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها النضالية خلال مسيرة الثورة لاشك أن دورها فى مرحلة البناء الثورى أعظم من ذلك" (ص٩٢، ٩٣ . ٩٥)

بل ان الميثاق يعتبر أن ثورات التحرر الوطنى الحقة – بما فيها بالطبع ثورة ١٤ اكتوبر – ذات مضمون اشتراكى بالضرورة، ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من جبهة قوى التقدم والاشتراكية: "إن انتصارات الثورة الاشتراكية فى بلدان كثيرة من العالم أدى الى تقسيم العالم إلى معسكرين، رأسمالى، رجعى، واشتراكى تقدمى. وفضلاً عن التجارب المفيدة التى قدمتها هذه الانتصارات للشعوب المستعمرة فقد أصبح انتصار أية ثورة وطنية ذات محتوى اشتراكى فى أى قطر من العالم يعنى بالضرورة انتصاراً حتمياً للمعسكر الاشتراكى التقدمى، وتقليصاً لوجود المعسكر الرأسمالى الاستعمارى". (ص٥٥ – ٥٦)

لا حاجة لاستعراض كل محتويات الميثاق، إذ ما يهمنا منه هو تحديده الوجهة الوطنية

الديمقراطية للثورة، حتى وان وردت فى عبارات عامة لا تحدد قسمات النظام الوطنى الديمقراطى المنشود والسلطة السياسية التى تقوده.

وحتى اذا صح ما ذكره الأخ سلطان احمد عمر من أن قيادة الجبهة القومية المركزية هى التى وضعت أمام المؤتمر الأول للجبهة مشروع الميثاق،(١٨) فإن الصيغة النهائية التى خرج بها والتى لم يتم الاتفاق عليها بدون جدل بين رؤيتين داخل الجبهة القومية كانت الفائزة فيه- فى تقديرنا- هى الرؤية المتأثرة بالثقافة الاشتراكية العلمية والفكر الاشتراكى عموما، رغم أنه لم ينص على مفهوم الاشتراكية العلمية- على عكس ما يرده فى بعض الكتابات عن الميثاق، ومنها كتابات عناصر قيادية ساهمت فى المؤتمر، وكانت تميل الى الفكر الاشتراكى العلمى، غير أن ميلها هذا لم يتضمنه الميثاق- بل كان من الصعوبة بحيث لا يمكن أن يتقبله ممثلو الرؤية الأخرى.

ومع تسليمنا بأن الميثاق كان "حلاً وسطا" جمع بين رؤية كل من الفريق الديمقراطى الثورى فى الجبهة والفريق اليمنى المتشبع بالفكر القديم لحركة القوميين العرب والمتسم بالتعصب القومى الشوفينى،إلا أن زاوية الميل فيه كانت فى اتجاه الفريق الأول، وهو ما يتضح من المعالجة ذات المنحى الطبقى لقضايا المجتمع والقضايا القومية والعالمية، ومن الاهتمام الكبير الذى أعطى للمسألة الاجتماعية،بحيث يمكن القول بأن الميثاق مثل نقطة تحول فى الفكر السياسى- الاجتماعى للجبهة القومية، اذا ما قورن بالأدبيات والوثائق السابقة التى أصدرتها حركة القوميين العرب فى اليمن أو أصدرتها الجبهة القومية.

وكما أسلفنا فإن هذا الانتصار الأيديولوجى- السياسى الذى حققه التيار المتقدم فى الجبهة والذى كانت بذوره قد بدأت تتكون منذ مطلع الستينيات لم يتأت بدون صراع فكرى احتدم داخل المؤتمر يشير اليه الرفيق محمد سعيد عبد الله (محسن)بقوله:"يمكن لمن يراجع محاضر جلسات المؤتمر الأول أن يعرف أبعاد القضايا التى طرحت من قبل التيار التقدمى فى الجبهة القومية وصعوبة الصراع الذى كان يخوضه والذى سحب نفسه حتى خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ وظل يؤثر على الخط الأيديولوجى والتنظيمى الى ما بعد الخطوة..."(١٩)

وقد قيم عبد الفتاح اسماعيل الذى كان يتزعم الفريق المتقدم فى المؤتمر الميثاق وأصداءه كما يلى:"ولقد خرج المؤتمر الأول بإقرار ميثاق العمل الوطنى الذى شمل تقييماً للنضال الوطنى للشعب منذ أن وطأت اقدام المستعمرين عدن، ووضع البرنامج الاقتصادى الاجتماعى الذى ستضطلع الجبهة بالنضال من أجل تحقيقه بعد التحرر الوطنى« (...) وعموماً بالرغم من أن المؤتمر الأول، عندما رسم المنهاج الفكرى والسياسى للثورة، كانت تغلب عليه الروح البرجوازية الصغيرة،إلاّ أن نتائجه السياسية والفكرية، إذا نظر اليها فى ظروف تلك المرحلة، تعتبر متقدمة، بحيث أن كثيراً من القوى السياسية للبرجوازية الصغيرة سواء داخل اليمن أو خارجها والتى لها صلة بنضال الحركة الوطنية اليمنية لم تخف امتعاضها من هذا المؤتمر، وكانت تلمح إلى عدم رضاها عن الميثاق الوطنى"."وبرغم النزعة البرجوازية الصغيرة فى هذا الميثاق حول القضايا الاجتماعية والموقف غير

الدقيق من صراع العصر الراهن بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى، إلاّ أنه شكل خطوة متقدمة بالنسبة للهوية السياسية والاجتماعية والأيديولوجية للثورة، فهو قد حدد مهام الثورة الشعبية المسلحة وبرنامج الثورة الاجتماعى..." (٢٠)

أما القضايا التى كانت مدار الصراع بين "عناصر اليسار واليمين" خلال المؤتمروبعده إلى لحظة انتزاع الاستقلال الوطنى فقد حددها بقوله: "كان الصراع يتحول فى القضايا الرئيسية التالية:

(١) الهوية الفكرية للجبهة القومية، والتى بدأت تتحدد ملامح الصراع حولها بوضوح فى المؤتمر الأول للجبهة القومية فى٢٢ يونيو ١٩٦٥ فى تعز، حيث كانت هناك معارضة من قبل اليمين للالتزام الواضح المحدد بالفكر الاشتراكى العلمى.

(٢) أبعاد النضال المسلح، والذى أراد له اليسار ألاينحصر فى النضال ضد الاستعمار البريطانى فقط، بل أن يشمل عملاء الاستعمار من مستوزرين وسلاطين، أى ان يكون لهذا النضال مضمون طبقى معاد للكمبرادور والاقطاع.

(٣) ميثاق الجبهة القومية الذى أراد له اليسار أن يشمل بالإضافة إلى تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية، إحداث التغيير الاجتماعى فى المجتمع بعد الاستقلال. لقيادة الثورة بيد قيادة جيش التحرير فى الأرياف، وقيادة العمل الفدائى فى المدينة.

(٥) مطالبة اليسار بأن تكون قيادة الثورة قيادة وطنية يمنية مستقلة عن التأثيرات السلبية الخارجية لأجهزة الاستخبارات المصرية".(٢١)

كان الميثاق إذن هو الصراع الأيديولوجى- السياسى من صراعات تنظيمية أراد خلالها اليسار "محاصرة التيار اليمينى وإجباره على الإقرار بتنمية رموز التيار اليمينى من قيادة الثورة".(٢٢) واحلال عناصر يسارية محلها فيها.

وبعد أن كان اليسار مجرد "أفراد" أصبح بعد المؤتمر الأول"تياراً فاعلاً ومؤثراً فى حسم الثورة" وذلك "عبر النشاط النضالى المكثف لقيادات جيش التحرير وقيادات العمل الفدائى فى الداخل، والتنسيق فيما بينها فى قيادة الثورة".(٢٣)

فى تقييمها للميثاق وأهمية ما مثله من نقلة هامة تحدد بها - على المستوى النظرى والبرنامجى - المنحى الوطنى الديمقراطى للثورة تقول "الوثيقة النقدية التحليلية...":

وكان للميثاق الوطنى الذى أقر فى المؤتمر الأول للجبهة القومية، والمسار الفكرى والسياسى لثورة ١٤ اكتوبر، وتقديم الحل الثورى أمام الجماهير الكادحة المتمثل فى إسقاط النظام الاستعمارى السلاطينى من أساسه وإعادة بناء المجتمع بعلاقات اجتماعية جديدة تخدم الجماهير الكادحة، ورسم الآفاق الوطنية الديمقراطية للتطور اللاحق للثورة".(ص١١)

كان الارتباط بالجماهير الشعبية المسحوقة، ومعرفة معاناتها اليومية، والعمل المباشر معها، والتحرك بها ومعها وعلى رأسها على طريق الثورة الدامى، وعبر مختلف الأشكال النضالية، السياسية، والجماهير، والاطلاع الفردى على مصادر الفكر اليسارى، والاشتراكى والاحتكاك ببعض رموزه اليمنية، كل ذلك مثل المصادر الأساسية لنشوء التيار اليسارى بجميع الوانه

الفكري، إضافة إلى الأصل الاجتماعى الكادح أو البرجوازى الصغير.

عن ذلك يكتب عبد الفتاح اسماعيل:"برغم تأثير الموضوعات الفكرية والسياسية الناصرية على الجبهة القومية، ورغم تأثير التطور الذى بدأت تشهده حركة القوميين العرب فى تلك المرحلة، إلاّ أن لهيب الكفاح المسلح فى المدينة والريف كان له الفضل والدور الأساسى فى نشوء وتطور العناصر اليسارية داخل الجبهة القومية، وفى تنمية وصقل هذه العناصر. كما أن الظروف الموضوعية التى لعبت دوراً هاماً فى نبذ الأساليب السياسية التقليدية لنيل الاستقلال، واعتبار النضال المسلح هو الشكل الأرقى الذى يمكن بواسطته طرد المستعمرين قد مكن من بروز هذا اليسار.

كذلك فإن نبذ الطبقات المرتبطة بالاستعمار، كالكومبرادور والفئات الشعبية العريضة المعادية للاستعمار وعملائه، أتاح هذا العامل أيضا المناخ المناسب لتطور اليسار.

ومن جهة ثالثة فإن انتشار الأفكار الاشتراكية العلمية فى الوطن العربى أوجد مناخاً لارتباط العديد من العناصر النقابية العمالية والعناصر الفلاحية والمثقفين بالفكر الأشتراكى العلمى اكثر فأكثر، وتشكل اللبنات الأولى لقيام اليسار فى الجبهة القومية".(٢٤)

وعن ذلك أيضا كتب عبد الله باذيب من موقع العرف بما كان يجرى داخل الجبهة من عملية نمو لهذا التيار المتقدم فيها بحكم تلك العلاقة النضالية التى كان على رأس تنظيمه قد أقامها معها، والعلاقة الوثيقة التى نشأت بينه وبين عبد الفتاح إسماعيل: "أما بالنسبة للأجهزة العربية فهى أصلاً أجهزة مخابرات تفتقر إلى الأفق السياسى والرؤية الثورية. وقد تعودت أن تتعامل مع أية حركة على أساس التبعية والخضوع الكامل لها تنظيمياً وفكرياً. وكانت تريد أن تظل الجبهة القومية أداة طيعة لها. ولكن ذلك لم يعد ممكنا، لقد نما تنظيم الجبهة القومية خلال الثورة نمواً كبيراً عددياً ونوعياً، وتطورت أفكار كثير من المناضلين فى مدرسة الكفاح الثورى، واكتسبوا تفكيراً سياسياً، رفيعاً، وأصبح للأفكار الماركسية بينهم نفوذ كبير. ومن هنا نشأ التناقض بين هذه الأجهزة وبين تنظيم الثورة الذى كان يتجه نحو الاستقلال التنظيمى والأيديولوجى. واشتد هذا التناقض ليصل الى حد الصدام الخفى أولاً، ثم المكشوف فيما بعد".(٢٥)

على العكس الجناح المتقدم فى الجبهة،"جناح الداخل" الذى كان يشغل مواقع ثانوية – فى الأغلب الأعم– فى بنية الجبهة التنظيمية، ولكن يعكس النبض الجماهيرى ويعبر عن اتجاه الثورة العام، فإن "جناح الخارج" الذى ظل يمارس العمل السياسى والدعائى من خارج ساحة النضال الملتهبة ويقضى وقته فى إجراء الاتصالات مع مصر أو مع أجهزتها فى شمال اليمن وفى ممارسة العمل الإدارى من خلال مكتب الجبهة فى "تعز" لم يستطع تجاوز فكر حركة القوميين العرب التقليدى وظل ينظر بحساسية مرضية الى ذلك التطور الفكرى اليسارى الذى شرع يحققه "جناح الداخل".

كاد الثقل الشعبى لليسار أن يعبر عن نفسه تنظيمياً من خلال احتلال مقاعده المشروعة فى قيادة الجبهة القومية عبر مؤتمر دعت إليه قياداته بعد سيل الانتقادات التى وجهها الى القيادة المركزية للجبهة. ولهذا الغرض عقدت هذه القيادات عدة اجتماعات فى "تعز" فى اكتوبر ١٩٦٥ رفض المجلس التنفيذى حضورها، غيرم أن المؤتمرين لم يبرحوا تعز إلا بعد انتزاع موافقة المجلس على عقد المؤتمر الثانى للجبهة فى ٢٣يناير ١٩٦٦.

غير أن عقد هذا المؤتمر قد أجهض بفعل عملية الدمج القسرى للجبهة القومية فى ١٣يناير ١٩٦٦ ضمن "جبهة التحرير" فى محاولة لتعطيل نمو الجبهة الأيديولوجى المهدّد، وانتزاع راية الثورة من يدها، وتسليمها للساسة المحترفين باسم "الوحدة الوطنية".

ورغم أن المؤتمر الثانى للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٧-١١ يونيو ١٩٦٦ فى "جبلة" فى شمال الوطن علق عضوية أعضاء المجلس التنفيذى، وعلى رأسهم قحطان الشعبى، وفيصل الشعبى، وانتخب قيادة عامة جديدة من الصفوف القيادية الثانية، كان على رأسها عبد الفتاح اسماعيل. إلا ان المؤتمر الثالث للجبهة الذى عقد فى "حُمَر" فى شمال الوطن مابين ٢٩ نوفمبر و٢ديسمبر ١٩٦٦ قد أعاد الاعتبار لقحطان وفيصل الشعبى، حيث انتخبا مع القيادة المنتخبة فى المؤتمر السابق وأعضاء جدد آخرين.

أما الحجة التى بررت ذلك فهى أن الجبهة القومية ككل تواجه امتحاناً مصيرياً بعد تشكيل جبهة التحرير، وأن على جميع أطراف الجبهة القومية أن تتماسك حتى تتجاوز الامتحان بنجاح.

غير أن الجناح المتقدم قد أمكنه أن يعكس ثقله التنظيمى والشعبى بانتخاب أعضاء منه الى القيادة العامة سواء فى المؤتمر الثانى او المؤتمر الثالث، فى الوقت الذى احتفظ فيه بوجهة نظره فى الجناح الآخر حتى تحقيق الاستقلال.

حول طبيعة كل من التيارين جاء فى "الوثيقة التحليلية...":

"وفى مرحلة النضال الوطنى التحررى شهدت الجبهة القومية بداية تمايز وتكون ملامح تيارين فى داخلها: تيار إصلاحى كان متأثراً بالأفكار القومية المتعصبة لحركة القوميين العرب، ويميل اكثر نحو تغليب العوامل القومية على العوامل الوطنية والاجتماعية، ويرفض الاشتراكية العلمية وينحو فى مجال التنظيم إلى البيروقراطية والمركزية الشديدة وكبت النقد والأخذ بالعلاقات الشخصية والقبلية، وكانت معظم عناصر هذا التيار منعزلة عن جبهات القتال فى الداخل وتقضى معظم وقتها فى الخارج. وتيار ديمقراطى ثورى كان متأثراً بالأفكار اليسارية، ويميل بعض أعضائه لأفكار الاشتراكية العلمية، ويدعو الى تطوير الجبهة القومية طبقياً وايديولوجياً وتنظيمياً، والى تقوية العلاقات مع تنظيمات الحركة الوطنية التقدمية الأخرى. وكانت عناصر هذا التيار تتولى قيادة جبهات القتال فى الداخل،

وتتمتع بعلاقات قوية مع الجماهير، وبعلاقات جيدة مع الجناح اليسارى فى حركة القوميين العرب". (ص١١)

غير أن الخطأ القاتل الذى وقع فيه التيار الديمقراطى الثورى هو ذلك الزهد غير المبرر فى أن يعكس حجمه الحقيقى على مستوى السلطة بعد نيل الاستقلال الوطنى الوطنى فى٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، تماماً كما كان قد شرع يفعل ذلك على مستوى قيادة التنظيم بانتخاب عناصر منه فيها من خلال المؤتمر الثانى والثالث للجبهة.

لقد أخذ هذا التيار يشعر بالتقصير والقصور وبالذنب والندم لتفريطه فى الفرصة التى كانت متاحة أمامه بأن يكون على الأقل شريكاً قوياً وفعالاً فى السلطة، بدلاً من تركها أو ترك معظم مقاليدها فى يد الجناح اليمينى، مما عرض صيروورة الثورة كلها للخطر، وعرضه هو نفسه للاضطهاد.

كانت العذرية السياسية والسذاجة ونقص الخبرة وإعطاء الاعتبارات الشكلية اكثر مما تستحق من الاهتمام - وهو ما لم يكن يعبأ به خلال فترة الكفاح الثورى من اجل الاستقلال - كان ذلك وغيره من الأسباب التى كانت تكمن خلف هذا التقاعس فى الإقدام على أخذ السلطة كلها أوحتى الاشتراك فيها بنصيب وافر يؤمن مسيرة الثورة ويحقق أهدافها التى نص عليها «الميثاق الوطنى» ويؤمن الحفاظ على قوته المتفوقة التى كان قد اكتسبها بجدارة خلال مرحلة النضال من أجل التحرر الوطنى.

ولم ينتبه هذا التيار إلا مؤخراً إلى أن السلطة السياسية أهم مسألة فى الثورة - وأن الذى يمسك بها يستطيع ان يفعل أشياء كثيرة كان يعجز عن بلوغها عندما كان بعيداً عنها، وانه يستطيع الإخلال بعلاقات القوى لصالحه حتى وإن كانت قدرته فى الأصل ضعيفة - حتى ولو لبعض الوقت - وذلك ما تحقق بالفعل لجناح اليمين فور تسلمه لمعظم مفاتيح السلطة فى دولة الاستقلال.

من المفيد والمهم ايراد العبرة التى استخلصها التيار اليسارى من مسلكه غير الحاذق هذا، حيث يقول أبرز رموزه :عبد الفتاح اسماعيل:

"الحقيقة من خلال الوقائع العملية، ومن خلال مسار الثورة، نستطيع أن نجزم بوضوح أن اليسار كان أقوى بكثير من اليمين، وكان هو الذى يتحمل مسئولية العمل الفدائى فى المدينة، وكان يتحمل أيضا قيادة جبهات القتال فى الريف"، والحقيقة أنه "بعد الاستقلال مباشرة كانت

المشكلة الرئيسية هى مشكلة اليسار، مشكلتنا نحن الذين لم نكن نعطى الأهمية الكافية لمسألة السلطة. فإذا كنا ندرك كثوريين أن النظرية الثورية التى تتناول وتركز بدرجة اساسية على السلطة باعتبارها هى الأساس لأى نضال ثورى، فنحن لم نعط هذا الاهتمام فى الواقع، لم نعط اهتماماً للسلطة، ولم نعط للحكومة اهتماماً كبيراً، وكان فى تقديرنا أن هذه القضية ليست عاجلة بالنسبة لنا، طالما هى قضية السلطة التى تغرينا، أو أن نضالنا محكوم فى الأخير بأن نصل الى مراكز معينة. ولكن كانت هذه ثغرة واضحة جدا، ثغرة استطاع أن يستغلها اليمين بصورة كبيرة..وفعلا استطاع أن يحضر له ركائز أساسية على صعيد الحكومة وعلى صعيد الأجهزة المدنية والعسكرية أيضا. كانت العناصر القيادية فى هذه الأجهزة تابعة لليمين، ومن هنا كان عصب السلطة الحقيقية بيد اليمين، ولذلك استطاع أن يوجه ضربات ليست بسيطة لليسار..."(٢٦)

وفى مكان آخر يواصل عبد الفتاح اسماعيل الذى شغل فى حكومة الاستقلال منصب وزير الثقافة والارشاد وشؤون الوحدة اليمنية عملية الانتقاد الذاتى بصفته أبرز قيادات التيار اليسارى والمعبر بأمانة تاريخية وصدق مع النفس عن جوانب القصور والخلل فى رؤية وسياسة هذا التيار فى لحظة الحسم التاريخى التى كانت تتطلب حشد كل مالدى المرء من نفاذ بصيرة ويقظة وانتباه- يواصل ذلك فى شكل نقاط مركزة:

"تمكن اليمين من السيطرة على الأمور بعد الاستقلال للأسباب التالية:

- كان الثقل السياسى والحزبى لليسار، ولكنه لم يستفد من هذه الوضعية.

- الزهد الخاطئ لليسار تجاه الإمساك بزمام السلطة، وعدم ادراكه لأهمية ذلك.. حيث رفض رئاسة الوزارة وبعض الوزارات الهامة الأخرى على اعتبار أن السيطرة على السلطة تعتبر مرحلة مبكرة.

- شعور اليمين بأن ليس هناك سوى بريطانيا والارتباط معها لحل المشاكل المالية والاقتصادية للبلد.

- بقاء قيادات الجيش والأمن السابقة وارتباطها القديم ببريطانيا.

- تأثير الكومبرادور والشركات الاحتكارية الأجنبية ووقوفها الى جانب اليمين"(٢٧)

قد تضمن "البرنامج الثانى" للاتحاد الشعبى الديمقراطى الذى صدر فى٣١ يناير ١٩٦٨ وحمل عنوان "وجهة نظر حول المرحلة الراهنة..ثورة ١٤اكتوبر -طبيعتها - مهماتها- وآفاق المستقبل"

وتولى صياغته عبد الله باذيب- تضمن تقييما موضوعياً لثورة ١٤ اكتوبر، بصفتها ثورة وطنية ديمقراطية قادرة على وضع البلاد على عتبة التحول الاشتراكى فى حالة قيام حكم وطنى ديمقراطى، مما كان يعنى أن الحكم القائم لا يعبر عن طبيعة الثورة وغير قادر من ثم على تحقيق مهامها التاريخية، وأنه لابد من توفير الشروط السياسية اللازمة لذلك، حيث جاء فيه: "ان ثورة ١٤ اكتوبر المجيدة ثورة وطنية تحررية ديمقراطية معادية للاستعمار والاقطاع والرجعية. وهى أيضا ثورة شعبية تحررية من حيث أنها تتوجه أساساً لتحرير الشعب من السيطرة الاستعمارية والاقطاعية ومظالم العهد القديم، وتنغمر فى تيارها جماهير الفلاحين والعمال وسائر الجماهير الشعبية الكادحة"

"ان مهمة الطلائع الآن هى انجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، ثورة ١٤ اكتوبر، فى سبيل وضع البلاد على عتبة التحول الاشتراكى. ولقد أسقطت ثورتنا النظام الستعمارى الرجعى شبه الإقطاعى، ويبقى عليها أن تجتث أسس هذا النظام وجذوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن المهمات الرئيسية لثورتنا، بوصفها ثورة تحررية ديمقراطية، هى إقامة حكم وطنى ديمقراطى تقدمى أساسه تحالف قوى الشعب الثورية من عمال وفلاحين وقوى ثورية، وتصفية مراكز الاستعمار ومؤسساته الاقتصادية، وتصفية الاقطاع ومخلفاته فى الريف،وتصنيع الشعب وصحته، وتلبية حاجاته المادية والثقافية، واطلاق الحريات الديمقراطية لقوى الشعب الثورية، وتشجيع مبادرات الجماهير". (٢٨)

وفى نشرة "اتحاد الشعب" عدد يوليو - اغسطس ١٩٧٣ ألقى المسؤولية على يسار الجبهة القومية فى أنه بتردده عن أخذ السلطة غداة الاستقلال أو بعدم مشاركته فيها بقوة وفعالية- وهو ماكان يستطيعه- قد ترك الطريق مفتوحاً لليمين للهيمنة على مقاليد الحكم وتعطيل حركة الثورة:

"وبإحراز الاستقلال فى نوفمبر ١٩٦٧، وانتصار الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية، انفتحت أمام بلادنا آفاق واسعة، وبرزت بإلحاح مهام البناء الوطنى الديمقراطى، والحاجة إلى إجراء تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة.

ان شيوع الأفكار الاشتراكية العلمية فى صفوف شعبنا، وطابع الثورة الجماهيرى، ووجود وتعاظم نفوذ المعسكر الاشتراكى الجبار، وفى طليعته الاتحاد السوفياتى، قد جعل من الممكن

لبلادنا، رغم ضعف الطبقة العاملة نوعاً وعدداً، أن تنهج طريق التطور اللارأسمالي. وبدا هذا الطريق واضحاً مع الأضواء الأولى لفجر الاستقلال وفي غمرة الزخم الجماهيري والحماس الشعبي العارم الذي اجتاح البلاد. ولكن تردد يسار الجبهة القومية غداة الاستقلال، وافتقاده الى الرؤية الواضحة، والحسم الثوري، أدى إلى غلبة العناصر الوسطية واليمينية على الحكم، وطمس معالم الطريق، وجمد ديالكتيك التطور الثوري". (ص ١٦ من نشرة الاتحاد الشعبي الديمقراطي المذكورة)

على أية حال فإن يسار الجبهة القومية شرع على الفور في تصحيح خطأه هذا، لتصحيح الثورة، ومن ثم إعادة الاعتبار لما رسمه "الميثاق الوطني للجبهة القومية.

وكان لابد من الشروع في القيام بالعديد من الخطوات المتلاحقة والمتصاعدة والمدروسة.

كانت نقاط الخلاف الأولية والجوهرية التي برزت بين غداة الاستقلال كما يلي:

"- الخلاف حول العلاقة الاقتصادية والمالية مع بريطانيا.

- الخلاف حول مؤسسات السلطة القديمة، العسكرية والمدنية.

- الخلاف حول الإجراءات السياسية والاجتماعية المطلوب اتخاذها بعد الظفر بالسلطة مثل:

(١) طرد بقايا القوات البريطانية.

(٢) إدخال جيش التحرير والفدائيين الى القوات المسلحة.

(٣) إعادة النظر في الجنسية اليمنية.

(٤) اتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية". (٢٩)

لم يكن سهلاً حسم أية نقطة من نقاط الخلاف لا عبر القيادة العامة للجبهة القومية التي وفق بيانها الأول الذي أعلن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧: اعتبرت "السلطة التشريعية لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية" ريثما يتم "إعداد دستور مؤقت للجمهورية". ذلك أن معظم أعضاء الجبهة القومية عموماً كانوا في جانب الجناح اليميني الحاكم، ولا عبر الحكومة التي كان معظم اعضائها من هذا الجناح. وعدا ذلك فإن قيادة الجيش والأمن التي مالت الى الجبهة القومية خلال القتال الأهلي الأخير مع "جبهة التحرير". بمقتضى البيان الذي أصدرته في ٦نوفمبر ١٩٦٧ بإيعاز بريطاني على أمل احتواء دولة الاستقلال والانحراف بخط الثورة وضعت الآن كل ثقلها في كفة هذا الجناح، تماماً كما فعلت الاداره القديمة.

وقد اثبتت الحوارات التى دارت فى القيادة العامة للجبهة القومية خلال ديسمبر ١٩٦٧ ويناير - فبراير ١٩٦٨ صعوبة التوصل الى حل اي من نقاط الخلاف.

وكانت الإجراءات المبتسرة والتسكينية هى الشيء الوحيد الذى كان يقبل به الجناح اليمينى الحاكم كذلك الإجراء الذى قضى بتسريح بعض الضباط من الجيش والشرطة، والذين لم يتجاوز عددهم ٤٠ ضابطاً. وحتى هذا الاجراء لم يكن ممكناً اتخاذه إلا لأن ضباطاً آخرين من ذات الطينة والعجينة كانوا يريدون أن يحلوا محلهم. وحسبما كتب حواتمه:«والإجراء الوحيد الذى تم فى بداية استلام السلطة بطرد أربعين ضابطاً من الجيش والبوليس تم بموافقة وبدفع من الضباط الكبار الآخرين الطامحين فى انتزاع مراكزهم وامتيازاتهم المادية والمعنوية. كما أن اللون الرجعى السافر لتلك العناصر دفع بالاسراع فى عملية التطهير من الجيش». (٣٠)

وعن مدى هذه الصعوبة التى واجهها الجناح اليسارى يتحدث الرفيق على سالم البيض الذى كان عضواً فى القيادة العامة ووزيراً للدفاع فى هذا الوقت:«حقيقة أن سير عملية تطهير واعادة بناء مؤسستى الجيش والأمن القديمتين، وتطعيمهما بعناصر جيش التحرير والفدائيين، وفتح المجال لأبناء العمال والفلاحين ليشكلوا أساس الجيش الطبقى الحديث.لم تكن بالمهمة السهلة.. بل مررنا بمصاعب وصراع مرير مع عناصر اليمين الرجعى منذ اللحظات الأولى لانتزاع الاستقلال الوطنى.. وبالفعل بدأنا باتخاذ إجراءات وتدابير أولية تم تمريرها بصعوبة بالغة بحق مجموعة من الضباط القدامى الذين ربطوا مصيرهم بالاستعمار واعوانه، إلا أن هذه المسألة لم يكتب لها الاستمرار فى الأيام الأولى طبعاً. وتم ايقاف عملية تطهير الجيش نتيجة سيطرة اليمين الرجعى الانتهازى على السلطة...». (٣١)

ومن هنا فإنه لم يبق أمام الجناح اليسارى فى القيادة العامة والسلطة إلا أن يبادر الى اتخاذ بعض الاجراءات والخطوات والتدابير الرسمية والتنظيمية والشعبية التى تكفل له استعادة زمام المبادرة بشكل تدريجى، وتمهد بها الظروف لتصحيح مجرى الثورة عموماً. وفى الظاهر كان يبدو أن عملاً كهذا يفتقد الى الشرعية التنظيمية - من حيث الشكل - غير أن مجمل ممارسات اليمين كانت فى الواقع قد تلاعبت بالتنظيم وأغرقته بأمواج ممن لا يؤمنون بخطه الذى رسمه «الميثاق الوطنى» فلم يعد التنظيم هو ذلك التحالف الوطنى الديمقراطى المعبر عن مصالح جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرةوالمثقفين الثوريين والجنود. ومكان مثل هذا التنظيم رفع شعار «جبهة قومية»، تبريراً لانخراط القوى المعادية ضمن تركيبه، ومن ثم تمييع ومسخ بنيته الاجتماعية الثورية، وهويته الوطنية الديمقراطية.

وقبل تعداد الإجراءات والخطوات والتدابير الآنفة الذكر التى لجأ إليها الجناح اليسارى لإصلاح وضعية التنظيم وتهيئة المناخ عموماًلحركة تصحيحية شاملة، لا مفر من ايراد بعض المقاطع التى تضمنها «تعميم داخلى حول الأوضاع التنظيمية...» أصدرته «اللجنة التنظيمية» من «المقر العام» فى ابريل ١٩٦٩، تبين وحدها المآل الذى كان ينتظر التنظيم، لولا يقظةالجناح اليسارى،

الذى كان من الواضح أن هذا التعميم يعبر عن يقظته هذه:«لقد مر تنظيم الجبهة القومية طوال السنة والنصف الماضية بمصاعب ومشاكل كبيرة وخطيرة، أدت إلى تمزق داخلى للتنظيم، وأدت إلى تمزق داخلى للتنظيم، وأدت إلى انفلاش الأوضاع التنظيمية، وحتى فى المدينة المحافظة الأولى، والخامسة، لم يبق من التنظيم سوى الشكل العام، والارتباط باسم الجبهة القومية. وحتى هذا الارتباط لم يبق محدداً ومحصوراً بالعناصر التى ارتبطت بالثورة وبالتنظيم، بل لقد أصبح كل إنسان بإمكانه الادعاء بأنه عضو الجبهة القومية- كل الشعب الشعب جبهة قومية- إن الشعار الذى أصبح مثار افتخار بعض من أعضاء الجبهة القومية ليكشف لنا المدى المتدنى الذى وصلت إليه أوضاعنا التنظيمية. لقد اهتزت كل المقاييس، وغربت كل الصفات التى كانت معياراً محدداً واضحاً بالنسبة للعضو، وأصبح كل عضو نتيجة للظروف التى مر بها غير مطالب ولا حتى بالالتزام بالحد الأدنى لشروط العضوية، حد أدنى من الالتزام الفكرى والتنظيمى والنضالى، ولا حتى الالتزام بدفع اشتراك معين، باعتباره شرطاً أساسياً من شروط العضوية. ومات مبدأ النقد والنقد الذاتى، ومبدأ القيادة للأكفأ.

أما فى الريف فقد ظلت المشكلة التنظيمية أكثر عمقاً، ذلك أن كل مركز أصبحت لديه قيادة خاصة، وظلت كل منطقة فى المديرية أو المحافظة ككل تمثل اقطاعية خاصة، وتعيش همومها ومشاكلها لوحدها، إضافة إلى أن مسؤولية السلطة التى أصبح يضطلع بها عضو التنظيم فى أى مركز من المديرية أو المحافظة أغرقت شبابنا هنالك بمشاكل لا حصر لها»

وهكذا فإنه حتى «الجبهة القومية فى أطرها القيادية الفوقية التى حرصت على بقائها من خلال سلسلة اجتماعات دورية، حتى هذه الأطر الفوقية - القيادة العامة، اللجنة التنفيذية، اللجنة التنظيمية - لم تكن فى ظل تنظيم ممزق ومنفلش بقادرة سريعاً وبشكل جذرى على أن تواجه كافة المشاكل الداخلية او الخارجية لمهمات الثورة، ولم تكن قادرة على مواجهة- الأوضاع التنظيمية بحزم، وحل مشاكلها المختلفة". (٣٢)

أما "الدراسة النقدية" التى صدرت فى ثلاثة أجزاء فى أغسطس ١٩٦٩- أى بعد قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية- والتى يؤكد بعض قادة الحزب أنها من وضع عبد الفتاح اسماعيل، والتى تشير اليها "الوثيقة النقدية التحليلية..." لتبيان أهميتها بين وثائق التنظيم بقولها:"وفيها بعد خطوة التصحيح فقد اكتسبت أهمية كبيرة الدراسة التحليلية النقدية الصادرة عن القيادة العامة للجبهة القومية فى ١٩٦٩، والتى استخلصت دروس التجربة الماضية، ورسمت المهام الجديدة للثورة، بالاستناد إلى أفكار الاشتراكية العلمية". (ص١٤)- أقول أما هذه الدراسة فقد أعادت بدء تسرب العناصر الغريبة إلى الجبهة القومية- بسبب تجمد الصراع الفكرى داخلها بغية مواجهة "جبهة التحرير" - إلى ما بعد انعقاد مؤتمر "حمر" ما بين ٢٩ نوفمبر- ٢ ديسمبر ١٩٦٦:"من السمات البارزة لمجريات الثورة بعد مؤتمر حمر كان يكمن فى التوسع العددى للتنظيم على حساب النوعيات، وذلك أن القيادة الجديدة بعد اكتشافها لعجزها عن إحداث تجديد فى مسار الثورة

والوصول بها إلى السلطة حاولت أن تعيد الاعتبار لبعض عناصر القيادة التقليدية القديمة، بهدف تنمية التنظيم، ليلعب دوره بعد الاستقلال. وبعودة هذه العناصر التقليدية إلى قمة التنظيم(...) ما لبثت أن فتحت التنظيم على مصراعيه تجاه جميع الانتماءات الطبقية والأيديولوجية من برجوازية بيروقراطية، عسكرية، إدارية، وفلاحين رجعيين من ذوى الأصول والزعامات العشائرية.وهذا التجمع الطارئ والغريب استطاع أيضا أن يدفع بكثير من المواقف فى سبيل المصالح الاستعمارية.". (٣٣)

كشف بالخطوات السياسية والأيديولوجية والتنظيمية والتكتيكية حتى قيام حركة التصحيح:

كان ذلك القرار المبكر والجرئ والمباغت الذى أقدم عليه اليسار بإنهاء خدمة العسكريين البريطانيين فى الطيران والبحرية ووزارة الدفاع، رغم اعتراض رئيس الجمهورية والقيادة السائرة فى فلكه": كان ذلك أول تحد علنى دشن به الصراع بشكل مكشوف بين الجناحين، وأثبت به اليسار قدرته لا على إثبات وجوده وفعاليته من جديد فقط، وإنما عزمه أيضا على الانتصار لخط الثورة وعلى اعادتها الى مجراها الذى حدده "الميثاق الوطنى".

وحسب كلمات وزير الدفاع على سالم البيض الذى اذاع بنفسه بياناً خاصاً بذلك فى ٢٧ فبراير١٩٦٨ فإنه لم يكن سهلاً " اتخاذ قرار الاستغناء عن خدمات بقايا القوات البريطانية العاملة آنذاك معنا فى الطيران والبحرية وعلى الصعيد الأدارى أيضا فى وزارة الدفاع" ذلك "لأنه فى القيادة كان هناك موقف اعتراضى من قبل رئيس الجمهورية، مفاده عدم الاستغناء عن هذه القوات المتواجدة". (٣٤)

ما يثير الانتباه هنا هو التكتيك القائم على التكتم والسرية عند اتخاذ القرار، حيث لم يعرف به قبل اذاعته فى بيان وزير الدفاع سوى ثلاثة كان على رأسهم عبد الفتاح اسماعيل- رمز الجناح اليسارى - حيث يوضح الرفيق البيض "أنه وقبل صدور القرار بساعات توجهت إلى منزل الرفيق عبد الفتاح اسماعيل، وكان حينها وزيراً للثقافة والاعلام وشؤون الوحدة اليمنية، وقلت له عن قرار طرد الخبراء الانجليز، فأيد هذا القرار، واكد أنه لا داعى لتجديد العقود معهم". (٣٥)

ومما يجدر التنويه إليه هنا هو ذلك الربط الوثيق بين اتخاذ هذا القرار وبين "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، الذى ظل يمثل المرجعية النظرية لليسار سواء قبل أو بعد الاستقلال. فى الوقت الذى كان فيه اليمين الحاكم قد أفصح عن موقفه العملى من هذا الميثاق بادارة الظهر له والسير فى طريق يقوم على البرجماتية وعلى الاحتراف السياسى، رغم ترديده فى خطب زعمائه، وخاصة قحطان الشعبى، بعض "الجمل الثورية"

ففى "كلمة وزير الدفاع حول تسريح البعثة العسكرية البريطانية العاملة فى الجيش والطيران والبحرية" التى أعادت "الراية" فى عددها الأنف الذكر-١٩٨٨/٩/١- نشرها، جاء من هذه التبريرات النظرية والسياسية ما يلى:"ونحن واثقون أن الحقيقية ليست مجموعة من الطيارين أو

"زورقين". بحرين تركهما البريطانيون، وانما القوة هى فى جماهير شعبنا والتفاف كادحى شعبنا حول الجبهة القومية، حول الثورة، حول ميثاق الجبهة القومية الذى مثل الدليل النظرى عبر سنوات النضال، ولازال دليلنا النظرى الثابت فى تنظيم الجبهة القومية، الذى ينبغى أن نلتزم به.. تلتزم به الحكومة، وتظل باستمرار تسير خطواتها على هدى تمسكها وعلى هدى تطبيقها لهذا الميثاق، الذى راح ضحيته الشهداء، والذى ضحى فى سبيله شعبنا بعشرات من شبابه، وهم فى عمر الزهور. ونحن أمام هذا نجد انفسنا، بل واجب علينا، أن نتخذ سياسة ثورية واكثر مبدئية، وأن ننهج نهجاً ثورياً، ونتمسك بسياستنا. إن هذا هو موقفنا، وهذا هو توجهنا"، "وبهذا نحن ننطلق من الاعتماد على النفس، وهذا هو الموقف الحقيقى الثورى، مهما كانت إمكانياتنا ومشاكلنا. وفى الأخير نعتمد على امكانياتنا وقوانا الذاتية التى يجب أن تنظم وتعبأ فى مجرى واحد، لخدمة الثورة وقضايا الجماهير.

إن الانجليز تركوا لنا تركه مثقلة. لقد عبر عنها فى الكثير من الخطابات.وهذه المشاكل الادارية والفنية ليست أكبر خطورة واكثر فداحة من الوضع الاقتصادى المتخلف، أو الميزانية الضعيفة، والخزينة التى تركها لنا المستعمرون فارغة"

"وانطلاقاً من إيماننا بانتصار الشعب وتصدى الجماهير الكادحة بقيادة الجبهة القومية لكل تلك الصعوبات سنظل باستمرار قادرين على اتخاذ المزيد من الخطوات الثورية الجذرية وتصفية جيوب الثورة المضادة، والسير بالثورة نحو مزيد من الانتصار، مهما كانت المشاكل، ومهما كانت الأوضاع، فالشعب فى الأخير سينتصر، والجبهة القومية ستظل قائدة هذا الشعب".

كان واضحاً أن يسار الجبهة القومية- بعد أن أخذ يفوق من صدمة استحواذ اليمين على معظم مقاليد السلطة، وشروعه بتنكب طريق الثورة الذى حدده ميثاقها- عازم الآن- ولاسيما بعد اتخاذ هذا الاجراء الذى فجئ وبهت به اليمين- على اتخاذ المزيد من الخطوات السياسية والتنظيمية التى يستعيد بها توازنه، ويحشد بها تدريجياً جماع قوته.

ولأن التقاليد التنظيمية، وعلى رأسها عقد المؤتمرات العامة- مصدر كل سلطة تنظيمية- قد أخذت تترسخ فى حياة الجبهة القومية، فإن أهم تدبير لتقويم خط الثورة واحتلال الموقع الملائم والصحيح فى قيادة الجبهة وفى سلطة الدولة، كان هو الدعوة لعقد مؤتمر رابع للجبهة، كان اليسار قد أحسن التحضير له، لا من حيث اعداد الوثائق فحسب، وانما أيضا من حيث إعداد قوى اليسار نفسه، وإيجاد مناخ جماهيرى متعاطف معه.

ورغم أن القواعد التى اعتمدت فى اختيار المندوبين للمؤتمر لم تكن مرضية -من وجهة نظر اليسار- ورغم أن ظل العسكريين اليمنيين الذين تحالف معهم جناح قحطان كان يخيم على ومن حول المؤتمر، ناهيك عن فرض أنفسهم فرضاًداخل المؤتمر غير مكتفين بالنسبة التى حددت لهم سلفا- فإن سير أعمال المؤتمر من ألفه إلى يائه كان شهادة قاطعة على أنه قد امسك من جديد بزمام المبادرة على المستوى الفكرى والأيديولوجى والتنظيمى.

ففى مواجهة الوثائق التى تقدم بها "عبد الفتاح اسماعيل ورفاقه" والتى تحولت الى جدول أعمال للمؤتمر لم يملك "قحطان ورفاقه" سوى وثيقة يتيمة حملت عنوان "وجهة نظر حول القضايا المطروحة فى جدول الأعمال".

كانت وثائق الجناح اليسارى محطة جديدة اكثر تقدماً على ذات الطريق العام الذى شقه "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية. وكانت الدعوة فيها أكثر جهارة وقوة وحدة إلى اجراء عملية تحويل ديمقراطى جذرية تقلب بها الدولة بجميع أجهزتها عاليها سافلها، وتقام على أنقاضها أجهزة إدارية وتنفيذية وتمثيلية وعسكرية وامنية- مسنودة بميليشيا شعبية- مكونة من "الطبقات المؤهلة لحل معضلات التحرر الوطنى وتنفيذ مهام الثورة الديمقراطية الشعبية- بناء اقتصاد وطنى متحرر- هى طبقة العمال وطبقة الفلاحين الفقراء" "وبذا تصبح الثورة الاشتراكية متصلة جدلياً بالثورة الديمقراطية.. فإنجاز مهمات الثورة الديمقراطية لا يمكن إلا بأفق طبقى جذرى عمالى وفلاحى قفير، بما يضع البلاد موضعيا على عتبة الثورة الاشتراكية"، هذه المهمات التى تتمثل بالدرجة الأولى فى تغيير علاقات الملكية على نطاق الريف والمدينة، عن طريق "مصادرة كافة أراضى الاقطاع والكولاك بدون تعويض" وتسليم الأرض لمن يحرثها من الأجراء والفلاحين الفقراء، واقامة"مزارع نموزجية للدولة"، وتأميم كافة المؤسسات المالية والمؤسسات البرجوازية الكبيرة الأجنبية والمحلية، وتأميم التجارة الخارجية، وغير ذلك من الإجراءات.(٣٦)

ولم تكن الوثائق متأثره فقط بمنهج الاشتراكية العلمية فى التحليل - كما كان الأمر بالنسبة للميثاق الوطنى- وانما دعت - لأول مرة إلى الأخذ بمفهوم الاشتراكية العلمية، وإقامة الحزب الطليعى على أساسها. وهو ما تميزت به هذه الوثائق أيضا عن " بيان القيادة العامة للجبهة القومية يوم الاستقلال .فى ١٩٦٧/١١/٣٠، الذى اكتفى فقط بالنص على فكرة «بناء حزب طليعى عقائدى قادر فعلاً على مواجهة أعباء هذه المرحلة وقادر فعلاً على أن يقود قيادة الجماهير وأن يحقق لها غدها المشرق».(٣٧)

لقد انتصر الخط العام لما دعيت إليه هذه الوثائق، وهو ما انعكس فى «القرارات العامة لمؤتمر الجبهة القومية الرابع المنعقد فى مدينة زنجبار بين الفترة ١٩٦٨/٣/٢ » وفى البيان السياسى الصادر عن «القيادة العامة المنتخبة فى مؤتمر الجبهة القومية الرابع فى زنجبار بتاريخ ٩ مارس ١٩٦٨»(٣٨)

هذا الانتصار الأيديولوجى - الفكرى وجد ترجمته أيضاً على المستوى التنظيمى حيث كانت غالبية القيادة العامة المؤلفة من ٤١ عضواً من ممثلى الجناح اليسارى.

وبذلك أمسك اليسار - بجميع الوانه ذات المنحى الاشتراكى العلمى، والماوى،والتروتسكى، واليسارى الجديد، والتى عكست ظلالها المتنوعة فى وثائقه ومناقشاته، والتى اتسم بعضها بالتطرف وحرقه المراحل، وعدم التمييز بين طبيعة وقوى الثورة الوطنية الديمقراطية وطبيعة وقوى الثورة الاشتراكية، وفى عدم وزن الدور الذى يعود الى البرجوازية الصغيرة خلال مرحلة الثورة

الوطنية الديمقراطية- أمسك بزمام القيادة الفكرى والأيديولوجى والتنظيمى للجبهة القومية، ولم يبق إلا ان يعكس ذلك على مستوى سلطة الدولة من خلال ممارسة القيادة العامة للجبهة القومية لصلاحياتها التشريعية التى منحها لها بيانها يوم الاستقلال.

ولم يكن هذا النصر بمعزل - كما سبق القول - عن المناخ الاجتماعى والسياسى والجماهيرى العام المتعاطف مع ممثلى الخط التقدمى داخل المؤتمر. وبحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإنه "وبرغم أن ثقل اليمين كان يتمثل فى بعض المثقفين وقيادة الجيش والأمن والتفاف القوى الرجعية حول رموز التيار اليمينى، إلا أنه نظراً للتأثير الكبير لليسار داخل التنظيم وبين جماهير الشعب والمنظمات الجماهيرية، ونظراً لمكانته فى صفوف جيش التحرير والفدائيين، وتأثيره بين قواعد الجيش والأمن من جنود وضباط صغار، وبفضل وضوح موقفه الفكرى والسياسى، فقد استطاع التيار اليسارى أن ينتصر داخل المؤتمر، حيث جاء البيان السياسى والقرارات والتوصيات التى خرج بها المؤتمر لصالحه تماما". (٣٩)

على ان اجتماعات القيادة العامة للجبهة القومية فى ١٥، و١٧-١٨، و١٩مارس ١٩٦٨ قد أظهرت بجلاء أن الجناح اليمينى لا يرفض فقط ترجمة قرارات المؤتمر على مستوى السلطة السياسية، وعلى النطاق الاجتماعى، مما كان يعنى تنكراً لمجمل هذه القرارت، وانما هو يخطط لإقصاء من تبقى فى السلطة من رموز اليسار.

وكان ذلك خروجاً صريحاً على الشرعية التنظيمية، أراد مواجهته بعض عناصر اليسار فى القيادة العامة بالعمل على "اتخاذ اجراءات فورية لتغيير نهج الحكومة". (٤٠)

غير أن مالم يحتسبه اليسار أن عملية الخرق التنظيمى ستصل إلى حد القيام بانقلاب من أعلى تقوم به قيادة الجيش والأمن المتحالفة مع اليمين بزعامة عشال ضد اليسار، لا بهدف إجهاض قرارت المؤتمر الرابع فحسب، وإنما أيضا بهدف توجيه ضربه لليسار نفسه، لا داخل الجبهة القومية فقط، وانما خارجها كذلك، ممثلاً فى"الاتحاد الشعبى الديمقراطى" ومنظمة البعث، اللذين وقفا الى جانب الجناح المتقدم فى الجبهة، ولاسيما عبد الله باذيب الذى كانت قد توطدت صلاته بهذا الجناح منذ فترة الكفاح المسلح، وتطورت اكثر بعد الاستقلال، والذى أصدر وثيقة برنامجية فى ٣١يناير ١٩٦٨ حددت فيها المهام الوطنية والديمقراطية الماثلة أمام دولة الاستقلال، واكدت فيها الحاجة الى وحدة قوى وفصائل العمل الثورى ضمن تنظيم واحد يقوم على أسس الاشتراكية العلمية، ذلك أن "السير ببلادنا فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ونحو الاشتراكية، يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية فى البلاد داخل تنظيم واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية". (٤١)

فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ أقدم اليمين على فعلته، حيث نفذ ما اصلح على تسميته "انقلاب ٢٠مارس" ضد خط التنظيم والثورة وقوى اليسار عموما، وحيث كانت حفنة العقداء فى قيادة الجيش والأمن التى أرادت استباق مصيرها الحتمى هي الأداة المنفذة له، وحيث اعتقل العديد من

قادة اليسار داخل وخارج الجبهة القومية.

كان تدبير هذا الانقلاب السياسي - العسكرى على "السلطة التشريعية" و"السلطة التنظيمية" ممثلة فى القيادة العامة للجبهة القومية أول بادرة لاستخدام "العنف" وللجوء إلى "الحل العسكرى" فى مواجهة قضية "تنظيمية حزبية"، وأول عملية صارخة على مبادئ العمل التنظيمى التى كانت قد شرعت الجبهة فى إرساء دعائمها، بغية تحويلها الى تقاليد تنظيمية راسخة.

وقد كان هذا "الخرق التنظيمى"، واللجوء الى "الحل العسكرى" من بين الأسباب التى مكنت التنظيم والقوى المناصرة له من اجهاض الانقلاب على الفور. وكما كتب عبد الفتاح اسماعيل: "وهكذا قامت الحركة فى صبيحة ٢٠مارس١٩٦٨. ولكنها سرعان ما فشلت فى تحقيق أهدافها، بسبب عدم التأثير الشعبى لها، وافتقادها للشرعية التنظيمية.

فقد واجهت الحركة مقاومة شديدة من قبل تنظيم الجبهة القومية، ومن قبل جيش التحرير والفدائيين، ومن قبل الجنود والضباط الصغار فى مؤسستي الجيش والأمن، ومن قبل المنظمات الجماهيرية". (٤٢)

وفى إشارتها إلى مجرى الصراع بين الجناح اليمينى والجناح اليسارى والى أهمية ما مثله المؤتمر الرابع بالنسبة لليسار نبهت "الوثيقة النقدية التحليلية..." التى أقرها الكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠-٢١يونيو ١٩٨٧ إلى بادرة "استعمال العنف" هذه التى كرسها اليمين، حيث جاء فيها: "وكان المؤتمر الرابع للجبهة القومية،المنعقد فى مارس١٩٦٨، إحدى المحطات البارزة لتبلور مفاهيم ومواقف هذين التيارين، واتساع ساحة الصراع السياسى بينهما. وبالرغم من أن اليسار قد حقق نجاحاً فى تثبيت أطروحاته ووثائقه، وأحرز أغلبية فى القيادة العامة المنتخبة، إلا أن الصراع استمر بين الاتجاهين فيما بعد، وبحدة أكبر، حول الموقف من تنفيذ قرارات المؤتمر.

وفى سياق المواجهة بين التيارين، لجأت "شلة العقداء" فى المؤسسات العسكرية القديمة بالتنسيق مع قيادات اليمين فى التنظيم السياسى- الجبهة القومية، وبإشراف الدوائر الامبريالية والرجعية، إلى استعمال العنف وتنظيم حركة ٢٠ مارس الانقلابية الرجعية ١٩٦٨،التى هدفت الى تجميد قرارات المؤتمر الرابع، وتصفية اليسار برمته، وحل ازدواجية السلطة كاملاً لصالح اليمين. بيد أن الحركة قد فشلت بفضل تماسك اليسار، وتأييد ودعم الجماهير له". (ص١٢)

كان إطلاق كل المعتقلين اليساريين وتسريح حوالى ١٥٠عسكرياً وموظفاً علامة اعتراف ضمنية بحماقة ما أقدم عليه اليمين فى ٢٠ مارس ورسالة اعتزار مفهومة لليسار.

غير أن ذلك لم يكن له أى معنى طالما ظلت السلطة فى يد اليمين، بما فيه كبار الضباط الذين كانوا رأس الرمح فى تنفيذ انقلاب٢٠ مارس، وطالما والغربة التى وجهت الى اليسار قد اضطرت بعضه للذهاب مغاضباً إلى الريف، أو التوجه الى الخارج للعلاج، كما كان الأمر بالنسبة لعبد الفتاح اسماعيل الذى غادر البلاد لهذا الغرض الى بلغاريا.

على أمل رد الضربة لليمين، وتحت تأثير بعض الأفكار اليسارية،ولا سيما الماوية، التى تصورت- بإطلاق- بإمكانية تحرير الريف للمدينة، قام فريق من اليسار فى ١٤ مايو ١٩٦٨ بهبة فى المحافظة الثالثة ضد سلطة اليمين، على أمل تحويلها الى انتفاضة ثورية مسلحة تعم الجمهورية كلها. ولكن قسماً آخر من اليسار كان "يعتبر أن الظروف لم تنضج بعد لأجل العمل المسلح وانه من الضرورى خلال فترة معينة من الزمن إبقاء القيادة اليمنيين فى الحكم وتركيز جميع الجهود على كسب مواقع جديدة، وتحييد العسكريين الرجعيين الزين كانوا قوى لا يستهان بها". (٤٣)

ورغم ما أبداه الفريق اليسارى الذى قرر خوض التجربة من روح قتالية ورغبة فى استعجال مصير اليمين، إلا أنه سرعان ما تبين- بعد أن صعب كسب هذا الصراع- أنه اذا كانت الانتفاضات المسلحة ضد العدو الخارجى قد قادت فى اليمن الديمقراطية وفى بلدان أخرى نامية الى التحرر من المستعمر، إلا أن شروط التحرر من الخصم الطبقى والسياسى الداخلى هى أعقد بكثير من شروط تلك، وأن ماسورة البندقية ليست الممر الوحيد لحركة التاريخ.

مما يجدر التوقف عنده فى هذا الصدد التقييم الموجز والمبكر لحركة ١٤ مايو ١٩٦٨ الذى تضمنته "الدراسة النقدية" للقيادة العامة للجبهة القومية التى صدرت فى اغسطس ١٩٦٩: "و١٤ مايو ١٩٦٨م على الرغم من كونها صادرة عن حرص على الثورة وتصحيح لمسيرتها، إلا أن العناصر التقدمية لم تستفد من ذلك بالقدر الذى استفادت منها العناصر التقليدية والعناصر التقليدية والعناصر البيروقراطية العسكرية والادارية التى ثبتت هيمنتها على الثورة". (٤٤)

أما الصيغة التى تضمنتها "الوثيقة النقدية التحليلية..." للحزب الاشتراكى اليمنى فكانت كما يلى: "وللقضاء على اليمين، والرد على حملاته التصفوية، فقد نظم اليسار انتفاضة ١٤مايو١٩٦٨ - التى فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية الموضوعية.. وبقدر ما برهنت الانتفاضة على صلابة اليسار وثبات مواقفه المبدئية، بقدر ما أظهرت فى ذات الوقت عدم نضج رؤية اليسار وسيطرة بعض الأفكار المتطرفة بين صفوفه". (ص١٢)

كانت العبرة التى استخلصها اليسار بمجمله من هذه التجربة المريرة هو ضرورة عودة المشردين فى الجبال والى شمال الوطن الى قواعدهم،وبين أقرانهم، وسط جماهيرهم، والعمل بهدوء وصبر وتؤدة، حتى ولو اقتضى الأمر تقديم تنازلات سياسية محسوبة لا تؤثر على الخط المبدئى العام الذى رسمته وثائق الجبهة القومية، وفى مقدمتها "الميثاق الوطنى" الذى غدا الآن أقل إثارة لحساسية اليمين الحاكم من قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية.

هكذا عاد عبد الفتاح اسماعيل من بلغاريا عبر شمال الوطن حاملاً "مسودة برنامج استكمال مهام التحرر الوطنى، الذى أقره اليسار فى تعز"، كما عاد الى الداخل ايضا كل أولئك اللذين قذفت بهم حركة ١٤ مايو الى جبال الريف وشمال الوطن "بعيداً عن القواعد الحزبية لليسار وجماهير الشعب التى يناضل من أجلها"، بعد أن "وصل اليسار الى قناعة بضرورة العودة

والنضال من الداخل، حتى يمارس قدراته ونفوذه الحزبى والجماهيرى من أجل إحداث التغيير الجذرى للأوضاع الداخلية للثورة". (٤٥)

كان قبول الجناح اليسارى بفكرة التوافق السياسى المؤقت مع الجناح اليمينى، والتى كانت شكلاً من أشكال الحلول الوسطى المقبولة، عبر عن نفسه ايديولوجياً ووثائقياً فى "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى" الذى "أقرته القيادة العامة للجبهة القومية فى دورتها المنعقدة فى الفترة ٧-١١ اكتوبر ١٩٦٨"- كان هو أبرع تكتيك سياسى اتبعه يسار الجبهة القومية، من أجل إعادة ضرب جذوره فى تربة العمل اليومى، والالتقاء مرة أخرى بقواعده المنظمة وغير المنظمة، واستعادة مواقعه الحزبية فى أطر الجبهة، وعلى رأسها جميعا مواقعه فى القيادة العامة.

ويحق تقيم "الوثيقة النقدية التحليلية..." هذه الخطوة السياسية الذكية التى كان لها ما بعدها كما يلى: "وعلى ضوء دروس انتفاضة مايو١٩٦٨، فقد رسم اليسار تكتيكا سياسياً آخر اكثر نضجاً، قوامه العودة للنضال من جديد فى الداخل، مستغلاً تناقض اليمين واضطراره للقبول بعودة اليسار تحت ضغط قواعد التنظيم والجماهير، ولمواجهة الهجمة المسلحة للثورة المضادة، وتقدم اليسار ببرنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى، الذى كان بمثابة برنامج مرحلى يعبر عن الوحدة المؤقتة بين التيارين المتصارعين فى الجبهة". (ص١٢)

أما المردود الايجابى والهائل لمثل هذه الخطوة التكتيكية الموفقة فقد أوجزتها بقولها: "لقد اكتسب هذا البرنامج أهمية تاريخية كبيرة، كونه قد أمن توحيد جهود وطاقات اليسار، وزاد من فعاليته فى مجرى النضال ضد اليمين، ومن أجل تصحيح مسار الثورة.

وطوال الفترة من أغسطس ١٩٦٨ وحتى١٩٦٩ تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه، وزيادة ثقله وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفى اطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف الضباط والجنود فى المؤسسات العسكرية.. كما تعززت علاقته بالفصائل الديمقراطية خارج الجبهة القومية، بينما تكشفت اكثر الطبيعة الرجعية لليمين، وافلاسه التنظيمى والفكرى والسياسى- وتفاقمت وعلى نحو بارز- تناقضاته الذاتية، وأضحى غير قادر على الاستمرار ومواصلة القيادة". (ص١٣)

على أن أهم إنجاز حققه اليسار فى ظل الوفاق السياسى، وبرنامج الحد الأدنى الذى عبر عنه "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى" الذى لم يعبأ به اليمين كثيراً، على عكس ما فعل اليسار الذى حوله الى ورقة عمل سياسية هامة بيده أخذ يكسب بها "مواقع جديدة باستمرار فى صفوف التنظيم وجماهير الشعب، بل كان يكسب لصالح تأييده عناصر من بين انصار الصف اليمينى أيضا؛ -أهم إنجاز حققه أنه- فى ظل ذلك، وبعودة عناصر التيار اليسارى من شمال الوطن إلى جنوبه- أمكن لهذا التيار "أن يشق طريقه من جديد، وان يستعيد مواقعه القيادية الشرعية، خطوة إثر خطوة، على صعيد التنظيم فى القيادة العامة، واللجنة التنظيمية، واللجنة

التنفيذية، وكذلك على صعيد قيادات المنظمات الجماهيرية"

وبذلك سيطر اليسار من جديد على مربط الفرس، على مركز الشرعية التنظيمية، وعلى آلية التشريع للدولة، على القيادة العامة للجبهة القومية، التى أصبح الآن بإمكانها -بعد ضمان وضع المؤسسات العسكرية- أن تتخذ أى قرار تراه، بما فى ذلك إقالة وتشكيل الحكومة، وإخضاع رئيس الجمهورية لهيمنتها أو اضطراره للاستقالة.

وحيث أن قادة المؤسسات العسكرية كانوا يمثلون أقصى اليمين، فإنه "بقيت مشكلة رئيسية تواجه التيار اليسارى، وهى كيفية حماية القرار الشرعى التنظيمى الذى يمكن أن يتخذه لإحداث تغيير ثورى فى السلطة،خاصة وأن الأوضاع فى المؤسسات العسكرية لم يمل ميزان القوى فيها بعد لصالح ترجيح كفة اليسار، كما هو الحال فى قيادات التنظيم والمنظمات الجماهيرية.

كان تأثير اليسار فى المؤسسات العسكرية موجوداً فى صفوف الجنود والضباط الصغار، ولكن هذا التأثير ظل محدداً فى صفوف القيادة التى كانت تمتلك كل شئ: السلاح، والمال، والتأثير السياسى والاجتماعى.

ولم يكن أمام اليسار إلا أن يبذل كل جهوده السياسية لشق قيادة الجيش والأمن، عن طريق استغلال التناقضات الاجتماعية وانعكاساتها السياسية، حيث كانت الأزمة العامة للثورة تسمح بذلك، وخاصة بالنسبة لتعميق الطموحات العسكرية لدى بعض القادة، وخلق أزمة ثقة بين بعض هؤلاء القادة ورئيس الجمهورية، الأمر الذى أدى الى بروز الاتهامات المتبادلة.. وبدأ بعض القادة العسكريين يحملون رئيس الجمهورية المسئولية عن السياسة الفردية الهوجاء التى يمارسها، كما بدأ هو يحمل بعض القيادات العسكرية المسئولية عن عدم التقيد بالسياسة التى يرسمها.

ومع استمرار تلك التناقضات بين قيادات الجيش والأمن وبين السلطة الفردية لرئيس الجمهورية تمكنا من توسيع الشروخ داخل المؤسسات العسكرية، من أجل شل فعالية تلك القيادات،وتحييد بعضها، وبالمقابل توسيع نشاطنا فى صفوف الجنود والضباط الصغار". (٤٧)

ومن نقطة الضعف هذه المتحكمة فى رئيس الدولة أمكن أيضا الإيقاع بينه وبين ابن عمه فيصل عبد اللطيف الشعبى الذى كان يمثل اكتسابه أو حتى ابتعاده عن قحطان الشعبى ليس كسباً سياسيا لا يقدر بثمن فحسب، وانما ايضا انفراط عقد اليمين كله بجميع أطرافه، حيث أنه كان واسطة العقد بينه، والناظم له، والمحرك والمفكر بين جميع أقطابه. لقد كان فيصل هو الصيد الثمين فى الغابة كلها. ولقد أمكن لليسار لا اصطيادة تماماً، وانما إيقاعه فى الشرك، شرك الإغراء برئاسة الحكومة، وشرك إيهامه - وهو الذكى الطموح- بأنه إذا كان قد عز التفاهم مع ابن عمه- لصلفه وفرديته وعدم قدرته على التعامل الرفاقى الصحيح مع زملاء الدرب الطويل- فإنه جدير بكسب ثقة هؤلاء.

يواصل عبد الفتاح اسماعيل تصوير أبعاد هذا النضال التكتيكى الذى خاضه اليسار ببراعة واقتدار، حتى أمكن له أن يفكك علاقات الترابط الأسرى فى مجتمع قروى شديد الترابط، طمعاً

والفلاحية"(٤٨) - يواصل ذلك بقوله: "ومن ناحية أخرى بدأت التباينات والخلافات تظهر فى صفوف اليمين غير الموحد سياسياً، والذى يجمع العناصر المتشددة الأكثر يمينية، والعناصر المرنة والذكية سياسياً، حيث أن هذا الأخيرة كانت تطمح الى احتواء التيار اليسارى وتوظيفه لخدمة السياسة العامة لليمين.

وفى ظل مخاوف العناصر اليمينية المتشددة فقد عمل التيار اليسارى على استغلال تلك التعارضات والتناقضات فى صفوف اليمين، وتمكن من كسب رضى العناصر اليمينية المرنة وتوظيفها لخلق المزيد من الصراعات داخل صفوف قوى اليمين"

وقد "كان رئيس الجمهورية قحطان الشعبى بذلك الهوس الجامح نحو تشديد قبضته على السلطة لا يستفز التيار اليسارى وحده.. بل يخلق القلق والنفور لدى العديد من عناصر اليمين أيضا"، هذا الهوس الذى تجلى- بصورة خاصة- فى مطالبته "بإصدار وثيقة دستورية تتيح لرئيس الجمهورية أن يكون الحاكم الأوحد الذى لا يعصى له أمر أو قرار"

"وكان اليسار محقاً تماماً وعلى صواب عندما رأى أنه على طريق تغيير السلطة، سيكون مكسباً سياسياً كبيراً أن يقبل رئيس الجمهورية بتولى ابن عمه فيصل الشعبى رئاسة الوزارة. وكان بالفعل أن تم الوصول الى ذلك.

وكان فيصل الشعبى قبل تسلمه رئاسة الوزارة يشك فى نوايا التيار اليسارى الذى كان يدفع بشكل غير مباشر نحو وضعه فى هذا المنصب. غير أنه بسبب صحة وجهة نظرنا تجاه ما آلت إليه الأمور السياسية فى البلاد، وبدرجة أساسية بسبب الممارسة الفردية المتغطرسة التى كان ينهجها رئيس الجمهورية والمخاطر المترتبة على ذلك، فقد قبل فيصل الشعبى رئاسة الوزاره باعتباره أهلاًلذلك، وفى نفس الوقت لأنه سيمتلك القدرة والتأثير من خلال موقعه هذا للحد من التصرفات السياسية الهوجاء لرئيس الجمهورية.. باعتباره أقرب المقربين إليه".(٤٩)

بابتلاع فيصل الشعبى الطعم بتقبله لمنصب رئيس الوزراء الذى عرضه عليه اليسار - وكان قبل ذلك يحتل موقع نائب رئيس الجمهورية- بدا له أن كل شيئ أصبح الآن على ما يرام، وأن أزمة الصراع بين اليمين واليسار قد أمكن تخطيها بعد أن رست عليه قرعتهما معاً، وغدا فى إمكانه بحكم موقعه السلطوى الجديد والهام هذا وقدرته الفائقة على العثور على الحلول الوسطية- أن يحقق التوازن بينهما، أو أن يبقى الصراع بينهما عند نقطة معينة لا يتحول معها الى صراع مفتوح بين القيادة العامة للتنظيم والسلطة الحكومية التى غدا الرأس الثانى فيها بعد رئيس الجمهورية.

ذلك مايتضح من كلمته التى ألقاها - بقدر كبير من التفاؤل - فى ١٩٦٩/٤/٧ بمناسبة توليه رئاسة الوزارة:"وتأتى قيمة هذا التكليف فى وقت يتجه تنظيمنا القائد للجبهة القومية بتجاوز أزمته الداخلية وتمتين وحدة صفوفه الثورية على أسس من الديمقراطية الداخلية والمركزية المرنة، مستفيداً من تجربته الطويلة والخصبة، ومرتكزاً على برنامج استكمال مرحلة

التحرر الوطنى الديمقراطى". ولاسيما بعد أن أثبتت "التحديات الامبريالية والرجعية لثورتنا وجمهوريتنا" بأنه لا غنى عن "وحدة تنظيمنا الطليعى الجبهة القومية والتزامه ببرنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى".(٤٩)

كان ما أفلح فيه اليسار هو أنه اجتلب الرجل المفكر والسياسى الماهر بين كل قوى اليمين إلى نقطة وسط، فهو سيكولوجياً مع اليمين، غير أنه سياسياً يتميز عنه بعدم قبوله بسياساته النزقة وبقدرته على المناورة وعلى ترك هامش للاتفاقات الوسطية والحلول التوفيقية. فهو كرجل عمل برجماتى ضد التقلب العقيدى من أى جهة كان، سواء من قبل فريقه اليمينى، حتى ولو كان على رأسه ابن عمه، أو من قبل فريق اليسار. وكان موقفه من مشروع الدستور الذى عاد قحطان الى عرضه على القيادة العامة للجبهة القومية، والذى يخول له صلاحيات واسعة على حساب الشرعية المعطاة للقيادة العامة، هو خير ترجمة لهذا الموقف الوسطى. فهو كما لم يكن متعاطفاً مع مطلب ابن عمه هذا، حيث أن ذلك يقلص من سلطاته التنفيذية كرئيس للوزراء، فإنه لم يكن مستعداً للمضى مع اليسار الى حد الوقوف إلى جانبه صراحة.

يلخص عبد الفتاح اسماعيل هذا الموقف الذى وجد فيه فيصل نفسه، ولم يستطع الإفلات منه بقوله: "وبالرغم من أن رئيس الوزراء فيصل الشعبى لم يكن ليسمح لنفسه بالتخلى، ولو قيد أنملة، عن ابن عمه رئيس الجمهورية، حتى ولو أدى الأمر إلى فقدان الاثنين معاً لمراكز السلطة التى يسيطران عليها، إلاّ أنه كان يختلف عنه كثيراً، ولا يرضى عن بعض تصرفاته. وكان على التيار اليسارى أن يبذل جهوداً كبيرة لإقناع بعض عناصر السلطة من التيار اليمينى بمدى الخطأ الذى يمكن أن ينجم عن إقرار مثل تلك الوثيقة الدستورية. وكان من الضرورى والمهم جدا أن نجعل فيصل الشعبى يقتنع بوجهة نظرنا.. إذا أوضحنا له بأن أول من سيتأثر من هذه الوثيقة هو رئيس الوزراء بالذات، وبأنه لن يستطيع أن يلعب الدور الأساسى فى كبح جماح رئيس الجمهورية، وبالتالى لن يتمكن من تسيير دفة الحكم فى البلاد، إذا ما أقرت تلك الوثيقة.

وبعد محاولات ليست بسيطة تمكن التيار اليسارى من إقناع فيصل الشعبى بعدم تأييد الوثيقة الدستورية، كما هى، ولكنه فى نفس الوقت أكد لنا بأنه من الصعب عليه أن يقف ضد رئيس الجمهورية، وأن يتخذ موقفاً معارضاً تجاه الوثيقة".(٥٠)

غير أنه فى لحظات التقاطب الطبقى الحادة، ولحظات الحسم التاريخى الحاسمة، وعندما تصل التراكمات الكمية لحركة الأحداث إلى نقطة ترهص بالتحول الكيفى لها، واتخاذها مساراً اجتماعياً جديداً، فإن المواقف الوسطية والحلول التوفيقية لا تبدو مجدية كثيرا، إذ لا يملك أصحابها إلا أن يحددوا موقفهم – سواء باقتناع أو بعدم اقتناع – إما بالسير مع اتجاه حركة الأحداث التاريخى، –حتى بالساحة مع التيار – أو بالوقوف ضده.

وهو قانون عام لا يملك أحد التحايل عليه، أو الإفلات منه، أمّا كانت المهارة السياسية، والذكاء الفطرى الذى يتمتع به. وهو قانون كان – بالتالى – لا بد وأن يسرى على فيصل

الشعبي، بعد أن اشتدت حمى الصراع السياسى بين ابن عمه وما يمثله وما بين الاتجاه العام والغالب فى القيادة العامة، بين النزعة الفردية التسلطية التى تطالب بإقرار مشروع دستورى يبرر ويكرس مشيئة الفرد الحاكم، وبين المنزع الديمقراطى الذى يؤسس مبدأ القيادة الجماعية فى الحزب والسلطة معاً.

وفى الوقت الذى كان يحتدم فيه الجدل بين الاتجاهين داخل القيادة العامة حول مشروع الدستور "القحطانى"، أقدم قحطان على اتخاذ اجراءات من وراء ظهر القيادة العامة اتضح معها إصراره على فرض ارادته وإملاء رأيه، سواء بوجود وثيقة دستورية تشرع له ذلك أو بدونها.

ففى ١٩ يونيو ١٩٦٩ أصدر رئيس الجمهورية قراره بإقالة وزير داخليته محمد على هيثم من وزارة الداخلية بعد أزمة استحكمت بينهما منذ شهر مايو كان منشؤها إصرار رئيس الجمهورية على التدخل المباشر فيما يعتبر من اختصاصات عمل وزير الداخلية.

هذا الإجراء الفردى أضاف حجة جديدة أحسن اليسار استثمارها، واكد بها سلامة موقفة الرافض لإقرار وثيقة دستورية مفصلة على المقاس القحطانى، فى الوقت الذى أضاف قوة جديدة الى جانب قوة اليسار الآخذة فى التعاظم، حيث انتقل محمد على هيثم إلى صف قوى اليسار.

كان التقاء هيثم بجناح اليسار فى لحظات تقرير المصير لقاء صدفياً عارضاً أملاه تعارض الإرادات بينه وبين قحطان، وليس لقاء تطابق فى الرؤية السياسية واختيار ايديولوجى مسبق. ومع ذلك فإنه كما تكمن خلف كل صدفة ضرورة ما - ولو بشكل غير مباشر - فإن انتقال هيثم الى جبهة التيار الديمقراطى قد ساعد أكثر على ترجيح كفته، وكشف ظهر جناح اليمين.

وكما كتب عبد الفتاح اسماعيل فإنه فى "ظل هذا النشاط النضالى المتعدد الجوانب، حدثت المشكلة الشهيرة بين رئيس الجمهورية ووزير الداخلية فى ذلك الوقت محمد على هيثم.

وبالرغم من أن محمد على هيثم كان مع التيار اليمينى، بل وشارك بفعالية فى انقلاب ٢٠ مارس ضد التيار التقدمى، إلاّ أنه أصبح لا يطيق تدخلات رئيس الجمهورية فى صلاحياته كوزير للداخلية من ناحية، ومن ناحية أخرى لقد شعر بأن التيار التقدمى قد تعاظم نفوذه، وأصبح القوة الرئيسية المؤثرة فى سير الأحداث، ولذلك فقد أخذ يقترب من التيار اليسارى ويبدى تعاطفه معه.وعندما شعر وزير الداخلية بأن التيار اليسارى يقف الى جانبه فى صراعه مع رئيس الجمهورية، رفض بقوة أوامر رئيس الجمهورية. واستشاط رئيس الجمهورية غضباً. وبدون الرجوع الى القيادة العامة أصدر قراره بإعفاء وزير الداخلية من منصبه.

وهنا أوعز اليسار لوزير الداخلية بأن يرفض قرار رئيس الجمهورية، باعتبار أن الجهة الشرعية الوحيدة التى يحق لها أن تعفى أو تعين أى وزير هى القيادة العامة.

وتصدى اليسار بحزم لمحاولة رئيس الجمهورية تنفيذ قرار الأعضاء، وطالبه بالعدول عن ذلك، وطرح المسألة على اجتماع للقيادة العامة لمناقشتها، واتخاذ القيادة العامة على ضوء ذلك القرار المناسب.

وقد رفض رئيس الجمهورية موقف اليسار الذى يشكل الغالبية العظمى فى القيادة العامة، وأصر على تنفيذ قراره بدون الرجوع للقيادة العامة".(٥١)

هكذا تقاطعت قضية مطالبة رئيس الدولة بإقرار مشروع "دستوره" المشرّع لفرديته وتسلطه بمايتنافى "كلية مع الشرعية التنظيمية للجبهة القومية" بقضية إقالة هيثم- دون عودة إليها- لتشكل موقفاً واحدا، هو إما سلطة قحطان الشخصية اليمينية المسنودة من عناصر قليلة فى القيادة العامة ومن كبار ضباط الجيش والأمن- الاحتياطى الذى خلفه المستعمر- وإما سلطة التنظيم الذى قاد الثورة وحقق الاستقلال الوطنى، والذى غدا الآن مطالباً تاريخياً بأن يحقق برامجه التى أقرتها مؤتمراته، بعد أن تأخر تحقيقها حتى الآن بفعل هيمنة اليمين على مقاليد السلطة الأساسية.

وكما لم يجد مقترح بعض العناصر اليمينية فى القيادة العامة بأن يوجد باب فى وثيقة قحطان الدستورية المعروضة "يحدد مهام الدور القيادى للقيادة العامة لتنظيم الجبهة القومية، على أن لا يمس جوهر صلاحيات رئيس الجمهورية"، حيث عارضه رئيس الجمهورية "باعتباره مماطلة وهروباً من إقرار الوثيقة التى طالب بإقرارها فوراً وبإعلانها فى أسرع وقت ممكن"، وكما لم يجد مقترح اليسار البديل الذى قضى "بتأجيل مناقشة الوثيقة الدستورية وتشكيل لجنة مشتركة لإعداد مسودة لدستور دائم للبلاد"، حيث رفضه قحطان بقوة، مهدداً فى كلتا الحالتين بأنه سيضطر الى تقديم استقالته إن لم تقبل وثيقته الدستورية "القحطانية" كما هى عليه، دون زيادة أو نقصان، ومظهراً قدراً غير معهود من التصرفات الهستيرية ومن الصراخ وفقدان الأعصاب، اضطر معه اليسار إلى القبول بإخضاع الوثيقة للتصويت بناء على إصراره، وهو ما أسفر – كما كان متوقعاً- عن رفض غالبية القيادة العامة لها، الأمر الذى دفع رئيس الجمهورية الى تقديم استقالته والانسحاب غاضباً من الاجتماع – أقول كما حدث ذلك مع الوثيقة الدستورية، فإنه حدث ذات الشيئ مع قرار رئيس الجمهورية الخاص بإقالة هيثم، وبذلك بلغت الأزمة بين قحطان وبين جناح اليسار ذروتها، ولم يبق هناك خيار غير خيار الحسم بما يكفل لحركة التاريخ أن تأخذ مجراها بعد أن تعطلت بعض الشئ إبان فترة الصراع السياسى والتنظيمى والأيديولوجى الذى امتد حتى الآن.

"وهكذا – يواصل عبد الفتاح شرحه لمراحل الصراع حتى مرحلته الأخيرة- تطورت المشكلة من أزمة بين رئيس الجمهورية ووزير الداخلية إلى صراع سياسى مبدئى بين اليسار واليمين، صراع بين تثبيت الشرعية التنظيمية للقيادة العامة وبين القرارات الفردية اللاشرعية لرئيس الجمهورية.

وتدارس اليسار الأزمة السياسية بشكل عام، والثغرات الجديدة التى فتحت فى جبهة اليمين، ووجد أن الظروف أصبحت مواتية أكثر من أى وقت مضى لدفع الصراع حتى نهايته المحتومة، فقرر أن يخوض المعركة الشاملة والنهائية مع اليمين.

وحضر اليسار نفسه جيداً، ودعا إلى اجتماع القيادة العامة، لا لمناقشة إعفاء وزير الداخلية من منصبه، ولكن لمناقشة تفاقم الأزمة العامة فى البلد، وتحميل رئيس الجمهورية مسئولية ذلك.

وعقدت القيادة العامة سلسلة من الاجتماعات فى جو مشحون بالتوتر والخطر الحقيقى. وحدثت مناقشات عنيفة كانت تصل فى كل مرة إلى طريق مسدود، حيث ظل رئيس الجمهورية- يصر بعناد شديد على ممارسة حقه غير المشروع فى اتخاذ القرار، بينما يصر اليسار بثبات شديد على الشرعية التنظيمية وحق القيادة العامة المشروع فى اتخاذ القرار.

وفى النهاية كان المخرج الضرورى والحتمى لحسم هذا الصراع هو الاحتكام للتصويت على كلا الرأيين للاتجاهين المتناضلين. وجاء القرار لصالح اليسار بأغلبية كبيرة فى القيادة العامة.

على إثر ذلك انسحب رئيس الجمهورية، وانسحبت معه العناصر الموالية له، حيث بلغ عدد المنسحبين حوالى تسعة أشخاص من مجموع ٤١ عضواً فى القيادة العامة". (٥٢)

وكما تقوى موقع اليسار بانضمام وزير الداخلية الداخلية إليه فإنه تعزز باتخاز وزير الدفاع محمد صالح العولقى ذات الموقف، حيث انتزعت بذلك أجهزة القمع العسكرية والأمنية من يد اليمين، وغدا غير قادر على تكرار تجربة ٢٠ مارس١٩٦٨. وحتى كبار الضباط الذين ارتبط مصيرهم نهائياً بمصير اليمين السياسى أصبحوا عملياً مقيدى الحركة بعد أن غدا آمروهم السياسيون- إضافة الى القاعدة الأساسية من الضباط والجنود - فى جانب هذا التيار الديمقراطى الغالب فى قيادة الجبهة القومية.

. هذا الوضع المغرى بالقيام بعمل عسكرى يضع حداً لوجود اليمين بعد انسحابه من اجتماع القيادة العامة، وبعد أن أعلن رئيس الجمهورية استقالته أمامها بهدف إحراجها ليس إلا، واستثارة قادة الجيش اليمينيين الذين سيرون فى ذلك نهاية حتمية لهم- هذا الوضع شجع بالفعل بعض العناصر القيادية فى الجبهة القومية على المطالبة بالقيام بإجراء حاسم فى هذا الاتجاه، غير أن القيادة العامة التى كانت واثقة من نفسها ومن قدرتها على حسم الأمر سياسياً وتنظيمياً بما يكفل إرساء وترسيخ تقاليد ديمقراطية حزبية وشرعية فى البلاد رفضت الإقدام على عمل كهذا.

وحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإنه "كانت هناك بعض الآراء التى تطالب بالقيام برد فعل عنيف وسريع ضد التيار اليمينى، ولكن القيادة العامة لم تسمح بأية ردود أفعال، وواصلت الاجتماع وضبطت سير المناقشات، بما يخدم اتخاذ الخطوات المتأنية والثابتة لمواجهة الإقدام على عمل عسكرى رغم قدرته على ذلك قائلاً: "لقد ككان نفوذ التيار التقدمى قوياً فى هذه الفترة حتى داخل القوات المسلحة والشرطة، وخصوصاً بين الجنود والضباط الصغار، وكان فى وضع يمكنه حتى من القيام بانقلاب عسكرى، لكنتنا كنا نرفض السير فى هذا الطريق، لأننا نؤمن أن التنظيم السياسى كقائد للثورة هو المطالب بتصحيح مسارها. وكنا نريد أيضا أن تتأسس تقاليد

ديمقراطية داخل التنظيم، تؤكد على دوره القيادى والموجه لبقية المؤسسات العسكرية والمدنية للسلطة".(٥٤)

اتساقاً مع مثل هذا الموقف الرافض للجوء إلى العنف فى إنهاء حكم اليمين، ومن أجل قطع الخط عليه فى أن يبادر هو الى استخدامه تمسكاً بالسلطة واصلت القيادة العامة اجتماعاتها- فى غياب التسعة المنسحبين- واتخذت إجراءات تحوطية وتعبوية وتكتيكية لمنع تفجر الموقف والسيطرة عليه سياسياً حتى تحين اللحظة الملائمة تماماً لإزاحته بسلاسة ويسر.

"وفى ٢٠ يونيو ١٩٦٩- كما يوضح عبد الفتاح- اتخذت القيادة العامة عدداً من ـ القرارات الهامة، كما تم توزيع أعضاء القيادة العامة للنزول الى أعضاء التنظيم والمنظمات الجماهيرية والقوات المسلحة، بغرض شرح هذه القرارات، ومطالبة أعضاء التنظيم والمنظمات الجماهيرية والقوات المسلحة والأمن بالوقوف بحزم إلى جانب قرارات القيادة العامة، وعدم الالتزام بأية قرارات أخرى مهما كانت الجهة التى تصدرها.

ونقلت اجتماعات القيادة العامة من مقر رئاسة الجمهورية إلى مقر تنظيم الجبهة القومية بكريتر.

ووضعت القيادة العامة نفسها فى حالة طوارئ لمواجهة كافة الاحتمالات، واتخذت عدداً من القرارات أهمها:

١- تسليح أعضاء التنظيم.

٢- استنفار كافة الجنود والضباط الصغار فى الجيش والأمن ومطالبتهم بعصيان أية أوامر عسكرية من قياداتهم

٣- الاستيلاء على مخزن الأسلحة، ووقف التحرك من المعسكرات.. انتظاراً لأية قرارات تصدرها إليهم القيادة العامة.

٤- وضع المنظمات الجماهيرية فى حالة طوارئ وتأهب ويقظة لمتابعة تطورات الموقف.

٥- تكليفى بالقيام بآخر محاولة لإقناع المنسحبين من القيادة العامة بضرورة التزامهم برأى الأغلبية، ومواصلة عملهم، حسب تكليفات القيادة العامة، باستثناء رئيسي الجمهورية. ولكنهم رفضوا وتمسكوا بموقفهم بإصرار، وأعربوا عن عدم استعدادهم للالتزام بأية قرارات تصدرها القيادة العامة. وكان هذا الرفض متوقعاً،وكان فى نفس الوقت مفيداً لليسار.

وقد ناقشت القيادة العامة الموقف الرافض للمنسحبين، واتخذت كافة التدابير والإجراءات الضرورية لأفشال أى تحرك يقومون به".(٥٥)

تشير بعض المصادر الى أن اليمين كان قد أعد انقلاباً "فى ٢١ يونيو ١٩٦٩م، وصيغ بيان

بذلك، وحددت ساعة الصفر لإذاعته على المواطنين وإعلان حالة الطوارئ، ولكنه أحبط فى حينه" ذلك انه فى نفس الوقت "كان اليسار يعد لخطوة تصحيحية ليعيد للثورة وجهها الحقيقى، ويكسبها محتواها التقدمى الذى أكد عليها المؤتمر العام الرابع وقراراته، ووثائقه التقدمية".(٥٦)

ورغم أن هذا المصدر قد أعدته لجنة حكومية، إلاّ أن وثائق الجبهة القومية لا تشير إلى هذه الواقعة، مما يجعلنا نميل إلى أنها لم تحدث. ولو كان ذلك قد حدث لكان قد تطرق اليه عبد الفتاح اسماعيل عند سرده "للقصة الكاملة لحركة٢٢يونيو" فى حديثه الآنف الذكر إلى "الثورى"، الذى تتبع فيه تفاصيل دقيقة آثرنا التوقف عندها لأهميتها التاريخية والوثائقية. ومن هذه التفاصيل تلك القرارات التى اتخذتها القيادة العامة مساء٢١ يونيو، أى فى ذات اليوم الذى يقول المصدر السابق إنه كان موعد قيام الانقلاب اليمنى المحبط. فهذه القرارات لم تتخذ تحت وطأة احتمال قيام انقلاب كهذا، وبهدف استباقه وإجهاضه فى المهد، وإنما اتخذت باعتبارها الذروة العليا فى عملية الإعداد الهادئ والواثق والمنظم والدقيق- حتى من حيث اختيار اللحظة الزمنية - للقيام بعملية تصحيح ديمقراطية لخط الثورة. ولذلك فإن هذه القرارات تضمنت لخط الثورة. ولذلك فإن هذه القرارات تضمنت قراراً يقضى بمناشدة رئيس الجمهورية بتقديم استقالته التى كان قد هدد غير مرة بأنه سيقدمها، بل وقدمها فعلاً عندما صوتت أغلبية القيادة العامة برفض مشروعه الدستورى "القحطانى"

عن ذلك يقول عبد الفتاح اسماعيل: "وفى مساء ٢١ يونيو أقرت القيادة العامة مايلى:

١- أن يكون صباح ٢٢ يونيو ١٩٦٩ هو موعد عزل اليمين، وإعلان خطوة التصحيح.

٢- تشكيل وفد من القيادة العامة للاتصال برئيس الجمهورية واقناعه بتقديم استقالته، وفى حالة رفضه يعلن بيان من القيادة العامة إقالته.

٣- تعيين مجلس رئاسة كقيادة جماعية للدولة، بدلاً من رئيس الجمهورية.

٤- تغيير حراسة الإذاعة واستبدالها بحراسة جديدة.

٥- تشكيل لجنة من القيادة العامة للاشراف على الإذاعة ووسائل الاعلام الأخرى.

٦- توجيه قرار للجنود والضباط بعدم إطلاق النار، والتنفيذ الصارم لقرار القيادة العامة، حرصاً منها على عدم إراقة قطرة دم واحدة.

٧- تكليفى بإعداد النداءات والبلاغات الصادرة عن القيادة العامة إلى أعضاء التنظيم والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات العسكرية، وكذا إعداد البيان الصادر عن القيادة العامة بشأن إعلان خطوة التصحيح».(٥٧)

لم يكن قحطان يملك يداً حرة وقوة كافية لتدبير انقلاب يعطل به قرارات القيادة العامة. كما

فعل فى ٢٠ مارس ١٩٦٨، ذلك أن موازين القوى قد اختلت هذه المرة تماماً لصالح اليسار. إن أقصى ما حاوله هو الإيعاز إلى جهاز الإرسال الإذاعى بأنه سيوجه بياناً هاماً إلى الشعب، كان هدفه منه استحثاث الطغمة اليمينية من قادة الجيش والأمن الذين غدت العلاقة بينه وبينهم علاقة مصير الى القيام بعمل ما، وذلك ما لم يستطيعوه، حيث أن القرار بحلول اليوم الموعود كان قد اتخذ، وساعة مغادرة قحطان وفريقه اليمينى لمسرح السياسة ودست السلطة كانت قد تحددت، ولحظة تنفيذ إرادة التاريخ بتقويم مجرى الثورة كانت قد تجسدت مع طلوع فجر ٢٢ يونيو١٩٦٩.

عن محاولة قحطان اليائسة والعابثة هذه التى طواها كما طوى الجناح اليمينى كله يم الانتفاضة الثورية الديمقراطية السلمية لحركة ٢٢يونيو التصحيحية تحدث عبد الفتاح اسماعيل قائلاً "إنه أثناء اجتماعات القيادة العامة أذيع من محطة الاذاعة أن رئيس الجمهورية سوف يلقى بياناً هاماً لجماهير الشعب. وكنا ندرك أن الإجراء بمثابة خدعة لاستثارة قوى اليمين داخل التنظيم والقوات المسلحة والشرطة وأجهزة الدولة ضد التيار التقدمى، وإعطاء الجماهير صورة مضللة حول حقيقة الخلاف الذى دار داخل القيادة العامة، تمهيداً للزج بالبلاد فى دوامة من الفوضى والإرهاب.

وعلى الفور، فى ٢٢ يونيو، بادر التيار التقدمى بالسيطرة على الإذاعة، وأعلن البيان الصادر من القيادة العامة حول استقالة رئيس الجمهورية من كافة مناصبه، وتشكيل مجلس رئاسة ومجلس وزراء جديدين، كسلطة تنفيذية تجسد مبدأ القيادة الجماعية، وحدد البيان حقيقة الصراع بين التيارين داخل التنظيم، كما حدد الخط السياسى الداخلى والخارجى للتنظيم السياسى- الجبهة القومية"(٥٨)

ولم تجد اليمين حالة التشنج التى تملكته عند قيام حركة التصحيح، ولا محاولة تحريك بعض وحدات الجيش الموجودة فى الريف ضد العاصمة التى كان اليسار قد أحكم السيطرة عليها من قبل من خلال العمل السياسى النشط الذى قام به فيها. وسرعان ما تم احتواء محاولة التحرك التى كانت أقرب الى سكرات الموت اكثر منها رد فعل سلفا، فبعد "إعلان البيان السياسى للقيادة العامة حاول التيار اليمينى استنفار بعض الوحدات العسكرية فى المناطق الريفية للزحف على العاصمة من أجل مقاومة وإفشال خطوة القيادة العامة. لكن هذه المحاولة أفشلت، إذ تحركت عناصرنا القيادية الى جميع المعسكرات للاجتماع بأعضاء التنظيم، ولتشرح لهم حقيقة الموقف".(٥٩)

ولم يبق أمام أيتام واحتياطى الاستعمار من كبار الضباط الذين اعتمد عليهم يمين الجبهة القومية حتى سقط معهم إلا أن يطلقوا أقدامهم للريح ليرتموا فى حضن الرجعية اليمينية فى شمال الوطن التى كانت قد استولت على السلطة هناك بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الاقطاعى، وليتمرغوا تحت اقدام الرجعية الأم حتى اليوم، الرجعية السعودية، شأن من سبقوهم من زعماء

"جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل"!

الأهمية الثورية الفائقة لخطوة التصحيح

كمحصلة لنضالات مديدة ومنعطف تاريخي جديد:

كان قيام خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ حتمية تاريخية ونتيجة طبيعية لمجمل المقدمات التاريخية التى بسطناها فى هذا المبحث، كما كانت فى نفس الوقت نقطة انعطاف جذرية انتقلت بها الثورة من مرحلة التحرر الوطنى إلى مرحلة التحرر الاجتماعى الديمقراطى، هذه المرحلة التى ما تزال تمر بها ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ حتى اليوم.

ويمكننا أن نركز هنا ونبلور أكثر هذه الحتمية التاريخية، ومن ثم الأهمية الثورية الفائقة لهذه الحركة التصحيحية فى عدة نقاط:

١- إن الثورة الشعبية الحقة، التى يتكون عمودها الفقرى من العمال والفلاحين وأشباه الفلاحين وغيرهم من فئات البرجوازية الصغيرة الكادحة، والتى تكون قد سقت شجرة الثورة بعرقها ودمائها عبر حرب سياسية - عسكرية - ايديولوجية شاملة حظيت بدعم قوى الثورة العربية والعالمية، وطبعتها بطابعها ووضعتها فى مكانها اللائق بها من حركة التحرر الوطنى والقومى والإنسانى- إن ثورة كهذه ليس من السهل وأدها أو حرفها عن مسارها الوطنى- الشعبى - التقدمى هذا،إنها لا محالة قادرة على لفظ القيادات اليمينية- الاصلاحية التى تضعها ظروف موضوعية داخلية وخارجية على رأسها ورأس دولتها الوطنية المستقلة، ومواصلة السير على دربها الذى حفرته بأظافرها عبر مسيرة النضال الشاقة، ودفع حركة الثورة فى الاتجاه الاجتماعى- التاريخى الذى تتحقق بالمضى فيه مصالحها الطبقية الجذرية والعميقة ومطامحها السياسية المشروعة والنبيلة.

وبذلك أظهرت خطوة ٢٢ يونيو، بصفتها الذروة العليا والتعبير النوعى لتراكم النضال الوطنى والشعبى المديد، لا منذ قيام ثورة ١٤ اكتوبر عام ١٩٦٣ فقط، وانما أيضا منذ ميلاد الحركة الوطنية اليمنية فى منتصف الخمسينيات، التى احتلت فيها الحركة العمالية موقعاً محورياً، وساهمت خلالها وقبلها جماهير الفلاحين واشباه الفلاحين بنضالات عديدة ومديدة ومتفرقة - أظهرت أنها واحدة من الثورات الأصيلة، الثورات التى أطلق عليها ماركس ولينين صفة الثورات الشعبية، وهى السمة التى افتقدتها ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ الأم فى شمال الوطن منذ أخذ يعتلى مواقع القيادة فيها الإقطاعيون وممثلوهم السياسيون بعيد قيامها - جنباً الى جنب مع البرجوازية الصغيرة التى فجرتها - وظلوا يوسعون نطاق نفوذهم عليها عبر العديد من المناورات والمؤتمرات والمؤامرات حتى تمكنوا من احتوائها، قبل أن يستولوا على قيادها نهائياً بانقلاب ٥نوفمبر ١٩٦٧، نتيجة اختلال توازن القوى لصالحهم بعد نكسة ٥يونيو١٩٦٧ التى

اضطرت الحليف الشورى- مصر عبد الناصر -إلى سحب جيشها من اليمن والقبول بالدخول فى مساومات مع قوى الرجعية فى اليمن والسعودية.

فبالاستناد الى ماركس لاحظ لينين أن الثورة فى القارة الأوربية لم تستطع أن تكون عام ١٩٧١ "ثورة شعبية" تجذب للحركة الأكثرية حقا، إلا إذا شملت البروليتاريا والفلاحين، فهاتان الطبقتان كانتا تؤلفان "الشعب فى ذلك الحين". غير أن التحالف بين هاتين الطبقتين لم يتحقق حتى مع قيام كومونة باريس التى قامت فى هذا الوقت، وكانت ماتزال "تشق طريقها إلى مثل هذا التحالف، وهى لم تبلغ الهدف بحكم جملة من أسباب ذات طابع داخلى وخارجى". وسمة الشعبية لم تتوفر للثورتين البرجوازيتين "البرتغالية والتركية" رغم النجاحات "الباهرة" التى صحبتهما وجعلتهما من ثورات القرن العشرين، ذلك أنه "لم تكن لا هذه ولا تلك ثورة "شعبية"، لأن جمهور الشعب، اكثريته الكبرى، لم تبرز بصورة ملحوظة، نشيطة ومستقلة، بمطالبها الخاصة الاقتصادية والسياسية لا فى هذه الثورة ولا فى تلك". على العكس من ذلك "الثورة البرجوازية الروسية، سنوات ١٩٠٥- ١٠٩٧" التى "كانت دون شك ثورة شعبية حقا"، لأن جمهور الشعب، أكثريته، فئاته الاجتماعية "السفلى" البعيدة الغور والتى سحقها الظلم والاستثمار قد نهضت مستقلة وطبعت مجرى الثورة بأكمله بطابع مطالبها هى، بطابع محاولاتها هى أن تبنى على طريقتها مجتمعاً جديداً مكان المجتمع القديم الجارى هدمه".(٦٠)

والسمة الشعبية لثورة ١٤ اكتوبر اليمنية كمرحلة متقدمة من النضال الوطنى والاجتماعى لحركة الوطنية - العمالية- الفلاحية، وكمظهر خاص من مظاهر تجلى الثورة اليمنية العامة، والثورة القومية الشاملة، والثورة العالمية بمجملها- هذه السمة تجلت فى انخراط العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين، بل والجنود، فى معمعمة النضال الوطنى التحررى حتى طرد المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطنى، وفى النضال الديمقراطى المتعدد الأشكال والتكتيكات ضد الجناح اليمينى الإصلاحى فى الجبهة القومية التى قادت الثورة، حتى أمكن لها- تحت قيادة الجناح الديمقراطى الشورى بجميع ألوانه- الإطاحة به فى حركة ٢٢يونيو ١٩٦٩، وفتح بذلك الطريق لكى تفصح الثورة عن طابعها الشعبى هذا بشكل ملموس بما يحقق المطالب الاجتماعية العادلة لقوى العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة، فى ظل مجتمع جديد، يقوم على أنقاض المجتمع القديم الموروث، مجتمع الاستعمار، والأقطاع وأشباه الإقطاع، والكومبرادور، والإدارة والسلك العسكرى والأمنى الذين خلفهما المستعمر.

٢- أنه إذا كان "الشرط الأولى لكل ثورة شعبية حقا" هو تحطيم "آلة الدولة البيروقراطية العسكرية"- حسب تعليمات ماركس- (٦١) فإن ذلك ماطمحت الى تحقيقه ثورة ٤ اكتوبر- رغم التكتيكات المرحلية -أياً كان الرأى فيها- التى جعلتها تتحالف فى بعض الفترات السابقة للاستقلال مع بعض قادة الجيش اليمينيين، وخاصة بعد هبة ١٤ اكتوبر فى عدن التى قادها

فدائيو الجبهة القومية، أعلنوا بها فك ارتباطها بجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، وهو - هذا التحالف- ما كان يتناقض مع موقف الجماهير العمالية والفلاحية وكل القوى الديمقراطية داخل الجبهة القومية وخارجها.

وكان وقوف قادة الجيش والأمن ضد كل مامثلته ثورة ١٤ اكتوبر، بعد تحقيق الاستقلال، ومناصرتهم للجناح اليمينى الحاكم، وسعيهم الى حل المؤسسات الشعبية العسكرية التى تكونت فى مجرى الكفاح المسلح ضد المستعمر كالحرس الشعبى وجيش التحرير وتشكيلات الفدائيين، وقيامهم بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ وغير ذلك من الإجراءات القمعية السابقة واللاحقة لكل القوى الوطنية والديمقراطية- كل ذلك قوى العزم على ضرورة تحطيم هذه الآلة البيروقراطية العسكرية المشبوهة المتخلفة التى كانت الصراعات البدائية تنهشها وتؤكد ضرورة إحالتها إلى مزبلة التاريخ.

وكانت هذه إحدى المهام التى شرعت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ فى إنجازها ضمن مسعاها العام من أجل خلق سلطة وطنية ديمقراطية تكفل تحقيق التحولات الاجتماعية المنشودة التى يتجلى بها الطابع الشعبى للثورة. وذلك مانص عليه البند الثانى من البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية الذى أعلنت به قيام حركة التصحيح، حيث جاء فيه:"ان سلطة الديمقراطية الشعبية التى تمثل إرادة الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة هى الحل الأفضل الذى يجنب البلد والشعب مخاطر النزعة الفردية".(٦٢) وذلك ما أشار إليه فيما بعد الأمين العام الجديد الذى جاءت به حركة التصحيح، عبد الفتاح اسماعيل، على رأس التنظيم السياسى- الجبهة القومية، حيث أوضح ان من "القضايا الأساسية" لنضال التنظيم، والتى كان على الحركة مباشرة حلها: "إحداث تغيير جذرى فى أجهزة السلطة القديمة، المدنية والعسكرية، وتطهير المؤسسات العسكرية من كل القيادات القديمة، واستبدالها بقيادات ثورية من جيش التحرير والفدائيين وبناء جيش وطنى شعبى ثورى، والعمل من أجل تغيير كل القوانين الموروثة عن العهد الاستعمارى، واستبدالها بقوانين جديدة، ووضع دستور جديد ديمقراطى شعبى يعكس المصالح المادية والروحية لأوسع جماهير الشعب، وفى نفس الوقت تمكين أوسع جماهير شعبنا من المشاركة الفعالة والنشطة فى أجهزة الدولة المختلفة عبر إقامة مجالس الشعب المحلية المنتخبة ومجلس الشعب الأعلى المنتخب".(٦٣)

٣- إن حركة٢٢ يونيو ١٩٦٩ جاءت تتويجاً لذلك النضال الأيديولوجى والسياسى الذى شرع يخوضه التيار الديمقراطى فى الثورة - مدعوماً بالقوى الديمقراطية الأخرى، وخاصة التيار الماركسى- هذا النضال الذى امتد بدرجات متفاوتة من حيث الحدة منذ المؤتمر الأول للجبهة القومية فى يونيو عام ١٩٦٥ حتى قيام الحركة والذى تجسد فى وثائق الجبهة بدءاً بالميثاق الوطنى حتى برنامج استكمال مرحلة الوطنى الديمقراطى،هذه الوثائق التى حددت طبيعة الثورة ومهامها وقواها. ومن هنا ماجاء فى البند الثالث من البيان السابق الذكر للقيادة العامة للجبهة القومية حول حركة

التصحيح، والذى جاء فيه:

"إن الميثاق الوطنى للجبهة القومية هو الدليل النظرى بالنسبة للثورة، وإن برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى هو الحد الأدنى لمطالب هذه المرحلة، وهو الحد الأدنى لما مثله الميثاق الوطنى".

أما المهام الوطنية الديمقراطية التى انطوت عليها وثائق الجبهة القومية، والتى جاءت حركة ٢٢يونيو ١٩٦٩ لتحقيقها فى الواقع فقد أوجزها عبد الفتاح اسماعيل بالعمل على "تحرير الاقتصاد الوطنى من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العالمية، وأن تؤول ملكية الشركات الاحتكارية عبر إجراءات التأميم إلى ملكية الشعب بأسره، ممثلاً بقطاع الدولة" والعمل على "شن قانون للإصلاح الزراعى الجذرى، يحقق شعار "الأرض لمن يفلحها" وتوزيع الأرض للانتفاع بها رسمياً، ومباشرة من قبل الفلاحين، وقيام الحركة التعاونية الطوعية، كى يتمكن الفلاحون من تنظيم نشاطهم الإنتاجى فى التعاونيات الزراعية بأشكالها المختلفة، كى تضطلع هذه الأشكال بالمساهمة فى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ريفنا اليمنى جنباً إلى جنب مع مزارع الدولة"، و"العمل من أجل بناء الاقتصاد الوطنى المستقل على أساس استخدام العلم فى البرمجة والتخطيط عبر خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تهدف الى إنهاض وتطوير الاقتصاد الوطنى فى مجال الزراعة والصناعة، بغرض التحسين المستمر لحياة الجماهير، وكذلك النهوض بالمجالات الخدماتية، وتحقيق ديمقراطية التعليم والتعليم المجانى ومحو الأمية، وكذا مجانية التطبيب، ونشر الثقافة الوطنية اليمنية والعربية والانسانية على نطاق واسع، بالإضافة إلى توسيع شبكة الطرقات ومد الاتصالات السلكية واللاسلكية الى عموم مناطق الجمهورية، وكذلك توفير الماء والمسكن والملبس النظيف لجماهير الشعب". (٦٤)

٤-إن حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ كانت "طلقة الرحمة" التنظيمية بعد نضال تنظيمى مرير منذ المؤتمر الأول للجبهة القومية إلى حصول التيار اليسارى على الأغلبية فى القيادة العامة مرة أخرى قبيل قيام الحركة، الأمر الذى مكنه من أن ينتزع موقع الشرعية التنظيمية ويحافظ عليه بالاعتماد على قاعدة التنظيم المتينة والمؤسسات الجماهيرية وصغار الضباط والجنود، كما مكنه فى آخر الأمر من أن يضطر رئيس الجمهورية إلى تقديم استقالته الى القيادة العامة غير مرة، بعد أن رفضت مشروع دستور وقراراته الوزارية الكيفية.

وأثبت النجاح المنقطع النظير لخطوة التصحيح أن العمل التنظيمى الهادئ والصبور من داخل التنظيم الحاكم، والمصحوب بشتى الأشكال النضالية الأخرى السياسية والجماهيرية والأيديولوجية، وبالتحالف مع القوى الديمقراطية الأخرى، ممثلة فى الاتحاد الشعبى الديمقراطى، ومنظمة البعث، وباتباع التكتيكات السياسية المرنة والذكية التى تنطوى على تنازلات مؤقتة لصالح بعض الأطراف اليمينية كترشيح فيصل الشعبى لرئاسة الوزراء مقابل عدم تأييده لوثيقة

قحطان الدستورية، والوقوف إلى جانب محمد على هيثم فى نزاعه مع رئيس الجمهورية ومن ثم اجتذابه - إلى حين - إلى صف اليسار - أن ذلك كله هو النهج الواقعى والناضج والصحيح والموصل الى الهدف فى مثل ذلك الظرف الداخلى والخارجى الدقيق والحرج الذى وجد اليسار نفسه فيه بعد وقوع مقاليد سلطة دولة الاستقلال فى يد اليمين، وان منطق "محاصرة المدينة بالريف"، وتفجير "البؤر الثورية" على أمل انتشارها على نطاق البلد كله، وهو ما حاولته حركة ١٤ مايو١٩٦٨ غير صالح فى مثل ذلك الظرف الملموس الذى واجهته ثورة ١٤ اكتوبر بعد خروج المستعمر وتسلم اليمين للسلطة.

لقد وصف عبد الفتاح اسماعيل هذا النهج البصير والحكيم الذى قاد إلى إزاحة اليمين - فى آخر الأمر - من دست السلطة ومن طريق الثورة بأنه كان "سلسلة من الأساليب الثورية الناضجة" ساعدت اليسار على "تحقيق الانتصار النهائى على التيار اليمينى صبيحة الثانى والعشرين من يونيو المجيدة التى قضت على أحلام اليمين، ودكت قلاعه التى كانت تختفى ورا ءها مؤامرات الاستعمار والرجعية ضد شعبنا اليمنى وأهدافه النبيلة". (٦٥)

أما "الوثيقة النقدية التحليلية...." فإنها بلهجة الإشادة بمثل هذا النهج تؤكد أنه أمكن بذلك تحقيق خطوة ٢٢ يونيو بطريقة ديمقراطية: "وطوال الفترة الممتدة من أغسطس ١٩٦٨ تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه، وزيادة ثقله وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفى إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفى إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف الضباط والجنود فى المؤسسات العسكرية.. كما تعززت علاقته بالفصائل الديمقراطية خارج الجبهة القومية، بينما تكشفت أكثر الطبيعة الرجعية لليمين وإفلاسه التنظيمى والفكرى والسياسى، وتفاقمت- وعلى نحو بارز- تناقضاته الذاتية، وأضحى غير قادر على الاستمرار ومواصلة القيادة.

وبفعل هذه الظروف مجتمعة نجح اليسار فى محاصرة اليمين واستغلال تناقضاته، والتحالف مع أجزاء منه - وبالذات جماعة محمد على هيثم - ومن ثم الإطاحة باليمين ديمقراطياً فى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩، التى ثبتت سيطرة اليسار على التنظيم والسلطة، ووضعت البلاد على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة - هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية". (ص١٣)

٥- إن خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية كانت الخاتمة الطبيعية والمنطقى الثورى، -بقطع النظر عن التباينات التى حدثت فى صفوفه فيما بعد - ضد الفريق اليمينى الإصلاحى، هذا النضال الذى كانت مؤتمرات الجبهة الومية أهم ساحاته.

لقد كان لينين يبدى مخاوفه على مصير حركات التحرر الديمقراطى فى الشرق من أن تجهض على يد الفريق الإصلاحى فيها. وهو ما تجلى فى كتاباته عن ثورة ١٩١١ الصينية التى قادها الديمقراطى الثورى صن- يات صن بمشاركة فريق اصلاحى ليبرالى، حيث أعرب عن قلقه وتساؤله عن مآلها بمثل هذه الكلمات:

"لقد اكتسبت الحرية الصينية عن طريق تحالف الديمقراطية الفلاحية والبرجوازية الليبرالية. فهل يستطيع الفلاحون، دون قيادة من حزب البروليتاريا، الاحتفاظ بموقفهم الديمقراطي ضد الليبراليين الذين لاينتظرون غير الفرصة الملائمة للانتقال الى جهة اليمين- هذا ما سيظهره المستقبل".(٦٦)

وقد أظهر المستقبل - بعد فترة قصيرة فقط - أن الليبراليين قد انحرفوا بالثورة ذات اليمين بعد أن تسلم رئاسة الجمهورية يوآن شي -كاي الذى أزال حتى الصبغة الليبرالية عن وجهه، وأقام نظام حكم عسكرى ديكتاتورى ثورى معاد للثورة وقواها الديمقراطية.

وماحدث فى الصين حدث مثله - بأشكال متعددة- فى بلداننا العربية التى قادت الثورة فيها البرجوازية الصغيرة والوسطى. ورغم النجاحات الكبيرة التى حققتها فى مبدأ الأمر إلا أن الجناح الإصلاحى فيها كان يجهضها فى خاتمة المطاف، ويقيم حتى ديكتاتورية عسكرية فردية كالحة.

ويمكن القول أن مال ثورة ١٤ اكتوبر لم يكن - ليختلف إلا فى التفاصيل عن هذا المآل المألوف، لولا أن الفريق الديمقراطى الثورى فيها - مؤزراً بكل القوى الديمقراطية اليمنية- كان أقوى جانباً منذ البداية، وكان قد أتيح له حظ من الثقافة السياسية والخبرات التاريخية عن أسباب تعثر العديد من الثورات العربية وغير العربية، جعله يواصل النضال بدأت حتى تمكن آخر الأمر من القبض على زمام قيادة الثورة واخراج الفريق اليمنى الإصلاحى من ساحة الصراع، جاعلاً بذلك حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ واحدة من حركات التصحيح الديمقراطية الجذرية القليلة فى العالم النامى، عالم منطقة التحرر الوطنى.

ما من شك أن ذلك القدر من الوعى الاشتراكى العلمى الذى كان قد توفر لنواته الأساسية التى كان عبد الفتاح اسماعيل رمزاً لها قد لعب دوراً كبيراً فى ترشيد خطى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية عبر مختلف المراحل النضالية، التى لم تكن خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ سوى مرحلتها العليا.

٦- إن خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، كما كانت الحصاد الخصب لكدح وكد الجناح التقدمى فى الجبهة القومية عبر سنين طويلة، فإن أطراف الحركة الوطنية اليمنية،وخاصة الفصيل الماركسى بقيادة عبد الله باذيب، كما دعم منحى الثورة التحررى الوطنى الديمقراطى، وقدم العديد من وجهات النظر الجادة التى تلقى الضوء على طريقها، وتساعدها على استبعاد خط سيرها، فإنه وقف بحزم إلى جانب التيار التقدمى المجسد لها فى صراعه مع اليمين حتى تحقق له الانتصار عليه.

ومن هنا ذلك الترحيب الحار الذى استقبلت به خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ لدى مختلف أطراف الحركة الوطنية اليمنية.

ولن نستطيع أن نورد فى هذا الصدد أكثر من اقتباسين لأهم فصيلين فى هذا الوقت.فالاتحاد الشعبى الديمقراطى أصدر بياناً بمناسبة قيام الحركة اعتبر فيه هذا الحدث حتماً مقضياً، ومحطة كان لا بد من بلوغها.

فقد جاء فى البيان الذى صدر فى أواسط يوليو ١٩٦٩ باسم «منظمة السلفى للشبيبة اليمنية الديمقراطية» :«قامت يوم ٢٢ يونيو الماضى سلطة جديدة فى يمننا الجنوبية».

وكان سقوط السلطة السابقة أمراً طبيعياً، وخطوة متوقعة.

وكان من أبرز الأسباب التى أدت إلى سقوط السلطة السابقة أن النزعة الفردية سادتها وسيطرت عليها، وأنها انتهجت سياسة جمود وتردد وديماجوجية، وسياسة كبح للقوى الديمقراطية، وأدارت ظهرها لآمال الجماهير ومطامحها، وقمعت النضالات الشعبية، وعملت على مواجهتها بالعسف والإرهاب.. ووضعت ثورتنا وبلادنا أمام منحيات بالغة الخطورة.

ومن أبرز الأمثلة على خوف الحكم السابق ومحاربته للحركة الشعبية تلك الأساليب غير الديمقراطية التى عمل على تكريسها فى التنظيمات والمؤسسات الجماهيرية، وفى الحياة العامة، ومواقفه السلبية من مطالب العمال ونضالاتهم ضد الاحتكارات الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات بلادنا، ومن المطالب الشعبية عموماً فى قضايا الأرض والتصنيع والتجديد الثقافى وغيرها.. بل ولجوئه الى سلسلة من الممارسات البوليسية، بالاضافة إلى الديماجوجية ضد القوى والعناصر الثورية والتقدمية.

ولقد أسهمت كل القوى الثورية والقطاعات الشعبية فى إسقاط الحكم السابق، وعلى رأسها الحركة الطلابية.

وقبل التغيير بأسبوع، وفى يوم السبت ١٤ يونيو، نظم الطلاب إضراباً شاملاً، مطالبين بفرض تعليم أوسع.. واكتسب الإضراب أهمية كبرى، لأنه كان من أبرز وأوسع النضالات المطلبية التى شهدتها بلادنا منذ الاستقلال، ولأنه جاء تعبيراً قوياً عن السخط الشعبى ضد السلطة السابقة، التى واجهت الإضراب بالعسف وعمليات القمع.. فقامت بإلقاء القبض على عشرات من الطلبة من مختلف الأعمار وفى مختلف المناطق، وتعرض الكثير من الطلبة المحتجزين للتعذيب.

ولقد شكل هذا الإضراب أحد العوامل الرئيسية التى أفضت الى قيام حركة الثانى والعشرين من يونيو، وصعود السلطة الجديدة.

ونظراً للدور الذى لعبته «منظمة السلفى للشبيبة اليمنية الديمقراطية» فى هذه الحركة الإضرابية، وبسبب اتهامها من قبل الحكم الفردى الديكتاتورى السابق بأنها كانت وراء هذا الإضراب، فقد تعرضت كذلك لحملة إرهاب سافرة. فقد اعتقل عدد من قادتها وعناصرها الطلابية، وضرب بعض رجالها من قبل مباحث الحكم السابق بصورة وحشية يهتز لها ضمير الإنسان. كما جرت مداهمة مقر المنظمة وتفتيشه دون أمر قضائى، وصودر الكثير من ممتلكات المنظمة. وكان الهدف واضحاً، وهو تصفية المنظمة، ودفعها إلى عدم الشرعية. ولكن الحكم الفردى

انقشع قبل أن يحقق هذا الغرض، الذى كان جزءاً من أغراضه الشريرة ضد القوى الثورية والتقدمية فى بلادنا.

إننا نعتقد أن التغيير فى السلطة الذى تم فى بلادنا فى ٢٢ يونيو الماضى كان تغييراً إيجابياً، وخطوة الى الأمام. وقد رحبت جماهير الشعب بهذا التغيير، أملاً فى أن يفتح آفاقاً أوسع، ويهيىء إمكانيات أكبر أمام تلبية مطالب الجماهير وحل المشكلات الأكثر إلحاحاً، وخصوصاً المشكلة الاقتصادية، وافساح المجال لكل القوى التقدمية والديمقراطية لممارسة حقها وحريتها فى العمل والتعبير، وتعزيز العلاقات مع الدول العربية المتحررة، ومع المعسكر الاشتراكى، وفى طليعته الاتحاد السوفياتى، ولانجاز مهمات ثورة ١٤ اكتوبر الوطنية الديمقراطية.

أما منظمة البعث فى الشطر الجنوبى من اليمن التى - بتبنيها للاشتراكية العلمية(٦٧) اسمت نفسها فى ٥ ابريل ١٩٧٤ بقرار من المجلس الوطنى للحزب «حزب الطليعة الشعبية» فقد جاء فى أحد تقاريرها - بعد تغيير تسميتها - ما يلى:

«لقد هدفت حركة ٢٠ مارس الانقلابية الرجعية الى تصفية القوى الوطنية والتقدمية داخل وخارج الجبهة القومية. وقد شهدت البلاد خلال تسلط اليمين حملة اعتقالات واسعة فى صفوف كل الوطنيين والتقدميين، وعانى شعبنا بفئاته الواسعة الأمرين من استئثار اليمين بقيادة التنظيم والدولة على السواء، حيث خنقت مبادرات الجماهير التى تحملت عبء النضال الطويل ضد الاحتلال البريطانى وركائزه، كما شلت المنظمات الجماهيرية، وفقدت فعاليتها، كما فقد اتحاد العمال أى تأثير له على ما يجرى فى حياة الشعب.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ أن التيار المتقدم فى الجبهة القومية حسم هذا الصراع حول السلطة فى الأخير لصالحه. لقد أمكن للتيار المتقدم أن يقود حركة التصحيح فى ٢٢ يونيو، ولقى دعماً غير محدود من قبل مختلف قطاعات الشعب وقواه الوطنية والتقدمية، ومن بينها حزبنا الذى أعلن تأييده فى اليوم التالى لها مباشرة، كما استأنف الحوار مع قيادتها منذ أيامها الأولى». (٦٨)

كان الاتحاد الشعبى الديمقراطى قد نجح منذ فترة الكفاح المسلح ضد المستعمر فى إقامة صلة خاصة مع تيار اليسار، وبالذات بين عبد الله باذيب وعبد الفتاح اسماعيل، توطدت اكثر بعد الاستقلال فى غمرة النضال ضد الجناح اليمينى الحاكم، ولاسيما بعد أن جمعهما هم مشترك هو السعى الى اقامة حزب طليعى يقوم على أساس الاشتراكية العلمية ويكون أساساً لحزب طليعى على نطاق اليمن كلها، ويكون من مهامه إقامة اليمن الديمقراطى الموحد.

وبعد الاستقلال أمكن لمنظمة البعث فى جنوب الوطن اقامة ذات الصلة مع يسار الجبهة

القومية، وغدت تتطلع هى أيضاً إلى اقامة مثل هذا الحزب الطليعى على خطوتين.

بقيام حركة التصحيح فتح المجال أكثر لإدارة الحوار بين الفصائل الثلاثة فى ضوء الشمس، بغية الوصول الى الهدف المشترك.

وكما يقول عبد الفتاح اسماعيل فإن من القضايا الاساسية لخطوة التصحيح «العمل على تحقيق وحدة فصائل العمل الوطنى الديمقراطى فى تنظيم سياسى موحد، على طريق قيام الحزب الطليعى من طراز جديد.. صمام أمان الثورة وقائدها المظفر».(٦٩)

٧- كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ انتصاراً للمسعى الوطنى - الوحدوى الذى كانت تجسده أساساً النواة الديمقراطية الثورية ذات الرؤية الاشتراكية العلمية وسط جناح اليسار فى الجبهة القومية، وهزيمة نهائية لليمين الذى كان يناور بقضية الوحدة اليمنية، بينما كانت تعشعش فى أعماقه انفصالية تعود إلى عهد تأسيس الامارات والسلطنات الإقطاعية فى جنوب اليمن خلال القرن الثامن عشر بعد انسلاخها عن الدولة المركزية شبه الإقطاعية فى شمال اليمن، انفصالية تعمدت اكثر وتحولت إلى عادة مقبولة ومزاج طبيعى مألوف بفعل سياسة التغريب والتهجين والمسخ لهويات الأوطان والمواطنين التى مارسها المستعمر البريطانى لأكثر من قرن وربع قرن.

حقاً إن تسمية دولة الاستقلال «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» كانت تمثل خطوة الأمام نحو استعادة الهوية الوطنية اليمنية المستلبة، إذا ما قورنت بتسمية «دولة اتحاد الجنوب العربى» التى أصر عليها المستعمر، وتجاوب معها أمراء الإقطاع الذين ينفرون من اسم اليمن نفور السليم من الأجرب.

غير أنه حتى هذه التسمية لم تكن موضع رضا يسار الجبهة القومية، وبالذات نواته الديمقراطية الثورية ذات الرؤية الاشتراكية العلمية، وكانت تسعى الى اعادة النظر فى قانون الجنسية بما يسمح لكل يمنى أن يحصل على ذات حقوق المواطنة التى يحصل عليها المواطن "الجنوبى"، باعتبار ذلك أحد مؤشرات الإيمان بالانتماء الى وطن يمنى واحد، وأحد الحوافز للعمل على تحقيق وحدته، فوق انه يرتب واجباً وطنياً على كل مواطن يمنى صحيح الوجدان هو النضال من أجل صيانه مبادىء ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ اكتوبر ١٩٦٣.

وكما جاء فى البند الرابع من البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية بمناسبة قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية فإن «انتهاج سياسة يمنية جذرية لما فيه خدمة مصلحة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية فى يمن ديمقراطى موحد فى اقليم اليمن مهمة كل مناضل شريف فى الجنوب والشمال. وإن حماية ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر من المؤامرات الامبريالية والرجعية هى المهمة العاجلة للثورة فى الجنوب، وللحركة الوطنية فى الشمال».(٧٠)

وعند تعداده للقضايا الأساسية التى وضعتها حركة التصحيح أمامها شرح عبد الفتاح اسماعيل هذه النقطة بقوله إنه كان من أهداف الحركة «إلغاء قانون الجنسية الذى يميز أبناء اليمن الواحد على أساس شمال وجنوب، وإعلان قانون جنسية جديد ينهى هذا التمييز والى الأبد،

ليفتح الطريق واسعاً أمام النضال المشترك لأبناء الشعب اليمنى الواحد، وصولاً إلى تحقيق وحدة الأرض والشعب اليمنى، على طريق تحقيق كامل لاستراتيجية الثورة اليمنية». (٧١)

وفى مكان آخر يشير عبد الفتاح اسماعيل إلى أن «الموقف الانفصالى الذى كان يتخذه اليمين، بالإضافة الى محاولة الوقوف موقفاً معارضاً أو موقفاً مناهضاً لأى نضال وحدوى كان يشبه إلى حد كبير جداً موقف رابطة أبناء الجنوب» وكان رأينا أن «أية دعوة إلى أن الجنوب منعزل عن الشمال إنما تخدم قوى الاستعمار وقوى الاستعمار الجديد والقوى الرجعية فى المنطقة، ولذلك فإننا «عندما انتهينا أول ما انتهينا من تصفية اليمين مباشرة كانت أولى خطوة نخطوها إلغاء قانون الجنسية القديم، وإعلان قانون جنسية جديد، يتساوى فيه اليمنيون عموماً فى الشمال وفى الجنوب، من أجل النضال الوحدوى فى قضيتهم العادلة، قضية وحدة الأرض والشعب اليمنى فى الوطن كله». (٧٢)

وعدا ذلك فإن الدستور الذى صادقت عليه القيادة العامة للجبهة القومية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ قد أحل تسمية «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» محل تسمية «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» التى تكرس «الشطرية» الامر الذى أفزع قوى الإقطاع الحاكمة فى شمال اليمن التى رأت فى التسمية الجديدة مغزى وطنياً وديمقراطياً بعيداً يجعل من جمهورية «الجبهة القومية» رمزاً مكثفاً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الموحدة المنشودة !

٨- كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ الضربة الأخيرة التى سددت الى جدار العزلة والشوفينية والانغلاق الذى اراد اليمين ضربه ما بين دولة الاستقلال وما بين الدول التحررية العربية وحركة التحرر القومى العربية وحركة الثورة العالمية، حيث أمكن بذلك وضع اليمن الديمقراطية فى موقعها الطبيعى ضمن جبهة قوى الثورة العربية والعالمية.

وذلك ما أوضحه بجلاء البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية الذى أعلن قيام حركة التصحيح، وأكد فيه «أن تثبيت علاقات وطيدة مع البلدان العربية الشقيقة، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، وتعزيز عرى الروابط الوطنية والقومية هو خدمة لقضية الثورة العربية ذات الهدف والمصير المشترك، وأن الإسهام فى قضيتنا الكبرى، قضية فلسطين، من خلال دعم المقاومة الشعبية المسلحة، هو السبيل الوحيد لاسترداد الحق العربى»، كما أكد «أن انتهاج سياسة واضحة بالنسبة لقضايا التحرر والتقدم فى العالم، وتوثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكى، وفى مقدمته الاتحاد السوفيتى الصديق، تعتبر بالنسبة لنا قضية مبدئية باعتبار أننا جزء من حركة التحرر الوطنى الديمقراطى العربى والعالمى.

واننا إذ نعيد الأمور الى طبيعتها فإننا نؤكد أن القضية بالنسبة لنا ليست مجرد التزام أدبى، ولكنها ممارسة نضالية يومية تجند نفسها لخدمة قضية الثورة ولخدمة قضية الشعب». (٧٣)

حقاً أن بيان القيادة العامة حول حركة التصحيح قد خلا من الإشارة إلى «الاشتراكية العلمية»، ولكنه خلا أيضاً من الإشارة إلى قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية، التى ورد فيها

لأول مرة مثل هذا التعبير عن الاشتراكية العلمية فى معرض الحديث عن المنحى الفكرى للحزب الطليعى المنشود: «يقر المؤتمر أنه لبناء التنظيم الثورى الطليعى ضرورة الالتزام فى تثقيف التنظيم ضمن الخط الاشتراكى العلمى، بما يمكن بالفعل من القفز بمستويات التنظيم فكرياً، ويحقق وحدته التنظيمية، ويوجهه صوب التحول الى حزب اشتراكى طليعى». (٧٤)

ليس هناك أدنى مبرر لأى تصور بأن هناك قدراً ما من التراجع عن الفكر الاشتراكى العلمى الذى كانت قد مالت إليه النواة الديمقراطية داخل تيار اليسار. التفسير الوحيد المقبول لذلك هو أن النتوء اليسارى المتطرف الذى برز فى بعض قرارات ووثائق المؤتمر - بفعل التأثر بما كان سائداً وسط حركة القوميين العرب فى منحاها الجديد الموسوم باليسارية الحادة، والتى كان لها حضور معنوى ضمن هذه الوثائق، وحضور مادى فى المؤتمر - هو الذى أوحى لعبد الفتاح اسماعيل الذى أوكلت إليه صياغة البيان من قبل القيادة العامة، بتجنب الإشارة إلى قرارات المؤتمر الرابع، بما فيها الإشارة العرضية فيها الى «الخط الاشتراكى العلمى»، وكان الأولى أن يقال «نظرية الاشتراكية العلمية».

إن مما يرجح تفسيرنا هذا هو أن بيان القيادة العامة للجبهة القومية حول حركة التصحيح قد أورد صيغة متقدمة تتعلق بتوثيق «العلاقات مع المعسكر الاشتراكى، وفى مقدمته الاتحاد السوفيتى» لا نعثر على مثيل لها فى قرارات ووثائق المؤتمر الرابع التى كانت متأثرة - بهذا القدر أو ذاك - بمختلف التيارات اليسارية المتطرفة، كالماوية، والتروتسكية، والجيفارية، واليسار الجديد...الخ

نعم.. لم يتطرق البيان الى ذكر الاشتراكية العلمية، غير أنه صيغ تحت وحيها وانطلاقاً من الإيمان بها كنظرية مرشدة للعمل السياسى، وموجهة للنواة الديمقراطية الثورية داخل تيار اليسار، وهى تخطو خطاها المدروسة والمتزنة والمتوالية حتى تم انتزاع السلطة من يد اليمين فى ٢٢ يونيو ١٩٦٩.

وذلك ما أشارت إليه أيضاً «كلمة الثورى» بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على ذكرى حركة التصحيح هذه التى تم بها «انتقال السلطة من أيدى القوى اليمينية إلى أيدى القوى اليسارية فى الجبهة القومية التى حظيت بدعم وتأييد القوى الوطنية والتقدمية، وبالتفاف جماهير الشعب حولها تجسيداً وتعميقاً للوشائج النضالية التى جمعتها، والتى تكونت وتصلبت فى معمعان الكفاح التحررى ضد الاستعمار والرجعية المحلية، وتعبيراً عن ايمانها المشترك بالأهداف النبيلة لشعبنا فى التحرر والتقدم الاجتماعى والوحدة.

وكان هذا التغيير فى طبيعة القوى التى استلمت السلطة شرطاً رئيسياً لإجراء التغييرات الثورية الجذرية التى شهدها مجتمعنا خلال عقد ونصف من الزمن. فالطليعة السياسية لشعبنا، وتحت تأثير أفكار الاشتراكية العلمية، حددت، وبشكل ملموس، الخطوات الرئيسية لعملية التجديد الديمقراطى للمجتمع على طريق انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها

الاشتراكية». (٧٥)

هكذا يمكن القول إجمالاً أنه كما كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المباركة حصيلة نهائية لسلسلة من النضالات الوطنية والاجتماعية التى خاضها التيار اليسارى فى الجبهة القومية مسنود بالقوى الديمقراطية الأخرى، وترجمة صادقة للطابع الشعبى لثورة ١٤ اكتوبر ووثائقها، فإنها كانت فاتحة عظيمة لكل تلك التحولات الجذرية التى شملت بنية المجتمع التحتية والفوقية، ووضعت اليمن الديمقراطية - آخر الأمر - فى فلك الأنظمة الديمقراطية الثورية الجديدة ذات التوجه الاشتراكى.

وجميع وثائق التنظيم اللاحقة بدءاً من المؤتمر الخامس للجبهة القومية، مروراً بالمؤتمر التوحيدى للتنظيم السياسى الموحد -الجبهة القومية وانتهاء بالمؤتمر الأول للحزب الاشتراكى اليمنى، فالكونفرنس الحزبى العام - جميعها تفرد مكانه خاصة لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، باعتبارها مفصلاً حاسماً بين عهدين، عهد اليمين، وعهد اليسار، ومستهلا لعملية الفتح الثورى الديمقراطى التى ما نزال نخوض غمارها حتى اليوم.

يكفى فى هذا الصدد أن نشير سريعاً إلى ما جاء فى «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى» و"الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ - ١٩٨٦» التى اقرها الكونفرنس الحزبى العام عن الأهمية التاريخية لهذه الحركة.

فقد ورد فى «البرنامج» :«وعبر القيام بخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية١٩٦٩م دشن شعبنا انعطافاً نوعياً جديداً فى مسيرته الثورية المجيدة، محدداً بذلك اختياره الثورى بالمضى فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية، وبناء الاشتراكية». (ص١٢)

كما ورد فى «الوثيقة» :«مثلت خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ انعطافاً نوعياً بارزاً فى مسار تطور التنظيم السياسى - الجبهة القومية - وتحقيق الافتراق الأول فى إطاره بين تياريه اليمينى واليسارى، باتجاه تثبيت سيطرة اليسار الديمقراطى الثورى،ودحر التيار اليمينى...». «إن الإجراءات والتحولات الديمقراطية الثورية المعادية للإقطاع والبورجوازية، والكمبرادورية التى حققت بعد ٢٢يونيو ١٩٦٩ قد شكلت قاعدة موضوعية مناسبة لارتقاء الطليعة السياسية للثورة، وتعميق مضامينها الفكرية والطبقية، وتحسين بنيتها التنظيمية». (ص١٤)

ولأهميتها التاريخية والاستثنائية هذه فإن الحزب الاشتراكى اليمنى شكل لجنة حزبية عليا برئاسة الأمين العام المساعد الرفيق سالم صالح محمد لإعداد برنامج احتفائى سياسى وايديولوجى واعلامى بالذكرى العشرين لقيام حركة ٢٢يونيو التصحيحية، تشكل ندوتنا هذه حلقة فكرية تاريخية هامة فيه.

وقد دشن الرفيق سالم صالح محمد هذا البرنامج الاحتفائى بكلمة افتتاحية فى صحيفة «الثورى» عدد ١٩٨٩/٣/٢٥ نوه فيها - بحق - بالمنزلة المتميزة التى تحتلها هذه الحركة فى تاريخ الثورة، حيث جاء فيها :«ويحق لنا اليوم أن نفخر بثورتنا،' وبما حققته من إنجازات على الصعيد المحلى، وما اكتسبته من سمعة ومكانة طيبة على الصعيدين:العربى والدولى.. والتى

جاءت كنتاج لخطوة ٢٢ يونيو والآفاق الرحبةالتى فتحتها أمام تطور الثورة» «ويمكن القول أن خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ قد شكلت انعطافاً ثورياً ذا أهمية تاريخية كبيرة فى مسار تطور الثورة والتاريخ النضالى لشعبنا. ولذا، فالاحتفال بهذه المناسبة فى عيدها اليوبيلى الثانى، لابد وأن يستحيل إلى مهرجان جماهيرى...، ومناسبة لشحذ هممنا، وتجنيد طاقاتنا وإمكانياتنا وقدراتنا لمزيد من الإنتاج، وتحسين المنتوج، وذلك من خلال المباريات الإنتاجية، وتقديم الأعمال الإبداعية فى مختلف المجالات، وتقوية النشاط الثقافى والاجتماعى، وتطوير وإشاعة الديمقراطية والنقد الجرىء والمبدئى للظواهر السلبية، وتطبيق وتنفيذ قرارات الحزب وحكومة الثورة، وحل قضايا المواطنين، وتوفير متطلباتهم المعيشية، والوقوف الحازم تجاه كل من يقوم بكبت الديمقراطية والنقد،ومحاربة كل الظواهر السلبية فى مجال الاقتصاد.. وكذا تعزيز اليقظة الثورية، والاستعداد الدائم للدفاع عن سيادة الوطن ومكتسبات الكادحين، والتصدى لمظاهر التسيب والتخريب الاقتصادى والحملات المعادية التى تهدف إلى زعزعة ثقة الشعب بالحزب.. كما يجب العمل على دراسة تاريخ الثورة، واستيعاب الدروس المستخلصة، وتمثل جوانبها الإيجابية، ونبذ الممارسات السلبية التى علقت بجسم الثورة فى الماضى، والمتمثلة بالولاءات الضيقة غير المبدئية، ومختلف أشكال وتجليات الممارسات الانتهازية بوجهيها الخطيرين :«اليسارى» و «اليمينى».

أهم الدروس الديمقراطية المستخلصة من حركة التصحيح :

بقى أن نشير إلى أنه على كثرة الدروس التى ينبغى استخلاصها واستيعابها من حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، والتى يتحتم - بالتالى - تمثل «جوانبها الإيجابية» - حسب تعبير الرفيق سالم صالح محمد - فإن هناك درسين اثنين ربما احتلا المكانة الأولى:

الأول : هو واقع أن حركة التصحيح هذه قد نفذت بقدر عال من النضج السياسى، والانضباط التنظيمى، ووفق الشريعة الدستورية والتنظيمية التى كانت قد خولت للقيادة للجبهة القومية منذ الاستقلال. فقد اتخذ القرار بقيام الحركة من قبل الأغلبية الساحقة للقيادة العامة، التى حاولت استمالة أو حتى إقناع العناصر اليمينية من «المنسحبين من القيادة العامة بضرورة التزامهم برأى الأغلبية ومواصلة عملهم حسب تكليفات القيادة العامة، باستثناء رئيس الجمهورية». وحرصت القيادة العامة على أن تتم الحركة على نحو هادىء، وبشكل سلمى، بما ينسجم وطبيعة القرار الديمقراطى الذى اتخذ بشأنها. وكان من القرارات التى بتت فيها القيادة العامة مساء ٢١ يونيو عشية قيام الحركة قرار ينص على «توجيه الجنود والضباط الصغار بعدم إطلاق النار، والتنفيذ الصارم لقرار القيادة العامة، وحرصاً منها على عدم إراقة قطرة دم واحدة». وقد نفذت جميع القرارات، كما «سارت الأمور كما رسمتها القيادة العامة بدقة متناهية، ما عدا بعض الملابسات والإرباكات البسيطة» - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - .(٧٦)

هذا الطابع السلمى الصافى من كل ما يشوب حركات التغيير السياسى من عنف - فى الأغلب الأعم - هو الامتياز الذى استحقت به حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ أن تدخل تاريخ الثورة

اليمنية، باعتبارها الحلقة اللهبية الساطعة، والصفحة البيضاء الناصعة، والسابقة الديمقراطية التى كانت وما تزال جديرة بالتوقف عندها ملياً، واستيعاب درسها الثمين والعظيم، والتمثل به والاستفادة منه فى كيفية المعالجة الديمقراطية والشرعية والسلمية والناضجة للمعضلات التى تواجهها عادة الثورات - كما هو الحال بالنسبة لثورتنا.

لقد وصف البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية الخاص بالحركة بأنها «عملية تصحيح طبيعية فى داخلها» - أى فى داخل القيادة العامة - و «من داخلها» وأن «عملية التصحيح هذه قائمة من الفهم الطبيعى لمعنى السلطة الديمقراطية الشعبية». (٧٧)

وقد أصدرت «اللجنة التنظيمية المركزية - القيادة العامة» تعميماً فى ١٩٦٩/٧/١ بعنوان «كيف نفهم ما حدث يوم ٢٢ يونيو ١٩٦٩ ؟» خصصت جانباً منه لشرح الطابع الشرعى الديمقراطى التنظيمى لهذه الحركة، جاء فيه :«إن ما حدث يوم ٢٢ يونيو ١٩٦٩ لم يكن سوى عملية تصحيح تنظيمية داخلية، حيث وضعت القيادة العامة أمام أمر واقع لا يمكن أمامه إلا أن تتحمل المسؤولية، ولقد كانت القاعدة الأساسية التى تعتمد عليها هى شرعية القيادة العامة وحقها باعتبارها مصدر السلطات فى تصحيح الوضع التنظيمى الداخلى».

«وبمعنى آخر لم تكن العملية لها علاقة بالموقف العسكرى، لم تكن حركة انقلابية تعتمد على القوات العسكرية، لأنه كان واضحاً أن القيادة العامة لم تستخدم ضدأى عضو من أعضاء الجبهة القومية (العنف - الشهارى). لأننا كنا نؤمن أن قواعد التنظيم الشعبية والعسكرية سوف تقف لحماية مواقف وقرارات القيادة العامة، دون تحدث (كذا) طلقة رصاص، ودون أن يعتقل أى عضو، وحتى الإقامة فى المنازل لم نكن نفكر بها على الإطلاق، ولم تقدم القيادة العامة على إبقاء بعض الأخوة فى منازلهم إلا بعد أن تركت لهم الخيار فى الالتزام لرأى القيادة العامة. وبدأوا فى تشويه الخطوة التى أقدمت عليها القيادة العامة، وأكثر من ذلك فقد أنزلت منشورات متوالية غير مشروعة تنظيمياً، بل إنها تمثل حالة دفع بالأمور نحو صراع دموى اضطررنا لمصلحة الثورة ولمصلحة الأخوة أنفسهم أن نبقيهم فى منازلهم.

ولقد كانت هناك محاولة لتشويه هذه الخطوة وتضليل بعض الأعضاء من أن القيادة العامة جاءت بهذه الخطوة ضد أبناء منطقة معينة، وأنها جاءت ضد من كانوا وراء عشرين مارس، وان هناك تصفية دموية سوف تحدث، ولقد كاد التشويه والدفع أن يوصل الأمور الى أن يتقاتل الأعضاء فيما بينهم، لكن القيادة العامة كانت حريصة على أن لا تستخدم القوة كسبيل للإقناع، لأن ذلك معناه مأساة جديدة على التنظيم ومأساة جديدة على الشعب. ولذلك بذلت القيادة العامة جهوداً متوالية مع بعض الأخوة من أن تلك الخطوة جاءت لتنقذ التنظيم، وتعيد إليه الحياة مرة أخرى، ولكل الأعضاء دون استثناء. لم تكن خطوة على الإطلاق ضد منطقة معينة، كما تقول الادعاءات، بل كانوا دعامة أساسية لهذة الخطوة، سواء فى القطاع الشعبى أو العسكرى. ولم تأت الخطوة التصحيحية لتمارس أحقاداً أو استفزازات بين أعضاء التنظيم»

ورغم أن الخطوة مثلت انتصاراً سياسياً على اليمين، فإن التعميم حمل مسحة إنسانية رقيقة بالغة الحساسية والشفافية، مراعاة لنفسية ومشاعر الطرف الآخر، واشعاراً له بأن المنتصر هو الثورة وحدها. وهو ما عبرت عنه الصياغة التالية :«ولم ولن تعتبر أن هناك فريقاً انتصر، وفريقاً هزم، ولكن القيادة العامة تؤكد أن الانتصار انتصار للثورة، وأن الخطوة جاءت لكل أعضاء وقواعد التنظيم الشعبية والعسكرية».(٧٨).

وعند حديثها عن الحركة أشادت «الوثيقة النقدية التحليلية...» بطابعها الديمقراطى الشرعى هذا بقولها أنه أمكن لليسار «الاطاحة باليمين ديمقراطياً فى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩».(ص ١٣)

وفى كلمته الآنفة الذكر امتدح الرفيق سالم صالح محمد هذه السمة التى تميزت بها خطوة «٢٢ يونيو التى قادها يسار الجبهة القومية، والتى أدت إلى سقوط التيار اليمينى الرجعى بطريقة شرعية وسلمية».(٧٩)

هذا الطابع الديمقراطى الذى اتخذته حركة التصحيح عند قيامها ليس فقط نتاج التحضير الجيد لها، وانما كان أيضاً تجلياً مبكراً للطابع الديمقراطى للثورة، فوق أنه غدا مثلاً نموذجياً قابلاً للاحتذاء عند معالجة مشاكل الثورة، حتى تتمكن من الإفصاح الكامل عن طبيعتها الديمقراطية الشعبية بالوسائل الشرعية، الحزبية والدستورية والقانونية.

وهذا الطابع الديمقراطى السلمى - الشرعى - التنظيمى الذى اكتسبته حركة ٢٢ يونيو التصحيحية يتفق تماماً مع الموضوعة اللينينية القائلة بأن «العنف الثورى كان أسلوباً ضرورياً ومشروعاً لا تستخدمه الثورة إلا فى بعض اللحظات من تطورها، وفى ظل ظروف محددة وخاصة، فيما السمة الأعمق والأثبت بكثير لهذه الثورة، وشرط انتصارها، كانا ولا يزالان تنظيم الجماهير البروليتارية، تنظيم الكادحين».(٨٠)

الثانى : وهو التمسك بالقيادة الجماعية، واتخاذها مبدأً ونهجاً لا فى مضمار قيادة حركة ٢٢ يونيو التصحيحية فقط، وانما فى مضمار العمل السياسى على الإطلاق، سواء على مستوى التنظيم أو مستوى السلطة.

فكما أن قيام حركة التصحيح قد تم بناء على قرار من «الجماعة»، ممثلة فى الأغلبية الساحقة للقيادة العامة للجبهة، فإن بيان القيادة العامة قد حدد الهدف السياسى العام بوضوح قاطع، ألا وهو إنهاء سلطة الفرد وتسلطه على التنظيم والحكم، وإقامة سلطة الجماعة على مستوى التنظيم والحكم، بما يكفل تحقيق الجوهر الديمقراطى الشعبى للثورة.

ففى ديباجة البيان ترد صيغة عامة تتحدث عن أن عملية التصحيح انطلقت من الإدراك الطبيعى لمعنى «السلطة الديمقراطية التى ترفض تأليه الأفراد، وتقوم على أساس الإرادة الجماعية للقيادة، والإرادة الجماعية للقواعد، التى تعكس مصلحة الشعب.. السلطة الديمقراطية التى لا تركز على الإطلاق إلا على التنظيم السياسى القائد، القادر بالفعل على مواجهةالتحديات وكل

مصاعب مرحلة ما بعد الاستقلال»

أما البند الأول فقد خصصه لمبدأ القيادة الجماعية على مستوى التنظيم، بينما خصص البند الثانى لهذا المبدأ على مستوى الحكم، حيث جاء فى الأول أن عملية التصحيح قامت لتؤكد على «أن السلطة السياسية الممثلة للإرادة الجماعية فى تنظيم الجبهة القومية، والمجسدة فى القيادة العامة، لهى الطريق الوحيد الذى يجنب الثورة الكثير من الأخطاء والأخطار»، وحيث جاء فى الثانى أن عملية التصحيح تمت لتشدد على «أن سلطة الديمقراطية الشعبية التى تمثل إرادة الجماهير، صاحبة المصلحة فى الثورة، هى الحل الأفضل الذى يجنب البلد والشعب مخاطر النزعة الفردية»

وحتى خاتمة البيان ركزت - بما يصل إلى حد الهتاف - على مبدأ القيادة الجماعية، وربطت بينه وبين الثورة، والجماهير، فى صيغة زاعقة هاتفة كهذه :«عاشت ثورة ١٤ اكتوبر بقيادة الجبهة القومية. فلتنتهى (فلتنته) إلى الأبد النزعة الفردية.. وعاشت الإرادة الجماعية.. وعاشت جماهيرنا المناضلة رمزاً دائماً للتقدم». (٨١)

ويكرس التعميم الآنف الذكر الذى اصدرته «اللجنة التنظيمية المركزية - القيادة العامة» فى ١٩٦٩/٧/١ لتبرر به قيام الحركة، وتحدد طابعها السلمى والديمقراطى - يكرس القسم الأخير منه لمبدأ القيادة الجماعية الذى قامت الحركة من أجل إرسائه على انقاض حكم الفرد :«ان هذه الخطوة جاءت لتجعل من السلطة أداة تمثل الإرادة الجماعية لنا جميعاً، وتجسد إرادة الجماهير ومصالحها، وتسخر السلطة فى خدمة الشعب».

بل ان التعميم لا يكفى بالتأكيد على قضية القيادة الجماعية. فهو يدعو التنظيم كله، والشعب أجمعه، وكل مواطن فيه إلى الاشتراك فى مناقشة وحل المشاكل التى تعترض مسار الثورة، بما يكفل إجاز مصالح ومطامح الجماهير، صاحبة المصلحة فى الثورة. وهو يوضح أن خطوة التصحيح قد فتحت الباب لممارسة مثل هذا الطراز من الديمقراطية التنظيمية والعامة :«إن هذه الخطوة لابد أن تتيح المجال لمناقشة كافة المشاكل والمعضلات، التى تواجهنا، ويسهم التنظيم والشعب فى مواجهتها وحلها، سواء أكان ذلك على مستوى الأزمة المالية أو الاقتصادية.

هذا ما نريده من الخطوة. وهذه فرصة تاريخية لابد أن يقف أمامها كل عضو من أعضاء التنظيم بمسؤولية ووعى وطنى صادق، وليعتبر نفسه أنه مسؤول عن تطوير الثورة مع رفاقه الآخرين، وحتى تستطيع الثورة أن تمضى خطوات الى الأمام نحو الأفضل لتحقيق أهداف الجماهير وآمالها ومصالحها». (٨٢)

من هنا كان مفهوماً لماذا نص أحد قرارات القيادة العامة للجبهة القومية فى اجتماعها عشية حركة التصحيح على «تعيين مجلس رئاسة كقيادة جماعية للدولة، بدلاً من رئيس الجمهورية». (٨٣)

فى الإمكان الجمع بين الدرسين، درس تنفيذ حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ على أسس وأساليب

وديمقراطية شرعية وسلمية، ودرس توجيه شؤون التنظيم والدولة على قاعدة القيادة الجماعية، في الإمكان جمعهما معاً في درس واحد، ذي شقين، واعتبارهما عملة واحدة ذات وجهين، فهما معاً يعكسان التوجه الديمقراطي الجديد للتيار التقدمي الذي أمسك بالسلطة أخيراً، وباللذات توجه النواة الديمقراطية الثورية فيه ذات النزعة الاشتراكية، والثقافة الاشتراكية العلمية.

ومثل هذا التوجه الديمقراطي الجديد الذي أطل مع قيام حركة التصحيح، وهدف إلى تحقيق ممارسة ديمقراطية حزبية داخلية تشمل التنظيم من قاعدته الى قمته، وتطبيق ديمقراطية سياسية على مستوى السلطة السياسية، تمهيداً لتحقيق الثورة الاجتماعية، وإنجاز مهام الثورة الديمقراطية - هذا التوجه كما عبر بأصالة ووعى عن الطابع الشعبي لثورة ١٤ اكتوبر، فإنه عبر بوضوح وجلاء عن الطبيعة الديمقراطية للنواة التقدمية الاشتراكية داخل تيار اليسار، الذي وإن بدا موحداً في مواجهة اليمين، إلا أنه كان يضم اتجاهاً ذا نزعة يسارية متطرفة سوف تتحول فيما بعد الى نزعة أقرب الى الإصلاحية، اتجاهاً كان - كما تجلى بعد قيام حركة التصحيح - أبعد ما يكون عن المنزع الديمقراطي الذي بشرت به وشرعت في ممارسته منذ اول لحظة هذه الحركة الديمقراطية الأصيلة والعظيمة.

هذا الوجه الديمقراطي الذي ظهرت به حركة التصحيح، ورأت فيه جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية في اليمن بشارة خير - بعد كل ما ذاقته تحت أنظمة الحكم اليمينية البورجوازية في الجنوب واليمينية الإقطاعية في الشمال - كما رأت فيه مؤشراً على الاتجاه الاجتماعي - التاريخي الذي ستمضي فيه ثورة ١٤ اكتوبر - هذا الوجه الديمقراطي الواعد المبشر المتهلل هو الذي دفع بكل هذه القوى إلى الالتفاف حول التيار اليساري الذي قاد هذه الحركة، وهو الذي قوى نزوعها إلى التحالف معه الى حد الاستعداد لإقامة حزب طليعي واحد يبدأ في حدود اليمن الديمقراطية ليشمل اليمن كلها فيما بعد، والذي سيمثل القوة القائدة للثورة الديمقراطية في الجنوب، وسيكون - ومعه الأطراف الأخرى من الحركة الوطنية والشعبية في الشمال - الجسر النضالي الذي تعبر عليه وبه حركة الشعب اليمني نحو اقامة اليمن الديمقراطي الموحد.

لقد قال لينين :«تطوير الديمقراطية حتى النهاية، والبحث عن أشكال هذا التطوير والتحقق منها عملاً، كل هذا هو مهمة من المهام الأساسية في النضال من أجل الثورة الاجتماعية».(٨٤)

وفي إمكاننا القول أنه في ظل التوجه الديمقراطي التنظيمي والسياسي الذي طالعت به حركة التصحيح اليمن والعالم من حولها أمكن الشروع في تحقيق الثورة الاجتماعية الديمقراطية، أيا كانت الإجراءات المتعجلة والطفولية التي تسببت فيها نزعة التطرف اليساري التي تمكن التيار الديمقراطي والاشتراكي العارم في آخر الأمر من التغلب عليها، كما أمكن لليمن الديمقراطية أن تحتل موقعها المرموق والمتقدم في صف قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم.

وإذا كان هذا التوجه الديمقراطي الذي بشرت به وشرعت في تحقيقه حركة التصحيح قد تعرض للاختراق والخروج عليه غير مرة، من خلال اللجوء إلى استخدام العنف في حل مشاكل التنظيم

والثورة والدولة، فإن هذا التوجه يشهد اليوم انبعاثاً جديداً، تدل عليه بعض الخطوات التى أخذ الحزب الاشتراكى اليمنى - طليعة الحركة الوطنية اليمنية - يخطوها فى مضمار إشاعة الديمقراطية، ووقفة المراجعة والتقييم لسجل الثورة، ولا سيما منذ غدت تحت قيادة اليسار بفضل حركة ٢٢ يونيو المجيدة، هذه الوقفة التى يرادمنها القيام بعملية إصلاح اقتصادى وسياسى شاملة، تتيح المضى بخطى أوثق على طريق إكمال مهام الثورة الديمقراطية وتحقيق اليمن الديمقراطى الموحد، سيراً نحو الاشتراكية.

* * *

هوامش

١- انظر نص بيان القيادة العامة للجبهة القومية فى «الشورى» - عدن - فى ٢٤ يونيو ١٩٦٩

٢- نشرة «اتحاد الشعب» العدد ٦ - ٧، يوليو - اغسطس ١٩٧٣، ص ١٢.

٣- المصدر السابق.

٤- انظر «القصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو» لعبد الفتاح اسماعيل فى «الشورى» فى ٢٣ يونيو ١٩٧٩

٥- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثانى،، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

٦- «التقرير السياسى للجنة المركزية للاتحاد الشعبى الديمقراطى المقدم الى المؤتمر العام الثانى ١٨/٢٠ يوليو ١٩٧٥، ص ١٥.

٧- المصدر السابق، ص ١٥.

٨- «التقرير التنظيمى المقدم للمؤتمر العام الثالث فى اليمن الديمقراطية المنعقد فى الفترة ٢١ - ٢٤ اغسطس ١٩٧٥، ص ٣ - ٤.

٩- «القصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو» عبد الفتاح اسماعيل، «الشورى» ٢٣ يونيو ١٩٧٩.

١٠- «الحكمة» العدد ٧٩، ابريل - يونيو ١٩٧٩، لقاء صحفى مع عبد الفتاح اسماعيل، ص ١١٨ - ١١٩.

١١- «القصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو» «الشورى» ٢٣ يونيو ١٩٧٩.

١٢- الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦) ص ١٠.

١٣- فيتالى ناؤومكين، الجبهة القومية فى الكفاح من اجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤ ص١٤٩.

١٤- نايف حواتمه، أزمة الثورة فى الجنوب اليمنى، بيروت ١٩٦٨، ص ٧٠.

١٥- المصدر السابق، ص ١٢١.
١٦- المصدر السابق.
١٧- المصدر السابق.
١٨- سلطان أحمد عمر، نظرة فى تطور المجتمع اليمنى، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٤٤.
١٩- محمد سعيد عبد الله (محسن)، عدن، كفاح شعب وهزيمة امبراطورية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥٠.
٢٠- عبدالفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، كتابات مختارة، الكتاب الثانى، ص ٣٩ ، ٤٥- ٤٦.
٢١- راجع حديثه فى المصدر السابق من «الثورى» ١٩٧٩/٦/٢٣.
٢٢- المرجع السابق.
٢٣- المرجع السابق.
٢٤- المرجع السابق.
٢٥- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثانى، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
٢٦- لقاء صحفى مع عبد الفتاح اسماعيل فى «الحكمة» عدد ابريل - يونيو ١٩٧٩، ص ١١٢- ١١٣.
٢٧- حديث عبد الفتاح اسماعيل الى «الثورى» فى ١٩٧٩/٦/٢٣.
٢٨- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثانى، ص ٢٠٤.
٢٩- حديث عبد الفتاح اسماعيل الى «الثورى» فى ١٩٧٩/٦/٢٣.
٣٠- نايف حواتمه، المصدر السابق، ص ٦٩.
٣١- انظر مجمل الحوار الذى أجرته «الراية» مع الرفيق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى بمناسبة عيد القوات المسلحة، فى عدد ١ سبتمبر ١٩٨٨.
٣٢- انظر نص البيان فى «الثورى» عدد ١٩٨٤/٦/٢٣.
٣٣- انظر «الدراسة النقدية» - الجزء الثانى - ص ١٢.
٣٤- انظر نص الحوار المشار إليه فى «الراية» عدد ١٩٨٨/٩/١ مع الرفيق على سالم البيض.
٣٥- المرجع السابق.
٣٦- نايف حواتمه، المصدر السابق، ص ٩١، ٩٢، ٩٦، ٢٢٨ فما بعد.
٣٧- أحمد عطية المصرى، تجربة اليمن الديمقراطية (١٩٥٠ - ١٩٧٢)، القاهرة ١٩٧٤، ص ٥٤٠.
٣٨- انظر النصوص لدى نايف حواتمه، المصدر السابق، ص ٢٣٩ - ٢٥٣.
٣٩- حديث عبد الفتاح اسماعيل الأسبق فى «الثورى» عدد ١٩٨٩/٦/٢٣.
٤٠- فيتالى ناؤومكين، المصدر الأسبق، ص ٢٣٥.
٤١- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثانى، ص ٢٠٦.
٤٢- حديث عبد الفتاح اسماعيل الآنف الذكر.
٤٣- فيتالى ناؤومكين، المصدر الاسبق، ص ٢٤٧ - ٢٤٨، ويقول ناؤومكين إن قادة اليسار عقدوا اجتماعاً فى مطلع يوليو ١٩٦٨ قيموا فيه أوضاع الجبهة القومية «وانتقدوا المبدأ السابق «توسيع الثورة الثورية فى أبين» ص ٢٥٠.
٤٤- الدراسة النقدية، اغسطس ١٩٦٩، الجزء الثانى، ص ١٣.
٤٥- حديث عبد الفتاح اسماعيل الآنف الذكر.

٤٦- المرجع السابق.
٤٧- المرجع السابق.
٤٨- من محاضرة ألقاها عبد الفتاح اسماعيل فى مؤتمر النقابات، «الشورى» عدد ١٢/٩ /١٩٧٨.
٤٩- حديث عبد الفتاح اسماعيل المنشور فى «الشورى» فى ١٩٧٩/٦/٢٣.
٤٩- انظر نص الكلمة فى «المجلة»، عدن، العدد ٥، ابريل ١٩٦٩، ص ١٢١، ١٢٢.
٥٠- حديث عبد الفتاح اسماعيل فى «الشورى» عدد ١٩٧٩/٦/٢٣.
٥١- المرجع السابق.
٥٢- المرجع السابق.
٥٣- المرجع السابق.
٥٤- عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، كتابات مختارة، الكتاب الثانى، ص٥٧.
٥٥- حديث عبد الفتاح اسماعيل فى «الشورى» عدد ١٩٧٩/٦/٢٣.
٥٦- دراسات فى تاريخ الثورة اليمنية، عدن، ص٨٢. المفهوم أن الذى أعد هذا الكتاب لجنة حكومية وحزبية.
٥٧- حديث عبد الفتاح اسماعيل فى «الشورى»، ١٩٧٩/٦/٢٣.
٥٨- عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، الكتاب الثانى، ص ٥٧- ٥٨.
٥٩- المصدر السابق، ص ٥٨.
٦٠- لينين، الدولة والثورة،دار التقدم، موسكو ١٩٧٠، ص ٤٨، ٤٩.
٦١- المصدر السابق، ص ٤٩.
٦٢- صحيفة «الشورى» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
٦٣- حديثه السابق فى «الشورى» ١٩٧٩/٦/٢٣.
٦٤- المصدر السابق.
٦٥- تصريح له فى الذكرى العاشرة لانتفاضة ١٤ مايو، «١٤ اكتوبر» فى ١٩٧٨/٥/١٥.
٦٦- لينين، استيقاظ آسيا، دار التقدم، موسكو، ص ٢٠.
٦٧- نشرة «الشبيبة»، العدد ١٥، سبتمبر - اكتوبر ١٩٦٩، ص ٧، ١٢.
٦٨- «التقرير التنظيمى المقدم للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية فى اليمن الديمقراطية، المنعقد فى الفترة ٢١ - ٢٤ اغسطس ٧٥ م»، ص ٤.
٦٩- حديثه السابق الى «الشورى» فى ١٩٧٩/٦/٢٣.
٧٠- انظر النص كاملاً فى «الشورى» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
٧١- المرجع السابق.
٧٢- «الحكمة» عدد ابريل - يونيو ١٩٧٩، ص ١١٣- ١١٤.
٧٣- «الشورى» ١٩٦٩/٦/٢٤.
٧٤- نايف حواتمه، أزمة الثورة فى الجنوب اليمنى، ص ٢٥٠، و«كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية»، اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، على عبد العليم، خالد عبد العزيز، عبد الفتاح اسماعيل، فيصل عبد اللطيف، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٣٨.
٧٥- صحيفة «الشورى» عدد ١٩٨٤/٦/٢٣.

٧٦- حديثه السابق فى «الثورى» عدد ١٩٦٩/٦/٢٣.
٧٧- انظر نص البيان فى «الثورى» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
٧٨- انظر نص التعميم فى «الثورى» عدد ١٩٨٤/٦/٢٣.
٧٩- انظر النص الكامل لكلمة الرفيق سالم صالح محمد الأمين العام المساعد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى، بعنوان «شكل جديد للاحتفالات» فى «الثورى» عدد ١٩٨٩/٣/٢٥.
٨٠- مقالة «لينين والأممية الشيوعية - الكومنترن»،فى «الحرية» عدد ٢- ٨ ابريل ١٩٨٩، ص ٣٦.
٨١- انظر نص البيان فى «الثورى» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
٨٢- المصدر السابق.
٨٣- حديث عبد الفتاح اسماعيل فى «الثورى» عدد ١٩٧٩/٦/٢٣.
٨٤- لينين، الدولة والثورة، دار التقدم، موسكو ١٩٧٠، ص٩٩.

* * *

مقاربة سريعة
لتجربة الثورة
فى ضوء الوثيقة النقدية التحليلية

حتى يوضع كشف تاريخى كامل لتاريخ الثورة اليمنية بشقيها يوضح سر توجه كل منهما فى منحى متميز فإنه يحق للباحثين تقديم اجتهاداتهم حول ذلك فى ضوء الواقع المرئى. وما يهمنا هنا هو مقاربة تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطى فى ضوء وثائقها بدءاً من (الميثاق الوطنى) للجبهة القومية المقر فى مؤتمرها الأول فى يونيو عام ١٩٦٥م الى الكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى المنعقد فى يونيو ١٩٨٧م.

وتقطع هذه المقاربة بأن التجربة لأصالتها الثورية كانت قادرة دائماً على كسر طوق المؤامرات الخارجية. وتجاوز الأزمات الداخلية، والمضى باستمرار قدماً الى الأمام، حتى بلغت المدى الحالى من التطور الاجتماعى الذى غدت به اليمن الديمقراطية البلد الأول والرائد فى الوطن العربى الذى يقتحم آفاق التوجه الاشتراكى تحت قيادة حزب طليعى.

وتؤكد أن ذلك كان ممكناً لأن التجربة امتلكت منذ البداية شرطين أساسين ظلت تغنيهما وتعمقهما الخبرة الفكرية والنضالية يتمثلان فى وجود كتلة اجتماعية - شعبية - تاريخية - عسكرية - سياسية - تنظيمية صلدة أسميت الجبهة القومية.فالتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية - قبل أن يكتسب تسمية أرقى تؤثر على اتجاهه التاريخى هو الحزب الاشتراكى اليمنى، وفى وجود رؤية ديمقراطية ثورية ما لبثت أن تطورت لتصبح رؤية اشتراكية علمية.

كما تؤكد المقاربة بأن بذور الاتجاهات المتباينة داخل الجبهة القومية قد بدأت فى الظهور منذ ما قبل الاستقلال، بل منذ وضع الميثاق الوطنى، وأن الحفاظ على وجود الجبهة القومية - فى مواجهة محاولة احتوائها وإجهاض توجهها الثورى التحررى من قبل «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» التى فرضتها المخابرات المصرية فى شمال اليمن قسراً فى ١٣ يناير ١٩٦٦م، والحرص على نيل الاستقلال الوطنى أولاً وقبل كل شىء، هو الذى أجل الصراع بين هذه الاتجاهات المتباينة، وبالذات بين الاتجاه الاصلاحى - اليمينى، والاتجاه الديمقراطى الثورى.

كما تؤكد أن الاتجاه الديمقراطى الثورى لم يكن موحد الرؤية، وأنه كان يضم حتى من قبل الاستقلال تياراً يسارياً متطرفاً كان سالم ربيع على أبرز رموزه، ونواه آخذة فى التشكل على

أساس مبادىء الاشتراكية العلمية، كان عبد الفتاح اسماعيل أبرز وجه فيها، فضلاً عن تيار وسطي يمثله محمد علي هيثم ما لبث بعد نجاح حركة ٢٣ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩م أن أخذ موقعه الطبيعي في خانة اليمين. وأية مقاربة لابد ان تتوقف ملياً أمام بادرة خطيرة استهلها يمين الجبهة القومية، وحولها الى سابقة، ومن ثم غدت ظاهرة مدمرة شهدتها كل العهود فيما بعد، تلك هي ظاهرة خرق القرارات التنظيمية، والخروج على القيادة الجماعية، والقفز فوق التنظيم الحاكم، وإحلال مؤسسة الرئاسة محل المؤسسة الحزبية، ورفض الديمقراطية حتى في شكلها الحزبي الداخلي، واللجوء الى الأسلوب التآمري، بل والاحتكام الى السلاح، والى المؤسسة العسكرية بالذات في تنفيذ مشيئة الرجل القوي في السلطة.

وأية مقاربة لابد أن تستعين في رصد وتفسير هذه الظاهرة التي ألحقت بالتجربة الثورية أضراراً بليغة بتلك التقييمات الصائبة التي تضمنتها وثائق الكونفرنس الحزبي العام.

وفي عملية تتبعها للمنعطفات الحادة التي برزت فيها هذه الظاهرة، فإنها لابد أن تلاحظ ملامحها في انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨م الذي مثل الحلقة الاولى في سلسلتها، وفي انقلاب ٢٦ يونيو ١٩٧٨م الذي مثل الحلقة الثانية فيها، وفي آخر واخطر حلقة فيها : مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦م. غير أن هناك ملامح لهذه الظاهرة برزت في عهد آخر غير هذه العهود الثلاثة، وبالذات في العهد الذي كان على رأسه أمين عام الحزب ورئيس الدولة عبد الفتاح اسماعيل، وتجلت أول ما تجلت في «أزمة اغسطس ١٩٧٩م» ثم في «أزمة ابريل ١٩٨٠».

من المهم في هذا الصدد إيراد بعض التقييمات التي تضمنتها «الوثيقة النقدية التحليلية..» التي أقرها الكونفرنس الحزبي العام لهذه الظاهرة، حيث جاء فيها :«وفي فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت في أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التآمر والإرهاب ومحاولات التخلص من المخالفين في الرأى من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادىء الديمقراطية في حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وإفساح المجال للتخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب التآمرية لتثبت مواقعها في السلطة»(ص ١٠٠ - ١٠١).

وعدا هذا الحكم العام على هذه الظاهرة فإن الوثيقة تخصص أزمة اغسطس وابريل بمثل هذه الفقرة :«وبدأت تطغى في علاقة الرفاق الطليعيين لبعضهم البعض الحساسيات الذاتية الناجمة عن ضعف التمسك بالمبادىء الحزبية والتقاليد الديمقراطية واحترام الرأى والرأى الآخر، وبروز النزعة الانعزالية، والاستهانة بقوة الخصم الطبقي، والاستعجال في حسم القضايا دون مراعاة الاتفاق الجماعي حولها». (ص٢٧)

وتصور الوثيقة المناخ المحموم الذي أبعد فيه مؤسس الحزب من مواقعه القياديةباستخدام اللجنة المركزية كغطاء حزبي شفاف كذلك كالتالي:«عقدت في ظل جو من الإرهاب والتلويح باستخدام العنف في حالة رفض القرار من قبل اللجنة المركزية، وفي ظل غياب الامين العام للجنة

المركزية الذى منع قسراً من حضور الدورة. وكان القرار المتخذ خارقاً للنظام الداخلى، لأن الذين صوتوا عليه كانوا أقل من النصاب القانونى وفقاً للمادة ١٥ ». (٢٨)

هذا الاسلوب المجافى للتقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية، والذى يقوم على العنف أو التلويح به سيتكرر فيما بعد ويتخذ أشكالاً وتجليات عدة، حيث يجد المكتب السياسى نفسه ماضياً فى ممارسة مهام المدعى العام، والقاضى، والمنفذ للأحكام. تقول الوثيقة حول ذلك: «وفى هذه الفترة مرر المكتب السياسى قرارات مصيرية بحق بعض الرفاق القياديين ابتداء من الإرغام على الاستقالة، وانتهاء بالسجن والإعدام فى ظل صمت اللجنة المركزية تجاه هذه الظواهر مخترقاً بذلك الدستور والنظام الداخلى». (ص٣٣)

هل نجافى الحقيقة إذا ما عللنا بروز هذه الظاهرة المؤسفة التى تخللت جميع العهود التى مرت بها الثورة بعد الاستقلال، وأعدناها الى عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وسيكولوجية منها: عدم تجاوز الانماط الاجتماعية القديمة الموروثة أو الجديدة المشوهة، كالنمط الأبوى، والبضاعى الصغير، والقطاع الرأسمالى الخاص، بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات ايديولوجية سلبية على بنية الحزب التنظيمية والايديولوجية وممارسته السياسية، ولا سيما فى ظل التعثر النسبى للأشكال الاقتصادية الجديدة لقطاع الدولة والقطاع التعاونى والقطاع المختلط؟

وهل نجافى الحقيقة إذا ما حملنا الايديولوجية الفلاحية قسطاً خاصاً من المسؤولية من حيث أنها رغم جوهرها الديمقراطى تنزع الى اتباع الأسلوب العسكرى فى حل ما يعترضها من تناقضات، سواء مع الخصم الطبقى او حتى مع نفسها، ولاحظنا أن هذه النزعة العسكرية التى قوت منها حرب التحرير ضد المستعمر أريد لها ان تستمر حتى بعد الاستقلال باستخدامها فى حل قضايا خلافية داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة التعقيد؟

ولأن ثقل (المدينة) كسكان وكطبقة عاملة كان ضعيفاً كمياً ونوعياً سواء داخل الجبهة أو الحزب فإن تأثيرها كان - بالطبع - ضعيفاً، مما رجع كفة الايديولوجية الفلاحية وأسلوبها فى حل قضايا تتعلق ببناء المجتمع المدنى الجديد، والمجتمع الديمقراطى الثورى.

ومما سهل استمرار هذا الأسلوب أن الحزب عند قيامه لم يكن قد حقق لا انتماء الطبقى ولا انتماء الايديولوجى بحيث يصبح فعلاً - كما جاء فى مطلع برنامجه - «طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الأخرى». (ص١) فلم يكن قد توفر له سوى ما أسمته (الوثيقة النقدية التحليلية) «ظروف الحد الادنى لقيام الحزب الطليعى»، ومع ذلك تحتم قيامه «بالرغم من الثغرات والنواقص التى لازالت قائمة، والناتجه عن تدنى نسبة الطبقة العاملة فى جسم التنظيم، وفى بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لافكار الاشتراكية العلمية، وسيطرة بعض الافكار البورجوازية والبورجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقيد والتزام بعض الاعضاء بمواد النظام الداخلى، وصعوبة عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى، ومؤامرات القوى الامبريالية» (ص٢١)

دون استطراد فى ذكر الأسباب التى أدت الى بروز هذه الظاهرة التى زعزعت مسيرة التجربة غير مرة يمكن القول إن غياب التقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية كان واحداً من أهم هذه الاسباب، وان المدخل الاساسى لمعالجتها كان يتمثل فى إشاعة الديمقراطية بكافة اشكالها، سواء الديمقراطية الحزبية أو التشريعية أو الشعبية أو المدنية أو غيرها.

وذلك ما تنبهت اليه (الوثيقة النقدية)، حيث جاء فى بعض معالجتها لهذه الظاهرة التأكيد على أنه غدا محتماً الآن «إشاعة الديمقراطية فى آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين فى الحياة السياسية وفى إدارة شؤون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد من خلال رفع دور وفاعلية مجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والابداعية، ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور اجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدمى». (ص٥٤)

وهذه الاستخلاصات والتوجيهات الهامة هى ما توقف أمامها طويلاً (تقرير اللجنة المركزية) الذى قدمه الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض أمام الكونفرنس الحزبى العام وأقر من قبلة، والتى لا يتسع المجال للاستشهاد بها.

وفى تصورنا أن حسن تمثل وثائق الكونفرنس وحسن تطبيقها وتعميقها كفيل بان يجعل منه ومنها نقطة انعطاف حاسمة نحو نهج استراتيجى ديمقراطى عميق، نهج الديمقراطية المستقيمة والمنسجمة - حسب تعبير لينين - والذى يمثل الجسر الموحد الى رحاب الاشتراكية، نهج البيروسترويكا اليمنية القائمة على البناء وإعادة البناء الديمقراطى الشامل والراسخ والدؤوب.

ولعله ليس الامل او التفاؤل وحدهما هما اللذان يجعلاننا نميل الى القول بأن مسيرة الثورة بدأت تتحرك فى هذا الاتجاه، وانما أيضاً المؤشرات المعطاة بالفعل.

والمهم أن يكون كل منا مسؤولاً عن دفع المسيرة فى هذا الاتجاه، دون انتظار دعوة أو توجيه. فتلك مسؤولية ضمير ووجدان، ورشد وبصيرة فوق انها شهادة الانتماء الحقة الى الوطن والثورة والشعب.

بقى أن نشير الى أن مقاربة قضية الوحدة اليمنية فى ضوء الوثائق المقرة بدءاً، من أول وثيقة حزبية الى آخر وثيقة حزبية توضح جلياً أن القضية الوطنية كانت مرتبطة دائماً بالقضية الاجتماعية، وأنها جزء لايتجزأ من آلية النظام الوطنى الديمقراطى. وهى من ثم مقترنة بوحدة القوى الثورية، وبالديمقراطية السياسية، والتقدم الاجتماعى، والتحرر من التبعية للرجعية العربية والاستعمار، وبوضع الأسس المادية - الاقتصادية المتكاملة بين الشطرين، وبالتقارب السياسى - وليس التطابق - بين النهجين لكل من النظامين الاجتماعيين، وهو ما يستلزم تطوير طبيعة النظام فى شمال الوطن.

وحتى ذلك فإنه فى الإمكان إقامة دولة كونفدرالية وطنية يمنية تبقى على الطبيعة الخاصة

لكل من الدولتين والنظامين.

وإجمالاً يمكن القول بأن مقاربة الوثائق توضح أن النواة الثورية، الديمقراطية والاشتراكية العلمية قد لعبت منذ مطلع الستينيات وحتى قيام الحزب الاشتراكى اليمنى أدواراً متميزة فى رص قوى الثورة، وفى تكثيف كتلتها الوطنية - الاجتماعية - الشعبية - التاريخية، وفى تفتيحها على آفاق الفكر الاشتراكى العلمى، وفى ربطها بحركة التحرر الوطنى العربية والعالمية وبالحركة الأممية البروليتارية، وخاصة بالمعسكر الاشتراكى، وفى طليعته الاتحاد السوفيتى.

وتلاحظ مثل هذه المقاربة أنه إذا كان عبد الله باذيب، رائد الفكر الاشتراكى العلمى فى اليمن، وعبد الفتاح اسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكى اليمنى، قد برزا كرمزين كبيرين ضمن هذه النواة الطليعية الرائدة التى مثلت القاطرة الثورية لحركة الثورة، فإن ذلك كان ممكناً لأن الكتلة الشعبية - التاريخية الصلدة كانت بحكم مصالحها ومطامحها الأساسية والجذرية المشروعة - مهيأة داخلياً للتفاعل والتجاوب مع مثل هذه الرموز الكبيرة، ومع مثل هذه النواة الطليعية.

وتؤكد مثل هذه المقاربة أنه بالوقفة النقدية التحليلية التى وقفها الحزب الاشتراكى اليمنى فى كونفرنسه الحزبى العام، بعد استنقاذ سفينة الثورة من قلب الطوفان، فإنه لم يعد فقط اليقين الثورى الى القلوب الهلعة، والسكينة الى النفوس المروعة، وانما ثبت أيضاً قطار الثورة على القضبان الحديدية التى انتصب عليها منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، وفتح آفاقاً أرحب أمام اندفاعه فى طريق التوجه الاشتراكى الذى كان قد اقتحمه بقيام الحزب الاشتراكى اليمنى فى ١٣ اكتوبر ١٩٧٨، وقدم المعالجات الصائبة التى تكفل لا الخروج فحسب من دوامة الأزمات الدورية التى عانت منها الثورة غير مرة، وإما أيضاً المضى حثيثاً فى عملية البناء وإعادة البناء الداخلى، وفى مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لحركة التوحيد الوطنى الديمقراطى وقيام اليمن الديمقراطى الموحد، وفى توطيد مكانة اليمن المتميزة فى المحيط العربى بصفتها أول مؤشر تاريخى على إمكانية أن تسير الثورة العربية فى طريق التوجه الاشتراكى، وفى تعزيز هيبتها بين البلدان النامية السائرة فى هذا الطريق وفى ترسيخ دورها الأممى بين مجمل قوى التحرر والتقدم والثورة والديمقراطية والاشتراكية والسلام فى العالم.

«١٤ اكتوبر» ١٩٨٩/٦/١٥

* * *

إما سن قانون للصحافة
او الفوضى..!!

لم أحظ بعد بمعرفة الصحفى قاسم أحمد عبد الرب. وأرجو أن يتاح لى ذلك، وحتى ذاك، فلا بأس من أن يكون تعقيبى هذا أولى الخطوات نحو التعارف والحوار المباشر، الذى ما من شك أنه أقرب الطرق لعبور المسافات التى تنفصل عادة ما بين الناس، بمن فيهم المنشغلون بمهنة الكتابة والصحافة، وأيسرها للتفاهم وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، إن عز الوصول الى اتفاق عام فى الرأى.

فقد لفت نظرى ذلك التعليق الذى كتبه فى زاويته «عناوين» تحت عنوان جانبى حمل علامتى تعجب «قانون!!» ختمه بعبارة تضمنت اعتراضاً - وذلك حقه - وغمزا - وذلك ما لا يدخل ضمن هذا الحق - على ولما طالبت فى الحلقة الاولى من مقالتى التى نشرتها «صوت العمال» فى عدد ٢٠/١٠/١٩٨٨م بعنوان «نعم للجدل المبدئى البناء.. ولا للتشوية وتصفية الحسابات».

كان نص عبارتى كالتالى: «ولو كان هناك قانون للصحافة - كما هو الحال فى كل بلد منظم - لاحتكمنا اليه، وتركنا لمنظمة الصحفيين الديمقراطيين اليمنيين أمر البت فى لائحة اتهامه، وفى دعواى عليه.

وفى ظل غياب هذا القانون الذى لا تكتمل القوانين المدنية التى شرعها مجلس الشعب الاعلى إلا به، فإنه ليس أمامنا الا الإحتكام الى جهة الاختصاص فى الحزب».

أما عبارة الاعتراض - الغمز - كما جاءت فى زاويته فى عدد ١٠/١١/١٩٨٨م من «صوت العمال» فقد آثر وضعها كما يلى: «وعادت بى الذاكرة الى ما كتبه «أحدهم» قبل أسابيع فى «صوت العمال» مطالباً بإصدار قانون للصحافة، «يقونن» الحريات التى أطلقتها الثورة للصحافيين، وكأنه لا ينقص الصحفيين سوى قانون للصحافة ورقيب رسمى.. الخ.

ملحوظة.. نحن هنا لسنا بصدد أى نوع من المقارنات، ولكن الواقع يفرض إعادة القول: أن ثمة ملكيون أكثر من الملك».. بل وخارجاً عن أى قانون، بما فى ذلك قانون التطور ذاته».

ليسمح لى الاخ قاسم عبد الرب أولاً بشىء من التصحيح الاملائى والنحوى. فالتصحيح: أن «ثمت ملكيين» وليس: «ان ثمة ملكيون». أما «بل وخارجاً» فوضعها غير سليم فحرف «بل» وهو حرف عطف قد عطف على غير معطوف عليه، «وخارجاً» نصبت على غير قاعدة أو أساس.

وسأوجز تعقيبى عليه فى النقاط التالية:

١- ما هو وجه الخطأ فى أن يكون هناك قانون خاص بمهنة الصحافة والاعلام.. ألا ينتظم هؤلاء فى إطار مهنى؟ أو ليس مثل هذا الاطار ذا اهمية حساسة بين جميع المنظمات المهنية من حيث أنه جهاز الاتصال اليومى المباشر الذى يعمل على تشكيل وتوجيه الرأى العام؟ ولأهميته وحساسيته هذه ألا ينبغى أن تكون له منظومة من القواعد والقيم والاخلاقيات والآداب والسلوكيات التى تحكم حركته، والتى يحددها قانون الصحافة والاعلام - شأن ما هو قائم فى كل «مجتمع مدنى» - رأسمالياً كان او اشتراكياً - ولا يفلت من ذلك إلا البلدان المغرقة فى التخلف والبدائية، والتى لا تعترف بمجتمع مدنى، أو بقانون، حيث الكلمة الاولى والاخيرة فيها للأب الذى قد يكون رب أسرة، أو رئيس قبيلة، أو زعيم طائفة، أو رأس عصابة، أو ملكاً، أو رئيساً؟ وبالتأكيد فإن اليمن الديمقراطية قد طرقت أبواب «المجتمع المدنى» الذى يحكم كل شىء فيه، أو ينبغى أن يحكمه، قانون، بدءاً من المنظمات الاجتماعية، والنقابات والهيئات المهنية والابداعية، وانتهاء بالحزب والدولة بكل المؤسسات التابعة. والصحافة والاعلام ليست استثناء، فهى جزء لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية - السياسية، وإن لم يكن اكثرها حساسية وخطورة، من حيث أنها الجهاز الايديولوجى الاعلامى - التربوى الافعل والالصق بالمجتمع والاكثر قدرة على التأثير بين مجمل الأجهزة الايديولوجية. وقد وصف عبد الله باذيب الصحف بأنها «جهاز الوعى الأول فى البلد» - كما جاء فى مقاله «المسيح الجديد الذى يتكلم الانجليزية!» الذى نشر فى صحيفة «النهضة» عدد ١٩٥٥/٨/١٨م، وقدم بسببه الى المحاكمة الشهيرة، وجهاز له كل هذه الاهمية والخطورة والتأثير غير مقبول ولا معقول ألا يكون له قانون ينظم عمله، بينما هناك قوانين لأجهزة أقل أهمية وشأناً.

٢- وجود قانون ينظم عمل الصحافة والاعلام، ويبين حقوق وواجبات العاملين فى هذا الحقل الايديولوجى - الاعلامى - السياسى، والضوابط القيمية والادبية التى لامحيص من مراعاتها، إسهاماً فى تربية الرأى العام وصقل الذوق الشعبى، وبلورة الخلق الجماعى الرفيع، إضافة الى العمل على تسييد الرؤية الموضوعية - العلمية - العقلانية الى شؤون المجتمع والحياة عموماً، كل ذلك لايمس حرية الصحافة قط، ولايضع عليها أى نوع، وإنما هو يرسم لها الفضاء الفسيح الذى تحلق فيه بكامل الحرية.

ثم هل هناك حرية فى جانب، يقابلها قانون فى الجانب الآخر؟ لاحرية لاتنطوى على وعى بالضرورة، ولاتتحرك وفق قانون. وأية حركة لاتراعى الضرورة، ولا تتسق مع القانون، لاتعنى الفوضى فقط، وإنما تعنى الهلاك أيضاً. الوعى بالضرورة، والتصرف وفق القانون - سواء فى

مجال الطبيعة أو المجتمع - هو عين الحرية. وقد حاول الانسان التمتع بحرية السباحة والطيران فى الفضاء منذ عباس بن فرناس العربى، غير أنه فشل، ولم يستطع الانسان الحديث تحقيق هذه الحرية إلا بعد أن عرف قوانين الطيران. وقد حلم الانسان بالحرية الاجتماعية منذ فجر التاريخ، غير أنه لم يدرك الا فى القرن التاسع عشر - على يد مكتشفى قوانين حركة التاريخ والمجتمع - ماركس وانجلز - بأن ذلك يقتضى أولاً السيطرة على هذه القوانين وتسخيرها لخدمة الانسان.

لا حرية خارج القانون - أى قانون - طبيعياً كان أو اجتماعياً، عاماً أو خاصاً. فالحرية تقترن بالقانون، ولاتتحقق إلا به. وبدون ذلك لايستقيم عمل، ولا يقوم نظام، ولا تنشأ مؤسسة، ولاتنهض دولة، ولا يكون مجتمع، ولا تتكون نقابة. والبديل للقانون هو الفوضى، وتصادم الإرادات والجماعات، والانتحار الجماعى. وحتى عندما تضمحل الدولة، وتزول الحاجة الى القانون، يبقى هناك العرف العام، والاتفاق الضمنى، والقبول العام بكيفية إدارة الأشياء لصالح رفاهية وسلام المجتمع ككل. وذلك فى حد ذاته قانون اجتماعى غير مكتوب، ضرورة موضوعية بلغ نضج الجماعة حد مراعاتها طوعاً واختياراً، دون حاجة لأداة إكراه من خارجها أو على رأسها.

٣- لاصحة للقول بأن هناك حريات صحفية مطلقة فى اليمن الديمقراطية، ومن هنا رفض الكاتب لإصدار «قانون للصحافة، «يقونن» الحريات التى أطلقتها الثورة للصحافيين». ولايزعم أحد أن هذا المدى من الحرية المطلقة موجود، لا المشرعون للدستور والقوانين المدنية ولا المنفلتون لها.

ومانزال - كمثقفين على الأقل - نطمع فى مزيد من الحرية، حرية النشر، والقول، والتعبير، والنقد، ومانزال - كمواطنين أيضاً - نطمع الى حريات ديمقراطية عامة أوسع وأعمق، ومثل هذه الحرية والديمقراطية هما طريق الثورة الديمقراطية الوحيد نحو حل قضاياها الخاصة، ونحو تحولها الى ثورة اشتراكية. ولابأس من وضع المزيد من القوانين التى تشرع لهذا المدى المتزايد من الحرية والديمقراطية. فلا حرية منفلتة من عقالها، ولا وجود لها - من الناحية الموضوعية - فى أى مجتمع طبقى أو مدنى فى أى مكان من الأرض، وهى لاتكون ولاتستقيم ولا تتحقق ولا تزدهر إلا به، فكما لا يستطيع الانسان أن يحلق فى الفضاء إلا وفق قوانين الفضاء، فإنه لا يستطيع أن يحلق فى المجتمع وبالمجتمع إلا وفق قوانين حركته وصيرورته.

٤- وجود قانون للصحافة لا يعنى قط استحضار مقص الرقيب، «وكأنه لا ينقص الصحفيين سوى قانون للصحافة ورقيب رسمى... الخ» - حسب تعبير الكاتب - إن العكس هو الصحيح تماماً. فكما أننى لم أطالب برقيب - رسمياً أو غير رسمى، مباشراً أو غير مباشر - فإن سن قانون للصحافة يعنى ببساطة إطلاق الحرية لرؤساء ومديرى الصحف فى إدارة صحفهم فى ضوء قانون الصحافة، وهو ما يعفيهم من الحرج أمام طالبى نشر مواضيع تتضمن طعناً أو تهجماً أو تجنياً أو ما أشبه من الإفرازات الذاتية التى لا يسمح بها عادة قانون الصحافة الذى يحتم ضرورة الالتزام بآداب وأخلاقيات المهنة.

أما القول بأن سن قانون للصحافة يعتبر خارجاً «عن أى قانون، بما فى ذلك قانون التطور ذاته» فهو غير صحيح بالمرة. فكل شىء فى المجتمع والكون يتطور وفق قانون موضوعياً كان أو وضعياً. والقوانين الجائرة والشاذة التى تضعها الانظمة الرجعية والديكتاتورية والمتصادمة مع قوانين التطور الاجتماعى لاتلبث أن تسقط. لأنها غير طبيعية، ولأن نضال الشعوب لايقبل بها - حتى وإن فرضت نفسها لبعض الوقت.

٥- ليس هناك أمرؤ ذو حس سليم - يمينياً كان أو يسارياً أو وسطياً - يرفض أن يكون مجال عمله منظماً بقانون يبين ما له وما عليه، حدود حريته وحدود حرية غيره، ناهيك عن أن يكون هذا المجال هو مجال الصحافة والاعلام الذى يحمل الخلاف والاختلاف فى الرأى والإرادات، والذى يتخذ شكل العلنية ويطلع عليه الرأى العام فور إعلانه. وما لم يكن هناك إطار قيمى وأدبى يحكم الخلاف والاختلاف فى الرأى والإرادات فإنه يمكن أن ينفلت ويتحول الى مصادمة ومقارعة ومهاترة وتجريح، تؤذى الرأى العام، وتفسد القيم المرعية، وتضر بمصلحة الناس، الذين لا يجوز فرض هذا النوع من اللجاج والسباب عليهم فرضاً لمجرد أن الصحافة فى يد مجموعة لا قانون يحكم عملها، ولا وجدان يوجهها.

لقد أصدر وزير الثقافة والاعلام توجيهات مكتوبة الى الصحف بالامتناع عن نشر ما يسىء الى أحد بشكل مباشر أو غير مباشر، فهل تقيدت جميع الصحف والمجلات بذلك؟ الجواب معروف.

ولذلك فإنه لا بديل لوضع قانون للصحافة والاعلام. ولست وحدى الذى أطالب بذلك، فحتى الزميل عمر الجاوى طالب بذلك فى مقال افتتاحى نشرته «الحكمة»، لا يهم أن تكون المبررات التى رآها لذلك متفقة أو مختلفة مع مبرراتى، فالأهم من ذلك هو اتفاقنا الموضوعى والذاتى على الحاجة الى سن مثل هذا القانون. ولا حاجة الى القول أن الجاوى عندما طالب بذلك لا يسعى الى استقدام رقيب عليه، فهو يدير مجلة «الحكمة» دون معقب أو رقيب أو حسيب، ومن ثم من غير المنتظر أن يقبل بالتصور القائل أن قانون الصحافة يساوى مقص الرقيب !.

وكان عبد الله باذيب أول من نبه الى ضرورة أن يكون هناك ما يشبه ميثاق شرف صحفى يتقيد به الصحفيون فى كتابة ما يكتبون حتى لا يكبت النقد الموضوعى البناء، ويفسح المجال للبذاءات والمهاترات، وتختلط الأمور، وينقلب الابيض أسود، والعكس، «ويخمد صرير الاقلام، ويصبح كل من يثير قضية مبدئية مهاتراً، وكل من يحاول الدفاع عن المبدأ الذى مزجه بحياته متهماً بإعادة المهاترة فى الصحف»، «وهكذا تصبح خيانة الأوطان نفسها مجرد خلاف فى الرأى.. بل مسألة فيها نظر !!

إننا نفهم أن يعبئوا قواهم ضد كل من يحاول أن يقلب صفحات الصحف الى مسرح للعار وللمهاترات بمعناها الحقيقى، وهو النيل من الأشخاص وتجريح حياتهم الخاصة وسلوكهم الشخصى. أما أن يصبح الخلاف الشريف ذاته فى نظرهم مهاترة صحفية.. وأما أن يطلبوا منا أن نتخلى

عن مبادئنا ونصدر صحفاً لا عقيدة لها تنافح عنها، ولا أهداف ترسمها للشعب، ولا رسالة توجيهية فى الحياة تتناول مشاكل الجماهير وقضاياها، بدعوى أن ذلك كله قد يثير المهاترات فى الصحف.. فلا..والف لا !!

ومزقى يا أقلام الكتاب الشرفاء أقنعة النبوءة المزيفة» - كما جاء فى مقاله الآنف الذكر.

٦- ما رأى الكاتب فيما لو سادت لغة المنابزة بالألقاب، والطعن والتجريح والغمز، فى الصحف.. وفيما لو تعرض كاتب للذلك دون أن يلقى منبراً صحفياً يدافع به عن نفسه دفاعاً لائقاً، دون أن يكيل للمتجنى عليه بذات الكيل.. وما المخرج من هذه الدائرة المقفلة، حيث يملك طرف أن يتكلم بما يشاء، بينما لا يملك الطرف الآخر حتى أن يرد بالتى هى أحسن؟ أليس وضع قانون للصحافة يحدد ما يجوز وما لا يجوز، وما يصح وما لا يصح، وما يليق وما لا يليق، وما يخدم وما يضر، وما يهم الرأى العام وما لا يهمه، وما ينمى الذوق والرأى العام وما يسيء إليه، وما ينفع الناس وما لا يجديهم.. الخ أليس ذلك هو أفضل وأكرم وأنجع حل !.

ثم ما رأيه فى استخدامه أسلوب «أحدهم» فى إشارته إلىّ.. أتلك هى اللغة التى يريد للآخرين أن يتخاطبوا بها معه، ويتخاطبوا بها مع بعضهم بعضاً؟! وماذا لو انسقنا جميعاً الى مثل هذا الأسلوب، ووقعنا فى ذات المنزلق.. ترى من سيكون المنقذ لنا من التماسك بالتلابيب؟ أو ليست تلك هى الفوضى بعينها؟

عندما يتصارع شخصان بالأيدى أو يتطاولان على بعضهما بعضاً فى الشارع فإن بوليس الآداب ورجل الشرطة يتولى حسم الأمر وفق القانون الخاص بذلك:

والسؤال هو: عندما يحدث ذات الشيء وعلى الملأ - عبر صفحات الصحف - سواء من قبل طرف واحد أو الطرفين، ولكن بوسيلة أخرى هى الكلمة الجارحة النافرة الخارجة على الذوق العام.. عندما يتحول العمل الصحفى الى قذف وقدح وكيل للاتهامات. أو حتى يتخذ شكل الغمز واللمز والهمز.. ترى ما الحل؟ أليس وضع قانون للصحافة والاحتكام اليه هو المتبع فى كل بلد مدنى متحضر؟، أم ترى يراد للصحفيين أن يلجأوا الى القضاء المدنى مباشرة برفع قضايا على بعضهم بعضا؟ولكن أى الأمرين أكرم لهم وأليق بهم؟ أليس سن قانون خاص بالصحافة والاعلام هو الأسلم والأحب؟

وبعد: فإن مجلس الشعب الاعلى شرع قوانين مدنية جديدة بالغة الأهمية. وسن قانون للصحافة يسد ثغرة فى القانون و المدنى والنقابى والمهنى ماتزال مفتوحة.

صوت العمال، ١٩٨٨/١١/٢٤م.

قانون الصحـــــافة فى
اليمـــــن الديمقراطيـــة
لابد أن يكون تقدميـــــاً

ليس من العيب أن يخطىء المرء فى أمر ما صغر أو كبر، ثم يعود الخطا، سواء اكتشف خطأه هذا بنفسه او بمساعدة غيره. وليس من العيب ان يعدل عن رأى آخر كان فى أول الأمر ضده"فالحق أحق أن يتبع" "والاعتراف بالخطا فضيلة".

غير أن من العيب ان يلجا المرء الى المكابرة والمغالطة والحيلة ليستر تراجعه عن خطا ما أو رأى ما وانتقاله الى نقيضه.

ذلك مالجأ اليه- للأسف- الصحفى قاسم احمد عبد الرب الذى كان قد أنكر دعوتنا الى سن قانون الصحافة فى زاوية له نشرتها صحيفة "صوت العمال" فى ١٠- ١١- ١٩٨٨م، ثم عاد وسلم بها فى زاوية لاحقه فى ذات الصحيفة نشرت في عدد ١- ١٢- ١٩٨٨م، حيث أعلن عدم اعتراضه "اذا ماصدر قانون يضمن وينظم ممارسة حرية الصحافة"، ولكن دون أن يقول لنا صراحة بأنه عدل عن رايه السابق وسلم بصحة دعوة غيره الى مثل هذا القانون. ان مافعله هو العكس تماما. فقد زعم ان "احدهم" قاصداً إياى- لم يحسن قراءة عنوان مقاله ولامحتواه، وان غرضه هو التنبيه الى ان هناك نقصاً فى القانون، اى غيابا لقانون الصحافه!!، وهو من ثم يطالب بسد هذا النقص !!

وحسب تعبيره "فإنى اجد العذر لمن قرأ آخر "عنوان" فى هذه الزاوية قراءة مغلوطة، رغم أن الزميل احمد ثابت رسمه بخطه الرائع هكذا(-) قانون!!)، يعنى(ناقص قانون!!) ولكن عدم القدرة على القراءة لايبرر الجهل بأمور الحساب!!". وجه المغالطة والتحايل واضح، فسواء كتب عنوان مقاله مع علامة ناقص(-) أو بدونها، فذلك لايغير من الأمر شيئاً.فهو فيه بعنوانه ومحتواه يسخر ممن يدعون الى سن قانون للصحافة فى اليمن الديمقراطية، وكانه لاينقصها الا وضع مثل هذا القانون! ذلك ما قاله فى وضوح ودون موارية سواء بنص العبارة او بتحفظه على وضع مثل هذا القانون فى الوقت الذى يشكو فيه رئيس تحرير صحيفة " الثورة" الصنعانية من مشكلة "قانون الصحافة المقيد لحرية الصحافة" حيث "اخذت هذه الخواطر تتدافع فى ذهنى وانا اتصفح "الثورة"..وعادت بى الذاكرة الى ماكتبه "احدهم" قبل اسابيع فى "صوت العمال" مطالبا بإصدار قانون للصحافة "يقونن" الحريات التى اطلقتها الثورة للصحافيين، وكانه لاينقص الصحفيين سوى قانون للصحافة ورقيب رسمى.. الخ

نحن هنا أمام رفض صريح لإصدار قانون الصحافة. فهذا القانون لن يكون- كما يفهم منه- إلا قيداً على الحريات "التى اطلقتها الثورة للصحافيين"، وكانه لم يعد ينقصنا شيء الاوضع مثل هذا القيد الثقيل على أقدامنا، والا الإتيان برقيب رسمى يعبث بحقنا فى حرية الكتابة الصحفية!

هذا الرفض الصريح والقاطع لوضع قانون للصحافة يريد ان يتنصل منه صاحبه، وكان آخر سواه قد كتبه، وهو يفعل ذلك بطريقة معيبة لايقرء عليها لا الذين يعرفون الف باء القراءة وعلم الحساب، ولا الذين لايفقهون منهما شيئاً!

وهو اذ يقوم بحركة التنصل والتراجع عن موقفه السابق يحصر اعراضه على اللحظة التى وجهت فيها الدعوة لوضع قانون للصحافة فى اليمن الديمقراطية، "فالتزامن بين هذه الدعوة وبين المطالبة ثمة برفع القوانين المقيدة للحريات مدعاة للتعجب لااكثر! إذن وجه الغرابة يكمن فى التزامن، وليس فى الدعوة ذاتها...".

اولا: من غير الصحيح اجراء مقارنة بين قانون للصحافة يطالب الصحافيون باعادة النظر فيه فى صنعاء، وقانون للصحافه يطالب للكتاب والصحافيون بوضعه لهذا الشطر من الوطن، الا اذا كان هناك افتراض مسبق عند المعترضين بانه سيكون قيداً على حرية الصحافة والصحافيين والكتاب لامنظما لها، وهو افتراض خاطيء ينبع خطؤه من عدم التمييز بين طبيعة كل من البنية الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- القانونية لكل من الوضعين فى شطرى اليمن، وبالتالى من عدم ملاحظة ان وضع قانون للصحافة فى اليمن الديمقراطية لابد ان يكون متسقاً مع طبيعة وضعها، ومن ثم لابد ان يكون حلقة تقدمية اخرى فى سلسلة القوانين المدنية والنقابية التقدمية المنظمة للحياة الاجتماعية فيها.

ثانيا: التشكيك فى نية من دعا الى سن هذا القانون بافتراض أنهم يبطنون رغبة "فى التحريض على سن مقص للرقيب" وبأن مسعاهم هذا غير "منزه عن الغرض" هو افتراض يعكس مستوى فهمه لهؤلاء الدعاة ليس الا، أما فهمهم هم فقد أوضحوه فى ردهم السابق عليه، حيث أوضحوا ان القانون،- اى قانون، طبيعياً كان او اجتماعيا- يقترن بالحرية، وانه لاحرية خارج القانون، وانه بدون التصرف وفق القانون. الطبيعى والاجتماعى فإن الانسان لايحقق حريته، وانما قد يفقد حياته، وانه لايستثنى من ذلك الاالقوانين المجافية لطبيعة الاشياء وحق الحياة والتقدم الاجتماعى، التى تسنها الانظمة الرجعية، والديكتاتورية، والتى لاتلبث ان تسقط بحكم طبيعتها الشاذة هذه، وبفعل حركة الصراع الواعية التى تقودها الشعوب ضدها.

ثالثا: قول الكاتب:"وليس كل من عرف القانون معصوم،- الصحيح: معصوما- ولن أمضى فى تعداد الاخطاء النحوية والصياغية، فذلك ما سيلحظه المرء بسهولة- هو قول مردود. فالخروج على القانون حتى من قبل العارفين به لايطعن فى ضرورة وجود القانون. والخارجون عليه- سواء كانوا من العارفين او المغفلين- يحاسبون بمقتضاه.

رابعا: لم يكن الكاتب فى حاجة لستر تراجعه وقبوله بصدور "قانون يضمن حرية الصحافة،

وينظم ممارستها، الى افتراض ان من دعوا الى ذلك كانوا يلوحون "بعصا القمع والارهاب ومصادرة حقوق الجماهير، خدمة لاهداف شخصية ضيقة ومآرب ذاتية...،

ففى ردنا عليه قلنا بوضوح انه ليست هناك حريات مطلقة فى اليمن الديمقراطية- كما تصور زاويته- وقلنا اننا كمثقفين ومواطنين نطمح الى مزيد من حرية التعبير والنشر والكتابة والنقد، ومن الحريات الديمقراطية الاوسع للجماهير، وقلنا انه لابأس من وضع قوانين اضافية تتواكب مع هذه الحريات.

والذى يقول ذلك لايمكن ان يكون من اولئك الذين يحملون عصا او حتى قشة لإرهاب حملة القلم ودعاة الحرية!

لقد كنا من اوائل المتضررين ممن يمارسون هذا النوع من القمع الايديولوجى والإرهاب الاعلامى، سواء قبل ١٣ يناير أو بعده، دون ان نمتلك حرية الرد عليهم إلا فيما ندر. ولعل من اعظم العبر المستخلصة من هذا اليوم المشؤوم هو ذلك القدر المتزايد من الحرية التى تمكننا من ممارسة حقنا الطبيعى والادبى فى الرد على من كانوا يقولون ويتقولون ويحولون الصحافة الى "مسرح للعار" حسب تعبير عبد الله باذيب. والذى منعت كتبه من النزول الى السوق العام قبل ١٣ يناير وماتزال نهبا للارضة فى مخزنه، لايمكن إلا ان يكون مع اقصى قدر من الحرية تبيح له لانزال ماتبقى سليما منها الى المكتبات فقط، وإنما ايضا نشر مالديه من مخطوطات دون حاجة الى "موافقة" من لجنة التأليف والنشر او غيرها، أو الى "اجازة" قبل نشرها!

ان أهمية قانون الصحافة تكمن هنا ايضا: السماح بحرية النشر. واذا ماإتضح ان هناك فيها نشر مايخالف بعض قواعد هذا القانون فالمسألة تكون واردة حينئذ، بمقتضى القانون نفسه: والمقصود هنا حرية نشر الكتاب والبحث والمقالة وكل انماط الابداع.

نحن اذن ضد كل شكل من اشكال الممارسة الارهابية والتحريم والحجر على حملة القلم، تماما كما اننا ضد كل تلاعب بحرية الصحافة واستخدامها بهدف تصفية الحسابات الشخصية.

ليست هناك مناطق مقدسة ومحرمة لايجوز الاقتراب منها، فكل شيء قابل للمراجعة والتقييم والنقد، وكل ذلك يتطلب المزيد من الحرية. كرامة الانسان وسمعته ومكانته ودوره هو الشيء الوحيد الذى لايجوز المساس به.

وقانون الصحافة هو المعنى بتجديد العلاقة مابين الحلال والحرام. وسيتضح ان المناطق المحظور الاقتراب منها محدودة جدا!

«صوت العمال» ١٩٨٨/١٢/٨

* * *

إجابات على أسئله ورقة الاستبيان
حـــول الوحـدة اليمنيـــة
المقدمـة من
الأخ يحيـى حسـين العريـش
وزيـر الدولـة وشئـون الوحـدة
عضو اللجنة الدائمة فى الشطر الشمالى من الوطن

الأخ يحيى حسين العريش وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة
الدائمة فى الشطر الشمالى من الوطن... الموقر
تحية أخوية خالصة

تلقيت رسالتكم الكريمة المرفق بها استبيان حول الوحدة اليمنية "يحتوى على ٣١ سؤالاً تطلبون منى الرد عليها مشاركة منى" فى هذا العمل الوطنى فى سبيل معرفة الأسباب والمعوقات التى اعترضت طريق إعادة وحدتنا "وانصافاً للحقيقة والتاريخ، وخدمة لخطوات الوحدة".

أولاً: اسمحوا لى أن أوجه لكم الشكر خالصاً لتجاوزكم الحواجز التى يضعها عادة مسؤولو الشطر الشمالى من الوطن أمام أنفسهم، حتى لايصلوا الى الموقع الذى اختارت قوى وطنية أن تظل فيه باعتباره اكثر المواقع ملائمة للإفصاح عن رأيها فى قضايا وطنها اليمنى والعربى وقضايا الإنسانية عامة، ولممارسة نشاطها السياسى والعام، خدمة لهذه القضايا.

ثانياً: أحيى مبادرتكم الشخصية والرسمية بوضع مثل هذا الاستبيان الذى يمثل بالاجابات الموضوعية على أسئلته لاكشفاً تاريخياً نقدياً فقط للوضعية التى كانت عليها قضية الوحدة اليمنية قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ اكتوبر١٩٦٣ وحتى انقلاب ٥نوفمبر ١٩٦٧ فى شمال الوطن وتحقيق الاستقلال الوطنى فى جنوب الوطن فى٣٠ نوفمبر١٩٦٧، وإنما أيضا مدخلاً من مداخل البحث الجاد والمسؤول عن الطريق التاريخى الذى يتحقق بالسير فيه قيام دولة اليمن الحديثة الموحدة الوطنية الديمقراطية.

ثالثاً: أعتقد أن تقديم ورقة الاستبيان هذه إلى مسؤولين فى الشطر الجنوبى من الوطن والى شخصيات معروفة من الحركة الوطنية اليمنية يمكن أن يمثل شكلاً من أشكال العمل المشترك المتعددة والواسعة التى يمكن أن يلتقى على صعيدها مسؤولو الشطرين والفصائل والشخصيات الوطنية والديمقراطية بغية تحديد وتذليل العقبات التى تنتصب على طريق الوحدة، ووضع الأسس والأساليب التى تتحقق بها، والتى تأتى قضية الديمقراطية السياسية فى مقدمتها.

رابعاً: وإذ أبعث اليكم باجاباتى على ورقة الاستبيان فاننى أستاذنكم فى نشرها فى الصحافة

شراكاً للرأى العام الوطنى فى متابعة مايدور- حتى على مستوى البحث- حول قضيته الوطنية التى يعتبر تبنيه الواعى والنضالى لها ٱحد الشروط الاساسية لتحقيقها.

وتقبلوا خالص تحياتى وتقديرى.

اخوكم الدكتور محمد على الشهارى

س١- "ماهى توجهات أبناء الوطن، ومنهم القوى الوطنية والسياسية، على مستوى الوطن بشطريه قبل ثورة سبتمبر عام١٩٦٢ إزاء قضية الوحدة اليمنية..؟"

ج- لقد كانت وظلت اليمن شعباً واحداً، وظل إقليمها واحداً، رغم عدم خضوعها دائماً لسلطة الوحدة الواحدة الموحدة هدف كل من آنس فى نفسه القوة من رجالات الإقطاع منذ سقوط أول دولة مركزية قبل الاسلام، هى دولة الحميريين، والى دولة الإمام يحيى حميد الدين مع نهاية العقد الثانى من القرن العشرين.

ورغم التجزئة الاقطاعية التى امتحنت بها- بفعل صراعات الطبقة الاقطاعية ذاتها التى ذكرنها من قبل الاسلام وسهلت للأحباش احتلال اليمن، ومن ثم إسقاط دولتها المركزية الأولى عام ٥٢٥م، وظلت مستمرة حتى القرن العشرين، رغم أن هذه التجزئة كانت هى الظاهرة الأعم، إذا ماقورنت بالفترات التى توحدت فيها اليمن فى ظل دولة مركزية واحدة، الاأنه كانت توجد- فى الغالب- حلقة مركزية بين الدويلات الاقطاعية قد تكون عاصمتها فى زبد- أيام الزياديين- أوصنعاء فى عهد اليعفريين- ناهيك عن الدولة الفلاحية القرمطية بعاصمتها المذيخرة- أوتعز أيام الرسوليين، أوعدن ابان حكم الطاهريين.

ومماله مغزى تاريخى ودلالة جيوبوليتيكية أن صنعاء اكتسبت صفة القاعدة الأساسية لإقليم اليمن، ومن العاصمة الأولى للدولة المركزية أو للدولة الأقوى بين الدويلات الصغيرة منذ الدولة المركزية الحميرية، مروراً بدولة اليعفريين، ودولة الصليحيين، ودولة الأئمة القاسميين الرسيين، حتى دولة الإمام يحيى حميد الدين.

وحركات الانفصال عن عاصمة الدولة المركزية أو التمرد على سلطتهاكانت تقوم فى مختلف الأطراف والثغور، سواء من جهة الشمال أوالجنوب، أومن جهة الشرق والغرب.

والمعنى الجغرافى لكلمة "الجنوب"- اى جنوب اليمن- لم يكتسب مدلوله الجيوبوليتيكى إلا بعد انفصامه على مراحل إبان القرن الثامن عشر عن الدولة القاسمية فى صنعاء، وإلا بعد أن رسخ الاستعمار البريطانى هذا الوضع وزاده تعقيداً منذ احتلاله عدن عام ١٨٣٩ إلى جلائه عنه عام ١٩٦٧.

ومن الملفت للنظر أنه رغم التجزئة الاقطاعية والاستعمارية، وغياب ظل الدولة المركزية منذ القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين الاأن قاعدة الإقليم اليمنى فى صعناء تتمسك بحقها

الشرعى فى تبعية هذا الجزء أوغيره من الأجزاء المنسلخة فى جهة عسير لليمن الطبيعية. وظل التشبث بهذه التبعية الشرعية والتاريخية والوطنية لهذه الأجزاء لليمن الأم حتى بعد اضطرار الإمام يحيى إلى توقيع معاهدتى صنعاء والطائف مع كل من بريطانيا المحتلة لجنوب اليمن ومع ابن سعود المغتصب لعسير ونجران، حيث لم تتضمن المعاهدتان تنازلاً مطلقاً عن هذه الأراضى اليمنية، وانما اعترفتا بالأمر الواقع لمدة ٤٠ سنة للأولى، و٢٠ سنة بالنسبة للثانية، واقرتا حق إعادة النظر فيهما بالتعديل أو التجديد.

وماينبغى إثباته كذلك أنه رغم هذه التجزئة الاقطاعية- الاستعمارية فإن جنوب اليمن ظل- شأن شماله- وطنا طبيعياً لجميع أبناء اليمن، الذين لم يعترفوا- فى ممارسة حق المواطنة بالسكنى أو الاقامة أوالعمل بالحدود المفروضة، ومن هنا حركة الانتقال والتوصل بين مواطنى الشطرين، التى فازت عدن- كميناء تجارى لليمن كلها، وكمجال للعمل التجارى الحر وسوق لبيع قوة العمل- فازت بنصيب الأسد فيها.

على أنه فى ظل حالة التجزئة الاقطاعية- الاستعمارية التى كرست وتفاقمت خلال لفترة السيطرة البريطانية على جنوب اليمن وفترة الهيمنة العثمانية على شماله منذ عام ١٨٤٩ حتى ١٩١٨، وترسخت بعد فشل الامام يحيى فى توحيد اليمن عام ١٩٣٤- فى ظل ذلك نشأت سمات وخصائص ومميزات معينة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وسيكولوجية، كان من شأنها أن تؤثر على مجرى التطور اللاحق لكل شطر، وهو ماتجلى فى العديد من الملامح كان من بينها الملمح الاتى:

كانت المهمة الموضوعية والسياسية الشاخصة أمام مواطنى الشطر الجنوبى هى النضال الوطنى للتحرر من الاستعمار البريطالى، وهو ماعبر عن نفسه فى تلك الانتفاضات المتفرقة والمتنوعة، ولاسيما تلك التى احتدمت مابين ١٩٣٦- ١٩٦٢، بينما كان النضال فى شمال الوطن

موجهاً ضد الاحتلال العثمانى منذ وطئت اقدامه أرضه من جديد، والذى انتهى مع خسران تركيا الحرب العالمية الأولى إلى قيام دولة التى حملت تسمية المملكة المتوكلية اليمنية، ورفعت شعار الوحدة اليمنية، وقامت ببعض المحاولات العملية لتحقيقه، لم تستطع أن تبعث من جديد دولة اليمن المركزية الواحدة الموحدة، لابفعل تفوق قوى الاحتلال او التوسع البريطانية والسعودية المتحالفة ضدها وضد مشروعها التوحيدى فقط، وإنما أيضاً بسبب الطابع الاقطاعى القروسطى المغرق فى التخلف والرجعية والتزمت والانغلاق لهذه الدولة.

والمعارضة التى تشكلت فى مواجهتها بهدف تخفيف طابعها القروسطى هذا وادخال بعض الاصلاحات والتحسينات الادارية والتشريعية عليها فى إطار ذات النظام الاقطاعى الإمامى، والتى كانت تتألف من جماعة اقطاعية ارستقراطية منافسة، ومن فئة محدودة من البورجوازية ذات النفس الكومبرادورى- هذه المعارضة لم يتسع خيالها السياسى لفكرة الوحدة اليمنية بعد أن حلت بها الهزيمة فى ميدان الحرب والسياسة عام ١٩٣٤ على يد بريطانيا وحليفها ابن سعود، ولم

يخطر فى بالها شيىء اسمه التحرير الوطنى لجنوب اليمن من الاستعمار. وكحركة إصلاحية متطامنة الطموحات، محدودة الأهداف، فإنها تصورت أن التعاون مع المنتصرين من البريطانيين والسعوديين من شأنه أن يقربها من طموحاتها واهدافها الاصلاحية المتواضعة المتصورة على شمال الوطن.

وكما أفرز الوضع الاقطاعى الكهنوتى المسرف فى التخلف هذا النمط من الحركة الإصلاحية التى قتل «الاستبداد الشرقى»، لديها كل إحساس بوجود مستعمر يدوس الجزء الآخر من الوطن، وجعلها ترى فيه ملاذاً لها، ومتنفساً لنشاطها السياسى والدعائى، ونصيراً لقضيتها، فإن الوضع الاستعمارى- الاقطاعى- الكمبرادورى فى الجنوب فرز بدوره- فى أول الأمر- قوى سياسية ذات طبيعة إصلاحية أيضاً، ولاترى فى التعاون مع المستعمر مايشين، بغية الحصول على استقلال ذاتى لعدن وحدها- شأن "الجمعية العدنية"- اوالحصول على استقلال سياسى شكلى لـ "الجنوب العربى" اللذى كانت تقشعر من مجرد السماع بأن هويته الحقيقية هى "الجنوب اليمنى"- كما كان الحال بالنسبة لـ "رابطة أبناء الجنوب العربى".

غير أنه بفضل تفتح شريحة من أبناء البرجوزاية الصغيرة من فئة المثقفين والطلاب الدارسين فى البلدان العربية، وخاصة فى مصر، على تيارات الفكر القومى العربى، والفكر الاشتراكى العلمى، وبفعل علمية النهوض الثورى المتصاعدة التى (شنتها ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ فى مصر، ومالبثت ان اكتسحت الأرض العربيةكلها منذ معركة السويس عام ١٩٥٦، والتى لقيت الدعم الأممى عير المسبوق من الاتحاد السوفيتى، وبفضل بروز الحركة العمالية اليمنية فى عدن ودخولها حلبة النضال النقابى والسياسى، وتفاعلها الحار والنشط مع التيارات الفكرية القومية والأممية داخل الساحة اليمنية وخارجها- بفضل ذلك كله ولدت حركة ثورية جديدة فى اليمن هى الحركة الوطنية اليمنية التى لبثت أن طرحت شعارات واهدافاً جديدة، تدور حول ضرورة التحررمن الاستعمار البريطانى، والاستبداد الإمامى، وتحقيق الوحدة اليمنية.

وكانت حركة الضباط الأحرار" التى فجرت- بالتعاون مع فئات البرجوازية التجارية- ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن وأعلنت النظام الجمهورى، هى رأس الرمح اللذى سددته- تاريخياً- الحركة الوطنية اليمنية والحركة القومية العربية، وعلى رأسها الحركة الناصرية، ضد النظام الأثرى القروسطى الاقطاعى الاستبدادى فى اليمن، ومن ثم ضد الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن ومن أجل بعث اليمن الجديد، وفتح الطريق أمام تحرره الوطنى والاجتماعى وتحقيق وحدة وطنه.

بإجاباتنا المسهبة نسبياً على السؤال الأول نكون قد أجبنا ضمنا على السؤال الثالث اللى كان نصه:"ماهى توجهات أبناء الوطن، ومنهم القوى السياسية فى الشطر الجنوبى، قبل الحصول على الاستقلال وازاء قضية الوحدة اليمنية..؟"

س ٢- "ماهى توجهات أبناء الوطن، ومنهم القوى الوطنية والسياسية فى الشطر الشمالى

منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢ حتى حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال، إزاء قضية الوحدة اليمنية..؟".

ج- كان هناك توجهان: توجة القوى الوطنية، وعلى رأسها الحكم الوطني الذى جاءت به ثورة سبتمبر، والذى كان يتزعمه رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال، وتوجه القوى الاقطاعية والكمبرودورية "الجمهورية"، وعلى رأسها الحركة الاصلاحية القديمة، حركة الاحرار اليمنيين، التى رغم المشاركة الرمزية لبعض عناصرها فى مرحلة التخطيط؛ للثورة نظرت بتشاؤم وتوجس إلى المنحى الوطنى. والقومى والتحررى العام الذى شرعت تتخذه الثورة باصطدامها، ومعها مصر الناصرية التى دخل جيشها اليمن، بالاستعمار البريطانى والرجعية العربية، وعلى رأسها الرجعية السعودية، ويدعمها المال والسلاح- مسنودة بمصر الناصرية أيضاً- لثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن.

كان التوجة الأول المشايع للنهج والمشروع الناصرى القائمين على ضرورة تحرير الوطن العربى من الاستعمار والصهيونية والرجعية واقامة دولة العرب الكبرى الموحدة تحت قيادة مصر الناصرية يساند قضية تحرير جنوب اليمن من الاستعمار، ويدعم ثورة ١٤ اكتوبر التى كان قيامها امتداداً لثورة ٢٦سبتمبر من ناحية، ودعماً لها فى مواجهة أعدائها الملكيين والاستعماريين من جهة أخرى.

غير أنه لاهذا التوجه الوطنى الحاكم ولا الحلفاء المصريون كان لديهم مشروع خاص بقضية تحقيق الوحدة اليمنية بعد نيل الجنوب اليمنى استقلاله. ما كان وارداً فى جدول الأعمال لدى هذا التوجه وحلفائه هو إخراج الاستعمار البريطانى وتمكين أبنائه من تقرير مصيرهم حتى بالاستعانة بالجامعة العربية والأمم المتحدة. وذلك ما كان يعنى أن أمر تحقيق وحدة اليمن قد ترك للمستقبل.

أما التوجه الثانى فانسجاماً مع موقعه المهادن للاستعمار والرجعية، وتعبيراً عن حذره الطبقى وتوجسه السياسى من المنحى الراديكالى لثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ وعدائه المستحكم للوجود المصرى الثورى فى اليمن الذى اثار فزع الاستعمار والرجعية معاً، فإنه مثلما كان يبحث عن صيغة تصالحية مع الرجعية الملكية المسقطة- باستثناء بيت حميد الدين- ومع الرجعية السعودية، تكفل إيقاف حرب اليمن واخراج المصريين منها، فإنه كان يسعى إلى إيجاد صيغة تصالحية تضع القوى السياسية الجنوبية التى كانت قد ادانت الكفاح المسلح، وشجبت ثورة ١٤ اكتوبر، على رأس حركة التحرير، بغية كسر طابعها الثورى، واحتواء مدها الشعبى، و"تسييسها" وتفريغها من الشحنة النضالية الاجتماعية المهددة باقتلاع لامصالح المستعمر الاقتصادية والسياسية فحسب، وانما أيضاً مصالح الطبقات والقوى الرجعية المستغلة والانتهازية.

ولم يكن هذا التوجه الاصلاحى بعيداً عن صيغة "منظمة التحرير" التى ضمت القوى الاصلاحية والانتهازية الجنوبية، ولاصيغة "جبهة تحريرجنوب اليمن المحتل" التى فرض على ""الجبهة القومية" قائدة الكفاح المسلح وثورة التحرير الاندماج فيها، حتى تتلائم مع الطبيعة

التهادنية التصالحية لمحور عمران- خمر- الجند الاقطاعى- الكمبرودراى فى شمال الوطن.

ومما يؤسف له أن منظمة البعث فى اليمن- بفعل صراعها التقليدى مع الناصرية- كانت الرديف لهذا التوجه الاصلاحى فى كلى شطرى اليمن.

ومما يؤسف له أيضاً أن ضغط هذا التوجه قد أثر على موقف مصر عبد الناصر فى اليمن، بقدر ما أثر عليه أيضاً جهاز استخباراتها العامل فيها، ولو لم يكن تأثيراً كاملاً، حيث كان عبد الناصر يعود مجدداً إلى نهجه الثورى، وهوما حدث- الى حد كبير- حتى حدوث نكسة ٥يونيو ١٩٦٧ التى اضطرته الى سحب جيشه من اليمن.

س٤- "هل كان هناك اتجاه حقيقى ومنظم بين كل القوى السياسيه فى الشطرين قبل الاستقلال نحو الوحدة..؟"

ج- كانت الجبهة الوطنية المتحدة التى تشكلت فى نوفمبر عام ١٩٥٥ من عديد من الهيئات التعاونية والنقابية والنوادى الرياضية الموجودة فى عدن، بما فى ذلك "الاتحاد اليمنى" والتى لعبت بعض العناصر المثقفة أدواراً بارزة فى عملية خلقها، أمثال محمد عبده نعمان الحكيمى، وعبد الرازق باذيب، كانت تدعو- كما أشار الى ذلك برنامجها- إلى تحقيق وحدة اليمن على أساس شعبى، بحيث تتخذ شكل جمهورية ديمقراطية مستقلة.

وكان للمؤتمر العمالى الذى تشكل تحت وهج اضرابات مارس ١٩٥٦ المجيدة يدعو الى تحقيق وحدة يمنية على انقاض الاستعمار والرجعية اليمنية.

بل ان حزب الشعب الاشتراكى الذى تزعمه عبد الله عبد المجيد الأصنبح رئيس المؤتمر العمالى تظاهر، فى أول الأمر، بعد تكوينه فى يونيو١٩٦٢- بأنه يسعى الى إقامة حكم جمهورى ديمقراطى شعبى فى اليمن بعد تحريرها من الاستعمار والامامة والاقطاع- حسبما أشار الى ذلك برنامجه.

غير أنه كان يراهن فى الواقع على حزب العمال البريطانى- بعد وصوله إلى السلطة- من أجل إقامة دولة خاصة فى الجنوب تحتفظ لبريطانيا ببعض المصالح السياسية والاستراتيجية.

أما الأحزاب والتيارات التى كانت تسعى صادقة نحو تحقيق وحدة اليمن فهى التيار الماركسى الذى اتخذ شكلا تنظيمياً بقيام "الاتحاد الشعبى الثورى" فى اكتوبر ١٩٦١، وفرع حركة القوميين العرب فى اليمن، ومنظمة البعث، ومن هنا تجسيدها لمسعاها هذا فى تنظيماتها التى كانت- قبل الثورة- "قطرية" لاشطرية". وعدا ذلك فإن هناك تيار القوى الثورية غير المنظمة، والتى كانت تتعاطف مع هذا التنظيم أو ذاك، فضلاً عن الحركة الناصرية فى اليمن التى لم يعرف لها شكل تنظيمى محدد أو برنامج سياسى مكتوب.

س٥- "ما هى معلوماتكم حول الرؤى والمواقف السياسية لكافة القوى التى ناضلت ضد الاستعمار الانجليزى فى الشطر الجنوبى من الوطن..

ولماذا حرصت تلك القوى على إقامة نظام مستقل فى الشطر الجنوبى قبل التوجه

للوحدة..؟؟"

ج- الملابسات التاريخية- الداخلية والخارجية- التى أوجدت أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية وسيكولوجية لها طابع خصوصى نسبى فى كل من شطرى اليمن، والتى سبقت الاشارة اليها عند إجابتنا على السؤال الأول - وهو ماانجم عنه قيام ثورة فى الشمال قادها ضباط من داخل جيش "الإمام" حتى لو كانت لهم علاقة حزبية سابقة مع بعض التنظيمات الوطنية. أوحرصوا على اقامة علاقة شخصية- سياسية مع بعض عناصرها- هذه الملابسات هى ذاتها التى أملت أن تقوم ثورة فى الجنوب على النحو الذى قامت عليه، وأن تتخذ المسار المتميز الذى اتسمت به، حتى وإن كان الذين اشعلوا شرارتها قادمين لتوهم من خنادق الدفاع عن ثورة سبتمبر، وحتى وإن بدا أن قيامها كانوا مرتبطا زمنياً بقيام هذه الثورة الأم.

وحيث أن ثورة ١٤ اكتوبر بقيادة الجبهة القومية- اتساقاً مع هذه الخصوصية التاريخية- الاجتماعية- الثقافية السيكولوجية- قد وضعت وثيقة جذرية هى "الميثاق الوطنى" الذى أقره مؤتمرها الأول فى يونيو١٩٦٥- على عكس المبادى الستة لثورة سبتمبر وبياناتها اللاحقة التى اتسمت بالتعميم الشديد، ولم تتمكن من وضع برنامج سياسى تفصيلى يحدد المهام الآنية والبعيدة لها- وهو ماكان غير ممكن للتناقضات الطبقية والسياسية التى اختلقها منذ أول يوم ولضعف مستوى الوعى الاجتماعى لدى قادتها... الخ،- أقوى لذلك كان لابد من أن تحول الجبهة القومية الثورة إلى دولة تعمل على تطبيق محتويات الميثاق، والى نظام حكم يجسد طابعها الشعبى.

ومن هنا فإن الميثاق اكتفى بالاشارة العامة المقتضبة الى قضية الوحدة اليمنية التى يجب "أن تتم على اسس شعبية وسليمة".

ولم يكن موقف "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" الذى دعم الثورة والجبهة القومية سياسياً وإعلامياً وايديولوجياً وتنظيمياً ونقابياً ليختلف عن موقف الجبهة القومية فى أحقية تقرير المصير للشطر الجنوبى من الوطن كخطوة على طريق النضال الوطنى والاجتماعى الشامل من أجل إقامة "يمن حر ديمقراطى"- حسبما جاء فى ميثاقه الوطنى الذى صدر قبل قيام ثورة ١٤ اكتوبر بعام تقريباً.

ورغم اختلاف طبيعة ودور "الجبهة القومية" فى الثورة اذا ماقيس بذلك الدور النسبى الذى لعبته "جبهة التحرير" فيها "التنظيم الشعبى" الناصرى، إلا أن هدف "اقامة نظام مستقل فى الشطر الجنوبى قبل التوجه نحو الوحدة" كان قاسماً مشتركاً بينها. وهو ما كان عليه موقف منظمة البعث التى كانت حليفة لجبهة التحرير حتى تحقيق الاستقلال.

س٦- "ماهى القوى السياسية التى كان لها وزنها قبل الحصول على استقلال الشطر الجنوبى، وماتأثيرها على قضية الوحدة اليمنية، وهل كان للخلافات فيما بينها تأثيرها على قضية الوحدة.. يرجى وضعها بالترتيب حسب الأهمية..؟"

ج- كانت "رابطة ابناء الجنوب الغربى" المجسدة لمصالح الاقطاع والكمبرادور، والتى شكلت بعيد تأسيسها عام ١٩٥٠ إطاراً عاما اتسع للعديد من التيارات السياسية والشرائح الاجتماعية- كانت فى مبدأ الأمر هي أهم وأول وأوسع تنظيم سياسى.

غير أن كفر الرابطة بقضية الوحدة اليمنية، وتشبثها بإقامة دولة خاصة فى الجنوب، بدأ يعرضها منذ عام ١٩٥٤ لانسلاخات وحركات خروج متصاعدة، بدءاً من خروج مجموعة محمد سالم على فى هذا الوقت، مروراً بخروج العناصر الماركسية بزعامة عبد الله باذيب مع نهاية ١٩٥٧، وانتهاء ببعض العناصر النقابية التى كانت تنتمى الى حركة القوميين العرب. الأمر الذى قاد الى تضييق القاعدة الطبقية التى تعتمد عليها الرابطة والمتمثلة فى الاقطاع والكمبرادور.

حلت الجبهة الوطنية المتحدة لبعض الوقت محل الرابطة من حيث اتساع القاعدة الاجتماعية وتنوع القوى السياسية المشتركة فيها بفضل تبنيها لشعار الوحدة اليمنية منذ إعلانها فى نوفمبر ١٩٥٥.

غير أنه منذ ظهور الحركة النقابية المنظمة فى مارس ١٩٥٦ او التى اسهمت الجبهة فى بنا ها أصبحت ها الصدارة، لاسيما وان التيارات السياسية الوطنية المختلفة كانت تغترف من معينها وأن ميلا د الحركة الوطنية الثورية قد ارتبط بها مباشرة.

ولم تستطع القيادة الإصلاحية الأصنجية أن تدجن الحركة العمالية أوتحولها الى مجرد حركة نقابية بحتة، اوتسيطر على حركة نموها واتساع وتنوع نشاطها السياسى والاجتماعى والوطنى عامة، بما فى ذلك تبنى قضية الوحدة اليمنية بشكل جماهيرى، ورفع شعارها عبر المسيرات، كانت خاتمتها مظاهرة ٢٤سبتمبر ١٩٦٢ضد ضم عدن إلى الاحاد الفيدرالى المزيف.

وحتى تشكيل "حزب الشعب الاشتراكى" كنجاح سياسى للمؤتمر العمالى لم يحول المؤتمر إلى رصيد كمى خاص به، حيث الفصائل الوطنية الديمقراطية تتغلغل داخل المؤتمر، ولاسيما الجبهة االقومية التى سيطرت بالتعاون مع التنظيم الماركسى على "النقابات الست" قبل أن تسيطر نهائياً على المؤتمر العمالى قبيل الاستقلال.

هكذا يمكن القول أنه، رغم منافسة "جبهة التحرير" التى تكونت فى ١٣ يناير ١٩٦٦ فى محاولة لابتلاع الجبهة القومية وطمس خطها النضالى المتميز، فإن هذه منذ تشكيلها فى اغسطس ١٩٦٣ كانت تزحف نحو موقع الصدارة منذ هذا الوقت حتى يوم الاستقلال الذى تحقق على يدها.

ولم يكن للخلاف بين الجبهة القومية وجبهة التحرير علاقة مباشرة بقضية الوحدة اليمنية حيث أن كلاً منهما كان يسعى الى اقامة دولة مستقلة فى الجنوب تكون طرفاً فى حوار مع الدولة القائمة فى الشمال من أجل اقامة الدولة اليمنية الواحدة. كان الخلاف ينصب على كنه الدولة المنشودة فى الجنوب، وكنه دولة الوحدة المرتجاة. وكان تصور الجبهة القومية له ذا صبغة وطنية ديمقراطية، بينما كان تصور جبهة التحرير يتسع فى الحالتين معاً للاقطاع والكمبرادور.

ولو افترضنا جدلاً أنه أمكن توحيد كل القوى السياسية والوطنية والديمقراطية والاشتراكية فى الجنوب فى جبهة وطنية عريضة- بدلاً عن الجبهة القومية التى قادت حركة الأستقلال وانفردت بالحكم فى ظله- لما اختلف الأمر، حيث ستتمسك مثل هذه الجبهة الموسعة بحق إقامة وحكم دولة خاصة مستقلة فى الجنوب كخطوة نحو التفاهم المتبادل مع الحكم القائم فى صنعاء- اياً كانت طبيعته- على الأسس والأساليب التى تقوم بناء عليها دولة الوحدة.

س٧- ماهو دور الشطر الشمالى ، وما هى إسهاماته فى حصول الشطر الجنوبى على الاستقلال..؟"

ج- مجرد قيام ثورة سبتمبر وحده مثل عامل إيقاظ واستنهاض للحركة الوطنية والجماهيرية للارتفاع بأدائها النضالى الى مستوى جديد، واتباع اساليب جديدة اكثر فعالية وحزماً فى مواجهة المستعمر وركائزه.

وكانت حركة القوميين العرب تقدر منذ البداية بأنه لامحيص من استخدام أسلوب الكفاح المسلح كشكل رئيسى للنضال، وترى أنه لامجال لمباشرته الأبعد أن يصبح شمال اليمن نقطة ارتكاز وانطلاق واسناد، وأن ذلك غير متاح فى ظل الحكم الاقطاعى المغلق، وأن تغييره هو وحده الذى يوفر الفرصة التاريخية لمساقاة الاستعمار البريطانى كأس الحرب الشعبية. وبقيام ثورة سبتمبر توفرت مثل هذه الفرصة الوطنية والتاريخية المأمولة. وفى ظل حكمها الوطنى وتشجيعه وتشجيع الحلفاء المصريين الذين جاءوا لنصرتها أمكن أن تتأسس الجبهة القومية نفسها فى صنعاء، وأن تلقى الدعم المادى والسياسى والإعلامى منه ومن حلفائه الذين كانوا فى ذات الوقت حلفاء حركة القوميين العرب الأقربين على المستوى القومى كله. وسواء على النطاق الوطنى والقومى او العالمى فإن حكومة الثورة تبنت قضية تحرير الجنوب من الاستعمار واعطاء ظلها باسم الوحدة اليمنية حيث تركت أمر تحقيق ذلك لساعة ما بعد نيل الاستقلال الوطنى، وهو ذات الموقف الذى اتخذته مصر الحليفة لكل من الثوريين.

وليس هناك ما يلخص دور ثورة سبتمبر والحلفاء المصريين تجاه ثورة ١٤ اكتوبر حتى تم لها تحقيق الاستقلال الوطنى مما جاء فى الميثاق الوطنى للجبهة القومية:

"إن قيام ثورة ٢٦سبتمبر وما مثلته فى شمال اليمن من تحطيم لأغلال الذل والعبودية التى فرضها آل حميد الدين الرجعيين على شعبنا قرونا طويلة تعيق انطلاقه وتبقيه فى حاله مزرية من التخلف والتأخر والبؤس.

إن قيام هذه الثورة المباركة أوجد للحركة الوطنية الثورية قاعدة للتحرك وحليفاً طبيعياً ظلت تنشده خلال سنين (سنى) النضال الطويل إن هذه الثورة مجرد أوساط الشعب فى الجنوب حماساً لانظير له للنضال، حيث هبت جماعات كبيرة وحملت السلاح للذود عن الثورة وحمايتها من تآمر الرجعية.

إن قيام ثورة ٢٦سبتمبر وفرشرطاً أساسياً للانطلاقة الثورية فى الجنوب..."

"إن وصول القوات العربية لحماية الثورة والحفاظ على مكاسبها.. كل ذلك قلب الأوضاع السائدة في المنطقة.. ووفر في الوقت نفسه الشروط الموضوعية الأساسية لاندلاع الثورة في ١٤اكتوبر ٦٣م.."

وتتجلى هذه الشروط- من ضمن ماتتجلى فيه- في:

"سقوط حكم الإمامة البائدة، وقيام نظام جمهوري في شمال اليمن

«وجود الجمهورية العربية المتحدة قاعدة النضال والتحرر في الوطن العربي».

كل ذلك وفر للثورة في الجنوب قبيل اندلاعها ومنذ البداية كل مزاياها وأهدافها المتكاملة في كل مجالاتها المحلية والاقليمية والقومية، كما مكن الثورة من أن ترتبط بمفاهيم اجتماعية ثورية". [ص٦١- ٦٢، ٦٣]

س٨- "لماذا الم تكن حكومة الشطر الشمالي شريكاً مع الجبهة القومية في المفاوضات التي تمت مع الاستعمار البريطاني تمهيداً للاستقلال..

ومن ثم المشاركة في السلم أمور الشطر الجنوبي من البريطانيين..؟"

س٩- "ماهي التوقعات التي كانت سائدة في الشطرين قبل الاستقلال حول مستقبل الشطر الجنوبي بعد حصوله على الاستقلال..؟"

س١٠- "ماهي طبيعة الظروف السياسية في الشطر الشمالي أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال..؟"

س١١- "هل كانت الظروف السياسية أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال مناسبة لقيام دولة الوحدة..؟"

س١٢- "ماهي طبيعة اوضاع الشطر الجنوبي عند حصوله على الاستقلال، وما تأثيرها على تكوين نظام مستقل في الشطر الجنوبي..؟"

س١٣- "هل لديكم أي معلومات عن الشخصيات في الشطرين أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال.. وكذا عن الدور الشخصي الذي لعبه كل منهم أثناء تلك الفترة..؟"

س١٦- "ماهي معلوماتكم حول دوافع وأسباب قيادة الجبهة القومية حينذاك- في إقامة كيان سياسي- مستقل في الشطر الجنوبي..؟"

س١٧- "ماهي منطلقات توجهات ميثاق الجبهة القومية إزاء قضية الوحدة اليمنية وهل قرار إقامة كيان سياسي مستقل في الشطر الجنوبي حصيلة رأى الجبهة بشكل عام، أم أشخاص في القيادة..؟"

لقد آثرت أن أجمع الأسئلة الثمانية- بقطع النظر عن ترتيبها العددي كما جاءت عليه لأنها تمثل في الواقع سؤالاً واحداً ذا جوانب متعددة، فوق أن بعضها كان تكراراً لأسئلة سبقت الإجابة عليها، ولابأس من إعادة معالجتها ضمن سياق الاجابة العامة على مجمل الأسئلة.

لم يكن ممكناً ان تشارك حكومة الشمال في مفاوضات الاستقلال جنباً إلى جنب مع ممثلي

الجبهة القومية، حتى يتسنى لها مشاركة الجبهة القومية فى السلم أمورا الشطر الجنوبى من البريطانيين، لأنه كانت هناك آلية خاصة منذ البداية تقود كلاً من الثورتين تتمثل إحداهما فى حكومة الثورة فى صنعاء إلى انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧، وفى الجبهة القومية قائدة ثورة ١٤ اكتوبر، ولأن الظروف السياسية فى الشطر الشمالى تبدلت جذرياً أثناء حصول الشطر الجنوبى على الاستقلال بقيام انقلاب ٥نوفمبر الذى نفذته قوى اقطاعية وكمبرادورية كانت دائماً معادية للجبهة القومية، وحليفة لحزب الشعب الاشتراكى ومنظمة التحرير واخيراً لجبهة التحرير التى تمكنت الجبهة القومية من التغلب عليها شعبياً وسياسياً وعسكرياً وإخراجها من ساحة المنافسة أوحتى المشاركة فى مفاوضات الاستقلال، ولأن هذا النصر عليها جاء بخلاف توقعات محور عمران- خمر- الجند- ٥نوفمبر اللذى كان يراهن عليها، والذى ليس من الإمكان اشراكه فى المفاوضات بدلاً عنها بعد هزيمتها تعويضاً لخيبتها، والتفافاً على دولة الاستقلال نيابة عنها، ولأن أحداً فى الجنوب الذى بلغ مشارف الاستقلال بفضل ثورة التحرير العارمة لن يقبل بممثلى الاقطاع والكمبرادور الذين كانوا ضد هذه الثورة من البداية كما حاربوا المنحى الوطنى الديمقراطى لثورة سبتمبر أن يشتركوا فى تقرير مصير ثورته ليلحقوها فى ظل دولة الاستقلال بنفس المصير الذى انتهت اليه ثورة سبتمبر بتنفيلهم انقلاب ٥نوفمبر الرجعى، ولأن الجبهة القومية وحلفاءها من القوى الديمقراطية الأخرى لم تكن تجهل تاريخ قادة نوفمبر، ومنبعهم الطبقى، ومنحاهم السياسى، وعلاقاتهم مع الأوساط الرجعية العربية والاستعمارية، ولأن ميثاق الجبهة القومية يلزمها بإقامة حكم وطنى ديمقراطى تحررى فى الجنوب، ويشترط أن تتحقق الوحدة اليمنية على اسس شعبية سليمة، ولأن التيار الجارف فى الجبهة القومية وخارجها لم يكن مستعداً، وهو يتهيأ لتصفية الاقطاع والكمبرادور وأجهزة الاستعمار البريطانى من الجنوب، لتسليم مصيره ومصير الثورة لذات القوى الاقطاعية والكمبرادورية التى أصبحت تتربع على عرش السلطة فى صنعاء، وتخطط لتقاسمها مع الجناح الاقطاعى الملكى تحقيقاً للمشروع الرجعى اليمنى- السعودى- الاستعمارى، ولأن هذا التيار الجارف هو الذى طغى على أية أصوات كانت تنظر الى قضية الوحدة اليمنية نظرة رومانسية عاطفية، ولأن الجناح الإصلاحى البرجوازى فى الجبهة القومية الذى كان يتزعمه قحطان الشعبى، والجناح الديمقراطى الثورى فيها الذى كان يرمز إليه عبد الفتاح إسماعيل لم يكونا مختلفين- رغم خلافاتهما الكثيرة- على مايمثله حكم ٥نوفمبر من مخاطر على مستقبل الثورة اليمنية بشقيها، وعلى مستقبل الحركة الوطنية كلها، وعلى قضية الوحدة اليمنية ذاتها.

واخيراً لم يكن ممكناً إشراك الحكم فى صنعاء فى مفاوضات الاستقلال، لأن الطرف الآخر، وهو الاستعمار البريطانى، لم يكن مستعداً لإشراك أى طرف أو عنصر حكومى يمثل حكومة الشمال التى كان يعتبرها غير مخولة الحق القانونى الدولى للاشتراك فى تقرير مصير منطقة لاولاية

شرعية لها عليها، ولايحمل أبناؤها تابعينها بقطع النظر عن أنها فى الأصل جزء لايتجزأ من اليمن. وحكومة صنعاء نفسها لم يخطر فى بالها قط أن تكون شريكاً فى هلة المفاوضات.

س١٤- "ماهى ردود فعل القيادة السياسية فى الشطر الشمالى ازاء إعلان الاستقلال وقيام كيان مستقل فى الشطر الجنوبى..؟"

س١٥- "ماهى رؤى القوى السياسية فى الشطر الشمالى إزاء اعلان استقلال الشطر الجنوبى..؟"

ج- كانت هناك عوامل واعتبارات عديدة تتحكم فى موقف حكام ٥نوفمبر١٩٦٧ فى شمال الوطن سواء إزاء اعلان استقلال جنوب الوطن أو إزاء قيام كيان مستقل فيه على أنقاض الوجود البريطانى، وهى عوامل واعتبارات قيدت هؤلاء الحكام عن اتخاذ أى موقف ضد حكومة الاستقلال لمدة عام تقريباً. وأبرزها الآتى:

١- أن حكام صنعاء كانوا مهتمين أو لاً بتثبيت أوضاعهم السياسية فى شمال الوطن بعد انقلابهم على حكم المشير عبد الله السلال الوطنى وكانوا يحاذرون من القيام بأى خطوة عدائية ضد حكومة الاستقلال سيكون المستفيد الأول منها هو المشير السلال وانصاره وحكومته التى كان بعضها مقيماً معه فى بغداد، حيث كان عند انقلاب ٥نوفمبر، وبعضها فى القاهرة. ولم يخف على هؤلاء الحكام أن السلال أرسل مبعوثاً إلى عدن هو محمد شعلان وزير الاشغال السابق فى حكومته، وآخر هو الدكتور محمد على الشهارى الذى حمل رسالة الى رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبى، والذى- شأن زميله- التقى بوزير الثقافة والارشاد وشؤون الوحدة اليمنية عبد الفتاح اسماعيل وسلمه الرساله،- بناء على توجيهات رئيس الجمهورية- وأدار معه حواراً حول محتوى الرساله التى كما حذرت من الطبيعة الرجعية للحكم الانقلابى الجديد فى صنعاء، فإنها طمعت فى أن تكون عدن الاستقلال ملتقى ومرتكز الحركة، الوطنية اليمنية لمواجهة هذا الحكم، بعد أن انتقل مركز الثقل الثورى لها- بالاستقلال- من شمال الوطن الى جنوب. وفى حالة موافقة حكومة الجبهة القومية على تحمل أعباء مواجهة الحكم الرجعى القائم فى صنعاء الى جانب القوى الوطنية فى شمال الوطن فإن السلال سيكون سعيداً بالتوجه من بغداد إلى عدن لاتخاذ موقعه الطبيعى فى قيادة حركة المقاومة لحكم الرجعية الذى خيم من جديد على شمال الوطن.

وقد كان رد الشهيد عبد الفتاح اسماعيل لايختلف عن در الذين التقى بهم الدكتور الشهارى من الوزراء امثال وزير الخارجية الشهيد سيف الضالعى، ووزير المالية الشهيد محمود عشيش والرفيق على سالم البيض الذى كان وزيراً للدفاع آنئاك، حيث كان محتوى الرد بأنه على الرغم من الطبيعة الرجعية الواضحة للحكم الذى خلف حكم السلال، إلا أنه لاينبغى التسرع باتخاذ أية خطوة ضده من قبل الجبهة القومية التى تواجه تركة ثقيلة خلفها المستعمر، لاسيما والحكم فى صنعاء لم يبدر منه حتى الساعة ماينم عن موقف عدائى، وحتى وإن كان ذلك موقفا تكتيكياً

وآنياً من قبله، فإنه لاينبغى استعجاله الى تغييره.

ورغم أن الرأى الذى أعرب عنه الدكتور الشهارى باسم السلال وباسم الجناح الثورى الذى يمثله هو عدم إعطاء الفرصة لحكام ٥نوفمبر للاستقرار على كراسيهم، حتى لايستقووا على الحركة الوطنية فى الشمال، ومن ثم على النظام الثورى فى الجنوب، فإنه قدر وجهة نظر الجبهة القومية، واعتبر الزيارة تهنئة بالحصول على الاستقلال الوطنى فى المقام الأول، فى الوقت الذى ظل فيه السلال وصحبه يرون أنه لامواجهة ناجحة لحكم ٥نوفمبر إلابالتعاون مع عدن، تماماً كما كان الأمر من قبل إبان الحكم الثورى فى صنعاء الذى بدونه كان من الصعوبة بمكان قيام ثورة ١٤ اكتوبر فى الوقت الذى قامت فيه ونجاحها فى مقاومة المستعمر. وانطلاقا من هذه القناعة الراسخه ظل الجناح الثورى المعارض لحكم ٥ نوفمبر على اتصال بحكم الجبهة القومية سواء عندما كان السلال وصحبه فى بغداد، أوعند انتقالهم الى القاهرة فى اغسطس ١٩٦٨ .

ومما ينبغى الاشارة اليه هنا ذلك اللقاء الذى تم بين الرئيس قحطان الشعبى والوفد الذى ترأسه فى بغداد، وبين المشير السلال وصحبه، حيث كان رد الرئيس قحطان على رغبة السلال وزملائه فى التوجه إلى عدن والتصدى لحكام ٥ نوفمبر من هناك، بغية إشعال المقاومة ضدهم فى كل مكان من شمال الوطن، أن هناك اتفاقاً بين صنعاء وعدن على إقامة مكاتب سياسية هنا وهناك كخطوة تنسيقية أولى على طريق الوحدة اليمنية، وأن عدن قد فتحت مكتبها فى صنعاء، وأنه تنتظر أن تفتح صنعاء مكتبها فى عدن- وهو مالم يحدث على أية حال.

كانت صنعاء تتابع اتصالات وتحركات المشير السلال وصحبه من خلال عيونها فى بغداد والقاهرة وعدن. وحتى لاتكون عدن نقطة التقاء وانطلاق لهم فى مواجهتها، فإنها تظاهرت بقبول الأمر الواقع فى عدن، بل وارسلت برقية ووفداً للتهنئة بالحصول على الاستقلال، وهو ماقابلته حكومة الجبهة القومية بالترحيب، بل وبالرغبة فى التعاون لمواجهة القوى الملكية والاستعمارية التى كانت ماتزال تطمع فى عرش بلقيس، ولاسيما بعد أن سقط حكم القوى الثورية. ومنذ هذا الوقت طرحت فكرة العمل على التنسيق بين الشطرين كخطوة أولى على طريق الوحدة اليمنية، وهى الفكرة التى لم ترفضها صنعاء لأن الوقت كان مبكراً لإعلان نياتها المبيتة ضد النظام فى الجنوب.

وفى ذلك ردنا ايضاً على:

س٢٢- الذى كان نصه:"ماهى دوافع القيادة السياسية فى الشطر الشمالى- آنذاك- فى إرسال برقية تهنئة إلى قيادة الشطر الجنوبى بمناسبة الحصول على الاستقلال.. وكذا إرسال وفد للتهنئة لذات الغرض..

وكيف كانت طبيعة مهمة الوفد.. وماهى نتائجه..؟"

ولتعزيز تصورنا هذا فإننا نوردهنا ماجاء فى خطاب الرئيس قحطان الشعبى فى ١٩٦٨/١١/٢٩ عشية العيد الأول للاستقلال الوطنى:"وانطلاقاً من ايماننا بحتمية الوحدة

اليمنية فإننا نعمل بكل اخلاص على توثيق علاقاتنا وتطويرها مع أشقائنا فى الجمهورية العربية اليمنية، ونعمل فى الوقت نفيه على إرساء هذه العلاقات على أسس علمية بين جنوب اليمن وشماله ودراسه هذه القضايا المشتركة، والاتفاق حولها، وتوحيد وجهات النظر فيها وتطبيقها بين حكومتى الجنوب والشمال، بمايتفق والمصلحة العامة للشعب. ولهذا فقد نفذنا الاتفاق الذى بيننا وبين أشقائنا فى الشمال بفتح مكاتب التنسيق التى تحقق هذه الغاية. وقد عين فعلاً رئيس لمكتب التنسيق لجمهوريتنا لدى أشقائنا فى الشمال ، وقد بدأ فعلاً فى مزاولة مهماته.. ولابدلنا أن نؤكد من جديد أننا نقف مع أشقائنا فى شمال اليمن بكل امكانياتنا ضد العدو المشترك المتمثل فى الامبريالية العالمية والرجعية والاستعمار وأذنابهم لتحقق ثورة ٢٦سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر أهدافهما المشتركة المصيرية كاملة غير منقوصة". [المجلة، عدن، العدد ٢، يناير١٩٦٩، السنه الأولى، ص٦٩]

إذن فإن العلاقات كانت عادية بين عدن وصنعاء منذ الاستقلال وحتى نهاية عام١٩٦٨، حيث لم تفصح الأخيرة عن موقفها الحقيقى لعوامل واعتبارات كان مابسطناه أولها.

٢- كان يهم حكام نوفمبر الوصول إلى صيغة تصالحية للحكم فى شمال الوطن ذاته مع الجانب الملكى- باستثناء بيت حميد الدين- قبل مواجهة عدن بموقف مكشوف، وحتى تكون مواجهتهم لها من قبل قوى الرجعية الجديدة والقديمة معاً (الاقطاع الملكى، والاقطاع الجمهورى) بعد تحقيق وحدتهما، وبما يكفل دعم الرجعية العربية (وعلى رأسه السعودية) والاستعمار القديم والجديد والقوى القومية الشوفينية المعروفة بحساسيتها إزاء حركة القوميين العرب عموما، والجبهة القومية خصوصا.

ولذلك فإن حكام صنعاء لم يسمحوا لأنفسهم باستغلال مؤامرة ٢٧يوليو١٩٦٨التى قادها قائد الجيش السابق ناصر بريك فى العوالق وهددت بالانتشار الى مناطق أخرى، وهدفت الى الإطاحة بحكم الجبهة القومية، حتى وإن لم يكونوا- سرّاً- بعيدين عنها، شأنهم فى ذلك شأن الرجعية العربية السعودية والاستعمار.

٣- كان لابد من الخلاص من القوى الوطنية فى الشمال ذاته. سواء تلك الموجودة داخل وحدات الجيش الحديثة أوخارجها،

هذه القوى التى لعبت الدور الأساسى فى كسر حصار السبعين يوماً الذى استمر من نهاية عام ١٩٦٧ حتى ٨ فبراير١٩٦٨.

ولذلك فإن حكام صنعاء منذ مارس ١٩٦٨ حتى أحداث ٢٣-٢٤إغسطس١٩٦٧ عملوا على التخلص من هذه القوى العسكرية والمدنية، بأشكال مختلفة "مباشرة وغير مباشرة عبر القوة المجردة، وعبر إحداث الفتنة بين حركة القوميين العرب والبعث، وتمزيق قوى الجديد كلها. وبذلك أمّنوا ظهورهم، ونزعوا الأشواك من طريقهم، وغدوا قادرين على الإعلان عن موقفهم المبيت ضد حكم الجبهة القومية.

٤- كان هناك تصور بأنه كما أمكن للجبهة القومية أن تضرب "جبهة التحرير" عشية الاستقلال الوطنى، فإن هذه ستصفى بعضها بعضا بعد الاستقلال. ولذلك فإن على الحكم فى صنعاء أن يلتزم موقف الحذر وألا تبدر منه بادرة ماتشتم منها عدن أنه غير معترف بحكمها لجنوب الوطن، إذ أن من شأن تصرف كهذا أن يحول دون تفجر الصراع داخل الجبهة القومية، أوأن يؤجله- على الأقل- الي أجل غير مسمى، كما حدث من قبل عندما توحدت أطراف الجبهة القومية لمواجهة ما اسمى بانقلاب ١٣يناير ١٩٦٦ اللى جاء بـ "جبهة التحرير" على رأس الحركة الوطنية والثورة الشعبية فى الجنوب بهدف تغييب اسم ودور وبرنامج الجبهة القومية.

وقد حدث ماتوقعته صنعاء الرسمية، حيث أدى الصراع بين يمين ويسار الجبهة القومية إلى انقلاب ٢٠مارس١٩٦٨ الذى قاده اليمين، مسنوداً باحتياطى الاستعمار فى الجيش والأمن،بهدف الخلاص من اليسار كله، لافى الجبهة القومية فقط وإنما خارجها أيضا، هذا الانقلاب الذى تواكب مع بدء عملية التصفية لأطراف الحركة الوطنية فى شمال الوطن ذاته، كما لوكانت هناك جهة واحدة أعطت إشارة العمل لكل من الحكم فى عدن وصنعاء للإطباق على عنق الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية هنا وهناك، والخلاص منها دفعة واحدة وفى وقت واحد.

لأن اليسار فى جنوب الوطن كان أصلب عوداً وأقوى جانباً من اليسار فى الشمال فإنه لم يتح لليمين البرجوازى فيه أن يحقق ماحققه اليمين الإقطاعى فى الشمال حيث اضطرت ردة الفعل الجماهيرى الغاضبة قحطان الشعبى إلى انهاء انقلابه البائس.

وفوق ذلك فإن عجزه عن مواجهة مؤامرة ٢٧يوليو١٩٦٨ الآنفة الذكر، ومبادرة يسار الجبهة القومية إلى القاء ثقله فى المعركة ضدها وتمكنه من دحرها، قد اضطر حكم قحطان مع اليسار، وهو ماعبر عنه عودته الى تسلم مواقعه التنظيمية فى الجبهة القومية، بما فى ذلك القيادة العامة لها، ووضع "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى" الذى أقرته القيادة العامة فى دورتها التى عقدتها مابين٧- ١١ اكتوبر١٩٦٨.

وقد أصاب هذا التصالح الذى أفاد منه اليسار فائدة كبرى تجلت فى تمكنه آخر الأمر من الإطاحة باليمين- من موقع الشرعية- فى حركة ٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحية- أصاب اليمين الاقطاعى الحاكم فى صنعاء بخيبة أمل قاتلة، وأضاف عاملاً جديداً للكشف عن صفحته، وإعلان موقفه الصريح المعادى لحكم الجبهة القومية، الذى بدأت ملامحه فى الظهور فى مطلع عام ١٩٦٩، واتخذ شكل حملة إعلامية وسياسية سافر اشترك فيها المسؤولون أنفسهم، بلغت حد دمغ الجبهة القومية بالعمالة للاستعمار البريطانى- ومن هنا تسليمه إياها السلطة دون غيرها- وحدّ إلغاء الوجود الشرعى والدولى لـ "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"، وهم ماتجلى فى بيان وزارة الخارجية، يحمى جغمان فى ٢نوفبر١٩٦٩، وفى تخصيص "المجلس الوطنى" فى١٦مارس ١٩٦بضعة مقاعد فيه باسم الجنوب اليمنى لم تزد على ١٢ مقعداً.

ويمكن القول أن القوى السياسية الثورية فى شمال الوطن كانت ترى فى اعلان الاستقلال

الوطنى تحت قيادة الجبهة القومية مايتفق تمام الاتفاق مع الدور القيادى الذى لعبته أثناء حرب التحرير الوطنية ومع الالتفاف الجماهيرى حولها، ناهيك أن الظروف الموضوعية المحلية والعربية الدولية كانت تحتم أن يكون الاستقلال الوطنى هو البديل الطبيعى لحكم الاحتلال، بقطع النظر عمن يتسلم علم الاستقلال. وحتى منظمة البعث- سواء فى شمال الوطن أو جنوبه، والتى كانت فى هذا الوقت واحدة، لم تكن ضد أن يقرر جنوب الوطن مصيره بنفسه، وأن يحقق استقلاله أولاً قبل أن تتحقق دولة الوحدة اليمنية المنشودة، وإن كانت المنظمة حينئذ أميل الى جبهة التحرير، وأقرب الى منطق الدول العربية وجامعتها فى أنه كان ينبغى أن تشترك جبهة التحرير الى جانب الجبهة القومية فى مفاوضات جنيف مع ممثلى بريطانيا وفى إعلان دولة الاستقلال، وفى حكمها.

ومثل هذين الرأيين كانت تتبناهما القوى السياسية الثورية فى جنوب الوطن، حيث كانت توجهاتها العامة واحدة- شمالاً وجنوباً- فكما أن رأى "الاتحاد الشعبى الثورى" كان متقارباً مع رأى الجبهة القومية فى حتمية تحقيق الاستقلال تحت قيادتها- وهو ماتشهد عليه نشراته وأدبياته- فإن رأى البعث فى الجنوب- كما سبق- كانا متطابقاً مع رأى شقه الآخر فى الشمال فى عدم جواز انفراد الجبهة القومية بإعلان الاستقلال وحكم دولة الاستقلال، وهو ذات الموقف الذى كانت تتخذه القيادة المركزية للبعث فى دمشق ونشرات وأدبيات البعث تؤكد ذلك بوضوح.

وذلك هو دربنا أيضاً على :

س١٨-"هل كانت القوى السياسية الأخرى تشارك الجبهة القومية الرؤية فى ضرورة إقامة كيان سياسى مستقل فى الشطر الجنوبى..

وماهى الاسباب التى دفعتها لذلك"

والحقائق الآنفة الذكر تجيب بالنفى على :

س١٩-"هل وجد فى الشطرين من دعا إلى قيام الوحدة بين الشطرين، أثناء حصول الشطر الجنوبى على الاستقلال..؟"

واذا كان قد وجد من دعا إلى ذلك- فرضاً- حيث أنه ليست بأيدينا وثائق مكتوبة تؤكد ذلك، فهو واحد من اثنين- وذلك مايمكن استيحاؤه من الظروف آنذاك وماتشير إليه بعض الافضاءات الشفوية- إما عنصر كان متعاطفاً مع جبهة التحرير، وعندما رأى هزيمتها على يد الجبهة القومية والجيش الذى آزرها لأسباب تكتيكية خاصة به وبقوى الاستعمار، فإنه تمنى أن لو دخلت صنعاء كشريك فى المفاوضات وفى حكم دولة الاستقلال باسم الوحدة اليمنية أو عنصر رومانسى المزاج داخل الجبهة القومية يرى فى وحدة اليمن أولاً اهم من قيام حكومة ثورية فى الجنوب على انقاض الاستعمار، وعلى أمل أنه فى ظل دولة واحدة يمكن تحقيق الثورة. غير أن الرأى الأخر لايلاحظ أن حكام٥نوفمبر لم يكونوا مخيرين ولاقادرين- بفعل الظروف المحلية المحيطة بهم، والظروف العربية والعالمية من حولهم، والتى أشرنا الى بعضها فى ماسبق- على طرح شعار الوحدة الفورية، الذى تأخر طرحه حوالى عام كامل، ولم يجرؤوا على رفعه- فى

شكل إلحاقى واستفزازى- إلا بعد أن تهيأت الظروف الآنفة الذكر، وتعدلت، بصورة خاصة، العوامل والاعتبارات الأربعة التى أومأنا إليها آنفاً.

ويمكن القول أيضاً أنه كان يوجد منذ لحظات تقرير المصير، بل وقبلها، من يتمنى تحقيق وحدة اليمن- بقطع النظر عن هوية الحاكمين وطبيعة الحكم- غير أن أمثال هؤلاء كانوا أفراداً خارج التنظيمات القائمة آنئذ. ولعل مجلة "الحكمة" التى أنشأها اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فى مطلع السبعينيات هى المعبر النموذجى اليوم عن رأى هؤلاء الأفراد غير المنتمين آنذاك.

ولأنه لم يكن هناك صوت جمهورى مسموع أثناء لحظات الحصول على الاستقلال يطالب بالوحدة الفورية لامن جانب حكام ٥نوفمبر، ولامن جانب الجبهة القومية أو التنظيمات الوطنية الأخرى، فإنه يبدو غير مبرر طرح:

س.٢-"هل كان هناك معارضون للوحدة فى الشطرين عند استقلال الشطر الجنوبى..؟"

فلم يكن هناك معارض للوحدة الفورية فى لحظات تقرير المصير بالنسبة لجنوب الوطن،لأنه لم يطالب طرف ذو وزن بها فى هذا الوقت. بالتأكيد كان يمكن أن يكون الوضع فى اليمن مختلفاً جذرياً لو أنه كان قد قام فيها شكل ما من اشكال التحالف الوطنى قبل الثورة يتولى هو تفجير ثورة٢٦سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر ويقودهما على النطاق الرسمى والشعبى- فى ضوء برنامج عمل وطنى موحد- ويحقق من ثم عملية استقلال الشطر الجنوبى، واقامة دولة الوحدة على كامل الأرض اليمنية.

ولكن مثل هذا التحالف الواسع، أو الجبهة الوطنية- العريضة، التى كان يدعو لمثلها عبد الله باذيب ورفاقه خلال الخمسينيات وفى مطلع السبعينيات استحال تحقيقها بسبب الصراعات المريرة بين التيارات القومية ذاتها- ناصرية وبعثية، وحركية- والتى كانت انعكاساً لما هو موجود فى الساحة العربية، وبينها مجتمعة وبين التيار الماركسى.

وعند ذلك فإن مستوى الوعى الوطنى فى اليمن لم يكن قد بلغ ذلك المدى الذى يتيح له- عملياً وسياسياً- تجاوز أوضاع الاقطاعية والاستعمارية، بحيث يتمكن من خلق حركة وطنية يمنية موحدة وفق برنامج وطنى مشترك، رغم أنه وجدت تنظيمات "قطرية" أوتيارات سياسية وطنية على نطاق اليمن كلها، تجسدت أساساً فى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" و "حركة القوميين العرب- فرع اليمن" و"منظمة البعث".

وحيث أن الظروف الشطرية "كانت لها الغلبة، فإن الامكانية الموضوعية والذاتية التى كانت متاحة هى أن تعبر حركة التغير عن نفسها- بدءاً من شمال الوطن- من خلال قيام "تنظيم الضباط الأحرار" المتحالف مع البرجوازية، والمعتمد اعتماداً كاملاً ومسبقاً على مصر الناصرية، بتفجير ثورة ٢٦سبتمبر عام١٩٦٢، وأن تقوم ثورة ١٤ اكتوبر عام١٩٦٣ فى جنوب الوطن تحت قيادة تنظيم "الجبهة القومية" الذى رغم العلاقة التنظيمة والسياسية الخاصة التى كانت تربطه بحركة القوميين العرب فى شمال الوطن،إلا أنه أخذ يتمايز ويستقل عنها تدريجياً بحكم انصرافه

الكلى لقضية تحرير جنوب الوطن من الاستعمار البريطانى، ومن هنا وضعه "الميثاق الوطنى" فى مؤتمره الأول الذى عقد مابين٢٢-٢٥يونيو فى تعز، والذى كان منصباً على هذه القضية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها، والذى تضمن برنامجاً عن طبيعة المهام الوطنية والاجتماعية والقومية والدولية التى على النظام الوطنى أن ينهض بها فى جنوب الوطن تحت قيادة الجبهة القومية بعد نيل الاستقلال الوطنى، وقيام الدولة المستقلة فيه.

وكما أن أهداف ثورة ٢٦سبتمبر لم تشر الى قضية الوحدة اليمنية فى هدفها الخامس إلا إشارة عامة مبهمة بدعوتها الى "العمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية الشاملة" فإن "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية قد وضع قضية الوحدة اليمنية فى صيغة، وإن بدت اكثر تحديداً من حيث محتواها الاجتماعى الشعبى المنشود، إلا أنه اعتبرها واحداً من الأهداف التى على النظام الوطنى الذى يخلف وجود المستعمر أن ينهض بها. كانت الصيغة كما جاء فى بنده:«إن الشعب العربى فى إقليم اليمن الشمالى والجنوبى جزء من الأمة العربية، وان إقليم اليمن جزء لايتجزأ من الوطن العربى، وتربطه وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة. لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربى فى إقليم اليمن شماله وجنوبه، سيراً نحو وحدة عربية متحررة، مطلب شعبى وضرورة تفرض متطلبات الثورة ويجب أن تتم على آسس شعبية وسليمة ".[ص٧٩] حقاً ترجمت ثورية سبتمبر فكرة الوحدة الوطنية" ترجمة ثورة عالية برفعها خلال مسيرتها النضالية شعار الوحدة اليمنية، ودعمها لثورة١٤ اكتوبر بكل امكانياتها المتاحة.

وحقاً ترجمت ثورة١٤ اكتوبر شعار الوحدة اليمنية ترجمة وطنية رفيعة باضطرار الاستعمار البريطانى الذى كان فى موقع الهجوم ضد ثورة سبتمبر الى التراجع الى موقع الدفاع عن اساس وجوده فى جنوب الوطن بعد أن فتحت عليه جبهة ساخنة ظلت تتسع وتمتد ألسنة لهبها حتى بلغت عدن نفسها التى تحولت الى صفيح ملتهب لاتطيق قدماه الوقوف عليه مما اضطره آخر الأمر الى الجلاء.

وحقاً أن ذلك كله مثل شكلاً عملياً للوحدة النضالية بين قوى الثورة فى الشمال والجنوب، الموجهة ضد الرجعية الملكية اليمنية والعربية والاستعمار القديم والجديد، ودفاعاً عن الثورة والجمهورية فى الشمال، وسعياً نحو تحقيق الاستقلال الوطنى للجنوب، وطموحاً- فى آخر الأمر- الى بلوغ وحدة اليمن على أسس وطنية شعبية.

وقد صاغ الميثاق الوطنى "للجبهة القومية هذا الشكل العملى للوحدة النضالية التى جمعت الثورتين وقواهما الوطنية بقوله:"وعلى الرغم من منطق التجزئة الذى ساد حركة التحرر الوطنى التقليدية على مستوى الشمال والجنوب. إلا أن الحركة الوطنية الثورية بعد دراسة كاملة لأزمة للعمل الوطنى (الأزمة العمل الوطنى- الشهارى) فى المنطقة توصلت الى قناعة تامة بأن تكتيل القوى الوطنية الثورة فى شمال اليمن وجنوبه للنضال ضد الاستعمار والرجعية هو السبيل الثورى الجاد، فلقد كانت الحركة الوطنية فى الجنوب لاتستطيع أن تباشر اتجاهها الثورى ضد الاستعمار،

مادامت القوى الرجعية المتوكلية هى المسيطرة فى الشمال اليمنى، وهى بالضرورة الحليف القوى للاستعمار.

إن هذا أكد بما لايقبل الشك أن المشاكل التى يعانى منها الشعب فى الجنوب والشمال مشاكل واحدة تؤكد وحدة أرضه ووحدة نضاله. إن شعارات (وحدة التراب اليمنى)(وحدة الشعب العربى فى إقليم اليمن)(وحدة النضال) هى الطابع الذى ميز الحركة الوطنية الثورية عما عداها". [ص٤٩-٥٠]

غير أن هذه الوحدة النضالية- العملية لم تستطع أن تعبر عن نفسها ايدلوجياً وسياسياً وتنظيمياً فى ميثاق وطنى مشترك لثورتى سبتمبر واكتوبر، وتقوم على أساسه جبهة وطنية يمنية عريضة تجمع شتى أطراف الحركة الوطنية اليمينة، أو حتى الحكم الثورى فى صنعاء والجبهة القومية فى الجنوب.

فعدا العوامل التى يمكن استشفافها مما سبق شرحه، فإن صنعاء كانت وظلت تفتقد البرنامج والتنظيم الخاصين بثورة سبتمبر. فتنظيم الضباط الأحرار الذى اشعل شرارتها تبخر فى اليوم الثانى مباشرة- على عكس ماحدث فى البلدان العربية الأخرى التى قامت فيها ثورة وطنية-، ولم يكن لاقادة الثورة ولاحلفاؤهم المصريون متحمسين لإقامة تنظيم سياسى خاص بها على أساس برنامج واضح يحدد مهامها الوينة والاجتماعية.

حقاً أن الفكرة لم تكن غائبة تماماً، والمحاولات المتعثرة قد بذلت أحياناً.فقد جاء فى "البيان الأول للثورة" الذى أصدره "مجلس قيادة الثورة" فى ٢٧سبتمبر١٩٦٢ أنه من الضرورى "تنظيم جماهير الشعب فى تنظيم شعبى موحد يشارك فى عملية البناء الثورى، ويمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة، يمنعها من الانحراف عن أهداف الثورة"

وفى لقاء الأسكندرية الذى تم فى يوليو١٩٦٥ وجمع فيه عبد الناصر بين الفريق الثورى بزعامة المشير عبد الله السلال والفريق الاصلاحى برئاسة القاضى عبد الرحمن الأريانى، تقدم الفريق الأول بصيغة برنامجية هى "وثيقة العمل الوطنى" التى كلف كاتب هذه السطور بصياغتها وقدمها الرئيس السلال الى جمال عبد الناصر الذى دعا إلى قيام جبهة وطنية فى الشمال تضم الفريقين.

وكما صعب قيام تنظيم شعبى "أوجبهة وطنية" للتناقض الحاد بين الفريقين، وللخوف من دخول ممثلى الاحزاب فى أى منهما، وبالذات خوف الاجهزة المصرية البيروقراطية فى اليمن، ولضعف مستوى الوعى لدى قادة الثورة انفسهم بأهمية وضرورة وإمكانية تنظيم قوى الثورة، فإن التنظيم الذى قام فى ديسمبر١٩٦٦ وحمل تسمية "الاتحاد الشعبى الثورى" والذى لم تسمح الأجهزة المصرية بدخوله إلا لمن ترضى عنهم عدا أولئك الذين كان يتمسك السلال بضرورة وجودهم فيه لثقته بهم، لم يستطع أن يقف على أقدامه لتحكم الظروف الموضوعية والذاتية الآنفة الذكر فى حركة بنائه، وللإعلان عنه فى وقت متأخر جدا، حيث جاءت نكسة ٥يونيو١٩٦٧ التى

عكست تأثيرها السلبى على علاقات القوى داخل شمال الوطن لصالح الفريق اليمنى، لتعقد اكثر إمكانية إقامة مثل هذا التنظيم.

هكذا بقيت ثورة سبتمبر بدون برنامج عمل، وبدون تنظيم سياسى، والوقت الذى لم تستطع فيه الأحزاب غير الشرعية أن تخلق أى شكل من أشكال التحالف الوطنى فيما بينها بفعل الحساسيات المريرة التى كانت تفتك بها، وباللثات بين حركة القوميين العرب والبعث،بينما كانت ثورة ٤١ اكتوبر تمتلك تنظيماً قائداً لها هو الجبهة القومية.

وهكذا يكمن القول أنه فى ظل غياب آلية سياسية وتنظيمية واحدة أو موحدة تقود حركة الثورتين وتوحد مجراهما الوطنى الديمقراطى فى نهر ثورى واحد وفق استراتيجية عامة واحدة . وبرنامج أوميثاق وطنى مشترك يتضمن مفهوماً واضحاً ومحدداً لمحتوى الوحدة اليمنية وأسس وأسلوب وزمن تحقيقها فإنه ماكان ممكناً أن يسير التاريخ فى غير الطريق سارفيه بالفعل، طريق إقامة دولة مستقلة خاصة فى جنوب الوطن، بكل ماترتب على ذلك من حدوث تفاعلات وصراعات سياسية واجتماعية فيه بين جناح إصلاحى يمينى تسلم معظم مقاليد السلطة باسم الجبهة القومية وجناح ديمقراطى ثورى مسنود بفصائل وقوى العمل الوطنى الأخرى على نطاق اليمن كلها، وبكل ماأدى إليه فى آخر الأمر من قيام حركة٢٢يونيو١٩٦٩ التى كما صححت المجرى الوطنى لثورة ١٤ اكتوبر فإنها فجرت محتواها الاجتماعى الديمقراطى.

وحتى قبل أن تتغير بنية المجتمع الطبيعية والسياسية فى جنوب الوطن بفضل قيام هذه الحركة، وهوما جعل كلا شمال الوطن وجنوبه يسيران فى خطين متعارضين كلياً، خط الثورة الوطنية الديمقراطة فى الجنوب، وخط الثورة المضادة الاقطاعية والكمبرادورية فى الشمال ، فإن الوضعية الاجتماعية- السياسية- الثقافية- السيكولوجية لم تكن متطابقة تماماً فى شطرى اليمن غداة الاستقلال، فبينما فسخ وجود الاستعمار البريطانى فى جنوب البلاد البنية الطبقية القروسطية وحوّل سلاطين الاقطاع الى شرائح هشة مرتبطة بوجوده فى المدينة أكثر من ارتباطهم بالريف واضعف اعتمادهم على العلاقات البطريركية مع قبائلهم، وبذر- بدون قصد منه- بذور الصراع الطبقى بينهم وبين الفلاحين والمزارعين الذين يعملون فى أراضيهم بأدوات انتاج حديثة قدمّها لهم المستعمر، فإن حياة العزلة والانغلاق والجمود التاريخى الذى عاشته البنية الطبقية فى شمال الوطن عبر مختلف العهود، بما فيها العهد التركى، والعهد الإمامى، قد خلقت وضعاً بالغ التخلف والتعقيد، حيث كان للعلاقات البطريركية، وخاصة فى المنطقة الشمالية من ج.ع.ى، نفوذ ساحق، وحيث كانت الأستقراطية القبلية التى اغتنت إبان الحرب بين الثورة والثورة المضادة وتحولت إلى استقراطية إقطاعية ومالية شديدة الارتباط بالرجعية العربية والاستعمار، وخاصة بالرجعية الام فى السعودية التى أغدقت عليها الأموال وربطتها بها ربطاً عضوياً، وبالاستعمار الأمريكى الذى تحول الى قبلة لها شأن الرجعيات العربية.

واذا كان وجود الاستعمار البريطانى فى عدن قد ساعد على وجود برجوازية كمبرادورية

تابعة فيها، فإن هذه منذ أدركت أن ظل سيدها سينقشع عن جنوب الوطن، فإنها، وهى الظل التابع له، وطنت نفسها حتى قبل أن تقتلع رياح الثورة دعائم الاستعمار، على الرحيل عن عدن، الى شمال الوطن والخارج، حيث ينتظرها المستقبل المنشود.

وهكذا فإنه بعد أن كانت البرجوازية اليمنية أمام قسوة وبلادة حكم الاقطاع الإمامى تهاجر الى عدن، حيث الجنة الموعودة، فإنها- ومعها البرجوازية الأجنبية- أصبحت ترى فى شمال الوطن بعد سقوطه فى يد الاقطاعية والكمبرادورية بفعل انقلاب ٥نوفبر١٩٦٧ هو المهجر الجديد والوطن الأم والبقرة الحلوب.

وفى ظل القوى الطبقية المتجانسه المصالح والرؤى السياسية أخذت قوى الاقطاع والكمبرادور، أوبعضها، تتحرك جنوب الوطن الى شماله لتشكل معها قاعدة اجتماعية يقوم عليها نظام الحكم الذى جاء به ٥نوفبر١٩٦٧، ولتشكلا معا بؤرة الثورة المضادة فى موازاة ومواجهة بؤرة الثورة التى بدا واضحاً منذ هذا الانقلاب أنها اخذت تتمركز فى الجنوب، حيث مركز الثقل للحركة الوطنية والثورة اليمنية، الذى ازداد كثافة وتوطداً بجلاء المستعمر وقيام حكم وطنى كان كل شيىء ينبىء من واقع المجرى النضالى الذى سارت فيه الثورة أن الجناح الأقوى فيه هو التيار الراديكالى حتى ولو لم تكن الغلبة فى جهاز الحكم له غداة الاستقلال، وهو ماأكدّة استيلاء هذا الجناح على السلطة كاملة بعد مضى حوالى سنة ونصف فقط على انتزاع الاستقلال الوطنى.

تلك هى إجابتنا العامة أيضاً على:

س٢١- الذى كان نصه :"هل كان غياب التوصل إلى إطار مسبق لدولة الوحدة هو السبب الذى أوجد عوامل الشك بين القوى السياسية فى الشطرين، وبالتالى أوجد الكيان السياسى المستقل فى الشطر الجنوبى..؟"

وعلى:

س٢٣- الذى جاء فيه :"ماهى العوائق التى حالت دون تحقيق الوحدة أثناء استقلال الشطر الجنوبى مباشرة، من وجهة نظرك..؟"

وعلى:

س٢٤- القائل :"هل أنت مع الرأى القائل بأن يوم الاستقلال كان مناسبة تاريخية وطبيعية لإعادة وحدة اليمن أرضاً وشعباً..

ولماذا لم يتم ذلك؟ رغم أن الهدف الأول من أهداف سبتمبر يقول "التحررمن الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما واقامة حكم جمهورى عادل،

وازالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات" كما أن الهدف الخامس للثورة يقول :"العمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية الشاملة".. وأيضا فإن من أهداف ثورة الرابع عشر من اكتوبر إعادة تحقيق وحدة الوطن".

وعلى:

س٢٥- الذى ورد فيه:"هل كان هناك اختلاف جوهرى فى طبيعة الأوضاع القائمة فى أى من الشطرين عاق دون تحقيق الوحدة.. وماهو..؟".

ورغم أننا عالجنا خلال إجاباتنا السالفة أهمية الدور المصرى وأهدافه فى اليمن فإنه من المفيد العودة إلى ذلك بتركيز أشد فى ضوء:

س٢٦-:"نظراً للدور المصرى المؤثر فى دعم ثورة سبتمبر واكتوبر.. فهل كان الدعم المصرى لثورة اكتوبر منطلقاً من مبدأ دولة يمنية واحدة عند جلاء الاستعمار، وهل لنكسة حزيران يونيو عام ١٩٦٧م دورها فى تطور الظروف السياسية فى اليمن بشطريه، ومنها مايتصل بإعادة الوحدة اليمنية.. وهل لإنهاء مهمة الدور المصرى عام ١٩٦٧ فى دعم الثورة اليمنية صلة بموضوع الوحدة اليمنية..؟"

فى رأيى أن الاستراتيجية القومية العامة التى كان يسترشد بها جمال عبد الناصر والمتمثلة فى الدعوة إلى تحرير وتوحيد وتطوير الوطن العربى تحت زعامة مصر، والإصرار العنيد على بعثها من جديد، بعد أن أصيبت بضربة قاتلة بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر١٩٦١، وبعد اضطرار مصر إلى تجميد عضويتها فى الجامعة العربية رداً على "مؤتمر شتورا" فى لبنان الذى أراد به الملوك والرؤساء العرب محاصرة قاعدة الثورة العربية- مصر- شأن ما فعله ملوك أوروبا الإقطاعيون فى مواجهة الثورة الفرنسية التى أخذت تهدد عروشهم، ورغبة فى الإمساك بزمام المبادرة من جديد، بدءاً بكسر أضعف حلقة فى سلسة الأنظمة الرجعية العربية، ممثلة فى نظام الأئمة الأثرى فى شمال اليمن- أقول فى تصورى أن ذلك هو مبعث اختيار عبد الناصر له كساحة قومية أساسية فى صراعه مع الحلف الاقطاعى- البورجوازى- الاستعمارى- الصهيونى الذى اتحد ضده وضد مشروعه القوى التحريرى- التوحيدى- التقدمى.

وبقطع النظر عما إذا كان قد حسب حساب كل شىء يمكن أن يواجهه فى اليمن على هذا الحلف الضارب، فإنه كان يعرف سلفاً أنه يغامر بولوج غابة تعشش فيها زواحف القرون الوسطى وضوارى القرن العشرين، وأن هذه الزواحف والضوارى ستتألب عليه.

ومامن شك فى أن الترحيب الجماهيرى الهائل الذى لقيته ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢ فى جنوب اليمن، وتقاطر هذه الجماهير نحو الشمال دعماً لهذه الثورة، وقابلية الجنوب لأن يكون رئة وطنية تتنفس منها ثورة سبتمبر، بعد أن قامت فى وجهها ثورة مضادة مدعومة بقوة من الرجعية والاستعمار، ولاسيما الاستعمار البريطانى المحتل لجنوب اليمن- مامن شك فى أن ذلك كان من العوامل شجعت عبد الناصر على دعم أى وكل تحرك ثورى يمكن أن ينطلق من الجنوب ضد الاستعمار البريطانى.

وكان تشجيعه لقيام "الجبهة القومية" فى صنعاء وتحبيذه لخطتها التحريرية وراء فتح معسكر فى تعز لتدريب الوطنيين الراغبين فى حمل السلاح ضد المستعمر، وأحد عوامل وضع خطته القاضية بمواجهة البريطانيين فى الجنوب، والتى أطلق عليها تسمية عملية "صلاح الدين".

وكان انخراط الشمال والجنوب- بدعم من مصر- فى معركة الدفاع عن ثورة سبتمبر ومعركة الهجوم على الاستعمار البريطانى فى عقر داره فى عدن، انطلاقاً من ردفان التى اندلعت منها شرارة ثورة١٤ اكتوبر عام ١٩٦٣- كان ذلك مما عمق لدى عبد الناصر وعيه التاريخى والقومى بأن جنوب اليمن هو جزء لايتجزأ من الوطن اليمنى الواحد الذى جزأه الاستعمار، وذلك ماعبر فى اكثر من خطاب من خطاباته، وخاصة تلك التى القاها فى صنعاء وتعز أثناء زيارته للجمهورية فى ابريل١٩٦٤، حيث جاء فى أحد هذه الخطابات فى صنعاء فى٢٥ابريل :"أهل حضر موت، وحضر موت، كانت دائماً جزءاً من اليمن.. وكانت عدن جزءاً لايتجزأ من اليمن" "واحتلت عدن، ثم بدأت تزحف لتحتل من اليمن شبراً".

(انظر كتابنا: عبد الناصر وثورة اليمن القاهرة مكتبة مدبولى، ص٥٣).

ولكن عبد الناصر- كسياسى واقعى- كان ينطلق مع تعامله مع اليمن من الواقع القائم فيها، والمتمثل فى وجود دولة مستقلة فى الشمال، ومنطقة محتلة فى الجنوب تسعى لتحرير نفسها من قبضة المستعمر، والحصول على حقها الطبيعى والشرعى فى تقرير المصير، قبل تحديد أية خطوة تتعلق بوحدتها مع وطنها الأم الشمال، ومن هنا تشجيع مصر لجهود الجامعة العربية والأمم المتحدة المتعلقة بمنح أبناء الجنوب اليمنى حقهم فى تقرير مصيرهم.

وبالتالى فإنه من الصعب التصور أن الدعم المصرى لثورة ١٤ اكتوبر كان "منطلقا من مبدأ قيام دولة يمنية واحدة عند جلاء الاستعمار".

ما من شك أنه لوأتيح لعبد الناصر البقاء فى اليمن، ولم تحدث نكسة ٥يونيو١٩٦٧ التى أخرجته منها- مرغماً- لما كان طموحه بأقل من طموح محمد على باشا حاكم مصر، الذى بعد أن وصلت قواته إلى المخاء كانت تتهيأ للزحف نحو عدن "عين اليمن" حسب تعبيره لتوحيدها مع شمال اليمن تحت قيادته، الأمر الذى عجل باحتلال بريطانيا لعدن فى ١٩يناير١٨٣٩ لقطع الطريق عليه، وإجهاضها من مشروعه، واضطراره عام١٨٤٠ بضغط أوروبى للخروج من اليمن ومن المشرق العربى كله.

ولاشك أن لبريطانيا دوراً فى توجيه إسرائيل ضربتها إلى مصر عبد الناصر فى ٥يونيو١٩٦٧ لالإخراج عبد الناصر من اليمن فقط والحيلولة من ثم دون أن يمتد نفوذه إلى عدن من خلال هذا الشكل أو ذاك للوحدة اليمنية الذى يمكن تحقيق تحت قيادته فقط، وانما أيضاً لإجهاض مشروعه القومى التحريرى- التوحيدى- التقدمى الطموح على مستوى الوطن العربى كله.

لقد كان ذلك بعض ماقلناه فى ندوة "العلاقات اليمنية- المصرية" التى عقدت فى عدن فى يناير١٩٦٩.

وكان خروج جيش عبد الناصر من اليمن يعنى ترك علاقات القوى المحلية فى الشمال والجنوب تقرر مصير الوضع هنا وهناك، بما فى ذلك مصير قضية الوحدة اليمنية التى كان سياق

حركة الأحداث التاريخية- ناهيك عن الظروف المحيطة باليمن- قد جعلها أبعد من أن تكون إحدى قضايا الساعة أوضمن جدول الأعمال الآنى.

س٢٧:"هل ترى أن قوى خارجية قد أسهمت فى عدم قيام الوحدة بين الشطرين أثناء حصول الشطر الجنوبى على الاستقلال.. ومن هى.. وما هو تأثير كل منها:.؟"

ج- القوى الخارجية من رجعية واستعمارية كانت مطمئنة أثناء حصول جنوب الوطن على استقلاله إلى أن "خطر" الوحدة اليمنية مايزال بعيدا ،وأنه من القوى السياسية الفاعلة فى الشمال والجنوب يطالب نتحقيقها، حتى تضطر هذه القوى الى بذل جهد للحيلولة دون ذلك.

كانت القضية المطروحة فى لحظات تقرير المصير هذه لاقيام أوعدم قيام الوحدة اليمنية، وانما من يحكم دولة الاستقلال فى جنوب اليمن، جبهة التحرير، أم الجبهة القومية، أم الجيش الاتحادى. ولم يكن أحد من هذه الأطراف الثلاثة يستخدم قضية الوحدة ضمن أوراقه التى يلعب بها مواجهة الطرف الآخر. فقد كانت مواقف كل طرف منها معروفة لدى الشعب ولدى القوى الخارجية.

ولأن قضية الانفراد بحكم دولة الاستقلال هى محور الصراع والمحك لمدى قوة كل طرف فقد كان على كل فريق أن يزن قواه إما بالتصادم مع الفريق الآخر، أوبمحاولة التحالف معه لاحتوائه، ومن ثم للانقضاض عليه فى آخر الأمر.

وقد اختارت جبهة التحرير المنازلة الميدانية مع الجبهة القومية فى ما أسمى بالقتال الأهلى الأول الذى تفجر فى يوليو١٩٦٧، والقتال الأهلى الثانى الذى بدأت نذره فى سبتمبر ولم يخمد اواره نهائيا إلافى نوفمبر١٩٦٧.

ولأن الجيش لم يؤانس فى نفسه القوة للانفراد بالسلطة فى ظرف غير ملائم تماما، وهو ماكانت تخطط له الأوساط البريطانية فى عدن فى أول الأمر فإنه- بتوجيه بريطانى لقيادته- اختار الوقوف الى جانب الطرف الذى كانت كل المؤشرات تدلل فى عدن ولحج بأنه يقترب من مشارف النصر، بعد اسقاطه للريف، وهو الجبهة القومية، على أمل تصفية الحساب معها بالتعاون مع يمينها فى ظروف لاحقة تكون اكثر مواتاة لذلك.

ذلك ماأوضحه أيضا عبد الفتاح اسماعيل بقوله إنه "كانت بريطانيا تعتقد ان انحياز الجيش إلى الجبهة القومية سيكون لغمها الذى يمكن أن تفجره فى طريق الاستقلال الوطنى، ووضع البلاد فى قبضة الاستعمار الجديد. وبالفعل كشفت الأحداث بعد انقلاب ٢٠مارس، وانتفاضة ١٤مايو عن المكان الذى أرادت بريطانيا للجيش أن يحتله.لكن الجبهة القومية كانت اكبر من أن يمر فوق نضالها الوطنى كل ذلك".

[عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها المستقبلية، كتابات مختارة، الكتاب الثانى ص٤٤]

س٢٨ "من المعروف أن حركة ٥نوفمبر عام١٩٦٧ كانت فى بداية شهر استقلال جنوب الوطن الذى يتم فى الثلاثين منه.. فهل كان قيامها له علاقة بعدم قيام الوحدة.. وهل لأحداث

اغسطس١٩٦٨ فى الشطر الشمالى تأثيرها على قضية الوحدة اليمنية..؟"

ج- حركة ٥نوفمبر١٩٧٦ سدت الطريق الذى شقته ثورتا سبتمبر واكتوبر للوحدة اليمنية، هذا الطريق الذى، وإن بداأنه لن يكون قصيراً لتفاوت الظروف الموضوعية والذاتية المتعلقة بالشطرين والثورتين، ولسير كل منها فى مسار ايديلوجى وسياسى وتنظيمى خاص به، إلا انه كان يجمع بينهما قاسم عام مشترك هو التوجه الوطنى الديمقراطى.

فبقيام هذا الانقلاب وإقصاء الجناح الثورى من السلطه وصعود قوى اقطاعية رجعية صريحة وذات علاقات معروفة مع الأوساط الرجعية العربية، والسعودية بالذات، ومع الأوساط الاستعمارية، وخاصة العسكرية المغامرة المعادية لكل أطراف الحركة الوطنية، سواء فى الشمال أوالجنوب، وهو مااتضح جليا فى توجيه الضربات إليها منذ مارس ١٩٦٨، وفى إحداث الفتنة بينها وقطف ثمار ذلك لصالح تثبيت حكم ٥نوفمبر الرجعى- بذلك قطع طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الذى كانت ثورة سبتمبر بقيادة الفريق الوطنى فيها بزعامة المشير السلال تسير فيه، وإن ببطء، ولكن باستقامة، وبذلك بدأت نكسة ثورة سبتمبر.

ولم يكن لأحداث أغسطس ١٩٦٨ تأثير على قضية الوحدة اليمنية إلا من زاوية غير مباشرة، من حيث أن اقتتال قوى الجديد التى كان لها الفضل الأول فى كسر حصار صنعاء، والتخلى عن تلك الوحدة النضالية التى جسدتها من خلال تلاحمها إبان الحصار داخل الجيش الحديث والمقاومة الشعبية، ليس له إلانتيجة واحدة هى تمكين قوى الاقطاع وممثليه السياسيين الذين كانوا على رأس السلطه من الانفراد بها نهائياً وفتح الطريق للتصالح مع الرجعية القديمة- باستثناء بيت حميد الدين- ومع الرجعية العربية السعودية وكل قوى الاستعمار، ومن ثم ازدياد الحاجز الطبقى - السياسى، الداخلى والخارجى، الذى بدأ ينتصب بقيام انقلاب نوفمبر فى طريق الوحدة اليمنية السلمية والديمقراطية- ازدياده سمكاً وارتفاعا.

س٢٩- "من المعروف أيضاً أن الدفاع عن الثورة الجمهورية، ومواجهة حصار السبعين يوماً كان فى نفس الفترة التى قامت فيها حركة الخامس من نوفمبر عام١٩٦٧، وتم فيها جلاء الاستعمار من جنوب الوطن فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧، إذا كان الحصار فى لفترة ما بين الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٧ وحتى الثامن من فبراير عام ١٩٦٨.. وطبيعى أن قيام الوحدة بمجرد الاستقلال كان يعنى قوة الثورة والنظام الجمهورى فى مواجهة أكبر التحديات، ودمر أعداء الوطن وأعداء حريته واستقلاله.. فلماذا لم يتم ذلك..؟"

ج - لا مجال للمقارنة بين ٥ نوفمبر الذى مثل مأتماً وطنياً عاماً فى اليمن كلها، وبين ٣٠ نوفمبر الذى كان عرساً وطنياً شاملاً عاشه الشعب اليمنى من أقصى جنوب الوطن إلى أقصى شماله. ولا شأن لحركة ٥ نوفمبر بضرب حصار السبعين يوماً. فالذين قادوها هربوا من صنعاء الى تعز والحديدة، وكانوا مستعدين للتعاطى مع الحلول الاستسلامية. والذى حطم الحصار وأفشل من ثم الحلول الاستسلامية هو قوى الجيش الحديثة وأبناء الشعب الذين انخرطوا فى المقاومة

الشعبية. وقد أسهمت حكومة الاستقلال فى جنوب الوطن فى دعم صمود المقاتلين الوطنيين من خلال ارسال وفد ومساعدات الى شمال الوطن. ولم يكن لا اليمن الإقطاعى الحاكم فى صنعاء ولا اليمن البرجوازى المتسلط فى عدن مستعدين لتحقيق الوحدة اليمنية بعيد الاستقلال، ولا لمواجهة التحديات الرجعية والاستعمارية، ومجابهة مؤامراته على حرية واستقلال الوطن. وكما أن كسر حصار السبعين يوماً هم قوى الجديد فى الجيش وجماهير المواطنين، فإن الذى دحر مؤامرة ٢٧يوليو١٩٦٨هم قوى اليسار فى الجبهة القومية. وكان لابد من تصفية يمين الجبهة القومية ليستقيم خط الثورة والوحدة اليمنية، وهو ماحدث بحركة٢٢ يونيو ١٩٦٩ المباركة، التى وحدت الجنسية اليمنية، والغت تسمية «الجنوبية» من اسم الجمهورية الذى أصبح يحمل مضامين وطنية وديمقراطية عامة تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للجمهورية: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» الأمر الذى أثار الحساسية الطبقية والسياسية لدى حكام ٥نوفمبر وأسيادهم، من هنا تحضيرهم منذئذ لتلك الحرب التى شنوها فى سبتمبر١٩٧٢- باسم الوحدة اليمنية أيضاً- بغية قبر هذه الجمهورية المبشرة بمستقبل اليمن الواعد- الموعود، اليمن الديمقراطي الموحد.

غير أن هذه الحرب، كغيرها من المحن السابقة واللاحقة، قد أثبتت شيئاً واحداً: أن نظاماً يمضى مع اتجاه حركة التاريخ وتدعمه كل قوى التجديد والوطنية الديمقراطية والاشتراكية فى الوطن، ومن ثم فى خارجه، غير قابل للزوال على يد القوى العاكسة لاتجاه حركة التاريخ، والمعادية لقوى التحرر والتقدم، وأن قضية الوحدة اليمنية مناطة- أولاً وأخيراً- بهذه القوى التى تتحرك صوب المستقبل، وتعرف كيف تحرك جماهير الشعب الغفيرة صاحبة المصلحة فى الثورة والوحدة نحوه، وكيف تعمق وعيها برسالتها التاريخية وتدقق وتحدد أساليب نضالها لبلوغها. وعبر هذه الحركة التاريخية- الوطنية- الديمقراطية- الشعبية الشاملة الغامرة سيسقط الحاجز الطبقى- السياسى الداخلى والخارجى، الذى انتصب منذ ٥نوفمبر١٩٦٧ على طريق تحقيق وحدة الوطن اليمنى. وحينئذ سينهض فى مثل الطود الشامخ نظام جمهورى واحد موحد، وطنى ديمقراطى حديث متقدم، وسيشكل أحداً أحجار الزاوية لوحدة العرب القومية الديمقراطية التقدمية ومعلماً من معالم العالم الجديد القائم على السيادة الوطنية، والكرامة القومية، والديمقراطية السياسية، والتآخى الانسانى، والتضامن الأممى، والسلام.

س٣٠-«هل لديكم أية وثائق أومذكرات حول استقلال الشطر الجنوبى وحول قضية الوحدة اليمنية..؟»

س٣١-«هل لديكم أى معلومات أخرى حول الموضوع خارج نطاق هذة الأسئلة..؟»

ج- لدى- عدا كتبى وأبحاثى ومقالاتى المنشورة فى وطنى الصغير: اليمن، وفى الوطن العربى الكبير، رسائل شخصية حول الثورة والحركة الوطنية اليمنية، والوحدة اليمنية، والجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة» والنواة الطليعية الاشتراكية، وحول قضايا الثورة العربية والعالمية، وهى رسائل موجهة فى معظمها الى الجبهة القومية، ثم الى الحرب الاشتراكى اليمنى، والبعض

منها الى بعض القيادات الوطنية اليمنية، وبعض الرؤساء العرب. وآمل لأيتأخر طبعها ووضعها تحت تصرف الرأى العام باعتبارها حقاً له، ومستوحاة من الاساس- من مطامحه وغاياته.

- الدكتور محمد على الشهارى
- ناحية كعيدنة- لواء حجة- شمال الوطن-ربما عام ١٩٣٣(مكان وزمن الميلاد)
- صنعاء تعز- مصر (محل الإقامة قبل الاستقلال)
- بغداد- القاهرة- براغ- عدن (محل الإقامة بعد الاستقلال)
- عدن (محل الاقامة حالياً).
- متزوج ولدى ولدان وبنت.
- كعيدنة- مدينة حجة- القاهرة- لايبتزج بألمانيا الديمقراطية (أماكن الدراسة)
- كاتب ومؤرخ متفرغ (المهنة)
- مدير مكتب وزير الخارجية بصنعاء- مدير مكتب رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال- سفيرالجمهورية العربية اليمنية فى بغداد فى عهد السلال (الأعمال السابقة)
- كاتب ومؤرخ متفرغ ومساهم اختيارى فى الكتابة فى الصحافة (العمل الحالى)

* * *

ولا أملك أن اختم إجاباتى هذه إلأبتسجيل عميق امتنانى وتقديرى للأخ وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة فى الشطر الشمالى من الوطن يحيى حسين العرشى على رسالته الجوابية إلىّ بتاريخ١٩٦٩/٦/٨، التى تفيد باستلامه إجاباتى هذه على أسئلة ورقة الاستبيان التى قدمها الى العديد من الشخصيات اليمنية الرسمية والاجتماعية، وبتثمينه لها، وكان نصها:

«الأخ الدكتور محمد على الشهارى.. المحترم

تحياتى لكم مع أطيب تمنياتى: تلقيت ببالغ السرور لكم على الاستبيان الوحدوى، ويسرنى أن أعرب لكم عن بالغ تقديرى وجزيل شكرى لمساهمتكم فى هذا العمل الذى لاشك سيكون لمساهمتكم فيه دوره فى تعزيز وتوضيح الحقائق التاريخية للنضال اليمنى، وبلورة توجهات الوطن نحو إعادة وحدته. هذا وتقبلوا تحياتى »

«يحيى حسين العرشى (التوقيع) وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة»

بقى أن أشير- أخيرا-إلى أن الحقبة التى تلت الفترة الزمنية التى تناولتها أسئلة ورقة الاستبيان- أى من نوفمبر١٩٦٧ إلى اليوم- تستحق أن توضع لها ورقة استبيان أخرى تجيب عليها الشخصيات الرسمية والاجتماعية فى اليمن. ولربما كان ذلك أحد الحوافز للتعاطى مع قضية الوحدة اليمنية بهمة أكبر، ،مسؤولية أعظم.

* * *

مدخل نحو إلقاء نظرة متفحصة على ملف الوحدة اليمنية

في ذكرى الاستقلال الوطني وعام القضية الاقتصادية الوطنية- حسب قرار المكتب السياسي فإنه آن أوان القاء نظرة متفحصة على ملف الوحدة اليمنية، ولاسيما بعد أن أخذت تبرز وجهة نظر عدمية تقلل من شأن كل ماانجزته الثورة بحجة غياب الوحدة اليمنية.

لطخة العار التي علقت بالشرف الوطني اليمني يوم احتلال الكابتن هنس عدن في ١٩يناير١٨٣٨ لم تتأت إزاحتها إلابعد اكثر من قرن وربع قرن من النضالات المتقطعة، والانتفاضات المتفرقة، وإلابعد حرب تحرير وطني شنتها الجبهة القومية في ١٤ اكتوبر١٩٦٣ كان شمال الوطن قاعدتها- بعد أن تمكن بثورته السبتمبرية في ٢٦سبتمبر١٩٦٢ من إسقاط حكم القرون الوسطى- وكانت ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ في مصر التي كانت قد زحفت بجيشها الى اليمن دعماً لثورتها سنداً لها، وكانت حركة التحرر والثورة العالمية الخلفية السياسية المعاضدة لثوارها.

وبذلك تحولت عدن من درة في تاج الامبراطورية العجوز الى لؤلؤة مضيئة في عقد الثورة العربية، ومن قاعدة استراتيجية عالمية ثالثة- بعد بريطانيا وسنغافورة- إلى قاعدة ثورية راسخة ليس لحركة التحرر الوطني العربية فقط، بل ولحركة التحرر العالمية وللحركة الثورية الأممية على الإطلاق.

تلك هي- باختصار شديد- الأهمية التاريخية- العالمية التي غدت تحتها عدن- عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية- في دنيا اليوم.

ومع ذلك فإن هناك من مواطني هذه الجمهورية، بل ومن حزبها الحاكم، من لم يدرك بعد كل أوحتى بعض هذه الأهمية التي تمثها على الصعيد العربي والعالمي.

فلا أهمية ولاقيمة لأي منجز- إن كان هناك منجز بالفعل- يمكن أن يكون قد حققه هذا الجزء من اليمن قبل تحقيق وحدته مع الشطر الآخر!

وطالما لم يرتبط الاستقلال الوطني بقيام الدولة اليمنية الواحدة فإنه لامعنى له، ولاثمرة من ورائه!

ولم يكن في حسبان أحد أن النضال ضد الاستعمار البريطاني سيؤدي الى خلق دولة جنوبية، فالجميع: الجماهير اليمنية، والحركة الوطنية عموما، بل والجبهة القومية ذاتها، لم يكن وارداً لديها اصطناع مثل هذه الدولة. ولوأن فصيلاً وطنياً، بما في ذلك الجبهة القومية، قد خطط لقيام دولة كهذه، لدفع بالانفصالية، ولابتعدت عنه الجماهير كما ابتعدت عن الأحزاب الانفصالية.

وأيا كان دور الظروف التى سبقت قيام ثورتى ٢٦سبتمبرو١٤ اكتوبر، ودور الظروف التى صاحبت استقلال الشطر الجنوبى، فى الابقاء على انقسام اليمن، فإن نقص الشعور الوطنى، وضعف الإحساس بالمسؤولية الوطنية، وعدم القدرة على التغلب على التمزق فى الصف الوطنى، هو العامل الأساسى فى عدم تحقيق الوحدة اليمنية، وفى قيادة الجماهير بعيداً عن حلمها الشعبى هذا!

مثل هذا الطرح لايتبناه فرد أو أفراد، وانما قوى سياسية لها منابرها الإعلامية والثقافية المعروفة التى تتمتع بكامل الحرية فى الإعراب عن وجهة النظر هذه بدون كلل أو ملل.

ومايهمنا هنا هو الوقوف أمام تلك الآراء «الحزبية» التى تتبنى ذات الطرح، ولاترى فى ذلك مايتناقض مع وثائق الحزب المقرة، ناهيك عن وثائق الجبهة القومية!

ومثل هذه الوقفة ضرورية، على الأقل بمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال الوطنى، ومن أجل التأكد من أن ٣٠نوفمبر١٩٦٧ ليس يوم حداد وطنى ينبغى ان تنكس بسببه الإعلام لعدم قيام الدولة اليمنية الواحدة فيه، واما هو يوم إسقاط راية المستعمر البريطانى، ورفع راية الحرية الوطنية، ويوم الخلاص من الشتات الاقليمى ومن الامارات والسلطنات والمشيخات الاقطاعية التى ارتبطت بوجود المستعمر، واقامة دولة مركزية وطنية على انقاضها وانقاضه تكون أحد الأركان التى تقوم عليها الدولة اليمنية الموحدة المتحررة، الوطنية الديمقراطية!

ولسوف اختار من بين هؤلاء الحزبيين المعتبرين والمعروفين راشد محمد ثابت لأكثر من سبب: فهو صديق قديم احتفظ له بكامل الود والتقدير، فوق احتفاظى بذكريات معه، ولاسيما أثناء عمله سفيراً فى القاهرة أيام كنت لاجئاً سياسياً بها، وهو واحد من القلائل الذين تميل النفس إلى مناقشتهم، لأنهم اذ يقدمون وجهة نظرهم المخالفة لوجهة النظر الأخرى فإنهم يكتبونها بلغة حوارية تقوم على الاعتراف والاحترام للرأى والرأى الآخر، وهو فوق ذلك عضو قيادى فى الحزب ووزير لشئون الوحدة.

ففى حديثه لصحيفة «الوطن» الكويتية، الذى أعادت صحيفة «١٤ اكتوبر» نشره فى عدد١٩٨٨/١١/٤يقول- رداً على سؤال عما اذا كان وجود نظامين فى اليمن يعود الى أسباب موضوعية «كانت سائدة قبل الاستقلال» أو أن هناك «عوامل أخرى ساهمت فى إحداث التشطير فى الوطن اليمنى»- يقول :«لاشك أن الظروف التى كانت سائدة قبل ثورتى ٢٦سبتمبر و١٤ اكتوبر على صعيد الواقع الموضوعى قد ساهمت إلى حد كبير فى التشطير القائم اليوم فى اليمن،ولكن عوامل وظروفاً أخرى ساهمت بنسبة كبيرة فى الوصول إلى هذه النتيجة، وهى ظروف تعود إلى طبيعة القوى السياسية التى كانت تقود النضال لتحرير الأرض من السيطرة الاستعمارية البريطانية.

والحقيقة أن مشاعر الجماهير كانت تتجه بعد قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، ونتيجه للمد القومى الذى كان سائداً بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كانت وتتجه نحو

قيام دولة مركزية واحدة فى اليمن. ولم يكن فى حساب أى مناضل ان تقوم دولة أخرى فى جنوب الوطن. والحركة الوطنية التى كانت تقود النضال قبل الاستقلال، بما فيها الجبهة القومية، لوتخلت عن شعار الوحدة اليمنية، ورفعت شعار قيام دولة فى الجنوب، لكانت الجماهير قد تخلت عنها مثلما تخلت عن كل الأحزاب الانفصالية التى عادت شعار الوحدة اليمنية.

صحيح أن خروج الاستعمار من الجنوب قد أتى فى ظل ظروف وتبدلات سياسية عربية ويمنية، يعرفها المطلعون فى الداخل والخارج، ساعدت على تثبيت واقع التشطير فى اليمن، إلا أن القوى الوطنية نتيجه خلافاتها ساعدت إلى حد كبير فى تثبيت مثل هذا الواقع. ولابد من الاعتراف بأن القيادات السياسية قد جرت مشاعر الجماهير نحو التشطير بحكم ثقة الجماهير بها بالرغم من أن المشاعر الوحدودية كانت فياضة لدى الجماهير، ومشبعة بروح الوحدة وأهميتها فى رسم مستقبل الوطن وتقدمه وازدهاره».

علينا الآن نفحص ونناقش حيثيات هذا الرأى.

أولاً: لاخلاف على أن الجماهير كانت بمشاعرها مع قضية الوحدة اليمنية، ولاسيما بعد أن تفجرت ثورتا سبتمبر واكتوبر التى اشتركت هذه الجماهير فى صنعهما والدفاع عنهما، تماماً كما كانت الجماهير العربية من المحيط الى الخليج مع الوحدة العربية ووراء داعيتها العظيم جمال عبد الناصر، الذى كان هاجس الوحدة العربية خلف اندفاعه بجيشه إلى اليمن انتصاراً لثورة سبتمبر، وخلف دعمه لثورة اكتوبر، والذى كان يطمح أن لوتمكنت اليمن من تحقيق وحدتها، وشكلت لبنة فى صرح الوحدة العربية الذى كان يسعى جاهداً لإقامته.

غير أن مشاعر الجماهير وحدها لاتصنع وحدة، سواء قطرية أوقومية، فقد انفصلت سوريا عن مصر رغم مشاعر وإرادة هذه الجماهير، ذلك أنه لم توفر لدولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) الشروط الكافية للحفاظ عليها، والاستمرار بها، مما مكن الأعداء فى الداخل من الإطاحة بها.

ثانيا: ليست الجماهير وحدها هى التى تشبثت بهدف الوحدة اليمنية. فالإقطاع اليمنى، وبالذات مركز الثقل فيه، كان دائماً يسعى الى الوحدة سواء قبل الثورة أوبعدها. فالإمام يحيى بعيد إقامة دولته فى الهضبة الوسطى من اليمن أعلن عدم اعترافه بخط الحدود التركى- الاجليزى، وزحفت قواته شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، على أمل اعادة بعث اليمن الطبيعية» ونجحت فى تصفية المشيخات والامارات التى كانت قائمة فى الشرق والغرب، وعلى رأسها الإمارة الإدريسية، وواصلت الزحف نحو نجران وعسير، مما قاد آخر الأمر الى الحرب اليمنية- السعودية، كما وصلت إلى بعض أراضى الضالع، والعوالن، ويافع، والصبيحة، والحواشب، مما قاد إلى قصف الطيران البريطانى لأراضٍ ومدن فى شمال اليمن نفسه، والى معارك اضطر معها الامام إلى سحب قواته، كما فعل ذات الشيىء فى الأقاليم الشمالية، والى توقيع معاهدة صنعاء مع الانجليز عام١٩٣٤، وهوما فعله مع ابن سعود فى ذات العام، اعترف بمقتضاهما بالأمر الواقع

خلال فترة سريان المعاهدتين.

والإمام أحمد ظل- شأن والده- متمسكاً بتبعية اراضى الجنوب لليمن الأم، رغم تجديده لمعاهدته صنعاء عام١٩٥١، ورفض مندوبه طلب سلطنة لحج الانضمام الى الجامعة العربية، وهوما أيدته الجامعة العربية بالفعل.

و«مجلس الشورى» الذى تشكل فى مطلع السبعينيات والذى كان يسيطر عليه شيوخ الاقطاع أراد الوحدة اليمنية بـ «الحرب أوالسلم» ثم أعلن الحرب من أجلها فى سبتمبر١٩٧٢- بعد ان كان «المجلس الوطنى» السابق له قد ألغى «شرعياً» وجود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واعتمد لمواطنيها اوماأسماها بـ «المحافظات الجنوبية»، ١٢ مقعداً فيه. وفى ٤ اكتوبر ١٩٧٢برر مجلس الشورى الحرب التى أعلنت ضد النظام الديمقراطى الثورى الذى جاءت به حركة٢٢يونيو التصحيحية عام١٩٦٩ واكد بأن «الحل الأساسى لإنهاء المشاكل القائمة والمحتملة هى انصهار الكيانين القائمين على الأرض اليمنية فى الشمال والجنوب فى كيان واحد، تجسيداً لما نص عليه الدستور، وتحقيقاً للهدف المقدس المتمثل فى وحدة الشمال والجنوب، التى لايمكن أن تقف أى قوة على الأرض أمام تحقيقها» [انظر احمد جابر عفيف، الحركة الوطنية فى اليمن، دمشق، ١٩٧٢، ص١٨٤]

والبيان اليمنى- السعودى الذى صدر١٩٧٣/٣/١٧ ووقعه عن الجانب اليمنى القاضى عبد الله الحجرى رئيس الوزراء وعن الجانب السعودى وزير الدولة للشئون الخارجية عمر السقاف، والذى بمقتضاه اعتبرت الحدود اليمنية- السعودية نهائية- بخلاف مانصت عليه معاهدة الطائف لعام١٩٣٤- لم يرفق فكرة الوحدة اليمنية، وانما دعا إلى اقامتها على أسس إسلامية.

ومابرح الاقطاع اليمنى وغلاة الرجعية فى اليمن وخارجها وجميع من يريدون تصفية الحسابات مع النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن يتخذون من شعار الوحدة اليمنية ستاراً لحجب عدائهم لهذا النظام، وحصان طروادة فى مواجهتهم له.

واذن فمجرد الدعوة الى تحقيق الوحدة اليمنية ليس امتيازاً يختص به دعاة التحرر والثورة والتقدم فى اليمن، وانما هو قضية مشاعة يشترك فى الترويج لها والسعى اليها دعاة الجمود والردة والتخلف داخل اليمن وخارجها، طالما والهدف منها الخلاص- اولاً وقبل كل شىء- من قلعة الثورة اليمنية الصامدة فى عدن التى ترمز الى مستقبل ووحدة الوطن، بقطع النظر عماإذا كانت ستتحقق الوحدة اليمنية- بعد الخلاص منها، فرضاً،- أم لا، ،وإن كان من السهل القول أنه لوحدث ذلك- جدلاً- فإن اليمن لن تتوحد، وانما سيتفكك كل شطر فيها إلى اقاليم ودويلات تدور كلها فى الفلك الرجعى الامبريالى.

وذلك يعنى أنه لايكفى رفع شعار الوحدة اليمنية فذلك مايشترك فيه الجميع رجعيين وتقدميين- وانما ينبغى تحديد القوى الاجتماعية ذات المصلحة المستقبلية فى إقامتها على أسس تتفق مع حركة التطور الاجتماعى والتقدم التاريخى ومع كفالة الديمقراطية للشعب، والتحرر

الوطنى، وتعميق روح المواطنة والانتماء بين جميع افراده.

وذلك مانبه إليه أيضاً الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض:«قضية الوحدة اليمنية ظلت وستظل هاجس الثوريين والوطنيين الديمقراطيين اليمنيين. ولذلك فهى فى طليعة أهداف برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الذى يسترشد بها الحزب الاشتراكى اليمنى.. إلاأن تحقيقها يتطلب حل أسباب وعراقيل عدم تحققها، وبحث شروط تحققها، والقوى الاجتماعية التى ترى أن من مصلحتها تحقيقها، والقوى الاجتماعية التى ترى فى الوحدة اليمنية تهديداً لمصالحها.. إذيجب أن ندرك أن شعار الوحدة له قوة جلب كبرى، فالكل، الرجعى والتقدمى والوطنى والعميل، يرفع شعار الوحدة ويريد أن تتحقق، ولكن منظور ومصلحة الطبقة أو الفئة الاجتماعية التى يمثها طبقياً وايديولوجياً» ولذلك «علينا أن نكسب الوحدة محتواها الوطنى والشعبى، ولايجب أن نطلق العنان للحماس والعواطف، بحثاً عن الوحدة الفورية، والوحدة بأى ثمن». [الثورى،٨/ ١٠/ ١٩٨٨.

ثالثاً: من الصعب التسليم بأن «القوى السياسية التى كانت تقود النضال لتحرير الأرض من السيطرة الاستعمارية» «ساهمت بنسبة كبيرة فى الوصول إلى هذه النتيجة»: «التشطير القائم اليوم فى اليمن».

فإذا استبعدنا الأحزاب الانعزالية كالجمعية العدنية وماتفرع عنها فيما بعد من أحزاب، والأحزاب الانفصالية كرابطة أبناء الجنوب العربى، فإن الهيئات والجبهات والمنظمات الوطنية والتقدمية كانت قضية الوحدة اليمنية هى القاسم المشترك فيما بينها. فالجبهة الوطنية المتحدة والمؤتمر العمالى- رغم محاولة الأصنج تدجينه- والتيار الماركسى، وفرع حركة القوميين العرب، وفرع حزب البعث، كانت كلها تضع قضية الوحدة اليمنية فى الصميم من نشاطها الدعائى والنضالى، ناهيك ان الماركسيين، والحركيين، والبعثيين شكلوا تنظيمات «وحدوية» قطرية، تجسيداً لمدى إيمانهم بوحدة الوطن اليمنى، ورفضوا بقوة «اتحاد إمارات الجنوب العربى» الذى أقامته بريطانيا فى جنوب اليمن، فى فبراير١٩٥٩، والذى تحول عام١٩٦٢ إلى «اتحاد الجنوب العربى» وضمت عدن إليه قبيل قيام ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢ مباشرة.

وليست فصائل الحركة الوطنية وحدها التى عارضت قيام دولة جنوبية انفصالية تابعة للاستعمار، بل ان حزب الشعب الاشتراكى نفسه لم يملك فى خضم الزخم الجماهيرى العارم الرافض للمخططات التآمرية البريطانية الجديدة إلا أن يكون ضمن الخضم، وأن يشارك اتباعه فى المظاهرة الجماهيرية الحاشدة التى شهدتها عدن فى٢٤سبتمبر١٩٦٢، والتى كانت تهتف للوحدة اليمنية.، وتدين محاولة دمج عدن فى الدولة الجنوبية المصطنعة.

رابعاً: من الصعب كذلك التسليم بأنه بعد قيام ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢، وفى ظل المد القومى الناصرى الذى بلغت أمواجه اليمن، دعماً لهذه الثورة، واسهاماً فى اشعال حركة المقاومة المسلحة ضد المستعمر البريطانى نفسه، وجدت شروط كافية لقيام «دولة مركزية واحدة».

حقاً أن ثورة ٢٦سبتمبر فى الهدف الخامس لها تحدثت عن « العمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية»، وهو مايعنى- بالضرورة- تحقيق الوحدة اليمنية فى اطار الوحدة العربية. وحقاً أنها كانت الثورة الأم الثورة ١٤ اكتوبر١٩٦٣، وأنه نشأت فى غمرة الكفاح وحدة نضالية عملية ضد الاستعمار البريطانى والمرتبطين به، وأن مصر عبد الناصر دعمت الثورتين معاً. وحقاً أنه كان مطمحاً وطنياً وقومياً طبيعياً أن تقوم دولة يمنية واحدة على انقاض الملكية والاقطاع والاستعمار، وأن عبد الناصر كان يتمنى أن لوكان هو البطل القومى ا لذى تقوم مثل هذه الدولة تحت رعايته وتتحد بقاعدة القومية العربية، مصر، وتعوض بذلك خسران سوريا، وتكون حجر الزاوية لإعادة بناء صرح الوحدة العربية الشاملة.

غير أنه لاظروف المعركة الشرسة المستعمرة والمعقدة فى اليمن، ولاظروف مصر الداخلية، سمحت بأن يكون هذا الهدف ضمن جدول الاعمال. لقد واجه ثوار اليمن، وواجه عبد الناصر نفسه، وضعاً اضطرهم إلى الدخول فى مساومات باسم «الوحدة الوطنية» فى كل شطر على حدة، الهدف منها إشراك قوى يمنية صريحة فى وضع «تسوية سياسية» للأوضاع فى كل من الشمال والجنوب تسفر عن قيام حكم فى كل منهما تقبل به جميع «الأطراف المعنية» من ملكيين واستعماريين ووطنيين وثوريين، ومن هنا مؤتمرات «أركويت» و«اتفاقية الخرطوم» و«اللجنة الثلاثية»- بالنسبة للشمال- ومن هنا تكوين «منظمة تحرير الجنوب المحتل» وقيام «جبهة تحرير جنوب اليمن»- بالنسبة للجنوب- والتى خرجت منها، الجبهة القومية عنوة، تمسكا باستقلاليتها التنظيمية والسياسية.

وعدا ذلك فإن كلاً من القاهرة وصنعاء كان مهتماً أولاً حق تقرير المصير لجنوب اليمن، واخراج المستعمر البريطانى منه. وكل منهما دعم قرارات الأمم المتحدة القاضية بمنح مواطنى جنوب اليمن الحق فى تقرير مصيرهم. وكان تقرير المصير يعنى حق إقامة دولة خاصة. وكان مايهم صنعاء والقاهرة فى هذا الوقت هو إشراك «جبهة تحرير جنوب اليمن» التى غدت مقصورة على مكاوى والصنج والتنظيم والشعبى الذى شكلته القاهرة فى إطارها، مع «الجبهة القومية» فى حق تقرير المصير هذا باسم تحقيق «الوحدة الوطنية». وقد حسمت موازين القوى فى ساحة الصراع الأمر، حيث انتصرت الجبهة القومية التى اعلنت دولة الاستقلال فى ٣نوفمبر١٩٦٧باسم «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية»، التى تغيرت تسميتها بعد حركة ٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحية الى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

والحديث الذى أجرته صحيفة «١٤ اكتوبر» مع المشير عبد الله السلال الذى ظل رئيساً للجمهورية العربية اليمنية حتى قيام انقلاب ٥نوفمبر ١٩٦٧، يوضح بجلاء موقف ثورة سبتمبر وموقف عبد الناصر من سير الأحداث فى جنوب الوطن، وكيف أن الهدف كان اخراج بريطانيا منه، وايجاد جبهة عريضة بجنوب الوطن لهذا الغرض، وكيف كان مع عبد الناصر فى قيام «جبهة تحرير جنوب اليمن» لهذا الغرض، وأنه لم يكن هناك تخطيط مسبق ومرسوم لقيام دولة يمنية

واحدة فور الحصول على الاستقلال. فبعد قيام ثورة سبتمبر «وجدت فكرة حول تشكيل جبهة وطنية عريضة تقوم على أساسها ثورة فى الجنوب ضد الاستعمار البريطانى». وهذا التصور الذى قدم للمشير السلال من قبل العناصر الوطنية الجنوبية «كان معروفاً لدينا ومفهوماً». وهكذا قامت «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» فى اغسطس ١٩٦٣، وفتح لها مكتب فى العاصمة الثانية تعز، وفتحت امامها الاذاعة لبث نشاطها الدعائى ضد الاستعمار البريطانى، واستحدثت معسكرات التدريب بمساعدة الحلفاء المصريين الذين باركوا قيام ومخطط الجبهة القومية، وقدمت لها كل المساعدات الممكنة من الطرفين.

وعن موقفه من «جبهة التحرير» وتوحيد كل القوى فى اطارها قال السلال: «كانت فكرتنا وفكرة عبد الناصر واحدة، وهى أن نقوم بجمع جبهة التحرير والجبهة القومية. كانت فكرتنا هذه على أساس أن يخلصوا من الاستعمار، وبعدها إذا فى حاجة تعالج فى وقتها». هكذا «أنا كان موقفى نفس موقف عبد الناصر.. كنت أقول لو أمكن إلى أن ينتهى الاستعمار. بعد ذلك العناصرتفرزنفسها، لأنه لايبقى الا الصالح دائماً». وعن تفكيره بالنسبة للوحدة اليمنية أوضح السلال أن «مسألة الوحدة اليمنية وجدت من أول لحظة لقيام ثورة سبتمبر، ونحن نفكر بها»، «كنا نفكر أنه مادامت قد قامت ثورة فى الشمال، ولها أهداف ومبادىء، لابد أن تلتقى معها الفئات الوطنية والمناضلة والأحرار الموجودون فى الجنوب، والذين يفكرون بتخليص جنوب الوطن من الاستعمار البريطانى.. كانت رؤيتنا تقوم على هذا الأساس».

وفى معرض الإجابة عما إذا كانت هناك لديه، وهو على رأس السلطة فى الشمال، «خطط واضحة» لتحقيق الوحدة اليمنية بعد خروج الاستعمار «والحصول على الاستقلال الوطنى فى جنوب الوطن» قال: «اعتقد أن الأمر لايحتاج إلى خطط، لأننا شعب واحد» وبلد واحد، واعتقد أن التفكير واحد، حتى طبيعة الانسان نفسه واحدة.. ماكان يحتاج إلى أن يفكر الواحد، بحيث أننا غرباء مع بعض. والأمنية كانت فى قلوبنا ونفوسنا هو كيف يتخلص الشمال من الإمامة، وكيف يتخلص الجنوب من الاستعمار.. وهاتان المصيبتان إذاً انتهتا، فلابد أن يلتقى الشعب اليمنى فى وحدة».

ولأن ثورة سبتمبر نفسها كانت بلا تنظيم سياسى، ولأن الحزبية مرفوضة، ولأن الصراع بين الناصرية والبعث كان على أشده فى اليمن- كما كذلك على الساحة العربية- ولأن حركة القوميين العرب كانت فى هذا الوقت فى جانب الناصرية ضد البعث ولأن الجميع كانوا ضد التيار الماركسى رغم قربه سياسياً من الناصرية والحركة، فإنه صعب قيام جبهة وطنية عريضة فى شمال الوطن تعمل على حشد الجماهير خلف حكم الثورة.

وللأسباب ذاتها، وبفعل الواقع الجيوبوليتيكى الموروث والذى فرض تقسيم اليمن إلى شطرين منذ القرن الثامن عشر، وهوما كرسه الاستعمار البريطانى منذ احتلاله لعدن بقوة السلاح والمكائد السياسية، وهوما ثبته خط الحدود التركى- الانجليزى بشكل نهائى عام ١٩١٤- لذلك

كله فإنه صعب قيام جبهة وطنية ديمقراطية شاملة على نطاق اليمن كلها بحيث تكون الجسر الشعبى والشورى الذى يسد فجوة الانفصال، ويردم البرزخ الذى يقسم الوطن اليمنى، ويقود حركة التحرير والتوحيد الوطنى فى وقت واحد، ويوجه الحكم فى صنعاء كما يحقق الاستقلال الوطنى، ويعلن فور خروج آخر جندى بريطانى قيام دولة اليمن المستقلة الموحدة الوطنية الديمقراطية.

وعدا ذلك كله فإن الظروف العربية والظروف العالمية المحيطة لم تكن تساعد على مضى سير الأمور فى هذا الاتجاه.

وذلك مالفت الانتباه إليه أيضاً الأمين العام فى حديثه الآنف الذكر مع «الشورى»: «مما يؤسف له أن اليمن ابليت باستعمارين، وليس باستعمار واحد. وعنادما بدأ فجر الحرية الحقيقى بقيام ثورة ٢٦سبتمبر بقيادة الضباط الأحرار، كان الشطر الجنوبى لايزال تحت سيطرة الاستعمار البريطانى. وعندما فجرت الجبهة القومية ثورة ١٤ اكتوبر١٩٦٣ ضد الاستعمار، لم يكن هناك تنظيم سياسى واحد، أوجبهة وطنية واحدة، تقود الثورة فى الشمال، والثورة فى الجنوب».

خامساً: ليس هناك من الوثائق والبراهين مايؤكد القول بأنه لم يكن «فى حساب مناضل أن تقوم دولة آخرى فى جنوب الوطن« بما فى ذلك الجبهة القومية› التى شأن الحركة الوطنية ككل- «لوتخلت عن شعار الوحدة اليمنية، ورفعت شعار قيام دولة فى الجنوب، لكانت الجماهير قد تخلت عنها مثلما تخلت عن كل الأحزاب الانفصالية التى عادت شعار الوحدة اليمنية».

إن مجرى حركة الأحداث بعد قيام ثورة١٩٦٣ كان يسير علمياً وسياسياً- فى اتجاه إقامة دولة فى الجنوب، دولة محررة من الاستعمار وركائزة، وليس دولة الاستعمار التى شرع فى اقامتها لتحافظ على مصالحه وامتيازاته واستراتيجيته «شرق السويس». بما فيها قواعده وخبراؤه...الخ

ومنذ البداية كان التفكير منصرفاً نحو بناء جبهة ثورية تتخذ من الكفاح المسلح أسلوباً أساسياً فى مقارعة ودحر الاستعمار، على أن يكون شمال الوطن قاعدة انطلاقها. ولكن ذلك غير ممكن إلابعد سقوط الحكم الإمامى، وقيام حكم وطنى يوفر الخلفية والسند لهذه المهمة. وحيث أن ذلك قد تحقق بقيام ثورة سبتمبر ووصول جيش عبد الناصر لدعمها، فإن ساعة الثورة المنشودة ضد البريطانيين وركائزهم، ومن أجل تحرير جنوب اليمن قد دنت. هكذا كان تفكير حركة القوميين العرب، وعلى هذا الأساس قامت الجبهة القومية. أما الهدف المباشر بعد إجلاء المستعمر والإطاحة بأعوانه فهو اقامة «نظام» وطنى متحرر فى الجنوب، والشروع فى تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية.

وتقع الوحدة اليمنية ضمن أهداف الثورة الوطنية التى يعمل هذا «النظام» على تحقيقها كما يعمل فى ذات الوقت على تحقيق الوحدة العربية. ذلك ما يقوله «الميثاق الوطن» للجبهة القومية الذى أقر فى مؤتمرها الأول الذى عقد فى تعز مابين ٢٢-٢٥ يونيو ١٩٦٥. والذى حدد بوضوح

قاطع خط نضالها واستراتيجيتها.

بتصفح «الميثاق الوطنى» يتضح أن القسم الخاص بأهداف الثورة الداخلية والذى يمتد من ص٧٦-٩٨ يمثل برنامج عمل للثورة إبان فترة الكفاح وبعد نيلها الاستقلال الوطنى واقامة النظام المتحرر المتقدم الذى تسعى الى تشييده فى جنوب الوطن، دون أن يغفل الدعائم التى يقوم عليها هذا النظام:اقتصادياً، زراعياً،صناعياً، مالياً، تجارياً، تربوياً، اجتماعياً، عسكرياً...الخ.

لانستطيع هنا إلا اقتباس بعض الفقرات التى تحدد هدف الثورة المباشر والفورى والعاجل بعيد نيل الاستقلال، ألا وهو اقامة نظام وطنى واجتماعى متحرر من الاستعمار وركائزه الداخلية.

حقا ان لفظة «الدولة» لم ترد، غير أن المؤسسات والمهام والوظائف التى تحدث عنها النظام لا تقوم بها دولة وهى ذات سلطة سياسية. وقد آثر الميثاق تسمية هذه الدولة بـ «السلطة» أو «الثورة» أو «النظام».

يقول البند «٢» من الأهداف: «ان الثورة المسلحة التى يخوضها شعبنا العربى فى جنوب اليمن المحتل لا تستطيع أن تستبدل الأوضاع الاجتماعية المستغلة، ولن تتمكن من تغيير تلك العلاقة الاستعمارية القائمة على التبادل الرأسمالى المستغل بإيجاد أوضاع اجتماعية مغايرة لصالح جماهير الشعب المحرومة إلا بتحطيم الأدوات السياسية القائمة على قمة تلك الأوضاع. لذا فإن إسقاط الحكم السلاطينى الرجعى العميل، والقضاء على المؤسسات الاستعمارية، هدف فورى ومباشر وعاجل تلتزم الثورة بتحقيقه» [ص٧٨].

وفى إطار البند «٥» من الأهداف يتحدث الميثاق عن أن النظام المنوى إقامته لن يكون فقط نظاماً وطنياً متحرراً من أى تبعية للاستعمار واحتكاراته. وانما سيكون أيضا نظاما اجتماعياً تقدمياً يسيطر فيه الشعب على ثرواته ووسائل انتاجه: «ان الجبهة القومية التى تقود الثورة الشعبية المسلحة المعبرة عن مطالب الشعب واحتياجاته اليومية سوف يكون لزاماً عليها لتغيير هذا الواقع أن تستبدله بواقع اجتماعى تقدمى ونظام يقوم على أسس ثورية سليمة، وتسير فى هذه المرحلة لتحقيق المبادىء التالية:

(أ) التحرر الاقتصادى الكامل من سيطرة الرأسمال الأجنبى المستغل والشركات الاستعمارية الاحتكارية.

(ب) إعادة بناء الاقتصاد الوطنى على أسس جديدة وسليمة تتمشى مع مبادىء العدالة الاجتماعية، وتحقق من خلالها سيطرة الشعب على مصادر الثروة ووسائل الانتاج». [ص٨٣].

ويأتى ضمن عملية التحويل الاجتماعى هذه «نزع الأراضى المزروعة المستولى عليها من قبل السلاطين. «وان هذه الأراضى يجب اعادة توزيعها للشعب» [ص٨٤]، ويأتى ضمن ذلك أيضا «تحطيم العلاقة القائمة بين الرأسمال الوطنى وبين الرأسمال الاستعمارى من جهة، ووضع خطة اقتصادية وطنية تغاير تماماً الخطة الاقتصادية السائدة التى أوجدها الاستعمار من جهة

أخرى». [ص٨٦]. «للذلك، فإن وضع خطة شاملة لتوجيه الرأسمال الوطنى وتشجيع الشعب على الادخار والتوفير، والحصول على المعونات والقروض الأجنبية غير المشروطة، والسماح للاستثمارات الأجنبية فى بعض المجالات التى تتطلب خبرات عالية لا تتوفر فى البلاد، إن ذلك من أهم الأسس لخلق اقتصاد وطنى سليم مستقل فى كافة المجالات، يمكن الشعب من إقامة صناعات تواجه حاجاته المختلفة والأساسية.

وذلك كله لا يمكن أن يتحقق إلا إذا مارست السلطة الثورية [التشديد من قبل الكاتب] دورها كاملاً فى التخطيط والتنمية من خلال قطاع عام يقود الحياة الاقتصادية ويوجهها. ومن أبرز الخطوات الهادفة... قيام جهاز مصرفى يملكه الشعب كى يتولى عملية تمويل المشاريع الصناعية التالية ضمن الخطة الاقتصادية المرسومة...» [ص٨٧].

وسلطة الثورة ينبغى أن يمضى المجتمع فى طريقه التقدمى الاجتماعى حتى بلوغ الاشتراكية الثورية التى لم تكن تعنى بعد -من وجهة نظر واضعى الميثاق- الاشتراكية العلمية. إلا ان مجرد النص على فكرة الاشتراكية توضح وحدها أنه لم يكن ممكناً بلوغها. -ايا كانت طبيعتها- بدون آلية الدولة وسلطتها المحركة: «ان الثورة بذلك تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعى المستغل بواقع اجتماعى تقدمى مغاير تماماً يتجه فى طريق الالتزام بالأسس الاشتراكية الثورية» [ص٩٢]. «إن الثورة التى هى التعبير الكامل لإرادة الشعب بكافة قطاعاته الثورية الكادحة، وان أهداف الثورة المنصوص عليها مسبقاً، هى التى سوف تعكس نفسها على الأنظمة والقوانين الاجتماعية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتطويرها. إن تطوير المجتمع وتقدمه وانتقاله من مرحلته الراهنة المتخلفة إلى مرحلة البناء الاشتراكى يحتاج إلى أن تتحمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها فى عملية البناء هذه». [ص٩٥].

نحن اذن أمام جبهة ثورية رأس رمحها العسكرى والسياسى موجه ضد الاستعمار البريطانى وركائزه فى الجنوب، وأمام ميثاق وطنى مكرس جملة وتفصيلاً لهذا الجزء من الوطن، بل وأمام برنامج سياسى يحدد طبيعة وأسس ووجهة النظام الوطنى الذى يراد اقامته فيه على انقاض النظام الاستعمارى -السلطانى، ونحن من ثم أمام توجه ايديولوجى- وسياسى هادف إلى اقامة سلطة ثورية، ومن ثم دولة ثورية ذات طابع وطنى ديمقراطى، بل وذات تطلع اشتراكى، حتى ولو كان متسماً بالغموض والضبابية. وتوجه كهذا لم يكن وارداً لدى السلطة الثورية الحاكمة فى شمال الوطن، التى لم تكن تقر حتى بوجود الانقطاع فيدا بقى أن نلاحظ أن مكان الوحدة اليمنية فى «الميثاق الوطنى» كان محدداً بدقة متناهية. لقد كان هدفاً أنيط بالسلطة الثورية المنشودة النضال من أجل تحقيقه، ولم يكن هدفاً عاجلاً، سابقاً لقيامها، أو بديلاً لها، وجبياً لوجودها من الأساس. لقد أعتبر خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، تماماً كما اعتبرات ثورة ٢٦سبتمبر تحقيق «الوحدة الوطنية» عملاً يندرج فى إطار الوحدة العربية لقد كان هناك حماس قومى طاغ لقضية الوحدة العربية عكس نفسه فى أهداف وبيانات ثورة سبتمبر وتصريحات زعمائها، ولاسيما

خطابات المشير السلال، مما جعل الحديث عن الوحدة اليمنية اخفت صوتاً، وأقل رنينا. وذلك أيضاً ماعكس نفسه فى «الميثاق الوطنى» للجبهة القومية، الذى اعتبر النضال من أجل القضية القومية والوحدة العربية أحد اهداف ثورة ١٤ اكتوبر، وخصص لذلك قسماً يتألف من ٩صفحات، بينما لم تفز قضية الوحدة اليمنية بغير العبارة التالية التى وردت ضمن الحديث عن البند الخامس: «ان الشعب العربى فى اقليم اليمن شماله وجنوبه جزء من الأمة العربية، وان اقليم اليمن جزء لايتجزأ من الوطن العربى، وتربطه وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة. لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربى فى اقليم اليمن شماله وجنوبه، سيراً نحو وحدة عربية متحررة، مطلب شعبى، وضرورة تفرضها متطلبات الثورة، ويجب أن تتم على أسس شعبية سليمة» [ص٨٩].

وحتى هذه الفقرة اليتيمة، ولكن الواضحة المدلول، ربطت قضية الوحدة بالثورة واشترطت قيامها على قاعدة شعبية، وعلى نحو سليم، ولم تعتبرها قضية آنية، أوتدع الى تحقيقها على نحو فورى بعيد تحقيق الاستقلال الوطنى مباشرة، وتجعلها قضية الجبهة القومية وحدها والسلطة القائمة فى الشمال، وانما اعتبرها قضية شعبية فوق ربطها بقضية الثورة.

لقد زكت «الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطى [١٩٧٨-١٩٨٦] «الميثاق الوطنى» وأطرته بمثل هذه الشهادة البليغة والمعبرة: «وكان للميثاق الوطنى الذى أقر فى المؤتمر الأول للجبهة القومية المنعقد فى يونيو١٩٦٥ دور تاريخى هام فى تحديد الهوية الفكرية للجبهة القومية والمسار الفكرى والسياسى لثورة ١٤ اكتوبر وتقديم الحل الثورى أمام الجماهير الكادحة المتمثل فى إسقاط النظام الاستعمارى السلاطينى من أساسه، واعادة بناء المجتمع بعلاقات اجتماعية جديدة تخدم الجماهير الكادحة، ورسم الآفاق الوطنية الديمقراطية للتطور اللاحق للثورة». [ص١١]

سادساً: فى ضوء ماسبق ولما مثله استقلال جنوب الوطن من أهمية قصوى لابالنسبة لليمن عموما فحسب، وانما بالنسبة للقضية القومية العربية كلها، بل وبالنسبة لحركة التحرر الوطنى العالمية وقوى الثورة فى العالم على الاطلاق، فإنه من غير الجائز العبور على هذا الحدث الوطنى والقومى والعالمى دون أن يستحق حتى كلمة تقييم وتثمين، بل والنظر إليه- وذلك مايدعو إلى التساؤل- كما لوكان أحد طوالع الشؤم على القضية الوطنية، وكما لوكان أحد الاسباب لتكريس انفصال اليمن، وليس خطوة حاسمة فى اتجاه امتلاك الإرادة الوطنية بعد طول اغتراب واستلاب وضياع للذات والشخصية الوطنية بلغت حد اعتبار هذا الجزء من اليمن لاعلاقة له لابتاريخها ولابترابها ولابهويتها ولابماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكما لو كان تسمية هذا «الجنوب العربى»- كما كان يصرّ الاستعمار وزبانيته على تسميته، تغريباً له عن اليمن- باسم «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» شيئاً قليلاً، علماً بأن «الجنوبية» ألغيت بعد قيام حركة٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحية. وغدا اسم هذا الجزء من اليمن «جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية» رمزاً مكثفاً وعميقاً لما ستكون عليه يمن المستقبل كلها، وهو ماأثار احتجاج وفزع قوى الإقطاع الرجعية فى طول اليمن وعرضها، هذه القوى التى أدركت جيداً مغزى ومدلول تغيير التسمية.

ليس الاستقلال فى حد ذاته، ولايمكن أن يكون أحد أسباب الإبقاء على تشطير اليمن، فالتحرر من قبضة الاستعمار يعنى أول مايعنى انتزاع حق تقرير المصير، وهى خطوة جبارة سواء من المنظور الوطنى الخاص أو المنظور التاريخى العام، وهى بالتالى خطوة تقدمية كبرى ترحب بها وتثمنها كل قوى التحرر والتقدم والثورة فى العالم.

حقاً أن المقاليد الاساسية للسلطة فى دولة الاستقلال قد وقعت فى يد الجناح الانعزالى الديماجوجى الاصلاحى اليمينى فى الجبهة القومية، ولكن ماذا كان يمكن انتظاره منه اذا كان انقلاب ٥نوفمبر الاقطاعى عام١٩٦٧ فى شمال الوطن قد جاء بمنطق الإمامة الالحاقى، وركبته عقدة الاستعلاء والهيمنة، واراد فرض الوحدة اليمنية بقوة السلاح، انطلاقاً من ان الجبهة القومية كلها جبهة مشبوهة حصلت على الاستقلال بتواطؤ مع الاستعمار البريطانى وليس بفضل الثورة المسحة التى لم تترك له إلا خيار الجلاء، وإنها جبهة «انفصالية» لاهم لها إلا الانفراد بالسلطة والتشبث الأعمى بها، كما جاء فى بيان وزير الخارجية يحيى جغمان وكما رددت ذلك دعاية انقلابيى ٥نوفمبر؟!

لقد صفى الجناح التقدمى فى الجبهة القومية- مسنوداً بكل القوى والفصائل الوطنية- الحساب مع الجناح اليمنى فيها بقيادته لحركة٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحية التى كان الانتصار لقضية الوحدة اليمنية أحد دوافع قيامها، وليس فقط تقديم مسار الثورة فى الجنوب ووضعها على طريق التحول الديمقراطى الجذرى.

وقد ساعد قيام هذه الحركة على المضى سريعاً فى طريق توحيد قوى الثورة فى الجنوب، وهو ماظل منقوداً فى شمال الوطن، لأن السلطة هناك لعبت الدور بشكل معكوس، وعمقت من فرقة القوى الوطنية هناك، بل ومزقت ذلك القدر من الوحدة الذى تحقق بينها أثناء حصار السبعين يوماً، ولم تكن بعيدة عن أحداث ٢٣-٢٤اغسطس١٩٦٨ المؤسفة بين حركة القوميين العرب والبعث، مما قاد إلى اضعاف الفريقين الوطنيين معاً، وقوى ساعد السلطة وأطلق يدها فى ضرب كل أطراف الحركة الوطنية وتصفية وجودها من داخل الجيش، واضطرار العديد منها إلى النزوح إلى جنوب الوطن.

لقد كنا ممن وجه نقداً رفاقياً إلى اطراف الحركة الوطنية عموماً، سواء فى شمال الوطن أو جنوبه، لعدم بذلها القدر الكافى من النشاط والمرونة من أجل تحقيق وحدتها فى جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تكون الجبهة القومية هى الحلقة الوسطى فيها.

غيرأن رأس الرمح فى هذا النقد كان موجهاً ضد الجناح اليسارى الانتهازى الذى بدأ هو أيضاً يمارس سياسية انعزالية إزاء قضية الوحدة اليمنية فقط، بل وازاء كل قوى الثورة الأصيلة

داخل اليمن وخارجها.

ولم تكن الجماهير اليمنية المؤمنة بالوحدة اليمنية فى حالة غياب عن بروز هذه التعقيدات والتعرجات والصراعات الوطنية والاجتماعية التى أملاها الظرف الموضوعى الجديد الذى كان انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧ هو مقدمته، والذى مثل خطراً لاعلى قضية الوحدة اليمنية- بمعناها الديمقراطى فحسب ، وانما ايضا خطراً على الثورة والثوار. فيه انتكست الثورة فى الشمال، وبه أريد ضربها فى الجنوب باسم الوحدة اليمنية- للأسف- وبه أريد بالتالى الإجهاز على قوى الثورة هنا، إن امكن تمزيقها وتشتيتها هناك. وذلك ماحدث فعلاً بحرب خريف١٩٧٢ضد النظام الديمقراطى فى جنوب الوطن.

لذلك كله فإننا لانملك الأن نتحفظ على صيغة الرفيق راشد محمد ثابت الغامضة وغير المتوازنة، وغير الدقيقة، التى صور بها منحى حركة الأحداث فى اليمن منذ جلاء الاستعمار البريطانى:«صحيح أن خروج الاستعمار من الجنوب قد أتى فى ظل ظروف وتبدلات سياسية عربية ويمنية، ويعرفها المطلعون فى الداخل والخارج ساعدت على تثبيت واقع التشطير فى اليمن. لأن القوى الوطنية نتيجة خلافاتها وتمزقها ساعدت إلى حد كبير فى تثبيت مثل هذا الواقع. ولابد من الاعتراف بأن القيادات السياسية قد جرت مشاعر الجماهير نحو التشطير بحكم ثقة الجماهير بها بالرغم من أن المشاعر الوحدوي كانت فياضة لدى الجماهير مشبعة بروح الوحدة وأهميتها ورسم مستقبل الوطن وتقدمه وازدهاره».

إن الصورة التى رسمها الرفيق الأمين العام على سالم البيض فى حديثه الآنف الذكر لمجرى حركة الأحداث منذ انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧ هى الأقرب إلى الحقيقة، وهى تتفق من ثم مع رؤية المحلل التاريخى، بل ومع كل رؤية موضوعية مجردة من الغرض والهوى، ومن النظرة العاطفية المثالية والمتعالية.

يقول الأمين العام:«ومع اقتراب انتصار الثورة المسلحة فى الجنوب» كان ثوار الجبهة القومية يطرقون باب الوحدة اليمنية مع النظام الوطنى فى الشمال، إلا أن انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧ وقيام نظام رجعى فى صنعاء قبل أسابيع قليلة (ثلاثة أسابيع) من رحيل الاستعمار البريطانى، وقيام نظام الاستقلال الوطنى، عطل مشروع الوحدة.. ومع حصار صنعاء لمدة ٧٠يوماً من قبل القوى الملكية والرجعية، تكونت المقاومة الشعبية من القوى والاحزاب الوطنية والديمقراطية، وكانت هى القوى الفاعلة فى صد الحصار، ودحر قواته، وكان بيدها السلطة الفعلية لثورة ٢٦سبتمبر، وكادت الظروف أن تتوفرلقيام الوحدة اليمنية، إلا أن أحداث أغسطس ١٩٦٨ الدامية التى تفجرت بين فصائل المقاومة الشعبية بتدبير من القوى الرجعية، أضاعت على الحركة الوطنية اليمنية فرصة تركيز كل الجهود لقضية الوحدة، كما أن الصراعات داخل الجبهة القومية بين التيار الرجعى والتيار اليسارى، والتى تجلت بانقلاب ٢٠مارس٦٨م، وانتفاضة ١٤مايو المسلحة من نفس العام، طغت على مسألة الصراع من أجل الوحدة.. وأسفر تطور الأحداث والصراعات عن

سيطرة اليمين الرجعى على السلطة فى كل من الشطرين.

وبعد ذلك توالت الأحداث والتطورات العاصفة فى الشطرين على النحو المعروف، مما يطول شرحه هنا، إلا أنها أحداث وتطورات عمقت من التجزئة، وباعدت المسافة بين الشطرين، ووصلت حد الحرب والتعادى».

سابعاً: هذان المجريان المتعاكسان للتطور الموضوعى والسياسى فى كل من الشطرين، واللذان يستمدان مبرراتهما لامن نكسة الثورة فى الشمال فقط بقيام انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧ اليمنى أوانتصارها فى الجنوب بإنجاز الاستقلال الوطنى فى ٣٠نوفمبر١٩٦٧وبإخراج اليمين من دست السلطة، وانما أيضا من الخلفية التاريخية والاجتماعية والمقومات الموضوعية والذاتية لكل من الوضعين فى شطرى اليمن، ولا لما انتكست الثورة فى الشمال وانتصرت فى الجنوب.

هذا التعاكس فى السير الموضوعى لحركة التطور، حيث مضى شمال الوطن فى طريق التطور الرأسمالى- بمقاييس العالم النامى التى تجعل من هذا الطريق محكوماً باستراتيجية الرأسمال الامبريالى العالمى وخاضعاً لها- ولاسيما منذ ضعفت قبضة الاقطاع على السلطة، وقويت قبضة البرجوازية، وخاصة البرجوازية البيروقراطية الساعية نحو برجزة المجتمع، بما فيه الاقطاع، والموجهة لمجمل قواه الانتاجية والاجتماعية فى ذات الاتجاه، بينما مضى جنوب الوطن، وبالذات منذ قيام حركة٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحة فى اتجاه تغيير البنية الاقتصادية- الاجتماعية- الأيديولوجية- السياسية الموروثة، حيث ضرب الاقطاع والبرجوازية الكمبرادورية وجزء من الوسطى، ناهيك عن ضرب المصالح الاستعمارية، وحيث اقيم قطاع عام وتعاونى ومختلط محكوم بخطة تنمية لاتسمح بنشوء نتوء رأسمالى يهدد مسار التنمية الاقطاعية- الاجتماعية المستقلة والديمقراطية، ولايشكل خطراً ماعلى سلطة الكادحين التى غدت تتألف من ممثلى العمال والفلاحين والمثقفين- مدنيين وعسكريين- والبرجوازية الصغيرة. وهوما قاد إلى اقامة نظام ديمقراطى يختلف عن أنظمة الحكم الديمقراطية الثورية التى شهدتها الساحة العربية من بعد قيام ثورة٢٣يوليو فى مصر، من حيث أن القوة الاساسية الموجهة لهذا النظام هى الشغيلة، وليس البرجوازية الصغيرة كما حدث فى بعض البلدان العربية، وعلى رأسها مصر الناصرية، ومن حيث ان الأيدلوجية القائدة لهذا النظام والتى يراد تسييدها فى المجتمع هى ايدلوجية الطبقة العاملة الاشتراكية-وليس اشتراكية البرجوازية الصغيرة كما كان ومازال قائماً فى بعض هذه البلدان العربية، ومن حيث أن الأداة التنظيمية المسكة بقياد السلطة حزب اشتراكى علمى- أياً كانت مشاكله القابلة للحل- وليس تنظيماً أو تحالفاً يقوم على استبعاد أن يكون الاشتراكيون العلميون هم المرشحون موضوعياً، والمؤهلون تاريخياً، لنقل المجتمع من مرحلة ماقبل الرأسمالية الى المرحلة الاشتراكية عبر درجات وسيطة يكون النظام خلالها ذا صبغة وطنية ديمقراطية مع زاوية ميل مفتوحة فى اتجاه التطور الاشتراكى، وهى ذات المرحلة التى بلغها النظام فى اليمن الديمقراطية، وسبق بها كل الأنظمة العربية الثورية التى سبقته او واكبته، مما أعطى له ميزة

وفرادة بينها مجتمعة، وهو ماتؤكده أيضا الأحزاب الطليعية فى الوطن العربى.

وذلك ما أوضحه بجلاء مابعده جلاء «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى»: «واتجه عدد من الثورات الوطنية التحررية لشعوب هذه البلدان الى إجراء جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطى العميق الموجهة ضد مواقع الرأسمال الأجنبى والإقطاع والكمبرادور. وانتهجت على صعيد السياسة الخارجية خطاً معادياً للاستعمار والامبريالية، وخطت خطوات كبيرة على طريق تعزيز تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية.

لقد تحققت هذه التحولات والإجراءات فى الاساس بقيادة عناصر وطنية وثورية من البرجوازية الصغيرة..»

«إلا أنه بسبب الطبيعة الطبقية لهذه العناصر، وماتميزت به من خوف وحذر من الجماهير، وافتقادها للأيديولوجية العلمية للطبقة العاملة، واعتمادها نهجاً تجريبياً، وميلها المتزايد وبنسب متفاوتة إلى الانفراد بالسلطة ... لم تستطع حشد وتجنيد الطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية الضرورية لمواجهة الهجمة الامبريالية الشرسة، ومتابعة مهام التحرر الوطنى ونهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية والتقدمية، فسقط بعضها، وانحنى البعض الآخر....» [ص٧-٨]

وفى ضوء هذه الخبرة التاريخية المريرة، وعلى أساس من استيعاب الدرس جيداً بمساعدة نظرية الاشتراكية العلمية فإن «حزبنا يرى أن الثورة الوطنية التحررية، لكى تحقق كامل أهدافها، لابد لها من مواصلة السير بثبات ودون تردد فى عملية التحولات الاقطاعية الاجتماعية والسياسية الجذرية، بالاستناد إلى ايدلوجية علمية، ومن موقع طبقى واضح. ان ايدلوجية الطبقة العاملة، وتنظمها الثورى، هما الوحيدان القادران على تحقيق مهام التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى بشكل ناجز، وهما الوحيدان القادران على لعب دور طليعى فى اطار التحالف الوطنى الطبقى العريض الذى يعبر عن مصالح الفئات الشعبية الكادحة بسواعدها وأدمغتها ذات المصالح فى الخلاص الكامل من الاستغلال والاضطهاد والقهر الأجتماعى والقومى» [ص٩].

فى ضوء كل سبق يتضح جيداً أن خط التطور الاجتماعى- الاقتصادى- السياسى- الأيديولوجى الذى مضت فيه اليمن الديمقراطية لايختلف فقط عن خط التطور الذى سار فيه شمال الوطن فحسب، وانما اختلف أيضاً- بجذريته ووضوح رؤيته وعلاقاته مع قوى الثورة العربية العالمية- عن خط التطور الذى مضت فيه اقطار عربية كانت قد سبقته فى مضمار التحويل الديمقراطى الثورى للمجتمع وفى نسج علاقات التعاون مع قوى الثورة العالمية، غير أنها افتقدت الشىء الجوهرى الذى لاتستطيع الثورة الديمقراطية بدونه أن تكمل مهمها، ناهيك عن أن تواصل السير نحو بناء الاشتراكية؛ ألا وهو القطع مع ضبابية الفكر البرجوازى الصغير، وتجاوز حدود رؤيته الطبقية الضيقة والمحدودة، وتوسيع قاعدة التحالف الاجتماعى بحيث يصبح الشغيلة عمودها الفقرى، وبلورة الرافعة التنظيمية الممسكة بقيادة التحالف والمسترشدة بأيديولوجية

الطبقة العاملة- الاشتراكية العلمية- ونسج أقوى علاقات التحالف والتضامن الأممى مع كل قوى الثورة العالمية، وفى طليعتها المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى.

ليس من باب اسقاط الرغبات والتصورات القول- إذن- بأن البنية الاقتصادية- الاجتماعية، ومن ثم البنية السياسية القانونية- الأيديولوچية- الثقافية، وبالتالى العلاقات الخارجية، لكل من النظامين القائمين اليوم فى شطرى اليمن ليست متماثلة، وانما متناقضة رغم علاقات الانتماء إلى تاريخ واحد، وشعب واحد، ورغم وجود خصائص عامة، وطنية وشعبية وسيكولوجية، ووجود قيم روحية، ومثل اجتماعية، وتقاليد أهلية، وعادات اسرية...الخ مشتركة.

الإقرار بالتمايز الاجتماعى مابين طبيعة كل من النظامين لاعلاقة له بالإيمان أوعدم الإيمان بالوحدة اليمنية، وانما هو إقرار بالحقيقة الموضوعية، التى يلمسها باليدين المتعلم والأمى، والمؤمن بالوحدة، والرافض لها، الذى يعرف الف باء علم الاجتماع والذى لايفقه منه شيئاً. ولايستطيع أن يجادل فى ذلك إلا من لايريد أن يرى الحقيقة فى عينها، أو من سيطرت عليه فكرة مثالية مسبقة يلغى بمقتضاها حتى وجود العالم المادى، وحتى وجوده هو نفسه. وذلك ماتصنعه دائماً الأيديولوچيا التى تعكس وقائع الحياة بشكل مشوه وواهم ومقلوب، بل ومزيف أحياناً. ومثل هذه الأيديولوچيا هى التى حاربها علماء الاجتماع حتى من قبل ماركس، وهى التى تصدى لها ماركس وانجلز دائماً بدءاً من كتابهما «الأيديولوچيا الألمانية»، وهى غير الأيديولوچيا الملتزمة بحقائق العلم الطبيعى والاجتماعى، والمنطلقة منهما، ومن هنا تسميتها بالأيديولوچيا العلمية.

إن تصوير التباين الجذرى بين طبيعة كل من النظامين فى شطرى الوطن بأنه لايعدو أن يكون تبايناً فى طبيعة السلطة والتوجه لكل منهما، لايجيب على التساؤل التالى: من أين جاء هذا التباين أيضاً؟ أليس بفعل اختلاف الأساس الاجتماعى الذى تقف عليه كل من السلطتين والتوجهين؟ واذا لم يكن الأمر كذلك فعن من يعبران، ومن يمثلان، وأية مصالح اجتماعية تخدمانها أوتسعيان لتحقيقها؟ أو ترى أن هناك شيئاً اسمه السلطة للذات السلطة، والتوجه للذات التوجه، تماماً كما أن هناك مايسمى «الفن للفن»؟!!

ولكن مثل هذا الطرح الساذج قد تجاوزته عقول الأجيال الراهنة سواء فى اليمن أوخارجها. وإذن فإن السلطة، أى الدولة، تعبر عن مصالح اجتماعية محددة، طبقية أو فئوية، وتوجهها السياسى والأيديلوجى لابد أن يكون متطابقاً مع مثل هذه المصالح وخادماً لها.

وقد تكون هذه السلطة- أى الدولة- مقصورة على شطر من وطن، وقد تكون شاملة له، أو للأمة كلها، او لعديد من الأمم، ولكنها تظل فى جميع الأحوال معبرة عن مصالح اجتماعية بعينها اولاً وقبل كل شىء.

والسلطة فى كل من شطرى اليمن مابرحت تتعمق طبيعتها الاجتماعية الخاصة أكثر فأكثر بتعمق المصالح الطبقية والسياسية فى كل منهما. والتفاوت الاجتماعى بين جوهر ومنحى

النظامين لايضيق، وانما يتسع. وحركة الزمن ووتيرة التطور تضاعف من ذلك بشكل متصاعد ومتسارع.

ومن ثم فإنه من باب إسقاط الرغبات والأوهام الايديولوچية القول بخلاف ذلك، وتصور وجود سمات مشتركة بينهما، أو وجود حالة تداخل فى المجرى الاجتماعى لهما، أو وجود مرحلة اجتماعية عامة تجمعهما، مما يعنى وجود أساس اجتماعى- اقتصادى صالح لقيام الوحدة اليمنية

على الفور، شريطة أن يتنازل الحكام عن كراسيهم السلطوية وتوجهاتهم السياسية والأيديولوچية لصالح إيجاد قاعدة اوسع للسلطة، وتبنى ايديولوچية سياسية اكثر رحابة ومرونة، تحتملها دولة الوحدة، ومن ثم رفض التزمت النظرى، والطرح، الطبقى، والتعلل بقضية العدل والتقدم الاجتماعى!

ومثل هذه القاعدة الواسعه للسلطة والرؤية السياسية المرنة لها قد تكفلت- من وجهة نظرهم- بتحديها اتفاقيات الوحدة والوثائق التى انتهت اليها اللجان المشتركة التى شكلت لوضع قسماتها التفصيلية، ولم يبق الا التنفيذ، وترك العناد، وعدم الإصغاء إلى التعصب النظرى، والرافضين للوحدة بحجة التفاوت الاجتماعى، حيث لاتفاوت يذكر، ويستحق الانشغال به عن قضية القضايا: الوحدة!

ذلك مايقوله بعبارات أخرى الأخ راشد محمد ثابت فى معرض رده على سؤال عما اذا كان هناك نظامان مختلفان فى اليمن، وعن كيفية تحقيق الوحدة بينهما فى حاله وجودهما: «وهذا سؤال يتردد على لسان الكثيرين ممن يتابعون النشاط الوحدوى بين شطرى اليمن وهذه المسألة ترسخت فى أذهان البعض من واقع أن هناك اتجاهين وسلطتين فى الشطرين. والحقيقة إذا ما أخذنا بالحقائق القائمة على صعيد الواقع فى اليمن الشطرية يمكن لنا أن نستقيم على أسس تساعدنا على تحديد مهام وسمات واحدة داخل كل المجتمع اليمنى.

واذا ماأخذنا أيضاً بالمهام المرحلية التى حددها النظام فى الجنوب لايمكن أن تبعدنا كثيراً عما هو قائم على صعيد الواقع فى الشمال فى معظم المجالات.

والاتفاقيات الوحدوية الموقعة بين الشطرين قد أكدت على أن النظام فى دولة هو نظام وطنى ديمقراطى، انطلاقاً من تقدير القياديين لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع اليمنى، وهى مرحلة تتعايش فيها قوى اجتماعية واسعة، وتتحمل مسؤولية البناء الاقتصادى والاجتماعى بآفاقها الديمقراطية. وبعض المشككين بأمكانية تحقيق الوحدة يلجأون ألى رفع هذا المبرر بمعزل عن الواقع وظروفه الملموسة، ويميلون الى التعصب النظرى فى هذا التبرير اكثر من ميلهم إلى دراسة الواقع وادراك خصائصه. بالإضافة إلى نتائج أعمال اللجان الوحدوية المشكلة من قياديى الشطرين، فقد ثبتت أسساً متفقاً عليها لقيام النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى وغيرها فى ظل دولة ، وهى أسس واقعية تبلورت بعد نقاشات ومداولات طويلة وواسعة بين قيادتى

الشطرين. من كل ذلك يمكننا أن نقول إن الاختلاف بين النظامين فى الشطرين هو فى الاتجاهات المحددة من قبل السلطتين، وليست على صعيد الواقع او المرحلة القائمة فى اليمن بشطريه وسماتها المتداخلة والموحدة».

لاحاجة الى القول أن مثل هذا الطرح لايتفق مع أو ردناه من اقتباسات واضحة وقاطعة من «برنامج الحزب»، ومن ثم فإنه غير صحيح الزعم بأنه اذا «ماأخذنا أيضاً بالمهام المرحلية التى حددها النظام فى الجنوب» لايمكن أن تبعدنا كثيراً عما هو قائم على صعيد الواقع فى الشمال فى معظم المجالات».

وليس هناك فى وثائق الحزب الأخرى، وأبرزها وثائق الكونفرنس الحزبى العام الذى عقدما بين ٢٠-٢١يونيو١٩٨٧، مايشير من قريب أومن بعيد الى شىء كهذا.

ان مجمل أدبيات الحزب تتميز بقدر عال من الوضوح النظرى، رلاتصلح قط للاستشهاد بها بما يخل او يميع هذا التماسك النظرى والأيديولوجى الذى تتسم به.

وتصريحات قادة الحزب، وعلى رأسها أحاديث الأمين العام، لاتترك أى مجال لحدوث شىء من مثل هذا التشوش والاختلاط فى فهم طبيعة النظامين، وفهم محتوى الوحدة اليمنية، والقوى الاجتماعية القادرة على تحقيقها والقوى المصلحية التى تستخدمها لمجرد الديماجوجية والابتزاز.

إن غياب هذا التميز والتحديد للطبقات والفئات والقوى الاجتماعية والسياسية التى تأمل وتناضل من أجل أن تتحقق الوحدة اليمنية ضمن سياق حركة التطور التاريخى، وفى ارتباط كامل مع عملية الحراك الاجتماعى ذات المنحنى التقدمى، والطبقات والفئات والقوى الاجتماعية والسياسية المقابلة لها المعادية لوحدة كهذه والتى لاتخرج الوحدة فى تعاملها معها عن أن تكون أحد أسلحة الصراع الطبقى، واحد الأغلفة الشفافة التى تخفى وراءها مطامحها فى تغييب الطرف الأخر لتخلو لها الساحة- إن خلت- ولينفتح الباب على مصراعيه لصراعات أخرى اكثر بدائية وتخلفاً تكون الوحدة اليمنية أول الخاسرين فيها.

ليست هناك وحدة حقيقية ووطيدة يمكن ان تتحقق من أعلى، بعيداً عن مشاركة الشعب وحركته الوطنية، ودون أن تسبقها وحدة جماهيرية، ووحدة وطنية. الوحدة الدستورية هى تتويج لعمليات توحيد سابقة. ووثائق الوحدة، وعلى رأسها دستور دولة الوحدة، ليس من المقبول تمريرها من فوق رأس الشعب، أو البت فيها من وراء ظهره، فإخضاعها لنقاش علمى ومفتوح ليس مجرد حق وطنى ديمقراطى، وإنما هو شرط لوضعها فى الصيغة القانونية والشعبية الملائمة التى تجسد مصالح الجماهير الواسعة .

ذلك ما يفعله دعاة الوحدة الفورية، وكيفما اتفق. وذلك ما لم يتنبه إليه أيضاً الأخ راشد محمد ثابت.

ويبدو أن الأمين العام كان يعنى هولاء عندما وضع النقطة على الحرف بقوله:«فالوحدة اليمنية هى واحدة من المهام الاساسية التى يتوجب النضال فى سبيل تحقيقها نضالاً سليماً

وديمقراطياً صحيحاً يستند إلى مشاركة جماهير الشعب العريضة، وإبداعاتها الخلاقة».

والنضال من أجلها لابد من أن ينطلق من الأمر الواقع التالى، وهو«أننا لانستطيع أن نتجاهل نظام دولتين، كل نظام تحكمه قوانين واجهزة دولة وعلاقات واتفاقات خارجية...»،

«ومما له أهمية فى التمهيد للوحدة هو العمل على وحدة المنظمات الجماهيرية والابداعية واشراك جماهير الشعب فى تقرير مستقبل الوحدة، لكى يكون للوحدة طابعها الديمقراطى والجماهيرى، سواء فيما يتعلق بدستور دولة الوحدة أو بالسلطة السياسية لدولة الوحدة.. وإذ نخوض النضال فى سبيل الوحدة اليمنية، شمالاً وجنوباً، فلابد أن نناضل ضد أعداء الوحدة، وأن لانركن إلى المثالية والنوايا الطيبة، لأن الوحدة سيتربص بها الأعداء من الامبرياليين والرجعيين ومن القوى المضادة للثورة اليمنية، كما سيتربص بها أصحاب الامتيازات من العناصر الرجعية المشيخية التى ترى فى الدولة المركزية اليمنية الموحدة خطراً على مصالحها ونفوذها السياسى القبلى».

ودولة الوحدة لاتملك ان تكون بلا موقف بين قوى الخير والشر والقوى الخارجية المعادية على رأسها. وفى هذا الصدد يقول الرفيق البيض :«واذ نرى أهمية كل ذلك فإننا نرى أيضاً أن الوحدة يجب أن تكون معادية للامبريالية العالمية وقوى التخلف والظلام، وأن تتحالف مع القوى الخيرة فى العالم، قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والسلام، التى تحترم نهج وسيادة دولة الوحدة».

ولأن الحركة الوطنية اليمنية كثيراً ماظلمها أو أهملها او استبعدها أو تقلل من شأنها، وشأن دورها التاريخى ودورها فى الحاضر والمستقبل، دعاة الوحدة الفورية، الذين يرون إمكانية تحقيقها من فوق، بعيداً عن مساهمة الحركة الوطنية حتى فى ابداء رأيها فى مشروع دستور دولة الوحدة بحجة أنه قد وضع من قبل لجنة مختصة مشتركة، ومن ثم أقفل باب الكلام حوله، ولم يعد يحتاج إلا إلى إقراره من المجلس اليمنى الأعلى، والمجلسين التشريعيين فى الشطرين، وانزاله للشعب للاستفتاء عليه- لأن الأمر كذلك فإن الأمين العام يخص الحركة الوطنية بمثل هذه اللفتة الواضحة الدلالة:

«ونعتقد ان الحديث عن الوحدة اليمنية بمعزل عن دور الحركة الوطنية اليمنية الديمقراطية من أهم مقوماتها الحاسمة، الطليعة الثورية والوطنية التى تحملت عبء قيادة الثورة اليمنية. وقدمت التضحيات أكثر من ربع قرن من السنين، ويستهدف فى نفس الوقت وضع العربة قبل الحصان..»

ثامنا: يقول الرفيق راشد محمد ثابت أن هناك اتفاقاً بين قيادتى الشطرين على طبيعة المرحلة الراهنة التى يمر بها اليمن عموماً، وذلك «انطلاقاً من تقدير القياديين لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع اليمنى، وهى مرحلة تتعايش فيها قوى اجتماعية واسعة، وتتحمل مسئولية البناء الاقتصادى والاجتماعى بآفاقها الديمقراطية»

ولاندرى علام استند فى مثل هذا التصور. فلا وثائق الحزب الاشتراكى اليمنى، ولا وثائق

المؤتمر الشعبى العام تزكى ذلك، كما أن تصريحات هؤلاء القادة لا تخفى واقع أن كلاً من الشطرين يمر بمرحلة مختلفة عن المرحلة التى يمر بها الشطر الآخر، وأن طبيعة كل من النهجين تتميز عن الأخرى.

ففى حديثه إلى جريدة «المجالس المحلية» الصنعائية عدد١٤/١٠/١٩٨٨ يصف العقيد على عبد الله صالح رئيس النظام فى الشطر الشمالى الأوضاع فى كل من جزئى اليمن:«النظام فى عدن اشتراكى، وفى شمال الوطن ديمقراطى، ونحن فى شمال الوطن أمكننا الجمع فى حدود الاستفادة من النظامين، الرأسمالية والاشتراكية، مع المحافظة على خصوصياتنا بحسب ماتمليه مصلحة الوطن ومايتسجم مع واقعنا، وبما لايتعارض مع عقيدتنا الدينية وتقاليدنا الحضارية العريقة».

أما الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض فيقيم المجرى الذى سار فيه النظام فى اليمن الديمقراطية على النحو الآتى:«تكتسب فرادة تجربة اليمن الديمقراطية أهميتها وقيمتها بالنسبة للحركة الثورية التقدمية العربية من كونها أول تجربة يجرى بناؤها على أساس نظرية الطبقة العاملة، وعبر الدور القيادى والطليعى للحزب الاشتراكى اليمنى، الحزب المجسد لهذه النظرية.. ومن كونها كذلك تمثل بارق أمل فى تحقيق الطموحات الثورية ذات البعد الاشتراكى التى ناضلت وضحت فى سبيلها القوى الثورية العربية، وانتكست بنكوص المشروع القومى العربى التحررى وتحول العالم العربى الى عالم تابع فى معظمه للامبريالية العالمية»(المصدر الأسبق).

وفى حين أن أحد الأطراف يريد قصر الحوار على المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى عند بدء الحوار حول تشكيل التنظيم السياسى الموحد الذى نص عليه «بيان طرابلس» الذى ابرم فى٢٨/١١/١٩٧٢، ودعا اتفاق صنعاء الموقع فى٤/٥/١٩٨٨ الى إحياء لجنة التنظيم الخاصة به، «تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الوحدوية حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسى الموحد...» فإن الطرف الآخر ممثلاً فى أمين عام الحزب الاشتراكى اليمنى، يرى أن أولى الخطوات نحو اقامة تنظيم حقيقى هى تحديد القوى الاجتماعية والسياسية التى ينبغى أن تتحالف فيما بينها، وتحديد القوى الأخرى التى ينبغى أن تستبعد من هذا التحالف بحكم معاداتها لحركة التحرر والتقدم والوحدة. ولأن الحركة الوطنية الشعبية عنصر جوهرى فى بناء مثل هذا التنظيم فإنها مدعوة للمشاركة فى وضع لبناته، سعياً نحو تحقيق الوحدة اليمنية الديمقراطية، حيث يقول:«على ان اكثر القضايا التى يجب أن تطرح بإلحاح هى قضية التنظيم السياسى الطليعى الذى سيقود دولة الوحدة» «من هنا وقبل كل شىء فإن فصائل الحركة الوطنية اليمنية، وفى مقدمتها الحزب الاشتراكى اليمنى، مطالبة بالجلوس لأن تبحث صيغة التنظيم السياسى الطليعى لدولة الوحدة وبرنامجه ونظامه الداخلى والمحتوى الوطنى الديمقراطى لهذه الدولة ونظامها الاقتصادى والقوى الطبقية الاجتماعية المحركة لدولة الوحدة التى

يشملها التحالف الوحدوى، التى ستضطلع باستكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية، التى تم بها الثورة اليمنية، ومطالبة كذلك بتحديد القوى الوطنية الطبقية الاجتماعية التى ستتضرر من الوحدة ومهام برنامجها الاجتماعى، ويجب استثناؤها من التحالف» - حسبما جاء فى حديثه الآنف الذكر.

تاسعا: عند سؤآل الأخ راشد محمد ثابت عن العلاقة بين الديمقراطية والوحدة اليمنية كان جوابه موضوعاً بشكل معكوس تماما. فالوحدة سوف تساعد على اقامة الحياة الديمقراطية حسبما يرى، بينما الجواب الطبيعى والمنطقى هو أنه بالديمقراطية وحدها، يمكن ان تقوم دولة الوحدة المنشودة التى يسهم الشعب، كل الشعب، فى ارسائها على دعائم راسخة بحريته واختياره، وبها وفى ظلالها الوارفة يمكن لها أن تنمو وتتطور وتزدهر.

فليس فى الإمكان تحقيق الوحدة اليمنية بقرار من أعلى، ولابمجرد اجراء استفتاء شكلى على الدستور، وإنما تتحقق على اساس منح الديمقراطية للجماهير وحركتها الوطنية واحزابها ومنظماتها وقواها السياسية، بحيث يكون لها رأى فى كيفية تقرير مصير وطنها، وحق فى اقامة تحالف وطنى ديمقراطى واسع بينها يمثل اساساً شعبياً متيناً تستند اليه دولة الوحدة، وحق مناقشة دستور دولة الوحدة، وفى الاشتراك عبر ممثلى التحالف الشعبى الواسع فى وضعه فى الصيغة الملائمة تمهيداً لعرضه على المجلس الأعلى والمجلسين التشريعيين فى الشطرين، وتقديمه من ثم للاستفتاء.

وبدلاً من الاشارة إلى هذا الطريق الديمقراطى والوحيد الذى لابد من سلوكه للمضى فى عملية توحيد الوطن، فإن الأخ راشد يحدثنا عن الديمقراطية بعد اقامة دولة الوحدة. وفوق ذلك فإنه إذ يرحل قضية الديمقراطية الى ما بعد قيام الدولة الموحدة لايقول لنا ماهى ضمانات توفرها حينئذ، إلا اذا كانت الوحدة فى حد ذاتها تنطوى على الديمقراطية بالضرورة ! وهو تصور لا أساس له، فتحقيق الوحدة يعنى قيام دولة موحدة، والدولة لاتكون ديمقراطية إلابمقدار مشاركة طبقات وفئات وقوى الشعب فى إقامتها، وبمدى تمتعها بالحرية الواسعة فى ظلها، وبمدى قدرتها على بناء مؤسساتها الجماهيرية، والسياسية، والنقابية، والمهنية، دون بابوية، وبمدى شعور المواطن بأنه يمارس حقوقه الطبيعية المدنية والسياسية دون حجر أو تسلط.

إن مصير دولة الوحدة المصرية- السورية التى افتقدت البعد الديمقراطى عند اقامتها هى درس تاريخى يجب ألاينسى. وحتى زعامة ثورية فى مثل حجم عبد الناصر، والاصلاحات الاجتماعية التى حققها فى سوريا، لم توفر السياج الواقى الذى يحول دون الانفصال.

ولذلك فإننا لانستطيع ان نمتنع عن المطالبة بالديمقراطية أولاً كسبيل وحيد لبلوغ الوحدة، ولاأن نصرف النظر عن ذلك. ونردد مع الأخ راشد مثل هذه المعزوفة: «ونحن نعتقد جازمين بأن الوحدة اليمنية سوف تعزز من الحياة الديمقراطية داخل المجتمع اليمنى بتوفير شروط ومقومات بناء الدولة اليمنية الديمقراطية من خلال توسيع المؤسسات والتحالفات السياسية والاجتماعية

وتوحيد الامكانات البشرية والمادية التى تحقق النهوض السريع نحو بناء المجتمع اليمنى الجديد، وتساعد على تثبيت تقاليد ديمقراطية وحضارية راسخة ترتقى بنا إلى مصاف الحضارة العصرية».

فما لم توجد تقاليد ديمقراطية وحضارية، وتحالفات سياسية واجتماعية قبل قيام دولة الوحدة وكأسس وشروط لقيامها يمكن لها أن تنمو وتكتمل وتزدهر بعد ذلك، فإنه ليس هناك ضمانة لدى أحد لتوفيرها بعد قيام دولة الوحدة، فضلاً عن أن المراهنة على المجهول وتعليق مصير الديمقراطية على المستقبل الذى ينطوى على جميع الاحتمالات هو نوع من الاتكالية والقدرية غير مقبول فى عصرنا الراهن، عصر الوعى الوطنى والديمقراطى، وعصر الجماهير سيدة نفسها وصاحبة حاضرها، ومالكة مستقبلها، وصانعة تاريخها.

إن الربط الموضوعى المحكم بين الديمقراطية والوحدة، والذى تسبق فيه الديمقراطية الوحدة، وتمهد لها، هو التفكير السياسى الصحيح والواقعى، وذلك ماتوفرت عليه- بحق- تلك الصيغة التى وردت فى حديث الرفيق على سالم البيض مع صحيفة «الأهالى» المصرية، عدد ١٩٨٨/١١/٢، والذى أعادت «الثورى» نشره فى ١٩٨٨/١١/٢: «كما نتطلع إلى تنشيط لجان الوحدة، والمجلس اليمنى الأعلى، واللجنة الوزارية المشتركة. والى اشراك جماهير الشعب وقواها الوطنية والديمقراطية الحية فى مناقشة مشروع دستور الدولة الوحدة واغنائه وجعله صالحا كدستور ديمقراطى لدولة موحدة تناضل جماهير شعبنا اليمى من أجل أن تكون دولة ديمقراطية تصان فيها حقوق المواطنة، وتؤمن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان لكل أبناء الشعب اليمنى، وتفتح أمامهم طريق التطور الحر المستقل على أساس ماتضمنته أهداف ومبادىء ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر، بما يمكن الشعب اليمنى بأن يلعب دوره التحررى فى مقاومة الامبريالية والصهيونية والرجعية......»

عاشراً: من قراءة حديث الأخ راشد وغيره من الأحاديث التى عالج بها قضية الوحدة، بل ومن قراءة كتابات آخرين داخل الحزب اوخارجه او لهم علاقة ما به، ومن مراجعة ذلك فى ضوء وثائق الجبهة القومية ووثائق الحزب الاشتراكى اليمنى، ووثائق أطراف الحركة الوطنية عموما، يتضح جلياً أننا امام نهجين ورؤيتين لقضية الوحدة اليمنية: نهج ورؤية يتميزان بالتناول العاطفى- المثالى-التحريرى وغير التاريخى والاجتماعى والموضوعى لها، ونهج ورؤية يتسمان بالعقلانية والعلمانية والواقعية لها، حيث يضعانها ضمن سياق التطور التاريخى وكجزء لايتجزأ من عملية التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى، ويتعاملان معها بشكل ملموس ومحدد، باعتبارها قضية الطبقات والفئات والقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ذات الرؤية المستقبلية والمشروع الحضارى النهضوى، المرتبط بالمشروع الحضارى النهضوى القومى، بل والمشروع الحضارى النهضوى الأممى.

فهى وان كانت قضية وطنية إلا أن تحقيقها مرتبط بشروط محلية وعربية وعالمية، بشروط اجتماعية وتاريخية وعصرية، بدون مراعاتها فإن قضية الوحدة اليمنية تظل مجرد أمنية وطنية

غالية تنتظر الجيل الذى يعى هذه الشروط، ويعمل على تحقيقها على أساسها.

وما نقصده هنا هو الوحدة اليمنية الاندماجية، وليس الاتحاد الكونفدرالى الذى فى الامكان تحقيقه منذ الآن، والذى لو تحقق لعجل بإنضاج الشروط الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية، لتحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة!

* * *

معادلة
عبد الفتاح اسماعيل المتماسكة
فى الوحدة اليمنية
والثورة الديمقراطية والاشتراكية

يبدو أنه حان الوقت للعودة إلى تراث عبد الفتاح اسماعيل المتعلق بقضية الوحدة اليمنية، ومعرفة رأيه المحدد والقاطع فيها، ولاسيما أن الجدال العلنى عبر الصحافة حولها قد بلغ مدى ظهرت معه آراء «وحدوية» حول الوحدة حتى من قبل حزبين معتبرين من الصعب التوفيق بينها وبين خط الحزب المعلن حولها، مما دعا بعض قادة الحزب لاقتحام ساحة الجدال وكتابة مقالات افتتاحية ذكروا فيها برأى الحزب فى الوحدة وبنظرته إليها كجزء لايتجزأ من نضاله الثورى الشامل الوطنى والديمقراطى والاجتماعى.

ومعرفة رأى عبد الفتاح اسماعيل فى الوحدة له أكثر من دلالة، فوق أن أهميته مضاعفة، بعد أن بلغ الجدال حولها حد السخونة !

وعدا ذلك فإن كلمة عبد الفتاح اسماعيل مطلوبة هنا لأكثر من سبب، «فغلاة الوحدة» لايستطيعون أن «يزايدوا» عليه فيها. فهو كما كان مؤمنا بها إلى حد التقديس لها، والفناء الروحى فيها، فقد طرق من أجل الوصول اليها كل باب، وسعى لبلوغها فى كل سبيل، واستخدم من أجلها شتى أشكال الكفاح، بما فيها أرقاها، وقدم لتحقيقها العديد من التنازلات، بما فيها التنازل عن كرسى الرئاسة، وهو ماشهدت عليه مباحثات الكويت فى مارس١٩٧٩.

وقبل هذا وذاك فإن قضية الوحدة اليمنية كانت حاضرة أبداً فى جميع المعارك السياسية التى خاضها عبد الفتاح قبل الاستقلال وبعده معاركه مع «رابطة أبناء الجنوب العربى» و«الجمعية العدنية» وماتفرع عنها من أحزاب- قبل الاستقلال- ومعاركة مع يمين الجبهة القومية ثم مع يسارها الانتهازى- بعد الاستقلال.

بل إن توحيد فصائل العمل الوطنى، ثم قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، بكل ماسبق ذلك وتلاه من معارك لم تنته إلا باستشهاده فى احداث ١٣يناير ١٩٨٦ الدامية لم يكن مفصولاً عن قضية الوحدة اليمنية.

وكما أن سماع كلمة مؤسس الحزب الاشتراكى اليمنى فى الوحدة اليمنية أمر يخص بالدرجة الأولى «الحزبيين»، فإن سماعها يهمّ أيضا كل وطنى يمنى على الإطلاق، ذلك أن عبد الفتاح اسماعيل بتراثه النضالى، بما فى ذلك تراثه النظرى والعملى والمتعلق بالوحدة، ليس ملك حزبه فقط، وانما ملك جميع الوطنيين اليمنيين- أياً كانت انتماءاتهم الفكرية والسياسية.

ورأى عبد الفتاح اسماعيل فى الوحدة يتخلل مجمل كتاباته ومحاضراته. ولأن المطلوب هنا

ليس تقديم عرض تاريخي مسلسل لذلك، وانما تقديم رأيه المحدد والقاطع فيها- وهو مايمكن العثور عليه بسهولة في أي نص ولأية فترة- فإننا اخترنا أحد هذه النصوص التي نشرتها مجلة «قضايا العصر» في عدد فبراير١٩٨٧، والذي حمل عنوان «الطبقة العاملة الثورية».

رغم حدة عواطفه إزاء قضية الوحدة، إلا أن عبد الفتاح اسماعيل- كعلماني- لم يسمح لنفسه بالتعامل معها بعاطفية، ورغم أن الوحدة ملأت عليه أقطار نفسه، إلا أن ذلك لم يجعله يعزلها، ويجردها من مجمل العلاقات الاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

وكثوري فإن قضية الوحدة اليمنية كانت بالنسبة له هي قضية الثورة وقضية الثوريين.

وكاشتراكي علمي فإنه أناط أمر تحقيقها بالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة والوحدة معاً، قوى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة والفئات الكادحة الأخرى، واستبعد تماماً الاقطاع والكمبرادور والرجعيين، معتبراً أن من هو ضد الثورة بمنحاها الوطني الديمقراطي فهو ضد الوحدة بالضرورة التي لابد أن تكون هي ذاتها ذات محتوى وطني ديمقراطي.

كان عبد الفتاح اسماعيل يرى أن الوحدة اليمنية قضية مصير بالنسبة للشعب اليمني، وأنها من ثم غير قابلة لأساليب المناورة والابتزاز والمزايدة والمناقصة.

وكقضية مصيرية فإنها يجب أن توضع ضمن السياق التاريخي الطبيعي للعملية النضالية بمجملها، لا أن تتخلف عنها أو تقفز عليها.

وقد أوجز عبد الفتاح اسماعيل هذه العملية في معادلة ذات شقين: استراتيجية الثورة اليمنية.. ووحدة أداة الثورة اليمنية «في تقديرنا أن هذه المسألة هامة جداً فإذا كنا هنا قد لخصناها في جملتين هما استراتيجية الثورة اليمنة، ووحدة أداة الثورة اليمنية، إلاّ أنه في هاتين الجملتين يتلخص مصير ومستقبل الشعب اليمني عموما» [ص٧]

والمقصود باستراتيجية الثورة اليمنية لاإقامة اليمن الديمقراطي الموحد فقط، بل واليمن الاشتراكي: «فكما هو معروف عن اليمن بأنه اليمن الخضراء، واليمن السعيد لكن في نفس الوقت ينبغي أن يكون التقدمي الاشتراكي». [ص٨]

والمقصود بوحدة أداة الثورة ليس فقط الحزب الطليعي الاشتراكي، وانما أيضاً وحدة الحركة الوطنية والشعبية والنقابية ووحدة العمل النضالي على الاطلاق من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية بمرحلتيها الديمقراطية، والاشتراكية: بما في ذلك تحقيق الوحدة اليمنية: «لهذا نقول إن وعينا شمولي تجاه قضية بلادنا. ويفرض ذلك بالضرورة وحدة النضال من أجل وحدة الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية». [ص٨]

ولذلك لابد أولاً وقبل كل شيء- من أجل وحدة النضال الشاملة هذه، بغية تحقيق استراتيجية الثورة- من امتلاك الوعي الوطني الشمولي. غير أن هذا الوعي ذو وبعد طبقي أيضا، تلعب الطبقة العاملة دوراً أساسياً في ترسيخه وتعميقه وبلورته.

أما لماذا الطبقة العاملة بالذات، فلأنها الأكثر ثورية فى المجتمع، ولأنها تمتلك الحس الأممى، فإنها تمتلك بالأحرى الحس الوطنى النابع من مصلحتها الطبقية، ذلك أن «الأممى الجيد والعامل الذى يحس بانتمائه الطبقى للعلاقات الأممية، هذا العامل الجيد لاشك أنه هو أيضا الوطنى الجيد» وهو الذى يقترن ويمتزج لديه الوعى الأممى مع «الوعى الطبقى الوطنى». [ص٨]

واستراتيجية الثورة اليمنية عموما، بما فيها الوحدة اليمنية، لايمكن تحقيقها بمعزل عن الصراع الطبقى، ذلك أن الصراع الطبقى هو أساس الحراك الاجتماعى جوهر كل حركة الى الأمام، شرط كل تطور. والطبقة العاملة، وعلى رأسها حزبها الاشتراكى، تتميز قبل غيرها من الطبقات والأحزاب بامتلاك مثل هذا الوعى الطبقى المحرك لعملية التقدم التاريخى من أساسها: «كل طبقة عاملة، وكل حزب يمثل الطبقة العاملة، نجد أن الميزة الرئيسية التى يمتاز بها إلى جانب الوعى والايمان والالتزام الأيدلوجى بالفكر الاشتراكى العلمى، إلى جانب هذا الايمان بعملية الوعى الطبقى، يؤمن حزب الطبقة العاملة بالصراع الطبقى الذى هو أساس كل تطور. وبدون خوض الصراع الطبقى لايمكن أبداً أن يكون هناك تطور حقيقى. ويمكن أحياناً أن يفهم الصراع الطبقى فى الواقع بطريقة مثالية، وأحياناً يفهم بطريقة خاطئة، يعنى أحياناً يحول الصراع الطبقى الى مفهوم مبتذل.

نقول إن الصراع الطبقى يحدد بين مسألتين، يحدد الصراع الطبقى بين قوى طبقية مستغلة، وقوى طبقية مستغلة، بين قوى الثورة والتقدم والتطور، وبين القوى المعادية للثورة والتقدم والتطور». [ص١٥- ١٦].

وعبر جميع المراحل الثورية لابد للطبقة العاملة من أن تتصدر حركة الصراع الوطنى والطبقى حتى تتحقق جميع مهام وأهداف الثورة اليمنية، ذلك أن مايميزها عن غيرها أن نفسها السياسى يتسع لجميع مراحل النضال. إن «الفارق باستمرار هو أن الطبقة العاملة تلعب ويجب أن تلعب الدور الطليعى فى العملية الثورية».

وحيث قد تحقق الاستقلال فى الشطر الجنوبى من الوطن، وغدا للطبقة العاملة وجود فى السلطة من خلال ممثليها الاشتراكيين فإن «الطبقة العاملة فى الجزء الجنوبى من الوطن عليها مسئوليات كبيرة جدا تجاه قضية الثورة اليمنية هنا .. عليها أن تدرك أن الثورة جاءت لتحدد أن الطبقة العاملة هى المؤهلة تاريخياً لقيادة الثورة، وأنه يجب أن تحتل الطبقة العاملة موقعاً جديداً فى كل يوم». [ص١٣]

ويقع هم الوحدة اليمنية ضمن هذا الاطار بالذات، إطار الثورة اليمنية، إطار استراتيجية الثورة اليمنية، التى تتحمل الطبقة العاملة مسئولية أساسية فى تحقيقها: «لهذا نقول أن الطبقة العاملة اليمنية تقع على كاهلها مسئولية كبيرة جدا تجاه استراتيجية الثورة اليمنية، باعتبارها قضيتها الاساسية. وعليها أن تكون يقظة، وتضع وحدة الوطن اليمنى موضع التفكير، وموضع الممارسة الوطنية والطبقية فى ضوء أهداف استراتيجية الثورة اليمنية». [ص١٠].

بعد هذا المهاد النظرى العام وعلى أساسه يتصدى عبد الفتاح اسماعيل لمفهومين إزاء قضية الوحدة اليمنية: مفهوم تحقيق الوحدة اليمنية بأى ثمن وعلى أى نحو، وهو المفهوم الذى طرحته ومازالت تطرحه القوى الاجتماعية، ومفهوم ترحيل قضية الوحدة اليمنية حتى إقامة المجتمع الاشتراكى فى جنوب الوطن، وهو المفهوم الذى كان يطرحه التيار اليسارى الطفولى بقيادة ربيع على. وفى مواجهته يطرح مفهوم الوحدة ذات المضمون الديمقراطى:

«وقد يوجد فى أحيان كثيرة نوع من التحسس لرفع شعار الوحدة من أجل استدراج عواطف الجماهير لكسبها، على اعتبار أن هذا الشعار عاطفى جدا وحساس». ونحن «نقول إن الوحدة اليمنية لايمكن أن تكون بأى شكل، أو ثمن، ومع أية قوة طبقية، وإنما الوحدة تقتضى وجود المضمون الوطنى الديمقراطى التقدمى، وأيضاً يفترض وجود قوة ثورية مؤمنة بالموقف الوحدوى التى لاتخسر شيئاً وإنما كل شىء لمصلحة الجماهير». «إن الطبقة العاملة اليمنية لابد أن تفند الأفكار الخاطئة والأفكار المشبوهة المستهدفة زعزعة جماهير الشعب من إيمانها بقضية الوحدة اليمنية، ولأننا- كما قلنا- لانستطيع أن نقبل الوحدة اليمنية بأى ثمن أوضمن أى فهم، ولانستطيع أيضاً وغير قادرين أن نحقق استراتيجية الثورة اليمنية فى شطر من الاقليم، لأن مثل هذا التفكير خاطئ وقاصر. ومهما استخدم فيه بعض التقدميين من الأفكار التقدمية فإنه يظل يؤكد موقفاً انفصالياً فى شكل تقدمى. وهنا لابد من يقظة بالفعل ومن وعى كى نقول إننا غير قادرين فى شطر من الاقليم أن نحقق أهداف استراتيجية الثورة اليمنية، وكى نقول أيضاً إننا لايمكن أن نتقبل الوحدة اليمنية بأى فهم، وعلى حساب الشعب، وبدون مضمون. فأول خطوة للوحدة... يجب أن تكون من أجل تحقيق استراتيجية الثورة اليمنية» [ص١٠- ١١].

وإذ يرفض عبد الفتاح اسماعيل كلا الاتجاهين بقوة وحزم، ويدمغهما بالانتهازية، ويحكم عليهما بالإدانة، فإنه يطلق عليهما النار بمثل الكلمات اللاذعة: «هذا تقريباً فى تقديرى التفكير الصحيح الذى يمكن أن يجنب الطبقة العاملة اليمنية وحلفاءها، يجنب الحركة الوطنية اليمنية الوقوع فى حبائل الأفكار اليمينية الانتهازية أو الأفكار اليسارية الانتهازية أيضاً، لأن أى تفكير من منظور أى تفسير انفصالى، من منظور تقدمى، ليس أقل خطورة من تفكير يمينى انتهازى، الذى يرفع شعار الوحدة بأى ثمن، بل يمكن أن يكون كأى تفكير يسارى أكثر خطورة بالضرورة على شعبنا اليمنى وعلى أهدافه ووحدة نضاله». [ص١١]

واذا كان المفهوم الوطنى الديمقراطى التقدمى للوحدة اليمنية هو البديل الوحيد لكلا المفهومين الانتهازيين، اليمينى واليسارى، تجاهها، فكيف يمكن تحقيق هذا المفهوم؟ هل بالشروع فى تحقيق نموذج له فى الجزء الجنوبى من الوطن، حيث خلصت السلطة للقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية، أم بالقفز الى أخذ السلطة فى عموم الوطن، ومن ثم تحقيق هذا النموذج فى ظل دولة الوحدة؟ أم بالقبول بمجازفة تحقيق الوحدة اليمنية كيفما اتفق، على ان يجرى العمل فى اطارها مباشرة على صنع هذا النموذج الوطنى الديمقراطى؟

إجابة عبد الفتاح اسماعيل على مثل هذه التساؤلات وغيرها واحدة لاتتغير: ينبغى وضع حجر الأساس لصرح دولة الوحدة من هنا.. من حيث صفت السلطة لقوى التقدم. ولامجال للقيام بمغامرة يمينية أويسارية باسم تحقيق الوحدة الفورية.

فكما تحتاج الوحدة إلى قاعدة وطنية ديمقراطية تعتمد عليها، ومثل نموذجى يلهم النضال من أجلها، فإنها تتطلب قيام حركة وطنية موحدة قادرة على صنعها:

«إن مثل هذا الفهم يقودنا إلى استفسارات عديدة.. وهى: هل يعنى هذا عدم قدرتنا على تنفيذ استراتيجية الثورة اليمنية؟ هل يعنى هذا أن الثورة فى اليمن الديمقراطى، فى جنوب الوطن، عليها أن تتوقف عن الاستمرار والتطور؟ بكل تأكيد لايمكن أبداً أن يتوقف مسار الثورة، بل لابد للثورة أن تواصل مسارها.. هناك وجهة نظر أخرى تقول إن من الضرورى أولاً أن تتحقق الوحدة اليمنية لكى تستطيع أن تنفذ استراتيجية الثورة فى ظل الوحدة اليمنية، وأنه بدون هذامن الصعب أن تتحقق الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية. وفى الحقيقة نحن لايمكن أن نقول إن هذا رأى صحيح على أساس أن الوحدة هى كل شىء أو الوحدة لابد أن تتحقق بأى ثمن.. وإنما يقول بأن الوحدة يفترض أن تكون بمضمون وطنى ديمقراطى، ولايمكن أن يحققها إلاقوى وحركة مؤمنة بالأهداف المشتركة والنضال المشترك للشعب اليمنى ذات المضمون الوطنى الديمقراطى». [ص٩].

ثم يواصل عبد الفتاح اسماعيل بلورة مفهومه هذا للوحدة واسس ومداخل وسبل تحقيقه على النحو التالى: «ولذا نقول إن الثورة فى اليمن الديمقراطى سوف تواصل السير من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبار أن هذه المسألة ضرورية لتثبيت النظام الوطنى الديمقراطى، ليكون نموذجاً لجماهير شعبنا اليمنى فى كل الوطن اليمنى، ونرى كذلك أن نضال الحركة الوطنية اليمنية فى شمال الوطن سوف يستمر حتى تتوحد، من أجل أن تقيم السلطة الديمقراطية وتبنى نظاماً وطنياً ديمقراطياً يسمح بتحقيق اليمن الديمقراطى الموحد، ووضع اليمن كله على عتبة استكمال مهام الثورة الوطنية على مستوى الوطن.. وبالتالى نهيىء القاعدة المادية والتكنيكية من أجل تحقيق التحول اللاحق فى اليمن ككل.. التحول إلى بناء الاشتراكية». [ص١١]ثم يتوقف عبد الفتاح اسماعيل أمام موضوعة نظرية بالغة الأهمية، وهى العلاقة بين الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية، وعما إذا كان ممكناً بناء الاشتراكية فى جزء من اليمن دون آخر، وهو إذيرى أن تحقيق الاشتراكية مرهون أولاً بقيام اليمن الديمقراطى الموحد، فإنه يشدد على أن تحقيق الثورة الديمقراطية فى شطر ما من اليمن يمثل مرتكزاً هاماً لتعميها- عبر نضال الحركة الوطنية اليمنية ككل- على نطاق اليمن كلها، وليقام اليمن الديمقراطى الموحد، بل للمضى الى الأمام فى اتجاه تحقيق الاشتراكية على امتداد الساحة اليمنية::

«ولكن إذ يصبح بناء الاشتراكية هدفاً من أهداف استراتيجية الثورة اليمنية» فإنه «يمكن تحقيق ذلك بدون اليمن ككل، وكذلك لانستطيع أن نقول أيضاً بأننا يمكن أن نبنى الاشتراكية

حتى إذا لم نوفق فى إنجاز مهام الثورة اليمنية الديمقراطية.

إن العملية مترابطة مع بعضها البعض.. فإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية هو نضال من أجل مهام الثورة اليمنية الديمقراطية (ككل- الكاتب)، وكذا مرتبطة مع الحركة الوطنية اليمنية فى شمال الوطن، من أجل تحقيق اليمن الديمقراطى الموحد، والسير قدماً لاستكمال بقية المهام المحددة أمام الشعب اليمنى، من أجل تنفيذ استراتيجية الثورة اليمنية». [ص١١]

على أن القول بأن تحقيق الاشتراكية غير ممكن إلا فى إطار اليمن الديمقراطى الموحد لايعنى أن هناك حواجز سميكة قاطعة بين مرحلة الثورة الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية. فبذور الثورة الاشتراكية وبعض مهامها الأولية يمكن إنجازها خلال مرحلة الثورة الديمقراطية،

تماماً كما أن بعض مهام الثورة الديمقراطية يمكن أن تنجز كاملة غير منقوصة خلال مرحلة الثورة الاشتراكية. هذه الموضوعة اللينينية لاتغيب عن ذهن عبد الفتاح اسماعيل حتى وهو يتحدث عن أن تحقيق الاشتراكية لايتيسر إلا فى ظل يمن ديمقراطى موحد، حيث يلفت الانتباه إلى أن المضى قدماً إلى الأمام فى عملية البناء الديمقراطى الثورى، سواء فى حدود الشطر أو على مستوى القطر، يقرب من تخوم الاشتراكية، ويحفرلها ركائز فى قلب التربة الديمقراطية، ويغرز جذورها فى باطن المرحلة الديمقراطية الثورية:

«ومن الصحيح أن نقول ليس هناك سور صينى يعزل الثورة الوطنية الديمقراطية عن الثورة الاشتراكية، أى ليس هناك جدار فاصل نقول عنده انتهينا من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدأنا مرحلة البناء الاشتراكى، لأن جذور الاشتراكية تبنى أثناء إنجاز مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتظل هناك ميزات عامة بين المرحلتين ولكن ليس بتحديد زمنى، ونقول نقطع عشر سنوات فى إنجاز ثورة وطنية ديمقراطية، ثم تبدأ مرحلة الثورة الاشتراكية.... وكلما استطعنا أن ننجز بنجاح مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فإنه بالإمكان بدء مرحلة جديدة هى مرحلة الثورة الاشتراكية»- كما جاء فى محاضرته التى نشرتها «قضايا العصر» فى عدد نوفمبر١٩٨٧ تحت عنوان « فكر الثورة فى الممارسة العملية» ص١١.

على هذا النحو المتماسك ربط عبد الفتاح اسماعيل بين قضية الوحدة اليمنية وقضية الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية .

* * *

نعم للجدل المبدئي البناء ..
ولا للتشويه وتصفية الحسابات

هذا ثانى مقال ينشره الدكتور الشهارى فى «صوت العمال» رداً على مقالات يتم نشرها فى مجلة «الحكمة» وحيث أن «الحكمة» رفضت نشر رد الدكتور الشهارى، فإن «صوت العمال» تجد نفسها ملزمة صحفياً وأدبياً بنشر أى رد يأتيها طالما كان متسماً بالجدل الموضوعى وخالياً من التجريح والمهاترة.

المقال الذى نشره الزميل سعيد الجناحى (وارجو ان يسمح لى باستعمال وصف الزميل له)عنونه بخط بارز على غلاف مجلة «الحكمة» عدد اغسطس ١٩٨٨م، ناهيك عن عنوان المقال: «الشهارى .. يشوه آراء عبد الفتاح اسماعيل».

واذا كان الهدف السياسى واضحا، والمنزع الايديلوجى مفهوما، فإن ماهو غير واضح ولامفهوم على الاطلاق هو لماذا جشم نفسه عبء الدفاع عن تراث عبد اسماعيل، وقبل ان يكون ضمن «اللجنة العربية لاحياء تراث الشهيد عبد الفتاح اسماعيل» فى الوقت الذى لم يتقيد فيه فى مقاله هذا بألف باء مستلزمات وشروط التحقيق والمراجعة والبحث للتراث- أى تراث- ناهيك عن أن يكون هذا التراث قد ارتبط برجل منحه الحزب الاشتراكى اليمنى لقب مؤسس له.

وأى خروج على أمانة البحث فى هذا التراث لاتعتبر خطيئة علمية فقط، بل وسياسية أيضا، وهى من ثم لاتمس فحسب الماضى الثورى الذى غدا عبد الفتاح اسماعيل ابرز شهدائه» وإنما تمس كذلك الحاضر الثورى الذى كان فى مقدمة من أرسوا دعائمه.

واية خطيئة كهذه لاتحتمل مجرد اثارتها فى الصحف لاهداف سياسية او لمآرب ذاتية، او لتصفية حسابات شخصية، فهى اولاً وقبل كل شىء مسؤولية مركز الابحاث الحزبية الذى من حقه حتى ان يحقق مع مرتكب الخطيئة هذه، وان يطلب من الصحافة التحفظ على كتاباته اذا ماثبت.عليه جرم التشويه لهذا التراث فى اى شكل من اشكال التشويه.

وحيث أننى أزعم أن تهمة التشويه التى رمانى بها الزميل سعيد الجناحى قد وقع فيها هو بالذات لابمدلول مقاله فقط، وإنما كذلك بنشر نص محرف ومشوه فعلا للحلقة الأولى من محاضرة عبد الفتاح اسماعيل التى استشهد بها فى مقالنا الذى نشرناه فى عدد ١-٨-١٩٨٨م من «١٤ اكتوبر» بعنوان «معادلة عبد الفتاح اسماعيل المتماسكة فى الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية» اقول حيث أن الأمور بلغت هذا المدى، مدى اتهام باحث اكاديمى فى التاريخ والتراث بالتشويه لهذا التاريخ وهذا التراث، بما فيه تراث عبد الفتاح اسماعيل، وقد وضع «لائحة اتهام» صريحة فى شكل مقال علنى تجرح فى أمانة هذا الباحث بشكل مطلق، وتطعن فى تاريخه

السياسى والنضالى، وتدفعه بمعداة النظام الوطنى الديمقراطى من قبل ومن بعد، وتغمز مقالاته التى كان ينشرها فى الصحف المصرية ابان فترة لجوئه السياسى الى القاهرة بعد انقلاب ٥نوفمبر الرجعى عام١٩٦٧م فى شمال الوطن، وتشكك فى استقامة موقفه المعروف والمعلن من مؤامرة ١٣يناير١٩٨٦م، وتنال من سمعته الشخصية صراحة وبلا مواربة حيث أن الأمور بلغت هذا المدى وحيث أننى أزعم أن أركان التهمة التى وجهها إلى الزميل سعيد الجناحى تنطبق عليه تمام الانطباق، ولاتمس منى شعره، حتى لكانه أراد ممارسة المثل الماثور: «رمتنى بدائها.. وانسلت»- لذلك كله فإنه يبدو أن من الضرورى أن تأخذ جهة الاختصاص الحزبية فى الدائرة الايديولوجية التابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى، وفى مركز الابحاث الحزبية الأمر بأيديها، وأن تدرس لائحة الاتهام التى رفعها ضدى سعيد الجناحى ضمن مقاله هذا، وتراجع ملفى منذ قيام ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢ وثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م، بما فى ذلك كتبى ومقالاتى وابحاثى التى نشرتها وأنا فى القاهرة أو براغ أو عدن، وقبل ذلك محاضراتى المنشورة فى الصحف العراقية، وأنا سفير للجمهورية العربية اليمنية فى بغداد وتتمعن جيدا فى رسائلى التى بعثتها إلى قيادة الجبهة القومية، وأنا فى القاهرة، أو عدن، أو براغ منذ مطلع عام ١٩٧٠ وحتى بعد قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، وان تتوقف عند مقالى وموضوع الجدل وتطابق الفقرات التى أخذتها من محاضرتى الشهيد عبد الفتاح اسماعيل لاتعرف- مجددا- من خلالهما على موقفه من الوحدة اليمنية وعلاقتها باستراتيجية الثورة اليمنية.

إن التهمة الموجهة إلى لاتمس قيمتى الأدبية وأمانتى العلمية وكرامتى الشخصية فقط، واطلب من ثم التحقق من مدى صحتها، وإثباتها على، أو تبرئتى منها، وتحميل من وجهها المسؤولية كاملة عنها، وإنما هى تتعلق بالدرجة الأولى- بوثيقة من وثائق الحزب والدولة يزعم هو أننى شوهتها وأزعم أنا أنه هو الذى شوهها من جهتين بتوجيهها فى الاتجاه الذى يمثل موقفه الايديولوجى المعروف، وبنشر نص محرف ومشوه للحلقة الأولى من احدى المحاضرتين اللتين استشهدت بهما.

ولوكان هناك قانون للصحافة- كما هو الحال فى كل بلد منظم- لاحتكمنا إليه وتركنا لمنظمة الصحفيين الديمقراطيين اليمنيين أمر البت فى لائحة اتهامه وفى دعواى عليه.

وفى ظل غياب هذا القانون الذى لاتكتمل القوانين المدنية التى شرعها مجلس الشعب الأعلى حديثا إلا به، فإنه ليس أمامنا إلا الاحتكام إلى جهة الاختصاص فى الحزب.

وسأوجز هنا- وعبر الصحافة وأمام الرأى العام كما فعل- خلاصة دعواى:

أولاً: إن الحلقة الأولى من محاضرة فبراير١٩٨٧ التى أعاد الجناحى نشرها فى «الحكمة صورت بخط دقيق وغير مقروء بسهولة مع وجود حروف متآكلة، ومع تدخل ببعض الكلمات وتحريف لبعض الالفاظ كأن تكتب- مثلا- لفظة «الاقطاعات» هكذا «الاقطاعيات» و «أن» «أنه» و «لأن» «لأنه» و «تمكنا» «تمكننا».. وهكذا دواليك. وعدا ذلك كررت صفحة ونصف

مقاس مجلة «قضايا العصر» وهو مايساوى صفحة فى «الحكمة». ورغم التكرار الذى يعتبر فى حد ذاته تشويها فإن أحدى الفقرات لم ترد كاملة فى كلتا الحالتين.

ونص الفقرة كما فى ص٩ من «قضايا العصر» كالتالى: ومعروف تاريخيا إن الاقطاع أكان فى الجنوب أو فى الشمال- لم يكن فى يوم من الأيام مع الوحدة اليمنية، ولم يكن تفكيره فى يوم من الأيام يقوم على أساس الموقف اليمنى الوحدى، إذا كان الاقطاع باستمرار وبحكم مصالحه الذاتية وتركيبه الذهنى يجعله محصور الفكر، فى تعميقه للتجزئة والكيانات الاقطاعية.

ففى إحدى الحالتين توقفت الفقرة عند كلمتى «إذا كان ..» وأسقط الباقى. أما فى حالة التكرار فقد توقفت الفقرة عند كلمات فى يوم من الأيام مع...» وأسقط كل الجزء الأخير من الفقرة. ولأن النص بذلك أصبح مبتورا، ومن ثم مشوها، فإنه صعب فهم المعنى الكامل له. وماهو أخطر أن تسقط بعد ذلك مباشرة حوالى صفحة ونصف من المحاضرة (من صفحة ٩ اقل من نصف صفحة، مع صفحة ١٠ من «قضايا العصر». ثم تقفز بعد ذلك إلى صفحة ١١ من «قضايا العصر». ولأن ماقبلها مسقط فإن سياق الكلام مختل. وعند القراءة نفاجأ بفقرة مقحمة مأخوذة من صفحة ١٠، مما يخل مرة أخرى بسياق الحديث، ويحيله إلى فقرات مفككة لارابط منطقى بينها، ناهيك عن فقدان التسلسل الطبيعى. وتزداد ربكة القارىء اكثر عندما تنقسم الفقرة السابقة لهذه الفقرة المقحمة إلى جزئين تفصل بينهما الفقرة المحقمة ذاتها، بحيث يصعب الربط بين الجزئين.

وإذا لم يكن ذلك وغيره تشويها لوثيقة حزبية فلا ندرى ماهو الوصف الأكثر مطابقة.

وتشتد المفارقة إذا ماعلمنا أن الهدف المتوخى من إعادة النشر هو «الايحاء» بأن نص المحاضرة كماجاء فى «قضايا العصر» قد شوه من قبلنا، وإلا فلم إعادة نشرها؟

والسؤآل هو:لماذا لم يتابع عضو «اللجنة العربية لإحياء تراث عبد الفتاح اسماعيل «بنفسه أمر نص المحاضرة بعد تصويرها ليطابق الصورة على الأصل صفحة صفحة، وكلمة كلمة وحرفا حرفا، حتى يطمئن شخصيا إلى أن المحاضرة لم تتعرض للتحريف أو التشويه لأى سبب من الأسباب. وإذا كان ذلك من أصول مهنة المحقق فى التراث، فكيف غاب عنه ذلك وهو المدافع عن تراث عبد الفتاح اسماعيل؟ والمتصدى لأى باحث يقترب منه دون موافقته سلفا وإلا اتهم بالتشويه الذى كان أول من وقع فيه، حتى قبل أن يبدأ مهمته التراثية الشاقة!

ثانياً: لم يستطيع الجناحى أن ينسب إلى تحريفا فى كلام عبد الفتاح اسماعيل. واكتفى بالقول «إن الشهارى قد درج على إعادة قراءة أفكار الآخرين وتفسيرها وفقا لرغباته ومفاهيمه الخاصة المعلنة وغير المعلنه...» وبأن استعراضى للمحاضرة قد جاء «بالطريقة إياها» وبأننى عمدت إلى منتجتها وقصقصتها، وقدمت «شرحا قصيرة لاتعبر عن جوهر الموضوع».

بما أنه يرفض طريقتى وتفسيرى وشروحى. ويشك فى أن لى مآرب أخرى فى فعل مافعلت، فقد كان عليه أن يقدم هو طريقته وتفسيره وشرحه للمحاضرة، ويترك للقارىء أن يقارن بين

ضنيع كل منا. وللناس عقول تستطيع أن تميز بها. وتدرك من ثم من استطاع مقاربه النص وأحسن فهمه وتقديه، ومن ابتعد عنه وحاول مخادعة الناس بتزيينه له.

ومع ذلك فإن الطريقة التى فهم بها عبارة استهللت بها مقالى الآنف الذكر تفصح بذاتها عن كيفية تعامله مع النصوص، وكيفية تحريف الكلام عن مواضعه فالعبارة تقول: «يبدو أنه حان الوقت للعودة إلى تراث عبد الفتاح اسماعيل المتعلق بقضية الوحدة اليمنية، ومعرفة رأيه المحدد والقاطع، ولاسيما أن الجدال العلنى عبر الصحافة حولها قد بلغ مدى ظهرت معه آراء «وحلوية» حول الوحدة حتى من قبل «حزبيين» معتبرين من الصعب التوفيق بينها وبين خط الحزب المعلن حولها، مما دعا بعض قادة الحزب لاقتحام ساحة الجدال وكتابة مقالات افتتاحية ذكروا فيها برأى الحزب فى الوحدة وبنظرته اليها كجزء لايتجزأ من نضاله الثورى الشامل «الوطنى والديمقراطى والاجتماعى» والعبارة واضحة تماما، فهى تقدر مبادرة قادة الحزب الى طرح وجهة نظر الحزب فى الوحدة مجدداً، حتى لاينسى الحزبيون المعتبرون ذلك، بعد أن ظهرت آراء فى الصحف مخالفة لوجهة النظر الحزبية هذه.

غير أن صاحب عريضة الاتهام فهمها على طريقته حتى يضيف نقطة اخرى فى قائمته هذه: «لن نلتفت هنا الى محاولة الغمز على من «اقتحموا ساحات الجدل» واستكثاره عليهم ذلك..». فما ابعد مابين «منطوق» عبارتى ومابين فهمه» لها، إلا اذا كان المراد الالتواء بها، ومن ثم قلب معناها رأسا على عقب. وفى ظنه أنه بذلك يستعدى قادة الحزب علىّ، كما لو كان هؤلاء يجهلون حقيقة كل منا، ولم يحسنوا بعد فهم مايريده وما لايريده كل منا، حتى ولو خانته عبارة هنا وعبارة هناك- فرضا. وحيث أن ذلك هو ماتوخاه من كتابه مقاله- وليس الدفاع عن تراث عبد الفتاح اسماعيل الذى يتطلب شروطا اكاديمية معروفة لدى الباحثين- فإنه قرر تدشين الحملة على الدكتور الشهارى على مسؤوليته: «ولكننا معنيون بالرد على اقتحامه لحقوق الآخرين الفكرية وتشويهها ومن ثم تشويه مواقفهم السياسية ومحاولة الدس الرخيص».

هانحن الآن أمام اتهام سياسى وشتيمة شخصية وبذلك اضيفت قضيتان عامة وخاصة الى «لائحة الاتهام، المطلوب التحقيق فيها، وردع المتورط فيها، وإعادة الاعتبار لمن ناله أذاها.

ومن نقاط الاتهام الأخرى يتضح جلياً أن الهدف ليس الغيرة على عبد الفتاح وتراثه، وإنما الغيرة ممن سجلهم النضالى معروف لدى القاصى والدانى، داخل اليمن وخاجها، وإلا فلم تصوير ان كتاباتى فى مجلة «روز اليوسف» أيام لجوئى السياسى فى القاهرة الذى امتد مابين اغسطس ١٩٦٨- ابريل ١٩٧٧ بانها «ضد الثورة والنظام التقدمى فى جنوب الوطن...»، بينما مقالاتى فى هذه المجلة وفى مجلتى «الطليعة» و«الكاتب» كانت ضد الخط اليسارى الانتهازى الذى كان يقوده سالم ربيع على، وتضمن بعضها استشهادات بأقوال عبد الفتاح اسماعيل، كما تضمن انتقادات لأطراف الحركة الوطنية اليمنية عموماً لعدم مبادرتها إلى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تعمل من أجل إقامة اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد.

والنقد الصريح والمفتوح سجلته فى رسائل كنت أبعثها عن طريق سفارة اليمن الديمقراطية فى القاهرة أو مع شخصيات مسؤولة من الجبهة القومية.

وتحتفظ الجهات المعنية فى الحزب والدولة بأصول هذه الرسائل التى فيما لو طبعت لبلغت اكثر من مجلد ضخم.

أما تكرار القول عن أننى كتبت عن «ورقة العمل» التى كتب عنها صحفيون وساسة يشغلون اليوم مواقع مسؤولة فى الصحافة وغيرها، كما كتبت عنها شخصيات عربية معروفة بوقوفها الثابت إلى جانب النظام الديمقراطى فى جنوب الوطن- فهو قول مردود، ولم يحدث أن حوسب أحد على رأيه السياسى النابع من حرصه على مسيرة شعبه ووطنه إلا فى الأنظمة الرجعية والديكتاتورية التى تؤثم الرأى، وتجرم صاحبه.

ثم ماهو الهدف من إعادة فتح صفحات مطوية أصبح أمرها متروكا للمؤرخين، ولاتصلح أن تكون ضمن مواضيع الساعة التى تهم الساسة والصحفيين والشعب؟

الهدف واضح، وهو التمسح بأى شيء من أجل تصفية حسابات شخصية لاتهم الرأى العام لامن قريب ولامن بعيد.

أما القول بأنه عندما كان عبد الفتاح فى منفاه كانت كتاباتى تدور حول النهجين المتباينين لثورة ٢٦سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر فردى عليه يتمثل فى إصدارى كتابين هما «حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكى اليمنى» و«رسائلى إلى شهيد اليمن ابراهيم الحمدى» هذان الكتابان اللذان منعا من النزول الى السوق، وهو ماأثار غبطة مجلة «الحكمة» التى كتبت عن ذلك صراحة.

اما سر المنع فمعروف: فالأول ينطوى على اقتباسات مطولة من أقوال عبد الفتاح اسماعيل «رئيس الحزب الاشتراكى اليمنى»، والثانى يتضمن رسائل إلى قيادة الجبهة القومية أسمه على رأسها.

أما رأيى فى الوحدة والثورة اليمنية بشقيها فليس بخاف على أحد، فأنا أشترط أن تكون الثورة أساس الوحدة إذا أريد لها أن تكون اندماجية، أو أن تقوم على أساس كونفدرالى كمرحلة أولى، حتى تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية الملائمة لتحقيق الوحدة الاندماجية.

والذى كان يتمنى أن لو غادرت اليمن الديمقراطية بعد أحداث ١٣يناير لأكتب كتابا مخالفا لكتابى «اليمن. الثورة فى الجنوب والانتكاسة فى الشمال» فردى الوحيد عليه إن الذين عجنت حياتهم منذ الصغر بلهب الثورة لايستطيعون إلا أن يظلوا كذلك. ومنذ انقلاب ٥نوفمبر الرجعى عام١٩٦٧م وأنا وأمثالى كنا نسعى للمجيء إلى عدن لمواصلة نضالنا الثورى ومن أجل ذلك حملت رسالة باسم المشير السلال من بغداد بعيد نيل الاستقلال الوطنى إلى رئيس الجمهورية قحطان الشعبى تسلمها منى الشهيد عبد الفتاح اسماعيل، وكان ممن حظيت بمقابلهتم آنئذ الرفيق على سالم البيض، ثم جئت من القاهرة إلى عدن مرتين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٢ بهدف المشاركة مع القوى الوطنية فى بناء جبهة وطنية ديمقراطية.

ورغبت فى المجئ إلى عدن بعد أن صدر قرار بإنهاء حقى فى اللجوء السياسى فى القاهرة وإبعادى وكما ان الشهيد ابراهيم الحمدى اعتذر عن استقبالى فى صنعاء لما سببته له من مشاكل مع خصومه هو فى غنى عنها، واقترح على الذهاب الى براغ، فإن ربيع على رفض حتى مجرد الرد على رسالتى. والرفيق راشد محمد ثابت الذى سلمته رسالتى اليه يعرف موقف ربيع على تجاهى بسبب كتاباتى الانتقادية لنهجه فى الصحافة المصرية وفى الرسائل الشخصية الآنفة الذكر. وعندما عدت الى عدن بعيد قيام الحزب الاشتراكى اليمنى قال لى الشهيد عبد الفتاح ان المكتب السياسى وافق على مجيئى إلى عدن، غير أن موقف ربيع الرافض حال دون ذلك، وكان جوابى عليه: يبدو أنه كتب على ألا أعود الى عدن إلا بعد ان يخرج منها ربيع على!

والزعم بأن مداخلتى المطولة والمكتوبة بروح انتقادية بناءة، والتى قدمت ملخصاً لها فى الندوة الثقافية العلمية التى عقدت فى نهاية مارس١٩٨٨ فى عدن تنطوى على «تقارير علنية عن قضايا تدخل فى حكم السرية المطلقة للحزب الاشتراكى اليمنى» زعم قيل فى الندوة من بعض الرفاق رددت عليه حينها بأن الدوائر الايديولوچية درست المداخلة وأقرتها، وانه لايتصور أن تكون اكثر ديمقراطية من رفاق حزبيين يناضلون من اجل امتلاك الوضوح النظرى لكل شأن من شئون بلادهم. ثم أن المداخلة لم تكن لها علاقة بالتقارير لا العلنية ولا السرية. فتلك مهمة خارجة عن اطار ندوة ثقافية، وهناك من يحسن وضعها لأن له دربة فيها!

والقول بأن الشهارى «يحاول فى كل مرة ان يفرض نشر تبريراته بأوامر وتعليمات فوقية، ويتوعد كل من ينتقده بأنه سيرد عليه بالأمر، مثيراً التساؤل حول من يقف وراءه» هو قول يثير الابتسام فقط: فعندما ينشر هو «لائحة الاتهام» الموجهة ضدى باسم مقال فى مجلة «الحكمة» وترفض- جرياً على عادتها- ان تنشر ردى عليه وتتحدى حتى الدائرة الايديولوچية التى طلبت منها ايام كان الرفيق سالم محمد سكرتيرها والرفيق عبد الرزاق شائف نائبا له- قبيل احداث١٣يناير ١٩٨٦ مباشرة- بان تنشر رداً لى على ماجاء فيها ضدى- عندما يحدث ذلك، وعندما يتحفظ رؤساء الصف عن نشر مثل هذا الرد- وهو ماحدث قبل ١٣يناير وبعده- ترى إلى من نلجأ لإعطائنا حقنا الادبى والصحفى فى الرد؟ اليست الدائرة الايديولوچية هى المرجع الطبيعى فى مثل هذه الحالة؟ أم ترى يراد لنا أن نسكت بينما يتكلم الآخرون، وإذا لم يتح لهم فى هذه الصحيفة أتيح لهم فى تلك.

وتصوير أننى أوهم الناس بأننى أحمل «سيف الحزب، وأن الحزب لايقبل لغة الحوار مع المثقفين الوطنيين الديمقراطيين» هو تصور مخترع. فأنا لا أحمل اكثر من قلمى أذود به عن رؤيتى وعن خط الحزب بقدر مايتيسر لى من ضوء ينير طريقى إلى الحقيقة.

والذى يطالب بأن يعطى المثقفون هامشا اوسع لبلورة تصورهم حول مستقبل وآفاق الثورة، وعدم تقييد حريتهم الفكرية هذه باسم الاعتبارات التكتيكية والسياسية الآنية، لايمكن أن يجد نفسه إلا فى حالة وئام كامل مع كل مثقف جاد ملتزم- وذلك ماقلناه فى الندوة الثقافية الآنفة

الذكر.

بقى أن أقول إن الطريقة التى فهم بها الزميل سعيد الجناحى مقالى حول «معادلة عبد الفتاح اسماعيل المتماسكة فى الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية» وفهم بها كتبى وكتاباتى، وفهم بها كتابات اسماعيل نفسه، تجعلنى أطلق مثل هذه الزفرة: إما أننى لاأحسن الكتابة.. أو أنه لايحسن القراءة

وليس هناك مايحسن أن أختم به هذه الدعوى- المرافقة فى مواجهة لائحة اتهامه الباطلة إلا تسجيل ماجاء فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى إلى الكونفرنس الحزبى العام» الذى قدمه الرفيق الامين العام على سالم البيض:

«...إلا أنه من المهم تطوير وترصين ممارسة النقد، وحمايته من التشوه، وذلك من خلال الابتعاد عن الإثارة والعموميات عند انتقاد الظواهر السلبية، بحيث لايغدو النقد وسيلة للبلبة، بل وسيلة للإضاءة الكاشفة التى تسلط الضوء على النواقص والاخطاء وتعمل على تشخيصها، وتحديدها، وتعليل أسبابها، وتقديم الاقتراحات والاستخلاصات والمعالجات اللازمة لحلها».ص٣٦.

وفى ضوء هذا التوجيه الحزبى يصبح من حق وواجب جهات الاختصاص فى الحزب أن تحدد أولئك الذين يعمدون إلى «الإثارة والعموميات» ويحولون النقد إلى «وسيلة للبلبة» وأن تعمل على صيانته «وحمايته من التشويه» ليكون «وسيلة للإضاءة الكاشفة».

وبعد فإننا نقولها: مرحباً بالجدل المسؤول والملتزم والمحتشم.. ولااللغة الهجاء الجاهلى لأى كان، فالناس أقدار وحرمات وذوات كريمة ينبغى ان تحترم، ولايجوز لأى صحيفة او مجلة ان تقبل بنشر ولو كلمة واحدة تمس كرامات الناس. وهناك توجيهات من عضو اللجنة المركزية وزير الثقافة والإعلام الرفيق الدكتور محمد جرهوم منذ منتصف عام ١٩٨٧م سلمت لجميع المؤسسات الصحفية، بما فيها مجلة «الحكمة» تقضى بـ «عدم السماح بنشر أية مواضيع أو فقرات أو عبارات مباشرة أو غير مباشرة، تحمل صيغة التجريح والمهاترات الشخصية»

ومجلة «الحكمة» لاتستطيع، طالما وهى تصدر فى اليمن الديمقراطية، وليس فى جزيرة «واق الواق»، أن تظل منفلتة من كل قيد، حتى ولوكان أدبياً وخلقياً، وأن تضع نفسها خارج القيم المرعية من قبل صحافة البلاد الحزبية والرسمية والنقابية.

ولانملك- أخيرا- إلا أن نقول مع «تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى» الذى ألقاه الرفيق الأمين العام على سالم البيض أمام الكونفرنس الحزبى العام: نعم: للنقد المبدئى البناء.. ولا لمحاولة استخدام النقد «بصورة تعكس الاحقاد وتصفية الحسابات»(ص٧).

ومع ذلك فإنه لامفر من التسليم بأن مبعث كل هذا الضجيج والعويل هو تلك الكلمات- الطلقات التى استشهدنا بها فى مقالنا من تراث عبد الفتاح اسماعيل والتى من الواضح أنها اصابت مقتلا من دعاة الوحدة اليمنية الفورية الاندماجية- حتى ولو كان الثمن هو رأس الثورة والثوار- هذه الكلمات التى جاء فيها- من ضمن ماجاء- بأن الذى يرفع شعار الوحدة اليمنية

بأى ثمن» هو ذو «تفكير يمينى انتهازى» لاتقل خطورته عن الانفصالى.

ولكن مثل هذا السهم القاتل الذى سدده مؤسس الحزب ضد دعاة الوحدة الفورية بأى ثمن، هو ذات السهم الذى صوبه أمين عام الحزب الرفيق على سالم البيض ضد هؤلاء بقوله إن «علينا أن نكسب الوحدة محتواها الوطنى والشعبى، وألايجب أن نطلق العنان للحماس والعواطف بحثاً عن الوحدة الفورية- حسبما جاء فى حديثه الضافى إلى صحيفة الثورى» عدد٨-١٠-١٩٨٨.

«صوت العمال» ٢٠ ، ١٩٨٨/١٠/٢٧ و١٩٨٨/١١/٣

* * *

إما الوحدة اليمنية على مرحلتين..
او الانتظار الطويل

فتحت صحيفة «١٤ اكتوبر» باب الحوار مجدداً حول قضية الوحدة اليمنية. وقد بدأ الزميل سعيد أحمد الجناحي بمقال نشرته فى عدد ١٩٨٨/٥/١٩ لاحظ فيه أنه قد «أوضح الحزب الاشتراكى اليمنى القضية الوطنية بفهم شمولى ونظرة استراتيجية بدون التباس أو غموض، وتناولت برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية العلنية والسرية الأخرى قضية الوحدة اليمنية كهدف أساسى. ولكن يظل الطرح فى حدود العموميات».

غير أنه لم يوضح كيفية الخروج من «حدود العموميات» هذه بتصور ملموس ومحدد وعلمى وقابل للتحقيق، وارتأى أن الأمر يتطلب حواراً علنيا وندوات فكرية وجماهيرية «لبلورة الوعى الوحدوى لتضطلع جماهير الشعب اليمنى وقواها الوطنية والديمقراطية بدورها النضالى فى عملية تحقيق الوحدة اليمنية...»، وحتى لايبقى هناك مجال لما أسماه «المنطق الانفصالى لبعض العناصر التى تعلن عن نفسها بأنها تقدمية»: والتى لم يقنعها ماجاء فى برنامج الحزب حول القضية الوطنية.

ثانى المتحاورين كان الزميل مندعى ديان الذى نشر مقالا حول الموضوع فى عدد١٩٨٨/٥/٢٤من الصحيفة.ارتأى فيه أنه لامحيص من «العودة إلى التاريخ والاعتراف بأن الحركة الوطنية اليمنية فى الساحة عموما قد ارتكبت أخطاء كثيرة فى سعيها الوحدوى، وخصوصاً فى النصف الثانى من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، سواء بسبب عوامل موضوعية متصلة بالواقع ومدى الهجمة الرجعية الشرسة، أو بسبب عوامل ذاتية متعلقة بها، فلقد تأثر نهجها وسلوكها بالنزعات البرجوازية الصغيرة وايديولوچيتها، فجاءت ممارستها ضرباً من حالات التذبذب والتخبط فى اختيار الاساليب التكتيكية المناسبة، ووقعت فى تعاطفها مع مسألة الوحدة فى مطبين رئيسيين، أولهما: عدم القدرة على الارتقاء إلى مستوى المهام التارخية المناطة بها أثناء تجلى الفرص التاريخية لتحقيق الوحدة او انجازات كبرى على طريقها.

وثانيها: القفز على المراحل، ومحاولة تحقيق الهدف، دون مراعاة الواقع الموضوعى فى ظروف تتطلب مواقف واقعية.»

ويرى أنه بوصول القوى الوطنية الى السلطة- بعد قيام ثورتى سبتمبر واكتوبر- نشأت إمكانية تاريخية لتحقيق الوحدة». غير ان هذة الفرصة أفلتت من اليد بسبب أن «الحركة الوطنية لم ترق فى تلك الفرصة التاريخية السانحة الى مستوى واجباتها المنتصبة» بسبب فرقتها وشتاتها، وبسبب المصاعب التى «واجهتها السلطتان الوطنيتان فى الشطرين».

وفى معرض التحليل لأوضاع السلطتين لايلبث أن يسقط عنهما المسؤولية فى عدم تحقيق

الوحدة، ويلقيها كاملة على الحركة الوطنية، ذلك أنه «كانت الظروف السائدة آنذاك فى كلا الشطرين فى حالة تقارب نموذجية»، وهو تصور لايتفق مع طبيعة وحقائق الأمور،والافلم أعلن نظام ٥نوفمبر/١٩٦٧ الذى ارتد بثورة سبتمبر من خلال بيان وزير خارجيته يحيى جعمان أن الجبهة القومية لاتريد الوحدة اليمنية لأنها جبهة انفصالية، وخصص رئيس وقادة النظام ١٢مقعداً للمناطق «الجنوبية» فى «المجلس الوطنى»، دون حاجة أو اعتبار لرأى أحد، بينما أعلن رئيس النظام فى الجنوب قحطان الشعبى فى نقاطه العشر التى أعلنها فى ١١ فبراير ١٩٦٩ حول أسس الوحدة بانها «لابد أن تكون ذات مضمون اجتماعى تقدمى اشتراكى» وأن تقوم على قاعدة «تصفية الإقطاع فى الجنوب والشمال وتحقيق المجتمع الاشتراكى، ومجتمع الكفاية والعدل، ولهذا فإن قانون الاصلاح الزراعى الذى بدأ فى الجنوب لابد أن يشمل الشمال أيضاً، لتقضى على الإقطاع هناك» (١١)

إن منطق الإلحاق الإقطاعى الذى تبناه حكام ٥ نوفمبر فى صنعاء، ومنطق المزايدة اللفظية الذى تذرع به يمين الجبهة القومية الحاكم فى عدن لايتركان مجالا للشك فى أن النظامين لم يكونا قط «فى حالة تقارب نموذجية»

حقاً أن فقدان وحدة الحركة الوطنية اليمنية على امتداد الساحة اليمنية، وحتى على مستوى شمالها، كان من أسباب عدم قدرتها على الحيلولة دون قيام انقلاب ٥ نوفمبر١٩٦٧من الاساس، ومن ثم عدم قدرتها على دفع حركة الوحدة اليمنية فى الاتجاه الصحيح، وتقريب يومها.

لقد كانت الانتكاسة التى منيت بها ثورة ٢٦سبتمبر بانقلاب ٥ نوفمبر١٩٦٧ الإقطاعى الرجعى، وبتحويل صنعاء إلى رأس جسر للرجعية اليمنية والعربية والاستعمار الجديد ضد الحركة الوطنية اليمنية عموما وضد النظام الوطنى التحررى فى جنوب الوطن خصوصا، وهو ماتجلى فى حرب ١٩٧٢ التى شنت عليه، بعد قيام حركة ٢٢ يونيو١٩٦٩ التصحيحية التى أطاحت بيمين الجبهة القومية وقومت نهجها الوطنى إزاء قضية الوحدة اليمنية- كان ذلك هو أس الأسس فى تفويت إمكانية تحقيق الوحدة اليمنية التى فتحتها تاريخياً ثورتا سبتمبر واكتوبر.

ويلاحظ الكاتب أنه بفعل حركة الأحداث نشأ وضع جديد تميز بوجود «اتجاهين سياسيين مختلفين فى كل من شطرى الوطن. وهنا برزت تعقيدات موضوعية غاية فى الصعوبة، تمثلت ومازالت تتمثل فى وجود نظامين سياسيين، أحدهما يسير فى ركب التطور الرأسمالى، وآخر ينتهج التوجه الاشتراكى. هنا تغيرت الخارطة الموضوعية للواقع، وسارت الأمور تبعاً لتضارب الإرادة والواقع...»

وبفعل ذلك «كانت العلاقات بين الشطرين أحياناً تعيش حالة اتفاقات مشجعة، وأحياناً أخرى تمر بحالة التلويح بالسيوف» «ولقد برهنت حرب عام١٩٧٩ مجدداً على حقيقة ثانية هى أن الوحدة اليمنية لايمكن تحقيقها إلا بالسبل السلمية والديمقراطية» وعبر «تقدم تدريجى على طريق الوحدة بإرساء قاعدة مادية لها» ومن خلال البحث عن العوامل التى يمكننا تسميتها بالقاسم

الوطنى المشترك» والتى «تلبى مطالب ومصالح الجماهير اليمنية فى كلا الشطرين ولاتضر بمصلحة أى من النظامين السياسيين..»

وانطلاقاً من ذلك ينتقد الكاتب أسلوبين فى التعامل مع قضية الوحدة اليمنية، الاسلوب الذى يركن «إلى العواطف والمشاعر» والذى «من شأنه أن يشتت أفكارنا، ويخلط الحابل بالنابل، مما يضر مانسعى اليه من أهداف، من دون ان ندرى». ويمثل هذا الاسلوب «أولئك الذين ينادون بالوحدة الفورية».

أما حكمه على هؤلاء فهو:«انهم متهورون، ولايتصفون بقدر كاف من المسؤولية التاريخية»، إذ لايمكن القبول بدعوات «المطالبة بتحقيق الوحدة اليمنية بأية طريقة، بأى اسلوب، وبأية نتائج أيضاً. وليكن مايكون شكل ومضمون الوطن الواحد. ومثل هذه المواقف تسبب خسائر للقضية لايدركها القافز على المراحل ناهيك عن أن هذا الأسلوب يتسم بالنخبوية، وبالنيابة عن الجماهير، وبالتصور أن مجموعة ما «يشعر أفرادها أنهم مخلصون أكثر من غيرهم، وأنهم هم المنقذون، يمكنها وحدها عبر نشاطها وتأثيرها ان تحقق الهدف، ومن ثم ستلقى تأييد الجماهير» بينما «الجماهير لاتنجر، وانما تسير بطليعتها...»

والاسلوب الأخر الذى ينتقده الكاتب يمثله العقائديون الجامدون الذين لا يرون سوى التقاطب الطبقى، دون أن يلمحوا ما هو مشترك بين الطبقات، وهو هنا قضية الوحدة اليمنية، إذا ماوضعت فى صيغة لاتمس المصالح الخاصة لكل طبقة. ولذلك فإن هؤلاء المتزمتين يلجأون الى المغامرة الثورية. «ويلحق ذوو نزعة الجمود العقائدى ضرراً جسمياً بالوحدة. فهم يغلبون الاختلافات الطبقية على كل شىء بلاحدود، ولايعترفون بغيرها، وينفون أى عوامل وطنية، وعادة مايقع مثل هؤلاء فى حالات المغامرة الثورية التى تعتمد على المزاج« وهؤلاء لايلتزمون- عملياً- بمفاهيم علمية بينة، وبالتالى يفتقر صاحبها الى اتخاذ مواقف واقعية، بل ويرفضها، لأنها لا تناسب مزاجه.. أجل أن الصراع الطبقى موجود، ولكن حتى الطبقات المتضاربة لمصالح فى كيانين اجتماعيين فى الوطن اليمنى ذاتها توجد لها مصالح آنية مشتركة فى السعى للوحدة اليمنية....»

اما الاسلوب الصحيح الذى يأخذ به الكاتب لتحقيق الوحدة فهو نهج الحزب الاشتراكى اليمنى: «إن تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية المبدأ الثابت لحزبنا الاشتراكى اليمنى، وهو خلاصة تجربة تاريخية ثورية مجيدة...»

اما كيف؟ فعن طريق «التعاون والتكامل فى شتى المجالات كإنشاء المشروع المشترك للتنقيب عن النفط، تسهيل تنقل المواطنين بحرية بين الشطرين، وهما الاتفاقان اللذان وقعا مؤخراً فى صنعاء، فحازا على التأييد التام من شعبنا، والاعجاب الشديد من كل القوى الخيرة فى المعمورة».

اما القناة الأخرى لبلوغ الوحدة فتتمثل بالتحام الحركة الوطنية بجماهيرها: «ولكى لاتتكرر

الأخطاء السابقة، فإن على الوطنيين والتقدميين اليمنيين الارتقاء إلى مستوى المهام التاريخية المناطة بهم فى هذه المرحلة، وهى العمل بين صفوف الجماهير، وبها، باعتبارها القوة الفعلية لتحقيق الوحدة اليمنية. ومن هذا المنظور يمكننا إدراك محتوى الطريق الديمقراطى لاستعادة وحدة وطننا ارضاً وشعباً، فالابتعاد عن الجماهير، ومحاولة تحقيقها بدونها أمر لايجدى» ولايجدى القول بأن الجماهير تريد الوحدة فذلك وحده لايكفى، «فالإرادة لاتمثل شيئاً بدون أن تقترن بجهد، بفعل، بعمل منظم، يغير الواقع...»

وينتهى الكاتب إلى أنه لاينبغى التعامل مع مقولة الصراع الطبقى على نطاق الساحة اليمنية بإطلاق، ومن ثم ربط كل شىء بنتيجة هذا الصراع، إذ أن هناك نوعين من الصراع الطبقى خاصين بكل تشكيلة اجتماعية فى كل من الشطرين. ورغم التأثير المتبادل بين الجانبين، إلا ان الذى يقرر مصير الأمور هنا أو هناك هو مايعتمل فى داخله من صراعات.

وحتى ذاك لابديل عن التحام الحركة الوطنية بجماهيرها، ولاعن الخطوات والمبادرات الرسمية المشتركة فى ظل اتفاقيات الوحدة.

لقد تعمدنا التوقف طويلاً عند هذا المقال، لأنه ينطوى على وجهة نظر. لاخلاف على أن الوحدة اليمنية ينبغى أن تكون ذات مضمون ديمقراطى» ولاعلى رفض تحقيقها بأى ثمن وكيفما اتفق، ولاعلى تجنيب اسلوب المغامرة الثورية فى طلبها، ولاعلى أن ديناميكية النضال الوطنى والاجتماعى داخل الساحة، وفى كل شطر على حدة، هى التى ستقرر فى آخر الأمر الشكل والمضمون النهائى للوحدة اليمنية.

ولكن.. ما العمل حتى بلوغ هذا اليوم؟ هل تكفى اتفاقيات الوحدة المبرمة، بمافيها اتفاقا صنعاء الأخيران الخاصان بمشروع النفط المشترك، وتنقل المواطنين بين الشطرين؟ اليست هناك خطوات عملية أرقى تمثل مرحلة كاملة على طريق الوحدة، وتستجيب لمصالح وطموحات الجماهير الوطنية، وتراعى فى ذات الوقت واقعْ التمايز الاجتماعى الراهن بين النظامين؟

واذا كانت الإجابة بنعم.. فكيف يمكن التوفيق بين ذلك وبين مانصت عليه اتفاقيات الوحدة من ضرورة اقامة جمهورية يمنية واحدة؟

بادئ ذى بدء تجب الإشارة إلى أن اتفاقيات الوحدة اليمنية ذاتها تنطوى على «عموميات» أشد من تلك التى تنطوى عليها برامج الأحزاب الوطنية اليمنية.

ولاحاجة إلى الإشارة إلى «عمومية» مشروع دستور دولة الوحدة، فهو لم يصبح وثيقة رسمية ملزمة شأن اتفاقيات الوحدة. ولكى يصبح كذلك لابد أولا- كما جاء فى اتفاق صنعاء الموقع فى ٤مايو١٩٨٨ من الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض والرئيس على عبد الله صالح- من إحالته «إلى مجلس الشعب فى الشطرين، ومن ثم انزاله للاستفتاء عليه، وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين»، بكل ماسيسبق ذلك ويواكبه من نقاشات علنية ومفترضة له من قبل أولى الرأى فى اليمن.

مايجب التوقف عنده إذن هو تلك الصياغات «العمومية» لاتفاقيات الوحدة. فبيان طرابلس الموقع فى٢٨نوفمبر١٩٧٢ ينص على أن «نظام الحكم فى الجمهورية اليمنية وطنى ديمقراطى»، بل وينص على أنه «تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة التراث الاسلامى العربى وقيمه الاسلامية وظروف المجتمع اليمنى» «وتعمل الدولة عن طريق اقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع على تحقيق كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع، بهدف تلويب الفوارق سلمياً بين الطبقات».

من ظاهر النصين- وحسب فهمنا العادى- يبدو اتفاق الدولتين على أن تكون دولة الوحدة عند قيامها ذات طبيعة وطنية ديمقراطية، واتفاقهما على أن تتجه وتسعى الى تحقيق الاشتراكية فى اليمن الديمقراطى الوطنى الموحد.

فهل هذا الفهم العادى مقبول لدى الجميع، أم أنه ينطوى على «عمومية» تتطلب التحديد والتدقيق.

واذا بدا أن ذلك صعب الى أقصى حد- حيث مفهوم الوطنية الديمقراطية ومفهوم الاشتراكية، يختلف من طرف الى طرف تبعاً للاختلاف الطبقى والايديولوجى- فهل فى الإمكان إيجاد صيغة توفيقية؟ وهل ذلك ممكن فى الأيديولوجيات؟

ثم ينص اتفاق صنعاء على ضرورة «إحياء لجنة التنظيم السياسى الموحد المنصوص عليها فى بيان طرابلس.. تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الوحدوية، حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسى الموحد.. طبعاً للاتفاقيات، وان تنهى اللجنة أعمالها خلال اقرب وقت ممكن».

والسؤال هو: هل هذا التصور المشترك للعمل السياسى الموحد الذى سيتبناه التنظيم السياسى الموحد، سينطوى على مفهوم ايديولوچى واحد؟ وهل ذلك ممكن فى ظل التمايز الاجتماعى للنظامين، والتباين الأيديولوجى لكل من الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام، ناهيك عن المنظمات الوطنية الأخرى التى- حسب الصيغة الوحدانية للتنظيم- ينبغى أن تكون ضمنه، لاخارجة عنه، أومعارضة له، وللدولة الوحدة؟

الإجابة واضحة تلقائياً. فليس فى الإمكان- فى ظل وضع كهذا- الوصول إلى سبيكة ذهبية صافية نقية ولا إلى تسييد ايديولوچية واحدة موحدة!

ما العمل إذن؟ أليست هناك نقطة انطلاق مأمونة يمكن الوثوب منها نحو ذرى الوحدة الاندماجية الكاملة؟

بلى! فيم تتجلى إذن؟ فى اقامة تنظيم سياسى موحد يتسع لمختلف الرؤى الأيديولوچية والتنظيمات السياسية الوطنية المعارضة، بحيث يأخذ عملياً وموضوعياً صبغة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة، يحق فيها لكل من الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام أن يحتفظ باستقلاليته التنظيمية والايديولوچية والسياسية.. كما يحق لأى من التنظيمات الأخرى إما

الاندماج فى أى من هذين التنظيمين الرئيسيين أو الاحتفاظ باستقلاليته.

أما القاسم الفكرى والسياسى المشترك لهذا التنظيم السياسى الموحد، أو هذا التحالف السياسى الوطنى الواسع، فهو مانصت عليه اتفاقيات الوحدة ذاتها، بعد العثور على تفسير عام مشترك ومتوازن مقبول لمحتوياتها، تقوم به لجنة التنظيم التى ينبغى ان تضم ممثلين من كل تنظيم سياسى إضافة الى ممثلى التنظيمين الاساسيين فى كلا الشطرين.

وحيث أن الهدف هو التوحيد الوطنى، مع الاعتراف بالتباين الاجتماعى، فإنه من الضرورى أن تنعكس هذه المعادلة التحالفية الوطنية الديمقراطية فى تراكيب دولة الوحدة، بحيث تكون هناك رئاسة مشتركة، وحكومة مشتركة، وبرلمان مشترك، ومجلس دفاع مشترك، وجهاز أمن مشترك، ومجلس تخطيط مشترك،،الخ

ذلك يعنى أنه خلال هذه المرحلة التمهيدية الانتقالية ستكون دولة الوحدة جمهورية كونفدرالية وطنية ديمقراطية عاصمتها صنعاء تتكون من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، اللتين يحتفظ كل منهما خلال هذه المرحلة بنظامه الاجتماعى وايديولوجيته وتنظيمه ومؤسساته الجماهيرية.

وفى ظل دولة الوحدة الكونفدرالية هذه وعلى أرضيتها ستتخلق الشروط الموضوعية والذاتية الكاملة والناضجة التى سيكون إعلان دولة الوحدة الاندماجية التامة مجرد عملية تتويج لها.

واذا لم يكن ذلك هو الحل الأمثل او المثالى فى ظروف اليمن الداخلية والخارجية المعقدة، فإنه بالتأكيد أفضل من ترك الفجوة تتسع وتتسع كلما مضى كل من الشطرين فى طريق خياره الاجتماعى الخاص به.

واذا لم يكن أفضل فهو ليس أسوأ- على أى حال- مما هو قائم اليوم، حيث لم نتوصل بعد الى حرية التواصل السكانى، وحرية العمل السياسى بأمان واطمئنان فى أى من اليمن يختاره أى منا.

أما الذين يصرون على أن يحققوا كل شىء دفعة واحدة، ويتعاملون مع السياسية من منظور مثالى مجرد، غير عابئين بتعقيدات الواقع ومعضلاته، والذين يريدون من ثم كل شىء أو لاشىء فإنهم ينطلقون من لاشىء إلى لاشىء.

وبعد: فإما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل!

* * *

منطق « وحدوى »
يتصادم مع
منطق التقدم الاجتماعى التاريخى!

كى نكرم ذكرى حركة٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحية حق التكريم، ونحسن استقبالها كما ينبغى أن يكون الاستقبال، نبتهج بها فعلاً لاقولاً، لابد أولاً من تأكيد مشروعيتها الاجتماعية والتاريخية، وتأكيد حتميتها الثورية والنضالية.

أما لماذا نقول ذلك الآن، وبعد مضى مايقرب من العقدين من الزمن على قيامها، وعلى تمجيدها فى مجمل وثائق الحزب والدولة باعتبارها نقطة انعطاف حاسمة فى مجرى الثورة، فلأن هناك رأياً يقول- وهو غير جديد على أى حال، وإن كانت ارتفعت نبرته هذه الأيام- بأن الأولوية فى النضال هى لقضية الوحدة اليمنية، وأنها تتصدر ماعداها من مثل وقيم ومبادىء ثورية، وتتقدم حتى على مفهوم الصراع الطبقى، وقضية التقدم الاجتماعى.

وإن جميع هذه المثل والقيم الطبقية والاجتماعية والثورية على الاطلاق مرتبطة بقضية الوحدة اليمنية ارتباط الأجزاء بالكل، بل إن الوحدة اليمنية ذاتها تحتوى تلقائياً على جميع القيم والمبادىء والمثل الآنفة الذكر!

وبناء على ذلك فإنه ماكان جائزاً قلب هذه المعادلة، ووضع الذيل فى موضع الرأس، وتأخير قضية الوحدة، وتقديم قضية الصراع الاجتماعى على حسابها!

ولأن الوحدة اليمنية هى الجوهر الفرد، وماعداها هو مجرد عرض من أعراضها يتحقق بتحققها، فإنه ماكان ينبغى أن ينشغل أحد عنها بأحد هذه الأعراض، كالصراع والتقدم الاجتماعى مثلاً!

أما أن يخاض هذا الصراع الاجتماعى فى جزء من اليمن بحجة تحقيق التقدم الاجتماعى فيه قبل تحقيق الوحدة اليمنية- الأصل- والجوهر- والهدف الأساسى، فذلك نوع من الانحراف عن طريق الثورة، والخروج على وثائقها، وهو أولاً وأخيراً- زيغ وضلال!

وفى حالة التسليم بوجهة النظر هذه فإنه لاداعى للاحتفال والاحتفاء بذكرى٢٢يونيو التصحيحية. فهى التى فجرت بالفعل قضية الصراع الاجتماعى، وهى التى حسمت خيار الثورة بتنكب طريق التطور الرأسمالى، وبالسير فى طريق التطور الديمقراطى الثورى، طريق التقدم الاجتماعى، الذى لابد أن يفضى إلى طريق التوجة الاشتراكى، إذا ماتوافرت العوامل الموضوعية والذاتية الكافية لذلك. ولذلك فإنها لم تكتف بتصفية الإقطاع، وانما قامت بعملية تأميم لا المرتفعات الاقتصادية فحسب وانما أيضاً بعض من المنشآت والخدمات المتوسطة والصغيرة، وقلبت من ثم التربة الاجتماعية رأساً على عقب، واقامت نظام حكم ديمقراطى ثورى

لاوجود فيه لممثلى الطبقات والفئات المستغلة. [ولاحاجة للحديث هنا عن بعض الاجراءات الطفولية النزقة].

وإذ فعلت ذلك فإنها اكدت على ان الوحدة اليمنية هدف اساسى من اهداف هذه الثورة الاجتماعية الديمقراطية الآخذة بالتحقق بالفعل فى هذا الشطر الجنوبى من اليمن، وأن الشروع فى تحقيق هذه الثورة فيه، حيث تتوافر العوامل المواتية لذلك- فوق انه يلبى مطالب الجماهير الشعبية العريضة فى الخبز والحرية والتقدم، فإنه يلهب الصراع الطبقى على نطاق الساحة اليمنية كلها، ويقدم للطبقات المقهورة مثلاً حياً لكيفية الخلاص من ربقة القرون الوسطى وكيفية تجاوز مرحلة جديدة من المعاناة والآلام هى مرحلة التطور الرأسمالى، ويشحذ من ثم هممها.

وإذ فعلت الثورة ذلك، فإنها دعت الى تشكيل تنظيم طليعى على نطاق الساحة اليمنية كلها، يقود هذا الصراع الطبقى، بل ويقود الصراع الوطنى ذاته، بغية إقامة وحدة يمنية لها هذه النكهة الوطنية الديمقراطية وليس أى وحدة، ومن أى نوع كان. فالوحدة خاضعة للصراع الطبقى، رغم مسحتها الوطنية العامة، ذلك انها إذ تتحقق تكتسب لون مصالح الذين يحققونها ولون ايديولوجيتهم.

ذلك كان مفهوم الثورة الذى نلمس جذوره المبكرة فى «الميثاق الوطنى»، وهو المفهوم الذى بسببه احتدم الصراع بين جناح يمينى ويسارى فيها قبل وبعد والاستقلال، وهو المفهوم الذى انتصر ايديولوجيا ونظرياً فى المؤتمر الرابع للجبهة القومية، والذى انتصر سياسياً وعلمياً بقيام حركة٢٢يونيو١٩٦٩، والذى تكرس فى المؤتمر الخامس للجبهة بصدور «برنامج التنظيم السياسى للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، والذى تعزز بقيام التنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومية، الذى ضم الفصائل الديمقراطية الأخرى، والذى ترسخ أكثر بالقضاء على التيار الانتهازى اليسارى وبقيام الحزب الاشتراكى اليمنى.

لقد جاء برنامج الحزب تتويجاً لمجمل عملية التطور الايديولوجية والفكرية التى شهدتها فصائل وقوى الحركة الوطنية اليمنية منذ ظهورها فى منتصف الخمسينيات.

ورؤية البرنامج لقضية الوحدة اليمنية واضحة لا لبس فيها ولاغموض. فالبرنامج لايعتبر الوحدة اليمنية هى القضية الأولى والجوهرية والتى ينبغى حسمها اولاً وقبل كل شيىء قبل الشروع فى عملية التحويل الاجتماعى فى هذا الشطر أو ذاك وهو من ثم يقر وجهة النظر القائلة بأن خوض الصراع الاجتماعى غير ممكن طالما ظلت الأرض مجزأة أو مشطورة، إذ ان القول بمثل ذلك يجرد الحزب ذاته من مشروعية وجودة الاجتماعى والسياسى، بل والتاريخى، وهذا الوجود القائم على نظرية الصراع الطبقى ذاتها، وليس على أساس «نظرية» أخرى تتخذ من الوحدة اليمنية منطلقاً لها، والتى تذكرنا- ولو فى حدود أضيق- بفكر القوميين العرب الذى تجاوزه حتى المبشرون الأوائل به، هذا الفكر الذى كان يقول: وحدة.. تحرر.. ثأر.. والذى كان من ثم يؤجل النظر فى قضايا الصراع الأجتماعى، والتقدم، والديمقراطية...الخ،حتى تحقيق الوحدة

العربية!

ان القول بالوحدة اليمنية أولاً، ثم يأتى بعد ذلك الحديث عن الصراع والتقدم الاجتماعى فوق أنه عودة- عل نطاق قطرى فقط- الى منطق الوحدة العربية أولاً، فإنه فى مثل الظروف التى بلغناها من التطور يعنى اعادة النظر فى مجمل التحولات الاجتماعية الديمقراطية التى تحققت فى اليمن الديمقراطية، طالما أنها تمت على ارض مشطورة، وفى جزء فقط من اليمن، وقامت من ثم بمعزل عن القضية الأساس- والأصل والجوهر، وهى قضية الوحدة اليمنية!

والقول بذلك يعنى ببساطة إسقاط تاريخ الثورة الفعلى، وإعفاء لجنة كتابة تاريخ الثورة والحزب من مهمتها!

والقول بذلك يعنى ان جميع وثائق الجبهة القومية، والتنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومى، والحزب الاشتراكى اليمنى، بل و «الوثيقة التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية [١٩٧٨-١٩٨٦] » قد بنيت على أساس ايديولوجى فكرى غير صحيح، من حيث أنها ركزت جميعها- وبدرجات متصاعدة باستمرار- على القضية الاجتماعية، وربطت بها ربطا محكما القضية الوطنية، وليس العكس كما يريد الرأى الآخر.

هل نحن فى حاجة الى اقتباس بعض الفقرات اوحتى العبارات فقط من برنامج الحزب، باعتباره الوثيقة المحورية التى يحتكم اليها جميع الديمقراطيين الثوريين والاشتراكيين داخل الحزب وخارجه، والتى يتضح منها ان البرنامج لايعتبر الوحدة اليمنية هى الهدف الأسمى والأعظم، وانما أحد الاهداف السامية والعظيمة فى استراتيجية الثورة الأبعد والأشمل والتى تتجاوز اليمن الى الساحة القومية فالساحة الانسانية؟

جاء فى الفصل الأول المخصص للقضية الوطنية: «إن تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر من أعظم وأنبل الأهداف التى ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمنى بأسره فى الحاضر والمستقبل» والبرنامج يعتبر الوحدة اليمنية إحدى قضايا الصراع الطبقى والسياسى والفكرى بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. فبينما تريدها قوى الثورة فى صالح الجماهير العريضة المضطهدة، تريدها قوى الثورة المضادة فى صالح الأقلية الاستغلالية. وبينما تطمع الأولى فى توجيهها الوجهة التاريخية التى تتعزز بها مكانة الحركة الوطنية الديمقراطية والتحولات الثورية التى تحققت فى الجزء الجنوبى من الوطن، تطمع الأخرى إلى جعلها وسيلة لضرب هذه الحركة ولتصفية هذه التحولات. «وليس من قبيل الصدفة أن هذه القضية كانت ولاتزال مثار الصراع النظرى والسياسى الحاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها. فإن الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكادحة كانت ولاتزال تطرح شعار الوحدة فى سبيل مصالحها التخريبية، بغية الدفع بحركة شعبنا الوطية التحررية الى طريق محاربة التحولات الثورية» «إن الصراع الطبقى الذى يدور حول قضية وحدة الوطن اليمنى والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطاً لاينفصم بالصراع بين القوى الطبقية الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ترابطاً بين وحدة القوى الرجعية فى شطرى

اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية».
واكثر من ذلك فإن البرنامج لايؤكد مشروعية الصراع الطبقى والاجتماعى داخل كل شطر فحسب، وانما هو يعتبر أيضاً أن حسم هذا الصراع لصالح قوى الردة والتقدم فيه يصيب بنتائجه- سلباً وايجاباً- قوى الثورة وقوى الثورة المضادة فى الشطر الآخر. فهو- اذن- لايدعو لتوقيف هذا الصراع حتى تتحقق الوحدة اليمنية. وفوق أن ذلك غير ممكن عملياً، نظراً لأن الصراع الطبقى موجود فى الواقع الاجتماعى، وبمعزل عن رغباتنا، سواء كان ذلك بامتداد القطر، أو فى حدود الشطر، أوحتى داخل منطقة أو قرية بعينها، فإنه من الناحية النظرية غير جائز، ويتعارض مع جوهر النظرية الديالكتيكية نفسها التى ترى الصراع متضمناً فى كل شيء فى الكل، والجزء، والعام، والخاص، كما ترى التشابك والتداخل والتأثير المتبادل بين ذلك كله.
ومن هذا المنظور الديالكتيكى يعالج برنامج الحزب قضية الصراع الطبقى- الاجتماعى على نطاق القطر والشطر معاً، ويرى أن الجزء فى الكل، والخاص فى العام، بمعنى أن أى منجز يتحقق فى أى شطر هو فى صالح قوى الثورة والتقدم فى عموم اليمن، حتى قبل أن تتحقق الوحدة اليمنية، وان أى تراجع او انتكاس يحدث فى الشطر الآخر هو فى صالح القوى المناهضة للعملية الثورية برمتها.
يقول البرنامج: «إن الأوضاع السياسية والاجتماعية مرتبطة جدلياً على امتداد الساحة اليمنية، وتعكس طبيعة المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسية فى الإقليم. إن أعداء الشعب اليمنى لايمكن فصلهم فى الشمال عن الجنوب، ولايمكن فصلهم فى الجنوب عن الشمال، وكذلك فإن القوى صاحبة المصلحة فى التطور والتقدم اليمنى لايمكن هى الأخرى فصلها فى الجنوب عن الشمال، والعكس. وان أيه ردة رجعية، أوتحولات تقدمية، تقوم فى أى شطر من الإقليم لن تكون معطياتها التاريخية سلباً اوايجاباً على هذا الشطر أو ذاك، وانما يتعدى ذلك ليشمل الإقليم كله، لأننا ندرك بأن أعداء ثورة ١٤ اكتوبر لن يقفوا لوحدهم، بل سيقف معهم أعداء ثورة ٢٦سبتمبر فى الشمال».
بقى أن نلاحظ أننا منذ ١٤ اكتوبر١٩٦٣ والى اليوم ونحن نتحدث عن شيء اسمه «ثورة» حملت هذا التاريخ واقترن بها النضال الوطنى ضد المستعمر وتحقيق الاستقلال السياسى والسيادة الوطنية، وقيام نظام وطنى ديمقراطى مستقل، كما اقترن بها النضال الاجتماعى ضد الإقطاع والسلاطين والأمراء والكمبرادور وغيرهم من الطفيليين، بل واقترن بها قيام الأداة الطليعية القائدة لهذا النضال الوطنى- الاجتماعى المستمر والمتصاعد، والذى بلغ اليوم منحنى جديداً هو منحنى التوجه الاشتراكى، والسؤال هو: هل نكف عن استخدام مصطلح «ثورة ١٤ اكتوبر» لأن كل ما أنجزته إنما تحقق- عملياً- فى شطر دون آخر، ولأن هذه الثورة تظل «شطرية» طالما اقترنت بنقطة انطلاقها وهو «جبال ردفان» وبساحة نضالها الفعلى وهى «الجنوب»؟!
واذا كان ذلك هو المطلوب لصالح الإبقاء على مصطلح «الثورة الأم»- ثورة ٢٦سبتمبر- التى

اكتسبت هذه التسمية بفضل مساعدتها المباشرة وغير المباشرة على انطلاق «شرارة» الكفاح المسلح فى الجنوب الذى مثل امتداداً للهب «الثورة الأم» فى «الوطن الأم» فإن السؤال الذى يظل حائراً هو: واين هى «الثورة الأم»؟ وما هو مصيرها؟ وما ذا حدث لها مع وبعد قيام انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧؟

واذا كانت هذه الثورة قد لقيت مصرعها على يد هذا الانقلاب، كما تجمع على ذلك كل وثائق الحركة الوطنية اليمنية، بما فيها وثائق الحزب الاشتراكى اليمنى، فهل يتحتم علينا الكف عن استخدام مصطلح «ثورة» سواء فى الشمال أو الجنوب، حتى تتحقق الوحدة اليمنية أولاً، التى ستتكفل هى ذاتها بإصلاح الأمر كله، من حيث أنها تنطوى تلقائياً على مقومات ذلك كله؟!

وهل يتحتم علينا حتى ذلك التوقف عن الصراع الوطنى والاجتماعى سواء هنا اوهناك- طالما وهذا الصراع سيكون «شطرياً» بالضرورة- وأن نركز أولاً وقبل كل شىء على قضية «الوحدة اليمنية» التى فى حالة تحققها وبعد تحققها سيتحقق التقدم الاجتماعى عفوياً بحكم أن الوحدة اليمنية هى تقدمية بالضرورة، وتكفى ذاتها بذاتها؟!

ذلك يعنى فى خاتمة المطاف أن على النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن الذى قام على أساس صراع وطنى واجتماعى «شطرى» أن يحل نفسه فوراً لصالح الوحدة اليمنية! أو يعنى كذلك أن نكف عن الاحتفاء بذكرى ثورة ١٤ اكتوبر التى تسببت فى ذلك كله!

وذلك يعنى أيضاً أن على المنظمات الوطنية المعارضة للنظام القائم فى الشطر الشمالى، وعلى رأسها الوحدة الشعبية والجبهة الوطنية الديمقراطية، أن تبادر قبل غيرها لحل نفسها لصالح الوحدة اليمنية، حيث أن صراعها هو الآخر «شطرى» وموجه ضد طرف حاكم واحد فقط، لاضد الطرفين معاً!

ذلك هو مآل المنطق الذى يدعونا الى توقيف الصراع الوطنى والاجتماعى «الشطرى»، والى الانصراف الى تحقيق وحدة اليمن فوراً ودون إبطاء.

وهو منطق يتصادم- للأسف مع مجرى حركة التطور الطبيعى والموضوعى، ومع منطق التقدم الاجتماعى والتاريخى!

وهكذا بدلاً من أن تكون الوحدة اليمنية سلاحاً فى يد المناضلين لرفع اليقظة الوطنية وشحذ الوعى الاجتماعى، وإزالة الحواجز من طريقها تتحول الى وسيلة لإضعاف اليقظة الوطنية، وتخدير الوعى الاجتماعى، وطمس الحواجز المعيقة لها.

* * *

مقاربة عامة
لقضية الوحدة اليمنية
عبر الماضي والحاضر والمستقبل

كانت ومازالت وحدة اليمن معضلة حقيقية، فهى أكبر من أن تكون مجرد معضلة سياسية، لقد كانت ومابرحت معضلة تاريخية صاحبت تاريخ اليمن من قبل الاسلام وإلى اليوم.

تفكك الدولة المركزية الحميرية:

ومن المفارقات التاريخية أن حضارة اليمن قبل الاسلام ارتبطت بدول معين، وحضرموت، وقتبان، وسبأ، حين أتيح شىء من الاستقرار السياسى لكل منها، علما بأن هذه الدول لم يملك كل منها إلا أجزاء معينة من اليمن، بينما ارتبط بدء أفول حضارتها بقيام الدولة الحميرية التى وحدت ماغدا يطلق عليه الجغرافيون اسم اليمن، أو العربية السعيدة، ذلك أن هذه الدولة التى أعادت فتح اليمن ووحدتها وراحت تتوسع خارج اليمن فى اتجاه شمال الجزيرة العربية، ووضعت يدها على شرايين التجارة ما بين الشرق والغرب من خلال سيطرتها على طرقها التى تمر باليمن، مالبثت أن واجهت عمليات الانفصال عنها التى قادها الأقيال والأذواء هنا وهناك، حتى وجد ما أسمى حكم «المثامنة» الإقطاعيين فى مواجهة الدولة المركزية التى غدت صنعاء عاصمة لها، وحتى تشكل حلفان رئيسيان متعاديان: حلف بقيادة مذحج، وحلف بقيادة همدان، وحتى انعكس هذا الصراع على المستوى الدينى- الروحى، حيث وقف أتباع المسيحية ضد أتباع اليهودية التى كانت قد غدت دين الدولة ولعبت دوراً ما فى توسيع نفوذ الدولة الحميرية، وحيث وقفت فارس ذات المطامع التوسعية فى اليمن إلى جانب الدولة المركزية بينما وقفت بيزنطة إلى جانب أمراء الإقطاع المتمردين عليها والرافعين لواء المسيحية، مما فتح ثغرة للحبشة، اليد الطولى لبيزنطة على الشاطىء الغربى للبحر الاحمر، لغزو اليمن بحجة نصرة «المؤمنين» من المسيحيين، هذا الغزو الذى جابهه أحد أذواء اليمن- سيف بن ذى يزن- بالاستعانة بالفرس الذين وجدوا فى ذلك فرصة لمد سلطانهم إلى اليمن فى مضمار صراعهم مع بيزنطة على منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا بالحروب الداخلية التى قادها أمراء الإقطاع من أجل الاستقلال بمناطقهم عن الدولة المركزية، وبانشغال هذه بهذه الحروب، وعدم قدرتها على الاستمرار فى تعمير البلاد، وعلى الحفاظ على طرق التجارة العالمية بيدها، وعجزها عن ترميم سد مأرب الذى تعرض للتلف بفعل الإهمال، وبفعل الغزو الحبشى المسنود داخلياً بتحالفات إقطاعية- قبلية مناوئة للسلطة المركزية، وتحول اليمن إلى ساحة صراع بين جحافل الامبراطوريتين العالميتين- بذلك كله اضمحلت الدولة، المركزية- كما أخذت تتسارع عملية اضمحلال حضارتها وثقافتها- ولم يأت الاسلام إلا واليمن

مخاليف يحكمها إقطاعيوها المحليون باستثناء صنعاء وما حولها التى كان يحكمها الفرس.

دخول اليمن كجزء من الدولة العربية الأسلامية:

مثلت الدعوة والحركة الاسلامية نقطة تحول لا بالنسبة لشمال الجزيرة العربية فقط، وإنما بالنسبة لجنوبها أيضا، حيث أن الطوق الفارسى والبيزنطى كان يحاصرها من الجهتين، وحيث كانت اليمن تعانى أزمة داخلية عبرت عن نفسها أيضا من خلال تلك الهجرات السكانية إلى شمال الجزيرة والعراق والشام، وحيث كان اندفاعها مناصرة الاسلام يعبر عما هو اكثر من مجرد هجرة- بقطع النظر عن حركات الردة العرضة التى تبعها سيل جارف من السكان كان على رأسهم أيضا بعض من قادوا حركات الردة هذ، نظراً لأنها وجدت فيه سبيلا لوصل ما انقطع من تاريخها الحضارى وتطورها التاريخى، وللاشتراك فى بناء دولة عربية- اسلامية موحدة ذات حضارة متصلة بحضارة اليمن القديمة ومجددة ومطورة لها، وقادرة على استيعاب، وتفجير طاقات العرب وإطلاقهم فى شتى أنحاء الدنيا.

وكدولة عربية- اسلامية واحدة فإن الخلفاء، ومن قبلهم النبى، تعاملوا مع اليمن كجزء لايتجزأ من هذه الدولة. يعينون لها الولاة من اليمنيين والقرشيين والفرس الذين بقوا فى اليمن وحولوا ولاءهم من الدولة الفارسية إلى الدولة الاسلامية.

ولربما عين الخلفاء ثلاث ولاة على مخاليفها الرئيسية: صنعاء، الجند، حضرموت. ولربما كان واليها- فى بعض الأوقات- هو نفسه والى الحجاز، والذى يملك أن يعين من ينوبه على اليمن.

قيام دول يمنية متنازعة تابعة شكلياً لمركز الخلافة:

وعدا محاولة عبهلة العنسى فى اللحظات الأخيرة لحياة النبى إقامة دولة يمنية خاصة تذكر بدولة ذى نواس الحميرى المسقطة، والتى لم يقدر لها النجاح، نظراً لأن حركة التاريخ كانت تمضى فى اتجاه اقامة دولة عربية- اسلامية واحدة، وهو ذات الفشل الذى لحق محاولة أقل منها شأناً قام بها قيس بن مكشوح المرادى، كما لحق محاولة ثالثة قام بها الاشعث بن قيس الكندى فى حضرموت- عدا ذلك فإنه لم تظهر حركة أخرى تطمح إلى اقامة دولة خاصة فى اليمن أو فى جزء منها حتى عهد المأمون حيث بدأت التطلعات نحو إنشاء مثل هذه الدولة أو الدويلات فيها. تماماً كما حدث فى أطراف الدولة الاسلامية الأخرى بفعل ضعف الدولة المركزية فى بغداد.

غير أن هذه الدولة أو الدويلات اليمنية لم تعلن انفصالها تماماً عن دولة الخلافة فى بغداد، حيث ظلت التبعية السياسية والروحية- حتى ولو كانت شكلية- قائمة، وهو ماعبر عن نفسه فى الدعاء للخليفة العباسى فى خطبة الجمعة، وفى إرسال شيء من الزكاة إلى مركز الخلافة.

كذلك كان الأمر بالنسبة لدولة بنى زياد التى ينتمى مؤسسها إلى شجرة أبى سفيان بن حرب من خلال زيجة غير شرعية، والتى دامت مابين ٢٠٥- ٤٠٢ هـ (٢٤٢- ١٠١١م) ولدولة بنى يعفر اليمنيين التى استمرت مابين ٢٢٥-٣٩٣ هـ(٨٣٩-١٠٠٣م) واللتين كانتا متلازمتين تاريخياً، وكانتا تدينان معاً بالولاء للخلفية العباسى فى بغداد.

وكذلك كان الأمر أيضاً بالنسبة لدولة بنى الصليحى والتى كانت توالى الحكم الفاطمى فى مصر بحكم جامع الانتماء إلى المذهب الاسماعيلى- الفاطمى والتى استغرق حكمها مابين ٤٠٣-٥٣٢ هـ(١٠٤٧-١١٣٨م)، والتى رغم أنها مثلت أهم وأقوى دولة يمنية من حيث حكمها معظم أنحاء اليمن، إلاأنها ظلت فى حالة حرب مستمرة مع دولة بنى نجاح المسنودة بالجيش والتى تخذت من زبيد عاصمة لها وأتيح لها البقاء مابين ٤٠٣-٥٥٥ هـ(١٠١٢-١١٦٠م) فى الوقت الذى تفرع فيه من الدولة الصليحية دويلتان: دولة بنى زريع فى عدن خلال فترة ٤٧٠-٥٦٩ د(١٠٧٧-١١٧٣م) ودويلة بنى حاتم فى صنعاء مابين ٤٩٢-٥٦٩ هـ(١٠٩٩-١١٧٣م)، بينما قامت فى وجهها دولة بنى مهدى الخارجية فى زبيد التى دام حكمها مابين ٥٥٣-٥٦٩ هـ(١١٥٨-١١٧٣م)- أى حتى استيلاء الأيوبيين على اليمن الذين أتيح لهم تصفية كل لدويلات اليمنية القائمة: دويلة المخلاف السليمانى بزعامة الأشراف، ودويلة بنى مهدى، ودويلة بنى زريع، ودويلة بنى حاتم لتستمر من عام ٥٦٩-٦٢٦ هـ(١١٧٣-١٢٢٩م) لتخلفها دولة بنى رسول الذين يمتون بنسب إلى غساسنة الشام، حيث تحكم مابين ٦٢٦-٨٥٨ (١٢٢٩-١٤٥٤م)، ليخلفها المماليك، ومن ثم العثمانيون.

ينبغى فى هذا الصدد إبراز الملاحظات الآتية:

١- بين جميع الدول والدويلات التى قامت فى اليمن منذ خلافة المأمون حتى غزو المماليك ومن ثم العثمانيين لليمن كانت هناك بضعة دول أميل إلى أن تكون دولاً مركزية بين الدويلات الأخرى- حتى ولولبعض الوقت- كالدولة الزيادية، والدولة الصليحية، والدولة الأيوبية، والدولة الرسولية.

ب- إن ولاء هذه الدول شبه المركزية كان- ولو شكلياً- إما للخلافة العباسية فى بغداد (كالزياديين، والايوبيين، ومن بعدهم بالتبعية الرسوليون) أوللخلافة فى مصر (كالصليحيين)، بينما لم يستطع اتباع المذاهب الأخرى التى أعلنت رفضها للخلافة سوى تكوين دويلات يمنية لم تعمر طويلا (كدولة القرامطة، ودولة بنى مهدى) أوعمرت وواكبت كل الدول والدويلات منذ دولة بنى زياد حتى الغزو العثمانى لليمن كالدولة الزيدية التى ظلت تحتفظ بموطىء قدم ثابت فى صعدة أوشهادة، ولم تتمكن من التحول إلى دولة مركزية شمل حكمها اليمن كلها إلابفضل قيادتها لحركة محاربة الاتراك لمدة مائة عام تقريباً (١٥٣٨-١٦٣٨م).

قيام الدولة المركزية الزيدية وتفككها:

غير أن دولة الأئمة الزيديين المركزية هذه (الدولة القاسمية) مالبثت خلال مائة سنة من حكمها أن واجهت عملية التفكك والتمزق إلى سلطنات وامارات ومشيخات، وإمامات. وكما جاء فى كتابنا «المطامع السعودية التوسعية فى اليمن»: «ولكن بفعل قانون الصراع الإقطاعى- الطائفى والسياسى- السلطوى بين أئمة اليمن وأمرائه وبين الأئمة أنفسهم، كان لابد أن تتمزق هذه الدولة المركزية الموحدة التى عاشت مائة سنة تقريباً. ولقد غطى هذا الصراع فترة القرن

الثامن عشر كلها، حيث بدأ انفصال حضرموت فى مطلع هذا القرن، سبقه استقلال عمان، وتلاه انفصال عدن ولحج خلال الربع الثانى لنفس القرن. وما كاد القرن ينتهي حتى كان الجنوب كله قد أتم عملية انفصاله عن حكم صنعاء، وتحول إلى إمارات متعددة...». [ص٧].

عوامل الحيلولة دون قيام دولة يمنية مركزية دائمة:

إن التنازع الذى كان قد دب فى كيان الطبقة اليمنية، واصرار الأقيال والأذواء على الانفراد بمناطقهم بعيداً عن مركز الدولة، وضعف هذا المركز ذاته، وصغر الفترة التى تكون خلالها قبل الاسلام، والصراع المذهبى بين اليهودية والمسيحية بكل ما ماقاد إليه من سقوط الدولة المركزية أيام ذى نواس الحميرى، إن هذا الوضع الطبيعى- المأساوى قد تكرر مرة أخرى وحال دون قيام دولة مركزية يمنية واحدة موحدة قوية دائمة منذ ظهور الاسلام، وخاصة منذ عهد المأمون حتى تمزق دولة القاسميين الرسيين.

لقد وصفنا هذا الوضع الذى يبدو تراجيدياً فى الظاهر، غير انه كان يتفق مع منطق الاشياء- فى واقع الحال- وصفناه فى كتابنا «طريق الثورة اليمنية» كما يلى:«إلا ان الاستقلال عن الخلافة لم يساعد على قيام دولة يمنية موحدة على كل أرض اليمن إلا فى فترات متقطعة واستثنائية. وكانت الظاهرة المسيطرة والمميزة لتاريخ اليمن عام ٨١٩م، أيام الخليفة العباسى المأمون، هى ظاهرة التمزق الاقطاعى، والصراع الطائفى، والنزاع المذهبى. ولقد ظلت هذه الظاهرة قائمة حتى القرن العشرين. وكانت الدويلات اليمنية التى نشأت منذ هذا التاريخ نتاج صراع مرير وطويل بين أمراء الاقطاع والطوائف والمذاهب المختلفة. واصطبغ تاريخ اليمن خلال هذه الحقبة الوسيطة من التاريخ بصبغة دموية قانية.وأثناء هذه الحقبة الطويلة والمظلمة ازدادت قوى الانتاج تدهوراً وانحطاطا، وقل الانتاج الزراعى، وطمست الرمال أراضى كانت صالحة للزراعة، واختفت بعض المهن الحرفية، ومما زاد الأمر تفاقماً الحروب التى دارت بين اليمنيين وبين حكام المماليك والأيوبيين». [ص١٢] ناهيك عن الحروب مع العثمانيين.

يستنتج من هذا الواقع التاريخى مايلى:

١- بخلاف مصر وفارس اللتين أمكن توحيدهما خلال فترة تاريخية مبكرة على يد ملوكها الأوتوقراطيين، وصعب بعد ذلك تفكيك عرى وحدتهما، حتى عندما تتعرضان لغزو أوفتح خارجى، حيث تسقط الدولة فيهما بجميع أراضيها فى يد الغزاة أو الفاتحين، وتحافظان على وحدتهما الأقليمية العتيدة المكتسبة بصفة كل منهما ولاية ولايات الامبراطورية الفاتحة- بخلاف ذلك فإن «اليمن» لم تحقق وحدتها على يد الحميريين إلاعام ٤٠٠م وحملت اسماً طويلاً، وليس تسمية «اليمن»، هو« سبأ وذوريدان وحضرموت ويمنت وأعربهمو وتهمتم (وأعرابهم والتهائم) مما يدل على عدم تحقق الاندماج الكامل فى ظل ملوكها، وأن هذه التسمية لم تعرف إلاقبيل الاسلام بفترة. ولهذا كان سهلاً تفكك هذه الدولة الطرية العود، الحديثة النشأة، وكان مفهوماً استعانة الخارجين عليها من الاقطاعيين بالأحباش، الأمر الذى قاد إلى القضاء عليها، والى دق آخر

مسمار فى نعش الحضارة اليمينة.

٢- أن هذا التفكك فى كيان الطبقة الاقطاعية داخل اليمن استمر بعد ظهور الاسلام، الأمر الذى حال دون اتحادها خلف أى حاكم اقطاعى أراد إعادة بعث الدولة المركزية اليمنية، باستثناء فترات متقطعة وغير دائمة أمكن فيها قيام دولة شبه مركزية. غير أن الفئات الاقطاعية التى كانت تنجع فى ذلك لبعض الوقت كانت مرتبطة سياسياً وروحياً- ولو شكلياً- بمركز الخلافة فى بغداد أو القاهرة، بينما لم تتمكن الفئات الاقطاعية أو شبة الاقطاعية أو الفلاحية التى حجبت ولاءها عن الخلافة أن تقيم سوى دويلات صغيرة لم تعمر طويلا، أو كانت معزولة فى هذا الركن أو ذاك من اليمن.

٣- أن الدولة الفاتحة لليمن باسم الخلافة الاسلامية كالايوبيين والعثمانيين - مثلا- تمكنت من إقامة دولة مركزية أوشبه مركزية، بعد أن أمكن لها القضاء على الدويلات الصغيرة هنا وهناك. بينما الفئات الاقطاعية وشبه الاقطاعية الحاملة لهذه الملة الاسلامية أوتلك والرافضة لسلطة الخلافة لم تفلح فى تحقيق ذات الشىء.

٤- أن دولة الأئمة القاسميين لم تظفر بإقامة دولة يمنية مركزية واحدة - وهى آخر دولة مركزية- إلا على إثر تحرير قادتها الطائفة الزيدية بفضل تماسكها الطائفى والقبلى ووحدتها السياسية والأيديولوجية وبروزها كالقوة الاجتماعية المعافاة القادرة على إجلاء المحتل العثمانى من اليمن كلها، بعد أن سقطت آخر دولة، هى دولة الطاهريين، تحت وطأة الغزو المملوكى للبلاد. غير أن وحدة هذه الدولة لم تعمر طويلا- كما أسلفنا- بفعل تنازع الطبقة الاقطاعية وشبة الاقطاعية

٥- ان عدم التجانس الأيديولوجى داخل الطبقة الاقطاعية وشبة الاقطاعية والناجم عن اعتناق فئاتها أكثر من مذهب إسلامى، مما أوجد وحدات طائفية مقفلة على نفسها- أن ذلك كان من عوامل عدم تحقيق وحدة اليمن، ومن عوامل انشطار هذه الوحدة وتفتتها بعد قيامها.

٦- إن الانتماء المذهبى قد سهل امتداد نفوذ دولة الخلافة أو حتى الدولة العثمانية إلى اليمن. فالصليحيون كانوا مرتبطين بالخلافة الفاطمية فى مصر بحكم الانتماء الواحد إلى المذهب الاسماعيلى. والدول السنية اليمنية ظلت تحتفظ للخلافة العباسية السنية بهذا القدر أوذاك من الولاء.

بل ان الامبراطورية العثمانية التى اضطرت آخر خليفة عباسى إلى التنازل عن لقب الخلافة لسلطانها العثمانى قدمت نفسها للسنة فى اليمن وخارجها باعتبارها ممثلتهم الشرعية ضد الطوائف الأخرى الرافضة كالشيعية والزيدية.

تثبيت تجزئة اليمن على يد الاستعمار البريطانى والعثمانى.

إن تجزؤ اليمن قد سهل مهمة القوى الاستعمارية الأوروبية ولاسيما البريطانيين، الذين حصلوا من سلطات لحج عام١٨٠٢ على امتيازات تجارية فى عدن ملكوا بها موطىء قدم ثابتاً هناك

منلنلذ.

إن ظهور دولة فتية برجوازية النفس كدولة محمد على باشا حاكم مصر، كانت تطمح الى جعل مصر قاعدة لامبراطورية عربية تكون اليمن أحد أركانها، قد أفزع البريطانيين والعثمانيين معاً، ووحد جبهتهما ضد مطامع هذه الدولة، وجعل الدول الأوروبية بزعامة بريطانيا تضغط على محمد على باشا بسحب جيشه من شمال اليمن ومن الشام، والقبوع داخل وادى النيل، ودفع بالبريطانيين الى المسارعة إلى احتلال عدن فى ١٩يناير ١٨٣٩.

غير أن احتلال عدن كان من الدوافع التى جعلت العثمانيين يعودون إلى احتلال اليمن بحجة تبعيتها الشرعية للباب العالى.

كرس الاحتلال العثمانى لشمال اليمن مابين ١٨٤٩و١٨٧٢ ،واحتلال بريطانيا لعدن وتغلغلها عبر وسائل مختلفة الى الامارات والسلطنات والمشيخات فى جنوب اليمن، ولاسيما عبر معاهدات الحماية ما كرس تقسيم اليمن إلى منطقة نفوذ بريطانية ومنطقة نفوذ تركية، وهو ما انعكس فى البروتوكولات التى وقعت بينهما مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتوج بمعاهدات١٩١٤.

مقاومة الاحتلال العثمانى:

هذا الواقع المقسم كان لابد أن يخلق مقاومة محلية ضد المحتل الجاثم بصدره على أهالى هذا القسم أو ذاك. وكما قامت فى وجه البريطانيين حركة مقاومة قادها الاقطاعيون بشكل غير منسق استمرت حتى عام ١٨٤٩، فقد نهضت فى وجه العثمانيين حركة تحرير قادها كما فى السابق أئمة الطائفة الزيدية. غير أنه أمكن منذ عام١٩٠٩ نشوء بؤرة مقاومة جديدة فى تهامة اليمن امتدت حتى عسير قادها محمد على الإدريسى بتشجيع وتموين من الإيطاليين الذين كانوا يطمعون فى مد نفوذهم إلى ساحله الشرقى.

ان اندلاع انتفاضة عارمة عام١٩١١ فى هذه المنطقة الشافعية من اليمن تحت قيادة الإدريسى وبلوغها حد محاصرة الأتراك فى عاصمة عسير «أبها» فى نفس الوقت الذى قاد فيه الإمام يحيى انتفاضة أخرى اكثر شمولية فى الهضبة الوسطى على رأس الطائفة الزيدية وضعت بها صنعاء تحت الحصار، إن ذلك مثل أقصى مدى بلغه النضال التحررى للشعب اليمنى من أجل إجلاء المحتل العثمانى وإقامة أساس لدولة يمنية موحدة مستقلة.

وكما جاء فى كتابنا «طريق الثورة اليمنية» فإنه «برهنت الانتصارات العسكرية العديدة التى حققتها الحركة الانتفاضية الشاملة للشعب اليمنى بطائفتيه على أن تحطيم الحكم التركى وإقامة دولة يمنية موحدة مستقلة على أنقاضه كان من الناحية الموضوعية أمراً ممكناً فى هذا الوقت.

غير أن طموح محمد على الإدريسى إلى إقامة إمارة خاصة فى جزء من اليمن قد أدى إلى تصدع جبهة الكفاح الموحد، وحال دون الوصول إلى النصر النهائى. هكذا انكسرت حدة الكفاح

الثوري، وتراجعت أمواجه، وكما ذهب الإمام يحيى عام ١٩١١ إلى «دعان» لعقد اتفاقية مع الأتراك اكتفى فيها بإعطائه الاستقلال الذاتى على شمال شرق اليمن، استند محمد على الإدريسى على الاستعمار البريطالى الذى كان يرى فى تهامة اليمن «الأرض الخلفية» لمستعمرته أرتيريا. وبمساعدته وتدخله العسكرى المباشر تمكن الأدريسى « عام ١٩١٢ من إقامة أساس لامارته فى منطقة صبيا-أبو عريش بعسير تهامة». [ص٢١].

أن تكون حركة المقاومة للاحتلال العثمانى قد نفلت من قبل هذه الطائفة أوتلك وتحت هذا المذهب أوذاك، فإن ذلك لايقلل قط من قيمتها النضالية ومن اعتبارها حركة تحرير وطنى «مبكرة» ضد استعمار اقطاعى. ولطالما نبه انجلز إلى أن الدين يمكن أن يكون لواء تتحرك تحته هذه القوى الاجتماعية أوتلك بغية إنجاز هدف نضالى حقيقى ضد هذه القوى الاقطاعية أوتلك. وحسب تعبيره فإن «كل نضال ضد الاقطاعية كان لابد له أن يرتدى فى ذلك العهد لباساً دينياً». [ماركس- انجلس منتخبات فى ثلاث، مجلدات، المجلد٣، الجزء ١، دار التقدم، موكسو ١٩٨١ص١١٨].

وقوف البريطانيين وابن سعود ضد قيام دولة يمنية موحدة:

على أن الصراع الداخلى بين الإمام يحيى ومحمد على الإدريسى وحصول كل منهما على منطقة نفوذ خاصة به قد جعل كل منهما يرقب حركة، الآخر، ويتبع تكتيكاً خاصاً به يوسع به دائرة سيطرته.

وبينما اتخذ الإمام يحيى موقف المحايد المتربص خلال الحرب العالمية الأولى.وإن كانت عواطفه أقرب الى الأتراك، دون ان يرسل مقاتلاً واحداً إلى جانبهم حين تقدموا بمساعدة بعض القبائل اليمنية «الشافعية» من اليمن الاسفل، الى لحج فالشيخ عثمان، فإن الإدريسى انحاز إلى جانب البريطانيين وعقد معهم معاهدة حماية وصداقة، ونشطت قواته بدعم بريطانى ضد الحاميات التركية فى تهامة. ومع نهاية الحرب سلمت بريطانيا له ميناء الحديدة الذى كانت قد احتلته خلال الحرب ومكنته من مد نفوذه مابين اللحية جنوباً وميناء القنفذة شمالا.

كان تسليم الإدريسى الحديدة ومساعدته على ترسيخ قدمه فى إمارة عسير وتهامة يعنى شيئاً واحداً: عزل الامام يحيى عن الساحل اليمنى وعن العالم من حوله وخنقه فى عقر داره، واولا وقبل كل شيء الحيلولة دون أن تكون صنعاء عاصمة لدولة يمنية موحدة تحل محل ولاية اليمن التركية، ومن ثم إسكات الإمام يحيى عن المطالبة بما تحت يدها من أراض يمنية. وكانت العلاقات بين الامام وبريطانيا قد ساءت عندما اكتشف أن هذه كانت ترشح عائلة بيت شرف الدين المنافس الطبيعى على عرش الإمامة لرفع مطالبها فيه.

ولم تجد محاولة البريطانيين إقناع الإمام بالتعاون معهم والاعتراف العملى بوجودهم، والكف عن رفع شعار الوحدة اليمنية الذى راح يلوح به مقابل تسليمه ميناء الحديدة.

وقد تمكن من انتزاع تهامة من الأدراسة بدءاً من الحديدة حتى حرض بقوته الخاصة خلال

عام١٩٢٤-١٩٢٥ إثر نزاع نشب بينهم على العرش بعد وفاة مؤسس الإمارة.

لماذا فشل الإمام يحيى فى توحيد اليمن؟:

غير أن محاولات توسيع رقعة مملكته شمالاً فى اتجاه عسير وجنوباً فى اتجاه النواحى التسع قد اصطدمت بمقاومة ابن سعود والبريطانيين، الأمر الذى اضطره لعقد معاهدة مع هؤلاء لمدة ٤٠ عاماً تقضى بترك جنوب اليمن تحت حكمهم خلال فترة سريان مفعولها، وهو مافعله مع ابن سعود حيث أبرم معه معاهدة لمدة ٢٠ عاماً تبقى عسير ونجران تحت يده حتى تجدد أوتعدل المعاهدة.

لم يكن اضطرار الإمام يحيى إلى سحب جيشه من المناطق الجنوبية التى كان قد تقدم اليها، وخسرانه حرب ١٩٣٤ مع السعودية، محض هزيمة عسكرية، وإنما كان بالدرجة الأولى شهادة إفلاس الاقطاع اليمنى عن أن يكون صاحب أوقائد حركة تحرير وتوحيد وطنى قادرة على المضى الى النهاية وحتى قيام دولة الوحدة اليمنية.

كانت الطبيعة الرجعية والمتخلفة، للنظام الاقطاعى- القبلى الإمامى، واتسامه بالطائفية، وتربع عائلة واحدة على عرشه تعتز بانتسابه إلى الرسول اكثر من اعتزازها بأى شىء آخر، وإصرار الإمام على عدم إدخال أى إصلاح على نظامه الأثرى القروسطى هذا، وعدم تعاطف طائفتى الشوافع والاسماعيليين مع سياسته على الإطلاق، وعدم اهتمامه هو بهما من حيث الأساس، اللهم إلامن أجل جباية الضرائب الى خزانة الدولة، كان ذلك هو السبب الجوهرى فى فشل الإمام التوحيدى، وفى بدء نشوء معارضه من داخل الطبقة الإقطاعية ذاتها ضد سياسته المسرفة فى التزمت والانغلاق والانعزالية والجمود والتحجر.

وقد انضمت إلى صفوف المعارضة عناصر برجوازية كانت قد هاجرت الى عدن بفعل احتكار الإمام ومساعدة الجبلى لشئون التجارة.

واقع التجزئة يفرز أحزاباً شطرية:

غير أن هذه المعارضة التى تسمت. بـ «حركة الأحرار اليمنيين» والتى اتخذت من عدن نقطة تجمع ونشاط اعلامى وسياسى ضد حكم الإمام، والتى لم تطالب بأكثر من إدخال بعض الإصلاحات الإدارية على النظام الملكى- الإمامى ذاته لم يخطر ببالها قط أمر الوحدة اليمنية، بل إنها وجدت فى التهادن مع الاستعمار البريطانى الذى سمح لها بالنشاط الحر ضد الإمام رغم معارضة هذا واحتجاجه سياسة حكيمة حرصت عليها باستمرار حتى آخر لحظة.

وكما فرضت التجزئة التى أصبحت دولية بمقتضى البروتوكولات والمعاهدة بين بريطانيا وتركيا، وبمقتضى معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤بين الإمام يحيى وبريطانيا- كما فرضت نشوء أوضاع هنا وهناك فى كل من شطرى اليمن، وحتمت أن تقوم حركة ضد الإمام ذات طابع شمالى، فإنها فرضت أن تقوم فى جنوب اليمن حركات واحزاب سياسية إصلاحية أويمينية أوحتى عملية لاهم لها إلاتحقيق الاستقلال الذاتى لعدن ووضعها ضمن الكومنولث البريطانى، وتحقيق استقلال

شكلى لجنوب اليمن مع الإبقاء على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية البريطانية.

وكما ان حركة الأحرار اليمنيين كانت نتاجاً للوضع البائس فى شمال الوطن، ومن هنا تواضع مطالبها الإصلاحية، ودعوتها للخروج من قبو القرون الوسطى عن أى طريق وعلى أى نحو، حتى ولوكان المنقذ منه هو الاستعمار البريطانى الذى بدالها- ولاسيما للعنصر التجارى منها- انه يمثل حضارة العصر، فإن الحركات والأحزاب الإصلاحية واليمنية فى جنوب الوطن كانت إفرازاً للواقع البائس الذى خلقه الاستعمار البريطانى هناك الذى تعامل معه، وبالذات مستعمرته عدن، كمحطة ترانزيت ليس إلاً وكنقطة حراسة على مواصلاته مابين مصر والهند، بينما ترك بقية المنطقة الداخلية تعيش أوضاعها القروسطية وحالة العزلة المزمنة والتخلف الشامل، مكتفياً بمعاهدة الحماية والاستشارة التى تكبل حركتها عن الاتصال بأى «غريب»!

وعلى امتداد اكثر من قرن وربع قرن فإن البرجوازية البريطانية الاستعمارية لم تخلف صناعة أوتطور قوى منتجة جديدة أوتحدث تقدما مادياً واجتماعياً ملموساً أوتخلق حركة تجارية فعالة.

وعند مقارنة عدن بهونج كونج فى الصين، فإنه يبدو من الصعب فهم لماذا لم تحدث البرجوازية البريطانية ولو واحداً فى المائة مما أحدثته هناك، رغم أن عدن ربما فاقت هونج كونج من حيث موقعها الاستراتيجى والجيوبوليتيكى على طريق الشرق والغرب العتيد.

لقد تحولت عدن إلى مجرد مدينة للبرجوازية الكمبرادورية التابعة، بينما بقى الريف كمتحف أثرى لحياة وأنماط السلوك الاجتماعى المميزة للقرون الوسطى.

شروط قيام أحزاب وطنية على امتداد اليمن:

فقط قبل رحيل الاستعمار البريطانى ببضع سنين وبفعل تأميم مصدق لبترول إيران، اضطرت بريطانيا إلى إقامة مصفاة للبترول فى عدن الصغرى، حيث أمكن خلق نواة حية للطبقة العاملة الصناعية التى منذ منتصف الخمسينيات ارتبط بها وجود الحركة العمالية والحركة الوطنية والنشاط النقابى والسياسى معاً، بل ووجود الأحزاب التى تنظر الى القضية اليمنية نظرة شمولية، وتتخذ من ثم موقفاً ضد الاستعمار والاستبداد معاً، وتدعو الى إقامة يمن ديمقراطى موحد.

كان تحدر الطبقة العاملة من شتى أنحاء اليمن، حيث كانت المصفاة هى البوتقة التى انصهرت فيها انتماءاتها القروية السابقة، وتبلورت فيها رؤيتها الجديدة الوطنية والاجتماعية والديمقراطية الشاملة، وكان الوعى الوطنى والقومى والاشتراكى الجديد الذى أخذ يتدفق على اليمن، وعلى عدن خاصة، بعد قيام ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ فى مصر، وانتشار أفكار فصائل حركة التحرر والتقدم العربية والعالمية وكان ذلك هو الأساس فى هذا التحول الذى شهدته الساحة اليمنية، وبالذات عدن، التى غدت مركز حركة التحرر الوطنى اليمنية.

كانت الفصائل الثلاث: التيار الماركسى، تيار حركة القوميين العرب، تيار البعث الترجمة السياسية والعملية لهذا التحول. وحيث أن قضية الوحدة اليمنية كجزء لايتجزأ من قضية الوحدة

العربية قد طرحت نفسها بقوة فإنه كان لابد أن ينشأ لكل من هذه التيارات الثلاثة تنظيم سياسى على نطاق الساحة اليمنية كله.

ولكن بما أن عدن كانت هى المركز فإن الوجود الفعال لهذه التنظيمات كان فيها.غير أن الناصرية كحركة قومية جارفة، وكقيادة عربية لاسبيل الى مقاومتها رغم كل الهزائم التى منيت بها، وعلى رأسها انفصال سوريا عن مصر، تمكنت عبر وسائلها العديدة من اختراق سياج مملكة الأئمة الأثرية، ومن نسج علاقات مع نواة الضباط الجدد الذين دربهم المصريون والسوفيت على الاسلحة السوفيتية التى كان قد استوردها الإمام أحمد منذ عام ١٩٥٧- تأثراً بالمسلك الذى اختطه جمال عبد الناصر- ومن إقامة صلات مع أوساط من البرجوازية التجارية.

نشوب وانتكاس ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وبالاعتماد على هاتين الفئتين العسكرية والمدنية طمحت مصر الناصرية فى أن تشعل ركام السخط المتجمع فى شمال اليمن، لتتوهج من خلال ذلك ثورة وطنية ديمقراطية ضد الإمامة الأثرية، وضد الاستعمار والرجعية، ولتكون اليمن الشمالية نقطة الانطلاق لاستعادة زمام المبادرة التاريخى، ولدفع حركة التحرر القومى والتقدم الاجتماعى من جديد قدماً إلى الأمام.

غير أن عبئاً قومياً ضخماً كهذا كانت يمن القرون الوسطى أضعف من أن تحتمله.ورغم أن الثورة كسرت القشرة السياسية الاجتماعية الصلدة المتكلسة التى كانت تحتبس خلفها المياه الجوفية التى شرعت تتدفق نافوراتها الفوارة معلنة بدء ميلاد اليمن الجديد، وهو ماعبر عن نفسه لافى تقاطر أبناء الشعب اليمنى من صعدة إلى عدن وانخراطهم فى «الحرس الوطنى» دفاعاً عن الثورة، وافتداء لنظامها الجمهورى الوليد فقط، وانما أيضاً فى تحول شمال الوطن ذاته إلى مناخ ومنطق وأرضية صالحة لاحتشاد وتنظيم واندفاع قوى الثورة فى جنوب الوطن لتفجير شرارة ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣، التى مثلت بالفعل امتداداً طبيعياً لثورة الأم- أقول رغم ذلك فإن كثافة قوى التخلف فى شمال الوطن، مقارنة بقوى الجديدة الغضة، كانت من القوة والتحجر والشراسة بحيث مثلت ثورة مضادة عاتية مسنودة بكل قوى الاستعمار القديم والجديد والرجعية، وبحيث توزعت على كلتى الجبهتين: الخارجية- الملكية- الإقطاعية، والداخلية- الجمهورية- الإقطاعية، مما أربك الحليف المصرى ذاته، وأغرقه فى طوفان هائل من التناقضات والتنازلات التى كادت تفقد توازنه الثورى وتماسكه المنطقى، حتى اضطرته- بعد نكسة٥يونيو١٩٦٧- إلى ترك الساحة اليمنية لقدرها، وهو ماقاد فى آخر الأمر إلى قيام انقلاب٥نوفمبر١٩٦٧ الرجعى الذى قطع خط الثورة الوطنى الديمقراطى، ووضع قوى الإقطاع «الجمهورى» على رأس السلطة، وفتح المجال لتحالفها مع قوى الإقطاع «الملكى»- باستثناء بيت حميد الدين- وتقاسم السلطة بينهما، ولنقل وجهة النظام جنوب الرياض وواشنطن، ومن ثم اخراج جمهورية سبتمبر من جبهة حركة التحرر الوطنى العربية الى جبهة القوى المحافظة التى تقودها الرجعية العربية الأم- السعودية-.

انقسام التنظيمات الوحدوية:

وبحكم الوضع الجيوبوليتيكى الموروث الذى لم تستطع ثورتا سبتمبر واكتوبر التغلب عليه، فإن الوعى الوطنى «الوحدوى» الذى كان قد تجسد قبل قيام الثورتين فى قيام تنظيمات سياسية على مستوى الوطن اليمنى كله لم يستطع بعد قيامهما أن يحافظ على وضعيته هذه، ناهيك عن أن يتجسد فى تحالف وطنى ديمقراطى عريض على نطاق الوطن كله يقود حركة الثورتين معا ويحولهما من ثم إلى ثورة وطنية ديمقراطية واحدة ذات رؤية نضالية موحدة تعبر عن نفسها فى برنامج وميثاق وطنى مشترك.

كان من الصعب عبور برزخ التجزئة الإقطاعية- الاستعمارية العتيد، وكان الوعى الوطنى «الوحدوى» وحده- أيا كان مداه- غير كاف، بل وغير قادر على إيجاد حالة اندماج أوتوحد وطنى على مستوى الوطن، وعلى جميع المستويات النضالية، فى الوقت الذى يشطرفيه سيف التجزئة جسد هذا الوطن، ويضع أمام قوى الثورة هنا وهناك مهام- وإن كانت عامة مشتركة- إلا إن الانغماس فى علمية النضال من أجل تحقيقها يلزم كل فريق بالبحث عن صيغ تنظيمية تراعى الواقع الموضوعى «المقسم» ذاته.

قيام نظامين متباينين:

وعدا ذلك فإن الظروف المحيطة باليمن، وموقف الحلفاء المصريين ذاته، فضلاً عن الموقف الدولى، كان يتحرك انطلاقاً من الفصل بين قضية شمال اليمن الذى يصارع من أجل بقاء الجمهورية، وقضية جنوب اليمن الذى يكافح من أجل حق تقرير المصير.

ومما زاد الأمر تعقيداً أن قيام سلطة إقطاعية رجعية بعد انقلاب ٥نوفمبر١٩٦٧ فى صنعاء وتعاونه مع الأعداء التاريخيين للشعب اليمنى ومع دوائر الاستعمار الجديد، فى الوقت الذى أسفر فيه الكفاح المسلح فى الجنوب الذى قادته «الجبهة القومية» عن تحقيق الاستقلال الوطنى فى ٣٠نوفمبر١٩٦٧- إن ذلك قد وضع عقبة جديدة وخطيرة على طريق الوحدة اليمنية الذى كانت الثورة قد شرعت فى تمهيده من جديد.

وبينما أخذ النظام الإقطاعى فى الشمال يطرح قضية الوحدة اليمنية بطريقة «إلحاقية» تذكر بالطريقة الإقطاعية الإمامية، فإن اليمين البورجوازى الذى سيطر بعد الاستقلال فى عدن أخذ يضع شروطاً تعجيزية لتحقيقها، منها شرط تبنى الاشتراكية، وهو ماأوضحته «النقاط العشر» كرئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبى.

ورغم أن حركة ٢٢يونيو١٩٦٩ التصحيحية التى قادها يسار الجبهة القومية قد أسقطت مناورات يمين الجبهة، وشقت الطريق مجدداً القضية الوحدة اليمنية إلا أن إعطاءها الصبغة الاجتماعية- الديمقراطية، وهو ماتجسد أولاً وقبل كل شىء فى تغيير البنية الاقتصادية- الاجتماعية فى الجنوب ذاته من خلال اجراءات التأمين وقانون الاصلاح الزراعى «الجذرى»- إن ذلك قد استفز القوى الطبقية الاقطاعية والكمبرادورية والاستقراطية القبلية فى شمال اليمن، بل

وفى الجزيرة العربية، والى حد ما بعض القوى القومية البرجوازية النفس، الأمر الذى قاد إلى اشعال حرب خريف ١٩٧٢، بهدف إسقاط النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن، تحت يافطة تحقيق الوحدة اليمنية بالسلم أو الحرب، وهو الشعار الذى رفعه مجلس الشورى الإقطاعى فى شمال الوطن، جاءت الحرب ترجمة عملية له.

حقا أن الحركة الوطنية اليمنية عموماً كانت فى جانب النظام الديمقراطى فى اليمن الديمقراطى، غير أن هذا الموقف كان أبعد من أن يتجسد فى جبهة نضال موحدة على مستوى الساحة اليمنية للأسباب الآنفة الذكر- القديمة والجديدة-.

مدلول اتفاقيات الوحدة:

ولم يبق إلا طريق واحد مفتوح هو عقد الاتفاقيات الفوقية بين قيادتى الشطرين، وهو ماتجسد خصوصاً فى اتفاق القاهرة وبيان طرابلس اللذين وضعا خاتمة لحرب خريف١٩٧٢.

ولكن- أياً كانت أهمية هاتين الاتفاقيتين- إلا أنهما لم يستطيعا أن يسدا الفجوة الجديدة التى قامت بين النظامين، والتى أضافت بعداً اقتصادياً- اجتماعياً- سياسياً- ايديولوجياً إلى الانقسام الجيوبوليتيكى الموروث منذ عهود الإقطاع والاستعمار، هذه الفجوة التى تمثلت فى قيام نظام ديمقراطى ثورى يمثل مصالح الشغيلة فى جنوب اليمن، وهو ما أصبح يطلق عليه منذ خطوة ٢٢يونيو ١٩٦٩ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، ونظام إقطاعى يتحرك فى اتجاه برجوازى طفيلى تابع فى شمال الوطن الذى تسمى بعيد قيام الثورة هناك بـ «الجمهورية العربية اليمنية».

هذا الانقسام الاجتماعى- الاقتصادى الجديد، مضافاً إلى الانقسام الجيوبوليتيكى القديم، بكل ماتجم عنه من لجوء قوى سياسية تضررت من هذا النظام أو ذاك إلى النظام الآخر، وحصولها على حق الإقامة والعمل والنشاط ضد النظام الذى تعارضه، وبكل مارتبط بذلك من تداخلات وتدخلات خارجية- كل ذلك كان لابد أن يجعل النظامين فى حالة احتكاك- رغم وجود اتفاقيات الوحدة المبرمة ولجانها المشتركة- وأن يجعل علاقاتهما متسمة بالتوتر السياسى، التى بلغت فى مارس١٩٧٩ حد نشوب الحرب بينهما، والتى لم تتوقف إلا تحت الضغوطات والمساعى الحميدة من قبل بعض الدول الشقيقة والصديقة.

وكما انتهت حرب خريف ١٩٧٢ بإبرام «اتفاقية القاهرة» «وبيان طرابلس» فإن حرب مارس ١٩٧٩قد أسفرت عن «بيان الكويت» الذى دعا إلى التعجيل بتحقيق الوحدة اليمنية، من خلال إعداد «مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر» لإقرار صورته النهائية من قبل رئيسى شطرى اليمن ومجلس الشعب فى الشطرين، لتتولى «اللجنة الوزارية المختصة» التى سيشكلها الرئيسان للإشراف على «الاستفتاء العام على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة، والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها». [انظر بيان ٣٠مارس١٩٧٩، فى «كتاب ١٤ اكتوبر (٣)- الذكرى العشرينية-

٢٦سبتمبر ميلاد ثورة، ص٧٦-٨٩].

- نقطة ضعف الوثائق الوحدوية:

لاحاجة إلى القول بأن الرغبة المشروعة والضرورة الوطنية فى إيقاف عجلة الحرب التى بدا واضحاً أنه من الصعوبة بمكان أن يكسبها أى من الفريقين بفعل علاقات القوى المحلية والعربية المتوازنة فى هذا الوقت- تماماً كما هو الحال بالنسبة لحرب سبتمبر- اكتوبر١٩٧٢- كانا هما السبب العميق الذى يفسر ورود تلك الصيغ الداعية إلى تحقيق الوحدة اليمنية فى مدة لاتتجاوز السنة.

ومن هنا فإنه رغم أن مشروع دستور دولة الوحدة قد أنجز من قبل اللجنة العشرينية المكونة من الشطرين فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨١، إلا أنه صعب عرضه على الهيئات الدستورية- ناهيك عن الحزبية بالنسبة للشطر الجنوبى من الوطن- لانطوائه على ثغرات عديدة، ليس من السهل تمريرها على الرأى العام المسيس، فضلاً عن الجهات الدستورية والقانونية والحزبية.

كان من أخطر هذه الثغرات التعامل مع قضية الوحدة على مستوى دوائر حكومية ضيقة، والنظر اليها كما لوكانت شأناً «فوقياً» لا رأى للشعب اليمنى بجميع طبقاته فيه، وفى كيفية تحقيقه، بل ولارأى له فى صيغة الدستور، بينما لايحدث ذلك حتى فى ظل الدولة الواحدة الموحدة.

كان الخوف من مغبة «تغييب» الشعب عن قضيته المصيرية، ومن «استبهاده» عن الإدلاء برأيه عبر المؤسسات الإعلامية المتاحة فى محتويات الدستور الموحد- كان ذلك من أسباب دخول «مشروع دولة الوحدة فيما يشبه «البيات الشتوى» حتى اليوم، رغم كل التقلبات السياسية التى حدثت فى اليمن منذ اعداده. وبالطبع فإن هذا القول ينطبق على اليمن الديمقراطية بالذات. ذلك أن طبيعة تركيب السلطة فى شمال الوطن، التى تتيح تفرد رأس الدولة باتخاذ القرار السياسى النهائى، لاترى أن هناك أية محاذير أو أية تجاوزات ديمقراطية فى عدم إشراك الرأى العام فى مناقشة مشروع الدستور.

حقاً أن آخر وثيقة وقعها ممثلا الشطرين فى صنعاء فى٤مايو١٩٨٨ لم تتحدث عن ضرورة عرض مشروع الدستور على الشعب لمناقشته أولاً، قبل وضعه فى صيغته النهائيه وإقراره من قبل الهيئات الدستورية، وإنزاله من ثم للاستفتاء العام، حيث كانت الصيغة للبند (٢) كالآتى: «الإسراع فى أن تنجز سكرتارية المجلس اليمنى الأعلى المهمة التى كلفها بها لقاء تعز الماضى فى إعداد البرنامج الزمنى المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة وإحالته إلى مجلس الشعب فى الشطرين، ومن ثم إنزاله للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين». [انظر نص «اتفاق مشترك بين شطرى اليمن» فى كتاب: اليمن الواحد، إصدار رئاسة الجمهورية فى صنعاء، مكتب شئون الوحدة يونيو ١٩٨٨ص٢١٣-٢١٥].

غير أن ما لاينبغى إغفاله هنا أن المشاريع التى كان قد تقدم بها وفد الشطر الجنوبى من

الوطن خلال إحدى زياراته لشمال الوطن قد اشتملت أيضاً على «مشروع برنامج لتنفيذ مشروع دستور دولة الوحدة» تضمن العديد من البنود والمقترحات المفصلة منها» العمل على إنزاله (مشروع الدستور) للمناقشة والاستفتاء الجماهيرى فى عموم محافظات وألوية اليمن ونشره فى الصحافة ووسائل الأعلام»، «إن مشروع دستور دولة الوحدة لإنزاله للمناقشة الجماهيرية وأخذ آراء المواطنين ومقترحاتهم وتجميعها وصياغتها ضمن المشروع، فهذا يحتاج إلى فترة زمنية لاتقل عن عامين...». [انظر نص المشاريع فى جريدة صوت العمال« عدد ١٩٨٧/٨/٢٠].

أن يكون بيان صنعاء الآنف الذكر الذى وقع من قبل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض، ورئيس الشطر الشمالى من الوطن العقيد على عبد الله صالح، قد خلا من الإشارة إلى ذلك، فهو أمر مفهوم، وما كان مهماً عند وضع البيان هو القبول بالحد الأدنى للاتفاق لأبعاد شبح الحرب الذى كان يلوح فى الأفق

قيام التنظيم السياسى الموحد سبيل الخروج من أزمة العمل الوحدوى:

غير أن ما ينبغى التنبؤ به هنا أن بيان صنعاء هذا قد تبنى اقتراحاً كان جانب الشطر الشمالى يتهرب منه منذ توقيع «بيان طرابلس»، ويتعلق بإقامة أو إحياء «لجنة التنظيم السياسى الموحد» الذى ينبغى تشكيله على مستوى الوطن.

لقد تبنى بيان صنعاء ذات الصيغة التى كان اقترحها وفد الشطر الجنوبى وجاءت ضمن مشاريعه السابقة الذكر، حيث جاءت فيه: إحياء لجنة التنظيم السياسى الموحد المنصوص عليها فى المادة التاسعة من بيان طرابلس، تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الوحدوية، حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسى الموحد، طبقاً للاتفاقيات...». [قارن «صوت العمال» العدد السابق، وكتاب: اليمن الواحد، ص١٢٤].

أما الصيغة الواردة فى المادة (٩) من بيان طرابلس فقد كانت: «ينشأ تنظيم سياسى موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة فى الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامى والاستعمار وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية.. وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الاساسى للتنظيم ولوائحه، مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية الليبية.. وعلى ضوء مناقشة من قبل فئات الشعب« [اليمن الواحد، ص٤٠].

إن أهمية قيام مثل هذا التنظيم السياسى الموحد واضحة للعيان، فهو بقيامه وبوضع ميثاق عمل وطنى له، يمثل المخرج السياسى والعملى، الفوقى والتحتى، للأزمة المزمنة والمتفاقمة أبداً التى تعيشها قضية العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية.

وليس فى الإمكان تصور دستور موحد لدولة الوحدة اليمنية المنشودة إلا فى ضوء ميثاق وطنى يلتزم به مثل هذا التنظيم السياسى الموحد، ويقره الشعب- بعد مناقشته جماهيرياً- عبر استفتاء عام.

والتنظيم والميثاق معاً يمثلان الجسر التنظيمى والأيديولوجى- السياسى الذى تعبر عليه

قضية الوحدة تلك الفجوة الفاصلة بين الطبيعة الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- الثقافية لكل من النظامين.

فهما ينطلقان من التسليم بالواقع الصلد الذى لامجال لتجاهله أوتجاوزه باسم وحدة وطنية مثالية صوفية ميتافيزيقية واهمة موهومة. غير أنهما إذ يسلمان به لايبقيان عليه كواقع أبدى لاقبل لأحد بحلحلته، وإنما يبحثان عن «المعدل الوسطى» فيه، عن الأواصر العميقة التى تستبطنه، عن القواسم المشتركة حتى فى حدودوها الدنيا التى تتخلله.. عن الصيغة الوسطية المتعادلة المتوازنة للمصالح الطبقية والسياسية القائمة داخل هذا الواقع، عن المساومة الاجتماعية- الوطنية- التاريخية المقبولة التى يحتمها، من أجل الوصول إلى شكل أولى ومرن للوحدة اليمنية، قابل للنمو والتطور على ارضية هذا الشكل ذاته، والتحول خطوة لخطوة وبشكل متدرج، ولكن متصاعد باستمرار، إلى أشكال أرقى حتى بلوغ انضج وأكمل هذه الأشكال، وهو الوحدة الاندماجية الكاملة فى جمهورية وطنية ديمقراطية مستقلة متحررة متقدمة.

القبول بقيام تنظيم سياسى موحد لايعنى إلغاء التناقض الموجود فى الواقع بين طبيعة ووجهة كل من النظامين الاجتماعيين والتنظيمين السياسيين الرسميين القائمين فى الشطرين، كما لايعنى انكار وجود منظمات وأحزاب سياسية فى كل منهما، وانما يعنى ببساطة التسليم بهذا الواقع، واقع التعددية السياسية، معبراً عنها فى وجود نظامين غير متماثلين، وفى وجود منظمات واحزاب سياسية غير متجانسة، غير أنه يجمع بينها كلها- أوينبغى أن يجمع بينها- هذا المسعى الوطنى العام المشترك من أجل تحقيق وحدة اليمن، بدءاً من أكثر أشكالها واقعية وأقربها إلى حيز الممكن، وانتهاء بأعلى أشكالها الاندماجية المنشودة.

جامع الوطنية اليمنية:

وأيا كانت التمايزات وحتى التناقضات بين طبيعة النظامين والتنظيمات السياسية القائمة والمحتمل قيامها، فإن جامع «الوطنية اليمنية» كفيل بإيجاد الأرضية العامة المشتركة التى نلتقى عليها جميعها.

ونزعة الوطنية تعنى أول ما تعنى الحرص على سيادة الوطن ورفض أى وكل شكل من أشكال استتباعه وإلحاقه بمناطق النفوذ الخارجية الرجعية والامبريالية، سواء بشكل سافر أو مستتر، مباشر أوغير مباشر.

وهى تعنى كذلك رفض الوقوع تحت تأثير الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية والسياسية ذات الارتباطات المعروفة والمشبوهة بالدوائر الخارجية، الرجعية والاستعمارية. وأبرز هذه الطبقات والفئات والقوى تتمثل اليوم فى الإقطاع والكمبرادور والأخوان المسلمين والبيروقراطية البرجوازية.

إن جامع الوطنية اليمنية ينظم العمال والفلاحين والحرفيين والمثقفين المستنيرين- مدنيين وعسكريين- والبرجوازية الصغيرة والوسطى المنتجة (البرجوازية الوطنية). وهذه الطبقات

والفئات والقوى موجودة فى كلا شطرى اليمن. ولها منابرها السياسية الظاهرة أو المستترة، والتى بها بالاعتراف بوطنيتها، ومن ثم بحقها فى الوجود التنظيمى الشرعى، وفى النضال السياسى المشروع، وفى الاشتراك فى البحث عن الشكل التنظيمى الملائم القادر على استيعابها وحشد قواها، وعن الصيغة الايديولوجية- السياسية الموثقة والمقبولة من قبلها مجتمعة- يمكن أن تصبح الحامل التاريخى لقضية الوحدة اليمنية.

عجز الطبقة الوسطى عن تحقيق الوحدة القومية الوطنية:

ففى غياب الطبقة البرجوازية المكتملة التكوين، السوية البنية، المناضلة ضد الإقطاع والتجزئة الإقطاعية، ومن أجل توحيد السوق الوطنى، والتوحيد القومى، ودفع عملية التطور الاجتماعى فى الاتجاه الرأسمالى، وشد كل قوى المجتمع، وعلى رأسها الفلاحون، خلفها، كمجسدة للوطنية، وممثلة لوحدة الأمة، وقائدة لها نحو قيام دولتها القومية البرجوازية- فى غياب مثل هذه الطبقة ليس بالنسبة لليمن فقط، وانما أيضاً بالنسبة للوطن العربى بشكل عام- على تفاوت فى الدرجة- بل وبالنسبة للعالم النامى، حيث أن بلوغ الرأسمالية العالمية أعلى درجاتها، وهى الامبريالية، وحيث أن التقاسم الدولى للعمل بين أطرافها، لايتيح لرأسمالية البلدان النامية تجاوز سقف التبعية البنيوية أو الموضوعية ذات الأشكال المتعددة عليها- أقول فى غياب مثل هذه الطبقة البرجوازية المنتجة الصاعدة فى اليمن، والرافعة من ثم لشعار وحدة اليمن، على أسس تحررية وطنية ديمقراطية فإنه غير مقدر لفئات البرجوازية الوسطى- التجارية، والصناعية، والمالية، والبيروقراطية (المدنية والعسكرية) سوى أن تلعب دور الشريك فى تحقيق وحدة اليمن، إلى جانب الطبقة العاملة، وطبقة الفلاحين، وفئات المثقفين الثوريين، والحرفيين والبرجوازيين الصغار، والموظفين الصغار، والجنود.

التحالف الوطنى الواسع سبيل تحقيق وحدة الأوطان:

وفى عصرنا الراهن فإن الدور الوطنى أو القومى الريادى والقيادى الذى كانت تضطلع به بوجوازية القرن التاسع عشر الأوروبية أونهض به الإقطاع الألمانى السائر فى طريق التبرجز (اليونكر) تحت قيادة بيسمارك، وأمكن به تحقيق الوحدة القومية، وإقامة الدولة المركزية الموحدة لبعض شعوبها وأممها- هذا الدور يؤول فى عصرنا الراهن- عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وعصر تجذر حركات التحرر الوطنى وانتقال فصائل منها من موقع الفكر البرجوازى المتذبذب إلى مواقع الديمقراطية، بل ومواقع الاشتراكية العلمية- ولاسيما بعد الاحباطات والاخفاقات التى منيت بها الحركات الوطنية والقومية بفعل قيادتها لها، وعجزها من ثم عن تحقيق كامل السيادة الوطنية على أقطارها، ناهيك عن تحقيق الوحدة القومية، والدولة المركزية الموحدة لأممها- هذا الدور يؤول إلى تحالف طبقى سياسى واسع يمثل العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة عموده الفقرى، ويمسك بقيادته ممثلو الفكر الديمقراطى الثورى والفكر الاشتراكى العلمى.

وهذا التحالف الطبقى- السياسى الواسع هذا بقيادته الديمقراطية الثورية والاشتراكية العلمية، هو وحده القادر على تحقيق التحرر الوطنى، الكامل، والتوحد القومى التام، والتقدم الاجتماعى الشامل، والديمقراطية السياسية الواسعة.

ذلك هو القانون التاريخى الجديد الذى أفرزته حركة التطور الاجتماعى فى البلدان النامية عموما، والذى يتميز تماماً عن ذلك القانون التاريخى الذى طرحته حركة التطور الاجتماعى فى الغرب المتطور، والذى تولت الطبقة الرأسمالية الصناعية الصاعدة ترجمته، بقيادتها لشعوبها فى اتجاه تحقيق تحررها وتوحدها وتقدمها وديمقراطيتها بما يتفق ورؤيتها الأيديولوجية، ومصالحها الطبقية وامتيازاتها السياسية.

وهو قانون يسرى على الوطن العربى، باعتباره جزءاً من هذه البلدان النامية. إن عجز البرجوازية الصغيرة والوسطى الثورية، ممثلة بالدرجة الأولى فى الحركة القومية العربية التى قادها حزب البعث العربى الاشتراكى، وفى المشروع القومى الناصرى- إن عجزها عن تحقيق شعاراتها فى الوحدة، والحرية والاشتراكية، بل وعجزها عن الحفاظ على ذلك القدر من التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى، والوحدة الوطنية، التى كان قد أمكنها إنجازها داخل الأقطار التى تحكمها بالفعل، حيث تعرضت للانتكاس كما حدث لمصر الناصرية بعد وفاة بطلها جمال عبد الناصر، أومنيت بالتراجع أوحتى المراوحة كما هو الحال بالنسبة للبعث بعد أن هيمنت عليه «القطط السمان»- حسب تعبير بعض قادة البعث السورى- وتحكمت فيه البيروقراطية البرجوازية العسكرية والمدنية المتخمة الغنى- أقول إن ذلك كله هو أحد البراهين المادية القاطعة على أن البرجوازية الصغيرة والوسطى- أياً كانت ثوريتها، وأياً كان صدقها وحماسها لشعاراتها- فإنها- إذا انفردت بقيادة المسيرة الوطنية أو القومية التقدمية- لاتستطيع لا أن تحقق شعاراتها ولا أن تحافظ على ما أمكنها إنجازه داخل الأقطار التى تحكمها.

مساهمة البرجوازية الوطنية فى قيادة التحالف الديمقراطى:

فقط ضمن تحالف طبقى- سياسى واسع، سواء على المستوى الوطنى أو المستوى القومى، يمكن للبرجوازية الصغيرة والوسطى أن تلعب دورها الذى يعود إليها، بل ويمكنها أن تكون شريكا فى قيادة التحالف الذى يغلب عليه التوجه الديمقراطى الثورى والتوجة العلمى الاشتراكى.

إن هناك أقساماً من الحركة البعثية والناصرية والحركة الوطنية والقومية عموماً تتقدم نحو المواقع الأمامية التى كان جمال عبد الناصر شخصياً قد أطل عليها، دون أن تمكنه ظروف مابعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ من ترجمتها عملياً وسياسياً، وهى تتقدم عموماً نحو امتلاك رؤية ديمقراطية ثورية تؤهلها لأن تكون شريكاً فعالاً فى قيادة أوطانها والوطن العربى بشكل عام فى اتجاه التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى والتوحد القطرى والقومى، والديمقراطية السياسية.

جبهة وطنية على نطاق كل شطر وجبهة عريضة على نطاق اليمن كلها:

إن هذا الحكم العام ينطبق على اليمن. وفى إمكان هذه الأقسام من الناصريين والبعثيين والديمقراطيين، بل والدينيين المستنيرين، أن يشكلوا مع الماركسيين تحالفاً سياسياً داخل كل شطر، تمهيداً لإقامة تحالف سياسى أوسع على مستوى القطر اليمنى كله.

ويمكن للحزب الاشتراكى اليمنى- فى ظل التعددية السياسية الثورية المأمولة- وهى حتمية وضرورة أخذت تعبر عن نفسها ليس فقط فى البلدان العربية التى كانت تأخذ بنظام الحزب الواحد، وأخذت الآن بنظام التعدد الحزبى، وانما أيضاً ببعض البلدان الاشتراكية- يمكنه أن يكون القائد الطبيعى غير المنازع لهذا التحالف الوطنى- الديمقراطى على نطاق جنوب الوطن، كما يمكنه أن يلعب دوراً طليعياً فى مضمار بناء تحالف سياسى أوسع على المستوى اليمنى كله.

إمكانية أن يأخذ التنظيم السياسى الموحد شكل جبهة وطنية عريضة:

إن اكتساب «التنظيم السياسى الموحد» الذى نص عليه «بيان طرابلس» هذه الصبغة التحالفية الجمهورية، بحيث يضم إلى جانب التنظيمين السياسيين المعترف بهما حتى الآن، وهما الحزب الاشتراكى اليمنى، والمؤتمر الشعبى العام، التنظيمات والأحزاب السياسية الأخرى فى شطرى اليمن، والتى من المفترض أن تصبح شرعية بمقتضى قانون يسمح بالتعددية الحزبية يصدر فى كلا الشطرين- إن اكتسابه هذه الصبغة التحالفية الجمهورية على النطاق الرسمى والشعبى معاً يمثل أحد المداخل الخاصة المبررة وطنياً وموضوعياً من أجل إقامة التحالف الطبقى- السياسى الواسع المنوط به النضال من أجل دفع اليمن - كل اليمن - على طريق استكمال التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى، والتوحد القطرى، والديمقراطية السياسية.

إن تلكؤ نظام صنعاء - نظراً للتيارات الداخلية والخارجية التى تتجاذبه، ولاسيما بعد أن أصبح طرفاً فيما أصبح يسمى "مجلس التعاون العربى" الأمر الذى يحمل معه مخاطر أو احتمالات انجراره بعيداً عن طريق السعى لتحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية- إن تلكؤه عن قيام مثل هذا "التنظيم السياسى الموحد" وعن القبول بإعطائه هذه الصبغة التحالفية الجبهوية- إن ذلك ليس من شأنه أن يعطل السعى عن النضال المثابر والدؤوب من أجل إقامة مثل هذه الجبهة الوطنية الديمقراطية الوحدوية العريضة، التى تمثل الخيار التاريخى الذى تتحقق به- أولاً وقبل كل شىء- وحدة الحركة الوطنية والشعبية اليمنية، ووحدة الرؤية الأيديولوجية والسياسية العامة التى تجمع شتى أطرافها، ووحدة المنظمات الجماهيرية فى كلا الشطرين، ووحدة العمل النضالى بجميع أشكاله.

حتى تصبح اليمن الديمقراطية نواة الدولة اواحدة:

إن إشراك قوى التحالف الوطنى الديمقراطى فى السلطة السياسية فى جنوب الوطن من شأنه أن يعطى ترجمة عليا لصدق وعمق هذا التحالف، وأن يقدم مثلاً نموذجياً على كيفية التعامل بين قوى المرحلة التاريخية، وأن يجعل من النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن لانظام

الحزب الاشتراكى اليمنى فقط الذى لعب دوراً أساسياً وقيادياً فى قيامه، وانما أن يجعل منه ايضاً نظام الحركة الوطنية الديمقراطية كلها، فوق أنه سيجعل منه التجسيد الاولى والطليعى لدولة الوحدة اليمنية، والصورة المكثفة المبشرة قولاً بها، والعاكسة موضوعياً وذاتياً لمستقبلها، والنواة الحقة والصلبة لها، والمعبرة عن مصالح وصبوات الجماهير الشعبية اليمنية جميعها، وعن اتجاه حركة الثورة اليمنية عموماً، وعن صيرورتها التاريخية الحتمية.

إن اقدام الحزب الاشتراكى اليمنى على قيادة مثل هذه الانعطافة التاريخية فى مجرى نضاله بكل أبعادها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية وانعكاساتها على مستوى الوطن وعلى النطاق الخارجى، وبكل مايترافق معها من ترسخ الاستقرار السياسى، ومن اجتذاب الجماهير الشعبية وقواها السياسية والمتعددة إلى حلبة الفعل الثورى، ومن توطد عرى التحالف بينها وبين الحزب القائد على أساس طوعى وبمبادرة ذاتية خالصة، ومن توفر مناخ غير مسبوق للمضى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،الثقافية على نحو شامل، ومن اشتراك كل قوى المجتمع عبر الأشكال المختلفة فى عملية التنمية هذه، إضافة إلى اشتراكها السياسى فى إدارة شؤون المجتمع والمنظمات الجماهيرية والنقابية ،ومختلف مؤسسات الدولة- إن ذلك من شأنه أن يكفل استعادة زمام المبادرة التاريخية، الذى بدا أنه أفلت أوكاد يفلت من اليمن الديمقراطية بعد أحداث ٣١يناير١٩٨٦ الدامية، وانما أيضاً أن يساعد على احتدام التفاعلات الطبقية والسياسية فى الشطر الشمالى من الوطن، حيث تتجمع عقدة التناقضات الوطنية والاجتماعية المستعصية التى يخفف من اشتدادها أى تطور فى مضمار العمران والتنمية يمكن أن يحققه، والتى لاحل لها إلا بحدوث تطور أوتحول فى وجهة المجتمع والدولة، تقطع طريق التبعية للقوى الرجعية والشوفينية والاستعمار الجديد، وتعيد وضعه على درب السيادة الوطنية، والديمقراطية السياسية، بما يكفل توافر الشروط الموضوعية والذاتية للعب دوره الكامل فى اتجاه تحقيق الوحدة اليمنية، وإقامتها على أسس وطنية ديمقراطية، وبما يتيح دفع اليمن كله، اليمن الديمقراطى المتحرر المستقل الموحد، فى طريق انجاز مشروعه النهضوى الحضارى الديمقراطى التقدمى، وفى طريق الإسهام الفعال بقسطه القومى فى تحقيق المشروع النهضوى الحضارى الديمقراطى التقدمى الأعم على المستوى القومى العربى، بما فى ذلك تحقيق دولة العرب الديمقراطية التقدمية، وفى طريق الاشتراك النشط فى نضال البشرية التقدمية من أجل خلق عالم ترفرف عليه الحرية والديمقراطية والاشتراكية والسعادة والسلام.

* * *

فى تاريخ الشعوب كان هناك دائماً المثقف المناضل فى مقابل المثقف المتأمل. الأول كان يشترط معادلات فكرية معينة، وأحياناً تعجيزية، لولوجه مضمار العمل السياسى المباشر، بينما كان الثانى يقنع بالحد المقبول، ومن خلال الممارسة السياسية يعمل على توسيعه وتطويره، بحيث يغدو أكثر كمالاً وشمولية.

لم يكن المثقف المتأمل يهتم بكمال النظرية، ونضج البرنامج، وسلامة التكتيك، بقدر ما كان يهمه أمر نفسه وسلامته وعافيته، على عكس المثقف المناضل الذى كان بنكران ذات وبروح التفانى والتضحية والإيثار يقبل بالعمل مع من هم أقل منه معرفة نظرية، ورشداً سياسياً، وخبرة عملية، بغية مساعدتهم على الارتفاع الى المستوى الفكرى والسياسى الذى يمكنهم من النهوض بمهمتهم التاريخية التى يستطيع المنظر الفرد، والسياسى المحنك، أن يحققها بدونهم، أو بعيداً عنهم.

كان المثقف المتأمل يبحث عن الحجج والتعلات التى يبرر بها موقفه الانعزالى وأحياناً اللامبالى، بحركة الصراع الضارى من حوله. ولربما أطل من علٍ، أوحتى من بعيد، وألقى بعض المواعظ- شأن الأحبار والرهبان والشيوخ المتبتلين- على المنخرطين فى معمعان النضال يسمعونها، ولكن عبثاً. فهؤلاء لايسمعون إلا لمن يشاركهم معركتهم، ويكتوى بنيران النضال مثلهم، ويعانى مثلما يعانون.

على العكس من ذلك كان موقف المثقف المناضل الذى كان يقبل بالدخول فى أقرب الحركات السياسية الى فكره وهدفه، إن عز عليه إنشاء حركة سياسية، وربما شكل ضمن هذه الحركة السياسية أوتلك جناحاً راديكاليا، ريثمايتسنى له بناء حركته الثورية المستقلة المتميزة.

ذلك مانبه إليه ماركس وانجلز منذ البداية، وماسار عليه تلاميذهما فى كل مكان وعبر مختلف العهود، وهو ماحدث أيضاً فى اليمن منذ نشوء الحركة الثورية فيه فى الخمسينيات.

فى بحث له يصور انجلز علاقات القوى بين البرجوازية والبروليتاريا أثناء ثورة مارس ١٨٤٨ البرجوازية فى ألمانيا، وكيف عكست التركيبة الاجتماعية- الاقتصادية المتخلفة فى ألمانيا نفسها على موقف الطبقتين، مما حدا بالبرجوازية الألمانية الى أن تدير سلاحها ضد عدو الغد، وهو البروليتاريا، والى أن تبحث عن قاسم مشترك مع خصم الساعة، وهو الملكية المطلقة، والإقطاع، والبيروقراطية، والبرجوازية الصغيرة المذعورة، ومما جعل البروليتاريا الضعيفة التكوين والوعى- بفعل التخلف الاقتصادى والاجتماعى- تقبل بدور الشريك التابع للبروجوازية إبان الثورة، وفرض عليها وعلى عصبة الشيوعيين الألمان، التى انضم اليها ماركس وانجلز قبيل الثورة بقليل،

أن يلعبوا دور الحزب الديمقراطى الثورى لا أكثر.

يقول انجلز: ولكن فى هذه الأثناء تبدى على الفور تأثير الظروف الاقتصادية المتأخرة جدا بالقياس إلى فرنسا وانجلترا والعلاقات الطبقية المتأخرة أيضاً من جراء ذلك فى ألمانيا.

إن البرجوازية الألمانية التى بدأت للتو تبنى صناعتها الكبيرة لم تكن تملك لا القوى ولا الشجاعة، لكى تظفر لنفسها بالسيادة فى الدولة بلا منازع، ولم تكن بحاجة ماسة إلى هذا الظفر، أما البروليتاريا المتخلفة بالقدر نفسه المترعرعة فى أحضان العبودية الروحية التامة، غير المنظمة، وحتى غير القادرة بعد على التنظيم المستقل، فإنها كانت تشعر شعوراً غامضاً وحسب بالتضاد الشديد بين مصالحها ومصالح البرجوازية. ولهذا، رغم أنها كانت من حيث الجوهر خصماً رهيباً للبرجوازية، إلا أنها بقيت مع ذلك ذيلاً سياسياً لها. إن البرجوازية التى أخافها، لاما كانت عليه البروليتاريا، بل ما كانت تهدد بأن تصبحه، وما كانت قد أصبحته البروليتاريا الفرنسية، قدرأت الخلاص فى أمر واحد فقط، فى مساومة مع الملكية والاريستقراطية، أيا كانت، حتى وان كانت مساومة فى منتهى الجبانة. أما البروليتاريا التى لم تكن قد أدركت بعد دورها التاريخى، فقد اضطرت فى الآونة الأولى، بأغلبيتها الساحقة، إلى القيام بدور الجناح الأكثر تقدماً من البرجوازية، بدور الجناح اليسارى المتطرف... إن أعضاء العصبة المائتين أو الثلاثمائة المشتتين قد ضاعوا فى الجمهور اللجب الذى أخذ يتحرك فجأة.ولهذا ظهرت البروليتاريا الألمانية على الحلبة السياسية فى البدء بوصفها الحزب الديمقراطى الأكثر تطرفا » [ماركس- انجلس، منتخبات فى ثلاث مجلدات، المجلد٣، الجزء ٢١ دار التقدم موسكو، ١٩٨١.ص ١٩٢- ١٩٣].

لم يبحث الشيوعيون الألمان لأنفسهم عن مبرر، لكى يبتعدوا عن مجرى الثورة البرجوازية الديمقراطية فى ألمانيا المجزأة المفككة، ولا وقفوا موقف اللامبالاة منها بحجة أن الثورة لم تعم ألمانيا كلها، وانما قامت فى أجزاء منها [فى فيينا وفى برلين]، بل خاضوا المعمعة، وتوجهوا نحو ألمانيا كلها، رافعين المطالب التى حددها لهم ماركس وانجلز خلال الثورة، والتى كان على رأسها إقامة جمهورية ألمانية ديمقراطية واحدة موحدة غير قابلة للتجزئة، ولامكان فيها للإقطاع، الى غير ذلك من المطالب الديمقراطية الملبية لمصالح البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة وصغار الفلاحين.

بعد فشل ثورة ١٩٤٨، لافى ألمانيا فحسب، وإنما فى أوروبا كلها، كان رأى ماركس وانجلز أنه لامحيص من إصدار جريدة ثورية فى ألمانيا، هدفها بلورة مفاهيم الثورة الديمقراطية وتحديد مكان ودور البروليتاريا الخاص فيها، وبناء حزبها الذى ينبغى أن يمثل الجناح الجذرى فى التيار الديمقراطى عموماً.

لا العزلة عن مجرى الحركة الثورية العام، والاعتكاف فى بروج عاجية حتى يوم الشيوعية، ولا الذوبان فى هذا المجرى حتى يفقد الحزب البروليتارى طابعه المتميز- هكذا كان موقفهما..

مهمة المناضلين تكمن بالضبط فى الإدراك الجيد لطبيعة اللحظة التاريخية المعاشة، فى فهم مجرى التطور، والدرجة الاجتماعية التى بلغها، فى تكتل كل قوى المرحلة التاريخية، وصبها

فى اتجاه النضال الشعبى الدائب والمستمر من أجل تحقيق اهداف المرحلة الثورية، التى يمثل قيام جمهورية المانية ديمقراطية موحدة ذروتها، والتى تفتح بقيامها آفاق مرحلة ثورية أعلى.

وحسب صياغة «الجريدة الرينانية الجديدة» التى أصدرها ماركس وانجلز فى مدينة كولونيا الألمانية فإنه كان ينبغى أن يكون واضحاً «أننا ندعو الى اعلان المطلب الطوباوى الذى يقول منذ البدء بجمهورية المانية موحدة، غير مجزأة، لكننا نطلب ممايدعى بالحزب الديمقراطى الراديكالى لايخلط نقطة البداية للنضال والحركة الثورية بالهدف النهائى» [الجريدة الرينانية الجديدة، دار من خلدون للنشر، بروت، ١٩٧٧ص ١٩]

أمران نبه ماركس وانجلز الى خطورة الوقوع فيهما: التزمت النظرى الذى لايترك لأصحابه سوى مجال ضيق ومعزول، وسوى التعامل مع حفنة من المثقفين المعجبين بأنفسهم وتخريجاتهم الفكرية التى يبررون بها بعدهم عن مجرى النضال الثورى، والغرق فى البراجماتية التى تقبل بأى حل سياسى حتى على حسب القيم الثورية التى يكون النضال الثورى قد شرع فى تحقيقها بالفعل.

كان قفاز التحدى الذى قذفه معلما الطبقة العاملة فى وجه الجميع هو شعار الثورة الديمقراطية والمضى بها الى خاتمتها الطبيعية، أى إلى إقامة الجمهورية الألمانية الديمقراطية الواحدة الموحدة.

وبهذا الشعار حشرا كلاً من المتزمتين النظريين دعاة التبشير بالمبادىء الشيوعية فى أرض خلاء، والبرجماتيين الذين بلغت بهم ميوعتهم وخورهم حد التخلى عن منطق الثورة الديمقراطية ذاتها حشراهم فى الركن الضيق.

كتب انجلز فى هذا الصدد: «وهذا ماقرر رايتنا عندما شرعنا نؤسس جريدة كبيرة فى ألمانيا. ولم يكن من الممكن أن تكون هذه الراية الديمقراطية، ولكن تلك الديمقراطية التى تبرز، فى كل مكان، فى كل مناسبة، طابعها البروليتارى المتميز، الأمر الذى لم يكن بوسعها بعد أن تسجله على رايتها قطعاً وإلى الأبد.

ولو أننا لم نقدم على هذا، لو أننا امتنعنا عن الالتحاق بالحركة فى جناحها القائم فعلاً الأكثر تقدماً، البروليتارى فعلاً، وعن دفعها الى الأمام، لما كان بقى لنا غير التبشير بالشيوعية فى منشور صغير ريفى، وغير تأسيس شيعة صغيرة عوضاً عن حزب كبير للعمل. ولكننا لم نكن نصلح للقيام بدور المبشرين فى الصحراء: فقد درسنا الطوباويين دراسة جيدة للغاية، وليس لهذا الغرض وضعنا برنامجنا». [المصدر الاسبق، ص ١٩٣- ١٩٤] كانت عصبة الشيوعيين الألمان على رأس الحركة الديمقراطية الثورية الالمان تمثل الجناح الأكثر ثورية وتقدما فيها.

غير أن بعض أعضائها مالبث أن أظهر قدراً من التوفيقية والنزعة الإصلاحية فقد معه سمته الثورى، لا البروليتارى فحسب، بل والديمقراطى أيضاً.

كان أسطفان بورن هو أبرز نموذج لهذا الطراز من الثوريين الذين تحولوا إلى سياسيين إصلاحيين.

على العكس من ذلك كان فلهلم فيتلينج الذى رغم بدايته المشجعة التى أشاد بها ماركس. فقد جمح به نزوعه الاشتراكى الطوباوى، وشيوعيته الخيالية إلى مدى تصور معه أن ماركس غداً رجلاً بيروقراطياً ومتقاعساً عن العمل الثورى، لأنه لم يوافقه على خلط مراحل الثورة، ولأنه تمسك بأن ما تواجهه ألمانيا هو السير بثوريتها البرجوازية الديمقراطية الى النهاية، قبل أن تطمح إلى فردوس الاشتراكيه والشيوعية.

لم تكن تنقص أسطفان وفلهلم فيتلينج الموهبة والثقافة. ولكن كان ينقصهما الشىء الأهم، وهو فهم طبيعة اللحظة التاريخية، حيث كان الأول يتراجع عن المدى الذى بلغته الحركة الثورية الألمانية فى تطورها، ويدعو الى شىء من المساومة الطبقية، ويدعو من ثم إلى الارتداد بالثورة، بينما كان يدعو الثانى الى تجاوز اللحظة التى كانت تقف عندها الثورة، والى القفز مباشرة الى مرحلة المساواة الشيوعية.

وبينما هجر فيتلينج ألمانيا، وذهب الى امريكا، حيث أسس له كومونة شيوعية لإشباع أحلامه الطوباوية مالبثت أن انهارت، فإن أسطفان بورن كما فقد ثوريته أفلس سياسياً، وقنع بوضع استاذ محدود الأهمية والتأثير.

ولأننا أعددنا دراسة مفصلة ومستقلة عن فتيلينج سترى النور قريباً فإن ماينبغى ايراده هنا هو رسم الخط البيانى الذى أخذ يهبط شيئاً فشيئاً بأسطفان بورن حتى انتهى به الى الخروج من الحلبة الثورية، والحلبه السياسية، وإلى الانزواء فى ركن ضيق بعيداً عن حياة الناس العامة.

يرسم الجلز هذا الخط الهابط كما يلى: «وأخيراً، إن صفاف الحروف أسطفان بورن، الذى كان عضواً نشيطاً فى العصبة فى بروكسل وباريس، اسس فى برلين «اخوة عمالية» انتشرت انتشاراً كبيراً، ودامت حتى عام ١٨٥٠. إلا أن بورن، وهو الشاب الموهوب، تسرع كثيراً فى انتهاج نهج رجل سياسى. «فتآخى» مع خليط من العناصر المتباينة لمجرد أن يجمع حوله جمهوراً من الناس. فلم يكن مطلقا من عداد أولئك الذين يستطيعون أن يوحدوا بين النزعات المتناقضة ويلقوا النور فى البلبلة والفوضى. ولذا تقع فى المنشورات الرسمية التى أصدرتها «أخويته» على تشويش ومزيج من مفاهيم «البيان الشيوعى» مرفوقة بذكريات ورغائب حرفيه ومقرونه بمزق من الأفكار المأخوذة عن لويس بلان وبورودون ومشفوعة بدفاع عن مذهب حماية الصناعة الوطنية، الخ، أى بكلمة إن هؤلا القوم كانوا يريدون إرضاء الجميع. وكانوا يهتمون على الأخص بتنظيم الاضرابات والنقابات والتعاوينات، ناسين أن المقصود بالدرجة الأولى هو الاستيلاء بانتصار سياسى على الأرض التى يمكن فيها وحدها لهذه الأغراض أن تتحقق بثبات وأمانة. وعندما حملت انتصار الرجعية زعماء «الأخوية» على الشعور بضرورة الاشتراك المباشر فى النضال الثورى، كان من البديهى أن يتخلى عنهم الجمهور المخدوع الملتف حولهم. لقد اشترك بورن فى انتفاضة درسدن فى إيار (مايو) ١٨٤٩ ولم ينج الا بفعل الصدفة. أما «الأخوية العمالية» فإنها بقيت فى معزل عن الحركة السياسية الكبيرة للبروليتاريا، كجمعية منعزلة، موجودة بخاصة على الورق،

وتضطلع بدور ثانوى إلى حد أن الرجعية لم ترمن الضرورى الغاءها إلا فى عام ١٨٥٠ ولم تغلق فروعها إلا بعد بضع سنوات. ولكن بورن، واسمه الحقيقى بوترمليخ، لم يتمكن قط من أن يصبح رجلاً سياسياً كبيراً، إنما أصبح استاذاً سويسرياصغيراً يترجم الآن، لاماركس باللغة الحرفية، بل رينان الطيب بلغته، بلغة ألمانية سكرية» [المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٧]

لابد أن عبد الله عبد الرزاق باذيب قرأ عام ١٩٥٤ هذا التراث الذى يقدمه ملف الاشتراكية العلمية فى ألمانيا، ولابد أنه استوعب الدرس جيدا.

إن مسلكه النضالى، الفكرى والعلمى، منذئذ والى وفاته فى ١٦ أغسطس ١٩٧٦ يقدم من الأدلة مايبرهن على أن هذا الدرس الألمانى لم يكن غائباً عن ذهنه وممارسته.

لم يشعره بعثوره على النظرية الماركسية بأدنى قدر من الخيلاء والزهو، ولم يضع نفسه فوق أو خارج القوى الاجتماعية والسياسية المعاصرة له، والتى لم يسعدها الحظ بالوقوع على ذلك الكنز النظرى الذى وضع يده عليه، ولم يستبق اللحظة التاريخية ويسارع إلى إنشاء حزب شيوعى يتباهى به على الآخرين. وإنما هداه فكره النظرى الثورى إلى المشاركة فى بناء «الجبهة الوطنية المتحدة»، والى الدخول فى «رابطة أبناء الجنوب» التى بدت له فى منتصف الخمسينيات شكلاً ما من أشكال العمل الجبهوى، قبل أن يغادرها بعد أن تبين له صعوبة تطويعها للخط الوطنى التحررى.

وبعد أن تمكن عبر العمل المباشر وسط العمال والمثقفين من إيجاد نواة سياسية تؤمن بما آمن به أنشأ «الاتحاد الشعبى الديمقراطى» فى ٢٢ اكتوبر ١٩٦١ أكد فى ميثاقه الوطنى أنه ليس حزباً شيوعياً بعد: «وهذا الاتحاد ليس حزباً، وانما هو تجمع وطنى يقبل ويرحب بأى عنصر وطنى مستقل يؤمن بمبادىء الاتحاد، ويتبنى الميثاق الوطنى التالى كبرنامج للعمل».

كان مايهم باذيب ورفاقه الى جانب تثقيف الأعضاء بأيديولوجية الاشتراكية العلمية، هو العمل على بناء جبهة وطنية عريضة، أو نسج علاقات نضالية قابلة للتنامى مع الفصائل الثورية الأخرى، بلوغاً الى اقامة الحزب الشيوعى المنشود.

كانت الجبهة القومية هى الفصيل الاساسى الذى أمكن لباذيب أن ينسج مثل هذه العلاقات معه، وخاصة بعد أن تمكنت من قيادة ثورة ١٤ اكتوبر بنجاح. ولهذا الغرض سخر جريدته «الأمل»، وجمد تنظيمه. وبفضل التقارب الفكرى والنضالى بين أبرز قادة الجبهة القومية الطليعيين، وعلى رأسهم عبد الفتاح اسماعيل، وبين باذيب ورفاقه بدا أن الطريق قد فتح لتنمية التعاون والتلاحم فى اتجاه خلق حزب طليعى، حتى أمكن بالفعل اقامة التنظيم السياسيالموحد- الجبهة القومية الذى مثل صيغة انتقالية لقيام هذا الحزب: الحزب الاشتراكى اليمنى، فى اكتوبر ١٩٧٨.

أمثال أسطفان بورن وفيتليبنغ ظلوا ومازالوا فى مقاعد المتفرجين، أو البعيدين عن الركب، سواء ركب الثورة الديمقراطية التى تجسدت عمليا فى النظام الذى اقامته ثورة ١٤ اكتوبر،

أوركب بناء الحزب الطليعى. ولم يعد يفرحهم شيئ تتعرض له هذه الثورة أو يتعرض له هذا الحزب. فذلك- فى تصورهم- هو عقاب تاريخى لهما لاجتنابهما الطريق الذى نصحوا به، طريق «الأخوة الوطنية» بين القوى الاجتماعية المتصارعة، ولعدم استشارتهم أولاً فيما ينبغى عمله، قبل الإقدام على تفجير الثورة، وقبل التسرع إلى قيام الحزب!!

ولأن قافلة الثورة والحزب تجاوزت القاعدين والمتقاعدين قبل الأوان، ولأن البضاعة التى يعرضونها لم تعد تلقى من يشتريها، فإنه لم يعدلهم مكان لافى قطار الثورة المندفع بسرعة لايستطيعون معها الصعود اليه، حتى لو أرادوا، ولابين الأتباع الذى خدعوابهم لبعض حين.

وكلما مضى قطار الثورة أبعد، وتجاوز الأنفاق التى ظنوا أنه هالك فيها لامحالة، وبلغ محطات لم يحدسوا حتى مجرد الحدس بها، كلما اكتشفوا أنه فاتهم شرف الإسهام فى هذه المسيرة النضالية.

ولربما شعروا حينئذ بشىء من الندم، ولكن لات ساعة مندم!

* * *

الوحدة اليمنية..
بين دعاة الوحدة الاندماجية الفورية..
ودعاة الوحدة المتدرجة المتصاعدة

قرأت باهتمام شديد الحوار الذى أجرته صحيفة «صوت العمال» فى عدد ١٩٨٨/٧/١٤ مع سفيرنا فى الأمم المتحدة الأخ عبد الله الأشطل، والذى كانت قضية الوحدة اليمنية محوره وبيت القصيد فيه.

ما يثير التقدير والانتباه معاً هو اللغة النظيفة التى يتحدث بها الأخ الأشطل وهو يحاور الأطراف الأخرى التى يختلف معها فى الرأى حول فهمها لقضية الوحدة اليمنية، هذه اللغة المتمدنة النقية التى نحن أحوج ما نكون إليها، ونحن نتحاور حول قضايانا الوطنية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وحول قضايا التراث والتاريخ وغير ذلك من القضايا التى تتطلب البحث والتأصيل والبلورة، والتى لا يستقيم حوار علمى وديمقراطى بدونها.

وهذه اللغة التى تقوم على الاحترام المتبادل بين أولى الرأى ليست فقط لغة الثقافة والمثقفين الحقيقيين، وإنما هى أيضاً لغة الحضارة والمدنية والعلم.

وهى من ثم تفترض عرض حجة وحيثيات الرأى الآخرقبل محاججته ومناقشته. ولأن بعض نقاشاتنا لم تتملك مثل هذه اللغة، وأن الحوار يتحول فوراً إلى مسالك أخرى غير لائقة، تصبح معها شخصية المحاور هى المستهدفة لا الرأى الذى أبداه، وبذلك تنتفى كل إمكانية للمضى قدماً فى بحث القضية المثارة، وإمكانية بحثها بشكل موضوعى، وتنتفى بالتالى فائدة الحوار، ويصاب الرأى العام بما يشبه الإحباط، وتهتز ثقته فى الصحيفة التى تسمح بذلك.

وحوار الأشطل مع «صوت العمال» قدم واحداً من الأمثلة على كيفية التعامل الموفق مع الرأى الآخر، وكيفية محاورته بتنزه وتحشم، رغم انطوائه على نقد له، واعتراض عليه، ومن ثم رفض لكل حيثياته.

ولعل هذه اللغة الدمثة المهذبة المصقولة أحد الأسباب التى أغرتنى بالتوقف أمام حواره هذا، والعودة مجدداً إلى موضوع الوحدة اليمنية الذى غدت الكتابة عنه أشبه بواحد من الطقوس المقدسة التى لا نملك إلا أداءها باستمراراً، حتى يتضح السبيل المستقيم والواضح لبلوغها.

وهل هناك ما هو أدل على لغة الاحترام لأصحاب الرأى المخالف من تلك الخاتمة التى أنهى بها المحاور حواره غير المباشر مع هؤلاء بدعوتهم وغيرهم إلى الاستمرار فى الحوار النزيه والموضوعى؟ «وإننى أعتقد بأن مشاركة الشعب، مشاركة المثقفين، مشاركة الجميع فى الحوار الجارى حول قضية الوحدة اليمنية، هو شىء إيجابى، ولا يهم الاختلاف فى وجهات النظر، ولكن المهم هو الاستمرار فى الحوار الصادق...»

هناك وجهتا نظر يفندهما الأخ الأشطل، ويقدم بديلاً لهما من وجهة نظره.ولكن قبل الشروع فى تقديم تحفظاته على وجهتى النظر هاتين، ومن ثم تقديم وجهة نظره الخاصة والبديلة لهما معاً، لا بأس من مراجعة واقعة تاريخية يبدو أن هناك التباساً لديه حولها تتعلق بالفترة التاريخية التى انقسمت فيها اليمن إلى شطرين، حيث يقول إنه اذا كانت المانيا وكوريا قد انقسمتا بفعل الحرب العالمية الثانية وأن «ذلك لا ينطبق بأى حال على تاريخ تقسيم اليمن فى الوقت الحاضر أو التاريخ المعاصر، فلقد انقسمت اليمن نتيجة للاحتلال الاستعمارى لجنوب الوطن».

والواقع أن انفصال جنوب الوطن عن الدولة المركزية التى قامت على انقاض الاحتلال العثمانى الأول والتى كان يسيطر عليها الأئمة القاسميون قد حدث قبل ذلك. وكما جاء فى كتابنا «المطامع السعودية التوسعية فى اليمن» ص٧ فإنه «بفعل قانون الصراع الإقطاعى- الطائفى والسياسى السلطوى بين أئمة اليمن وأمرائه، وبين الأئمة أنفسهم، كان لابد أن تتمزق هذه الدولة المركزية الموحدة التى عاشت مائة سنة تقريباً. ولقد غطى هذا الصراع فترة القرن الثامن عشر كلها، حيث بدأ انفصال حضرموت فى مطلع هذا القرن، سبقه استقلال عمان، وتلاه انفصال عدن ولحج خلال الربع الثانى لنفس القرن، وما كاد القرن ينتهى حتى كان الجنوب كله قد أتم عملية انفصاله عن حكم صنعاء، وتحول إلى إمارات متعددة...».

إن ما فعله الاستعمار البريطانى بعد احتلاله لعدن عام ١٨٣٩ هو أنه ثبت الواقع القائم منذ القرن السابق، ورفض- بحد السيف- مطالب الأتراك، ومن بعدهم الأئمة فى مد نفوذهم من صنعاء إلى عدن.

لا خلاف بيننا حول ما أورده من مقارنات بين الوضع فى اليمن بشطريه وبين الوضع فى كل من المانيا وكوريا بشطريهما، ناهيك عن أن هناك خصوصية تاريخية ووطنية تميز الوضع فى اليمن عنه فى كل من المانيا وكوريا ما يزال لها تأثيرها.

كما أنه لا خلاف على موضوعة استبعاد الحرب كوسيلة لتحقيق الوحدة اليمنية: «إن فشل الحرب كوسيلة لتحقيق الوحدة مرتين فى عقد السبعينيات قد أكد فى نفس الوقت أنه لا سبيل لتحقيق الوحدة اليمنية إلا بالطرق السلمية، وعلى أساس الحوار المسؤول والنفس الطويل».

والآن إلى عرض السفير للاتجاهين المرفوضين من قبله:

«وهنا أود أن أتحدث عن اتجاهين فى النظر إلى قضية الوحدة:

الاتجاه الأول، الذى يدعو الى الوحدة الفورية والاندماجية، وهو الاتجاه الذى يطالب بتحقيق هدف الوحدة اليمنية بضربة واحدة..

والاتجاه الثان، وهو اتجاه الانكفاء والتقوقع وانتظار تحقيق الوحدة، حتى تنضج الظروف الموضوعية والذاتية- كما يقال- وهو الاتجاه الذى يضع قضية الوحدة فى إدراج حتمية التاريخ.

على أن كلاً من الاتجاهين لم يساهم فى التقدم العملى فى طريق الوحدة اليمنية، برغم أن الاتجاه الأول، أى اتجاه الوحدة الفورية، يساهم باتجاه تعميق الوعى الوحدوى، وجعل الاتجاه الآخر

يغلب ضرورة التحولات الاجتماعية، وإن كان ذلك على حساب تعميق الحس الوطنى الوحدوى فى أوساط الجماهير اليمنية.

وعلى أية حال فإن كلاً من الاتجاهين يصطدم بالواقع اليمنى كما هو، فالاتجاه الذى يدعو إلى الوحدة الفورية والاندماجية يجابه تلك العراقيل والتعقيدات التى لابد من مواجهتها، والبحث عن حلول لها..».

ويتهم المحاور الاتجاهين معاً بالديماجوجية، وهى تهمة سياسية مقبول إطلاقها على الاتجاه الآخر، وهى تختلف عن إطلاق التهم الشخصية على صاحب الرأى الآخر، وهو ما ينبغى قبوله.

وكما أنه يصف الاتجاه الأول بالمزايدة، فإنه يصف الاتجاه الثانى بالمناقصة. وذلك حقه كصاحب رؤية ثالثة. وحسب تعبيره فإن «قضية الوحدة اليمنية تفرض على كل الوطنيين أقصى درجات المسؤولية، والابتعاد عن الديماجوجية. فهذه القضية التى تعبر عن طموح وآمال الجماهير اليمنية لا تقبل المزايدة، كما أنها ترفض المناقصة، حيث أنه لا يمكن أن نبرر أى اتجاه فى النظر إلى قضية الوحدة اليمنية إلا بالقدر الذى يسهم فى تحقيق خطوات مباشرة على طريق الوحدة».

وهو يدعو أصحاب الاتجاه الأول إلى «الابتعاد عن محاولات الحلول الكاملة والشاملة والفورية كلها فى آن واحد»، كما يدعو أصحاب الاتجاه الثانى إلى توسيع نظرتهم إزاء قضية الوحدة، وألا يتغلب عليهم التزمت الأيديولوچى والطرح الاجتماعى الراديكالى لها: «فقضية الوحدة إذن لا يمكن النظر اليها من خلال زاوية ضيقة فقط».

ومع تسليم المحاور بمقولة الصراع الطبقى التى يطرحها الاتجاه الثانى، إلا أنه يرى أن الواقع اليمنى يتميز بخصوصيات لا تسمح بجعل هذه المقولة هى الأساسية والمقررة لمضمون دولة الوحدة: «لابد من التأكيد على أن الموقف الطبقى من كافة ظواهر الحياة الاجتماعية يعتبر من أبجديات الماركسية، ولذلك فإنه لا يمكن لنا أن ننظر إلى قضية الوحدة اليمنية بمعزل عن مفهوم الصراع الطبقى، إلا أننا فى نفس الوقت لا يمكن أن نتجاهل خصوصيات الواقع اليمنى، وما تقتضيه تلك الخصوصيات من أهمية خاصة على العوامل الأخرى التاريخية والاستراتيچية والاقتصادية وغيرها».

وعدا ذلك فإن «النظر إلى قضية الوحدة اليمنية من خلال الصراع الطبقى حصراً لا يعبر عن الموقف التقدمى الناضج من قضية وحدة اليمن، بل إنه يشوه ذلك الموقف من خلال استخدام الوصفات السياسية التبسيطية لمعالجة قضية سياسية معقدة، ومن زاوية ضيقة هى زاوية البعد الواحد. فبدلاً من إسقاط المقدمات الأيديولوچية الجامدة على واقعنا السياسى اليمنى، واعتبارها بديلاً عن التحليل الناضج والنظرة الشاملة لابد أن تخضع قضية الوحدة اليمنية لحوار مسؤول يرفض التعسف على الواقع، كما يرفض الإرهاب الفكرى».

واضح أن تعبير «التعسف على الواقع» مقصود به أصحاب الاتجاه الأول، بينما تعبير «الإرهاب الفكرى» مقصود به أصحاب الاتجاه الثاني، وهو- مرة أخرى- وصف سياسى جائز

استخدامه بين المتحاورين، ولا ينطوى على أى قدح شخصى.

قبل تقديم وجهة نظر الأخ الأشطل التى يقترح الأخذ بها لتحقيق الوحدة اليمنية ينبغى التوقف لإبداء بعض الملاحظات على ما طرحه حول كل من الاتجاهين.

١- اتفق معه على رفض الاتجاه الأول المطالب بالوحدة الفورية والاندماجية الكاملة، وإن كنت أتحفظ على قوله بأنه «يساهم باتجاه تعميق الوعى الوحدوى»، ذلك أن توعية بقضية الوحدة اليمنية تهمل محتواها الاجتماعى الديمقراطى هى توعية مسطحة تغيب الحقيقة الموضوعية عن أذهان الجماهير، وتقدم وعياً قاصراً بالحقيقة الوطنية ذاتها، ووعياً قاصراً بالترابط الفعلى وليس المفترض- بين البعد الوطنى والبعد الاجتماعى لقضية الوحدة اليمنية، من حيث أن الوحدة هى- فى آخر تحليل- دولة، وكل دولة تعبر عن طبقة أو طبقات أو حتى فئات، وهذه الفئات ذات مصالح مادية اقتصادية واجتماعية. ومن ثم أى الطبقات والفئات هى المعنية- تاريخياً وموضوعياً وسياسياً- بقضية الوحدة اليمنية، وأى محتوى اجتماعى تريد إعطاءه لهذه الدولة الموحدة... الخ؟

ذلك يعنى أن أى إغفال لهذه الوحدة العضوية بين ما هو وطنى واجتماعى من شأنه أن يقدم- بقصد أو بدون قصد- وعياً ناقصاً ومزيفاً ومشوهاً لقضية الوحدة اليمنية.

٢- أن القول بأن الاتجاه الثانى «يغلب ضرورة التحولات الاجتماعية» «على حساب تعميق الحس الوطنى الوحدوى» قول أحادى الجانب، حيث أنه لا يأخذ فى الاعتبار وجهة نظر هذا الاتجاه المتكاملة- الوطنية- الاجتماعية-إزاء قضية الوحدة. إن العكس هو الصحيح. فهذا الاتجاه بربطه الديالكتيكى بين جانبى القضية الوحدوية يقدم وعياً وطنياً أصيلاً، وعياً سياسياً عميقاً، رؤية ثورية ديمقراطية، فهماً واقعياً موضوعياً لها، بلا زيادة أو نقصان، ودون هروب إلى الأمام، أو تقهقر إلى الوراء. فهو كما يرفض قيام وحدة تكون لصالح الإقطاع والكمبرادور والبيروقراطية العسكرية والمدنية، لا يشترط أن تقوم الوحدة على أسس اشتراكية،ويقول ببساطة شديدة إن مقومات الوحدة الطبيعية- الواقعية لا يمكن أن تكون شيئاً آخر غير المقومات الوطنية الديمقراطية، بحيث تكون لصالح غالبية طبقات وفئات وجماهير الشعب اليمنى، بما فيها البرجوازية الوطنية.

هل هناك خطأ أو تزيد أو جموح أو هروب إلى الأمام فى مثل هذا الطرح؟ وعندما تعى القوي الاجتماعية الآنفة الذكر قضية الوحدة اليمنية فى ضوء هذا المفهوم فإن هذا الوعى من شأنه أن يتحول إلى قوة مادية لا قبل لأحد بمقاومتها.

ولكن عندما تصور لها قضية الوحدة بطريقة معماة، عائمة، ضبابية، فإن ذلك لن يخلق سوى وضع قدرى تواكلى لديها، وسوى حالة انتظار سلبى حتى تتحقق الوحدة على أيدى «المسؤلين» عنها، أى على أيدى السلطات الحاكمة هنا وهناك!

والمحاور يستشهد بفقرة من برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى تعزز ما يقوله أصحاب الاتجاه

الثانى أنفسهم، وعلى رأس هؤلاء جميعاً الحزب ذاته، هذه الفقرة التى تؤكد «أن استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً، ودون انفصام، بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر كوحدة تتوج وحدة الأرض والشعب اليمنى، وبالتالى وحدة مصالحه المشتركة».

ولكن يبدو أن الأخ الأشطل يتوسع فى فهمه لما جاء فى البرنامج حول الوحدة اليمنية إلى حد ينسيه تلك الصيغ المحددة والقاطعة فيه التى تربط بين الوحدة وبين مقولة الصراع الطبقى ربطاً محكماً. فهو يقول بأن «اشتراط التطابق السياسى والأيديولوچى بين شطرى اليمن لتحقيق الوحدة اليمنية يتناقض مع البرنامج السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى، لأن البرنامج ينظر إلى الأهداف الاستراتيچية للثورة اليمنية، بما فى ذلك تحقيق الوحدة اليمنية بشكل ديالكتيكى مترابط... » ولكن البرنامج لا يتحدث عن التطابق المطلق بين النظامين فى كلا شطرى اليمن، وانما يتحدث عن مضمون وطنى ديمقراطى للوحدة، وعن أداة قيادية موحدة لتحقيقها: «هنا يكمن فهم حزبنا للمضمون الوطنى الديمقراطى للوحدة اليمنية، وسلطتها المركزية.وهذا الفهم لا يجوز فصله عن الفهم الصحيح لدور وأهمية الأداة السياسية للثورة اليمنية، لأن تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطاً جدلياً بوحدة أداة الثورة اليمنية. الوحدة اليمنية ليست بالمهمة السهلة، ولا يمكن أن تحقق عفوياً، وتحقيقها يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمنى، وحركته الوطنية فى عموم الوطن».

وفوق أن البرنامج يعتبر قضية الوحدة رهناً بنضال الجماهير الواسعة، ونضال مجمل أطراف الحركة الوطنية، ونضال الأداة التنظيمية الطليعية الموحدة، ويضعها فى اطار استراتيچية الثورة اليمنية- لاخارجها- فإنه يقرنها بالصراع الطبقى بجميع أشكاله الاقتصادية والسياسية والنظرية: «أن الصراع الطبقى الذي يدور حول قضية وحدة الوطن اليمنى والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالصراع بين القوى الطبقية الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ترابطاً بين وحدة القوى الرجعية فى شطرى اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية».

وعندما يتحدث البرنامج عن الوحدة اليمنية فهو يعالجها بهذا الوضوح: «وينطلق الحزب الاشتراكى فى سياسته الوطنية من حقيقة مؤداها أن الحل الصحيح للقضية الوطنية، والمتمثل فى وحدة الأرض، والمصالح، والأداة، يكتسب أهمية بالغة للحركة الثورية للجماهير الشعبية من أجل تحررها الوطنى والاجتماعى».

فالوحدة السياسية لا يكفى لتحقيقها مجرد وحدة الأرض. فاليمن كانت هى اليمن من قبل الاسلام وإلى اليوم، ومع ذلك لم تكن هناك دائماً دولة مركزية واحدة، ذلك أن تناقض المصالح بين قوى الإقطاع- ناهيك عن المطامع الخارجية- كان يؤدى إلى تمزقها. ولذلك فإنه لا محيص من إيجاد قدر من وحدة المصالح يسهل عملية تحقيق الوحدة السياسية، كما لا مفر من إيجاد شكل من أشكال الوحدة الشعبية والتنظيمية يقود عملية التوحيد هذه.

ذلك يعنى أن العامل الرئيسى بين جميع عوامل الوحدة هو وحدة الحركة الوطنية، ووحدة

الحركة الجماهيرية، ووحدة الأداة السياسية المنظمة. وإذا ما اقترن ذلك بإيجاد جسور من المشاريع والمرافق المشتركة، فإن ذلك من شأنه أن يوجد أرضية أوسع للعمل السياسى من أجل تحقيق الوحدة.

ونحن نتحدث عن الوحدة نقصد على وجه الضبط الوحدة الاندماجية الكاملة والشاملة. ولذلك فإننا- حتى فى ضوء برنامج الحزب- نبحث عن مقومات وشروط تحقيقها، وليس من بين هذه الشروط التطابق السياسى المطلق بين النظامين.

غير أن محاورنا الكريم يرى أن هناك شروطاً كافية وملائمة لتحقيق الوحدة، لا الوحدة الاندماجية، وإنما أشكالاً أخرى أكثر مرونة، وإن لم يحدد هذا الشكل أو يسميه.

وأكثر من ذلك فإنه يرى أن هناك تشابهاً بين النظامين يكفى إلى جانب العوامل الأخرى لتحقيق الوحدة اليمنية. «فكيف يمكن لنا أن نتجاهل هذه العوامل الاستراتيجية والتاريخية، فضلاً عن أوجه التشابه بين النظامين فى الشطرين، ولا سيما من النواحى الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فى التراث السياسى».

وبما أن النظام فى الشمال لم يبلغ مرحلة الرأسمالية، والنظام فى الجنوب لم يبلغ مرحلة الاشتراكية، فإن هناك قواسم مشتركة بينها، ناهيك عن الموحد الموروث وهو العزلة والتخلف: «الواقع أنه لا يوجد نظام اشتراكى فى الجنوب حتى فى مراحله الأولى، كما أنه لا يوجد نظام رأسمالى فى الشمال، ذلك أن اليمن بشطريه قد عانى من العزلة والتخلف لمئات السنين»

وأكثر من ذلك فإن النظامين يمران بمرحلة واحدة هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية: «يمكننا أن نجزم بأن اليمن بشطريه يمر بمرحلة انتقالية متداخلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الشطرين».

هناك «توجهات» فقط تمثل عامل تباين بين النظامين، غير أن هذه التوجهات الايديولوجية والسياسية لم تتجسد فى واقع مادى، فى نظامين اقتصاديين- اجتماعيين- سياسيين متباينين. وحتى مقولة الصراع الطبقى التى يأخذ بها الاتجاه التالى بإطلاق هى مقولة نظرية فى رؤوس أصحابها. أما على أرض الواقع فليس هناك صراع طبقى بين النظامين، لأنهما ليسا على طرفى نقيض حتى يكون هناك مبرر مادى لهذا الصراع، وما يجمع بينهما هو أكثر مما يفرق بينهما: «إن النظرة إلى قضية الوحدة اليمنية من خلال مفهوم الصراع الطبقى تفترض أساساً وجود نظامين متناقضين ومتناحرين، ولكن واقع الحال فى حقيقة الأمر لا يتطابق مع مثل ذلك الافتراض، فبالرغم من تباين سياسات النظامين، ولا سيما آفاق تطورهما، إلا أن هناك قواسم مشتركة بين النظامين فى شطرى اليمن: فكل من النظامين يمر بمرحلة تاريخية متشابهة، أو فلنقل واحدة، هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإن كان لكل من هذين النظامين آفاق متباينة».

ووجه الشبه الوحيد بين الوضع فى اليمن والوضع فى كل من ألمانيا وكورياهو انقسام الأرض

إلى شطرين، حيث «تتلخص فى نقطة واحدة هى تقسيم الوطن الواحد جغرافياً». أما وجود حزب اشتراكى يقوم على أساس الماركسية- اللينينية والأممية البروليتارية، ويسعى إلى تحقيق الاشتراكية ليس فى جنوب اليمن، وإنما فى اليمن كلها، فهو مجرد توجه أيديولوجى وسياسى ليس له تجسيد عملى!

غير أن تحويل ذلك إلى عقيدة جامدة يمثل عائقاً على طريق الوحدة، تماماً كأى تطرف يسارى أو يمينى. فانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧فى الشمال مثل عقبة أمام قضية الوحدة اليمنية، والتركيز على القضية الاجتماعية فى الجنوب بعد استقلاله مثل عقبة أخرى أمامها: «ولقد جاء انقلاب ٥ نوفمبر فى الشمال ليغلق الباب نهائياً تجاه تحقيق الوحدة، ولذلك فإن قضية الوحدة فى حقيقة الأمر تطرح بشكل جدى فى يوم ٣٠ نوفمبر عندما استقل شطرنا الجنوبى من الاستعمار.. يومها كان الجميع منشغلين بكيفية بناء أسس الدولة الجديدة فى الجنوب، كتوحيد المشيخات والإمارات المختلفة، وتقسيم البلاد إدارياً، وإصدار التشريعات الأولية للدولة، وفى نفس الوقت كان السؤال الأكثر إلحاحاً فى أوساط الجبهة القومية هو حول نوعية الدولة، وحول برنامجها السياسى.. ولقد أخذ ذلك السؤال يطرح فى الأوساط الحزبية، فكان مثار نقاش وجدل واسع حتى جاء المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وحدد الاتجاه السياسى للنظام، كما وضع برنامجاً سياسياً، فكانت السنوات الأولي بعد الاستقلال هى سنوات صراع داخلى لتحديد أفق البرنامج السياسى.. وهكذا فقد ضاعت فرص ذهبية لتوحيد اليمن، وخوض الصراع السياسى والاجتماعى من داخل دولة الوحدة».

واضح أن الأخ الأشطل له موقف اليوم من المسار التاريخى الذى مضت فيه الأحداث يخالف موقفه وقت حدوثها، حيث كان من قيادات اليسار الذى دفع بحركة الصراع مع يمين الجبهة القومية فى الاتجاه الاجتماعى الجذرى.

فهو اليوم يتمنى أن لو كان المسار الفعلى قد اتخذ منحى تاريخياً آخر، بحيث تتحقق وحدة اليمين أولاً، ومن ثم يحتدم الصراع السياسى والاجتماعى على أرضيتها، لا أن يحتدم هذا الصراع فى الجنوب وحده.

ومن الواضح أنه- بطريقة ما- كان يتمنى أن لو وجه اليسار بوصلة الأحداث فى هذا الاتجاه عن طريق الاتفاق مع الحكم فى الشمال على صيغة للوحدة، بدلاً من أن يفجر الصراع الاجتماعى فى الجنوب.

واذا كان الشطران قد توصلا إلى وثائق حول الوحدة بعد حربين طمع الحكم فى الشمال بالأولى منهما إلى تحقيق وحدة اندماجية تكون له السيادة فيها، بينما طمح فى الجنوب بالثانية إلى تحقيق مثل هذه الوحدة بقيادته، وفشل مشروع كل منهما فيهما، فإن هذه الوثائق قد أملتها ظروف الحرب، ولم يملها حسن النية والتوجه الصادق نحو تحقيق الوحدة اليمنية فعلاً:

«على أن تلك المفاوضات التى تمخضت عنها الوثائق الوحدوية الهامة كبيان طرابلس واتفاقيتى

القاهرة والكويت قد تمت خارج اليمن، وبرعاية طرف ثالث، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة، فقد جاءت تلك المفاوضات فى أعقاب الحرب، وكنتيجة مباشرة لها، حيث بلغت أزمة الثقة بين الشطرين حداً لم يمكنهما من التفاوض المباشر فى ربوع اليمن، ولذلك فإن الوثائق الوحدوية قد تأثرت بمناخ الحرب وانعدام الثقة، بالرغم من أنها غيرت من طموح الشطرين فى تحقيق الوحدة الاندماجية والفورية- كل وفق تصوره ونظرته إلى تلك الوحدة الاندماجية. ومع ذلك فإن تلك المفاوضات لم تتسم بروح الجدية والتعميم (والتصميم- الكاتب) على تجاوز العراقيل والحواجز الفكرية والمادية.. كما أن التوقيع على الاتفاقيات لم يرافقه العزم والإصرار على تنفيذها بنية حسنة.

أما العبرة التى يستخلصها مندوبنا فى الأمم المتحدة من ذلك كله فقد أوجزها كالتالى: «لقد أثبتت الأحداث منذ الحرب الأولى التى تمت تحت شعار الوحدة، ومنذ الاتفاقية الأولى لتحقيق الوحدة.. لقد أثبتت أحداث السنوات الست عشرة الماضية كيف أن طريق الوحدة طريق متعرج، وطريق وعر، فبالرغم من الحروب، وبالرغم من الاتفاقيات، وبالرغم من كافة التطورات والتفاعلات التى حدثت فى السنوات الأخيرة، فإننا وحتى اليوم نتحدث فقط عن الوحدة بدون أن نتمكن من الإشارة إلى إنجاز وحدوى واحد».

وإذا كان دعاة الوحدة الفورية الاندماجية الكاملة يتعلقون بأحلام ليس من السهل بلوغها، فإن دعاة النهج الاجتماعى الجذرى لن يحققوا حتى بغيتهم هذه فى جزء من اليمن دون آخر. ويفترض المحاور أنهم يشترطون التطابق الكامل بين نظامهم فى الجنوب والنظام الآخر فى الشمال، وهو افتراض ليس هناك ما يدعمه كما سبق أن أشرنا ، حيث أنهم يشترطون- إذا كان الأمر يتعلق بوحدة اندماجية كاملة- توافر حركة وطنية وشعبية وتنظيمية موحدة، وتوافر مصالح اجتماعية شعبية مشتركة، قادرة على إيجاد وضع فى الشمال متقارب مع الوضع فى الجنوب يسهل تحقيق هذه الوحدة التامة.

ومع ذلك فإن محاورنا يحاكمهم على أساس فرضيته كما يلى: «قلت إن ذلك الاتجاه الذى يربط قضية الوحدة بالتماثل السياسى والطبقى بين النظامين فى شطرى الوطن يتجاهل الواقع السياسى والثقافى والاجتماعى والتاريخى اليمنى، كما يتجاهل الضرورات الاستراتيجية لبناء دولة موحدة، كما يتجاهل ضرورة توفر المقومات الأساسية لبناء الاشتراكية، ومنها بطبيعة الحال وحدة الوطن وما توفره من إمكانيات مادية وبشرية فى عصر التكتلات الإقليمية، وعلى مستوى الواقع العملى السياسى والاقتصادى».

وهو لا يصف هذا الاتجاه «بالانفصالية»- كما يفعل دعاة الاتجاه الأول- وإن كان ينعته بوصف أخف وهو «الانطوائية»: «فإن الاتجاه الانطوائى يتجاهل شبكة العلاقات والقواسم المشتركة بين الشطرين على صعيد السياسة الخارجية التي تكاد تكون واحدة، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية التى تتماثل فيها أشكال الملكيات الاقتصادية، وإن كانت تتفاوت من حيث

النسبة، ذلك فضلاً عن الحالات العلمية والاجتماعية.

أن يكون هناك تشابه فى الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بين النظامين، بما فى ذلك الأشكال الاقتصادية التابعة للدولة، والتعاونية، والمختلطة، وتشابه حتى فى السياسة الخارجية، وأن يكون النظامان معاً فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن ذلك يدل على شيء واحد فقط أنه ليس هناك منهج نظرى أو معيار تقييمى يوحد رؤيتنا تجاه قضايا جوهرية تتعلق بمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى التى تقودها، والأهداف التى تسعى لتحقيقها وعلاقتها بالثورة الاشتراكية، ومن ثم ارتباطاتها الخارجية.

وحسب فهمنا نحن فإن مسارى كلا الشطرين قد مضيا فى اتجاهين متعاكسين منذ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى اليوم ، فبينما تجذرت الثورة فى الجنوب وتصاعدت مسيرتها- رغم كل النكبات والكوارث الداخلية التى صاحبت هذه المسيرة- حتى بلغت المرحلة الأخيرة من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية مع زاوية ميل حادة فى طريق التوجه الاشتراكى، وعلاقات تضامن أممى، وتعاون يبلغ حد التحالف مع المعسكر الاشتراكى، وموقف حازم من المعسكر الامبريالى، فإن ٥ نوفمبر ١٩٦٧- حتى حسب اعتراف محاورنا- قد أغلق «الباب نهائياً تجاه تحقيق الوحدة» وفتح الطريق لتحولات أخرى تمثلت فى توجه النظام الواضح صوب طريق التطور الرأسمالى لكل ما ترتب على ذلك من علاقات خاصة مع ذات المعسكر الرأسمالى... الخ.

ومحاورنا نفسه لا يلبث أن يعود عن طرحه السابق، ويعترف بأن هناك تبايناً حقيقياً فى كل شيء بين النظامين، من القوى الطبقية الحاكمة فى كل من الشطرين إلى السياسات الداخلية والخارجية المتبعة فى كل منهما، ناهيك عن الأشكال الاقتصادية السائدة هنا وهناك. وهو يفصح عن ذلك حتى عبر جدله مع كل من الاتجاهين الأول والثانى- حيث تفرض الحقيقة الموضوعية نفسها فرضاً:- «فالاتجاه الذى يدعو إلى الوحدة الفورية والاندماجية يجابه تلك العراقيل والتعقيدات التى لابد من مواجهتها والبحث عن حلول لها، خاصة بعد أن اتسع التباين الأيديولوجى وأنماط السياسة الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن تعمقت المصالح الفئوية والطبقية فى كلا الشطرين على مدى السنوات العشرين الماضية».

«إن التجزئة اليمنية لا تنحصر فى الجانب الجغرافى، فهناك تجزئة سياسية. ففى الشمال نظام سياسى بتشريعات وقوانين وما يوفره من مصالح فئوية وطبقية، وسياسات اقتصادية واجتماعية وغيره، وكذلك الحال بالجنوب.. ففى الجنوب أيضاً نظام سياسى تمكن خلال السنوات العشرين الماضية من استكمال منظومة التشريعات، وكذلك التقنين فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. أن هناك مصالح فئوية وطبقية تشكلت عبر السنين، وهذه حقائق موضوعية ليس من المفيد تجاهلها أو القفز عليها».

هذا التشخيص الموضوعى لطبيعة الخلاف بين النظامين، هذا التمييز. لنهج كل منهما عن الآخر، هذا النظر للأشياء فى عينها، ما يلبث أن يعكس نفسه فى تقييم المحاور لوثائق الوحدة،

وما يلبث أن يقوده إلى طرح اقتراح عملى وسط لتحقيق شكل ما من أشكال التوحيد الممكنة التى لا تلغى هذا التمايز القائم بين طبيعة كل من النظامين: «فلا خلاف على الوثائق الوحدوية الرئيسية، لأنها تتحدث بلغة العموميات، وبما يمكن أن يأول أو يفسر بهذه الطريقة أو تلك.. لا خلاف حول الأهداف العامة، إلا أن المشاكل تبرز عند مناقشة تفاصيل الأمور، خاصة بعد مرور هذه السنوات التى تراكمت فيها حقائق جديدة على كافة الأصعدة.. من هنا فإنه لابد من التعامل مع هذه الحقائق والعمل على حلها أولاً من خلال الاعتراف بوجودها، وثانياً من خلال التفاوض المتكافىء للتوصل إلى ما هو مقبول لدى الطرفين»، ذلك أن «اليمن بشطريه لابد أن يسعى إلى شكل من أشكال الوحدة يؤمن للشعب اليمنى ولليمن الأمن والاستقرار والتقدم».

ما هو هذا الشكل بالضبط؟ ليست هناك إجابة محددة. غير أنه من الواضح أنه ليست الوحدة الاندماجية الكاملة والفورية التى يطالب بها أصحاب الاتجاه الأول.

هذا الشكل غير المحدد هو ما يمثل وجهة نظر الأخ الأشطل النهائية إزاء قضية الوحدة: «ومن هنا أقول بأنه لا مفر من التعامل مع الواقع الموضوعى فى إطار أفق واقعى يرفض التجزئة، ويسعى لتحقيق إنجازات فى طريق الوحدة بدون أن يشترط تحقيق كل شىء فى آن واحد.إن الطريق الواعى والثورى لتحقيق الوحدة هو الذى سيؤدى إلى بناء الثقة بين قادتى الشطرين وعلى مستوى الجماهير، تلك الثقة، وذلك الإيمان بالوحدة اللذين اهتزا بسبب الإخفاقات والتعثرات التى رافقت مسيرة الوحدة فى السنوات الأخيرة: فبدلاً من التسابق فى طرح الحلول الشاملة والكاملة التى لم تر الضوء، أو الاكتفاء وراء المبررات الأيديولوجية لاستمرار واقع التجزئة وتعمقه مع الزمن، فإن علينا الانطلاق من معطيات الواقع، والاعتراف بنقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف، والحديث الواضح والصريح عن المتاعب والموانع التى تحول دون اتخاذ خطوات متسارعة وشاملة باتجاه الوحدة الأندماجية الفورية» والتى تحتم من ثم «بدء الخطوات الوحدوية على قاعدة القواسم المشتركة وضرورة العمل على توسيعها وتضييق وحصر النقاط الخلاقية».إذن فالوحدة المطلوبة هى تلك التى تتحقق على خطوات، وبشكل متدرج، ومن خلال الحوار بين قيادة الشطرين: «ضرورة الحوار المسؤول والإصرار على التعامل مع الواقع كما بروح الصدق والجدية، علماًبأن الحوار لا يؤدى إلى حل كل الخلافات فى آن واحد، وإنما يساعد على اكتشافها ومعرفتها وحصرها والعمل على تجاوزها، فى الوقت الذى يؤدى إلى عملية تعزيز بناء الثقة وتراكم الإنجازات الوحدوية، حتى وإن بدت وكأنها خطوات محدودة على الطريق الطويل».

ما هو مهم فى الظرف الراهن عدم ترك التمايز الاجتماعى بين النظامين يمضى أبعد مما هو عليه، وعدم ترك التجزئة السياسية تتعمق أكثر فأكثر، ولن يتحقق ذلك إلا بخطوة أو خطوات وحدوية متدرجة متمهلة متلاحقة: «إن المهمة الملحة لشعبنا وللثورة اليمنية تتلخص فى إيقاف طريق تعميق التجزئة، واستتباب الأمر الواقع، بمعنى أنه لابد من رفض الجمود والركود واستمرار حالة التجزئة والتباين المتصاعد، وعليه فإن الخطوات الأولى هى مهمة، لأنها تفتح الطريق أمام

الخطوات اللاحقة، والتدرج لا ينطبق فقط على حل المشاكل المتراكمة، وانما على أسلوب التوصل إلى الوحدة الاندماجية الكاملة، لأن السنوات الماضية قد خلقت من المشاكل ما يحتم علينا النظر فى أساليب متدرجة نحو الوحدة الشاملة والانصهار الكامل فى دولة الوحدة».

وعلى هذا الأساس فإنه يرى فى اتفاق صنعاء المبرم فى ٤ مايو ١٩٨٨ بين قيادتى الشطرين، والذى تضمن إنشاء مشروع مشترك للتنقيب عن النفط والسماح بتنقل المواطنين اليمنيين بين الشطرين بالبطاقات الشخصية بأنه يمثل «نموذجاً للعمل الوحدوى الصحيح، يمكن تطويره وتوسيعه ليشمل مجالات التوحيد المختلفة».

وبالحكمة، وليس بالعمل الشعبى الثورى، يمكن تحقيق الوحدة اليمنية. ومشاركة الجماهير فى تحقيق الوحدة تتجلى فى تأييدها لأية خطوات وحدوية تتفق عليها قيادتا الشطرين، تماماً كما حدث مع اتفاق صنعاء: «فطريق الوحدة فى حاجة إلى كل الحكمة اليمنية، فى حاجة إلى الإبداع والثقة بالنفس، وفى حاجة إلى رفض أساليب الجمود السقيمة.

وفى الأخير فإننا قد لاحظنا أن اتفاق صنعاء رافقه نوع من المشاركة الجماهيرية فى هذه الخطوات الوحدوية. فالسابقة التى شاهدناها فى نشر الاتفاقيات وفى الحديث عنها عبر أجهزة الأعلام يفسح المجال لمشاركة الشعب اليمنى فى العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية».

أصحاب الاتجاه الأول، وإن رحبوا باتفاق صنعاء، فإنهم لا يوافقون الأخ الأشطل على هذا الأسلوب المتدرج المتمهل فى تحقيق الوحدة اليمنية، فهم يريدونها كاملة غير منقوصة، ويريدونها دفعة واحدة، ولا يقبلون بأقل من الوحدة الفورية الاندماجية الكاملة الشاملة.

فما هو إذن رأى أصحاب الاتجاه الثانى؟

كل الحقائق المتوفرة وحتى الآن، ومنها اتفاق صنعاء، تدلل على أنهم يمضون فى هذا الطريق بالذات، وأن منطق تحقيق الوحدة اليمنية على خطوات هو جوهر خطابهم الوحدوى، رغم أنهم لا يتفقون مع قول الأشطل بأن هناك قواسم مشتركة أو وجوه تشابه بين النظامين. بل إن فقدان هذه القواسم المشتركة والوجوه المتشابهة بينهما هو الذى يجعلهم يقترحون حلولاً عملية وسطية متوازنة ومقبولة لتحقيق الوحدة اليمنية: يشكل المضى فيها خطوة فخطوة جسراً ممتداً على تلك الهوة الفاصلة بين طبيعة كل من النظامين، ويمثل تراكمها لبنات فى بناء صرح الوحدة الذى لن يكتمل الا بتحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة.

ليس هناك تزمت أيديولوجى لدى أصحاب الاتجاه الثانى، بل هناك مرونة سياسية فائقة، واستعداد لتقديم التنازلات الضرورية من أجل قضية الوحدة اليمنية، وذلك ما برهن عليه الاتفاق على مشروع التنقيب المشترك الذى شمل أراضٍ من اليمن الديمقراطية أكثر من تلك الواقعة فى شمال الوطن.

واذا كان الأخ الأشطل لم يحدد «مجالات التوحيد المختلفة» التى يمكن أن تسير عبرها قاطرة الوحدة من محطة إلى أخرى حتى تبلغ نهاية الخط بالوحدة الاندماجية الكاملة، فإن وثائق

الكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى عقد ما بين ٢٠- ٢١ يونيو ١٩٨٧ قد حددت العديد منها. ويكفى فى هذا الصدد أن نقف عند بعض ما جاء فى «البيان الختامى» الصادر عن الكونفرنس: «إن المجالات الملموسة للعمل المشترك والتعاون الأخوى السلمى بين النظامين فى الشطرين على طريق إعادة وحدة الوطن هى مجالات واسعة وكبيرة على الأصعدة المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها.

إن ما تحقق على هذه الأصعدة ما يزال أقل كثيراً مما يمكن إنجازه ، وحزبنا يشدد على ضرورة تحقيق المزيد من الخطوات الممكنة والمتوفرة شروط نجاحها على مختلف الأصعدة لما فيه خدمة مصالح جماهير الشعب والتقدم على طريق اعادة وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية.

ومن الضرورى مواصلة العمل بشكل دائب لتعميق العلاقات الأخوية بين جماهير الشعب فى الشطرين.. ويمكن للمنظمات الجماهيرية والاجتماعية والمهنية والإبداعية فى اليمن الديمقراطية التى يتوفر لها فى شمال الوطن مثيل ذو قاعدة جماهيرية وبناء ديمقراطى وشامل أن تقوم بدورها فى تعميق العلاقات الجماهيرية والنضال الديمقراطى فى الشطرين لخدمة مصالح الكادحين والمنتجين والمبدعين وتوحيد طاقاتهم فى مجرى النضال من أجل انتصار أهداف الثورة اليمنية».

«كما أنه من الضرورى أن يتطور أسلوب العمل فى الهيئات المشتركة وأن يغادر الأسلوب الدعائى، ويركز طاقاته على المجالات الأساسية الممكنة للعمل المشترك الموحد الفعلى والذى يمس فعلاً مستقبل الشعب والوطن».

ويربط البيان بين مجالات التوحيد والعمل المشترك هذه وبين ضرورة استكمال السيادة الوطنية والتحرر من التبعية الاقتصادية للاحتكارات الامبريالية، والسير فى طريق التحرر الوطنى، حتى تنفتح أكثر فأكثر آفاق الوحدة اليمنية: «إن من الضرورى سد الثغرات التى تضعف الكيان الوطنى والسيادة الوطنية لشعبنا على التطور المستقل المنسجم، والعمل على تعميق وتقوية الأسس والمقومات المادية والاقتصادية لوحدة الكادحين والشعب والوطن، والقضاء على التجزئة الاقتصادية والاجتماعية فى كل (كلا) شطرى البلاد، وتحقيق الانفكاك من علاقات التبعية للامبريالية وللسوق الرأسمالية العالمية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى، والسير باتجاه التكامل الاقتصادى بين الشطرين بآفاق تحررية وطنية توحيدية».

ولعلى شخصياً- كواحد من أصحاب الاتجاه الثانى- تقدمت عبر مقال نشرته صحيفة «٤ أكتوبر» فى ١٩٨٨/٥/٣ بعنوان «إما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل» بتصور عملى أكثر تحديداً حول كيفية تحقيق الوحدة اليمنية بشكل متدرج، بدءاً من إقامة دولة كونفدرالية وطنية ديمقراطية، وانتهاء بالوحدة الاندماجية الكاملة. وكما حددت شكل هذه الدولة، فإنى حددت المؤسسات الرسمية والشعبية والسياسية المشتركة اللازم تحقيقها لهذه الدولة الكونفدرالية المكونة من الدولتين القائمتين بالفعل، حيث أنه حسب تعبير الأخ الأشطل- «لا مفر من التعامل مع الواقع الموضوعى» كما هو عليه، مع احتفاظ «كل منهما خلال هذه المرحلة بنظامه

الاجتماعى وايديولوجيته وتنظيمه ومؤسساته الجماهيرية»- حسبما جاء فى مقالنا هذا.

كما قلت فى هذا المقال: «وفى ظل دولة الكونفدرالية هذه، وعلى أرضيتها، تتخلق الشروط الموضوعية والذاتية الكاملة والناضجة التى سيكون إعلان دولة الوحدة الاندماجية التامة مجرد عملية تتويج لها.

واذا لم يكن ذلك هو الحل الأمثل أو المثالى فى ظروف اليمن الداخلية والخارجية المعقدة، فإنه بالتأكيد أفضل من ترك الفجوة تتسع وتتسع كلما مضى كل من الشطرين فى طريق خياره الاجتماعى الخاص به.

وإذا لم يكن أفضل، فهو ليس أسوأ- على أى حال- مما هو قائم اليوم، حيث لم نتوصل بعد إلى حرية التواصل السكانى، وحرية العمل السياسى بأمان واطمئنان فى أى مكان من اليمن يختاره أى منا.

أما الذين يصرون على أن يحققوا كل شىء دفعة واحدة، ويتعاملون مع السياسة من منظور مثالى مجرد غير عابئين بتعقيدات الواقع ومعضلاته، والذين يريدون من ثم كل شىء أو لا شىء، فإنهم ينطلقون من لا شىء إلى لا شىء».

من ذلك يتضح ان ما يدعو إليه الأخ الأشطل من تحقيق الوحدة اليمنية بشكل متدرج يصب فى إطار ما يدعو إليه الحزب فعلاً، كما أوضحت ذلك بصورة خاصة وثائق الكونفرنس الحزبى العام، وفى إطار دعوتنا نحن إلى إقامة دولة كونفدرالية وطنية ديمقراطية كمرحلة أولى على طريق الاندماجية الكاملة الى اعتبرناها خاتمة المطاف، وليس بدايته كما يريد أصحاب الاتجاه الأول.

ومن ذلك يتضح أن الأخ الأشطل لا يمثل اتجاهاً ثالثاً فى قضية الوحدة، فهو يضع نفسه فى صف دعاة الوحدة التدريجية، وهو معهم ضد دعاة الوحدة الفورية والاندماجية الكاملة والشاملة.

وبالفعل ليس هناك إلا اتجاهان إزاء قضية الوحدة اليمنية: اتجاه دعاة الوحدة الفورية الناجزة التامة، ودعاة الوحدة المتدرجة المتواكبة مع إمكانيات الواقع الفعلى والمتحركة مع حركته، والمساعدة على تحريكه فى ذات الوقت.

صحيح أن هناك اختلافاً فى الرأى حول تشخيص الخارطة الاجتماعية- الاقتصادية-السياسية لكل من الوضعين فى شطرى اليمن، وبالذات حول قول الأخ الأشطل أن كلا «من النظامين يمر بمرحلة تاريخية متشابهة، أو فلنقل واحدة، هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، إلا أن هذا الخلاف لا يلبث أن يضيق عندما يعود فيقول بأنه «اتسع التباين الأيديولوچى وأنماط السياسة الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تعمقت المصالح الفئوية والطبقية فى كلا الشطرين».

وينحصر وجه الاختلاف فى الرأى فى تضخيم ما يسميه «شبكة العلاقات والقواسم المشتركة بين الشطرين» أو «أوجه التشابه بين النظامين فى الشطرين» التى لو كانت قد بلغت هذا المدى لما

كانت هناك حاجة إلى الدعوة لتحقيق الوحدة اليمنية على مراحل أو بشكل متدرج، ولكان من الضروري والمنطقي تحقيقها دفعة واحدة، ومن ثم إقامة الدولة الواحدة الموحدة، الاندماجية والكاملة.

ورغم هذا الاختلاف في التشخيص والتحليل للواقع، إلا أن هناك اتفاقاً كاملاً في المحصلة الأخيرة. مقدمات يصح فيها الاختلاف، ولكن النتيجة واحدة، فنحن دعاة الاتجاه الثاني، وفي المقدمة الحزب، نتشارك في رأي واحد، ومعنا الأخ الأشطل، هو أن السبيل العملي والممكن- في ظروف الواقع اليمني الراهن والظروف الخارجية المحيطة به- هو تحقيقها على خطوات، بشكل متدرج، أو حتى على مرحلتين: كونفدرالية حسب اقتراحنا- ومن ثم اندماجية.

وعند هذه النقطة أود أن أوضح لبساً ربما تسبب فيه مقال نشرته في صحيفة «١٤ أكتوبر» بعنوان «منطق «وحدوي» يتصادم مع منطق التقدم الاجتماعي والتاريخي». فبعض الذين قرأوه بدالهم كما لو أنني أطالب بالتطابق السياسي والاجتماعي المطلق بين النظامين قبل تحقيق الوحدة اليمنية في أي شكل من أشكالها، وذلك ما قد يستشف من حوار الأخ الأشطل أيضاً عند حديثه عن الاتجا الثاني«الذي يربط قضية الوحدة بالتماثل السياسي والطبقي بين النظامين».

غير نني في هذا المقال كنت أعالج قضية الوحدة على «المستوى النظري»، وبالذات الوحدة الاندماجية الكاملة. فوحدة كهذه تتطلب بالضرورة نظاماً اجتماعياً واحداً، لا نظامين، أي بنية اقتصادية- اجتماعية- سياسية- ايديولوجية واحدة، لا بنيتين.، وبما أننا- أصحاب الاتجاه الثاني- من دعاة التقدم الاجتماعي والتاريخي، فإنه من الطبيعي أن نطالب بأن تكون بنية دولة الوحدة الاندماجية بنية اجتماعية تقدمية، بينما يطالب دعاة التأخر بأن تكون هذه البنية متطابقة مع مصالحهم الأنانية الضيقة، أي بنية رجعية. أما أصحاب الاتجاه الأول، أي دعاة الوحدة الفورية الاندماجية الكاملة من اليوم، فهم يؤثرون عدم الخوض في الطبيعة الاجتماعية لهذه الدولة الوحدوية، حتى لا ينكشف الموقع الطبقي الذي يقفون فيه، ويتضح الموقف السياسي لهم من دعاة التقدم الاجتماعي، ودعاة التأخر والرجعية. واذا ما اضطروا للحديث عن ذلك، فإنهم يستخدمون أوصافاً عامة عائمة مبهمة لا تقول شيئاً محدداً، ولا تلقي شيئاً من نور، ولا تبين المعالم الفعلية للتشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية السائدة في كل من الشطرين، أو الآخذة في التسيد، كما لا تؤشر حتى بإصبع واحدة إلى الآفاق التاريخية التي يمضي نحوها كل من النظامين، إذا ما مضيا في الطريق الذي اختاره كل منهما.

وهذه المعالجة النظرية التي تربط ربطاً موضوعياً بين شكل ومضمون دولة الوحدة الاندماجية، والتي تتمسك بأن تكون وطنية ديمقراطية تقدمية، لا وحدة إقليمية بيروقراطية رجعية، لا تتناقض مع معالجة أخرى «عملية» لقضية الوحدة إذا ما اتخذت في البداية شكل دولة كونفدرالية، حيث تتسع مثل هذه الوحدة الكونفدرالية لوجود نظامين مختلفين من حيث الطبيعة الاجتماعية. ومثل هذه «المعالجة العملية» توفر عليها مقالنا الآنف الذكر: «إما الوحدة اليمنية

على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل!».

بقى أن أشير إلى أن المأخذ الحقيقى الذى قد يؤخذ على الأخ الأشطل هو إغفاله ذكر الحركة الوطنية. بجميع أحزابها وفصائلها وقواها، وإهماله ذكر الدور المفترض أن تقوم به تجاه قضية الوحدة اليمنية، وقصره الحديث على قيادتى الشطرين فيما يتعلق بهذه القضية، كما لو كان العمل من أجل تحقيقها يخص هاتين القيادتين وحدهما، بينما قضية الوحدة الوطنية تهم كل وطنى على الإطلاق، أياً كان موقعه الطبقى، وسواء كان فى السلطة أو خارجها.

صحيح أن الحركة الوطنية تطمح إلى تحقيق الوحدة بالأسلوب «العامى»- حسب تعبير ماركس- بالأسلوب الشعبى الثورى، وهى إمكانية غير مستبعدة تاريخياً، غير أنها في نفس الوقت تؤازر كل خطوة تتمكن قيادتا الشطرين من تحقيقها على طريق الوحدة الطويل، ومن هنا تأييدها اتفاق صنعاء تأييداً حاراً،وسعيها إلى المزيد من الانفتاح فى العلاقات بين الشطرين، حيث يوفر لها ذلك العمل الوطني فى أجواء أكثر مواتاة وملائمة.

كما قد يؤخذ على الأخ الأشطل أنه لم يذكر الدور الذى يعود إلى جماهير الشعب العريضة إزاء قضية مصيرية بالنسبة لها كقضية الوحدة، واكتفى بالإشارة إلى مباركة هذه الجماهير لاتفاق صنعاء، وبالقول بأن الحديث عن هذا الاتفاق وما تلاه من اتفاقات أخرى تفصيلية له «عبر أجهزة الإعلام يفسح المجال لمشاركة الشعب اليمنى فى العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية».

غير أن دور الجماهير هو أكبر من ذلك بكثير، ومهمة المثقفين هو توعيتها به. ورغم هذه المآخذ فإن الأخ الأشطل، بالاستخلاصات التى وصل إليها حول قضية الوحدة اليمنية، وبالذات بدعوته إلى تحقيقها بشكل متدرج، يضع نفسه برسوخ فى صنف دعاة الوحدة الحقيقيين الصادقين، دعاتها العمليين، لا اللفظيين، أو المزايدين، فالوحدة «لا تقبل المزايدة، كما أنها لا تقبل المناقصة» كما قال، وهو قولنا جميعاً.

* * *

ملاحظات إضافية حول الوحدة اليمنية
بمناسبة الجدل حولها بين الأشطل والسقاف

يبدو أن المقال المطول الذى نشرته بعنوان «الوحدة اليمنية بين دعاة الوحدة الاندماجية الفورية.. ودعاة الوحدة المتدرجة المتصاعدة» فى صحيفة «صوت العمال» على ست حلقات ما بين ١٩٨٨/٧/٢١ و ١٩٨٨/٩/٨ تعقيباً على الحوار الذى دار ما بين الصحيفة- كسائل- والأخ عبد الله الأشطل- كمجيب- والذى نشرته الصحيفة فى عدد ١٩٨٨/٧/١٤- يبدو أن هذا المقال لا يكتمل إلا باتباعه بمقال آخر بعد أن اتسعت دائرة الحوار والجدل حو قضية الوحدة اليمنية باشتراك الأخ الدكتور أبو بكر السقاف فيه بمقال من ست حلقات أيضاً يعقب فيه على رأى الأخ الأشطل فى ذات القضية نشرته «صوت العمال» ما بين ١٩٨٨/١٠/٢٤ و ١٩٨٨/١٢/٢٩، ويتصدى الزميل الأشطل للرد على الزميل السقاف بالذات والتوضيح وبلورة وجهة نظره فى القضية.

وكنت- فى مقالى الآنف الذكر- قد ختمت ملاحظاتى الانتقادية الرفافية بمثل هذه العبارة: «ورغم هذه المآخذ فإن الأخ الأشطل بالاستخلاصات التى وصل إليها حول قضية الوحدة اليمنية، وبالذات بدعوته إلى تحقيقها بشكل متدرج يضع نفسه برسوخ فى صف دعاة الوحدة الحقيقيين الصادقين، دعاتها العمليين، لا اللفظيين، أو المزايدين، فالوحدة «لا تقبل المزايدة، كما أنها لا تقبل المناقصة» كما قال، وهو قولنا جميعاً.

وعندما التقيت به فى عدن بعد ذلك- وكان ذلك بمحض الصدفة على وعد بلقاء لم يتحقق، للأسف- أسعدنى أنه لم يجد فى مقالى ما يثير أدنى حساسية، وأسعدنى أكثر وصفه له بأن رأيى فيه إزاء قضية الوحدة اليمنية «واضح».

ويمكننى أن أقول- سلفاً- إن مساحة الاتفاق بيننا- فى ضوء مقاله هذا- أصبحت الآن أكثر اتساعاً، دون أن يعنى اختفاء كل نقاط الخلاف.

ويمكننى كذلك أن أقول- منذ البدء- إنه رغم اتفاقى مع الزميل أبو بكر الذى تجمعنى به صداقة مبكرة منذ دراستنا فى القاهرة خلال الخمسينيات. وبالذات فى تركيزه الشديد على مقولة الصراع الطبقى عند معالجة قضية الوحدة اليمنية، إلا أن هناك نقاطاً للخلاف تستدعى الحوار

حولها.

وحيث أنني في كتاباتي- بما في ذلك في تعقيبي على الأخ الأشطل- أبرز أهمية الصراع الطبقي والبعد الاجتماعي لقضية الوحدة اليمنية، شأن أي قضية وطنية أو قومية على الإطلاق، فإن ملحوظته الآتية تشملني: «إن الذين ينظرون إلى قضية الوحدة اليمنية من زاوية ضيقة- بمعزل عن القضية الوطنية- ينطلقون من الإقرار بوجود تناقض طبقي كامل بين النظامين في الشطرين إذا لم يتم حسم التناقض وتحقيق الوحدة إلا بتغيير أحد النظامين، ليشبه الآخر. إنهم يضعون قضية الوحدة اليمنية في أدراج الحتمية التاريخية».

ويخص الأخ أبا بكر بقوله: ولكن الدكتور ابو بكر السقاف لا يكتفي بذلك، فالوحدة اليمنية «شأن يمني وعربي بالدرجة الأولى، ودولي إلى حد ما أيضاً. وهذا يدمجه في شبكة الصراع العربي والإقليمي وفي العلاقات الدولية». ويستنتج من كتابات أخرى له أنه غير وارد تحقيق الوحدة اليمنية لديه «حتى تتحرر فلسطين بكاملها، وتتحقق الوحدة العربية القومية».

فيما يتعلق بي فإنني لا أضع قضية الوحدة ضمن ادراج الحتمية، وانما اعتبرها محطة طبيعية على طريق تطور اليمن الحديث، فوق أنها استجابة موضوعية لمجرى تاريخها الخاص الذي اتسم بالسعي- تحت قيادة هذا الحاكم الإقطاعي القوي أو ذاك- نحو تحقيق وحدتها ووضع حد للخارجين على حاكميته وعلى مركز الدولة.

وبإفلاس الإقطاع تاريخياً عن تحقيق وحدة قوية راسخة دائمة نتيجة صراعات فئاته التي عززتها الولاءات المذهبية الدينية المتباينة، وبوقوع اليمن في قبضة قوتين استعماريتين: تركيا الإقطاعية، وبريطانيا الرأسمالية، ولاستحالة نشوء طبقة بورجوازية في ظلهما وفي ظل الإقطاع اليمني المتخلف، فإن أمر السعي نحو اعادة بناء الكيان الموحد بقي مرهونا بقوى اجتماعية جديدة كانت ما تزال طي الغيب، وهي ما تزال حتى اليوم في حالة تخلق وتكون. والوحدة المقصودة هنا هي الوحدة الاندماجية الكاملة، وليس هذا الشكل أو ذاك من أشكال الوحدة المرنة المتفقة مع الشروط الموضوعية والذاتية المتاحة في كلا شطري اليمن، والتي ربما كان الشكل الكونفدرالي هو أكثرها قابلية للتحقيق- كما جاء في مقالنا الآنف الذكر وفي مقالات أخرى في صحيفة «١٤ أكتوبر»، وخاصة مقال «إما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل!» الذي نشر فيها في ١٩٨٨/٥/٣.

من المهم أن أشير هنا بسرعة، ودون استعراض حيثيات كل منا، إننا متفقان تماماً على أن الشكل الاندماجي للوحدة لم تنضج مقوماته بعد، وأن الشكل الممكن هو اقامة دولة اتحادية، وأن كان الأشطل يميل إلى أن تكون- كما يبدو- فيدرالية تذوب فيها «الشخصية الدولية لكل من الدولتين اليمنيتين». بينما أميل أنا إلى أن تكون كونفدرالية تحافظ فيها كدولة على شخصيتها الدولية، ولا بأس أن تصبح في مرحلة لاحقة فيدرالية، ومن ثم اندماجية.

ويأخذ الأخ الأشطل على الأخ أبي بكر أنه لم يلتفت إلى هذه الإمكانية الفعلية، واكتفى

بمعالجة قضية الوحدة على مستوى نظرى بحت وعلى أساس أن المراد فقط هو تحقيق وحدة اندماجية لا خلاف على عدم توفر شروطها حاليا.

الوحدة الاندماجية الفورية مستبعدة- إذن- لدى كل منهما، تماماً كما هو الأمر بالنسبة لنا، وباللذات فى الظروف الراهنة.

ومع ذلك فإن الجدل النظرى حول حضور أو عدم حضور مقومات هذه الوحدة الفورية المستبعدة كان محور مقاليهما! وإن تطرق إلى قضايا نظرية خلافية أخرى.

على أن هناك أحكاماً أوردها الأخ ابو بكر تتعلق بموقف الأحزاب منذ الخمسينيات وإلى اليوم يتضح منها أنها لم تتبين قضية الوحدة اليمنية، ولم يبد الأخ الأشطل رأيه فيها، مكتفياً بالدفاع عن وجهة نظره إزاء الوحدة. ولذلك فإنه لا محيص من التعرض لهذه الأحكام التى نسارع إلى القول منذ الآن أنها تنطوى على غبن لها.

بادىء ذى بدء يؤكد الأشطل أنه يجتهد انطلاقاً من الفكر الماركسى ذاته، ومن التسليم بمقولة الصراع الطبقى، وينفى التصور بأنه فى معالجته لقضية الوحدة اليمنية لم يغادر الفكر القومى العربى، وقول محاوره بأن «ما له دلالة أن الفكر القومي قابع فى أساس الحديث كله، ويسرى فى لحظاته». «فالمشكلة إذاً- كما يقول الأشطل- لا تتعلق بمفهوم الصراع الطبقى، كقانون عام، وانما بكيفية استخدام ذلك المفهوم فى تحليل الواقع السياسى فى ضوء تعقيدات البنيان المجتمعى اليمني...»

ورداً على سؤال محاوره هل «الوحدة فى صميم الصراع الطبقى»؟ يجيب: «نعم بالتأكيد، ولكن كيف يمكن أن نفهم هذه المقولة إلا فى إطار الترابط والتداخل بين الصراع الطبقى والصراع الوطنى، فالقضية الاجتماعية والقضية الوطنية تتقاطعان فى كل لحظة من لحظات الصراع السياسى فى الوطن اليمنى- (فكل ما) يحدث فى شطر يجد صدى له فى الشطر الآخر- ألم تؤد اجراءات «الأيام السبعة» بنتائجها الفوضوية فى الجنوب إلى استعداء فئات واسعة من شعبنا اليمنى فى الجنوب والشمال على السواء؟» «فهل هناك موازنة دقيقة بين الصراع الطبقى والصراع من أجل تحقيق الوحدة اليمنية.. نعم... إنها التعامل مع القضية الاجتماعية بأفق وطنى يمنى، والنظر إلى القضية الوطنية كأطار للقضية الاجتماعية، وشروط لتحقيقها بدون تعثر أو انكسار...»، وفوق ذلك «فالوحدة شرط لكل انجاز تاريخى(فى)اليمن...».

هذه الصيغة التى يقترحها الأشطل لتحديد العلاقة الجدلية بين القضية الاجتماعية والقضية الوطنية لا يرى أنها تقف على طرفى نقيض تماماً مع الصيغة النظرية العامة التى اقترحها شريكه فى الحوار بقوله: «وليس الأمر اختياراً بين القضية الاجتماعية والوطنية، بل تأكيداً على أن القضية الثانية لا تحقق بمعزل عن الأولى، أو قبلها، ثم تليها المرحلة الاجتماعية»، فهو قد أكد «بذلك على ترابط القضيتين الاجتماعية والوطنية، ثم أنه لم يشترط أن تحل القضية الاجتماعية قبل تحقيق الوحدة، أو أن تأتى الوحدة قبل معالجة القضية الاجتماعية- فلقد ترك الباب مفتوحاً

لأى من الاحتمالين».

هذا الجدل النظرى العام بين الرجلين حول العلاقة الجدلية بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية لا يلبث أن يتحدد أكثر عند الحديث عن الثورة الوطنية الديمقراطية.

كان الأخ الأشطل قد ارتأى فى الحوار الذى أجرته معه صحيفة «صوت العمال» بأن «اليمن بشطريه يمر بمرحلة انتقالية متداخلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الشطرين».

أما الأخ أبو بكر فإنه فى الوقت الذى يرفض فيه تصنيف الأمانة العامة لاتحاد (الأدباء والكتاب اليمنيين) ممثلة فى الزميلين عمر الجاوى والدكتور عبد الرحمن عبد الله، بأن اليمن تمر بالمرحلة الوطنية ليس إلا، ويرفض فيه قول الأشطل بأن شطرى اليمن يمران بمرحلة واحدة هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإن كان يقبل بذلك من الناحية الجدلية فقط، فإنه يرى أن تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية فى كلا شطرى اليمن من صنع الوحدة اليمنية ذاتها.

وقد صاغ رؤيته بالنسبة لأصحاب الرأى الأول كما يلى: «إن من يقول بأن الشطرين يمران بالمرحلة الوطنية فقط دون أية إضافة أكثر اتساقاً داخل تصورهم عن الوحدة الفورية، فهم يجعلون الثورة الوطنية الديمقراطية من مهام دولة الوحدة القادمة، باعتبار القائم فى الشطرين شيئاً ما يسمونه المرحلة الوطنية، دون تعريف أو توصيف. وليس هنا مجال مناقشة هذا الرأى، ولكنى أورده للمقارنة، واختلف مع أصحابه» الذين أعربوا عنه فى رسالة بعنوان «قبل الدخول إلى الكونفرنس» موجهة إلى الأمانة العامة للحزب الاشتراكى اليمنى نشرت فى عدد يونيو ١٩٨٧ من «الحكمة».

وقد جاءت محاورته لرأى الأشطل على هذا النحو: «وإذا كان الشطران يمران بهذه المرحلة، كما يقرر الأخ عبد الله، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الشطرين، ووافقنا جدلاً على هذه المسألة، فكيف تحدث هذه الثورة الوطنية الديمقراطية فى الشطرين. إنه لا يقول لنا كلمة واحدة بهذا الشأن. وإذا كان الشطران يمران فعلاً بهذه المرحلة، فلماذا الوحدة إذاً؟»

واضح أن الكاتب يرى أن مثل هذه الثورة الوطنية الديمقراطية لم تتحقق بعد فى كلا شطرى اليمن، ولو قد تحققت لتحققت الوحدة اليمنية معها فى ذات الوقت واللحظة، من حيث أن الثورة الوطنية الحقة تقترن جدلياً بتحقيق الوحدة الوطنية بالضرورة، أى بقيام الدولة الوطنية الواحدة المستقلة، هذا اذا لم تكن الوحدة الوطنية أو القومية هى عنوان الثورة الوطنية الديمقراطية، بجميع أبعادها الاجتماعية والسياسية والوحدوية. وحسب صيغة الكاتب فإن «المهمة التاريخية للوحدة اليمنية هى إنجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية. ولا يمكن تصورها بدون إصلاح زراعى، وديمقراطية تلغى احتكار السياسة والسلطة، وقبل ذلك كله حماية الاستقلال السياسى والاقتصادى».

ولأن هذه الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية الوحدوية لم تحدث بعد فإنه لا محيص من

حدوثها فى هذا الجزء من اليمن أو ذاك أو فى كليهما معاً، بغية إزاحة القيادات السياسية الحاكمة، وإقامة دولة الوحدة الوطنية الديمقراطية. يقول الأخ ابو بكر فى هذا الصدد: «أما تغيير أحد النظامين أو كليهما فهو أمر من الطبيعى أن يحدث طال الزمن أم قصر، وليس هناك أى تبرير سياسى أو منطقى يجعل اليأس من التغيير، ولنقل الثورة، دافعاً لافتراض تماثل أو تشابه بين النظامين فى هذه المرحلة، ولجعله أساساً لتوصيف الشطرين سياسياً واقتصادياً، فى الوقت الذي ينكر فيه على القائلين بالصراع الطبقى كل طموح نحو التغيير للوصول إلى نوع من التشابه من خلال حركة الصراع السياسى والاجتماعى طويل المدى، وخارج قيادة الأركان فى الشطرين. وضمن هذا التصور لا يصبح التخويف بالحرب مقبولاً».

واضح أننا أمام وجهتى نظر متباينتين كل التباين: الأولى تقول بأن الثورةالوطنية الديمقراطية قد حدثت فى كل من شطرى اليمن، ممثلة فى ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وفى النظامين اللذين قاما على أساسهما، وعلى أنقاض الإمامة والاستعمار، وإنه أياً كانت أوجه الاختلاف بين النظامين القائمين فإن ما يجمع بينهما من أوجه التشابه على النطاق الاقتصادى والسياسى كاف لتحقيق الوحدة اليمنية فى شكلها الممكن حالياً، وهو الشكل الاتحادى.

«وأما أزمة انقسام اليمن فإنها أزمة خاصة، ويجب أن تحل فى إطار يمنى خاص، بعد أن أصبحت الإمامة فى الشمال والاستعمار فى الجنوب من ذكريات الماضى» كما يقول الأشطل.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن مجرد ذهاب الإمامة ورحيل الاستعمار لا يعنى أن ثورة قد حدثت فى هذا الشطر أو ذاك، ذلك أن ما يحدد سمة الثورة الحقة، الثورة الوطنية الديمقراطية، هو اقامتها لدولتها، دولة الوحدة ببعديها الديمقراطى السياسى، والديمقراطى الاجتماعى. بل «إن المهمة التاريخية للوحدة اليمنية هى إنجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية». وثورة كهذه لم تحدث بعد،ومهمة تاريخية على هذا النحو ما تزال تنتظر التحقيق.

أما حكاية التشابه بين النظامين فهى- أياً كانت- لا توفر أساساً صالحاً للوحدة، ذلك أن «اختلاف النظامين السياسيين لا تلغيه كل القواسم المشتركة». «إن كل ما يسميه بالقواسم المشتركة عندما لا تكون له أسس فى الواقع الاجتماعى الاقتصادى لا يلغى لحظة واحدة من لحظات التناقض التى تحدثت بلغة الموت أكثر من مرة». إن من خصوصيات «الواقع اليمنى فى الجنوب والشمال البنية الاجتماعية والسياسية القائمة على المؤسسة القبلية» هذه البنية الموروثة منذ مئات السنين، والمعززة بالطائفية، والإقليمية، والتى لم تمسسها يد الحضارة بعد. كما لم تغيرها الشعارات الثورية، وهى خصريات لا تنفرد بها اليمن، فهى موجودة بنسب متفاوتة فى كل بلد عربى، «فهذه الشعارات كلها أصبحت تبدو فى ظل هذا الواقع كما لو كانت سخرية من هذا التاريخ الحديث، بل انتصرت على العكس القبلية والطائفية والإقليم والقطر...» كما جاء فى حديث الدكتور السقاف فى صحيفة «الثورى» عدد ١٩٨٨/١٢/٢٤، وصعب من ثم قيام المجتمع المدنى الذى عرفته أوروبا والغرب والبلدان التى قامت فيها ثورات وطنية ديمقراطية

واشتراكية كڤيتنام والصين (راجع مقال «نظرات فى النصر الڤيتنامى» فى كتابه «دراسات فكرية وأدبية، دار العودة بيروت ١٩٧٧ ص١٧٥- ٢٠٥).

وكما اختلفنا مع الأخ الأشطل فى قوله بأن اليمن يمر اليوم بمرحلة انتقالية متداخلة هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وأوضحنا فى تعقيبنا عليه أن ثورة ٢٦ سبتمبر قد انتكست بقيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الذي دفع بها فى الاتجاه المضاد للثورة الوطنية الديمقراطية، ووضع من ثم عقبة كأداء أمام إمكانية تحقيق الوحدة اليمنية على أساس ثورى، فإننا لا نشارك الأخ أبا بكر رأيه فى أن عدم تحقيق الوحدة اليمنية حتى اليوم ينزع عن سبتمبر وأكتوبر حقهما كثورتين وطنيتين ديمقراطيتين، وإنه لا محيص من قيام ثورة وطنية ديمقراطية حقة فى كلا الشطرين تجعل من قضية تحقيق الوحدة اليمنية غاية لها. واذا كان وارداً إحداث تغيير ثورى ديمقراطى يضع حداً لنكسة سبتمبر ويعمق ويطور مجراها السياسى والاجتماعى ويساعد على خلق الشروط الموضوعية والذاتية لقيام دولة الوحدة، فإن ما هو وارد بالنسبة لثورة ١٤ أكتوبر التى صمدت فى وجه المؤامرات والأزمات التى جابهتها وأحدثت تحويلاً اجتماعياً ديمقراطياً فى بنية المجتمع القروسطية والاستعمارية هو الدفع بها قدماً إلى الأمام فى اتجاه الإفصاح عن محتواها الديمقراطى الثورى كاملاً، واتجاه العمل الدائب مع شتى أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية من أجل إقامة دولة الوحدة المنشودة.

وليس فى الإمكان المطابقة بين شروط الثورة الديمقراطية وشروط الوحدة الوطنية أو القومية. فشروط هذه أعقد من تلك بكثير.

وقد أمكن قيام ثورات عربية عديدة داخل حدود كل قطر، بقطع النظر عن مآل هذه الثورات الآن- غير أنه صعب حتى الآن تحقيق الوحدة القومية أو حتى تحقيق الوحدة بين قطرين عربيين كانا قد سارا فى طريق الثورة الديمقراطية. وانفكاك الوحدة المصرية- السورية هو خير برهان على مدى تعقد الشروط اللازمة لقيام وحدة قومية متينة. ونفس الشىء يمكن قوله بالنسبة لليمن، فقد أمكن أن تقوم الثورة فى كل شطر، غير أن الوحدة اليمنية لم تتحقق، لأن شروطها أعقد من مجرد قيام ثورة هنا وأخرى هناك، حتى ولو كانت إحداهما هى الأم فى الأساس.

إن فى الإمكان أن تنجح الثورة الوطنية الديمقراطية سواء داخل القطر الواحد، أو الشطر الواحد، وأن تصمد وأن تواصل تطورها، حتى قبل أن تتحقق الوحدة القومية أو القطرية. ولنجاح ثورة ١٤ أكتوبر فى اليمن الديمقراطية هو برهان على ذلك. وقدرتها على التغلب على مصاعبها الداخلية، وسعيها نحو توسيع مجراها الوطنى الديمقراطى، ومعالجة العلاقات القديمة الموروثة كالقبلية والمناطقية هو دليل آخر على أصالتها.

حقاً إن المجتمع المدنى بكامل سماته لم يظهر بعد لا فى اليمن ولا فى غيرها من الأقطار العربية، غير أنه من الصعب التسليم بأن القبلية والطائفية لهما الكلمة العليا فى اليمن وفى هذه الأقطار. المجتمع العربى كله يمر بحالة انتقالية، ومثل هذه الحالة تحمل عادة سمات القديم والجديد

معاً. واليمن بشطريها تمر بذات المرحلة الانتقالية، حيث تخرج تريجياً من المجتمع القروسطى إلى المجتمع المدنى، وإن اختلفت وجهة السير إليه، حيث يتحرك شمال الوطن نحوه عبر طريق التطور الرأسمالى، بينما يسلك جنوب الوطن إليه طريق التوجه الاشتراكى.

والوحدة الوطنية والوحدة القومية بعدان من أبعاد الثورة الوطنية الديمقراطية. غير أن غياب دولة الوحدة القطرية أو دولة الوحدة القومية لا يعنيان بالضرورة غياب الثورة الوطنية الديمقراطية. وقد يتعسر تكامل الشروط اللازمة لهما خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، ولا تنضج إلا خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. وقد سبق للينين أن نبه أنه كما يمكن انجاز بعض المهام ذات الطابع الاشتراكى خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإنه يمكن أن يتأخر تحقيق بعض المهام الديمقراطية إلى مرحلة الثورة الاشتراكية. ومن غير المستبعد ألا تتحقق وحدة الوطن العربى كله فى دولة قومية واحدة إلا فى ظل المجتمع الإشتراكى. غير أن وحدة اليمن تبدو أقرب من ذلك بكثير، فهي يمكن أن تتحقق من الآن لا بفعل ما يسمى بالقواسم المشتركة فحسب، وانما رغم التناقض فى طبيعة ووجهة كل من النظامين الحاكمين فى شطرى اليمن، شريطة أن يتخذ توحيدها شكلاً مرناً كالشكل الكونفدرالى الذي يتيح فترة تاريخية تنضج خلالهما العوامل الموضوعية والذاتية للتوحيد الكامل فى شكل دولة مركزية واحدة موحدة.

وكما أنه لا مجال للمطابقة بين شروط الثورة الوطنية الديمقراطية وشروط التوحيد الوطنى والقومى، فإنه لا مجال كذلك للمطابقة بين المجتمع المدنى والدولة الشمولية أو تصور وجود التناقض بينهما. فالمجتمع المدنى يمكن أن يوجد فى ظل دولة ديمقراطية أو فى ظل دولة شمولية، بل أن الدولة الشمولية كالدولة البونابرتية تلعب دوراً انتقالياً فى مضمار عملية التعجيل بإقامة المجتمع المدنى البرجوازى، حتى وإن غابت المؤسسات الديمقراطية فيه. ورأى ماركس انجلز فى هذا الصدد معروف.

لذلك فإننا لا نشارك الأخ أبا بكر رأيه الذى صور فيه وجود تناف بين المجتمع المدنى والدولة الشمولية: «الواقع أن هذه المشكلة فى نظرى مشكلة محورية وأساسية فى الواقع العربى الجديد، وغالباً ما يشار إليها بغياب المجتمع المدنى أو ما نسميه بالمؤسسات، لأن الحكومات والتنظيمات الآن لا تسمح للمجتمع المدنى بالتبلور، أى أنها تحتويه وتكون دولة كلية سواد على النمط الهيجلى أو النمط الستالينى، دولة كلية تشمل الجميع،وتقوم برعاية الجميع، فهى تسبق النشأة الطبيعية للمجتمع المدنى، بل وتلغيه فى جميع الأحوال، فلا يكون المجتمع المدنى قوة فاعلة فى حركة التغير الاجتماعى. ويحدث هذا على مستوى الثروة وعلى مستوي التنظيمات وعلى مستوى بلورة القيم، بصورة عامة، فى المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى عزلة كاملة بين الحاكم والمحكوم، ويؤدى إلى فشل هذه المجتمعات فى الاقتراب من العصر، ومن حداثة حقيقية، تتمكن من مقاومة التخلف فى رأيى. إن الإشكال هنا ينصب على هذه النقطة، غياب المجتمع المدنى، وهى صورة معاكسة لتطور المجتمع الغربى، على سبيل المثال، (الثورى، ١٩٨٩/١/٧).

غير أن مثل هذا الطرح يستقيم اذا ما استبدلنا مصطلح «المجتمع المدنى» بمصطلح «الشرعية الديمقراطية»، حينئذ يكون هناك تناقض قطباه «الدولة الكلية» و «الشرعية الديمقراطية» بكل ما يترتب على ذلك من قيود على عملية الحراك الجماعى، وعلى حريات الناس وحقوقهم المدنية والسياسية.

وعلى ذلك فإن الدولة الشمولية العسكرية البونابرتية التى شهد ويشهد العالم النامى، ومنه الوطن العربى، أنماطاً خاصة منها، بقدر ما تلعب دوراً معجلاً فى عملية إخراج المجتمع من شرنقة العلاقات القروسطية، بما فيها القبلية والطائفية، وتدفع به تدريجياً وعلى أنغام هادئة فى اتجاه التطور البرجوازى، ومن ثم فى اتجاه تخليق المجتمع المدنى الحديث، فإنها تلعب الدور معكوساً بالنسبة للديمقراطية بجميع مؤسساتها وأشكالها البرلمانية والجماهيرية والسياسية والمدنية، حيث يسود هنا منطق القهر الشامل.

وفى هذا الإطار بالذات نضع ملحوظة الأخ أبو بكر الصحيحة التى جاء فيها أن «الضمان الوحيد لجعل كل خطوة نحو الوحدة فى طريق اللاعودة إلى مواقع التجزئة إنما هو أن تكون الجماهير المنظمة سياسياً ونقابياً وراء وأمام كل اتفاق. وعندئذ فقط تصبح الوحدة حتمية تاريخية، أى بالقدر الذى يسعى الناس إلى تحقيقها مؤكدين بذلك أن الدولة ليست المجتمع كله، وأن انعدام المسافة أو دمج المجتمع فى الدولة أحد أضرى أشكال تشويه البنية السياسية فى الوطن العربى، ومنه اليمن، إن لم يكن أضراهاعلى الإطلاق، وأساس خيبات الأمل، حيث الدولة على المسرح السياسى الممثل والمخرج والمشاهد، وحدانية صماء عمياء» كما جاء فى مقالة فى «صوت العمال».

واذا كانت اليمن بشطريها لم تصبح بعد مجتمعاً مدنياً كامل السمات، فإن ذلك لا يقود إلى القول بأنها ما تزال محكومة بالمؤسسة القبلية القروسطية أو بالطائفية أو بهما معاً، دون أن يعنى ذلك نكران أن العلاقات القبلية والطائفية والإقليمية والمناطقية وحتى العرقية ما يزال لها وجود فيها، غير أنه وجود آخذ. فى التآكل بفعل التغير الهيكلى المتسارع سواء فى بنية الدولة أو المجتمع أو الجيش أو المؤسسة التشريعية و الحزبية والتنظيمية والجماهيرية والإبداعية وغيرها من المؤسسات التى تؤشر إلى اتجاه حركة التطور نحو إقامة المجتمع المدنى.

وهذا الحراك الاجتماعى- سواء عبر طريق التطور الرأسمالى أو طريق التوجه الاشتراكى- نحو بلوغ المجتمع المدنى لا يعنى أن الديمقراطية المدنية والسياسية والاجتماعية بجميع مؤسساتها وتعابيرها المعروفة فى المجتمع الرأسمالى المتطور أو المجتمع الاشتراكى قد توافرت. فتلك هى قضية القضايا التى يدور أو ينبغى أن يدور حولها نضال الحركة الوطنية اليمنية، والتى لا يتصور اكتمال الثورة الوطنية الديمقراطية بدونها، ولا تحقيق الوحدة اليمنية فى غيابها.

وحيث أن ملامح المجتمع المدنى لم تتكامل ولم تنضج لها السيادة المطلقة بعد، فإنه يصبح مفهوماً لماذا ما يزال للمؤسسة القبلية القروسطية بعض النفوذ، سواء فى شمال الوطن أو جنوبه،

وحتى للطائفية والعرقية، وخاصة فى شمال الوطن، ولماذا «تثور» النزعة القبلية فى لحظات الأزمات والصراع السياسى الدرامى، وهو ما حدث فى شمال الوطن وجنوبه حتى بعد قيام الثورة والجمهورية هنا وهناك، وهو ما تجلى بصورة تراچيدية فى احداث ١٣ يناير ١٩٨٦ فى جنوب الوطن.

غير أن ما يؤكد أن زمام المبادرة التاريخية انتقل من يد المؤسسة القبلية إلى المؤسسة المجتمعية الحديثة الآخلة فى التشكيل باطراد أنه أمكن دائماً تجاوز هذه الأزمات والصراعات السياسية الدرامية، بما فيها أحداث ١٣ يناير التى مثلت ذروتها العليا. وأياً كانت الثغرات الموجودة فى المنظومة الاجتماعية السياسية- العسكرية- الأيديولوچية التى قام عليها النظام الديمقراطى الثورى، وفى مقدمتها جميعاً الحزب الاشتراكى اليمنى بنظريته الاشتراكية العلمية وتمسكه بقيادة المجتمع فى اتجاه التمدن والحداثة وفى طريق التوجه الاشتراكى، فإنه بفضل هذه المؤسسات الوطنية أمكن لا الحيلولة فقط دون العودة إلى منطق القبلية القائم على قانون الثأر والثأر المضاد، وإنما أيضاً الحفاظ على الخيار التاريخى التقدمى، والمضى بالنظام على دربه الذى لا رجعة عنه، درب التوجه الاشتراكى.

ولولا هذه المؤسسات الوطنية لكان اليمن الديمقراطى ما يزال يتخبط فى محنة تذكر بليل المحنة الطائفية- الاستعمارية- الصهيونية التى لم يفلت منها لبنان بعد.

هذا الفارق النوعى بين الوضعين فى كل مكان من البلدين يبين أن اليمن الديمقراطية التى لم تضع أقدامها على طريق الحداثة والاستقلال الا فى وقت متأخر قياساً بلبنان قد أمكنها أن تخطو خطوات أسرع فى مضمار احتواء وتحجيم دور المؤسسة القبلية بفضل المؤسسات الوطنية الحديثة والأيديولوچية الاشتراكية العملية، والحزب الاشتراكى المتبنى لها، والتوجه الاشتراكى الذى سارت فيه، والارتباط الأممى الوطيد الذى غدا جزءاً لا يتجزأ من نسيج نهجها السياسى- الأيديولوچى كله.

حقاً أن جميع الثغرات فى هذه المؤسسات الوطنية والحزبية والجماهيرية وفى مجمل النهج لم تسد بعد، ولم يدع أحد ذلك. ولكن ما هو مهم هو إلى أين تتجه البوصلة التاريخية إلى الأمام أم إلى الوراء، وفى يد من استقر زمام المبادرة التاريخية، ولصالح أى القوى الاجتماعية تمضى حركة المجتمع.

إن عملية المراجعة الدائبة لملف التجربة الثورية، والنقد الشجاع لعيوبها من قبل قيادة الحزب والجهاز الاعلامى، والاتجاه نحو القيام بعملية إصلاح اقتصادى وسياسى شاملة لم تتضح كل ملامحها وأبعادها وآفاقها بعد، وإن كانت بعض إجراءاتها وبوادرها تدعو إلى الاستبشار، وإن دوران العجلة فى اتجاه تفتيح مسام التجربة وكشف كل ما ما تعد به كتجربة ديمقراطية مفتوحة على المستقبل من إمكانيات شعبية ومن تخوم ديمقراطية غير مطروقة بعد- إن كل ذلك من شأنه أن يقوم كل اعوجاج طرأ على سيرها، واصلاح كل فساد لحق ببعض جوانبها، وتشذيب كل نتوء

برز على سطحها، والتغلب على كل ازدواجية فى السلوك، وثنائية فى التفكير، وانفصام فى الشخصية يمكن أن يكون موجوداً لدى أى كان.

فى ضوء هذا المنحنى التاريخى الذى تسير فيه اليمن الديمقراطية يمكننا الجزم بأنها تمضى بخطى أسرع فى مضمار تمزيق شرنقة العلاقات القروسطية، القبلية والطائفية، والتقدم حثيثاً نحو إقامة المجتمع المدنى.

حقاً إن منحنى التوجه الرأسمالى فى شمال الوطن لا يتبع ذات الوتيرة فى مضمار التغلب على مثل هذه العلاقات فيه. غير أن حركة المجتمع بجميع مؤسساته وارتباطاته المتنافية مع الرأسمال العالمى من شأنها أن تمكن من تقليص هذه العلاقات باستمرار، وأن تلحقه بالمجتمع المدنى. ومؤشر حركة التطور يبين منذ الآن أن زمام المبادرة ليس فى يد المؤسسة القبلية أو الطائفية- كما كان الأمر فى عهد الإمامة- وإنما انتقل إلى يد المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية، التى تقود عملية برجزة وتحديث المجتمع بجميع مؤسساته، بما فيها المؤسسة القبلية- الإقطاعية ذاتها، ناهيك عن ذلك الدور الذى تلعبه البرجوازية المدنية التجارية والزارعة والعقارية والمالية- وإلى حد ما الصناعية البسيطة- على صعيد برجزة وتحديث المجتمع، فضلاً عن دور المؤسسات البترولية وغيرها التابعة للدولة فى هذا الصدد.

ولن نستطرد فى شرح المتغيرات البنيوية التى حدثت فى شمال الوطن على مستوى المجتمع والدولة، ولا سيما منذ منتصف السبعينيات بعد خروج الممثلين النموذجيين لقوى الإقطاع من قمة السلطة وتسلم للمؤسسة العسكرية لها التى من الصعب المطابقة بينها وبين المؤسسة القبلية حتى وإن كان معظم أفراد الجيش منحدرين منها، حيث أن الانتظام فى سلك الجيش يخلق عضوية ومسلكية جديدة إلى حد كبير- أقول لن نستطرد فى ذلك، نظراً لأن كتابنا «طريق الثورة والوحدة اليمنية» قد عالج هذه المسألة، واستعان فى هذا الصدد بالمراجع الماركسية القديمة والحديثة التى تبين دور الجيش فى عملية تحديث المجتمع، سواء فى الاتجاه البرجوازى أو فى الاتجاه الاشتراكى، ومن ثم إسهامه فى إقامة المجتمع المدنى أياً كان النظام الاجتماعى الذى يسوده.

لذلك كله فإنه اذا كان صحيحاً القول بأن «البنية الاجتماعية والسياسية القائمة على المؤسسة القبلية» هى السائدة فى المجتمع اليمنى «فى الجنوب والشمال».فى ظل الحكم الإمامى والاستعمارى، فإنه من غير الصحيح التصور أن هذه البنية هى السائدة اليوم فى الشطرين. ونظرة كهذه سكونية جامدة أحادية الجانب لا ترى اتجاه الحركة العام والعارم.

ومع ذلك فإن الأخ السقاف يرى أن الجرح الذى أصيب به جسم الوطن والمجتمع والدولة فى اليمن عميق عمق التاريخ بحيث يبدو أنه ليس من السهولة بمكان شفاؤه، إذ يتطلب الأمر توفر شروط ليست فى يد أحد اليوم، مما جعل أمر الوحدة اليمنية شأناً تاريخياً بعيداً.فقد انشطرت الأرض والدولة والمجتمع والذاتية اليمنية، ودخل كل شطر فى نفق من الاغتراب الموحش خاص به حتى فقدا معاً الانتماء الوطنى الواحد والشعور بالمواطنية اليمنية الواحدة، ولم تجد كل محاولات

رأب الصدع العابرة التى قامت بها هذه الدولة اليمنية أو تلك فى رم الجرح، وجبر العظم، ولم الشمل. وحتى الحركة الوطنية اليمنية التى ظهرت فى الخمسينيات لم تستطع أن تعالج هذا الشرخ التاريخى الغائر حتى على المستوى السياسى الشعبى، حيث ظل نضالها أسير الشطرية: «إن كل شطر فيه يملك تاريخه المستقل نسبياً، رغم كل مرونة التآلف التاريخى وفترات الوحدة المتقطعة، وذلك لا تسمح لنا أن نجزم أن دائرة الصراع السياسى تشمله كله».

وهذا الصراع السياسى الشطرى لم يسفر إلا عن قيام كيان خاص هنا وآخر هناك هو استمرار للانقسام الذى أصاب الكيان اليمنى عبر التاريخ ونتيجة له: «إن الانشغال ببناء الدولة فى الجنوب بعد الاستقلال نتيجة وليس سبباً لانصراف الناس عن الانشغال بالوحدة، كما أن الكلام على الوحدة أصبح متعدداً حتى نظرياً بعد ٥ نوفمبر، وهو حدث يجر نفسه فى عمق الواقع السياسى إلى يومنا هذا، وكنت أود أن لو أن الأخ عبد الله توقف عنده، ولكنه لم يفعل ذلك، فمن الواضح أن ذلك كان سيشوه اللوح الجميل الذى رسمه للواقع السياسى. ولكنه يستحق الشكر على أنه لم يصل إلى حد الندم على الاستقلال كما يقول البعض فى الأيام الأخيرة، وهم من دعاة الوحدة الفورية، الذين يريدون منا أن نطلب الغفران من الأجيال القادمة ونعتذر أمام هذا الجيل عن ورطة الاستقلال الذى أضاف عائقاً إلى عوائق الوحدة. «رفقاً بالوحدة»».

وفى ظل وجود هذين الكيانين الشطرين اللذين جاءا نتيجة طبيعية للتاريخ الخاص المستقل نسبياً لكل شطر وتكريساً معاصراً لتجزئة اليمن فإنه لا يصح إطلاق وصف المرحلة الوطنية على الوضعية اليمنية الراهنة، وهو ما فعله الزميلان عمر الجاوى والدكتور عبد الرحمن عبد الله فى رسالتهما إلى قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى، كما أنه لا يصح إطلاق وصف المرحلة الوطنية الديمقراطية على مثل هذه الوضعية، وهو ما يقول به الزميل الأشطل: «إن موقف أصحاب فكرة المرحلة الوطنية والرأى المعبر عنه فى رسالة «قبل الدخول إلى الكونفرنس» متسق مع نفسه، فلا يزعم صاحبا الرسالة أن فكرة المرحلة الوطنية وتأسيس الوحدة اليمنية نظرياً يقوم على أسس نظرية داخل الماركسية، إنهما لا يريدان تأسيس الوحدة على الفكر الماركسى. وهذا من حقهما. كما أنه من حقنا أن نرفض هذا التأسيس النظرى ونحاول دحضه نظرياً.

إننا فى حالى فكرة المرحلة الوطنية، ومرور الشطرين بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أمام نوع من التفكير المرغوب فيه، الذى يحل محل الواقع. أى تصبح الأفكار لا الواقع الموضوعى ومشاكله ماثلة أمام الفكر، ثم يجرى بعد وأثناء ذلك تطويع الوقائع، بل وتزوير صورة الواقع إنقاذاً للفكرة المرغوب فيها بعنف. إننا مع هذا الضرب من التفكير المرغوب ننأى عن الواقع، مهما رفعنا عقيرتنا بالصراخ زاعمين أننا وحدنا نرى الواقع الموضوعى.إذاً فالدوران فى مجال الذاتى سمة مثل هذا التفكير. الموقع الفكرى للأخ الأشطل يقع داخل دائرة التفكير المرغوب فيه، ولكن على طريقته وبمصطلحات ماركسية يجرى تحويرها فى كل سطر، لأنها تستند إلى أساس نظرى آخر لا علاقة له بالماركسية».

لقد كان من رأينا أن الشطرين كانا يمران بما يمكن تسميته بالمرحلة الوطنية الواحدة عندما كانا يخوضان معاً نضالاً وطنياً عاماً وموحداً مدعوماً من الحلفاء المصريين وكل قوى التقدم ضد الاستعمار القديم والجديد وضد الرجعية العربية والخارجية، ومن أجل الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر والحفاظ على النظام الجمهورى وتحرير وجنوب الوطن من الاستعمار البريطانى، وتمكين ثورة ١٤ أكتوبر التى جاءت امتداداً طبيعياً وجدلياً لثورة ٢٦ سبتمبر من الانتصار عليه وعلى ركائزه المحلية العملية من السلاطين وغيرهم، وفتح الطريق لاستشراف آفاق وحدة اليمن بعد تحقيق الاستقلال الوطنى.

غير أن قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الرجعى الإقطاعى فى شمال الوطن الذى مد جسور المصالحة مع الرجعية الملكية- باستثناء بيت حميد الدين- ومع الرجعية العربية، وخاصة السعودية، ومع الاستعمار القديم والجديد، وحارب القوي الوطنية العسكرية والمدنية التى كسرت حصار صنعاء الشهير وحافظت على النظام الجمهورى من السقوط- إن هذا الانقلاب قد أجهض الثورة الوطنية وقطع من ثم المرحلة الوطنية الواحدة التى كانت تمر بها اليمن بشطريها. وعلى ذلك فإننا لا نشارك القائلين بوجود مرحلة وطنية واحدة حتى اليوم رأيهم، وإن كان هناك نضال وطنى تخوضه الحركة الوطنية اليمنية من أجل التحرر والتقدم والوحدة لا علاقة للنظام الذى حل محل نظام ٥ نوفمبر به.

وكان من رأينا أن انقلاب ٥ نوفمبر قد أجهض أيضاً امكانيات أن تفصح ثورة سبتمبر عن بعدها الديمقراطى الاجتماعى والسياسى، وقضى عليها بالتالى كثورة وطنية ديمقراطية، على عكس ما حدث فى جنوب الوطن الذى تمكن بفضل المستوى الناضج الذى كانت بلغته الحركة الوطنية فيه بفعل مواجهتها المبكرة للاستعمار البريطانى الجاثم على صدره، وبديناميكية ووضوح نهج قائدة الكفاح الوطنى فيه«الجبهة القومية»، وهو ما تجلى فى «الميثاق الوطنى»- تمكن لا من التغلب فقط على التيارات السياسية ذات المنحنى الإصلاحى واليمينى والتى رفع بعضها شعار الكفاح المسلح لبعض الوقت بدفع من الحلفاء المصريين ك «جبهة التحرير»، وانما تمكن أيضاً من التغلب على الجناح اليمينى فى «الجبهة القومية» ذاتها وإخراجه من السلطة بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التى كما حافظت على نهج الثورة الوطنى المعادى للاستعمار فإنها فجرت بعدها الديمقراطى الاجتماعى، وإلى حد ما السياسى، بإجراءات التحويل الراديكالية للبنية الاقتصادية- الاجتماعية، ممثلة فى الإصلاح الزراعى «الثانى» وفى التأميم، وبسعيها لتوحيد فصائل العمل الوطنى فى إشراكها فى السلطة وفى إقامة المؤسسات التشريعية والقضائية والجماهيرية، بقطع النظر عن المدى الديمقراطى الذى حققته.

وبذلك نشأ وضعان متمايزان فى شطرى اليمن: نكسة للثورة فى شمال الوطن بدأت بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ترتب عليها مضيه فى طريق التطور الرأسمالى التابع والمشوه والطفيلى. وانتصار للثورة فى جنوب الوطن تأكد به الطابع الوطنى الديمقراطى للثورة وفتح به الطريق، وباللات بعد

قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، للمضى فى درب التوجه الاشتراكى.

ولو قد سارت الثورة فى شمال الوطن فى طريق التطور الوطنى الديمقراطى لكان قد أمكن توافر شروط ملائمة متناغمة مع تلك التى توافرت فى جنوب الوطن، ولخلقت أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية مواتية لتحقيق وحدة اليمن فى هذه الصورة أو تلك من صور التوحد المتينة التى إن لم تبلغ حد الاندماج الكامل فلن تكون أقل من وحدة اتحادية «فيدرالية».

إذن فليست هناك ثورة وطنية ديمقرواطية واحدة تسود فى كلا شطرى اليمن، وإنما هناك ثورة وطنية ديمقراطية ذات توجه اشتراكى فى شطر، وثورة مجهضة منذ ٥ نوفمبر ١٩٦٧ فى شطر آخر.

ووجود قطاع عام هنا وهناك مع تقاطع فى السياسة الخارجية لكل من النظامين لا يعنى شيئاً كثيراً. فالقطاع العام موجود حتى فى البلدان الرأسمالية المتطورة، ولكن ذلك لا يقر بها قيد أنملة من الدول الاشتراكية التى يسود فيها القطاع العام ويؤدى وظيفة اجتماعية تختلف عن تلك التى يؤديها فى البلدان الرأسمالية. والتقابل فى هذه النقطة أو تلك من السياسة الخارجية لا يضيق المساحة الهائلة التى تفصل بين سياسة كل من النظامين على المستوى العربى والدولى. وتلك تظل إحدى نقاط الاختلاف مع الأخ الأشطل.

وكما لا نتفق معه على وجود ثورة أو مرحلة وطنية ديمقراطية فى عموم اليمن، فإننا لا نتفق مع الأخ السقاف فى دعوته بإطلاق إلى ثورة وطنية ديمقراطية تتحقق بها الوحدة اليمنية، كما لو كان الشطر الجنوبى من الوطن لا يعيش بالفعل مثل هذه الثورة التى ما برحت تتعمق وتتبلور وتكتسب طابعاً ديمقراطياً وشعبياً أكثر فأكثر عبر عملية المراجعة والتصحيح والتقويم والوقفات النقدية المستمرة من قبل الحزب وعبر ممارسة النقد المسؤول والمخلص من قبل أصحاب الأقلام والمثقفين.

الأخ السقاف يرفض القول- إذن- بوجود ثورة وطنية ديمقراطية حتى فى جزء واحد من اليمن، فوق رفضه القول بوجود ثورة أو مرحلة وطنية فى اليمن عموماً، ومن ثم فإن الاستنتاج الذى خلص اليه الأخ الأشطل غير دقيق عندما كتب: «لا يمانع الدكتور أبو بكر (من) تعدد المدارس الفكرية، فهو يمكن أن يتعايش مع أصحاب فكرة المرحلة الوطنية- والرأى المعبر عنه فى رسالة «قبل الوصول إلى الكونفرنس»، للأخوين عمر الجاوى وعبد الرحمن عبد الله، وكذلك السيد عبد الرحمن على الجفرى» صاحب «رؤية صافية حول قضية الوحدة».

الأخ السقاف- ونحن معه- ينكر وجود شىء اسمه المرحلة الوطنية الخالصة والخالية من أى بعد اجتماعى. وهو من ثم تمسك بمفهوم الثورة بجانبيها الوطنى والديمقراطى، وهو ذات المفهوم الذى تمسك به كل قوى التقدم اليوم. غير أنه بتصوره أن مثل هذه الثورة لم تشهدها اليمن بعد، وليس لها اليوم حتى فى أحد شطريه، وأنها ما تزال ما تزال فى الطريق، هو ما نختلف معه عليه. وهو يعرب عن مثل هذا التصور فى أكثر من مكان من مقالته، بما فى ذلك قوله: «إن

كون مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فى جدول أعمال التطور التاريخى فى الجنوب والشمال لا يعنى أنهما يمران بها بنفس الدرجة وبنفس الدلالة، فذلك أمر محكوم بأسس واقعهما الاجتماعى الاقتصادى » «واذا كان الشطران يمران بهذه المرحلة، كما يقرر الأخ عبد الله، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الشطرين، ووافقنا جدلاً على هذه المسألة، فكيف تحدث هذه الثورة الوطنية الديمقراطية فى الشطرين. إنه لا يقول لنا كلمة واحدة بهذا الشأن» ؟

لقد استنتج الأخ الأشطل من صيغة شريكه فى النقاش أنه يوافقه على وجود شىء اسمه ثورة ديمقراطية فى اليمن، ومن هنا تساؤله:«فإذا كان الأمر كذلك، ليس من المنطقى وجود أوجه للتشابه، وكذلك لوحة للاختلاف بينهما ؟ ولكن الدكتور السقاف لا يرى إلا الاختلاف والتناقض بين النظامين»، فى الوقت الذى يؤكد فيه مجدداً تمسكه برأيه القائل بأن مثل هذه الثورة قائمة فى اليمن عموماً، وليس فى شطر فقط،- وهو ما نذهب إليه نحن- حيث يقول: «فالتقاطع بين الصراع الطبقى والصراع الوطنى- الذى يعتبر سمة من سمات المرحلة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا يجعل من قضية الوحدة اليمنية ضرورة استراتيجية...».

والواقع أن الأخ السقاف لا يتحدث عن ثورة وطنية ديمقراطية قائمة فى الواقع الاجتماعى، وانما عنها «فى جدول أعمال التطور التاريخى فى الجنوب والشمال» ويتحدث عنها لا من التسليم بوجودها فى واقع اليمن الراهن، وانما من باب الفرضية الجدلية بقصد محاجة زميله. واذا فرض «ووافقناجدلاً على هذه المسألة، فكيف تحدث هذه الثورة الوطنية الديمقراطية فى الشطرين. إنه لا يقول لنا كلمة واحدة بهذا الشأن. واذا كان الشطران يمران فعلاً بهذه المرحلة، فلماذا الوحدة إذاً؟».

الصيغة واضحة تماماً: فلا ثورة وطنية ديمقراطية هناك. ولو قد وجدت لتحققت الوحدة اليمنية على الفور، حيث أن هناك علاقة عضوية بين مثل هذه الثورة وبين الوحدة، بحيث لا يتصور حدوث إحداهما دون تحقق الأخرى. وعدم تحقق الوحدة اليمنية حتى اليوم دالة على عدم قيام مثل هذه الثورة التى لا تسمى كذلك إذا لم تحقق الوحدة !

وهو طرح- كما سبق أن أشرنا- يزاوج بين مفهوم الثورة الوطنية الدمقراطية التى وإن كانت الوحدة الوطنية والقومية أحد أبعادها إلا أن عدم تحققها فى ذات اللحظة التاريخية لا ينفى وجود الثورة، وبين معضلة الوحدة الوطنية أو الوحدة القومية التى لا يلغى تأخر تحقيقها حتى تتوافر كامل شروطها الموضوعية والذاتية البالغة التعقيد وجود ثورة وطنية ديمقراطية نجحت فى تحقيق العديد من مهامها السياسية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما هو الأمر مثلاً مع ثورة ١٤ أكتوبر في جنوب الوطن.

إن مما يدعو إلى الحيرة أن الأخ السقاف فى مضمار جدله مع الأشطل حول طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى كل من الشطرين يكاد يقول بوجود ثورة اجتماعية ديمقراطية فى جنوب الوطن، وإن لم يستخدم هذا المصطلح، على عكس ما هو حادث فى شمال الوطن، حيث تتسع الملكية العقارية الزراعية والملكية الرأسمالية ويتنامى الارتباط بالمؤسسات الرأسمالية

العالمية، بل والعربية.

فهو يقتبس من الأشطل رأيه فى أن «الانطوائيين»- أى دعاة الوحدة الطبقية- «يتجاهلون شبكة العلاقات والقواسم المشتركة بين الشطرين على صعيد السياسة الخارجية التى تكاد تكون واحدة، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية التى تتماثل فيها أشكال الملكيات الاقتصادية، وإن كانت تتفاوت من حيث النسبة...»، ويرد عليه على النحو التالى:«إن التهافت الداخلى واضح فى الفقرة السابقة، فلا وجود فى الاقتصاد السياسى لمعيار كمى عند توصيف أوضاع متباينة، كما هو الحال فى شطرى اليمن، فالأمر هنا ليس فى النسب والحساب الكمى للظواهر، ولكن فى المحتوى الاجتماعى للملكية وأشكالها ووظائفها، أى فى الاختلاف النوعى، الذى يعبر عن نفسه فى توزيع الثروة والسلطة داخل المجتمع»، «إن الملكية الزراعية الكبيرة فى الشمال، وكذلك المتوسطة تزداد ارتباطاً بالاستعمار الرأسمالى فى الأرض من ناحية، وبالمؤسسات السابقة على الرأسمالية فى نفس الوقت.

كما أن القطاع الرأسمالى المرتبط بالرأسمال العربى والدولى يحتل موقعاً احتكارياً فى كثير من القطاعات الاقتصادية. وهذان ملمحان أساسيان لا وجود لهما فى أشكال الملكية فى الجنوب».

والسؤال هو- فى ضوء هذه الحقائق المادية- ما الذى يمكن أن يوصف به كل من الوضعين الاجتماعيين فى شطري اليمن؟ ألا يمر أحدهما بثورة وطنية ديمقراطية تسير فى طريق التوجه الاشتراكى، بينما تتحرك الملكية الزراعية الكبيرة والمتوسطة، شأن القطاع الرأسمالى، فى اتجاه التطور الرأسمالى والارتباط المتصاعد بالرأسمال العالمى فى الشطر الآخر؟ أو بحسب تعبيره هو الذى وجهه للأشطل: «ما اسم هذا الاختلاف بين الشطرين...»؟

إن التسليم بذلك يعنى إعادة النظر فى القول السابق بأنه ليس هناك ثورة وطنية ديمقراطية على الإطلاق لا فى اليمن عموماً- حتى بقيام ثورة سبتمبر- ولا فى أحد شطريها- رغم انتصار ثورة ١٤ أكتوبر- كما يعنى العودة عن القول بأن الثورة الوطنية- بإطلاق- ما تزال «فى جدول أعمال التطور التاريخى فى الجنوب والشمال».

غير أن السياق العام لمقالة الأخ السقاف يبين أنه فى جانب رأيه القائل بعدم وجود ثورة وطنية ديمقراطية، وأن حدوثها متوقف على الصراع السياسى المأمول، وأن المقارنة التى أوردها بين الوضعين الاجتماعيين فى الشطرين الهدف منها هو إبطال حجة زميله فى أن هناك تشابهاً بينهما ليس إلا، دون انتباه إلى ما فى ذلك من مفارقة ومن تناقض مع قوله بانعدام وجود الثورة الوطنية الديمقراطية من أساسه بينما المقارنة من حيث هى تثبيت وجودها حتى بدون التلفظ بذلك!

على أن العودة إلى أطروحة الأخ السقاف القائلة بأن «المهمة التاريخية للوحدة اليمنية هى إنجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية» ربما قدمت لنا جوابه الشافى، وتكفلت بحل اللغز. فقيام دولة الوحدة هو الذى ينجز الثورة الوطنية الديمقراطية، وليس العكس، ولا يستحق أية حركة صفة

الثورة هذه إلا اذا ارتبطت بقيام دولتها التى لا تكتمل إلا بها، بل لا تتحقق إلا بها. وأية حركة لا تحقق ذلك فهى لا تعدو أن تكون عملية تغيير فى البنية الاجتماعية بهذا القدر أو ذاك، دون أن ترقى إلى المستوى التاريخى لأية ثورة وطنية ديمقراطية حقة، ودون أن تتمكن من تغيير البنية القبلية والطائفية والإقليمية. «إن التماثل أو التطابق فى الأوضاع نتيجة للصراع، وليس مقدمة للوحدة. الوحدة هى التى تنتج التماثل والتشابه» -كما يقول.

وقبل قيام دولة الوحدة هذه التى تنتج التماثل والتشابه فى الوضعين الاجتماعيين القائمين فى الشطرين، فإنه ينبغى استبعاد وجود الدولة «الشطرية» من أى حساب عند الحديث عن الصراع السياسى من أجل الوحدة، ومن ثم من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية التى تقوم فى ظل وبفضل دولة الوحدة هذه.

وحتى اتفاقيات الوحدة التى أبرمت بين دولتى اليمن منذ خريف ١٩٧٢ وحتى اليوم لا قيمة حقيقية لها، من حيث صدورها عن «دولتين» لا عن «الشعب» وأنها نتيجة مساومات لتجنب انفجار الحرب وللتعايش السلمى بين النظامين. «إن رفض الاتجاهين اتجاه «الانطوائيين» الذين يقولون بثورة وطنية ديمقراطية فى الجنوب يخشون على مصيرها من أية وحدة فورية ارتجالية، واتجاه «الفوريين» الذين يقولون بمرحلة وطنية واحدة فى كلا الشطرين ولا يرون من ثم مانعاً حقيقياً من التعجيل بتحقيق دولة الوحدة (الشهارى) إن رفض هذين الاتجاهين «لا يجب أن يسلمنا حتماً إلى رفض مبدأ الصراع السياسى، كما يفعل الأخ عبد الله، بل إلى التمسك به، وإلا أناط الوحدة بالاتفاقات والمساومات بين دولتى الشطرين. والوحدة شأن شعبى فى الأساس. إن الانطوائيين والفوريين معاً يرفضون الصراع السياسى،وهنا يلتقى بهم الأخ عبد الله. فلا شك أن الانطوائيين يجعلون الوحدة أمراً موكلاً إلى التطور على مدى السنوات القادمة، وأن الفوريين لا يرون أى معنى لمفهوم الصراع، «فالكل شعب واحد» ولا وجود لأى اختلاف أو أية فروق على أى مستوي من المستويات». وكلا الاتجاهين: الانطوائى، والفورى، لا يبقى أمامهما لتجنب التصادم بينهما رأساً برأس سوى التفتيش عن «مجموعة من البديهيات الدبلوماسية: كالبحث عن نقاط الاتفاق وتجنب نقاط الخلاف، التى تنتظر الحل مهما أمعن فى تجنبها كل دهاقنة السياسة ودهاتها. ولا شك أن ممارسة الدبلوماسية خير من اللعب بالنار، ولكن هذا ليس استراتيجية سياسية كافية للتصدى لشأن تاريخي كالوحدة.

إن الإشكال التاريخى فى مسألة الوحدة اليمنية إنه لم تتصد له حتى الآن قوة تاريخية صاعدة، بوضعها له فى جدول أعمالها التاريخي. ولذا يظل الإلحاح على الحوار المفتوح والمتكافئ طريقاً دبلوماسياً نحو حلول «دولاتية» أى تقوم بها الدولتان لا المجتمع اليمنى.

فالجماهير غائبة لأنها لم تفلح إلى اليوم فى خلق منظمات سياسية ونقابية فاعلة تدافع يومياً عن الوحدة، وهذا النوع من الفاعلية السياسية وحده ضمان عدم تعميق التجزئة، وليس الاتفاقات

السياسية أو الاقتصادية بين الدولتين».

«وليست هذه دعوة لرفض كل ما تقدمه الدولة، ولا سيما إذا كان يضع أقدامنا ولو على شبر من الطريق المؤدى إلى الوحدة، ولكنها محاولة للتفكير فى الوحدة بمنطق العمل السياسى الديمقراطى حتى لا يكون مانح الحق قادراً على سحبه من التداول غداً».

واضح أننا أمام نظرة مثقلة بالشك وعدم الثقة فى الدور الذى يمكن أن تنهض به «الدولة» من حيث هى إزاء قضية الوحدة اليمنية، وإزاء نظرة تساوى بين «الدولة» هنا والدولة هناك. والفارق فى البنية الاقتصادية- الاجتماعية لكل من الشطرين الذى تحدث عنه الكاتب لا ينعكس فى بنية الدولة لكل منهما، ولا فى سياستهما إزاء الوحدة. فلا فرق لا فى رؤية ولا ممارسة الدولتين تجاه مسألة الوحدة. فتصور «الميثاق الوطنى» للمؤتمر الشعبى العام كتصور «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى» حيالها لا تقدم حلا، ومجمل ممارسات السلطتين المتعلقة بموضوعها واحدة. والهدف واحد، وهو الوصول إلى اتفاقات تمنع نشوب الحرب، ذلك كان الشأن منذ توقف حرب ١٩٧٢ فما بعد، وهو إلهاء الجماهير عن قضية الوحدة التى هى قضيتها لا قضية الدولتين، وتنويعها بمثل هذا المخدر والمسكن المؤقت. «إن موقف الناس السلبى من العمل السياسى فى سبيل الوحدة لم يتغير. إن الذى تغير هو مصلحة النظامين فى إيجاد نوع من اتفاق الحد الأدنى للتعايش وحسن الحوار فى ظروف ما بعد يناير ١٩٨٦»، وهو فى حد ذاته خير من الحرب، غير أن ذلك ليس هو المطلوب. ما هو مطلوب هو «استراتيجية سياسية كافية للتصدى لشأن تاريخى كالوحدة». وهذه لا تستطيع وضعها «الدولة» وانما «الجماهير» أو المواطنون العاديون، إذا ما أتيحت لهم حرية العمل السياسى. «والمسألة فى هذا السياق ليست فى رفد قيادتى الشطرين بالتأييد أو الدعم، بقدر ما هى فى المبادرة التاريخية للمواطنين فى صوغ ملامح الوحدة، ورسم خريطة التطور القادم».

وعلى الرغم من عدم سلامة هذه النظرة «الشعبوية» تجاه قضية الوحدة. وعدم صحة التعامل مع «الدولة» بهذا القدر من الاسترابة، وعدم موضوعية المطابقة بين الدولة «الديمقراطية» والدولة «البيروقراطية»، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو- ولا سيما والكاتب يقول رغم كل ذلك: «ليست هذه دعوة لرفض كل ما تقدمه الدولة»- لماذا لا تساهم الحركة الجماهيرية والوطنية عبر أشكال تنظيماتها المتاحة حالياً ويساهم «المواطنون» فى توسيع دائرة الاتفاقات بين الدولتين، بحيث يوجد أساس مقبول ومتوازن تراعى فيه مصالحها ومصلحة قضية الوحدة ذاتها، وبحيث يقوم من ثم شكل ملائم ومرن لدولة اتحادية كونفدرالية؟ أليست مثل هذه «المساومة التاريخية» مقبولة؟ الا يمتلك الأخ الأشطل الحق عندما طرح مثل هذا السؤال أيضاً: «اليست الوحدة فى حاجة إلى مساومة تاريخية محسوبة؟؟؟»، طالما وشروط الوحدة الاندماجية لم تتوافر بعد؟

ورغم تجسيم الأشطل لجوانب التماثل الاقتصادى والتشابه فى السياسة الخارجية بين الشطرين إلا أنه لايلغى التباين بينهما على هذه الأصعدة نفسها وعلى المستوى الأيديولوجى فالتوجه

السياسى عامة- رغم ما يبدو من تضارب فى طرحه نبهنا إليه فى مقالنا السابق الذى عقبنا عليه- ومن هنا اقتراحه لـ «الوحدة الممكنة» وتحفظه على فكرة «الوحدة الاندماجية» فى الوقت الراهن.

ولذلك فإنه غير صحيح ما استنتجه الأخ السقاف من «أنه يلتقى بأنصار الوحدة الفورية» «أو تتوافر على الأقل مقومات هذا اللقاء...».

إن الحيثيات الهامة التى أوردها فى تعقيبه على زميله، والتى رفض بها فكرة «الوحدة الاندماجية» وتحفظ بها أيضاً على مشروع دستور دولة الوحدة «الذى لا يراعى توازن المصالح السياسية بين الشطرين»، وإن تقييمه للدور الذى يمكن أن تنهض به «الدولة» فى كل من الشطرين تجاه إقامة «شكل وحدوى أولى» ممكن منذ اليوم- إن ذلك كله لا يضع الأشطل فى ملكوت «المثالى» وإنما يرسخ أقدامه فى أرضية «الواقعى» حتى وإن اختلفنا معه فى اقتراحه بأن تذوب «الشخصية الدولية لكل من الدولتين اليمنيتين فى دولة يمنية اتحادية»، من حيث أننا نرى أن الخطوة الأولى الأكثر موضوعية وواقعية هى إقامة دولة اتحادية كونفدرالية تمهد بدورها لإقامة دولة اتحادية فيدرالية، تقود بدورها- فى مرحلة لاحقة ومن خلال نضوج الشروط اللازمة- لدولة وحدوية اندماجية.

لقد استنتج الأخ الأشطل من معالجة شريكه لقضية الوحدة معالجة نظرية دون أن يخرج بها من «مختبره الفلسفى» إلى ارض الواقع ومن سده الباب أمام أى شكل ممكن من أشكال الوحدة أنه «انعزالى» لا «وحدوى»، فهو «فى الوقت الراهن يعبر عن وجهة نظر محددة لا تضع قضية الوحدة اليمنية ضمن اهتماماتها السياسية الرئيسية والمباشرة. فالوحدة شأن تاريخى، ولن تحققها إلا كتلة تاريخية صاعدة.. لا نعرف مكوناتها ،ولا نعرف متى ستهل علينا ومن أين؟ خاصة وأن الدكتور يجزم بأن «شعار الوحدة.. لم يكن فى يوم من الأيام فى صلب أى برنامج سياسى (يمنى) بصورة جادة»، وهو «يجهد نفسه اليوم لتبرير الانعزال والانشطار حتى فى إطار قطر عربى واحد»، وهو لذلك «بدلاً من عرض آرائه وتصوراته حول قضية الوحدة اليمنية فى الوقت الراهن- حتى وإن كانت تعبر عن موقف سياسى يبرر الانعزال من أجل الوحدة «الطبقية»،التى ستحققها كتلة تاريخية مجهولة الهوية، قرر أن يخوض معركة نظرية لا وجود لها، فافتعلها، فاستغرقته...» معركة «تستهدف إبراز عوامل التجزئة فى الواقع اليمنى- ليس بقصد استيعابها ومراعاتها لبناء صرح الوحدة الوطنية على امتداد الوطن- وتعميق حسن الانتماء الوطنى- كمقدمة ضرورية لتفتيت «البنية الاجتماعية القائمة على المؤسسة القبلية»، وإنما لتبرير وجهة نظر سياسية قوامها الانعزال» «وعلى أية حال، كيف يمكن لنا أن نساهم تاريخياً، إذا أصبح التاريخ قيداً لنا؟» ثم «إنما كان هناك ما يستلزم تأجيل الوحدة الاندماجية تاريخياً- فما هو مبرر صد (سد) الباب أمام شكل من أشكال الوحدة- حتى إذا كان شكلاً أولياً- هل يعترض الدكتور السقاف حتى على اتخاذ خطوات وحدوية متواضعة؟ لا غرابة.. إنه يعتبر تحقيق سياسة حسن

الجوار بين شطرى اليمن أقصى أمانى الوطنيين اليمنيين».

إن مما يدخل فى باب الطرافة أن تهمة «الانعزالية» التى يدفع بها الأشطل شريكه فى الحوار يوجهها هذا- وإن كان يستخدم لفظة «الانطوائية» و «الانطوائيين»- إلى أولئك الذين «يجعلون الوحدة أمراً موكلاً إلى التطور على مدى السنوات القادمة» وإلى الحركة السياسية اليمنية المنظمة بجميع أحزابها الإصلاحية والوطنية ومنذ منتصف الخمسينيات وإلى اليوم. وضمن هذه الحركة يدخل الحزب الاشتراكى اليمنى، بقطع النظر عن الاسلوب الجدلى الذى عالج به- نظرياً- القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، حيث أنه شأن جميع الأحزاب لم يضع- عملياً- قضية الوحدة اليمنية فى مقدمة جدول أعماله. ولا يستثنى من تهمة «الانطوائية» هذه إلا الطلبة اليمنيين فى القاهرة الذين كانوا أول من رفع لواء الوحدة منذ منتصف الخمسينيات، والا الحركة العالمية فى عدن. وحيث أن الأخ السقاف كان من الوجوه البارزة وسط هؤلاء الطلبة «الوحدويين»، فإن تهمة «الانعزالية» بعيدة عنه منذ هذا الوقت. ذلك فحوى ما تقوله مقالته: «لقوى التغيير على اختلافها، كانت تواجه الإمامة فى الشمال والاستعمار البريطانى. ولم تتوحد لا بحزب واحد، ولا بجبهة تضم عدة أحزاب فى أى يوم من الأيام منذ نشأة حركة الإصلاح، ثم المعارضة فى الشمال والحركة الوطنية ثم مقاومة الاستعمار فى الجنوب»، وشعار الوحدة اليمنية «لم يطرح إلا على استحياء فى مجمل الحركة السياسية، وفى المناسبات، ولم يكن فى يوم من الأيام فى صلب أى برنامج سياسى بصورة جادة فى ذلك الزمان والآن. فالوحدة اليمنية طرحت على الأحزاب عام ١٩٥٦ من قبل اللجنة التنفيذية (المؤتمر الطلاب اليمنية الدائم بمصر). وهذه كانت ترى فى الأمر شيئاً من الترف النظرى ورومانسية الشباب التى تهرب من الواقع. ولكن الإشكال النظرى كان قائماً بصورة من الصور فى الفكر السياسى اليمنى فى اليمن كله. وكان الإيمان البسيط، بل الساذج فى إمكان تحقيق الوحدة اليمنية بشىء قليل من تكثيف النشاط السياسى والدعائى موجوداً فى أوساط الحركة السياسية الطلابية فى القاهرة، وان تقريب وجهة نظر الأحزاب ممكن، لا سيما وأن الحركة العمالية شهدت بداية صعودها وبروزها كقوة مستقلة وتأسيس المؤتمر العالى بعد اضطرابات مارس المجيدة»، «فالعمال اليمنيون وضعوا الوحدة فى جدول أعمالهم، وكانوا سبباً مباشراً فى حديث الأحزاب عنها، وتزامن ذلك مع النشاط الوحدوى للحركة الطلابية الوطنية اليسارية فى مصر عام ١٩٥٦» وفى هذا الصدد «نذكر باعتزاز أحد رواد الماركسية فى اليمن، بل والجزيرة العربية، الفقيد عبد الله باذيب، فقد كان من أكثر المناضلين إلحاحاً على الربط بين النضال السياسى الوطنى ضد الاستعمار والنضال النقابى...»، ولكن «كان باذيب يغلب لحظة التحرر الوطنى فى الممارسة السياسية، وكذا ربط العمل النقابى بها» على لحظة النضال الوحدوى، حيث ظل مثل هذا النضال مفقوداً منذ الخمسينيات وإلى اليوم، رغم وجود تنظيمات تردد القول بأن ظلها التنظيمى والسياسى يمتد على نطاق الساحة كلها، ومنها الحزب الاشتراكى اليمنى. وحتى افتراض صحة هذا القول فالمهم هو الصراع السياسى اليومى الوطنى والجماهيرى من أجل

تحقيق الوحدة ومثل هذا الصراع لا وجود له لا من قبل ولا من بعد. « لكى يشمل الصراع الوطن كله، لابد من أن تكون قضية الوحدة قوة محركة للجماهير فيه كله من أقصاه إلى أقصاه. وعندئذ فقط تتضح وحدة الوطن من خلال قيادة الصراع فى سبيل الوحدة والتقدم. وأزعم مرة أخرى أن قضية الوحدة لم تطرح على هذه الشاكلة فى أى يوم من الأيام وحتى يوم الناس هذا. إذا الوحدة هنا تنظيمية محض لحزب لم تكن الوحدة فى مقدمة جدول أعماله»، «ومن هنا ليس مفهوماً البتة أن يقول الأخ عبد الله إن دائرة الصراع السياسى والاجتماعى تشمل الوطن كله «ماذا تعنى كله هذه؟ هل يكفى أن يوجد تنظيم واحد استلم السلطة فى الجنوب، وله حضور فى الشمال، أى يوجد فى ظل وطن ممكن فى المستقبل، ولكنه الآن مجزأ سياسياً، لنقول إن الصراع يشمل كله»؟ وبرنامج الحزب الاشتراكى اليمنى- على عكس تأويل الأشطل له- «لا يقدم تصوراً لنظام سياسى يمنى واحد، ولا يمكن أن يخرج بهذا التصور من قراءته. أما الترابط الديالكتيكى الذى يراه الأخ عبد الله فى البرنامج فهو لا يلغى الجوهر الطبقى لوحدة، بل يرى إمكان تحقيقها من خلال وحدة أداة الثورة. وهذا التعبير يرد عدة مرات فى البرنامج. ولكاتب هذه السطور اعتراض محدد عليه». وبما أن «الوحدة اليمنية شأن سياسى تاريخى داخل حركة الصراع الاجتماعى، وليست خارجه، ومسألة قيادة المسعى التاريخى نحو الوحدة ممارسة للصراع الطبقى داخل المرحلة الوطنية الديمقراطية التى لا يفصل بينها وبين الوحدة ودولتها القادمة المنشودة سور الصين العظيم» فإن «الأهم والأخطر تحديد القوى التاريخية التى تناط بها مهمة الوحدة وشروط النظام السياسى الملائم فى الشمال والجنوب لطرح قضية الوحدة. وبعد ذلك تتضح الرؤيا».

ما من شك فى أن سيف التجزئة الإقطاعية- الاستعمارية كان قد نحت عميقاً فى الجسم اليمنى، غير أنه لم يستطع أن يلغى الذاكرة التاريخية لشعب بكامله، ولا سيما وأن الإمامة الإقطاعية ذاتها ظلت- رغم معاهدة صنعاء لعام ١٩٣٤ التى اعترفت بمقتضاها بالوجود البريطانى فى جنوب الوطن لمدة ٤٠ عاماً والتى جددت عام ١٩٥١- تتمسك بشرعية انتماء هذا الجزء بالوطن الأم، ومن هنا رفض جامعة الدول العربية إعطاء سلطنة لحج حق العضوية فيها. وجاءت حركة التوحيد القومية العربية- ولا سيما بعد تسلم الناصرية قيادتها وتحويلها إلى حركة سياسية فعالة منذ معركة السويس عام ١٩٥٦ وتمكنها من إقامة أول تجربة وحدوية عربية (الجمهورية العربية المتحدة)- جاءت لتكون أحد العوامل فى تفجير الجدل حول الوحدة اليمنية وعما إذا كانت لها الأسبقية على الوحدة العربية أم أن هذه هى الإطار الأعم الذى يتسع لكل قطر وشطر.

ومن من شك فى أن الحركة العمالية اليمنية التى كانت عدن بؤرتها والتى كانت تتألف عناصرها من شتى أنحاء اليمن، وفئة المثقفين الجدد بكل انتماءاتهم الوطنية والقومية والأممية سواء كانوا فى داخل اليمن أو فى الخارج للدراسة قد عبرتا بقدر كبير من الحساسية عن شعور الانتماء إلى وطن هو اليمن.

غير أنه رغم ظهور حركات انعزالية أو انفصالية أو شطرية إصلاحية لم تكن تطمح إلى أكثر من الحكم الذاتى لعدن كالجمعية العدنية، أو إقامة دولة ذات استقلال شكلى فى منطقة النفوذ البريطانى، أو إدخال اصلاحات دستورية على نظام الإمامة فى الشمال، فإن هاجس الوحدة اليمنية لم يكن غائباً تماماً لدى شرائح من البرجوازية الوسطى والصغيرة المتمركزة فى عدن ساعد فى ظهوره بروز بعض العناصر المثقفة ذات الميول القومية والماركسية، هذا الهاجس الذى تجسد تنظيمياً فى «الجبهة الوطنية المتحدة» التى كان ممن شارك فى تكوينها محمد عبده نعمان الحكيمى وعبد الله عبد الرازق باذيب، وكان من أهدافها البعيدة العامة والغامضة «إنشاء جمهورية للساحل اليمنى ذات نظام مركزى تتألف من المحميتين ومن اليمن. وتكون عدن هى العاصمة مؤقتاً بانتظار سقوط الحكم الملكى فى صنعاء» (راجع تفاصيل صيرورة الجبهة ومواقف الحركات الإصلاحية من قضية الوحدة وغيرها فى كتابنا «الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية فى اليمن»، وراجع فيه مواقف الأحزاب الوطنية من الوحدة اليمنية ومن قضية إمامة جبهة عريضة).

مما تجدر ملاحظته أن الجبهة تشكلت فى نوفمبر ١٩٥٥، أى قبل أن تبرز الحركة العمالية فى شكلها التنظيمى النقابى القوى بعد إضرابات مارس ١٩٥٦ وقبل أن ينعقد مؤتمر الطلاب اليمنيين فى القاهرة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦.

وما ينبغى التذكير به كتابات عبد الله باذيب فى الصحف منذ عام ١٩٥٥ - على الأقل - كانت تعتبر عدن والمحميات جزءاً لا يتجزأ من «الجنوب» أو «الجنوب الكبير» أو «الجنوب العربى» أو «الجنوب العربى الكبير» - قاصداً بذلك كله اليمن - وتتحدث عن ضرورة وحدته. وعندما أصدرت اللجنة التنفيذية للطلاب اليمنيين فى القاهرة بيانها حول الوحدة اليمنية وموقف الهيئات السياسية منها عقب عليه باذيب بأنه لا خلاف عليها وأن «الجنوب كل واحد لا يتجزأ» وأن له «قضية واحدة ذات كفاح وطنى فى سبيل التحرر الوطنى والوحدة الوطنية الشاملة» «ولكن ما كان يمكن أن نعبر عن هذه الوحدة بنفس الألفاظ التى صيغ بها بيان الطلبة، لأن ذلك تعذر فى ضوء الظروف الراهنة» وأنه رغم وجوده ضمن تجمع الهيئات «المؤتمر الوطنى» فإنه تحفظ على فكرة إقامة «دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة» من عدن والإمارات الجنوبية. غير أن تعقيب اللجنة التنفيذية ببيان صدر فى ١٩٥٦/٨/٥ قد أشار دهشة باذيب للهجته التلقينية: «**إن كل ما أرجوه هو أن لا يعتقد بعض الزملاء أنهم اكتشفوا وحدة الشعب اليمنى فى القاهرة. فإن ما تقوله بياناتهم اليوم قد قيل هنا منذ زمن بعيد.. وهو يتحقق كل يوم خلال نضالات الشعب**».

وكتابات باذيب ورفاقه - سواء خلال فترة وجودهم فى إطار رابطة أبناء «الجنوب العربى» أو بعد خروجهم منها، ثم بعد تشكيل تنظيمهم «الاتحاد الشعبى الديمقراطى» تربط ربطاً عضوياً بين العمل النقابى والعمل الوطنى، والتحرر من الاستعمار والاستبداد وتحقيق الوحدة اليمنية. حتى

ولو تخللت ذلك فترة- خلال وجود باذيب فى شمال الوطن لظروف قهرية.

وهى ذات الفترة التى تواجد فيها معه فى تعز بعض منتقديه من الطلبة الذين عادوا من القاهرة- ارتأى فيها استخدام وتصعيد التناقضات الثانوية بين الإمامة الإقطاعية والاستعمار البريطانى، قبل أن يعود إلى عدن ليعلن عبر «الميثاق الوطنى للاتحاد الشعبى الديمقراطى» الذى شكل فى ١٩٦١/١٠/٢٤ دعوته بمواجهة الاستعمار والاستبداد معاً والنضال من أجل التقدم الاجتماعى وتحقيق الوحدة اليمنية على أسس تحررية ديمقراطية.

ومن المعروف أن باذيب هو الذى دعا منذ الخمسينيات إلى إقامة جبهة وطنية عريضة تنهض بالمهام الآنفة الذكر.

ويكفى أن الشعار الذى تصدر «الميثاق الوطنى»، وهو «نحو يمن حر ديمقراطى موحدى» قد غدا- عملياً- شعاراً للحركة الوطنية اليمنية الديمقراطية اليوم.

مما يلفت الانتباه أن الميثاق فى الوقت الذى أشار فيه إلى أن الأوضاع فى الشمال قد تتغير «قبل أن يتحرر الجنوب من الاستعمار» مما يلقى بمسئولية تحريره «علينا جميعاً أبناء اليمن بشطريه» فإنه أوضح أن الجنوب سيقر «مصيره تبعاً لمصلحته ووفقاً للظروف القائمة فى الشمال حينذاك»

وعدا ذلك كله فإن عبد الله باذيب منظور إليه اليوم من قبل شتى أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية بأنه الرائد الأول للفكر الماركسى فى اليمن، وليس مجرد أحد رواده.

وإذا كان باذيب قد طرح شعار جبهة وطنية عريضة على نطاق الساحة اليمنية كلها، فإن فرع حركة القوميين العرب فى اليمن قد طرح فكرة قيام «تجمع قومى» لا يستبعد منه سوى الشيوعيين اليمنيين- تجاوباً مع حمى العداء للشيوعية التى أصابت الساحة العربية كلها مع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات- وظل يسعى إلى تحقيقه منذ عام ١٩٦٠ عبر مشاريع ولقاءات تمت فى القاهرة لهذا الغرض، على أن تكون مهمته شاملة للساحة اليمنية كلها، وهدفه القضاء على الاستعمار والاستبداد والإقطاع والاحتكار والطائفية. ولم يتوقف هذا المسعى حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

ومما ينبغى التذكير به أيضاً أن تنظيم كل من الماركسيين وحركة القوميين العرب والبعث كان ممتداً على نطاق اليمن كلها، تماماً كما كان الأمر كذلك بالنسبة للنشاط السياسى، وإن ظلت عدن هى البؤرة التنظيمية والسياسية للجميع، وأن برامج هذه التنظيمات قد نصت على ضرورة تحقيق الوحدة اليمنية. وما كان ممكناً أن تكون الوحدة فى مقدمة جدول أعمالها، ذلك أن تحرير إرادة الشعب فى الشطرين وامتلاك مصيره السياسي كان هو الشرط الأولى للشروع العملى فى تحقيق الوحدة اليمنية.

ولقد حالت الوضعية الجيوبوليتيكية وظروف التجزئة والصراعات القومية المحتدمة التى انعكست على اليمن دون توحيد القوى السياسية سواء فى شكل «جبهة وطنية» أو «تجمع

قومي». وحتى وإن تحققت هذه الوحدة- جدلاً- فإن قدراتها الفعلية فى هذا الوقت كانت ستكون دون المستوى المطلوب الذى يحقق شعاراتها العامة فى التحرر والتقدم والوحدة.

وعندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ومن بعدها ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بدعم مصرى هائل أصبغ عليهما المسحة القومية كانت الظروف اليمنية والعربية والدولية تفرض التعامل معهما كحدثين متبايني الغايات، رغم الترابط العضوى بينهما ووحدة الكفاح التى جمعتهما. ومن هنا صعب بقاء الوحدة التنظيمية للماركسيين والحركيين والبعث التى أخذت تضعف شيئاً فشيئاً. وكان قيام «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل» فى اغسطس ١٩٦٣ هو أبرز مظهر لذلك، وهو ما تجلى فى صورته السياسية والأيديولوچية فى «الميثاق الوطنى» للجبهة الذى أقر فى مؤتمرها الأول فى تعز ما بين ٢٢- ٢٥ يونيو ١٩٦٥، حيث كان مركز الثقل فيه قضية تحرير جنوب اليمن واقامة حكم وطنى ديمقراطى فيه، ومن ثم تحقيق الوحدة اليمنية «على أسس شعبية».

غير أن النضال من أجل وحدة القوى السياسية الديمقراطية سواء على مستوى الشطر أو مستوى القطر ظل مستمراً، وقد تحققت درجات من هذه الوحدة على خطوات من خلال التنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومية ثم من خلال الحزب الاشتراكى اليمنى الذى خصص الفصل الأول لبرنامجه لـ «القضية الوطنية اليمنية»، واعتبر أن تحقيقها ببعديها الوطنى والديمقراطى ليس مرهوناً فقط «بوحدة أداة الثورة اليمنية» طليعة نضال الشعب من أجل إنجاز المهام الوطنية الديمقراطية والمهام الاشتراكية اللاحقة، وانما هو أيضاً «يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمنى وحركته الوطنية فى عموم الوطن» (ص٢٢).

وبقطع النظر عن أى ملاحظات تتعلق بالظروف السياسية الضاغطة- ولا سيما والتيار الانتهازى اليسارى كان غير متجاوب لا مع إقامة حزب طليعى ولا مع تحقيق أى شكل من أشكال التوحيد الديمقراطى- وبقطع النظر عما تعرض له الحزب منذ قيامه وحتى اليوم من صعوبات وتعقيدات، فإنه يمثل بقيامه إنجازاً وطنياً وتقدمياً فائق الأهمية لا باعتباره رافعة لا غنى عنها، بل ورافعة طليعية، من أجل تحقيق الوحدة اليمنية الديمقراطية، بل وبصفته حامل لواء الفكر التقدمى الإنسانى الأممى من مستوى السلطة فى هذا الموقع الاستراتيجى والسياسى الحساس من بلاد العرب.

وإصراره على التمسك بخياره التاريخى التقدمى والعظيم هذا هو الذى سيلهمه الحكمة فى كيفية التغلب على هذه الصعوبات والتعقيدات. وبفضل هذا الخيار امتلك النظام الديمقراطى الشورى العديد من الشروط الملائمة لا من أجل طرح قضية الوحدة اليمنية فقط، وانما من أجل العمل على تحقيقها أيضاً.

وعدا الحزب الاشتراكى اليمنى هناك تنظيمات وطنية وقومية وهلمية فى الوطن تسعى هى أيضاً لتحقيق الوحدة اليمنية، وتريد إرسالها على أسس ديمقراطية. غير أنها تفتقد حق الوجود

الشرعي، حيث لم يسن بعد قانون يسمح بالتعددية الحزبية وينظم العمل الحزبي وفق القواعد الديمقراطية المرعية عادة. وغياب الديمقراطية السياسية، بما فيها ديمقراطية التعددية الحزبية، هو الذى يضعف قدره مثل هذه الأحزاب على الوصول إلى الجماهير وتعبئتها وتنظيمها وقيادتها على طريق تحقيق المزيد من الحريات الديمقراطية، وطريق التقدم الاجتماعي والوحدة اليمنية الديمقراطية.

وفى ضوء هذا الواقع يمكن قراءة الصيغة التالية للأخ أبى بكر بصورة معكوسة: «فالجماهير غائبة لأنها لم تفلح إلى اليوم فى خلق منظمات سياسية ونقابية فاعلة، تدافع يومياً عن الوحدة...». فمثل هذه المنظمات موجود، ولكن الوصول إلى الجماهير هو المعضلة.

وما من شك فى أنه عند سن قانون للحزبية ستظهر أحزاب جديدة غير تلك الموجودة حتى الآن، بما فيها أحزاب وطنية وديمقراطية وماركسية ودينية مستنيرة، وأن بعضها ستكون قطرية وبعضها شطرية، وأن ذلك سيفتح المجال لتحالف حر فيما بينها قد يتخذ شكل جبهة وطنية هنا وأخرى هناك، تمهيداً لإقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على النطاق اليمنى كله. ويمكن لكل من «الحزب الاشتراكى اليمنى» «والمؤتمر الشعبى العام»- فى حالة الإقرار بالتعددية- أن يدخلا كطرفين فى بناء قيادة الجبهتين، وبالتالى الجبهة العريضة، حتى ولو سميت «التنظيم السياسى الموحد» وفقاً لما نص عليه «بيان طرابلس».

وفى ظل مثل هذا المناخ الديمقراطى والصحى ومناخ التعددية الحزبية التى تمثل سمة من سمات العصر ومظهراً حضارياً لا يعود فضله إلى الليبرالية البرجوازية فقط، وانما تدعو اليه نظرية الاشتراكية العلمية أيضاً- وهو ما يشهد عليه التجديد الديمقراطى المتسارع، بما فى ذلك التعدد السياسى والحزبى فى المعسكر الاشتراكى اليوم فى ظل ثورة «البريسترويكا»- أقول فى ظله ستحل معضلة المعضلات التى صعب تحقيقها منذ الخمسينيات، وهى توحيد قوى التجديد والتحرير والاستنارة والتوحيد والتقدم فى جبهة وطنية ديمقراطية عريضة طالما صرخنا من أجلها خلال السبعينيات عبر العديد من الأدبيات، وستوجد من ثم الرافعة التاريخية التى تكفل تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية فى عموم الوطن اليمنى، وتحقيق الوحدة اليمنية معها من خلال العديد من الأشكال الملائمة والمتدرجة، بل والسير قدماً فى طريق التوجه الاشتراكى.

ويتفق الزميلان السقاف والأشطل على ضرورة إطلاق كامل الحرية للعمل السياسى فى عموم اليمن وعلى مبدأ التعددية الحزبية- وذلك فى رأينا هو المنحنى التاريخى العام الذى لم يعد مسألة اجتهادية بحتة فردية أو اجتماعية- على ألايتكرر ما حدث فى الصومال ذات يوم حيث «نشأ فيها أكثر من سبعين حزباً سياسياً تشكل على أساس قبلى ومناطقى»، وأن تضبط «فى ظل سيادة القانون»- كما يرى الأشطل- وعلى أن تكون «مدخلاً أولياً للوحدة- وليس شرطاً لتحقيقها»، من حيث أن «القواسم المشتركة- كضرورة حماية السيادة الوطنية بمعناها السياسى الجغرافى وكذلك الاقتصادية» هى الأساس لقيام «الوحدة الممكنة» ذات الطابع الفيدرالى كخطوة أولى «فى عملية التوحيد التدريجى لليمن». وفى جميع الأحوال «فإن الوحدة اليمنية قد غدت ضرورة سياسية واقتصادية وشرطاً أولياً لإنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاق

الاشتراكية»، ولا سيما بعد أن تجلى بأن الواقع الموضوعى فى اليمن يبين فى ظل المتغيرات فى البلدان الاشتراكية- «بأن آفاق التطور الشطرى باتجاه الاشتراكية باتت ضيقة للغاية، كما أن امكانية التطور الرأسمالى المتنامى على أساس تشطيرى وفى ظل المواجهة الخفية التى تفرضها التجزئة لابد وأن يصل إلى طريق مسدود».

ومن جانبه يقول الزميل السقاف: «فلنحقق النضج فى الحوار المستمر فى أشكال الصراع السياسى السوية، أى بممارسة الديمقراطية وبالتعدد الحزبى والاختلاف، وأن نكف عن إعلان طرف دون آخر مالكاً وحيداً لكل أسهم الحقيقة اليمانية والحكمة اليمانية أو الإنسانية، وأن اقوال الآخرين باطل الأباطيل.

إن فتح كل الأبواب أمام الحوار ورفض الحرب بين الدولتين وسيلة لتحقيق الوحدة اليمنية، يجب أن تكون من مسلمات العمل السياسى فى الظروف الراهنة. وهذه الأمانى والأفكار لا يمكن أن تتخذ صورتها الواقعية إلا بإطلاق كامل حرية العمل السياسى على اتساع اليمن كله. وبداية البدايات انتزاع حق التعدد الحزبى وحرية المنظمات، أى أن يوجد نظامان سياسيان قائمان على التعدد فى اليمن. فالملمح السياسى المشترك بين النظامين الآن إنما هو وحدانية التنظيم السياسى فى الشطرين. فليكن التعدد مطلباً سياسياً تناضل الجماهير لتحقيقه هنا وهنالك، فذلك هو المدخل التاريخى للتغيير والتحديث والتقدم والوحدة».

وكما هو الشأن فى الوطن العربى فإن الحوار فى اليمن ينبغى أن يتم بين التيارات الثلاثة: «القومى واليسارى والإسلامى».

واذ نلتقى مع الزميلين فى هذه النقطة أو تلك مما له علاقة بالديمقراطية السياسية والتعددية والحزبية فإننا نتصور أن الديمقراطية والتعددية سواء بالمعنى الليبرالى أو الديمقراطى الثورى أو الديمقراطى الاشتراكى تعنى إفساح المجال للقوى الاجتماعية والسياسية التى تسعى نحو تجديد وتطوير المجتمع فى ظل الشرعية القانونية وعلى أساس العمل السلمى البناء، بما فى ذلك العمل الوطنى المشروع من أجل التوحيد الديمقراطى والسلمى لليمن عبر التحالف السياسى الحر بين جميع التيارات الوطنية والديمقراطية والقومية والدينية المستنيرة والماركسية، وعلى أساس الحد الأدنى من الاتفاق والحلول الوسطى المتوازنة والمقبولة التى تراعى مصالح كل طرف، بما فى ذلك مصالح كلتا دولتى اليمن، بما يعنيه ذلك من قبول الدخول فى «مساومة تاريخية وسياسية» مشروعة تزكيها المصالح الوطنية العامة المشتركة لكل الطبقات والفئات الوطنية تقضى بإقامة دولة كونفدرالية كخطوة أولى على طريق التوحيد الديمقراطى والسلمى الكامل للوطن. ولن تلغى حتمية الصراع الطبقى فى مناخ كهذا.

وكما يمكن للنظام الديمقراطى فى جنوب الوطن أن يرفض التعامل مع القوى الإسلامية غير العقلانية التى من منطلق أن «الإسلام هو الحل لكل شىء» ترى أن «الحاكمية لله وحده»- أى أن الحاكمية لهم كأوصياء على الدين الإسلامى- وتدعو إلى «الجهاد» ضد «الملحدين»- قاصدة بذلك كل قوة التقدم اليمنية- وأن يرفض مع هذه القوى التقدمية التعاون مع القوى السياسية التى عرفت بالانفصالية وبالارتباطات المشبوهة مع الأوساط الرجعية والاستعمارية، فإن من حق

نظام صنعاء- فى مثل هذه المرحلة الكونفدرالية من الوحدة- أن يتعاطى سياسياً مع أى قوى سياسية يراها قريبة من نهجه السياسى.

أما عند العمل على قيام جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على نطاق اليمن سواء سميت كذلك أو احتفظت بتسمية «التنظيم السياسى الموحد» باعتبارها أساساً لا غنى عنه من أسس دولة الوحدة الكونفدرالية والفيدرالية والاندماجية، فإنه لا مفر من أن تقتنع القوى الإسلامية المتزمتة، ممثلة فى الأخوان المسلمين، بمنطق الليبرالية البرجوتزية على الأقل الذى يرفض المسلمات المطلقة فى العمل السياسى، والتعصب للرأى بحجة أنه «أمر الهى» غير قابل للمناقشة المنطقية، والقبول بممارسة السياسة عبر المؤسسات الدستورية البرلمانية والقانونية، والتسليم بالتعددية السياسية والفكرية، بما فى ذلك اعتناق أى مذهب اجتماعى، وطنياً كان أو قومياً أو أممياً، وتشكيل الأحزاب السياسية، مع الاحتفاظ للحزب الإسلامى الذى يقبل بذلك كله بالدخول فى الجبهة العريضة أو العمل من خارجها، وهو نفس الحق الذى يحتفظ لغيره من الأحزاب.

بقى أن نشير إلى أن الزميل الأشطل تحدث عن أن «نهاية حرب الخليج قد أفرزت وضعاً سياسياً جديداً أدى إلى إنشاء تجمعات سياسية واقتصادية تستهدف السير نحو مستويات أرقى من التعاون على أساس التدرج فى التنسيق الاقتصادى على غرار السوق الأوربية المشتركة التى تسير باتجاه الوحدة والتكامل الاقتصادى بخطى ثابتة. ومن الواضح أن هذه التجمعات العربية قد تفادت النموذج الأول لبناء الوحدة الاندماجية دفعة واحدة- والمقصود بذلك الجمهورية العربية المتحدة التى لم تصمد لأكثر من ثلاث سنوات». غير أنه لم يقل لنا رأيه فى تأثير دخول أحد شطرى اليمن فى أحد هذه التجمعات على قضية الوحدة اليمنية حتى فى الشكل الفيدرالى الذى اقترحه لها.

نحن- من حيث المبدأ- لسنا ضد قيام تكتلات اقتصادية أو حتى وحدات إقليمية لدول متجانسة التركيب الاقتصادى- الاجتماعى- السياسى كتلك التى يجمعها الآن مجلس التعاون الخليجى. ومن هذه الزاوية فإن شمال اليمن بعيد جغرافياً ولا يشكل من ثم جزءاً من وحدة إقليمية للأطراف الأخرى فى «مجلس التعاون العربى»- مصر والعراق والأردن- ناهيك أن وضعه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى له بعض الخصوصيات المتميزة.

وعدا ذلك فإن دخول أى شطر من اليمن فى تجمع عربى ما بكل الآثار السياسية المترتبة عليه سيدخله فى آلية ستدفع به بعيداً عن قضيته الوطنية الخاصة والمحورية، وهى تحقيق وحدة أو اتحاد اليمن أولاً قبل الدخول فى أى تجمع إو اتحاد. وفوق ذلك فإن هذه الخطوة تمت دون تشاور مسبق مع قيادة الشطر الجنوبى من الوطن وبمعزل عن الحركة الوطنية اليمنية وجماهير الشعب. وكم كان محقاً د. عبد العظيم أنيس عندما كتب فى «الأهالى» فى ١٩٨٩/٣/١: «إن مشروع وحدوى أو تكاملى يستلزم تعبئة جماهيرية واسعة وقناعة جماهيرية بالاندفاع من أجل دعم هذا المشروع والاحساس بمزاياه. ومن هنا تظل (تطل) قضية الديمقراطية، وبدونها فقد نجد أنفسنا عائدين إلى الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن عام ١٩٥٨ أو إلى الاتحاد الفيدرالى بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة فى نفس العام» !

حول القانون التاريخى
العام للثورة الديمقراطية

يمكن القول- دون مبالغة إن ندوة العلاقات اليمنية- المصرية التى عقدت فى رحاب جامعة عدن ما بين ١٦- ١٨ يناير ١٩٨٩م كانت واحدة من أهم وأفضل الندوات التى اتيح لى أن أشارك فيها داخل الوطن وخارجه. ولا مجال للمقارنة بينها وبين مثيلتها التى عقدت فى رحاب جامعة صنعاء التى كانت احتفائية أكثر منها ندوة علمية كما أكد ذلك المشاركون فيها. وما من شك أن الندوة الثالثة حول ذات الموضوع التى أوصت ندوة عدن بعقدها فى القاهرة ستكون- فى حالة انعقادها بالفعل- خطوة أكثر تقدماً.

غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنه قد تخلل ندوة عدن عيب إدارى فى توجيه جلساتها اثر سلبياً على حصيلتها العلمية. فعلى عكس ما يجرى فى الندوات المماثلة فإن رئاسة الندوة لم تتح لاصحاب المداخلات الرد على استفسارات أو ملاحظات المشاركين فى النقاش وكان الظن فى البداية أن هذا الخروج على العرف المتبع فى مثل هذا الحال مقصود به جعل الندوة تمضى بسلاسة دون ردود افعال متسرعة وحتى تكون صالحة للبث التلفزيونى غير أن الفرصة التى اتيحت لبعض اعضاء الوفد المصرى المشارك بمداخلات بالرد على الإستفسارات والملاحظات قد أبطلت هذا الظن، إلا إذا كان هذا الامتياز الذى حظى به بعض اعضاء الوفد المصرى قد جاء من باب «أكرم الضيف بسمعى والبصر».

أياً كان الأمر فإن النتيجة لذلك كانت حرمان الندوة من فرصة التعاطى الحر والمفتوح بين الرأى والرأى الآخر، حتى لو تخلله شيئاً من الجدل العلمى، والتناظر الأدبى.

ولعل ذلك هو ما جعل الكاتب والصحفى المصرى المعروف صلاح عيسى يقول فى تعليق له على سير أعمال الندوة: «... ولكنها خلت إلى حد كبير من المبارزات العلمية حو الأسئلة التى طرحتها. والمبارزات العلمية تختلف عن المبارزات السياسية فى أن أدواتها هى أدوات البحث العلمى، أى: المعلومات المدققة والموثقة أكثر من الأحكام العامة أو العاطفية، وهى الأدوات الرئيسية للمبارزات السياسية»- الثورى ٢١- ١- ١٩٨٩م.

من هذه الأسئلة التى طرحت، والملاحظات التى أبديت وكان يتحتم التعقيب عليها من جانبنا،

هو ما تصوره الأخ الدكتور ابو بكر السقاف الذى كان ساعتها أحد أعضاء هيئة رئاسة الجلسة من أن استشهادى بماركس فى نقطة تتعلق بسبب إخفاق الثورة الديمقراطية البرجوازية الألمانية لعام ١٨٤٨م، وهو ما استشهد به لينين أيضاً، هو استشهاد يصلح بالنسبة لروسيا، لكنه غير جائز بالنسبة لليمن، واعتبر ذلك نوعاً من المقارنة التاريخية، «وكل مقارنة عرجاء» وابتعاداً عن المنهج الصحيح الذى يقوم على التحليل والتركيب للوضع المعين، لا على الوصف والتوصيف له !.

ما كنت أريد أن أقوله- رداً على هذه الملاحظة- أن مداخلتى التى تتكون من ٢٧ صفحة، ولم أقرأ منها سوى خمس صفحات تقريباً، تعالج سبب انتكاسة ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢، وهى تعيد ذلك إلى أنها لم تمسك بمفتاح النجاح لكل ثورة ديمقراطية برجوازية وهو تحرير طبقة الفلاحين العريضة من قبضة الإقطاع وشبه الإقطاع، وتمليكهم الأرض، وتحويلهم إلى إحدى قوى التحالف الاجتماعية التى تعتمد عليها الثورة فى مواجهة قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية. وذلك ما جاء بشكل محدد فى المداخلة.

وما كنت أريد أن أقوله إنه إذا كانت هناك من مقارنة قد أجريتها فهى تلك التى تتعلق بكل من ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م اليمنيتين، حيث لاحظت أن الأخيرة أمكن لها الانتصار والاستمرار، لأنها أعادت حرث التربة الاجتماعية بقضائها أولاً وقبل كل شىء على الإقطاع، وتمليكها الأرض للفلاحين، وتشكيلها تحالفاً طبقياً منهم ومن العمال وكل قوى الشغيلة وقيادته من قبل تنظيم ديمقراطى ثورى مالبث أن تبنى الفكر الاشتراكى العلمى وأخذ يتحول إلى حزب طليعى، مما مكنه من السير بالثورة الديمقراطية فى طريق التوجه الاشتراكى. ولأن ثورة سبتمبر لم تفعل ذات الشىء، فإنه كتب عليها الانحسار والانكسار. وذلك ما جاء أيضاً فى المداخلة.

وما كنت أريد أن أقوله إن اعتماد أسلوب التركيب والتحليل لا يقدم شيئاً إذا لم يستند إلى منهج نظرى علمى كذلك المنهج الذى دعت اليه الماركسية، وهو ذات المنهج الذى اتبعه لينين حتى عندما اقتبس نص ماركس حول شروط نجاح الثورة الديمقراطية، وهو ما فعلناه نحن عندما اقتبسنا نصيهما مع مراعاة الظروف الخاصة باليمن، حسبما جاء فى مداخلتنا. والأمر من ثم ليس أمر وصف وتوصيف، ولا تحليل وتركيب، ولا مقارنة تاريخية، ولا قياس، بقدر ما هو تمسك بالقوانين التاريخية العامة التى اكتشفتها الماركسية وما برحت تبلورها وتكتشف المزيد من خصائصها ودقائقها على أيدى الأحزاب الشيوعية ومفكريها.

ومن هذه القوانين قوانين الثورة الديمقراطية التى تظل فى جوهرها العام وسماتها الأساسية واحدة فى كل زمان ومكان، فى الشرق والغرب، والشمال والجنوب، فى البلدان المتطورة والبلدان النامية.

وعندما أشرت إلى نص ماركس، ومن بعده نص لينين، فإننى كنت أقرأ فيهما هذه القوانين العامة للثورة الديمقراطية التى ما برحت تحتفظ بصحتها العلمية حتى اليوم، وتصلح من ثم

للاسترشاد بها بالنسبة لليمن وغيرها من البلدان النامية التى تواجه هذه المهمة التاريخية بالذات.

كان نص ماركس الذى تلمع منه هذه القوانين الموضوعية العامة: «إن البرجوازية الفرنسية لم تتخل لحظة فى ١٧٨٩م عن حلفائها الفلاحين، فقد كانت تعرف أن سيادتها ترتكز على إلغاء الإقطاعية فى الأرياف وعلى نشوء طبقة حرة من الفلاحين مالكى الأرض...

أما البرجوازية الألمانية فى ١٨٤٨م فإنها خانت دون أى وخز فى ضمير الفلاحين حلفائها الطبيعيين والأكثر الذين هم لحمها ودمها والذين بدونهم تبقى عاجزة بوجه النبلاء.

لقد أسفرت ثورة ١٨٤٨م الألمانية عن بقاء الحقوق الإقطاعية وتكريسها تحت مظهر التعويض (الوهمى). وهكذا تمخض الجبل فولد فارة (ص١٣٢- ١٣٣ من كتاب لينين خطتا الاشتراكية- الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية).

تطبيق هذا القانون العام على ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ اليمنية يجعلنا نقول إن عدم إجراء اصلاح زراعى، وتجريد طبقة الإقطاع من أسلحتها الاقتصادية، ومن ثم من أسلحتها السياسية، وعدم تحويل الفلاحين- بعد تحريرهم من الظلم الاجتماعى- إلى قوة سياسية نشطة واعية لمصالحها، وعدم نسج تحالف طبقى بينهم وبين حلفائهم من العمال والبرجوازية الصغيرة والوسطى والجنود والمثقفين، وعدم السماح بوجود منظمات سياسية وعدم قيام تحالف سياسى فيما بينها يقود قوى التحالف الطبقى- أن كل ذلك قد قاد إلى نكسة الثورة.

- ولأن ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م اليمنية قد تصرفت، وبالذات بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م التصحيحية وفق هذا القانون العام الذى تجسد الإحساس الأصيل به، بل والوعى الكبير به فى وثائقها بدءاً من الميثاق الوطنى وحتى آخر وثيقة حزبية، فإنها تمكنت لا من النجاح فقط وإنما أن تغدو أيضاً أولى التجارب الثورية الطليعية والرائدة فى المنطقة العربية كلها.

وكل من ينتمى إلى الفكر الماركسى حزباً كان أو جماعةً أو فرداً لا يملك الا أن يتخذ من هذا الفكر مرجعية نظرية له. وأى تأصيل نظرى لا يستند إلى هذه المرجعية يمكن أن يكون أى شىء الا أن تكون له علاقة انتماء بالتراث الماركسى.

والتجديد والتطوير، والإضافة والإغناء كل ذلك مطلوب وضرورى شريطة الارتكاز على الأسس العامة لنظرية الاشتراكية العلمية، وعدم الخروج عليها.

وثورة البريسترويكا هى مثل نموذجى لعملية التجديد والإبداع هذه فى اطار النظرية.

وكان لينين هو أول من اختط سنة تطوير النظرية وفق مقتضيات عصر الامبريالية وحركات التحرر الوطنى المناهضة لها، والتى غدت من ثم رديفاً للحركة الاشتراكية العالمية، وجزءاً من التحالف الثورى ضد الامبريالية وحتى ضد الرأسمالية ذاتها فى مرحلة متقدمة من أجل تطور هذه الحركات الوطنية.

ونص لينين الذى اقتبسناه هو الذى استند فيه إلى نص ماركس لم يطبقه على روسيا فقط، وإنما رأى فيه ايضاً ما هو أعم، ما هو قانونية تاريخية لكل ثورة ديمقراطية مع إدخال شىء من

التعديل الجزئى الذى تتطلبه الخصائص القومية لكل شعب وأمة، والذى يحافظ فى ذات الوقت على جوهر القانون وعلى سماته الأساسية.

وقد بلور لينين هذا القانون العام كما يلى:

١- أن الثورة الألمانية التى لم تكتمل، تختلف عن الثورة الفرنسية التى اكتملت وذلك كون البرجوازية لم تخن الديمقراطية بوجه عام وحسب، بل خانت الفلاحين خاصة.

٢- أن تحقيق الانقلاب الديمقراطى تحقيقاً كاملاً يرتكز على نشوء طبقة حرة من الفلاحين.

٣- أن الفلاحين هم حلفاء البرجوازية «الطبيعيون، ولاأكثر» انهم على وجه التدقيق حلفاء البرجوازية الديمقراطية، التى بدونهم تبقى «عاجزة» بوجه الرجعية- المصدر السابق ص١٣٣-١٣٤.

وفى أماكن أخرى من كتابه الآنف الذكر، وفى كتابه «الثورة البروليتارية والمرتدكاوتسكى» عاد لينين وأعطى صياغات لهذا القانون أكثر تحديداً وتركيزاً، وهو ما فعله فى العديد من مؤلفاته وكتاباته اللاحقة ايضاً.

على أن لب هذا القانون يتمثل فى وجود تحالف طبقى بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة يقوده حزب بروليتارى. وبذلك يمكن ليس فقط تحقيق كامل أهداف الثورة الديمقراطية، بل وتحويلها أيضاً إلى ثورة اشتراكية.

وعندما قمنا بتطبيق هذا القانون على ثورة ٢٦ سبتمبر اليمنية قلنا فى بحثنا بالاستئناس بأطروحات ماركس ولينين، مع مراعاة الظروف الخاصة باليمن، يمكن القول إن الشعب عند قيام الثورة كان يتألف من الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والوسطى والضباط والجنود والمثقفين الثوريين، وإن أعداء الشعب أو القوى التى كانت تقف حجر عثرة أمام تحول ثورته السبتمبرية إلى ثورة ديمقراطية تحقق مصالح الشعب المشروعة والعادلة فى الحرية السياسية، والسيادة الشعبية، وفى الحصول على الأرض والخبز، وفى تحقيق التحرر الوطنى الكامل للتربة اليمنية من المستعمر، وإنجاز التقدم الاجتماعى، وإقامة اليمن الديمقراطى الموحد المتحرر المتقدم، كانت تتمثل فى طبقة الإقطاع بشقيه، الذى انحاز إلى الملكية أو الذى مال إلى الجمهورية، وفى البرجوازية الكمبرادورية وممثليهما الأيديولوچيين والسياسيين الذين كانوا ينظرون لهما ويقودونهما فى حرب طبقية عسكرية وسياسية، خارجية وداخلية، ضد الثورة وقيادتها وجناحها الثورى، وضد حلفائها على النطاق العربى والدولى- وفى مقدمتهم مصر عبد الناصر والاتحاد السوڤيتى.

غير أنه بفعل القصور الذاتى لدى قيادة الثورة وجناحها الحاكم، والذى تمثل فى عدم القدرة على تحديد ماهية ومهام الثورة الاستراتيجية، وعدم إصدار برنامج سياسى خاص بذلك، وعدم تشكيل حزب ثورى أو جبهة وطنية لتحقيق مثل هذا البرنامج- بفعل ذلك أيضاً ظلت الثورة «عاجزة» حسب تعبير ماركس ولينين- عن أن تكون ثورة ديمقراطية كاملة.

لقد ظلت ثورة عسكرية وإلى حد ما ثورة سياسية، دون أن تتمكن من التحول إلى ثورة

سياسية واجتماعية وثقافية متكاملة».

والتسليم بوجود قانون عام للثورة الديمقراطية ليس مقصوراً على الباحثين الاجتماعيين والمؤرخين العلميين، وإنما يشارك فى التسليم به الماركسيون عموماً، وخاصة الأحزاب الشيوعية.

وبرامج الأحزاب الشيوعية العربية تتضمن نصوصاً قاطعة بذلك، وهى جميعاً توضح أن صعوبة أخذ البرجوازية الصغيرة العربية التى قادت الثورات العربية بهذا القانون هو سر فشلها فى تحقيق كامل أهداف الثورة، وسبب تراجع أو انكسار أو مراوحة هذه الثورات.

يكفى أن نقتبس الفقرات الآتية من «برنامج الحزب الشيوعى المصرى»:

«إن المسار الذى اختطته الثورة الوطنية المصرية يؤكد حقيقة علمية هامة، مؤداها أنه رغم الدور التقدمى الهام الذى يمكن أن تلعبه البرجوازية الوطنية فى المراحل الأولى من الثورة الوطنية الديمقراطية إلا أنها عاجزة تماماً عن قيادة الثورة إلى غايتها لا بحكم الحراك الاجتماعى الذى ينقل أقساماً من هذه الطبقة إلى مواقع برجوازية كبيرة ذات طابع طفيلى ومصالح متشابكة مع رأس المال الاحتكارى العالمى فحسب، وإنما أيضاً لأن البرجوازية الوطنية بمختلف فئاتها- لم تعد قادرة على موا سلة قيادة ثورة كل الظروف الموضوعية العالمية والمحلية. إن سيرها إلى نهايتها يعنى انتصار لاشتراكية وانهاء الاستغلال الطبقى.

إن طبيعة المهام المطروحة أمام الثورة الوطنية الديمقراطية فى العصر الراهن، عصر الانتقال إلى الاشتراكية، حيث تتداخل بشكل متزايد مهام التحرر الوطنى من الاستعمار مع مهام التحرر الاجتماعى من الاستغلال، تتطلب تصدى الطبقة العاملة بالتحالف الوثيق مع فقراء الفلاحين للقيام بدور قيادى متنامى»- ص٤٣- ٤٤.

على هذا النحو يتجلى القانون العام للثورة الديمقراطية- حسب طرح الحزب الشيوعى المصرى- والذى بالسيطرة عليه يكفل تحويلها إلى ثورة اشتراكية.

أما تجليه الخاص فى الواقع المصرى فيصوره الحزب كما يلى:

«إن تولى الطبقة العاملة المصرية قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية هو الشرط الضرورى لنجاح الثورة وضمان وتأمين استكمال مهامها وفتح الطريق إلى الاشتراكية.

وإن عجز الطبقة العاملة لأسباب ذاتية أو موضوعية عن التصدى لمسؤولياتها، وتشبث البرجوازية بالانفراد بالقيادة السياسية للثورة والاستئصال والاستئثار بالسلطة رغم عجزها المتزايد عن مواصلة القيادة لا يفضى إلا لنتيجة واحدة هى: «التعثر.. فالانتكاس.. فالردة...» - ص٥-.

بل إن «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى» يشير بوضوح قاطع إلى هذا القانون العام للثورة الديمقراطية، وكيف أن عدم التزام البرجوازية الصغيرة التى قادت الثورات الوطنية والتحررية به فى العديد من البلدان النامية.. قد أدى إلى انتكاس التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطى العميق الموجهة ضد مواقع الرأسمال الاجنبى والإقطاع والكمبرادور التى كان قد

أمكن لها انجازها.

أما وعى الحزب الاشتراكى اليمنى بهذا القانون فقد صاغه على النحو الآتى:

«إن حزبنا يرى أن الثورة الوطنية التحررية لكى تحقق كامل أهدافها، لابد لها من مواصلة السير بثبات ودون تردد فى عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجذرية بالاستناد إلى أيديولوچية علمية، ومن موقع طبقى واضح. إن أيديولوچية الطبقة العاملة وتنظيمها الثورى، هما الوحيدان القادران على تحقيق مهام التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى بشكل ناجز، وهما الوحيدان القادران على لعب دور طليعى فى إطار التحالف الوطنى العريض الذى يعبر عن مصالح الفئات الشعبية الكادحة بسواعدها وادمغتها ذات المصلحة فى الخلاص الكامل والنهائى من الاستغلال والاضطهاد والقهر الاجتماعى والقومى». (ص٦-٩)

والمعضلة التى حاولت مداخلتنا إبرازها هى أن قيادة ثورة ٢٦ سبتمبر لم تمتلك حتى الحس العدائى تجاه طبقة الإقطاع وأن الهدف الأول من أهدافها المتعلق بإقامة حكم جمهورى عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات رغم طابعه الديمقراطى كان أميل إلى التأثر بأحد مبادىء الثورة المصرية أكثر منه موقفاً ذاتياً واعياً ضد الطبقات الاستغلالية. ومن هنا ما جاء فى مداخلتنا:

ورغم أن عبد الناصر كان يميل إلى إجراء زراعى فى اليمن فى بداية الثورة، وهو ما تجلى بشكل واضح فى حديث امام وفد يمنى قال فيه إن الإسلام عندما دخل العراق والأندلس أخذ الأرض من الإقطاع وأعطاها للشعب، وما تجلى أيضاً فى خطة الوفد الاقتصادى المصرى الذى جاء فى هذا الوقت والتى عارضها الدكتور عبد الرحمن البيضانى ممثل البرجوازية الكمبرادورية والهجينة فى هذا الظرف بالذات والذى خطب فى مؤتمر شعبى فى حضور الوفد المصرى وفى حضور رئيس الجمهورية شخصياً قائلاً: إنه يوجد إقطاع فى اليمن، وإن الإقطاع كان يتمثل فى أسرة واحدة هى أسرة حميد الدين وهذه قد ذهبت وصودرت ممتلكاتها».

كما أضفنا: «وزعماء الجناح الثورى بلا استثناء كانوا غير مقتنعين بوجود اقطاع فى البلاد».

ولا نريد المضى أبعد فى تقديم ما جاء بالمداخلة حول الوضع الاجتماعى، وحول ما كان ينبغى عمله لقلب بنيته رأساً على عقب، ولاستنهاض القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى عملية التحويل الثورية هذه والقادرة وحدها على حماية الثورة من قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية فحسب، وانما ايضاً على تعميق وتوسيع مجراها، وجعلها من ثم ثورة ديمقراطية كاملة وقادرة بالتالى على التكامل مع الثورة الوطنية الديمقراطية المتفجرة فى جنوب الوطن، وعلى إقامة أساس اجتماعى وسياسى وأيديولوچى مشترك يجعل من الثورتين ثورة واحدة، ويوفر من ثم الشروط الموضوعية والذاتية اللازمة لبناء وتحقيق اليمن الديمقراطى المتحرر المتقدم الموحد.

أخيراً أرجو أن يتقبل الرفاق والإخوة الكرام من هيئة رئاسة الندوة فى يومها الأول وعلى رأسهم رئيس الجامعة الموقر الدكتور محمد سعيد العمودى، ملاحظتى التى تضمنها مطلع مقالى بروح طيبة، حيث أن دافعها كان مصلحة الندوة ذاتها وأية ندوات لاحقة. وهو ما اتفق معى عليه

الأخوة اليمنيون والمصريون اللذى جرى حديث بينهم وبينى حولها.

أما فيما يتعلق بى فيكفى أنهم بإلقاء هذه الأضواء السريعة على مداخلتى- عبر الصحيفة- قد وفروا لى فرصة أفضل من تلك الفرصة التى كان يمكن أن تتاح لى خلال الندوة.

«١٤ أكتوبر» ١٩٨٩/٢/٩.٥

* * *

موقع النزعة الثقافية الفردية الانعزالية
من اللوحة الثقافية- السياسية فى اليمن

شأن ما هو موجود فى الساحة العربية فإن هناك فى اليمن نمطاً من المثقفين ضد التوفيقية التى تدعو إلى إقامة الجسور بين المثقف والسلطة- أى مثقف وأى سلطة فهو- هذا النمط- يدعو إلى تمزيق العلاقة بين المثقف و السلطة بقطع النظر عما إذا كانت هذه السلطة يمينية أو يسارية ويرى أن الموقف الجدير بالمثقف والمتلائم مع ثقافته هو فى الاحتفاظ بمسافة كافية بينه وبين السلطات، فى البقاء بعيداً عن لعبة السلطة، فى اتخاذ موقف نقدى منها باستمرار- يمينية كانت أو يسارية- فى عدم المشاركة فى أي عمل ضمن اجهزة السلطة حتى فى أجهزتها الأيديولوجية، ذلك أن السلطة مفسدة للمرء،وتؤدى إلى تغليب المصالح العملية العاجلة على المصالح الاستراتيجية الآجلة، وتغليب الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية على القيم الفكرية والثقافية.

هذا النمط من المثقفين قد تكون مرجعيته الفلسفة الماركسية- بعد تفصيلها على مقاسه- وقد تكون المنطقية الوضعية، أو البنيوية أو الوجودية، أو مزيجاً من ذلك كله. هذا النمط يطلق عليه الآن فى الأدبيات العربية لقب «المثقف الجديد».

«المثقف الجديد»- يدعو إلى تكسير العلاقة مع السلطة، برجوازية كانت أم اشتراكية، بيروقراطية أو ديمقراطية. وهو من ثم على عكس المثقف الإصلاحى الذى رغم نقده للسلطة يدعو إلى تحسين العلاقة معها باسم تحقيق الوحدة الوطنية مثلاً، أو تحت أى مبرر أو شعار كمواجهة التيار الدينى المتطرف.

«والمثقف الجديد» لا يدعو إلى مقاطعة السلطة فقط، وانما يدعو ايضاً إلى رفض الحزبية- أيا كانت- وهو يتهم الحزبية- ولا سيما اذا كانت فى السلطة- بأنه يصيبها ما يصيب السلطة من البيروقراطية، ومن ترجيح الأيديولوجية والسياسة العملية على الثقافة والفكر، والمسارعة إلى وضع برامج حزبية دون سبر لأغوار الواقع، ودون مراعاة العمق التراثى، والبعد التاريخى، ودون التملك الضرورى للنظرية.وهو داء لم تسلم منه حتى الأحزاب الشيوعية العربية.

«والمثقف الجديد» فى اليمن يتخذ ذات الموقف سواء تجاه السلطة فى صنعاء أو السلطة فى عدن، كما يتخذ ذات الموقف تجاه جميع الأحزاب قومية أو يسارية، بما فيها الحزب الاشتراكى اليمنى. وحيثيات «المثقف الجديد» فى الوطن العربى، قريبة من حيثيات الياس مرقص التى امتلأت بها كتبه والتى تتلخص فى اتهام الأحزاب، وخاصة الشيوعية، بنقص الثقافة والدخول فى الممارسة العملية قبل التعمق فى النظرية.

وهو اتهام لا سند له. فليس هناك حزب، قومياً كان أو شيوعياً، يتشكل إلا فى ضوء رؤية مدروسة سلفاً، بقطع النظر عن مدى تطابقها مع متطلبات الواقع.

والأحزاب الشيوعية بالذات يقع تحت تصرفها كنز هائل من التراث النظرى، ولا تقوم الا على أساس نظرية الماركسية- اللينينية، والا بعد تحليل لطبيعة مجتمعها، وتحديد مهماتها فى ضوئه، وهو ما تتضمنه وثائقها- أيا كان مدى عمقها-.

ومن خلال التجربة والخبرة المكتسبة تعمق الأحزاب الشيوعية وثائقها باستمرار، وهى تعى العلاقة الديالكتيكية بين النظرية والممارسة، وتعرف مقولة لينين: لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية، كما تعرف أن الممارسة- هى- أولا وأخيراً- المحك والمرجع فى إثبات صحة أو خطأ أية فرضية نظرية.

والحزب الاشتراكى اليمنى هو أحدث فصيل يتبنى نظرية الماركسية- اللينينية. وبرنامجه السياسى هو البرهان على مدى حسن تمثلها عند صياغته.. أما أن تكون هناك أخطاء أو قصور أو حتى انحراف فى الممارسة العملية له فذلك ما يتم تقويمه دائماً وباستمرار. كما أن أعضاء الحزب لا يبرحون يثقفون أنفسهم ويتعلمون من تجارب الآخرين بقدر ما يتعلمون من أخطائهم. ولم يدع أحد فيه أنه تملك النظرية تملكاً كاملاً وشاملاً، كما لا يستطيع أحد- أيا كان- ادعاء ذلك. فالنظرية تظل مفتوحة على الممارسة، اليها تعود، ومنها تغتنى، وهكذا دواليك فى حركة ديالكتيكية لا نهاية لها.

على أن «المثقف الجديد» فى اليمن وخارجها- أيا كان حظه من الثقافة- لا يفعل باصطناعه هذه الثنائية الحادة بين المثقف والحزب، سوى أن يبرر فرديته وانعزاله وقبوعه فى برجه العاجى، فوق أن موقعه هذا- وإن بدأ متشددا واصطبغ بالزهد الثورى- لا يخرج عن إطار النظرة المثالية المتعالية. «نعم هناك من المثقفين من يقول موقفاً على النقيض تماماً من موقف التجسير، إذ نراهم يطالبون بتكسير العلاقة بين المثقفين والسلطة، لا تجسيرها. وإذا كانت الدعوة إلى التجسير هى دعوة توفيقية تبريرية، فإن الدعوة إلى التكسير برغم ما تتضمنه من روح نقدية غاضبة، فهى دعوة مثالية. (١)

يلخص عبد اللطيف اللعبى ايديولوجية المثقف الجديد الذى يكاد يرى فيه المستقبل والامل، حتى وإن بدا نموذجه حتى الآن جنيناً، بأنها ايديولوجية «مثقف قطع علاقته مع جميع السلطة... ويقوم بالاضطلاع الامين كمثقف.. عمله لامرئى وصامت بالضرورة، ولكن هذا العمل يبقى رغم هذا محاولة جريئة لمقاربة الحاضر والماضى ورهاناً على المستقبل..

وهكذا ربما لأول مرة يستطيع الإبداع الفنى والنظرية أن ينطلق من اشكاليته الخاصة، وأن يعيد الارتباط بالواقع العادى والعميق دون أن يعبر صراط السلطة- وكواليسها» غير أن هذه القطيعة مع السلطة لا تنسحب على علاقة المثقف الجديد بالسياسة:

«إننا نرفض- كما يواصل عبد اللطيف اللعبى- الفصل المتعسف بين السياسي والثقافى،

ولكننا حريصون على بيان خطورة عدم التمييز بينهما. المهم قدرة المثقف على الاحتفاظ بالتوازن الصحيح، والاحتفاظ بمهمته التى تكمن فى تعريفه الواقع، ونقد الأفكار والممارسات التى تحتجز حرية الكلام والذهاب والإياب بين الممارسة والنظرية». (٢)

واضح من هذا التعريف للمثقف الجديد بأنه ذلك الذى يقوم بعمله السياسى على نحو «لا مرئى وصامت» حتى لا يترك أثراً مكتوباً يدل عليه ويعرضه للمساءلة من قبل السلطة التى قرر مقاطعتها ورفضها- أيا كانت طبيعتها.

غير أنه يستطيع أن يقوم بعمله السياسى بطريقة غير مباشرة وغير ملموسة أو محسوسة عبر «الإبداع الفنى والنظرية» وعبر تعريفه الواقع ونقد الأفكار والممارسات التى تحتجز حرية الكلام والذهاب والإياب بين الممارسة والنظرية».

نحن إذن أمام مثقف جديد هو أميل الى الحرية الليبرالية منه إلى الديمقراطية الثورية، وهو أميل إلى الحرية الفردية منه إلى الحرية الجماعية، وهو مثقف يؤثر البقاء فى معتزله ومع النخبة المثقفة التى تشاركه ذات المزاج الانعزالى بعيداً عن (الدهماء) (والجهلة) وذوى الأمية السياسية أحزاباً كانوا أو افراداً!

ونحن إذن أمام شكل ما من اشكال الارستقراطية الفكرية المستعلية والمتعالية على الأحزاب والجماهير معاً، والمدعية حيازتها حظاً أوفر من المعرفة والثقافة والفكر. يعلق محمود أمين العالم على نموذج المثقف الجديد هذا بقوله: «ولا شك أن هذا النموذج للمثقف الذى يقدمه عبد اللطيف اللعبى يكاد يقتصر على المثقف المفكر والمبدع وعلى دوره الإبداعى النقدى. وبرغم الأهمية البالغة لهذا الدور، فإنه يكاد يغلب عليه الطابع الفردى مما يكون يجعله مستهدفاً للاتهام بالانعزالية والنموذجية، كما يؤكد هذا عبد اللطيف اللعبى نفسه.

ولا تبدو العلاقة بين المثقف والسياسى التى يحرص عليها عبد اللطيف اللعبى إلا فى إطار الإبداعى النقدى وحده، مما يؤكد هذا الطابع الفردى الانعزالى فى مجال الممارسة. (٣)

على أن مفهوم المثقف الجديد لا يقتصر على من يعتبرون أنفسهم فى عداد المفكرين والمنظرين والفلاسفة- حتى ولو لم تشهد إنتاجاتهم بأنهم بلغوا- حتى الآن على الأقل- هذا المستوى.

وانما تشمل أيضاً المثقف التقنى، المثقف الاختصاصى الذى باسم تخصصه فى هذا المجال أو ذاك من مجالات العلم والتكنيك والفن والطب والهندسة وغيرها، يتخذ موقف الحذر تجاه السلطة، والنقد الصامت تجاهها.

فهو بحجة تفرغه لعلمه أو فنه أو مهنته لا علاقة له بالسلطة- أى سلطة- ولا علاقة له مباشرة بالسياسة، وإن كان له رأى وموقف من السلطة وفى السياسة، وإلا أنه يحتفظ به لنفسه ولا يبوح به الا لأمثاله، أو يقوله بطريقة ملتوية.

لا شك أن مناخ الاستبداد وفقدان الديمقراطية فى البلدان العربية مسؤول عن بروز مثل هذا

النمط من المثقفين الجدد الذين آثروا الاعتزال والفردية، واكتفوا بالنقد الصامت، أو الخافت للسلطة بعد مقاطعتها- والابتعاد عن ممارسة السياسة عبر الأحزاب، وتعاطيها عبر الإبداع الفنى والحديث العام المجرد الذى لا تترتب عليه مساءلة قانونية.

غير أن موقفاً كهذا، وإن حقق «الخلاص الفردى» لأصحابه لا يسهم فى تحقيق «الخلاص الاجتماعى» للجماعة، ناهيك أن السلطة تفيد منه بطريقة غير مباشرة، فعندما يبتعد المفكر الكبير، والمثقف الواسع الاطلاع عن العمل السياسى المباشر، ولا سيما عبر الحزب الذى يسميه جرامشى «المثقف الجماعى» فإنه، وإن خدم نفسه، يحرم المجتمع من خدمة اكبر كان فى إمكانه أن يحققها له فيما لو نشط سياسياً عبر جماعة منظمة أو شبه منظمة.

والمثقف التقنى، الذى يعزل نفسه فى مختبره، أو فى تخصصه، قد يريح نفسه من «وجع الدماغ» الذى يسببه العمل السياسى المباشر بطبيعته، غير أنه يتخلى عن مسؤوليته الاجتماعية تجاه شعبه.

وكلاهما المثقف الكبير، والمثقف الاخصاصى، يفيدان السلطة بموقف كهذا حتى بدون قصد منهما، وتصبح مقاطعتها وحتى كراهيتها الوجدانية غير ذات قيمة، وكما كتب د.فيصل دراج: «لما كان الإنتاج الثقافى، كما أشكال الإنتاج الأخرى مدمراً فى علاقات الدولة التابعة، فإن سؤال الثقافة فى شروط التبعية، وعالمنا العربى فيها، لا يكون إلا سؤالاً سياسياً خاصاً مندرجاً فى مشروع سياسى- وطنى يهدف إلى تحرير حملة العلاقات الاجتماعية. ولما كانت السياسة صراعاً بالتعريف، فإن سؤال الثقافة جزء عضوى فى هذا الصراع، وإن تميز الصراع فيه، لا أكثر. والمثقف الذى نقاربه هنا هو ذاك الذى يمكن أن يسمى بـ : المثقف التقنى. مثقف (جديد) ظهر فى الحقل الثقافى العربى فى نهاية الستينيات، ثم نما حتى يكاد أن يكون نموه استجابة للتحولات الاجتماعية العربية فى شكلها السلطوى، التى تتحدث بالعلم والإيمان أو بالتكنيك والتقدم، أو بالأصالة والحداثة والتى تتسم :

أولاً: بتزايد علاقات التبعية من ناحية، وبتزايد أزمتها من ناحية ثانية. وجديد المثقف «الجديد» أنه لا يلتقى بالسلطات القائمة استناداً إلى توافق سياسى أو ايديولوچى، بل يلتقى بها عبر باب جديد هو: الاختصاص، الذى يفضى مباشرة إلى ايديولوچيا التكنيك والتحديث.

«فالمثقف التقنى يرجم الأيديولوچيا بحجارة العلم، ويربأ عن السياسة باسم موضوعية علمية مفترضة لا تتعايش مع السياسة. أراد «المثقف الجديد» أن يتجاوز وضع «المثقف التقليدى» ورأى التحرر من الإشكالية السياسية- الأيديولوچية أى فى التحرر من الزمن الاجتماعى، والانغلاق فى زمن مستقل عن المجتمع، ومفارق له، هو زمن العلم أو الحداثة أو الإبداع.. وأصبح دوره الدوران بين علاقات الكتابة والقراءة المغلقة...(٤).

ولا يختلف «المثقف الجديد» فى اليمن مفكراً كان، أو أديباً، أو فناناً، أو أختصاصياً فى أى فرع من فروع العلم أو التكنيك- عن نظيره العربى إلا من حيث الدرجة أو خصوصية الأوضاع

فى اليمن..

عالم «المثقف الجديد» فى اليمن- شأن نظيره خارجه- لا يتجاوز صفحات الكتاب الذى يقرأه، فهو يتعامل مع الثقافة، وهو منقطع الفكر، ومنغرس فى حقل اختصاصه. ومرجعيته فى الحكم على ما حوله هو ما توصل إليه شخصه، لا الخبرة الجماعية للأحزاب والمنظمات، هو اقتناعه الذاتى، لا التحليلات والاستخلاصات التى تتوصل اليها المؤتمرات التى تعقدها الأحزاب والمنظمات لهذا الغرض.

إلا إنه مع ذلك لا يزعم أنه يتطلع إلى حدوث ثورة فى الفكر كسبيل لحدوث ثورة فى المجتمع، ويكتفى بنقد الواقع المعاش فى صمت أو فى حلقة ضيقة حتى لا يبلغ نقده مسامع السلطة. وهو فى غالب الأحيان فى حالة تأمل فى محرابه الفكرى، ومعتزله التخصصى، تاركا السياسة لتدبير السياسيين، والحزبية للحزبيين، ساخراً من هؤلاء وأولئك، ممن يحكمون، وممن يعارضون، معتقداً فى خطأ الجميع، مفترضاً أنه الوحيد المسك بالحقيقة، لا الحقيقة فى وطنه، وإنما الحقيقة الكونية، الحقيقة المطلقة.

وهو قد يتقاطع مع المثقف الإصلاحى فى بعض التقييمات المتعلقة بوطنه- وربما وطنه العربى أيضاً- فلأن التكوين الطبقى هنا غير مكتمل، كما هو الحال فى البلدان المتطورة، فإن القانون السائد ليس الصراع الطبقى، وإنما صراع الطوائف، والقبائل، والعشائر. والأحزاب نفسها هى- على نحو أو آخر- امتداد لهذا الواقع الطائفى أو القبلى، ناهيك عن السلطة نفسها، ومن هنا رفض هذا المثقف الجديد لأى مقاربة مع السلطة أو أى اقتراب من الأحزاب، سواء كانت تحمل اسماً «وطنياً» أو «قومياً» أو «أممياً» إذ هى- كما يرى- لم تبلغ حد أن تكون «وطنية». وبما أنها تفتقد فضيلة « الانتماء الوطنى» وحيث أن الاندماج الوطنى الذى حققته البرجوازية فى الغرب لم يتحقق بعد هنا، وحيث أن الناس ما زالوا قبائل وشعوباً لم تتعارف بعد- فكيف يتأتى لها أن تكون ذات «انتماء قومى» حقيقى أو «انتماء أممى» فعلى، ناهيك عن أن تكون ذات «انتماء وطنى».

هذا الاختزال المخل للخارطة الاجتماعية، والذى لا يرى الجديد الاجتماعى والسياسى والأيديولوجى والثقافى الذى يشق طريقه ويتكون حثيثاً، رغم مقاومة القديم، هذا الاختزال المخل هو أحد الأسباب التى تدفع بالمثقف الجديد بعيداً عن معترك الصراع الاجتماعى والسياسى، وتجعله يعيش على هامش حركة المجتمع، وتحرمه من شرف الإسهام فى توليد الكائن الاجتماعى الجديد من رحم المجتمع القديم، مجتمع الطوائف والقبائل، وتحرمه حتى من القيام بقسطه الذى كان مترتباً عليه فى خلق وإخصاب الثقافة الوطنية، فكراً كانت أو أدباً أو فناً.

والمثقف الجديد فى اليمن لم يستطع حتى الآن الوصول إلى قناعة راسخة بوجود فوارق جذرية ونوعية بين النظام الديمقراطى فى اليمن الديمقراطية والنظام البيروقراطى فى شمال اليمن. فشبح القبيلة المخيف ما يزال يحجب قدرته على الرؤية الموضوعية، ومن ثم على التمييز بين طبيعة كل

من النظامين. فحتى ولو لم تصف نهائياً رواسب القبلية فى اليمن الديمقراطية الا أن آلية تصفيتها قد وجدت بالفعل. ومهما كانت لها انعكاساتها على البنية الفوقية للمجتمع، الا أن عملية التغيير الثورى للبنية التحتية، وعملية تحديث المجتمع فى الاتجاه الاشتراكى وعملية التصنيع، وتكون بنية طبقية جديدة من خلال ذلك ومن خلال الأشكال الاقتصادية الجديدة، ونمو البروليتاريا كما ونوعاً، وظهور مثقفيها الاشتراكيين العلميين، وتطور الريف التدريجى، وتفاعله المتنامى مع المدينة، وإشاعة الديمقراطية، وترسيخ دعائم الدولة الحديثة بتوجهها الاشتراكى، والتعاون الشامل وعلى جميع المستويات المادية والمعنوية مع المعسكر الاشتراكى، وتنمية العلاقات مع الأحزاب الشيوعية العربية، وغير العربية، وأولاً وقبل كل شىء ترصين وتعميق الدور القيادى للطليعة السياسية: الحزب الاشتراكى اليمنى، وتطوير بنيته التنظيمية من خلال احتلال العمال وحلفائهم الفلاحين التعاونيين ومثقفيهم الثوريين مواقعهم الطبيعية فيه- كل ذلك من شأنه أن يفعل فعله فى مضمار تمزيق شرنقة القبلية ووضع اليمن الديمقراطية فى مدار جديد من العلاقات الاجتماعية المتطورة المتحضرة.

وليس هناك من وسيلة أخرى لإحداث ذات الشىء فى شمال الوطن. وأياً كان الجهد الفكرى، والإبداع الفنى، والخدمة التكنيكية والتخصصية التى يقدمها المثقف الفردى فى اليمن، فإنه لا يستطيع بمثل ذلك نقل بلاده إلى حياة العصر.

فقط بالعمل الجماهيرى، بالعمل السياسى المنظم، بالجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة، وبانخراط المثقفين فى هذه الهياكل التنظيمية، ويلعب دورهم القيادى فيها، يمكن تحرير وتطوير وتغيير اليمن، وإشاعة الديمقراطية الواسعة فيها، ودفعها فى طريق التقدم الاجتماعى، وتحقيق وحدتها اليمنية على أسس وطنية ديمقراطية. وما يصح على اليمن فى هذا الصدد يصح على كل قطر عربى، يعانى- بهذا القدر أو ذاك- مما تعانيه اليمن.

وكما كتب بحق- محمود أمين العالم: «إن السياسة الجادة تحتاج للثقافة الجادة، والثقافة الجادة لا حياة ولا تطوير لها بغير سياسة جادة كذلك».

على أن الانخراط فى العمل السياسى الحزبى ليس شرطاً لمشاركة المثقفين مشاركة فعالة فى التغيير المنشود، بل هناك مستويات مختلفة للمشاركة مثل تغذية روح النقد وممارسته بشجاعة، وإشاعة العقلانية فى المجتمع، وتنمية الإنتاج المعرفى العلمى، وإنشاء المؤسسات الفنونية والثقافية المختلفة المستقلة عن نفوذ وهيمنة السلطات والهيئات الأجنبية، والنضال من أجل إرساء قواعد الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، والحرص على المشروعية العقلانية فى ممارسة السلطة لوظائفها ومهامها، فضلاً عن الارتباط بحركة الجماهير والتعرف على همومها وخبراتها. إن مشاركة المثقفين فى النضال لتحقيق هذه الأهداف والواجبات المختلفة هى إسهام جليل بغير شك فى تنمية النضال، وصولاً إلى الأهداف الثورية المنشود، إلا أن العمل السياسى المنظم سيظل دائماً هو الضمان الأساسى لتوجيه هذه الجهود المختلفة والقوة الدافعة الموجهة لها فى الطريق

الصحيح.

إن الأسئلة العملية الكبيرة التى يحتدم بها الواقع لا يمكن حلها كاملاً فى مجال الوعى وحده أو حلاً جزئياً متناثراً هنا وهنالك، بل لابد من حل عملى شامل لها فى مجال الحياة الواقعية نفسها. هذا هو معنى العمل السياسى كضرورة حاسمة للتغيير والتجديد الثقافى المعرفى الاجتماعى عامة (٥).

لا قطعية بين المثقف والسلطة بإطلاق، وإنما رفض للسلطة الرجعية والبيروقراطية، وتأييد للسلطة الثورية والديمقراطية. فالسلطة هى أهم مسألة فى عملية الصراع الطبقى ومن ثم فى الثورة- كما قال لينين- وبدون أخذها بالفعل، لا يمكن إحداث تغيير ثورى فى بنية المجتمع التحتية وتغير العلاقات الاجتماعية، وتمهيد التربة لانطلاق الثورة الثقافية وبناء الإنسان الجديد المتحرر من جميع أشكال القهر والمتكامل الشخصية. وفى مرحلة عليا من تطور المجتمع الاشتراكى ستختفى السلطة ويحصل الإنسان على حريته كاملة غير منقوصة.

ولا مباينة للعمل السياسى. فبالعمل السياسى المباشر والمنظم الذى تنخرط فيه الجماهير الغفيرة والذى يلعب فيه المثقفون الثوريون دوراً قيادياً، يمكن أخذ السلطة، ومن ثم الشروع فى عملية التغيير الشاملة للمجتمع.

وأياً كانت أشكال العمل الذهنى والبدنى والاجتماعى عامة إلا أن العمل السياسى الجماعى المنظم هو أعظمها وأرقاها على الإطلاق، وهو برهان على مدى تخلص الفرد من فرديته، وعلى مدى جسارته الثورية، وعلو همته النضالية، وقدرته على التضحية من أجل الغير ومن أجل نفسه أيضاً.

ومع ذلك يبقى حيز ما للعمل الذهنى الخلاق والرفيع المستوى فكرياً كان، أو وجدانياً، أو تقنياً، ومثل هذا العمل يخدم السياسة بطريقة غير مباشرة.

وكل ما هو مطلوب من منتجى الفكر والأدب والفن والتكتيك العالى المستوى هو أن يتحلى كل فرد منهم بفضيلة التواضع، تواضع العلماء لا الإدلال أو التباهى أو التعالى على الساسة والحزبيين الثوريين بإنجازاتهم هذه- فى حالة وجودها بالفعل- ذلك أن الحزبيين والساسة سواء كانوا فى السلطة أو ما يزالون يناضلون من أجلها، يقدمون الرعاية، ويمنحون الدعم المادى والمعنوى المباشر أو غير المباشر المحسوس أو غير المحسوس لأمثال هؤلاء المنتجين والمبدعين العلميين والوجدانيين والتقنيين.

وإذا كان الساسة والحزبيون قد يقعون- بفعل تعقيدات وتناقضات الواقع- فى شكل ما من أشكال الممارسة الايديولوجية والسياسية السطحية والآنية والعملية غير المنسجمة مع الهدف الاستراتيجى البعيد والرفيع الذى يسعون اليه، فإن المثقفين- حتى ولو كانوا عظاماً فى حجم بليخانوف- يقعون فى خطأ الانتهازية التكتيكية والسياسية، ويبتعدون عن الخط الأمامى الذى كان ينبغى أن يكونوا فيه، خط الدفاع عن الثورة والاشتراك فى قيادتها وتوجيهها نحو

تحقيق الغايات المثلى التى كانوا يحلمون بها.

وعندما تخوض الشعوب معركة تقرير مصيرها وانتزاع حريتها من يد الغاصبين، وبناء حياتها اللائقة بها، فإن أضعف المواقف هو موقف المثقفين الذين يؤثرون السلامة والعافية على الوقوف إلى جانب شعوبهم وعلى رأس المعركة المصيرية التى تخوضها.

«المثقف الجديد»- بمواصفاته الآنفة الذكر- هو أميل إلى «المثقف التقليدى» منه إلى المثقف الجاد الملتزم، المثقف المناضل المستبسل، المثقف العضوى الذى عناه جرامشى، والذى يقف إلى جانب وفى مقدمة الطبقة الطليعية، الممسكة بزمام المبادرة التاريخية، الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين.

* * *

هامش:

١- مقالة محمود أمين العالم: «إشكالية المثقف والسلطة» فى «النهج» عدد ١٧، ١٩٨٧، ص١٠٠

٢- نقلاً عن المصدر السابق، ص١١٠- ١١١

٣- نفسه، ص١١١

٤- قضايا فكرية، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦ القاهرة مقال د. فيصل دراج «وضع شروط الثقافة فى شروط التبعية» ص١٩٦- ١٩٧

٥- محمود أمين العالم، المصدر الأسبق ص١١٣

«١٤ أكتوبر» ٨٩/٣/٣٠

* * *

قراءة معكوسة ومشوهة
لحوارنا حول الوحدة اليمنية

كواحد من الكتاب الذين شاركوا فى ذلك الجدل الذى دار على صفحات "صوت العمال" على امتداد أشهر عديدة، وساهم فيه الأساتذة عبد الله الأشطل، وأبو بكر السقاف، وعلى بن ثابت، حول "الوحدة اليمنية"، دهشت لذلك "التعليق" الذى أرسله طالب يدرس فى تشيكوسلوفاكيا" على هذا الجدل، واتسع صدر "صوت العمال" لنشره.

فليس فى "التعليق" ما يجلب الانتباه سوى عنوانه الذى ربما كان السبب الإغرائى بقراءته: "الديمقراطية إغناء الحوار وليس تهميشه" وذلك هو الانطباع الوحيد الذى بقى فى نفسى حتى بعد قراءته. ويؤسفنى أن أقول إن تعليق الطالب "عبد الله مصلح" كان المثال العلمى لهذا النوع من الحوار الذى يهمّش ولا يغنى، بل يقلب ويشوه حيثيات الحوار.

لقد كان المنتظر من طالب يدرس فى بلد اشتراكى من ضمن ما يدرسه أصول البحث والحوار العلمى أن يكون قد تأثر - ولو بعض التأثر - بشئ من ذلك، وأن يظهر ذلك فيما كتبه.

وكان مأمولاً أن يدخل كشريك فى الحوار ببحث أو مقال يناقش فيه آراء الأطراف الأخرى المشتركة فيه، ويبين فيه نقاط الاتفاق والاختلاف معها، ومفهومه لقضية الوحدة اليمنية، وأشكال تحقيقها، وشروط ذلك... الخ

غير أن الذى فوجئنا به شئ لا علاقة له قط بشئ من ذلك. ونتصور أنه لولا أن "صوت العمال" حريصة على سمعتها "الديمقراطية" لما سمحت لنفسها بأن يكون لمثل هذا "التعليق" مكان فيها.

فلم يتضمن "التعليق" رأيا حول أى قضية من القضايا الجادة التى كانت مدار نقاش وجدل الأساتذة الآنفى الذكر، وإنما تضمن - فى الأساس - إعجابه وميله إلى البعض وعدم إعجابه أو ميله إلى البعض الآخر. وذلك أمر يخصه ولا يهم الناس كثيرا، ويستطيع أن يحتفظ به لنفسه دون حاجة إلى إعلانه. وفى إطار الحب والكره كشف التعليق عن أن الطالب - ربما الجامعى! - لا يحب أيضا "الأيديولوجية" - رغم أنه يدرس فى بلد اشتراكى يقوم نظامه على أساس

أيديولوجية الاشتراكية العلمية - فهويرى أن الدكتور الشهارى والأستاذ على بن ثابت قد أفرطا فى "الأيديولوجية" وإطلاق "المفاهيم بوحى دعوة النهم والاستاذية والماركسية، مع أنه صار واضحاً أن هناك شكلاً متقدماً للكتابة واسلوباً جديداً فى معالجة قضايا الوطن اليمنى وأبنائه يستندان على الواقعية والإقناع"، وان تمسكهما بالأيديولوجية وبالأيديولوجية الماركسية بالذات - بقطع النظر عن فهم كل منهم لها - وأن أساس الخلاف بين الأشطل والسقاف هو فيما اذا كان كل منهما قد أحسن فهمها وتطبيقها عند معالجته لقضايا الوطن اليمنى - بما فيها قضية الوحدة - وعما اذا كان مفهوم "الصراع الطبقى" حاضراً أو غالباً لدى الأشطل الذى أكد السقاف على حضوره لديه، وإن اختلفت معه فى كيفية استخدامه.

ورغم أن الطالب خص بحبه الأشطل والسقاف فإننا نشك بأنهما سيبادلانه حباً بحب بعد أن جردهما من التمسك بالأيديولوجية، والأيديولوجية الماركسية بالذات، وبعد أن ألغى كل خلاف فكرى بينهما حول قضية الوحدة وأشكال تحققها وحول غير ذلك من القضايا، وصور أنهما - بخلاف المتشبعين بهذه الأيديولوجية حتى الإفراط والتخمة كالشهارى وعلى بن ثابت - التقيا فى إشارتهما لـ "أم القضايا" وفى الجدل الحى حول الوحدة اليمنية وإمكانيات تحقيقها".

ولأن وجوه الاختلاف بين الرجلين مسجلة فيما كتباه، ولا يلغى وجودها "حب" أو "كره" لا أملك إلا التعجب من تعامل طالب - ربما جامعى! - مع مادة منشورة قرأها آلاف الناس بهذا القدر من عدم الأحترام للحقائق ولعقول القراء الذين اطلعوا عليها جيدا!

أكثر من ذلك فإن الكاتب.. يعكس الحقائق رأساً على عقب عندما ينسب إلى أحد المتحاورين ما قاله آخر. فتعبير "مختبر فلسفى" لم يكن من ابتداع الشهارى، وانما هو وصف استخدامه الأشطل مصوراً به وضع السقاف الذى يعيش فيه!

ووصف الجماهير بأنها "غائبة" لم يكن صادراً من الشهارى، وانما ورد فيما كتبه السقاف: "فالجماهير غائبة، لأنها لم تفلح إلى اليوم فى خلق منظمات سياسية ونقابية فاعلة، تدافع يومياً عن الوحدة..."

وكان تعقيب الشهارى على ذلك كالتالى: "فمثل هذه المنظمات موجودة ولكن الوصول إلى الجماهير هو المعضلة". ومن هنا مطالبته بإعطاء الشرعية الدستورية لهذه المنظمات وغيرها مما يمكن أن يوجد، حتى تتمكن فى ضوء النهار من التعامل السياسى الحر مع هذه الجماهير وشدها إلى ساحة النشاط السياسى والوطنى والاجتماعى.

ويبدو أن الطالب... من دعاة الوحدة الفورية الاندماجية، وممن لا يرون حاجة إلى التمييز بين سلطة ديمقراطية وسلطة بيروقراطية، حيث أن مثل هذا التمييز يعطل قيام الوحدة الاندماجية الكاملة! ومن هنا عدم ارتياحه إلى حديث الشهارى الداعى إلى الاتحاد الكرنفدرالى - فى ظل

وجود سلطتين ونظامين اجتماعيين متباينين - والرافض لشكل الوحدة "الاندماجية الفورية، وخلطها بالسلطتين..." - كما يقول-.

ما يثير الانتباه أخيراً أن الطالب...، يقوّل الأخ على بن ثابت مالم يقله، حيث يتهمه بأنه انطلاقاً من "سرده الكلاسيكى الرتيب لعبارات الماركسية" يريد وحدة يمنية بشروط ماركسية قاسية "وكأن قضية الوحدة اليمنية محصورة التناول فى نطاق التناول الاشتراكى العلمى أو على مستوى الماركسيين" أما رأيه هو فهو الأكثر اتفاقاً مع برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يدعو إلى العمل "على تحقيق الوحدة اليمنية مع جميع أطراف الحركة الوطنية اليمنية وجماهير الشعب اليمنى الكادح، بغض النظر عن أيديولجيتهم، طالما يتمسكون بالوحدة والسيادة الوطنية وأهداف ثورتى ٢٦ سبتمبر و٤ أكتوبر ويعملون من أجل تحقيقها".

واضح أن الطالب... لم يكلف نفسه عبء قراءة ما كتبه الأخ على بن ثابت، كما لم يكلف نفسه مشقة التمعن جيداً فيما كتبه المتحاورون الآخرون. وكما جاءته قراءة معكوسة لهؤلاء، فقد فعل الشئ مع على بن ثابت.

وهو أمر يدعو لما هو أكثر من الأسف الشديد، من حيث أنه يحدث من دارس... يتعلم - فى مقدمة ما يتعلم - الأمانة العلمية عند القراء والبحث، والمنهج العلمى فى التحليل والتأصيل!

ولربما كان نفورة من الأيديولوجية، والأيديولوجية الماركسية بالذات، واهتمامه بتحقيق الوحدة الفورية لليمن - باعتبارها "أم القضايا" - كما قال - هى أحد الأسباب فى زهده فى علم المادية التاريخية ومنهجها فى البحث والتحليل وعدم استفادته - بالتالى - من وجوده فى بلد اشتراكى للتزود بشئ ما من هذا العلم!

وليس هنلك ما يفصح عن كرهه للاشتراكية العلمية والاشتراكيين، العلميين ولأية سلطة تحكم باسمهم من تلك اللوحة الفاتحة التى صور بها الوضع الثقافى والاعلامى فى اليمن الديمقراطية التى تمثل "صوت العمال" حالة استثنائية فيه لمكسرها "حاجز التشطير"، حيث أنه فى هذا الزمن شحت "إمكانية العطاء والابداع إلاَّ ما ندر منها بتأثير عوامل كثيرة كالإحباط والتوظيف الرخيص أو الإفلاس فى حالات أخرى، والذى صار صفة ملازمة للحياة الثقافية والاعلامية اليمنية، حيث توظف طاقات الناس العقلية والوسائل المادية الأخرى للنشر فى مجال المدح والتبطيل فى أحسن الحالات، إن لم يكن الذم وكيل الشتائم للآخرين" (راجع تعليقه فى "صوت العمال" عدد ١٩٨٩/٥/١٨).

ومن حسن الحظ أن قلة قليلة من طلبتنا ومثقفينا واقعة فى مثل هذا الخطأ فى فهم قضية الوحدة والثورة والثقافة والسلطة فى اليمن، وفى التعامل مع ما يكتب حولها بمثل هذا القدر من المزاجية والاستهتار وفقدان الشعور بالمسؤولية بأهمية الكلمة!

لا سبيل لإكمال مهام الثورة
وتحقيق الوحدة اليمنية
بغير الديمقراطية

يبدو أن الجيل الذى تفتح وعيه على السياسة مع دوى صيحة الثورة العربية للأمم، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى ما لبثت أن ملأت الخافقين فى مشرق الوطن العربى ومغربه، والذى نما حسه السياسى مع وقفة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٦ وهبة زعيمه الفارس خروشوف قائد أول محاولة جريئة لتجديد الاشتراكية ولوضع حد لقهر الأنسان باسمها والذى يعيش اليوم - وهو على مشارف الخمسينيات من العمر - عصر البيرتسترويكا الذى شنته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى أبريل ١٩٨٥، عصر تجديد الاشتراكية، وإشاعة الديمقراطية، وإقامة دولة القانون، وعصر انتهاج اسلوب جديد فى حل مشاكل العالم الإقليمية والدولية، بما يكفل الحفاظ على "البيت الأوربى" من الدمار النووى، وصيانة حياة الإنسان وحضارته وتقدمه وحقه فى مستقبل أكثر رغداً وبهاء من الهلاك الذرى، عصر الرائد المجدد للفكر والسلوك اللينينى، جوربا تشوف زعيم الحزب ورئيس الدولة السوفييتية - أقول يبدوا أن هذا الجيل تجمع لديه من الخبرة ما يكفى لأن يكون شاهداً حياً على الفترة التى عاشها بوعى، وتفاعل معها بعمق، وحاول استخلاص عبرها بإخلاص.

وليس المثقفون وحدهم من أبناء هذا الجيل هم القادرون وحدهم على أن يكونوا شهود عصرهم - وإن كانت ثقافتهم وأهليتهم العلمية والسياسية تفترض أن يكونوا فى المقدمة - وانما الجماهير الشعبية ذاتها ذاقت حلاوة ومرارة الانتصارات والهزائم لهذا العصر، والتى تستشرف اليوم رحاباً أكثر إشراقاً وجمالا.

من منا لم يشعر بأن قامته وقامة وطنه وقامة أمته العربية قد استطالت منذ صفقة الأسلحة التشيكية ومعركة السويس عام ١٩٥٦ حتى قرارات التأميم عام ١٩٦١ حتى غدت فى مثل قامة العمالقة وقامة الثورات والشعوب والأوطان والأمم العظيمة فى التاريخ التى أسهمت فى صنع حضارة العالم المعاصر؟

ومن منا لم يشعر بأنه بالثورات العربية التى تلاحقت - بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -

وغمرت الوطن العربى من مشرقه إلى مغربه، من العراق إلى الجزائر، ومن اليمن إلى ليبيا، وبالمعركة القومية المجيدة ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية. وبالتحالف الثورى العربى - السوفيتى خلال هذه الثورات والمعارك، أنه بذلك كله قد دخل العصر من أوسع وأسطع أبوابه ولصقل مكانته اللائقة بتاريخه وخلفيته الحضارية على خشبة الأداء التاريخى الخلاق لدورة الأنسانى الباهر فى ملحمة الأنسانية المعاصرة؟

ولكن.. من منا لم يشعر بالاكتئاب والابتئاس والاحباط والانسحاق لتلك النكسات والتراجعات والهزائم القاسية التى منيت بها مسيرة الثورة والقومية العربية، والتى بلغت قمتها التراجيدية فى هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧؟

لم حدث ذلك؟ أكانت الهجمة الاستعمارية - الصهيونية - الرجعية وحدها هى السبب؟ ما أسهل أن نقول ذلك، غير أن ذلك لا يعدو أن يكون نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فيتمثل فى ذلك الخلل البنيوى فى التجربة الثورية ذاتها، وعلى رأسها التجربة الناصرية الرائدة، هذا الخلل الذى تجلى فى الاعتماد على "الزعيم القائد" و "التجمع التنظيمى غير المتجانس" فى قيادة التجربة، وعدم الاهتمام بالجماهير الواسعة صاحبة المصلحة فى الثورة، بحجة أن ما هو مطلوب تحقيق "الديمقراطية الاجتماعية». أما الديمقراطية السياسية فأمر لاحق، الأمر الذى قاد إلى حرمان الثورة من دعم هذه الجماهير عندما واجهت الثورة الناصرية انقلاب الردة الساداتى فى ١٥ مايو ١٩٧١.

وهذا الخلل هو ذاته الذى تسبب فى انتكاس العديد من الثورات العربية وغير العربية. ولو كان قد تم الانتباه إليه منذ البداية، وأعطيت الديمقراطية السياسية للجماهير وأحزابها ومنظماتها، وأتيح لها تشكيل جبهات وطنية يشارك فيها الحزب الحاكم ذاته، وقام من ثم نظام ديمقراطى مفتوح على المستقبل، وغير متحفظ على قوى التقدم الاشتراكيه، ومستعد للسير معها حتى بلوغ تخوم الاشتراكية، لأمكن لا الحيلولة فقط دون نجاح المؤامرات الخارجية والصمود فى وجهها، وانما أيضا سد الطريق أمام المؤامرات الداخلية، بل والمضى قدماً إلى الأمام على طريق التقدم الاجتماعى، واكمال مهام الثورة الديمقراطية، وتحويلها إلى ثورة الاشتراكية.

وفى هذا الاطار العام نفسه يمكن بحث أسباب نكسة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التى بدت بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وتكرست باتفاق المصالحة مع الملكيين تحت رعاية الرجعية العربية والاستعمار فى نهاية مارس ١٩٧٠.

إن ما صان ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ من الانتكاس هو أنها وفرت الكثير من الشروط السياسية التى كانت على رأسها وجود تنظيم سياسى قادر على التطور والتجذر بها باستمرار، وعلى الأنفتاح على القوى الديمقراطية، وعلى وضع الجماهير نصب عينيه، حتى بلغ فى تطوره

الأيديولوجى والسياسى والتنظيمى حد التبنى الصريح لمبادئ الاشتراكية العلمية وإقامة الحزب الاشتراكى اليمنى على هذا الأساس.

غير أن ذلك لا يعنى أن التجربة الثورية فى اليمن الديمقراطية كانت خالية من الثغرات والنواقص ونقاط الضعف والخلل، وإلا لما تعرضت لما تعرضت له من هزات وأزمات وانقلابات كان بعضها دموياً، بدءاً من انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ فمحاولة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ الانقلابية، مروراً بأزمتى أغسطس ١٩٧٩ وأبريل ١٩٨٠، وانتهاء بمؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦.

ولقد رقف الكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٧٨ أمام تجربة الثورة، وخاصة منذ قيام الحزب، ووضع يده عبر "الوثيقة النقدية التحليلية...» "وتقرير اللجنة المركزية» للحزب الذى ألقاه الرفيق الأمين العام على سالم البيض على أبرز هذه الثغرات والنواقص ونقاط الضعف والخلل، واستخلص الدروس والعبر من ذلك كله.

وإن من أبرز هذه الاستخلاصات التأكيد على أهمية إشاعة الديمقراطية داخل الحزب، وفى الدولة، والمجتمع، والمنظمات الجماهيرية والمهنية والإبداعية كسبيل وحيد لتجنيب البلاد الأزمات الدورية التى مرت بها، وصيانة التجربة الثورية من الهزات، وكفالة تطورها بسلاسة وانتظام، ونوفير كامل الشروط الموضوعية والذاتية لتحقيق مهامها الوطنية والديمقراطية، بما فيها السعى نحو تحقيق الوحدة اليمنية على ذات الأسس الوطنية الديمقراطية،والتقدم صوب أفق الاشتراكية، والإسهام بفاعلية أكبر فى حركة الثورة العربية والعالمية.

ولسنا بحاجة إلى الاستشهاد بما جاء فى وثائق الكونفرنس فى هذا العدد. فالمجال لا يتسع لذلك.

والمهم هو التأكد بأننا بالفعل نقرن القول بالعمل، ونطبق فى الواقع ما استخلصته هذه الوثائق من حصاد التجربة.

ولا بأس من الإفادة مما يحدث اليوم فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى، بل وفى الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة - بهذه الدرجة أو تلك - فما يحدث هناك لسنا بعيدين عنه تماماً، طالما ونحن قد اخترنا طريق التوجه الاشتراكى الذى لا بد له أن يفضى بنا إلى الاشتراكية. فهناك دروس عامة من "البريسترويكا" صالحة للجميع، وخاصة ما يتعلق بالديمقراطية. فالاشتراكية تبقى مشوهة أو تتحول إلى نوع من "اشتراكية الثكنات" - حسب تعبير ماركس - مالم تقترن بالديمقراطية. وذلك ما حدث فى الاتحاد السوفيتى خلال الفترة الستالينية، وما حدث بهذا القدر أو ذاك فى البلدان الاشتراكية الأخرى. بل البيروقراطية الستالينية لم تسلم منها الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة. وفوق ذلك فإن الأحزاب الديمقراطية الثورية التى حكمت هنا أو

هناك فى الوطن العربى وخارجه والتى فرضت على شعوبها حكماً تسلطياً لم تجد حجة تدافع بها عن نفسها فى مواجهة مطالبة الشيوعيين بالديمقراطية غير هذه الحجة: وماذا يفعل رفاقكم فى الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى وغيره!

لقد ثار الاتحاد السوفيتى على هذه التركة الغريبة على روح الاشتراكية، وشملت ثورته كل شئ، بما فى ذلك إعادة النظر فى تاريخ الاتحاد السوفيتى وتاريخ الحزب لتطهيرها من النظرة الذاتية التقديسية، ولوزن كل شئ بميزان الحقيقة العلمية - الموضوعية.

والجدل الساخن الذى يدور هناك، والديمقراطية الواسعة لتى يتمتع بها المتجادلون لا نظير لها فى أى أى مكان من العالم. لقد وسعت الديمقراطية الاشتراكية الجميع، المحافظين الذين مست "البيريسترويكا" مواقعهم وامتيازاتهم، والمطالبين بخطوات متعجلة فى تطبيقها، والداعين إلى ديمقراطية أعمق وأوسع، والمنكرين لوجود اشتراكية من الأساس!

لم يضق أحد بأطروحات واتهامات نينا أندرييفا التى بلغ بها الجموح حد اتهام دعاة "البيريسترويكا" بأنهم "من القوميين المتعصبين وبالدرجة الأولى الصهاينة وأولئك الذين رفضوا الاشتراكية فى الماضى، ويرفضونها فى الحاضر والمستقبل"، وانما جادلوها بالمنطق والعقلانية، وأسفوا لنشرها هذا الكلام فى جريدة يوغسلافية، إذ كان ينبغى نشره فى صحيفة سوفيتتية - كما فعلت من قبل-، "لذا نعترف بأننا نشعر بالأسف لأن هذا التصريح ظهر فى الخارج، وليس عندنا، وذلك أن تقاليدنا الديمقراطية ابتداء من غيرتسين وحتى فيودور راسكولنيكوف خلقت هالة من التضحية والصدق حول أولئك الذين تعذر عليهم بسط آرائهم علناً والتبشير بالحرية داخل وطنهم. فهل يجدر بنا أن نصنع بأيدينا هذه الهالة حول اسم نينا أندريفا!!؟" - حسبما جاء فى صحيفة "كمسولسكايا برافدا" فى ١٩٨٨/١١/١٩ (نقلاً عن "الراصد") ١٩٨٨/١١/٢٠.

بل أن الصحيفة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى (البرافدا) تفتح صفحات للآراء المتعددة، مهما اتسمت بالحدة فى النقاش، والغلو فى التصور الذى قد يبلغ حد العمومية أحيانا، محتفظة. بحقها فى الرد على الرأى الذى تراه مجافياً للحقيقة - كما تراها هى -، فهى تنشر للمؤرخ السوفيتى المعروف الأستاذ يورى أفانا سييف ينكر فيه أنه قد تحققت الاشتراكية فعلا فى الاتحاد السوفيتى- بعد مضى أكثر من ستة عقود على قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى - ويدعو إلى بناء الاشتراكية من الآن فصاعداً، ذلك اننى "لا أعتبر مجتمعنا اشتراكيا". وعندما تنبرى "البرافدا" بالرد عليه فإنها لا تتهمه بأنه بلغ سن التخريف، وانما تذكره بأن الملامح الأساسية التى تتميز بها الاشتراكية قد تحققت بالفعل - حتى مع وجود الارهاب الستالينى -، والتى تتمثل فى الملكية العامة لوسائل الانتاج، والتشغيل الكامل لطاقات المنتجين، والتنوع الضخم

للضمانات الأجتماعية، ورغم أن ذلك قد تم مع حدوث "خسائر فادحة، وأخطاء جسيمة، واضطهادات جماعية وجرائم..." (مجلة "المدار" السوفييتية، العدد ١١ - (٣٠٧) ١٩٨٨م١٥).

ما ينقص الاشتراكية - إذن - هو الديمقراطية، وذلك هو التيار الغالب والجارف الذى يقوده جورباتشوف، ومن هنا فلسفة "اعادة البناء" التى تمثل الديمقراطية الاشتراكية قطب الرحى فيها ، والتى من أركانها أيضا ضرورة إقامة "دولة القانون" الاشتراكية.

واذا كان المطلوب اقامة مثل هذه الدولة على أسس أمتن من تلك التى كانت متسمة بالرخاوة والهشاشة والثقوب المعيبة، فإن هناك من رأى فى نقاش حول "طاولة مستديرة" أقيمت لهذا الغرض بأن الوضع القائم اليوم فى الاتحاد السوفيتى لا يختلف كثيراً عن عهد القيصرية، حيث استشهد بقوله الكاتب الروسى ف. غيليا روفسكى فى نهاية القرن الماضى: "فى روسيا بليتان: سطوة الظلام فى القاعدة، وسطوة السلطة فى القمة» "غير أن أحداً لم يتهم صاحب هذا الرأى بالجنون، وانما كان الرد عليه فى مجلة "كومنست" النظرية بمقال حمل عنوان "الطريق قد اختير" قالت فيه إنه ليس مهما الأتفاق على تعريف محدد لما هو قائم فى الاتحاد السوفييتى، وعما اذا كان هو الاشتراكية أو الاشتراكية المشوهة أو انعدام الاشتراكية. الأهم من ذلك هو تحديد الإتجاه الذى تمضى فيه الحركة، اتجاه التنمية ولصالح من؟ وتولى الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفييتى أمر تقديم الصيغة الجدلية الدقيقة: "نحو دولة القانون عبر إشاعة الديمقراطية، ونحو وجه جديد للاشتراكية عبر الإصلاح" (المصدر السابق ص١٥)

هكذا علمتنا التجربة التاريخية، بدءاً من التجربة الثورية الديمقراطية للعالم العربى والعالم النامى، إلى التجربة الاشتراكية، بأنه لا ديمقراطية ثورية أصيلة مستقيمة مفضية إلى الاشتراكية بدون إشاعة الديمقراطية الواسعة لكل قوى الثورة الوطنية الديمقراطية جماهير ومنظمات وأفراداً، تتاح فيها حرية القول والتعبير والاجتماع والتنظيم والأتحاد الطوعى، ولا اشتراكية منسجمة متكاملة انسانية مفضية إلى الشيوعية وإلى الحرية الكاملة، حرية الفرد والمجتمع معا بدون اشاعة أقصى حد من الديمقراطية. وفى كلتا الحالتين لا محيص من اقامة "دولة القانون".

ونحن فى اليمن الديمقراطية نقع فى قلب هذه العملية الاجتماعية - التاريخية التى تستلزم أول ما تستلزم إشاعة الديموقراطية الوارفة، ديمقراطية الرأى والرأى الآخر، وممارسة ذلك دون قيد فى الصحيفة والمنتدى وكل وسائل الاعلام، والديمقراطية الحزبية والتشريعية والشعبية. .الخ

ولا طريق نحو اكمال مهام الثورة الديمقراطية وتحويلها إلى ثورة اشتراكية، ولا إلى تحقيق الوحدة اليمنية بغير الديمقراطية، والديمقراطية الواسعة.

* * *

نظرة تاريخية على مسألة
التعددية السياسية عبر مرحلتى
الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية

منذ آلاف السنين والانسانية تحلم بالخلاص من القهر والظلم والمهانة والذل. وقامت بالفعل حركات اجتماعية لتحقيق هذا الحلم. ولكن التاريخ مأساه، حيث تسيره قوانين موضوعية لا ترحم، ولا يخضع فى حركته للرغبات والإرادات الا بقدر ما تكون متوائمة مع اتجاه حركة التطور التاريخى، فانه كان لابد أن تفشل هذه الحركات، وأن تظل الطبقات المسيطرة على عصب ومفاصل المجتمع، وعلى قوى الإنتاج، وعلى الحياة الاقتصادية، وعلى فائض قوة العمل الاجتماعى، وعلى الثورة. هى المسيطرة فى ذات الوقت على الحياة الاجتماعية، والمهيمنة على مقاليد السلطة السياسية، والمتحكمة فى المكونات الروحية والأيديولوجية للمجتمع ككل.

لقد لازمت هذه الحركات الاجتماعية الثورية المحبطة جميع المجتمعات الطبقية الاستغلالية: العبودى، الإقطاعى، والرأسمالى، وأسهمت فى زعزعتها، ولكن دون أن تتمكن من التطويح بها، واقامة الحكم الاجتماعى الديمقراطية العادل.

كان لابد أن يمر التاريخ فى حركته الكلية العامة بمراحل الاستغلال والاضطهاد الطبقى العبودية والاقطاعية والرأسمالية، قبل أن تخلق الأخيرة نقيضها الطبقى الاجتماعى الذى عبر الصراع المتعدد الأشكال معها لا يتمكن من تحرير نفسه فقط، وانما يحرر أيضا جميع الطبقات الأخرى المقهورة والمستغلة، وينهى المجتمع الطبقى من أساسه، بما فى ذلك الدولة المعبرة عنه، ويحقق الاشتراكية والديمقراطية لجميع أفراد المجتمع ويضع حداً للتاريخ المأساوى للانسان، ويبتدع التاريخ الانسانى الحق اللائق بإنسانية الانسان، ويجعل منه لا سيد مجتمعه فحسب، وانما سيد الكون كله.

واذا كان هذا النقيض الطبقى - الاجتماعى الذى صنعته الرأسمالية نفسها ليكون حفار قبرها يتمثل فى البروليتاريا التى لا تملك الا قوة عملها فى الأساس، فإنه لا يصل إلى غايته الاجتماعية هذه دفعة واحدة.

ولأن البرجوازية التى رفعت تحت وهج ثورتها ضد الملكية والاوتوقراطية والاقطاع شعارات

اجتماعية وسياسية عامة كالإخاء والحرية والمساواة، قد خانت فى مرحلة تحولها إلى احتكارية، شعاراتها هذه، فان الطبقة العاملة لا تملك فى أول الأمر سوى التمسك بحزم بهذه الشعارات البرجوازية الديمقراطية، والا تكتيل كل قوى الشعب المغدورة من أجل تحقيقها، ومن ثم تحقيق كامل مضمون الثورة البرجوازية الديمقراطية، التى تتمثل أولاً وقبل كل شئ فى إنهاء الحكم الملكى المطلق، وإقامة النظام الجمهورى الديمقراطى الذى يتساوى فيه المواطنون فى الحقوق القانونية، والسياسية، بما فيها حق تشكيل الأحزاب المستقلة الخاصة بكل طبقة أو فئة، والحريات العامة، المدنية، الاجتماعية والفردية، وتمليك الأرض للفلاحين، وصبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالديمقراطية بما يمكن الطبقات الشعبية عبر أحزابها السياسية فى تكييف مسيرة المجتمع، وفى دفعها فى طريق التقدم الاجتماعى المطرد، وبما يساعد على خلق تحالف طبقى سياسى عموده الفقرى العمال والفلاحون الصغار، وبرجوازية المدينة الصغيرة، ويتيح للطبقة العاملة الأكثر ثورية وجذرية تصدر هذا التحالف من خلال حزبها الاشتراكى الطليعى، ومن ثم تحقيق كامل مهام الثورة الديمقراطية وتحويلها - ديمقراطيا - إلى ثورة اشتراكية.

ومنذ صدور "البيان الشيوعى" وماركس وانجلز يدققان ويبلوران طبيعة هاتين الثورتين الاجتماعيتين: الثورة الديمقراطية البرجوازية، والثورة الاشتراكية، وطبيعة الأحزاب والقوى الاجتماعية المدعوة إلى المشاركة فيهما، وإلى تكوين تحالف طبقى - سياسى خلالهما تتزعمه البروليتاريا عبر حزبها الطليعى.

وبذلك يمكن تحقيق "الثورة المستمرة»، أى تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية - حسب الصيغة اللينينية -

هذه القانونية التاريخية التى تحدد المسار المترابط والمتواصل للثورتين والشروط الموضوعية والسياسية المتكاملة المتماسكة لتحقيقها معاً على مرحلتين لا سور صينى بينهما - هذه القانونية كادت تنسى فى بعض الأوقات فى وطننا العربى حتى من قبل الأحزاب الشيوعية العربية التى تصورت فى غمرة الحماس للتجربة الناصرية فى مصر - وبالذات بعد قوانين التأميم التى صدرت بدءاً من يوليو ١٩٦١ - ان الثورة المصرية تحقق الاشتراكية!

يكرس المفكر الماركسى العربى المعروف محمود أمين العالم فى مقدمة كتابه "الوعى والوعى الزائف فى الفكر العربى المعاصر" لممارسة نمط رفيع ونموذجى لنقد النفس حين شارك آخرين من قادة الفكر الماركسى فى مصر وخارجها الوهم بأن مصر خلال الستينيات كانت قد شرعت تحت قيادة عبد الناصر فى تحقيق الاشتراكية. ولا نملك الا الاقتصار على بعض الفقرات التى نتعلم منها من ضمن ما نتعلمه من "العالم" لا تواضع "العلماء" فحسب، وانما أيضا إخضاع النفس لمنطق الحقيقة العلمية فور العثور عليها، والوقوف أمامها بخشوع واحترام الروحانيين لعلم اللاهوت!

يقول العالم: "وكانت هناك كذلك بعض المقالات التى تعرض بالتحديد العلمى الدقيق لطبيعة الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها اجراءات تقدمية لا أكثر فى مرحلة انتقالية، كما تتناول بالنقد الصريح بعض النواقص والسلبيات. ولكن إلى جانب هذا كله، كانت تلك المقالات والفقرات ذات الطابع التوفيقى والإطلاقى التى تتحدث عنه "التجربة الاشتراكية" و"التحول الاشتراكى" و"المجتمع الاشتراكى" كأنما الاشتراكية قد تحققت بالفعل فى بلادنا، بل كانت هناك كذلك مقالة أو أكثر تكرس بعض سمات تجربة ثورة يوليو فى الستينات باعتبارها خصوصية أصيلة فى التجربة الاشتراكية المصرية.

ولم يكن ذلك فى ظنى مجرد مجاراة للأيديولوجية الرسمية السائدة، التى كانت يغلب على بعض تجلياتها الاعلامية أحياناً طابع الديماجوجية والمغالاة والتضخيم، وانما كان محاولة للتأكيد الدعائى لبعض المفاهيم والتصورات التقدمية والمشاركة بهذا فى إشاعتها واستنباتها، وفى تنمية الواقع المتحرك فى مواجهة سلبياته نفسها، فضلا عن خصومه واعدائه. ولعله كان يطغى على وعى زائف آنذاك بإمكانية التعجيل بالتحول الاجتماعى الثورى وزرع واستنبات مفاهيمه وتصوراته وتحقيق أهدافه بالاستفادة أساسا بالسلطة الحاكمة وأجهزة الدولة التى كنت آنذاك على ارتباط حميم بقيادتها الثورية.

ولعل السهولة الكبيرة التى تحقق بها الانقلاب الرجعى على ثورة يوليو فى ١٥ مايو ١٩٧١ قد جعلتنى استفيق من هذا الوعى الزائف." (ص١)

وفى مقالة له بعنوان "مائة عام على وفاة كارل ماركس ١٨٨٣-١٩٨٣" نشرتها "اليسار العربى" فى عدد أبريل ١٩٨٣ يوضح العالم أنه واجه الحركة الشيوعية المصرية - ولا سيما فى الأربعينيات - مثل هذا السؤال: هل المرحلة مرحلة ثورة وطنية ديمقراطية، أم مرحلة ثورة اشتراكية؟ وأن الخط العام لها كان التسليم بأنها مرحلة وطنية ديمقراطية، ومن هنا التحالف مع البرجوازية الوطنية إحدى قوى هذه المرحلة، وإن وجد فى الثلاثينيات تحت تأثير الكومنترن منحنى يسارى انعزالى يدفع البرجوازية الوطنية بالخيانة، مما أدى إلى الاضرار بالحزب الشيوعى المصرى، تماماً كما وجد فى الستينيات منحنى يمينى غاب معه الحس الطبقى والموقف المبدئى تمثل فى حل التنظيمات الشيوعية لنفسها ودخول بعض أفرادها فى حزب النظام الناصرى، مما كاد يؤدى إلى موت الحركة الشيوعية المصرية. ولا حاجة إلى القول إن الجسم الأساسى للحركة الشيوعية المصرية يشارك اليوم العالم نظرته هذه بكل ما تتضمنه من نقد موضوعى وأمين لها.

يقول العالم: "وما أعنف الصراع الفكرى الذى نشب داخل الحركة الشيوعية المصرية، وأفضى إلى انقسامات تنظيمية حادة طوال الأربعينيات حول هذه القضية وتفريعاتها المختلفة: ثورة أم ثورتان، ثورة وطنية ديمقراطية، أم ثورة اشتراكية، أم ثورة اشتراكية دفعة واحدة؟ هل يجوز

التحالف مع البرجوازية الوطنية أم لا مجال لهذا التحالف؟ هل نشكل جبهة وطنية أم جبهة شعبية تقتصر على العمال وفقراء الريف؟ الخ..الخ. والحقيقة أنه رغم أشكال الصراع المختلفة والانقسامات التى أفضت اليها، فان الخط الوطنى الديمقراطى، وخط التحالف مع البرجوازية الوطنية ضل هو الخط السائد المنتصر فى أغلب الأحيان، ولعل تشكيل التيار اليسارى داخل حزب الوفد بتأثير فصيل شيوعى (...) ان يكون تعبيراً عن هذا التفهم لخط التحالف الوطنى وممارسته علينا. إلا أن الخط اليسارى الانعزالى كان ينتصر فى بعض الاحيان، فيفضى إلى ما يشبه انتحار الحزب الشيوعى المصرى، كما حدث فى الثلاثينيات نتيجة لقرار المؤتمرات "المؤتمر" السادس للكومنترن الخاص بإدانة البرجوازيات الوطنية بالخيانة، كما أن التمادى فى خط التحالف الوطنى دون ضوابط مبدئية وطبقية كان يفضى كذلك انتحار يمينى للحزب، كما حدث عام ١٩٦٥ عندما قامت التنظيمات الشيوعية المصرية بحل نفسها، والاندماج فى التنظيم الناصرى "للاتحاد الاشتراكى"

وكما ميز ماركس وانجلز منذ "البيان الشيوعى" بين طبيعة كل من الثورة البرجوازية الديمقراط .، والثورة الاشتراكية، فإنهما كانا مع ضرورة تعاون الشيوعيين مع الأحزاب الأخرى، سواء كا ت ديمقراطية أو بروليتارية، خلال الثورتين معاً.

ولم يريا فى الوضوح النظرى، والالتزام الطبقى المبدئى، والنظرة الأممية المتحررة من العصبية القومية والوطنية، والسعى نحو اقامة الشيوعية على. الكوكب، ما يدعو إلى الانعزالية اليسارية، والابتعاد عن الأحزاب الوطنية، والديمقراطية، والتقدمية ، الأخرى التى لا تشاركهم رؤيتهم الأيديولوجية - التاريخية الأشمل والأبعد "إن الشيوعيين لا يؤلفون حزباً خاصاً معارضاً لأحزاب العمال الأخرى. وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا بمجموعها. وهم لا يدعون إلى مبادئ خاصة يريدون تكييف الحركة البروليتارية فى قالبها.

ان الشيوعيين لا يتميزون عن بقية الأحزاب البروليتارية الا فى نقطتين هما:

١- فى النضالات التى يقوم بها البروليتاريون من مختلف الأمم، يضع الشيوعيون فى المقدمة المصالح العامة، المستقلة عن القومية، الشاملة لمجموع البروليتاريا، ويذودون عنها.

٢- فى مختلف مراحل التطور التى يمر بها النضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الشيوعيون دائماً مصالح الحركة بكاملها.

فالشيوعيون هم إذن، من الناحية العلمية أحزم فريق من أحزاب العمال فى جميع البلدان وأشدها عزيمة، الفريق الذى يدفع إلى الأمام كل الفرق الأخرى. وهم من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بإدراك واضح لظروف حركة البروليتاريا، وسيرها ونتائجها العامة".

"ان الشيوعيين يناضلون فى سبيل المصالح والأهداف المباشرة للطبقة العاملة، الا أنهم فى الحركة الحالية يدافعون فى الوقت نفسه عن مستقبل الحركة . ففى فرنسا يتحالف الشيوعيون مع الحزب الاشتراكى - الديمقراطى ضد البرجوازية المحافظة والراديكالية، مع احتفاظهم بحق انتقاد

العبارات والأوهام التى خلفتها التقاليد الثورية.

وفى سويسرا يؤيدون الراديكاليين، دون أن ينكروا ان الحزب مؤلف من عناصر متناقضة، قسم منها اشتراكى - ديمقراطى بالمعنى الفرنسى للكلمة، والقسم الآخر برجوازى راديكالى.

وفى بولندا يؤيد الشيوعيون الحزب الذى يرى فى الثورة الزراعية شرط التحرر الوطنى، أى الحزب الذى قام بانتفاضة كراكوفيا عام ١٨٤٦

وفى ألمانيا يناضل الحزب الشيوعى بالاتفاق مع البرجوازية ما دامت تناضل هذه البرجوازية نضالاً ثورياً ضد النظام الملكى المطلق، وضد الملكية الإقطاعية العقارية، وضد البرجوازية الصغيرة الرجعية.

الا انه لا يتغافل لحظة عن إيقاظ شعور واضح وإدراك صريح لدى العمال عن التناحر العنيف القائم بين البرجوازية والبروليتاريا، لأجل أن يتمكن العمال الألمان من الاستفادة على الفور من الظروف الاجتماعية والسياسية التى ترافق بالضرورة سيادة البرجوازية، واستخدامها سلاحاً ضد البرجوازية بالذات، لكى يمكن إشهار النضال على البرجوازية نفسها، إثر إسقاط الطبقات الرجعية فى ألمانيا"

"والخلاصة أن الشيوعيين يؤيدون فى كل قطر من الأقطار كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعى والسياسى القائم".

"وأخيرا يعمل الشيوعيون فى كل مكان على الاتحاد والتفاهم بين الأحزاب. الديمقراطية فى جميع الأقطار". (ماركس - انجلس، منتخبات فى ثلاث مجلدات، المجلد"١" دار التقدم، موسكو ١٩٨٠ ص١٣٥-١٣٦ ص١٥٥-١٥٧)

كان من الدروس التى استخلصها ماركس وانجلز من ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ الأوربية التى لعبت فيها البروليتاريا دوراً بارزاً، ومع ذلك جنت ثمارها البرجوازية الكبيرة التى ما لبثت أن حققت تطوراً اقتصادياً هائلاً شمل القارة الأوربية كلها - كان من هذه الدروس ضرورة قيام تحالف طبقى، يجمع العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بقيادة البروليتاريا، من أجل تحقيق مهام الثورة الديمقراطية العامة والاستمرار بها حتى تحقيق الاشتراكية (نفسه، ص٣٦٨، ٣٦٩)

قام لينين، ولا سيما منذ كتابة "خطتا الاشتراكية - الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية "الذى أعده ما بين يونيو - يوليو ١٩٠٥" ببلورة مقولة التحالف الطبقى هذه بين البروليتاريا والفلاحين على أن تكون القيادة فى يد البروليتاريا من خلال حزبها الاشتراكى - الديمقراطى، وحول فكرة "الثورة المستمرة" التى كان قد طرحها ماركس وانجلز بعد فشل ثورات ١٨٤٨، ١٨٤٩ وخروج البروليتاريا منها مهزومة - حولها إلى نظرية كاملة تدعو لتحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية تحت قيادة ذات التحالف الطبقى العمالى - الفلاحى الذى ينبغى التغلب فيه على روح التذبذب والازدواجية لدى الفلاحين والبرجوازية الصغيرة عموماً من خلال الاعتماد أكثر على فقراء الفلاحين وأنصاف البروليتاريا، ومن خلال تزعم الحزب البروليتارى

لعملية التحالف هذه.

وقد أوجز لينين نظريته هذه فى الصيغة البليغة التالية: **ينبغى على البروليتاريا أن تقوم بالانقلاب الديمقراطى إلى النهاية، بأن تضم اليها جماهير الفلاحين لسحق مقاومة الاوتوقراطية بالقوة وشل تذبذب البرجوازية. وينبغى على البروليتاريا أن تقوم بالانقلاب الاشتراكى، بأن تضم اليها جماهير العناصر نصف البروليتارية من السكان، لسحق مقاومة البرجوازية بالقوة وشل تذبذب الفلاحين والبرجوازية الصغيرة"**(ص٩٥)

وقد وضع لينين نظريته هذه فى الممارسة العملية، حيث طور ثورة فبراير ١٩١٧ البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية بقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ١٩١٧ التى كان أول ما أنجزته هو تحقيق كامل مهام الثورة الديمقراطية قبل أن تتحول فى الواقع العملى إلى ثورة اشتراكية.

ومنذ عام ١٩٠٣ حتى بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى لم يرفض لينين التحالف مع الأحزاب والكتل الأخرى الفلاحية، والبرجوازية الصغيرة، ولا اشتراكها فى السلطة حتى أعلنت عداءها الصريح للثورة، مما حتم أن ينفرد البلاشفة بالسلطة معتمدين على التحالف الطبقى البروليتارى- الفلاحى الذى رسخته عملية التحويل الاجتماعى الديمقراطية، ومن ثم الاشتراكية.

يصور لينين فى كتابه "مرض "اليسارية" الطفولى فى الشيوعية" الخط المتعرج لهذه التحالفات والمساومات والوحدة مع المناشفة والاشتراكيين - الثوريين والشعبيين والبرجوازية الصغيرة عموماً، حتى انتهى الأمر إلى توقف كل تعامل معها بفعل مؤامرتها ضد الثورة، التى أخذت شكلاً مسلحاً - يصور ذلك بقوله إن البلاشفة منذ "سنة ١٩٠٥ كانوا يدافعون بصورة منتظمة عن تحالف الطبقة العاملة والفلاحين ضد البرجوازية الليبرالية وضد القيصرية دون أن يمتنعوا قط فى الوقت ذاته عن تأييد البرجوازية ضد القيصرية (مثلا فى المرحلة الثانية من الانتخابات أو عند الاقتراع)، كما أنهم لم يوقفوا نضالهم الفكرى والسياسى الذى لا يعرف المسالمة ضد حزب الفلاحين البرجوازى الثورى "الاشتراكيين - الثوريين" نازعين عنهم القناع بوصفهم ديمقراطيين برجوازيين صغاراً يضعون أنفسهم زوراً فى عداد الاشتراكيين. وفى سنة ١٩٠٧. فى زمن انتخابات الدوما، دخل البلاشفة، لأمد قصير، فى كتلة سياسية رسمية مع "الاشتراكيين الثوريين" ومن سنة ١٩٠٣ حتى سنة ١٩١٢ خلال عدة سنوات، كنا مع المناشفة رسميا فى حزب اشتراكى - ديمقراطى واحد. ولم نوقف أبداً النضال الفكرى والسياسى ضدهم، باعتبارهم انتهازيين يسرى بواسطتهم نفوذ البرجوازية على البروليتاريا، وفى زمن الحرب عقدنا نحن بعض

المساومات مع "الكاوتسكيين" ومع الناشفة اليساريين (مارتوف) ومع قسم من "الاشتراكيين" الثوريين (تشيرنوف، ناتانسون) وجلسنا سوية معهم فى ريميرفالد وكينتال، وأصدرنا بيانات مشتركة، الا أننا لم نوقف بل ولم نفتر أبداً فى نضالنا الفكرى السياسى ضد "الكاوتسكين" وضد مارتوف وتشيرنوف (أما ناتانسون فتوفى فى سنة ١٩١٩ حين كان قريباً منا، وكان "شيوعيا ثوريا" من الشعبيين، وكان فى الأغلب متضامناً معنا، وفى ذات لحظة انقلاب اكتوبر دخلنا فى كتلة رسمية، ولكنها كانت هامة للغاية (وموفقة للغاية) وقد قبلنا برنامج الاشتراكيين الثوريين الزراعى بحذافيره دون إدخال أى تعديل فيه، أى أننا عقدنا مساومة لا شك فيها: لكيما نبرهن للفلاحين أننا لا نريد التحكم فيهم، بل الاتفاق معهم. وفى الوقت نفسه عرضنا على الاشتراكيين - الثوريين اليساريين "تشكيل كتلة سياسية رسمية، مع اشتراكهم فى الحكومة، (وسرعان ما حققنا ذلك) ولكنهم أخلوا بهذه الكتلة بعد انعقاد صلح بريست، ثم تمادوا حتى شنوا علينا فى تموز (يوليو) سنة ١٩١٨ انتفاضة مسلحة، وفيما بعد بلغ بهم الأمر حد الكفاح المسلح ضدنا". (ص٦٣-٦٤).

وليس هناك فى المراجع السوفيتية ما يشير إلى أن لينين لم يكن مع فكرة التعددية الحزبية من أجل تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية. ان العكس هو ما تؤكده هذه المراجع، وهو ما أكدته أيضا الممارسة السياسية نفسها "وفى الأيام الأولى من الحكم السوفيتى شوهد طرح مسألة النظام المتعدد الأحزاب الذى يمكن أن يكون قادراً على تحقيق التحويلات الاشتراكية. ولم يكن لينين والبلاشفة أبداً يعتبرون سلطة العمال والفلاحين سلطة ذات حزب واحد فقط. وهذا ما ثبتته سياستهم" (مجلة "الطريق الاشتراكى" عدد٩، ايلول ١٩٨٧، ص٦١)

وبينما اتسمت سياسة أحزاب البرجوازية الصغيرة باليمينية فى رفضها عملية التحويلات الاجتماعية الثورية على نطاق الداخل، فإنها اتخذت الموقف اليسارى الطفولى واصطنعت "الجملة الثورية" فى السياسة الخارجية، ورفضت الصلح مع الألمان، والتعايش مع الدول الغربية، فى وقت كانت فيه روسيا ما تزال تنزف من الحرب العالمية، والثورة فى حاجة إلى التقاط الأنفاس، غير أنه ما لبثت ان كشفت هذه الأحزاب وخاصة الاشتراكيون الثوريون، عن جوهر موقفهم الرجعى عندما رفضوا التحالف نهائيا مع البلاشفة، وخرجوا من الحكومة الائتلافية التى كانت تضمهم معهم وحملوا السلاح ضد الثورة بالتواطؤ مع القوى المعادية لها.

وحسبما جاء فى كتيب "الاتحاد السوفيتى" التى أصدرته وكالة نوفستى عام ١٩٨٧ فإنه "سرعان ما اتضح أن الاشتراكيين الثوريين غير عازمين على التعاون مع البلاشفة فى تنفيذ برنامج التحولات الاشتراكية. وعارضوا عزم الحكومة السوفيتية إبرام معاهدة صلح وسلام مع ألمانيا وحلفائها ومن ثم إتاحة فرصة سليمة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للبلاد التى ادمتها ودمرتها

وفلستها الحرب. إن قصور الاشتراكيين الثوريين اليساريين فى الرؤية التاريخية قد أعاق فهمهم لضرورة الحلول الوسط فى السياسة العملية للبلاشفة، والتى لم تكن تعنى بالطبع الجنوح عن الخط المبدئى للحزب، وقد رفض هذا التكتل المعارض نفس إمكانية الحلول الوسط بين الدول الاشتراكية وبين البلدان الرأسمالية وعارض فكرة التعايش السلمى اللينينية. اتخذ الاشتراكيون الثوريون طريق النضال غير الشرعى وفى مارس عام ١٩١٨ خرجوا بمبادرتهم الشخصية من الحكومة الائتلافية ثم قاموا فى يوليو من نفس العام بتمرد مسلح أيدته قوى الثورة المضادة" (ص٨).

ليست المعركة السياسية والأيديولوجية التى قادها لينين ضد دعاة "الجملة الثورية" حتى داخل حزب البلشفى هى وحدها التى أفقدت أحزاب البرجوازية الصغيرة مكانتهم لدى أنصارهم وسحبت الأرض من تحت أقدامهم وانما التحويلات الاجتماعية الجذرية أيضا، التى حققت مصالح الكادحين والتى جعلت هؤلاء يميلون بعيداً عن هذه الأحزاب، ويرتبطون بحزب البلاشفة الذى أمسك بزمام المبادرة التاريخية وأثبت جدارته بأنفراده بقيادة جموع الشغيلة.

ولم يصدر موسوم بحل هذه الأحزاب، وانما صدر حكم التاريخ عليها بعدم أهليتها للبقاء على مسرح الأحداث، والاشتراك فى رفع عملية التطور الاجتماعى. "لم تحل" الاحزاب البرجوازية الصغيرة كما يزعم بعض المؤرخين الغربيين، فقد أنزلت عن المسرح السياسى بعد أن كشفت نفسها أمام الشعب. وسير الأحداث التاريخية هو الذى فرض على الشيوعيين ضرورة أن يضطلعوا بأنفسهم بالمسؤولية الكاملة عن مصير البلاد" (نفسه ص٨).

حقاً أن التعددية الحزبية قد أملاها الصراع الطبقى الذى احتدم فى قلب المجتمع البرجوازى الحديث بين البرجوازية والبروليتاريا، وان جميع الأطراف المتصارعة لها مصلحة فى الإبقاء على هذا النمط من الديمقراطية السياسية وأن البرجوازية بجميع فئاتها تتخذ منه وسيلة لحماية مصالحها وتأييد وجودها فى السلطة عبر الانتخابات البرلمانية بكل ما يحدث فيها من تلاعب ورشوات لشراء أصوات الناخبين وضغوطات سياسية وتضليل أيديولوجى... غير أن الطبقة العاملة وجميع قوى الشغيلة تملك فى ظل النظام الحزبى البرلمانى البرجوازى، فى ظل الجمهورية أو الدولة البرجوازية الديمقراطية، أن تعبئ وتستنفر مجمل طاقاتها النضالية، وأن تخوض مختلف أشكال الصراع السياسى والتنظيمى والأيديولوجى، وأن تقود الجماهير خلفها من أجل بلوغ السلطة عبر صندوق الانتخابات، وهى إمكانيه تاريخية واردة ومرتبط تحقيقها بمدى نضج الوعى العام الشعبى، ويتعرض الرأسمالية ذاتها - بفعل تناقضاتها الداخلية وعدم قدرتها على حلها نهائياً - إلى أزمات بنيوية مستمرة.

يرسم انجلز مثل هذه اللوحة الاجتماعية - السياسية لمسار الصراع بين البرجوازية واحزابها والبروليتاريا واحزابها فى ظل الدولة البرجوازية الديمقراطية، مؤكداً حتمية حسمه لصالح الأخيرة فى خاتمة المطاف:

"إن الشكل الأعلى للدولة، الجمهورية الديمقراطية، التى تصبح فى ظروفنا الاجتماعية الراهنة ضرورة محتمة أكثر فأكثر، والتى تمثل شكلاً للدولة، لا يمكن إلا فى ظله السير بالنضال الحاسم الأخير بين البروليتاريا والبرجوازية إلى النهاية - إن هذه الجمهورية الديمقراطية لا تعرف رسمياً أى شئ عن الفوارق من حيث الثروة. ففيها تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة، ولكن بالشكل الأضمن: من جهة عن طريق الرشوة المباشرة للموظفين، (وأمريكا مثال كلاسيكى فى هذا المجال) ومن جهة أخرى عن طريق التحالف بين الحكومة والبورصة الذى يتحقق بسهولة تزداد بقدر ما تتعاظم ديون الدولة وبقدر ما تركز الشركات المساهمة فى أيديها، لا النقليات وحسب، بل أيضا الإنتاج نفسه، وتجعل من البورصة ذاتها مركزاً لها وعدا أمريكا، تقدم الجمهورية الفرنسية الجديدة مثالاً ساطعاً على ذلك، بل ان سويسرا المتأربة أسهمت بقسطها فى هذا المجال. أما الجمهورية الديمقراطية ليست ضرورية أبداً لمثل هذا الاتحاد الأخوى بين الحكومة والبورصة، فهذا ما تثبته، فضلاً عن انجلترا الامبراطورية الألمانية الجديدة حيث لا يمكن القول أن أيا من بيسمارك وبليخرودر رفعه حق الانتخاب العام أعلى من الآخر. أخيراً تسيطر الطبقة المالكة مباشرة بواسطة حق الانتخاب العام وما دامت الطبقة المظلومة - وهى هنا بالتالى البيروليتاريا - لم تنضج لأجل تحرير نفسها فإنها ستعترف بأغلبيتها بالنظام الممكن الوحيد، وتسير سياسياً فى ذيل طبقة الرأسماليين، وتشكل جناحها اليسارى المتطرف ولكنها بقدر ما تنضج لأجل تحرير نفسها بنفسها، تنتظم فى حزب خاص بها، رتنتخب ممثلين عنها بالذات، لا ممثلى الرأسماليين.

ان حق الانتخاب العام هو دليل نضج الطبقة العاملة، ولا يمكنه فقط أن يكون أكثر من ذلك فى تلك الدولة الراهنة ولكن هذا يكفى. ويوم يشير ميزان حرارة حق الانتخاب العام إلى درجة الغليان عند العمال فإنهم مثلهم مثل الرأسماليين،سيعرفون ما يفعلون"

(ماركس انجلس، منتخبات فى ثلاث مجلدات، المجلد ٣، الجزء٢، دار التقدم، موسكو، ١٩٨١ ص ٩٧٨-١٧٩)

وكما أن الديمقراطية تكتسب بعداً طبقياً شأن أى ظاهرة اجتماعية، ويريد كل حزب تحقيقها بما يتفق مع مصالح القوى الاجتماعية التى يمثلها، فإن لها سمة عامة، الاوهى الحق العام لجميع مواطنى المجتمع فى التمتع بالفرص المتساوية فى تشكيل منابرهم السياسية، وإصدار صحفهم، وممارسة حق الانتخاب، وغير ذلك من الحقوق الاجتماعية والمدنية.

الديمقراطية هى المساواة، هى تكافؤ الفرص، تعادل الحقوق، هى تماثل الناس جميعاً فى

الحظوظ الاجتماعية ذلك هو معناها العام وكانت البرجوازية منذ الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ هى التى قدمت مثل هذا الفهم العام لها، ومن هنا شعاراتها الثلاثية: الحرية، الإخاء، المساواة. واعتبرت البرجوازية الفرنسية ومنوروها العظام الذين مهدوا لها أن ذلك هو عين العقل، وألف باء المنطق وأن كل شئ منذ الآن فصاعداً ينبغى أن يخضع لهما، ويقف أمام محكمتها قبل أن يكتسب شيوعيته وصلاحيته.

غير أن البرجوازية ومفكريها إذ طرحوا هذه المفاهيم الديمقراطية والاجتماعية والعقلانية، بالمعنى الإطلاقى، لم يستطيعوا فى الواقع العملى إلا أن يفصلوها على مقاس البرجوازية ذاتها، وأن يقفوا بها عند الحد الطبقى البرجوازى بحيث لا تتحول المساواة من مساواة قانونية - مثلا - إلى مساواة فى الثروة الاجتماعية، وإلى عملية تقاسم للسلطة بينهما وبين الطبقات الأخرى ومع ذلك فإن ظهور النظام البرجوازى الديمقراطى بما كفله من حقوق سياسية للطبقات الأخرى ولعموم الموظفين ما لبثت أن تعمقت وتوسعت بالنضالات الطبقية التى خاضتها الطبقة العاملة وأحزابها، قد مثل نقطة تحول تاريخية هامة فى صراع الشعوب من أجل تقرير مصيرها والخروج إلى حلبة الفعل السياسى المباشر والواعى، وإلى التحول من موضوع للتاريخ إلى ذات له.

ولا مفر من استرجاع تقييم انجلز لهذه النقلة التاريخية الحاسمة: "إن الرجال العظام الذين أناروا الرؤس فى فرنسا من أجل الثورة التى كانت تقترب، كانوا أيضا ثوريين للغاية. فلم يقروا بأى سلطة خارجية. وخضع الدين، والطبيعة والمجتمع، ونظام الدولة - وكل شئ لأقسى ما يكون من الانتقاد، واضطر كل شئ إلى المثول أمام محكمة العقل لكى يبرر وجوده أو لكى يزول من الوجود وغدا العقل المفكر المقياس الوحيد لكل ما هو موجود. وكان ذلك فى زمن انتصب فيه العالم على الرأس على حد قول هيجل، أولا بمعنى أن الرأس والمبادئ التى توصل اليها عن طريق الفكر كانت تدعى أنها وحدها جديرة بأن تتخذ أساساً لكل أعمال الانسان ولكل العلاقات الاجتماعية، وفيما بعد، بمعنى أوسع، بمعنى أن الواقع المخالف لهذه المبادئ قد قلب بالفعل رأساً على عقب. فإن جميع أشكال المجتمع والدولة السابقة، وجميع المفاهيم التقليدية، قد اعتبرت غير معقولة وطرحت جانباً بوصفها عفاشة قديمة، لقد سار العالم حتى ذلك وراء الأوهام وحدها، وكل الماضى لا يستحق غير الشفقة والازدراء والآن بزغت الشمس للمرة الأولى وقامت سيادة العقل، فان الأوهام، والجور، والامتيازات والاضطهاد، كل ذلك يجب ان يخلى المكان من الآن وصاعداً للحقيقة الخالدة والعدالة الخالدة والمساواة والنابعة من الطبيعة نفسها، وحقوق الانسان الراسخة.

إلا أننا نعرف اليوم أن سيادة العقل هذه لم تكن سوى سيادة البرجوازية المصورة بصورة المثل الأعلى وأن العدالة الخالدة تجسدت فى العدالة البرجوازية وأن المساواة تلخصت فى المساواة المدنية أمام القانون، وان الملكية البرجوازية... أعلنت أول حق من حقوق الانسان وأن دولة العقل -

العقد الاجتماعى الذى وضعه روسو - قد رأت النور بشكل جمهورية ديمقراطية برجوازية، ولم يكن بالامكان ان يحدث ذلك على غير هذا الشكل، فإن كبار مفكرى القرن الثامن عشر شأنهم شأن جميع أسلافهم، لم يكن بوسعهم تخطى الحدود التى فرضها عليهم عصرهم" (ماركس - انجلس منتخبات فى ثلاث مجلدات، المجلد ٣، الجزء١، دار التقدم. موسكو، ١٩٨) ص١٣٣-١٣٤).

هذان البعدان، الخاص والعام للديمقراطية، هو ما توقف أمامهما لينين فى كتابه "الدولة والثروة»، مبيناً أهميتهما لا فى مضمار النضال الطبقى من أجل ازاحة المجتمع الاقطاعى وارساء دعائم النظام الرأسمالى فقط، وانما أيضاً فى مضمار الصراع الطبقى من أجل نقل المجتمع من الرأسمالية إلى الشيوعية.

وكما تتجلى الديمقراطية فى هذا الشكل أو ذاك من ممارسة الدولة للسلطة "الطبقية" ضد الخصوم الطبقيين لها، وتكشف بذلك بعدها الطبقى الخاص، فإنها تتجلى كذلك فى شكل الممارسة المجتمعية التى يتسع نطاقها أكثر فأكثر بحيث تنخرط فى تيارها وعلى نحو متنام ومتصاعد باستمرار جماهير شعبية غفيرة، تكتسب بها الديمقراطية بعداً عاماً أرحب فأرحب، حتى تبلغ كمالها فى المجتمع الاشتراكى. ومع وصولها - فى المجتمع الشيوعى - درجة الديمقراطية المباشرة، حيث لا طبقات، ولا أحزاب، ولا دول، فإنها تفقد معناها، لتتحول إلى نوع من الحرية الفردية والاجتماعية التى يتمتع بها الناس جميعاً ويمارسونها فى مضمار سبرأغوار الطبيعية، واكتشاف المزيد والمزيد من قوانينها من أجل السيطرة الدائبة عليها وتسخيرها لخدمة الإنسان ولتحقيق كامل سعادته ورفاهيته.

يقول لينين: للديمقراطية أهمية كبرى فى نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين فى سبيل تحررها. ولكن الديمقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه.. فهى ليست غير مرحلة من المراحل فى الطريق من الاقطاعية إلى الرأسمالية. ومن الرأسمالية إلى الشيوعية.

الديمقراطية تعنى المساواة ولا حاجة لتبيان مدى أهمية نضال الروليتاريا من أجل المساواة وشعار المساواة. إذا ما فهم هذا الشعار فهما صحيحا بمعنى القضاء على **الطبقات**. ولكن الديمقراطية لا تعنى المساواة **الشكلية**، فما أن تحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع **حيال** تملك وسائل الانتاج أى المساواة فى العمل والمساواة فى الاجور حتى نطرح أمام البشرية لامناص مسألة السير إلى الأمام من المساواة الفعلية إلى تحقيق قاعدة "من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته. "ونحن لا نعرف ولا يمكننا أن نعرف، عن طريق أية مراحل وأية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الأعلى ولكن الأمر الهام هو أن نعرف مدى بطلان الفكرة البرجوازية الشائعة التى تزعم أن الاشتراكية شئ واميت، جامد، ثابت، لا يتغير. فى حين أن حركة التقدم

السريع فى جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية، الحركة الجماهيرية فعلاً وحقا التى يشترك فيها أكثرية السكان وجميع السكان لا تبدأ فى الحقيقة الا مع الاشتراكية".

"ومذ يتعلم جميع أعضاء المجتمع، أو، على الأقل أكثريتهم الكبرى إدارة الدولة بأنفسهم، مذ يأخذون هذا الأمر بأيديهم، ويرتبون الرقابة على أقلية الرأسماليين الضئيلة، على السادة الراغبين فى الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية، على العمال الذين أفسدتهم الرأسمالية حتى أعماقهم، تأخذ بالزوال الحاجة إلى كل ادارة بوجه عام. وبمقدار ما تتكامل الديموقراطية أو فى الدولة المؤلفة من العمال المسلحين، والتى لم تعد دولة بمعنى الكلمة الخاص، تبدأ كل دولة فى الاضمحلال بصورة أسرع" (ص١٢٦-١٢٧، ١٣٠).

هذا النمط من الديمقراطية الاشتراكية هو ما شرع لينين فى وضعه فى التطبيق بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى لا من خلال خلق الأرضية الاجتماعية لها بتحويل ثورة فبراير ١٩١٧ البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية فحسب، وانما أيضا من خلال الممارسة السياسية ذاتها، حيث أصر على اشراك أحزاب البرجوازية الصغيرة فى السلطة حتى انسحبت منها، وراحت تتآمر على الثورة، وترفع السلاح فى وجهها، وتلغى بذلك إمكانية مشاركتها الشرعية فى بناء المجتمع الانسانى التقدمى الجديد.

بالديمقراطية الاشتراكية التى بدأ تطبيقها فى روسيا، ومن ثم فى الاتحاد السوفيتى، أى فى سدس الكرة الأرضية، عرفت البشرية نمطا أرقى وأكمل من الديمقراطية لم يستطع ثوار القرن الثامن عشر أن يتصوروه، ولم تستطع لاديمقراطية البرجوازية التى جاءت بها الثورة الفرنسية أن تكون سوى درجة دنيا بالنسبة له.

ومع ذلك فقد مهدت الديمقراطية البرجوازية الأرض التى عليها وحدها أمكن انبثاق قوى اجتماعية جديدة أكثر ثورية واستنارة وعقلانية وعلمانية وديمقراطية وأعظم تقدمية وانسانية.

ولم يكن ظهور ماركس وانجلز ولينين، معلمى هذه القوى الاجتماعية الجديدة التى ستغير العالم كله تغييرا جذريا، سوى بشائر روحية وعلائم تاريخية على قدوم هذا العهد الانسانى الجديد، عهد الديمقراطية الاشتراكية ومن ثم عهد الحرية الانسانية الذى يتحقق فيه "التطور الحر لكل فرد" بقدر ما يغدو فى ذات الوقت شرطا "للتطور الحر للمجتمع" حسب تعبير ماركس.

واذا كانت الديمقراطية الاشتراكية قد شوهت بعد لينين، وسيطرت نزعة فردية متخلفة بلغت حد عبادة الفرد فى عهد ستالين، ولم تتوفر بعد موته مباشرة كامل الشروط لبعثها من جديد فى عهد خروشوف، حيث تغلبت من جديد فى عهد بريجينيف روح المحافظة والتزمت والجمود، فإن حزب لينين قد أمكنه فى عهد جورباتشوف أن يصحح المسار، وأن يبعث الروح اللينينية وأن يعلن ثورة شاملة فى الثورة الاشتراكية ثورة البيرسترويكا والعلنية ثورة الديمقراطية الاشتراكية على

كل أشكال البيروقراطية والفردية، ثورة العقلية العلمية التى جسدها فكر ماركس وانجلز ولينين والتى أمكن أن تصنعها الثورة الاشتراكية نفسها عبر مسارها التاريخى، والتى جاءت خلاصة لمجمل التطور الانسانى رنتاجا للثورة العلمية - التكنيكية التى بلغها العصر.

وليس هناك ما يلخص الأهمية التاريخية لكل من الثورة البرجوازية الديمقراطية الفرنسية والثورة الاشتراكية الديمقراطية من كلمات جورباتشوف البليغة التى تضمنها خطابه الهام الذى القاه فى ٧ ديسمبر ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "وكان الفلاسفة الكبار يحاولون إدراك قوانين التطور الاجتماعى والحصول على الاجابة على هذا السؤال الرئيسى: كيف نجعل حياة الفرد سعيدة وعادلة وآمنة؟ وجاءت ثورتان عظيمتان هما الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والروسية عام ١٩١٧ لتتركا أثراً قويا على طبيعة العملية التاريخية، ولتغير مسار الأحداث العالمية تغيرا جذريا. وأعطت كل منهما على طريقها زخما عظيما لتقدم البشرية. ويعود اليهما فضل كبير فى تشكيل نمط التفكير أيضا الذى لا يزال يسود الوعى الاجتماعى. هذا هو الغناء (الغنى) الروحى العظيم". (أنباء موسكو، ملحق العدد ٥١).

إن عملية الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والأيديولوجى، وعملية البعث الروحى والنهوض الديمقراطى وإعادة الاعتبار للقيم الانسانية والخلقية، واعتبار الانسان الحر المتكامل السوى هو غاية الاشتراكية. وإنهاء حالة الاغتراب بينه وبين وسائل الانتاج الاجتماعى وبينه وبين قوة عمله، وربط مصلحة الشخصية بالمصلحة العامة من خلال تمكينه من التسيير لمرفق العمل المرتبط به، إن ذلك وغيره من التدابير الجارى تطبيقها فى الاتحاد السوفيتى والتى لا تعدو أن تكون خطوات أولى على طريق تفجير ينابيع القيم والروح الاشتراكية الحقة، هى التى ستبرهن مرة أخرى على أن تفرد حزب لينين بقيادة عملية البناء الاشتراكى بما يحقق مصالح ومطامح وأشواق جميع قوى المجتمع له ما يبرزه تاريخيا وموضوعيا.

على أن الملابسات التاريخية والظروف الموضوعية والذاتية فى بلدان الديمقراطية الشعبية الاوروبية التى سارت فى طريق الاشتراكية فرضت التعددية مع الاعتراف بالدور القيادى للحزب الشيوعى الذى تزعم قوى التحالف الطبقى - السياسى وتزعم قيادة الدولة والمجتمع.

إن انفراد حزب واحد، حتى ولو كان هو الحزب الشيوعى بقيادة عملية تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية هو الاستثناء، وليس القاعدة. أما القاعدة فهى قيام تحالف طبقى سياسى معبر عنه فى أحزاب تمثل طبقات وفئات وقوى المجتمع القائمة بالفعل يكون تحت قيادة حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعى.

ذلك ما تشير اليه مراجع الفكر الماركسى - اللينينى منذ (البيان الشيوعى) وحتى كتابات لينين وممارساته التى أشرنا إلى بعض منها.

وكما عبرت مجلة (الطريق إلى الاشتراكية) فى عددها الآنف الذكر، فإنه يظل صحيحا أن نظام الحزب الواحد ليس أبداً سمة الزامية من سمات الاشتراكية. فبولونيا، والمانيا الديمقراطية وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، دول ذات نظام تعددى يقوم تماما بمهمات وينجزها. فهناك أحزاب أخرى تعبر عن مصالح مختلف شرائح السكات، وتتعاون تعاونا مثمرا مع الشيوعيين، مع الاعتراف فى الوقت نفسه بدور الأحزاب الشيوعية والعالمية القيادى وهذا يتيح القيام بالتحويلات الاشتراكية لصالح الشعب الكادح" (ص٦٣)

وعملية تعميق الديمقراطية الاشتراكية فى هذه البلدان ماضية على قدم وساق. ثورة البيريسترويكا فى الاتحاد السوفيتى لم تبق بدون تأثير عليها، وإن لم تتجل بعد كل ملامحها، نظرا لحداثة هذه الثورة ذاتها ولعدم طرحها كل ثمارها بعد لينين.

وفى المجر أخذ الحزب والدولة، بما فى ذلك البرلمان، بفكرة التعددية الحزبية، ولم يبق الا اعطاء اللمسات القانونية لهذا التوجه.

ومنذ البداية سارت الثورة الفيتنامية فى طريق التحالف الطبقى - السياسى الواسع الذى كان حزب ال زعيم هوشى منه الشيوعى يمسك دائما بقيادته، حتى أمكن تحقيق الثورة الوطنية فى شمال فيتنام، وتحويلها من ثم إلى ثورة اشتراكية، بل وأمكن تحرير جنوب فيتنام وتوحيده مع الشمال واستكمال الثورة الديمقراطية فيه والشروع فى تحويلها إلى ثورة إشتراكية فى ظل دولة فيتنام الموحدة الاشتراكية.

وكمبوتشيا ولاوس يتحركان على ذات الدرب، وربما تطلب الوضع المعقد نسبيا فى كمبوتشيا تحالفاً وطنيا ديمقراطيا أوسع، ربما أنطوى على تنازلات ضرورية لصالح الحلفاء بما لا يهدد مسار الثورة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكى فيها.

وكان الحزب الشيوعى الصينى قد دخل فى تحالف مع حزب الكومنتانج بلغ حد العمل من داخله. غير أن زعيم الحزب تشان كاى شيك نقض هذا التحالف وشن حرب إبادة ضد الحزب الشيوعى، بل ودخل فى علاقات تواطؤ مع الامبريالية الأمريكية مما حتم على حزب ماوتسى تونغ تحمل مسؤوليته منفردا بالاعتماد على جماهير العمال والفلاحين العريضة، حتى أمكنه تحرير معظم البر الصينى وإقامة جمهورية الصين الشعبية التى دخلت مرحلة بناء الاشتراكية بعد أن أكملت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

والاصلاحات الجارية اليوم فى الصين الشعبية بعد تبدد ضباب المراهقة اليسارية التى كان قد وقع فيها ماوتسى تونغ، ومضى العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى طريق التطبيع، وتفهمها لثورة البريسترويكا فيه - كل ذلك مؤشر على احتمالات مباشرة باتجاه الصين فى الطريق الديمقراطى الاشتراكى العام الذى أخذت تسير فيه منظومة الدول الاشتراكية.

واذا كانت التعددية الحزبية واردة – من حيث الأساس – بالنسبة للدول الاشتراكية، شريطة أن يكون التحالف الطبقى – السياسى الذى يقوم فيما بينهما تحت قيادة الحزب الذى يجمع فى كيانه أفضل أبناء العمال والفلاحين وخبرة المثقفين الثوريين، الحزب الاشتراكى العلمى، واذا كانت المراجع النظرية تبرر ذلك، والتجربة التاريخية تزكيه، فإن التعددية الحزبية أكثر وروداً بالنسبة للدول الوطنية الديمقراطية التى تقودها البرجوازية الصغيرة. والدول الوطنية الديمقراطية التى تقودها أحزاب طليعية تتبنى أيديولوجية الطبقة العاملة.

ان التركيب الطبقى غير المتبلور فى معظم هذه البلدان النامية، والتداخل بين أنماط الإنتاج فيها، وتميز التشكيلة الرئيسية بينهما بالتشوه الاجتماعى بفعل التخلف وعلاقة التبعية بالرأسمالية العالمى، وضعف الطبقة العاملة كما ونوعا، واتساع قاعدة البرجوازية الصغيرة وتصدرها لقيادات الثورات الوطنية الديمقراطية فيها بعد الحرب العالمية الثانية بعد عجز البرجوازية الكومبرادورية والاقطاع وحتى البرجوازية الوطنية (البرجوازية الوسطى المتداخلة الوشائج والمصالح مع الإقطاع والكمبرادور والقابلة للمساومة مع المستعمر) بعد عجزها عن تحقيق الاستقلال الوطنى – ان ذلك كله قد أثر تأثيرا سلبيا على امكانية نشوء أحزاب شيوعية وديمقراطية قادرة على انتزاع زمام المبادرة التاريخية، وعلى تشكيل تحالف طبقى – سياسى عريض فيما بينهما يقود عملية الثورة الوطنية الديمقراطية ويكفل من ثم تنمية دور الطبقة العاملة فيه، كضمان لتحويل الثورة إلى ثورة اشتراكية فى خاتمة المطاف.

وكما عجزت البرجوازية الكمبرادورية والإقطاع والبرجوازية الوسطى المتذبذبة عن إنجاز الاستقلال الوطنى، فإن البرجوازية الصغيرة التى قادت الثورة الوطنية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية – ومن أبرز وجوهها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر – قد توقفت فى منتصف الطريق، ولم تتمكن من ثم من انجاز كامل مهام هذه الثورة التى ما لبثت بعض انجازاتها أن تراجع، كما أن الجناح اليسارى الحاكم والموجه لمسيرتها ما لبث أن تم الانقضاض عليه – بعد موت قائد الثورة، كما هو الحال بالنسبة لعبد الناصر – أو أمكن احتواؤه، وتعطيل مسيرة الثورة عند نقطة معينة قابلة لأن تكون نقطة اختناق بالنسبة للثورة، وذلك هو الوضع الخطر الذى يواجه بعض ثورات البرجوازية الصغيرة فى العالم النامى، بما فيه العالم العربى.

لماذا تمضى الثورة الوطنية الديمقراطية التى قادتها البرجوازية الصغيرةإلى الأمام؟ هناك سبب عام أشار اليه ماركس فى "الثامن عشر من بروميرلويس بونابرت" يتمثل فى الطابع الوسطى المتذبذب لهذه الفئة. فهى تقف فى منطقة البين بين الخطرة، ومع ذلك تتصور نفسها ممثلة للمجتمع كله، هى ضد قوى القديم وتحاذر فى نفس الوقت من قوى، الجديد هى ضد الاقطاع والبرجوازية الكبيرة وبالتالى ضد حلفائهما فى الخارج، ولكنها ليست مستعدة للاعتراف بالطبقات

والفئات والقوى الشعبية الكادحة وذات النزعة الثورية الأكثر جذرية. وكما أنها لا تقبل بالتحالف مع تلك فإنها تخشى التحالف مع هذه. مصالحها الطبقية أو الفئوية المحدودة والضئيلة تحكم مواقفها من أولئك وهؤلاء، وممثلوها السياسيون والفكريون وإن لم يكونوا من ذات المنحدر الطبقى لا يستطيعون أن يروا أبعد من حدود مصالح هذه الفئة. هذا التقوقع على الذات، هذا التشرنق والانغلاق على النفس، هذا الإصرار على تصوير حزب البرجوازية الصغيرة أو تنظيمها السياسى الذى اصطنعته على مقاسها بأنه يمثل مصالح "الكل" ويعكس رؤية "الجميع" وإذابة مصالح ووجود وايديولوجيات الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الأخرى فيه - كل ذلك يحرم البرجوازية الصغيرة من إقامة علاقات تحالف طبقية وسياسية طبيعية وصحية ومثمرة مع قوى لها مصلحة مشتركة حقيقية معها ويحول من ثم دون إقامة قاعدة اجتماعية ديمقراطية عريضة راسخة للحكم، كما يحول دون مشاركة هذه القوى فيه مما يجعله عرضة للأزمات التى تنشأ من صراعات أجنحة البرجوازية الصغيرة ذاتها وقابلا للاختراق من قبل هؤلاء وأولئك.

وذلك ما حدث بالفعل لثورات البرجوازية الصغيرة العربية وغير العربية، بما فيها الثورة الناصرية.

أما نص ماركس الذى يحتفظ بكامل قيمته النظرية حتى اليوم والذى يتيح من ثم إعادة قراءة ملف الثورة البرجوازية الصغيرة فى ضوئه فقد جاء فيه:

"إن الطابع المميز للحزب الاجتماعى - الديموقراطى يتجلى فى كونه يطالب بالمؤسسات الجمهورية الديمقراطية كوسيلة، لا لإزالة نقيضين هما: رأس المال والعمل المأجور، بل لإضعاف تناحزهما وتحويله إلى انسجام ومهما اختلفت الوسائل المقترحة لبلوغ هذه الغاية، ومهما كانت التصورات التى تزدان بها ثورية إلى هذا الحد أو ذاك، فان المغزى يبقى واحدا، ألا وهو تحويل المجتمع بطريقة ديموقراطية، ولكنه تحويل ضمن حدود البرجوازية الصغيرة غير أنه لا يجوز للمرء أن يكون فكرة ضيقة الأفق تزعم أن البرجوازية الصغيرة ترغب من حيث المبدأ فى تحقيق مصلحتها الطبقية الأنانية. أنها تعتقد بالعكس أن الشروط الخاصة لانعتاقها هى فى الوقت ذاته الشروط العامة التى لا يمكن انقاذ المجتمع العصرى وتفادى النضال الطبقى فيه الا ضمن نطاقها. كذلك لا يجوز للمرء أن يتصور أن ممثلى الديمقراطية هم جميعا بالفعل من أصحاب الحوانيت أو مدافعون متحمسون عن أصحاب الحوانيت. فانهم بحسب تعليمهم ووضعهم الفردى قد يكونون بعيدين عنهم بعد السماء عن الأرض. إن ما يجعلهم ممثلين للبرجوازية الصغيرة هو أنهم عاجزون عن أن يتعدوا فى تفكيرهم النطاق الذى لا تتعداه حياة البرجوازيين الصغار وأنهم يتوصلون بالتالى نظريا إلى القضايا والحلول ذاتها التى تساق البرجوازية الصغيرة اليها عمليا بدافع مصلحتها المادية ووضعها الاجتماعى. هذه هى، بصورة عامة، العلاقة بين الممثلين السياسيين

والمفكرين لطبقة من الطبقات وبين الطبقة التى يمثلونها". (ماركس - انجلس، منتخبات فى ثلاث مجلدات، المجلد ١، الجزء ٢ دار التقدم، موسكو ١٩٨٠ ص١٩٨٤-١٩٨٥)

وانطلاقا من هذه النظرة البرجوازية المحدودة الأفق التى تخيل لهذه الفئة أنها تمثل جميع قوى المجتمع، والتى تنطبق على نحو أصدق وأعمق على البرجوازية الصغيرة فى العام النامى ومنه عالمنا العربى، فإنها إما أن تكون تحرم النشاط الحزبى أو تقيده، متصيب من ثم الديمقراطية البرجوازية فى الصميم، وتحول بالتالى دون قيام تحالف ديمقراطى طوعى ونزيه وصحى بين أحزاب المرحلة التاريخية ذاتها، وتنسب - فى آخر الأمر - بإلحاق الأذى بنفسها وفى اجهاض ثورتها الوطنية الديمقراطية ولاسيما عالمنا العربى، قد قادت الثورة فيه قوى وطنية وعسكرية فأن النزعة العسكرية فى معالجة قضايا المجتمع المدنى وفى حل معضلات الثورة ذاتها لا تلبث أن تظل برأسها من داخل الثكنة العسكرية إلى حياة الدولة والمجتمع، ولا تلبث أن تتكون بيروقراطية برجوازية مدنية تكنوقراطية تبسط ظلها على كل شئ من الحزب أو التنظيم الحاكم إلى مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية.

ويتحول القطاع العام ذاته الذى تكون بفضل التأميمات الاجتماعية إلى قاعدة اقتصادية لسلطة هذه البيروقراطية مما يبهت الطابع الديمقراطى العام لهذه التحويلات الاجتماعية.

وهو ما يحدث فى الريف حيث يستفيد الفلاحون الأغنياء، والبيروقراطية الحاكمة معهم من إجراءات الاصلاح الزراعى أكثر من الفلاحين الفقراء والمعدمين.

وبذلك تعجز الثورة الديمقراطية البرجوازية عن الإفصاح الحقيقى عن دلالتها المفترضة، حيث تحرم أطراف أساسية فيها، ممثلة فى العمال والفلاحين والصغار والفقراء والمثقفين الثوريين، من ممارسة الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية، بما فى ذلك تشكيل أحزابهم السياسية الخاصة، ومنظماتهم الجماهيرية المستقلة، ناهيك عن الاشتراك فى إدارة القطاع العام، والتعاونى والمختلط.

وعدا ذلك كله فإن نزعة "الاستبداد الشرقى" التى تحدث عنها كلاسيكيو الفكر الاشتراكى العلمى لم يكن ممكنا للبرجوازية الصغيرة الحاكمة فى العالم النامى، ومنه عالمنا العربى، أن تتحرر منها. فهى خرجت أساسا من ذات السياق التاريخى - الاجتماعى - الثقافى الذى كان التحرر منه نهائيا يتطلب ثورة ديمقراطية جذرية. وإذا كان مثل هذه الثورة الجذرية قد عز فى الغرب الذى شهد برجوازية صناعية وتجارية وزراعية منتجة مكتملة النمو، فكيف لبرجوازيات الشرق المتخلفة وغير المنتجة أساسا والمرتبط معظمها بالرأسمال العالمى، أن تحدث مثل هذه الثورة البرجوازية الوطنية الديمقراطية، سواء كانت قيادتها مدنية أو عسكرية؟

ذلك لا يعنى أننا نتفق مع وجهة النظر القائلة بأن جميع شرائح البرجوازية فى البلدان النامية

تمثل ما يسمية الشهيد المرحوم مهدى عامل نمط الانتاج الكولونيالى، النمط البرجوازى التابع للرأسمال الاستعمارى. فمثل هذا الاطلاق غير صحيح ولا سيما بالنسبة للبرجوازية الصغيرة التى أكدت وطنيتها وثوريتها، ومن ثم مناهضتها للاستعمار القديم والجديد ناهيك عن مناهضتها لركائزه المحلية الإقطاعية والكمبرادورية بالعديد من الإجراءات والمواقف السياسية والاجتماعية والعسكرية والأيديولوجية والنضالية عامة.

ان تجريد جميع فئات البرجوازية العربية من الوطنية والثورية ودمغها بالتبعية للاستعمار، واعتبار أن النمط الذى أقامته بإطلاق هو نمط انتاج استعمارى، يعنى ببساطة إسقاط جميع الثورات العربية بدءا من ثورة عرابى فى مصر، مرورا بثورة ١٩١٩ فيها، وبثورات العراق وسوريا ولبنان وفلسطين منذ عشرينات هذا القرن، وانتهاء بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فى مصر، وثورة ١٤ ١٩٥٨ فى العراق، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى شطرى اليمن. والثورة الجزائرية، والثورة الليبية والثورية الفلسطينية، إسقاطها من قاموس الثورات الوطنية الديمقراطية واعتبارها مجرد تشنجات اجتماعية برجوازية محلية فى جسم البرجوازية الكولونيالية التابعة سرعان ما أمكن للاستعمار تهدئتها ومعالجتها وترويض وتدجين المصابين بها، واعادتهم إلى حظيرة التبعية الاستعمارية!

ومثل هذا التبسيط المخل لا تقره وسائل الأحزاب الشيوعية ذاتها التى رغم ما تعرضت له من تنكيل منذ ظهور حلقاتها الأولى على يد جميع شرائح البرجوازية المحلية، فإنها تقيم الثورات التى قامت فى بلدانها على يد هذه الفئة أو تلك منها، على أنها ثورات وطنية ديمقراطية.

أما الثورات التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية والتى قادتها البرجوازية الصغيرة العسكرية وعلى رأسها ثورتا ٢٣ يوبيو ١٩٥٢ المصرية و١٤ يوليو ١٩٥٨ العراقية، اللتان شاركت فيهما أحزاب شيوعية، فإنها تعتبرها حلقات متقدمة من الثورة الوطنية الديمقراطية رغم ما تعرضت له هذه الأحزاب فى ظلها من قهر وتنكيل.

وبالعودة إلى تراث الفكر الماركسى الأممى يتضح أنه كان هناك تمييز ما بين حركات التحرر ذات الصبغة البرجوازية الإصلاحية، ومن ذات الارتباط بالامبريالية، وما بين حركات التحرر ذات الصبغة البرجوازية الوطنية الثورية المناهضة للامبريالية والتى تتيح فى ذات الوقت للطبقات والقوى الثورية الأخرى حق العمل السياسى المنظم.

ذلك ما تضمنه التقرير الذى تقدم به لينين إلى المؤتمر الثانى للاممية الشيوعية الذى عقد ما بين ١٩ يوليو و٧ أغسطس ١٩٢٠.

إن ما يؤخذ على الأنظمة الوطنية البرجوازية التى قادتها البرجوازية الصغيرة ليس عدم عدائها للاستعمار القديم، وسعيها نحو تحرير أوطانها منه، وإقامة أنظمة مستقلة سياسيا

واقتصاديا، وإنما عدم الانتباه الكافى إلى خطورة الاستعمار الجديد وعدم إفساح المجال أمام الطبقات والقوى الثورية الجذرية الممثلة لمصالح العمال والفلاحين لتنظيم نفسها واكتساب حق العمل السياسى المشروع والمستقل، وتبنيها من ثم سياسة وطنية توفيقية تعكس موقفها السياسى الواقع بين الطبقات أو القوى القديمة المحافظة والاصلاحية والمتهادنـه مع المستعمر وما بين الطبقات والقوى الشعبية والديمقراطية ذات المصالح الاجتماعية الاعمق والرؤية المستقبلة الأبعد.

إن مقتل هذه الأنظمة الوطنية هو إصرارها على أن تنفرد بالسلطة ومنعها التعددية الحزبية، أو السماح بها فى حدود ضيقة جدا ومحكومة بالعديد من القيود القاسية، وحرمانها الجماهير الواسعة من المشاركة السياسية فى تسيير شؤون الدولة والمجتمع، وحذرها من الدخول مع الأطراف الوطنية والتقدمية الأخرى فى تحالف طبقى وسياسى حقيقى يمثل إرادة كل قوى المرحلة التاريخية، يجسد أوسع جبهة شعبية تقوم عليها السلطة وتتأمن بها الديمقراطية المنشودة على نطاق الدولة والمجتمع، ويتحقق بها السير الحثيث والمطرد على طريق التقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية المستقلة، وتعميق مجرى الثورة الوطنية كسبيل وحيد لتحويلها لاحقا إلى ثورة اشتراكية.

إن تفرد قيادة البرجوازية الصغيرة بساحة العمل السياسى على نطاق الدولة والمجتمع لا يقود فى آخر الأمر الا إلى نشوء صراعات بين فئاتها، حيث يميل قسم منها ذات اليمين، وآخر ذات اليسار، بينما يظل القسم الثالث فى منطقة الوسط.

ولكن حتى ذلك القسم الذى ينعطف يسارا لا يبلغ به الأمر إلى حد الانحياز الكامل الى موقع الطبقة العاملة وممثليها الايديولوجيين والدخول فى تحالف معها فى مواجهة قوى اليمين، وشل تذبذب قوى الوسط.

إن أبرز نموذج لهذا الفريق هو موقف القائد العربى جمال عبد الناصر الذى رغم التطور الايديولوجى الكبير الذى تحقق له بعد نكسة ١٩٦٧ ظل يرى أن الماركسيين المصريين لا يستطيعون أن يكونوا أكثر من مبشرين بفكرهم دون أن يملكوا التطلع نحو المشاركة فى السلطة، أو الاستقلال بحزب خاص بهم، والدخول من ثم فى انتخابات عامة بهذه الصفة بغية الوصول إلى السلطة.

وكما يكتب د. غالى شكرى فى مجلة (أدب ونقد) القاهرية عدد أغسطس ١٩٨٨ فإنه لازالت كلمات عبد الناصر فى اجتماعه مع بعضنا فى الأهرام عام ١٩٦٩ ترن فى أذنى: "كونوا مبشرين كالقديس بطرس، بشروا بالاشتراكية ودعوكم من الانتخابات" (ص٣٠) ويورد محمد سيد أحمد المعنى ذاته بألفاظ أكثر توسعا. ويمكن العودة فى هذا الصدد إلى مقالته فى (أدب

وتقد) عدد إكتوبر ١٩٨٨ ص٤٦).

لقد استخلص الحزب الشيوعى المصرى الدرس - بعد أن أعاد تكوين نفسه من جديد.

وجاء فى برنامجه: "وبسبب الطبيعة الطبقية لقيادة الثورة وموقفها الثابت المعادى للديمقراطية والرقابة الشعبية وتشبثها بالانفراد بالسلطة المطلقة، تمكنت القوى المناونة للتقدم الاجتماعى خارج السلطة وداخلها من التحايل على إجراءات ثورة يوليو والالتفاف حولها، وتفريغ مضمونها التقدمى وتحويل بعضها إلى مجرد شعارات جوفاء وتولدت فئات وشرائح طبقية مناونة للسلطة تهيألها المناخ الملائم للنمو والتحرك ثم الانقضاض لغرض الردة الشاملة". (ص٢٧-٢٨).

إن ما حدث فى مصر حدث أيضا بدرجات متفاوتة فى كل البلدان التى قادت الثورة الوطنية الديمقراطية فيها البرجوازية الصغيرة، سواء فى داخل الوطن العربى أو خارجه وبذلك تثبت مرة أخرى المقولة الماركسية القديمة بأن أية ثورة تقودها البرجوازية الصغيرة لابد تنتهى بها إلى الهلاك، هذه المقولة التى بلورها لينين فى مؤلفاته ولا سيما فى كتابه (خطتا الاشتراكية - الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية)، والتى عادت اليها الأحزاب الشيوعية العربية، راهتدت بها عند وضع برامجها التى أصدرتها فيما بعد.

ووفق هذه المقولة فإن فى عهد الامبريالية لا يمكن لنجاح الثورة الديمقراطية إلا أن ينهض على أساس تحالف طبقى وسياسى عريض يضم العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة والشرائح المتقدمة من البرجوازية الوسطى، يكون تحت زعامة البروليتاريا، ويقيم أوثق علاقات التعاون مع قوى الثورة العالمية، وعلى رأسها ممثلو الطبقة العاملة.

ذاك يعنى أن البرجوازية الصغيرة تظل قوة ثورية وحليفة لقوى الثورة الأخرى. غير أن قيادة التحالف ينبغى أن تنتقل إلى يد الطبقة العاملة وممثليها.

وبإقامة مثل هذا التحالف الذى يشكل العمال والفلاحون عموده الفقرى يمكن كفالة لا تحقيق الثورة الديمقراطية فحسب وانما تحويلها أيضا إلى ثورة اشتراكية.

يكفى العودة فى هذا الصدد إلى برنامج الحزب الشيوعى المصرى، دون حاجة إلى ذات الشئ فى برنامج الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى التى تقول ذات الشئ وتؤكد ذات المقولة بعبارات مماثلة تقريبا.

يقول برنامج الحزب الشيوعى المصرى: "ومع بلوغ الرأسمالية مرحلة الامبريالية ودخول البشرية عصر الانتقال إلى الاشتراكية أصبحت السمة الأساسية للثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة أنها جزء من العملية الثورية العالمية: الثورة الاشتراكية.

أنها أصبحت مرحلة أولى من عملية ثورية يجب أن تنتهى وبالضرورة فى مرحلة ثانية بالثورة

الاشتراكية، وليس هناك فصل تعسفي بين المرحلتين الثوريتين بل إن مهامهما متداخلة بحيث يمكن للثورة الوطنية الديمقراطية بعد تولى الطبقة العاملة لقيادتها أن تسرع فى إنجاز بعض مهام الثورة الاشتراكية كما يحدث أحيانا أن تبقى بعض مهام الثورة الوطنية الديموقراطية بغير إنجاز بحيث تتولى الثورة الاشتراكية استكمالها. غير أن هذا الترابط بين المرحلتين والتشابك والتداخل بين مهامهما لا يبيح أو يبرر خلط الأوراق أو وضع الثورة الاشتراكية فى مقابل الثورة الوطنية الديمقراطية.

ان هذه السمة الأساسية للثورة الوطنية والديمقراطية المعاصرة تميزها كيفيا عن الثورة الديموقراطية التقليدية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التى كانت فى مجملها حركة بورجوازية". "إزاء هذا التغيير الجوهرى فى سمات الثورة الوطنية الديموقراطية ومهامها فإن هذه الثورة يمكنها أن تستمر وتستكمل مهامها فقط عندما تنجح الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى فى قيادتها وتعبئة جبهة طبقية عريضة النضال من أجل إنجاز مهامها وإرساء أسس المادية للانتقال إلى المرحلة الثورية التالية: مرحلة الثورة الاشتراكية" (ص١١٥-١١٨).

وهذه المقولة تنطبق كذلك على بلدان التوجه الاشتراكى التى تقود الثورة الوطنية الديمقراطية فيها طليعة سياسية تضم ديمقراطيين ثوريين واشتراكيين علميين ومن هذه البلدان اليمن الديمقراطية.

صحيح أن هذه الطليعة تكونت فى الغالب من تحالف قوى وفصائل سياسية وحدبينها فى آخر الأمر الأخذ بأيديولوجية الطبقة العاملة.

غير أنه طالما ظلت الطبقات والفئات الاجتماعية قائمة فإن فرضية تعبيرها عن نفسها من خلال منابر سياسية مستقلة تظل واردة، بحيث يتخذ التحالف الطبقى - السياسى طابعا أكثر مرونه واتساعا وعمقا ومتانة، أى من خلال جبهة ثورية عريضة واسعة يقودها الحزب الطليعى ذاته.

وكان لينين قد نبه بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية فى كتابه "مرض "اليسارية" الطفولى فى الشيوعية" إلى أنه يجب أن يتأسس التكتيك على حساب دقيق وموضوعى صارم لجميع القوى الطبقية فى الدولة المعنية (والدول المحيطة فى المجال العالمى) وكذلك على حساب تجربة الحركة الثورية" . (ص٥٣))

ولا حاجة للاستشهاد بما يحدث اليوم فى أفغانستان حيث يبدى حزب الشعب الديمقراطى الأفغانى الحاكم استعداده لبناء أوسع تحالف سياسى ولتقاسم السلطة معه، رغم أن هذا المثل لا ينبغى إسقاطه، وانما يمكن الاشارة إلى ما أخذ يحدث فى كمبوتشيا، حيث تتحرك عجلة الأحداث فى اتجاه بناء تحالف سياسى عريض.

وليس هناك ما يدعو إلى استبعاد أن يكون هذا المؤشر تعبيرا عن اتجاه عام سيلقى تجليته المحلية فى نيكاراجوا وبلدان أفريقيا ذات الوجهة الاشتراكية.

فطالما والمجتمع يمر بمرحلة انتقالية فإن ابتداع صيغ التحالف الطبقى - السياسى الملائمة لقوى المرحلة التاريخية يظل واردا باستمرار، وهو وارد ليس فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فقط، وانما أيضا فى مرحلة الثورة الاشتراكية.

الأمر الهام فى الحالتين معا أن تكون قيادة التحالف الثورى فى يد الطبقة العاملة من خلال حزبها الطليعى، الحزب الاشتراكى العلمى.

وكما أن التحالف الطبقى الممثل للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة هو الذى يكفل حشد وتعبئة كل طاقات المجتمع الحقيقية ذات المصلحة العامة المشتركة فى الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن تجسيد هذا التحالف سياسيا من خلال المنابر أو الأحزاب المعبرة عن هذه الطبقات والفئات والقوى وتحت قيادة الحزب البروليتارى الطليعى يحقق قدرا أكبر من الفعالية والحيوية السياسية، ويعكس مستوى أعلى وأخصب من الديمقراطية لا بمعناها الاجتماعى فحسب، وانما بمعناها السياسى أيضا.

وبذلك تحقق الأحزاب الطليعية فى قيادتها للثورة الوطنية الديمقراطية ما قعدت عن تحقيقه أحزاب البرجوازية الصغيرة، التى لم تفعل بضيق أفقها وأنانيتها ومجافاتها للديمقراطية سوى أن خسرت الكثير من المنجزت التى كانت قد حققتها، ناهيك عن أن تحقق الاشتراكية التى زعمت تعلقها بها.

فقط بقيام مثل هذا التحالف الطوعى العريض والوثيق وتحت زعامة حزب حزب الطبقة العاملة يمكن انجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتحويلها إلى ثورة اشتراكية.

واذا كان ذلك هو جوهر النظرية اللينينية فى هذا الصدد، فإن ذلك أيضا ما أخذت تبتعثه وتجدده نظريا وعمليا الثورة المكملة لها، ثورة البرويسترويكا، التى تربط ربطا جدليا بين التنوع والتوحد، التناقص والترابط، التمايز والتكامل، والتى تؤكد على التعدد فى إطار الوحدة، بقطع النظر عن الأشكال والتجليات التى تتخذها هذه المقولة النظرية العامة الشاملة بالنسبة لكل قطر ووطن، وكل شعب وأمة.

"١٤ أكتوبر" - ٨٩/٦/٣٠، ٢، ١٩٨٩/٧/٢

* * *

التعـــدد الحزبـــى
والتحـــالف الوطنـــى الديمقراطـــى
مفتاح الوحدة اليمنية

منذ كفت قضية الوحدة اليمنية عن أن تكون مهمة الإقطاع اليمنى، وبالذات بعد فشل حركة التوحيد التى قادها الامام يحيى باستسلامه عام ١٩٣٤ أمام بريطانيا المحتلة لجنوب الوطن وأمام ابن سعود المغتصب لعسير ونجران - منذئذ غدت هذه القضية الوطنية الكبرى إحدى المهام التاريخية الرئيسية للطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الديمقراطية التى تعسّر تكونها بفعل الركود التاريخى والاجتماعى الطويل الذى ظل مخيماً على اليمن حتى القرن العشرين، ونتيجة سياسة الإقطاع الامامى الكهنوتى التى اتسمت بالتزمت والجمود والانعزال عن حياة العصر - بحجة الحفاظ على استقلال شمال الوطن - وبسبب السياسة الاستعمارية البريطانية التى كان كل ما يهمها هو تأمين مستعمرتها عدن ومحمياتها، باعتبارها قاعدة عسكرية واستراتيجية لحماية مصالحها الأمبراطورية ما بين الهند ومصر، ومحطة ترانزيت لبضائعها المتجهة إلى أسواق الجزيرة والخليج والقرن الأفريقى.

ومع ذلك، ما كان لليمن بشطريها - المستقل والمحتل - أن تبقى بمنأى عن تأثيرات تيارات القرن العشرين الثلاثة التى كانت تجتاح "العالم الثالث" كله، وتشترك - من منطلقات متباينة، وبدرجات متفاوتة - فى عملية إيقاظه، وإخراجه من قبوه القروسطى، ودفعة إلى معترك الحياة المعاصرة : تيار الرأسمالية الامبريالية ذاتها التى كانت حتى بعملية التوسع والاستتباع الاستعمارى للعالم الثالث، وخلق برجوازية طفيلى مشوه وتابع فيه، فإنها - بحكم مصالحها الاقتصادية والمؤسسات التجارية والادارية والعسكرية المحلية التى تخلقها لحماية هذه المصالح - تسهم فى خلق النقيض الاجتماعى - الوطنى الذى لابد له من الاصطدام بها فى آخر الأمر، وتيار الحركة الاشتراكية العالمية التى انتزعت روسيا من براش الامبريالية والرأسمالية والإقطاع وإحالتها إلى قاعدة للثورة العالمية، ولا سيما بعد تحطيم الغازية والفاشية والعسكرية فى المانيا وايطاليا واليابان، وقيام منظومة البلدان الاشتراكية فى أوروبا وآسيا مع نهاية الأربعينيات، وتيار حركة التحرر الوطنى العالمية التى تصاعدت واحتدمت منذ هذا الوقت وقادت إلى قيام دول وطنية

مستقلة على انقاض الوجود الاستعماري.

لقد ظهر أثر هذه التيارات العالمية الثلاثة على اليمن أكثر ما ظهر خلال الخمسينيات، وهو ما تجلى - من ضمن ما تجلى فيه - فى بروز فئات برجوازية وسطى وصغيرة - وخاصة فى عدن - وتخلق جنين طبقة عاملة صناعية - نتيجة قيام مصفاة البترول البريطانية منذ عام ١٩٥٤ - وزراعية - نتيجة انشاء مشاريع ومحالج القطن بدء من عام ١٩٤٧، وازدياد احتكاك الفلاحين القادمين من كل مكان من اليمن بالمدينة عدن، واكتسابهم وعياً اجتماعياً وسياسياً جديداً، إضافة إلى وعيهم الوطنى الذى كدسته خبرات النضال المتراكمة ضد المستعمر.

ورغم سياج العزلة المحكم الذى ضربه الأئمة على شمال الوطن فإن تأثير هذه التيارات العالمية الثلاثة أخذ يمزقه، وخاصة منذ أخذت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر تمسك بزمام المبادرة التاريخية فى المنطقة العربية كلها عبر تصديها لحلف بغداد وعقدها صفقة الأسلحة التشيكية - السوفيتية، وخوضها حرب السويس ضد دول العدوان الثلاثى: اسرائيل، وبريطانيا، وفرنسا، ووقوف الاتحاد السوفيتى بجانبها إلى حد التهديد بضرب لندن بالصواريخ، ورفعها راية تحرير وتوحيد الوطن العربى، وتحقيقها - تحت قيادة جمال عبد الناصر الذى غدا بطلاً قوياً لجميع العرب - وحدة مصر وسوريا، وقيامها بعمليات الإصلاح الزراعى والتأمينات الاجتماعية فى كل من مصر وسوريا، باعتبارها تحويلات "اشتراكية".

لقد ظهر تأثير ثورة يوليو حتى على مسلك إمام اليمن الأثرى، الذى عقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتى، واستقدم الخبراء السوفييت - إلى جانب الخبراء المصريين - لتدريب جيشه عليها، وأنشأ كلية حربية لهذا الغرض، ودخل فى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة أسمى "اتحاد الدول العربية".

ولم يعد التركيب الاجتماعى - الاقتصادى، ولا الوضع السياسى - والثقافى فى اليمن خلال الخمسينيات هو ذاته تماماً الذى عرفته عبر قرون وقرون.

فإلى جانب الإقطاع وشبه الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية أصبحت هناك برجوازية وسطى وصغيرة وعمال، ناهيك عن طبقة الفلاحين وأشباه الفلاحين العريضة التى اكتسبت سمات ذاتية جديدة جعلتها أكثر وعياً بنفسها وبالدور المنتظر منها فى تحرير نفسها من الاقطاع والاستعمار معاً، وهو ما كان ملموساً بصورة خاصة فى جنوب الوطن.

تلك هى القوى الاجتماعية الديمقراطية الجديدة التى برزت الآن كقطب موضوعى وذاتى للاستعمار والإمامة والسلاطين.

ومن بين هذه القوى انبثقت فئة المثقفين والكلية - بمن فيهم أولئك الذين درسوا فى الخارج، وخاصة فى مصير - التى بدأت تلعب دوراً أساسياً وأيديولوجياً وتنظيمياً متميزاً وسط هذه

القوى الطبقية الجديدة.

وفى حضن هذه الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الديمقراطية ولدت الحركة الوطنية اليمنية.

وفى حضنها ولدت أيضاً فكرة الوحدة اليمنية بمضمونها الجديد المناهض لكل من الاستعمار والإمامة وجميع قوى الأقطاع.

ولم تعد مقصورة على تحرير وتوحيد الوطن فى ظل الإمامة الاقطاعية المستبدة الظالمة، وإنما غدت تعنى التحرر الوطنى من الاستعمار، والتحرر الاجتماعى والسياسى من الاستبداد والظلم الأقطاعى الداخلى، وإقامة وطن ديمقراطى مرحد تحت هذه القوى الاجتماعيةالجديدة.

وبذلك ارتبطت الوحدة اليمنية تاريخياً بظهور حاملها الاجتماعى الجديد، ممثلاً فى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والوسطى وفئات المثقفين والسياسيين المعبرين عنها، والذين أخذوا يؤطرونها ضمن تيارات وتنظيمات سياسية لها وجود على مستوى الوطن كله، ظلت عدن هى المركز الرئيسى لها.

كان التيار الماركسى الذى اتخذ شكلاً تنظيمياً منذ أكتوبر ١٩٦١ هو "الاتحاد الشعبى الثورى" و "حركة القوميين العرب" - فرع اليمن - التى بدأت بالتشكيل منذ نهاية الخمسينيات، و"منظمة البعث" التى برزت - كتنظيم - مع تطلع الستينيات - كانت، ومعها الحركة الناصرية التى لم تتحول فى هذا الوقت إلى تنظيم، هى التيارات المعبرة عن هذه الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الديمقراطية الجديدة.

وكان "تنظيم الضباط الأحرار" وغيرهم من العسكريين وفئات البرجوازية فى شمال الوطن، الذين أنشأوا صلة مع مصر عبد الناصر منذ إلغائة "اتحاد الدول العربية" فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ رداً على موقف الإمام الذى تهجم فيه عبر قصيدته الشعرية المعروفة على الوحدة العربية واجراءات التأميم بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر من ذات العام - كانت هذه الأطراف العسكرية والمدنية جزءاً لا يتجزأ من القوى الاجتماعية الجديدة والحركة الوطنية الحديثة.

وبقيامها بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن تكون هذه الثورة قد انتقلت بالحركة اليمنية كلها إلى مستوى جديد وفتحت الطريق لتصعيد النضال الوطنى ضد المستعمر البريطانى وركائزه المحلية، وحولت - عبر قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن بقيادة القومية، وبدعم من مصر الناصرية التى كانت قد زحفت قواتها إلى شمال الوطن دفاعاً عن ثورة سبتمبر - حولت قضية الوحدة اليمنية إلى ممارسة نضالية موحدة، وإلى معركة وطنية مشتركة ضد المستعمر وضد جميع القوى الداخلية والخارجية المعادية للثوريين.

من كل ما سبق يتضح أن الوحدة اليمنية ارتبطت منذ منتصف الخمسينيات - لحظة ميلاد

الحركة العمالية والحركة الوطنية - بالقوى الاجتماعية الجديدة، القوى الديمقراطية، واكتسبت من ثم سمة ديمقراطية.

غير أن تحقيق الوحدة اليمنية بمفهومها الاجتماعى الجديد، وإقامة اليمن الديمقراطى الموحد، كان يتطلب وحدة هذه القوى عبر وحدة ممثليها السياسيين.

وذلك ما صعب تحقيقه سواء قبل قيام ثورتى سبتمبر وأكتوبر أو بعد قيامهما رغم أن شعار الجبهة الوطنية الممتدة امتداد القطر اليمنى كان قد رفع منذ الخمسينيات، وخاصة من قبل عبد الله باذيب الذى تحتفظ مختاراته بقدر غير قليل من الأدبيات التى تبرر رفعه، فضلاً عن الميثاق الوطنى للاتحاد الشعبى الديمقراطى" الذى جاء فيه أن "النضال من أجل دعم وصيانة وحدة وكفاح شعبنا اليمنى وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية" هو السبيل الوحيد المفضى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى الذى صاغه فى شكل شعار: "نحو يمن حر ديمقراطى موحد". (عبد الله باذيب، كتابات مختاره، الجزء الثانى ص١٨١، ١٩٠).

وكما صعب قيام الجبهة الوطنية الواسعة التى كان باذيب أبرز دعاتها، صعب أيضا قيام المجتمع القومى الذى دعت له حركة القوميين العرب منذ عام ١٩٦٠ على أساس "العمل على وحدة النضال فى الشمال اليمنى ضد الرجعية المتوكلة والنضال فى الجنوب ضد الاستعمار البريطانى المتحالف معها" - كما جاء فى "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، ص٤٩ -.

كانت هناك عوامل عديدة داخلية وخارجية، محلية وقومية، قديمة وجديدة، تحول - سواء قبل قيام الثورتين أو بعدهما - دون توحيد أطراف الحركة الوطنية اليمنية، رغم إيمانها الصادق بوحدة وطنها اليمنى.

لقد رفضت جميع الأطراف، الحركية والبعثية والناصرية فكرة الجبهة الوطنية الواسعة كشكل من أشكال رفضها الاعتراف بأحقية وشرعية الوجود السياسى لرافعيها.

ولم يستجب البعث لفكرة المجتمع القومى الصادرة من خصمه. أما الناصريون فقد انضووا تحت راية عبد الناصر الذى سيحقق لا وحدة اليمن فحسب، وانما سيعمل على تحقيق الوحدة العربية أيضا. ولم يكونوا - بفعل عقدة الحزبية التى تحكمت فى الناصرية، مستعدين للتعاون أو التعامل مع الحزبيين - أياً كانوا-.

وقد اشتدت هذه الحساسيات بعد قيام ثورتى سبتمبر وأكتوبر - أكثر فأكثر، وقادت إلى صراعات سياسية أضرت ضرراً بالغاً بها جميعها، وبالثورتين معاً ولقد سقطت ضحايا لهذه الصراعات - سواء فى شمال الوطن أو جنوبه - ولا سيما فى أحداث ٢٣-٢٤ أغسطس ١٩٦٨ فى شمال الوطن التى لعب انقلابيو ٥ نوفمبر الرجعيون دوراً ماكراً فى إشعالها.

هكذا أظهرت فترة الخمسينيات والستينيات أن القوى الديمقراطية - وباللذات القومية الاتجاه

منها - غير ديمقراطية لا فى التعامل مع غيرها ولا فى التعامل فيما بينها بين، وانها - بفعل ذلك غير قادرة على التقدم خطوة عملية إلى الأمام فى تحقيق مهمة وطنية وديمقراطية مرتبطة تاريخياً بها القضية إنجاز وحدة الوطن.

وبفعل ذلك أيضا استحال تحقيق وحدتها حتى فى جبهة وطنية "شطرية" وحتى بعد أن تحول كل تنظيم "قطرى" إلى تنظيم "شطرى".

وعبر هذا الصراع المرير بين الأطراف القومية احتفظ الماركسيون اليمنيون فى الشمال والجنوب بنظرة صافية إزاء الدور الذى تنهض به الناصرية فى اليمن والدور الذى تنهض به حركة القوميين العرب والجبهة القومية فيها، وتعاونوا معهما إلى أقصى مدى ممكن، أيا كانت وجهة نظرهم الخاصة فى هذه القضية أو تلك.

وقد قاد التعاون المتنامى، والتقارب الفكرى المتزايد بينهم وبين الجبهة القومية، وخاصة مع التيار الديمقراطى الثورى ذى النفس الاشتراكى العلمى الذى كان يرمز إليه عبد الفتاح اسماعيل، إلى أن طرح عبد الله باذيب فى وثيقة برنامجية جديدة أصدرها فى ٣١ يناير ١٩٦٨ باسم "رفاق الشهيد السلفى" ولأول مرة - كما يقول الرجل الثانى فى تنظيمه أحمد سعيد باخبيره - فكرة جديدة تجاوز بها فكرة الجبهة الوطنية، حيث دعا إلى ضرورة وحدة فصائل العمل الوطنى، ممثلة فى تنظيمه، وفى الجبهة القومية، ومنظمة البعث فى تنظيم واحد يقوم على أساس الاشتراكية العلمية، وهو ما عبرت عنه بوضوح الصيغة التالية: "ان السير ببلادنا فى طريق الثورة الديمقراطية ونحو الاشتراكية يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية فى البلاد داخل إطار تنظيمى واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية. ،مثل هذا التنظيم هو وحده القادر على قيادة الثورة إلى أهدافها الساطعة، وهو الشكل المناسب للديمقراطية فى بلادنا، فلا توجد فى بلادنا تقاليد حزبية متأصلة. خلال الكفاح المشترك التحمت عملياً فصائل الثورة والتقدم فى مجتمعنا، وأسهمت جميعاً فى الثورة المسلحة، وانتصارها. ولقد كان التطور والمنطقى والطبيعى للثورة يحتم أن تلتحم هذه الفصائل عضوياً فى تنظيم واحد. وإذا كان قد تعذر ذلك قبل انتصار الثورة المسلحة، فليست هناك ما يمنع ذلك الآن. بل يجب أن لايكون هناك ما يمنع ذلك". (نفسه ص٢٠٦).

أما بالنسبة لشمال الوطن الذى - بعد انقلاب ٥ نوفمبر الرجعى ١٩٦٧ - تعرض لحصار صنعاء الشهير، فإن الوثيقة التى كتبت إبان الحصار ترى أن ما هو مهم الآن هو تقديم "العون لثورة الشمال بكل أشكاله سياسياً وعسكرياً.. مادياً وأدبياً" ذلك أننا بذلك "لن ندافع عن صنعاء فقط، وعن ثورة الشمال فقط، ولكننا سندافع عن عدن وعن ثورة الجنوب أيضا. فإن أى تهديد لثورة الشمال انما هو تهديد لثورة الجنوب، وليست صنعاء وحدها هى لبهدف، بل وعدن أيضا. ان

من الأفضل أن نخوض المعركة الآن قبل أن يمتد العدوان إلى جنوبنا، وقبل أن تزحف قوى الثورة المضادة الينا". "إن التقاء ثورة الجنوب بثورة الشمال فى أرض المعركة ضد العدوان المشترك هو المدخل الصحيح لهزم الاستعمار والرجعية وتحقيق الوحدة اليمنية كخطوة أولى نحو الوحدة العربية" (نفسه، ص٢١٣).

لم يكن موقف باذيب هذا ورفاقه مختلفاً عن موقف التيار الديمقراطى داخل الجبهة القومية، وباللذات فيما يتعلق بالموقف من مصير الثورة فى الشمال. فقد جاء فى القرارات العلنية للمؤتمر الرابع للجبهة القومية الذى انعقد ما بين ٢-٨ مارس ١٩٦٨ والتى عكست وجهة نظره أن المؤتمر يقر بأن "تحررنا الوطنى لن يتحقق بشكله السليم إلا بانتصار ثورتنا فى الشمال وتحقيق وحدة الإقليم اليمنى، ليتحمل مسؤلياته التاريخية. لذلك فدعم الثورة فى شمالنا اليمنى مهمة أساسية وضرورية"

أما فيما يتعلق بإقامة تنظيم طليعى فى الجنوب فإن القرارات لم تتحدث عنها مراعاة الحساسية اليمين، واكتفت بالدعوة إلى تحويل الجبهة القومية إلى "حزب اشتراكى طليعى" "ضمن الخط الاشتراكى العلمى" فى الوقت الذى دعت فيه إلى ايجاد "صيغة علمية لتحقيق وحدة أداة الثورة فى إقليم اليمن بالحوار مع القوى الثورية فى شمالنا اليمنى". (نايف حواتمة، أزمة الثورة فى الجنوب، بيروت ١٩٦٨ ص٢٥٠-٢٥١، ١٥٢).

غير أن الموقف الكامل للتيار الديمقراطى الثورى قد ظهر جليا بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية، حيث تبدأ الحوار مع الفصيل الماركسى، والبعثى، الذى كان يقترب هو أيضا من الفكر الاشتراكى العلمى.

ولكن تعقيدات داخل التيار الديمقراطى الثورى ما لبثت أن ظهرت، بعد حركة التصحيح مباسرة، فلقد أخذ يتجلى عبر التعديد من الأطروحات والممارسات أن هذا التيار لم يكن شيئا واحدا، وهو ما برز بوضوح خلال المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٢-٦ مارس ١٩٧٢، وهو ما انعكس فى جملة ما انعكس فيه - فى اعتبار "التنظيم السياسى الموحد للجبهة القومية فى بلادنا هو أداة الثورة الوطنية الديمقراطية، باعتباره الإطار العريض للتحالف الواسع بين كل القوى الديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة الوطنية الديمقراطية من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ثوريين وبرجوازية صغيرة" - كما جاء فى برنامجه "المرحلة الثورية الوطنية الديمقراطية" الذى أقره المؤتمر. (الجبهة القومية، الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن، دار بن خلدون، بيروت ١٩٧٢، ص٧٧).

وحيث أن التنظيم هو الإطار العريض للتحالف لقوى الثورة الديمقراطية فإن على كل فصيل يزعم تمثيله لاحدى هذه القوى أن يدخل فيه الروح ويعمل من داخله مع التنظيم ككل على بناء

حزب طليعى خاص باليمن الديمقراطية، توطئة لخلق حزب طليعى لليمن كلها - يحقق الثورة الديمقراطية الاشتراكية فيها، وهو ما عبر عنه البرنامج بقوله: "ولذلك فأن العمل من أجل قيام الحزب الطليعى من داخل إطار التنظيم السياسى - الجبهة القومية - وفى سبيل قيام الحزب الطليعى اليمنى الموحد، قضية استراتيجية ضرورية. إنه القيادة المسلحة بأيديولوجية الاشتراكية العلمية، القيادة المنظمة والواعية والقادرة على تحقيق المهام المرحلية المرتبطة بالمهام الاستراتيجية للثورة اليمنية" (ص٧٧).

كان الإصرار على اعتبار الجبهة القومية إطاراً وحيداً للتحالف على الفصائل الأخرى أن تدخل فيه وأن تسهم فى خلق الحزب الطليعى من خلاله يذكر - إلى حد ما - باطروحة "كل الشعب جبهة قومية" وإن كانت هذه الأطروحة تستثنى الفصائل الأخرى الماركسية والبعثية من شرف أن يكون لها موقع فى إطارها، بينما سقط الآن هذا الاستثناء، وبقى شرط الوحدانية فى العمل السياسى، سواء باسم الجبهة القومية أو باسم الحزب الطليعى.

كان هذا الشرط القسرى المسبق دالة على نية اتجاه داخل الجبهة القومية فى "ابتلاع" الفصائل الأخرى فى معدة التنظيم الأقوى، وتمثلها ضمن رؤيته الأيديولوجية والسياسية الخاصة التى تتجاوز الأفق الديمقراطى الثورى رغم التظاهر بتبنى الاشتراكية العلمية، وهو ما برهنت عليه الأحداث جلياً، حيث كان هذا الاتجاه متأثراً بالتيارات الطفولية واليسارية المتطوفة كالماوية والتروتسكية واليسار الجديد، وهو ما قاد إلى الاصطدام باتجاه آخر الجبهة القومية كان يناضل من أجل إعادة بناء الجبهة القومية على أساس الفكر الاشتراكى العلمى.

كان سالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة هو رمز الاتجاه الأول، وكان عبد الفتاح اسماعيل أمين عام الجبهة القومية هو رمز الاتجاه الثانى.

وكان الموقف من وحدة فصائل العمل الوطنى أحد قضايا الخلاف بين الاتجاهين، رغم ما نص عليه برنامج الجبهة القومية.

فكما كان الاتجاه الأول ضد قيام جبهة وطنية عريضة على نطاق اليمن، فإنه كان يرى الجبهة القومية هى "الإطار التاريخى" لوحدة فصائل العمل فى الجنوب.

بينما كان الاتجاه الثانى يستريح إلى فكرة قيام جبهة وطنية ديمقراطية عريضة يمنية - إن بدا ذلك ممكناً ولا يرفض فكرة أن تكون الجبهة القومية اطاراً لتحالف مرن على نطاق الجنوب وحده، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى فيه.

والحوارات التى دارت مع نهاية ١٩٧٢ ومطلع ١٩٧٣ قد أظهرت ملامح هذين الاتجاهين، هذه الحوارات التى شملت أحزاب الشمال والجنوب، كما شارك فيها بشكل من الأشكال بعض الماركسيين المستقلين، كان كاتب هذه السطور أحدهم، حيث أظهرت هذه الحوارات أن عبد الفتاح كان أقرب

ما يكون إلى أطروحة الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة عرض الساحة اليمنية، التى يؤيدها أيضا حزب البعث فى الجنوب، وحزب العمل اليمنى، والحزب الديمقراطى الثورى اليمنى، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، وهو ذات الموقف الذى تمسك به كاتب هذه السطور بعد أن حسم الخلاف فى اجتماع يناير ١٩٧٣ للجنة المركزية للجبهة القومية لصالح الرأى الذى تمسك به سالم ربيع على، وجرى بعده العمل على إقناع الأطراف الحزبية الأخرى به.

ومنذئذ مورست كل الأساليب من أجل اضطرار فصيلى الجنوب: "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" و"منظمة البعث" للدخول فى الجبهة القومية، واقناع فصائل الشمال من أجل اقامة جبهة وطنية ديمقراطية خاصة هناك.

والعودة إلى محاضر الحوارات الآنفة الذكر، والوثائق الأخرى، ومنها رسائل كاتب هذا البحث إلى قيادة الجبهة القومية، من شأنها أن تؤكد هذه الواقعة التاريخية.

وها هم قادة الحزب الاشتراكى اليمنى بدأوا ينفضون الغبار عن هذه المحاضر والوثائق، ويعلنون الحقيقة للناس، تمشياً مع مبدأ العلنية والمصارحة والكشف عن الظروف والملابسات التاريخية التى فرضت وجدأنية العمل السياسى - التنظيمى، وتجاوزت الإمكانية الموضوعية التى كانت واردة حينئذ والمتمثلة فى اقامة تحالف واسع لمختلف المنظمات الثرية، سعياً نحو اقامة حزب طليعى - فى آخر الأمر - بعد اكتمال نضوج شروطه الموضوعية والذاتية.

يقول الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى سكرتير اللجنة المركزية الرفيق سالم محمد فى حواره الضافى مع صحيفة "١٤ أكتوبر" عدد ١٩٨٩/٦/٢١، وفى معرض التأكيد على أنه حدث خروج على أكثر من صعيد على المبادئ الديمقراطية الثورية التى جاءت بها حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية، ومنها هذا الصعيد - يقول: "عندما كنا نتحاور كان هناك رأى بأن تشكيل جبهة وطنية عريضة تكون الجبهة القومية عضواً فيها، وهى تقودها، والآخرون مقرون بهذا الدور الريادى للجبهة القومية، وكان عبد الفتاح اسماعيل يمثل هذا الاتجاه الذى يريد تحالفات على أساس جبهوى. والاتجاه الثانى متطرفاً إلى تلك التنظيمات على أساس أنها منظمات صغيرة، وأن الجبهة القومية تنظيم واسع، وأنهم يمكن أن يضيعوا وسطها. والخطاب التاريخى الذى تناول به سالمين موقفه تجاه هذه المسألة معروف لدى الجميع".

والخطاب التاريخى المعنى هو ما جاء فى كلمة لسالم ربيع على مارس بها نوعاً من الضغط السياسى العلنى بكل ما يعنيه من تهديد مبطن موجه إلى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" و"منظمة البعث" فى الجنوب، لتلكؤهما فى الاندماج فى الجبهة القومية، حين قال إنه أطول حوار فى أصغر بلد فى العالم!

كانت منظمة البعث ترى فى مبدأ الأمر أنه إن أمكن قيام جبهة وطنية ديمقراطية على نطاق

اليمن، فذلك أمر حسن، وإذا صعب ذلك فلتكن هناك جبهة وطنية ديمقراطية فى حدود الجنوب، وأخرى فى الشمال.

وفى نوفمبر ١٩٦٩ أصدرت وثيقة بعنوان "حول الجبهة اوطنية الديمقراطية" دعت فيها "إلى قيام جبهة وطنية ديمقراطية من القوى التقدمية الثلاث، وذلك بغرض تعزيز الاستقلال الوطنى، والتصدى لكافة أشكال التآمر فى الداخل والخارج" - كما جاء فى "التقرير التنظيمى المقدم للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية فى اليمن الديمقراطية المنعقد فى الفترة ٢١-٢٤ أغسطس ١٩٧٥" ص٣-، وهى التسمية الجديدة التى اختارتها منظمة البعث لنفسها بقرار من "المجلس الوطنى للحزب فى ٥ أبريل ١٩٧٤" بعد تبنيها للفكر الاشتراكى العلمى.

ورغم أن الأتحاد الشعبى الديمقراطى" أصبح بعد قيام دولة الاستقلال فى الجنوب يدعو إلى قيام تنظيم طليعى فيه على أساس الاشتراكية العلمية، وغدا يقصر فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية على الشمال، وهو ما اتضح فى وثيقة ٣١ يناير ١٩٦٨، إلا أن تجربة الحوار مع الجبهة القومية التى بدأت عام ١٩٧٠ قد فاجأته بأن اتجاه سالم ربيع على لا يطمع إلى قيام حزب طليعى اشتراكى علمى، وانما إلى تلويب الفصيلين المشاركين فى الحوار فى الجبهة القومية التى لم تتجاوز - كما رأى - صفة الحزب الديمقراطى الثورى التى اكتسبتها بعد المؤتمر العام الخامس لها.

ولم يخف الأتحاد صدمته هذه، حيث تضمنت العديد من مذكراته إلى "الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة القومية" - ومنها مذكرة أرسلت اليها فى أواخر يونيو ١٩٧١ - وإلى "الرفاق أعضاء المكتب السياسى - الجبهة القومية" - وقد أرسلت اليه فى نوفمبر ١٩٧٤ - دهشته مع تراجع الجبهة القومية عن اتفاقات شارك فى إقرارها أمين عام الجبهة عبد الفتاح اسماعيل، مما أفصح عن وجود أكثر من اتجاه داخلها، وعن رغبة فى احتواء الآخرين، وتقاعس عن السعى نحو توفير المقومات اللازمة لقيام الحزب الطليعى، كما تضمنت انتقادات لاذعة للكثير من الممارسات اليسارية المتطرفة، والخروقات الصارخة للستور وقوانين البلاد مما دعاه - آخر الأمر - إلى اعادة النظر فى فكرة أن تكون الجبهة القومية هى وعاء التحالف الديمقراطى لجميع الفصائل، واقتراح "صيغة انتقالية لوحدة الفصائل التقدمية" "تعبر عن خصوصية التحالف الوطنى فى بلادنا"، صيغة "وإن كانت قريبة من الجبهة الوطنية، إلا أنها تتميز عن تجارب الجبهات الوطنية فى بلدان أخرى، بما فى ذلك بعض البلدان العربية" من حيث "ان صيغة الجبهة التقليدية ذات طابع دائم وغير محدد" فى حين أن الصيغة الوسطية المقترحة تجعل "علاقة العمل الجبهوى التى ستقوم مرتبطة بأفق وحدة تنظيمية كاملة فى المستقبل فى حزب طليعى، حينما تنضج الظروف، وتولد القناعة المشتركة لقيامه..." كما جاء فى مذكرة نوفمبر ١٩٧٤.

وإذا كان هدف جناح ربيع على هو قطع الطريق على قيام حزب طليعى عن طريق إذابة الماركسيين داخل وخارج التنظيم فى حزب ذى صيغة ديمقراطية ثورية، رغم تبنّيه - وثائقياً - أيديولوجية الاشتراكية العلمية، فإن هدف عبد الفتاح اسماعيل لا مجرد الالتزام بقرار حزبى اتخذته الجبهة القومية يقضى بأن تكون هى إطار التحالف وبؤرة تخلق الحزب الطليعى، وانما موازنة وتقوية جناحه بالفصيلين الآخرين اللذين كانا يحسان بقرابتها الروحية منه وبالنفور الشديد من جناح التطرف اليسارى و"العنف"، والاختطاف" و"الاعتقالات الاعتباطية" التى تنتهى إلى "التعذيب النفسى والجسدى للمعتقلين أو المحتجزين رهناً للتحقيق" - كما جاء فى مذكرة أواخر يونيو ١٩٧١.

غير أن النتيجة فى كلتا الحالتين هى اضطرار الفصيلين إلى القبول بصيغة كانا يريان أن الوقت ما يزال مبكراً للقبول بها، ألا وهى صيغة "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" "كخطوة أساسية نحو بناء الحزب الطليعى، الشرط اللازم لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، والانتقال إلى بناء الاشتراكية" - كما جاء فى اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ التى أنهت - عمليا - التعدد التنظيمى، وشرُعت لعقد "المؤتمر التوحيدى" فى أكتوبر ١٩٧٥ الذى أعلن قيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية".

ومن المعروف أن الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه، والأمين العام المساعد للحزب الشيوعى اللبنانى نديم عبد الصمد، قد ساعدا فى الوصول إلى اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ ووقعا عليها إلى جانب توقيع ممثلى الفصائل الثلاث التى اتحدت الآن فى اطار تنظيمى واحد، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى الذى لم يقم فى أكتوبر ١٩٧٨ باسم الحزب الاشتراكى اليمنى إلا بعد معركة دامية فرضها ربيع على فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨، لا بهدف الحيلولة دون قيامه فقط، وانما أيضا بهدف الاتجاه بالثورة فى منحنى آخر غير المنحنى اليسارى الغامر الذى كان قد دفع بالبلاد اليه، منحنى النهج الإصلاحى الذى يفتح مصاريفها لتسلل النفوذ الرجعى والاستعمارى.

هكذا يمكن القول إن الانتقال من صيغة التعددية الحزبية والتحالف الوطنى الديمقراطى إلى نظام الحزب الواحد قد تم فى ظروف صراع سياسى وأيديولوجى وتنظيمى محموم بين جناحين داخل الجبهة القومية كان يسعى كل منهما بادخال الأطراف الأخرى فى اطار تنظيمى واحد - أياً كانت تسميته وطبيعته ونوعيته - إلى تقوية جانبه فى مواجهة الجناح الآخر.

وحيث أن الذى كسب الجولة فى الصراع هو الجانب الأقرب إلى رؤية وموقف الطرفين الآخرين، وحيث أن قيام الحزب الطليعى لم يتحقق إلا فى أعقاب جولة صراع دامية هذه المرة هزم فيها

الفريق المرفوض من الجميع، ومن مجمل أطراف الحركة الوطنية اليمنية - لذلك كله، ولغيره من الأسباب التى لا مجال لتعدادها هنا، فإن قيام الحزب الاشتراكى اليمنى مثل خطوة وطنية واجتماعية وسياسية وتاريخية عظمى، رغم كل الظروف الصحية التى سبقت وصاحبت نشأته، ورغم عدم تكامل الشروط الموضوعية والذاتية لقيامه، ورغم الضغوط السياسية والمعنوية التى مورست من موقع السلطة - وحتى باسم المصلحة العليا - ضد الفصيلين الآخرين من أجل التعجيل بقيامه.

وعن هذه الظروف والملابسات غير الصحية يقول الرفيق سالم صالح محمد فى اللقاء الذى أجراه مع الصحفيين والأعلاميين فى قاعة فلسطين فى ١٩٨٩/٦/٦: "إن أخطر ما حصل فى الفترة الماضية هو ضرب التحالفات وتعبيراتها السياسية... الكل يتذكر أننا كنا ثلاثة تنظيمات موجودين على الساحة، وكان هناك حوار ناجح، لكن بفعل موقف "سالم ربيع" تم ضرب النحالفات بقوة فى خطابه المعروف فى ٣٠ نوفمبر ٧٧م" (صوت العمال ١٩٨٩/٦/٨)، كما يقول فى حواره الأنف الذكر صحيفة "١٤ أكتوبر": "وكان هناك اتجاه آخر لدى كل شخص على حدة، من حيث تعزيز مواقعه، بمعنى أن تأتى عناصر جديدة إلى التنظيم السياسى لتدعيم مكانته.. أى تأتى عناصر من هذا الفصيل أو ذاك لتعزز موقع هذا الشخص أو ذاك فى السلطة".

أما الصيغة الواقعية والمرحلية التى كان يجدر الأخذ بها حينئذ فهى - كما يرى - "التحالف الجبهوى" ذلك أنها كانت "هى الصيغة الأنسب للواقع. ولكن الضغط الذى مارسه اليسار المتطرف عجل بقضية الدمج".

غير أنه فى نفس الوقت - يؤكد على قيمة وأهمية قيام الحزب، بقطع النظر عن كل المآخذ على ظروف نشأته. "ومع ذلك فإن الخطوة بحد ذاتها خطوة تاريخية متقدمة وهامة: فكون فصائل العمل الوطنى تتوحد فى إطار واحد، وعبر الحوار، فذلك يعتبر عملاً متقدما".

من الجدير بالتنويه هنا أيضا أن السكرتير الأول لحزب الوحدة الشعبية اليمنى الرفيق جاد الله عمر يتوصل إلى ذات التقييمات الموضوعية.

فهو فى الحديث الذى نشرته "صوت العمال" فى عدد ١٩٨٩/٥/١٨ نقلاً عن ندوة شارك فيها نشرتها "قضايا العصر" فى عدد يونيو ١٩٨٩ يقول: "...تحقيق الاستقلال فى الجنوب، وفك الحصار عن صنعاء بالتحالف العريض. ويبدو أنه تم تجاوز هذا التحالف العريض للاعتقاد بأن المراحل يمكن اختصارها..."، كما يقول فى مكان آخر عن الأيجابى والسلبى فى قيام الحزب إن "التحضير للتوحيد لم يكتمل وينضج، ويعتمد على الادارة والاختيار الحر، ومع ذلك فإن عملية

التوحيد كانت خطوة إلى الأمام..." (وجهة نظر، مقدمة إلى الرفيق الأمين العام للجنة المركزية للحرب الاشتراكى اليمنى على سالم البيض).

كانت الخطوة اللاحقة التى ترتبت على قيام التنظيم السياسى - الموحد - الجبهة القومية فى الجنوب هى قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية فى شمال الوطن فى ١١ فبراير ١٩٧٦ من عدد من الفصائل الماركسية والقومية والوطنية.

أما الرأى الذى كان يتبناه كاتب هذا البحث، وهو ما أعربت عنه رسائله إلى الجبهة القومية والفصائل الأخرى وكتاباته فى المجلات القاهرية والبغدادية خلال السبعينيات، فهو أن أزمة العمل الوطنى الديمقراطى لن تكون قد حلت بتوحيد الفصائل الثورية فى الجنوب فى تنظيم واحد، وتوحيد ذات الفصائل فى الشمال فى جبهة واحدة ورغم الأهمية الفائقة لقيام الحزب الاشتراكى اليمنى كطليعة للحركة الوطنية اليمنية، ورغم قيمة توحد بعض الفصائل فى الشمال فى جبهة واحدة، فإن كل مجريات الأحداث خلال عقد كامل تبين بجلاء، بأن كلتا الصيغتين التوحيد يتبين أبعد من أن تكونا قد وفرتا الآلية السياسية والتنظيمية لتوحيد كل القوى الوطنية والديمقراطية والمستنيرة والاشتراكية فى كل من شطرى اليمن، ولحل معضلة الديمقراطية فى صفوفها، فضلاً عن إيجاد الرافعة الوطنية والتاريخية الشاملة التى يقوم عليها وبها اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد، ومن ثم اليمن الديمقراطى الاشتراكى.

تلك هى المعضلة التاريخية المزمنة التى عجزت الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية عن العثور على حل لها منذ لحظة ميلادها فى منتصف الخمسينيات وحتى الساعة.

ومما يفاقم من خطورة المشكلة أنه حتى ذلك القدر من الوحدة الوطنية والسياسية والتنظيمية الذى تحقق بقيام الحزب الاشتراكى اليمنى والجبهة الوطنية الديمقراطية، قد تعرض للضياع، لا بسبب التآمر الخارجى، وانما بسبب خلل فى بنية كل منهما، مما جعل من الصعب القول بأن كلاً منهما يجسد كل قوى التحالف الطبقى والسياسى المدعوة تاريخيا لقيادة حركة التجديد والتغيير والتقدم هنا وهناك.

ولا حاجة إلى القول أنهما بوضعهما الراهن، وبأخذهما معاً كطرفين متحالفين، تحت قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى، لا يمثلان سوى زاويتين اثنتين فى صرح الوحدة المنشودة للحركة الوطنية والتقدمية اليمنية الذى بدون تشييده من الصعب تصور كيف يمكن أن تقوم لليمن الديمقراطى الموحد قائمة.

وإذا كانت وحدة الحزب والوحدة الوطنية والمجتمعية فى اليمن الديمقراطية قد أصيبت بالأضرار

البالغة منذ "أزمة أغسطس ١٩٧٩" إلى مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦، مما ضيق أكثر فأكثر القاعدة الاجتماعية التى يقوم عليها النظام الوطنى الديمقراطى، وفتت بشكل مطرد عرى التحالف الوطنى الذى كانت الثورة الثورة قد نجحت فى تحقيقه فى مجرى حرب التحرير الشعبية ضد المستعمر، فإن الجبهة الوطنية الديمقراطية بخروج الأطراف الأخرى الوطنية والقومية التى شاركت فى قيامها منها لم تعد - فى واقع الأمر - سوى تسمية أخرى لحزب الوحدة الشعبية اليمنى، الذى لحقته هو أيضا أضرار بالغة بانسلاخ شرائح منه أسهمت فى بنائه بفعل كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ - مما جعل منه ومنها - أى من حزب الوحدة الشعبية والجبهة الوطنية - مجرد طرفين وطنيين مدعوين شأن غيرهما، إلى العمل الجاد من أجل قيام جبهة وطنية ديمقراطية عريضة فى شمال الوطن.

ليس هناك بين قادة الحزب الاشتراكى اليمنى والجبهة الوطنية الديمقراطية من يتستر على هذا الواقع المأساوى، أو من يدارى هذه الأزمة الشاملة الوطنية والاجتماعية والسياسية والسيكولوجية التى يمر بها المجتمع اليمنى، وتمر بها الحركة الوطنية اليمنية بجميع أطرافها.

ولأن الوقفة النقدية التى مثلتها وثائق الكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠-٢١ يونيو ١٩٨٧ لم تعد كافية لتوصيف وتحليل أبعاد هذه الأزمة العامة، ولتقديم المعالجات الصائبة لها فإن الحزب عكف ويعكف على دراستها على نحو أكثر عمقا وشمولية وبعداً، وشرع فى وضع الاتجاهات العامة لمواجهتها.

وقد مثلت دورة اللجنة المركزية الخامسة عشر للحزب الاشتراكى اليمنى التى عقدت ما بين ٢٨-٣١ مايو ١٩٨٩ نقطة البدء فى هذا التحرك الهادف إلى "صياغة برنامج للإصلاح فى حياة حزبنا وثورتنا وشعبنا" ذلك أن "الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل يبرز كضرورة موضوعية ملحة لمعالجة الاختلالات والأخطاء التى رافقت بناء هيكل السلطة وأجهزتها وأدواتها المختلفة وعلاقة عناصر المنظومة السياسية ببعضها البعض، بما فى ذلك الدور القيادى للحزب، وكذلك علاقة هيئات سلطة الدولة ببعضها ودور ومكانة المنظمات الجماهيرية فى إطار المنظومة السياسية، وكذا الاختلالات والأخطاء المتصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية الادارية" - كما جاء فى البلاغ الصحفى الصادر عن دورتها هذه -

وأوضحت اللجنة المركزية فى هذا البلاغ الصحفى أن "الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل ينطلق من الفهم العلمى لقانونيات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها المحركة ودور الطبقات والفئات فيها" وأكدت أن الإصلاح "يهدف إلى تطوير أوضاع الحزب الداخلية، وتوسيع القاعدة الأجتماعية للنظام، وتصحح الأخطاء التى اضرت بالتحالف الوطنى الديمقراطى وبمستوى مشاركة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الثورة الوطنية الديمقراطية وصياغة الاستراتسجية الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطنى الشامل الاجتماعى ونظام الدولة باتجاه

إشاعة الديمقراطية بصورة متزايدة فى المجتمع، توسيع مشاركة الجماهير فى إدارة سلطة الدولة". (صحيفة "١٤ أكتوبر" ١٩٨٩/٦/١٢).

ومعروف أن الحزب والجبهة الوطنية يمدان أفق نظرتهما ومعالجتهما بحيث تشملان الساحة اليمنية كلها، فليس هناك إصلاح حقيقى وفعال وقادر على الثبات والاستمرار مالم يعم الساحة اليمنية كلها، وينتظم الحركة الوطنية الديمقراطية جميعها، ويدفع بها خطوات أبعد على طريق تحقيق مشروعها التاريخى الذى يمثل قيام اليمن الديمقراطى الموحد حجر الزاوية له.

وكما قال أمين عام الحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض فى كلمته الضافية بمناسبة الذكرى العشرين لخطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية: "لا يليق أن نتحدث عن إصلاح وتجديد مماثل فى فهم القضية الوطنية للشعب اليمنى". (صحيفة ١٤ أكتوبر ١٩٨٩/٦/٢٢.

إن احدى القضايا المحورية ذات الصفة الشمولية التى تتطلب إعادة النظر والتصحيح هى قضية الموقف من الديمقراطية السياسية، بما فيها الموقف من التعددية الحزبية.

وإذا دان "الموقف الديمقراطى هو المسألة الجوهرية الأولى فى عملية الإصلاح، وهو المضمون العام للعملية كلها" كما جاء فى كلمته الآنفة الذكر، فإن التعددية الحزبية فى مجتمع توجد فيه التعددية الطبقية والفئوية والسياسية والأيديولوجية والثقافية، بل وتوجد تحت السطح فيه أحزاب بالفعل، عن تلك التى يمكن أن تنشأ فى ظل السماح بالتعددية الحزبية، هى واحد من أبرز مظاهر الديمقراطية.

وفى مجتمع ينتمى إلى البلدان النامية والمتخلفة التى لم تعرف سوى "الاستبداد الشرقى" مقروناً بالقهر الأجنبى، فإن أعطاءه حرية الإعراب عن انتمائه السياسى، والاشتراك الحرفى فى توجيه مصير وطنه فى ظل دولته المستقلة سواء بشكل فردى أو جماعى، عبر نقابة، أو حزب، هو أكثر من مجرد الحصول على حق ديمقراطى تقليدى، فهو نوع من اعادة الاعتبار للذات الأنسانية التى سحقت عبر العصور، وتأكيد حقوق المواطنة، وممارسة حق السيادة الوطنية المستلب، وإنهاء حالة الأغتراب الوطنى التى ظل يعانيها المواطن اليمنى لا خارج وطنه فحسب، وانما داخله أيضاً.

والاعتراف بالتعددية الحزبية يساوى الاعتراف بالحقيقة المرة، وهى أن أزمة العمل الوطنى لم تلق لها حلاً إلى اليوم، وأن منع الحزبية فى الشمال بعد قيام الثورة حرم الثورة من امكانية أن تلعب أطراف الحركة الوطنية وشخصياتها دوراً تعبوياً وشعبياً وتنظيمياً أكبر من ذلك الدور الذى لعبته من أجل ترسيخ دعائمها، وأن أخطر الأحزاب السياسية فيه وفق المادة (٣٩) من الدستور الدائم الذى وضعه "المجلس الوطنى" عام ١٩٧٠، خدمة لمصالح الإقطاع لم يلغها فعلاً، وإنما اضطرها إلى العمل فى ظل اللاشرعية تماماً هو قائم اليوم، وان إلغاء التعددية فى جنوب الوطن

بقيام التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، ومن ثم الحزب الاشتراكى اليمنى، لم ينههما عملياً، ذلك التنظيم والحزب لم يضما سوى أولئك الذين أعلنوا إيمانهم بالماركسية - اللينينية، مما فوت على الحزب فرصة العثور على لغة مشتركة مع أحزاب وطنية وقومية ليست بحكم انتمائها الطبقى والأيديولوجى فى موقع الخصم له، بدليل أنه شجع بعض أطراف الحركة الوطنية فى الشمال القريبة منه على التعاون معها، بل وأشركها فى إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية التى تكونت بالفعل فى ١١ فبراير ١٩٧٦ لمواجهة الأوضاع هناك.

وإذا كان الحزب الاشتراكى اليمنى يعتبر نفسه فى موقع الطليعة بالنسبة للحركة الوطنية اليمنية كلها، فإن الاعتراف له بهذا الدور يتحقق عبر اعترافه بأدوار الآخرين، وعبر الدفاع عن حقهم فى الوجود التنظيمى المستقل على نطاق اليمن كلها، وعبر إعطائهم هذا الحق فى الشطر الذى يمارس فيه الحكم فعلاً، ومن ثم ضرب المثل الديمقراطى، وعبر إقامة تحالف سياسى معهم تتسع به قاعدته الاجتماعية، وعبر اشتراكهم فى السلطة إلى جانبه، ومن ثم إقامة حكم الجبهة الوطنية الواسعة، بدلاً عن حكم الحزب الواحد الذى ربما كانت مضاره أكثر من فوائده.

ثم أن المرحلة التاريخية التى تمر بها اليمن الديمقراطية، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، التى تعنى وجود التعددية الطبقية التى تمتد من العمال والفلاحين إلى البرجوازية الصغيرة والوسطى، تعنى فى نفس الوقت الاعتراف الطبيعى بحق هذه الطبقات والفئات فى التعبير عن نفسها سياسياً عبر الأحزاب التى تمثلها.

والقول بأن الحزب يمثل جميع هذه الطبقات والفئات هو نوع من الحكم المسبق الذى لا ينتظر الحيثيات. وامتياز لهذا يمكن أن يحققه الحزب لنفسه، لا عبر الطرح النظرى، أو الادعاء اللفظى، أو حتى النص فى وثائقه، وإنما من خلال الاقتناع بسياسة العملية.

ولكن، لأن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة ورافع راية نظريتها وأيديولوجيتها، وذلك ما تسمح به الطبقات والفئات الأخرى، فإنه من السابق لأوانه، افتراض أن هذه الطبقات والفئات ستسلم قيادها له، إلا إذا كان ذلك من باب الخداع والتظاهر، بغية النفاذ إليه، وحمل بطاقته، وتخريبه من داخله.

ولعل الأزمات السياسية، والصراعات الدموية، التى عاناها الحزب وعانتها الجبهة القومية، والتنظيم السياسى الموحد - الجبهة، وكانت ذروتها العليا كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ ليست بعيدة عن فعل هذه الطبقات والفئات، حتى ولو زعم أو بدا أن بعض ممثليها السياسين والأيديولوجيين من أكثر الناس حماسا للفكر الاشتراكى العلمى.

ولربما اختلفت الأمر، أو كانت المحن أخف، لو أن الزمن امتد بالأحزاب الديمقراطية التى كانت فى موقع الحليف الحقيقى للجبهة القومية، وأمكن ترجمة هذا التحالف فى صيغة جبهة وطنية أو

صيغة انتقالية أرقى، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى فى زمن أبعد قليلاً تكون نضجت فيه شروط قيامه، وبعيداً عن شبهة توليده فيما يشبه العملية القيصرية تحت تأثير صراعات سياسية محمومة داخل الجبهة القومية ذاتها.

أما وقد حدث ما حدث، وتعرض الحزب ذاته لما يتعرض له أى جنين جاء بالتوليد من المتاعب والآلام والمعاناة، بما فيها سقوط ضحايا كان على رأسهم مؤسس الحزب ذاته - عبد الفتاح اسماعيل - وخروج أو إخراج بعض من أسهموا فى قيامه بدور رئيسى من الفصائل الثلاث، وتعرضت بذلك تجربة التوحيد من أساسها للاهتزاز، بدءاً من اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥، وانتهاء بقيام الحزب، فإنه لا مفر من التسليم بأنه لم يكن كل شئ على ما يرام، وإلاّ لما حدث ما حدث، ولا مفر بالتالى من الاعتراف بأن أزمة العمل الوطنى الديمقراطى فى اليمن الديمقراطية لم تحل تماماً، وأن نقطة البداية الجديدة فى ضوء الخبرة التاريخية - حتى وإن كانت مضمخة بالدم - هى فتح مسام المجتمع، وإتاحة التعددية الحزبية، دون أن يعنى ذلك إعادة نظر فى شرعية وجود الحزب الاشتراكى اليمنى كوليد للأحزاب التى تشكل منها، ولكن دون أن يعنى ذلك أيضا حرمان الذين وجدوا أنفسهم خارجة عن الماركسيين بفعل الأزمات السياسية والدموية التى مربها من حق أن يكون لهم منبرهم الحزبى، والذين سيكونون - بكل تأكيد - أقرب حلفاء الحزب الاشتراكى اليمنى بين جميع قوى التحالف الأخرى، والذين قد يعودون إلى التلاحم والتوحيد معه فى ظروف ديمقراطية حقة لاشبهة معها لأى قسر أوإكراه.

ولا أملك فى هذا الصدد إلا أن أزكى بقوة أطروحة الرفيق جاد الله عمر التى جاء فيها أن بعض الرفاق يظنون "أن التعددية ستكون بديلاً لوحدة الحزب، وبديلاً للحزب نفسه.. أو بمعنى آخر أنها تقدم الدليل على فشل وحدة أداة الثورة، وانها عودة إلى مرحلة ما قبل ٥ فبراير ١٩٧٥. وما ينبغى التنبه له مبتدأ أن يكون الحزب الاشتراكى اليمنى، وقبله التنظيم السياسى الموحد، قاما على وحدة فصائل حزبية اجتمعت لها شروط الوحدة نوعاً ما، بعد أن صارت متماثلة إلى حد كبير فى رؤيتها النظرية ونهجها السياسى والمبادئ التنظيمية لحياتها الداخلية".

غير أن هذه الوحدة "تختلف عن الإطار الجبهوى للتحالف، وتختلف عن التجمع السياسى الذى يضم فى إطاره خليطاً من الآراء والأفكار المتباينة فى منطلقاتها وأهدافها، مع أن وحدة فبراير قد ألحق بها بعض الضرر، خاصة فى ضوء نتائج أحداث ١٣ يناير ٨٦م". (وجهة نظر....ص١٧).

وعدا ذلك فإن الإصرار على فكرة الحزب الواحد فى جنوب الوطن بكل ما ترتب ويترتب عليها من نتائج سلبية على جنوب الوطن لا تعطى الحكم القائم فى الشمال ذريعة للاستمرار فى خطر

العمل الحزبى وفى فرص التنظيم الوحدانى: «المؤتمر الشعبى العام»، وانما هى تعتقد أيضا إمكانية إقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة هناك يكون حزب الوحدة الشعبية اليمنى أحد أطرافها، ذلك أنها ترى فى جميع حزب الوحدة الشعبية نسخة شمالية للحزب الحاكم فى الجنوب الذى يلغى وجود الآخرين، ولا يؤمن بتحالف أو تعاون، ولا هم له إلا احتكار السلطة - والجاه، وفرض مشيئته على الشعب، ناهيك عن التجاوزات الاقتصادية والاجتماعية التى مست حتى مصالح المنتجين الصغار.

ومرة أخرى أجد نفسى فى حالة اتفاق تام مع ما كتبه الرفيق جار الله عمر من «أن استمرار فكرة الحزب الموحد(الحزب الواحد) فى جنوب الوطن سبب رئيسى من جملة الأسباب والعوامل التى تعيق وتكبح قيام أية تحالفات عريضة فى الشمال، يلعب فيها حزبنا دوراً قيادياً، أو شريكا أساسياً.. لأن القوى التى نريد أن نتحالف معها كانت ولا تزال تنظر إلى نموذجنا فى الجنوب، وترى فيه نموذجاً غير مستحب، بل مرفوض من قبلها، لأنه يستبعد الآخر كليا، ويرفض التعايش والحوار معه.. ولا يعترف بالجوامع المشتركة التى تقود إلى التأطير السياسى والبرنامجى للتحالفات الوطنية الاجتماعية.. وظلت هذه القوى تنظر إلى الحزب كقوة خطيرة عليها تنزع إلى الاحتواء المطلق، وبصورة قسرية، لوجودها ومصالحها وقيمها الثقافية، وأبرزت وتبرز فى أحيان كثيرة عزوفها عن التحالف معنا بخوفها من طغيان الحزب الواحد الذى يطمس ويلغى وجودها، وبالتأميم الخاطىء لبعض مصالح الفئات والشرائح الصغيرة» (نفسه ص١١).

ان اليمن الديمقراطية غدت مشتلاً للحقل اليمنى كله. ولا محيص من جعله أخضر بهيجاً جميلاً، ولا محيص من اشتراك كل قوى الخير والتقدم فى اشاعة الخضرة والبهجة والجمال فيه، حتى ترى فيه جماهير الشعب اليمنى مستقبلها الموعود. ومن أجل ذلك لابد من إشاعة الديمقراطية السياسية الواسعة لهذه القوى نفسها، وتشكيل تحالف وطنى اختيارى بينها، يحتل الحزب الاشتراكى اليمنى موقعه الطليعى والطبيعى.

إن حلاً سعيداً يعنى الخروج النهائى من أزمة العمل الوطنى فى اليمن الديمقراطية، ونقطة الانطلاق نحو حل أزمة العمل الوطنى فى عموم الوطن، هذه الأزمة التى لم يستطع الغاء التعددية الحزبية وقيام نظام الحزب الواحد، ولا قيام جبهة وطنية ديمقراطية فى شمال الوطن تحولت إلى مجرد واجهة لحزب الوحدة الشعبية اليمنى - لم يستطع أن يحلها، مما وضعنا فى المأزق الراهن الذى لا مخرج منه إلا بالعودة إلى صيغة التعددية الحزبية، والتحالف الوطنى الديمقراطى الاختيارى، والذى يحتل كل حزب فيه المكانة التى تؤهله لها انجازاته الوطنية، وشعبيته.

فى حديثه الآنف الذكر فى صحيفة «١٤ أكتوبر» ينبه الرفيق سالم صالح محمد إلى هذا المأزق

والمخرج منه كما يلى: "هذا الوضع - المأزق الذى أوصل التجربة إلى ما وصلت إليه، لأنه وجدت نظرة ذاتية، ولم توجد نظرة علمية تجاه ما يعنيه التحالف".

ومن هنا لابد من فهم كيف ينبغى أن يتم "التحالف فى مرحلة تاريخية معينة.. وهى بالطبع مرحلة طويله يجب أن يوجد خلالها ليس فقط الصبر والنفس الطويل، بحيث نصل إلى تحقيق الأهداف الكبرى.. ولكن النظرة الاستراتيجية البعيدة التى تتفهم جدوى هذه التحالفات وضرورتها لمراحل تاريخية طويلة".

إن إطار التعددية الحزبية والتحالف الوطنى الديمقراطى فى كل من جنوب الوطن وشماله يحدده الوضع الاجتماعى - الطبقى القائم.

حيث أن اليمن الديمقراطية قد أحدثت تحولاً ديمقراطيا فى بنية المجتمع اختفت معه طبقة الإقطاع وشبه الإقطاع والفئة الكمبرادورية ولم يكن للحركات السلفية السياسية - الدينية المشايعة اليوم لقوى التخلف والتطاول وجود يذكر فيها من قبل الاستقلال، فإنه من الطبيعى ألاً تتسع التعددية فيها لمثل هذه الطبقات والفئات والقوى التى تجاوزتها حركة التطور الاجتماعى والسياسى فيها، مما يعنى أن التعددية ستكون مقصورة على القوى الاجتماعية التى لها وجود بالفعل، القوى الحية المنتجة، بدءاً من العمال، مروراً بالفلاحين، وانتهاء بالبرجوازية الصغيرة والوسطى.

أما فى شمال الوطن، حيث تتعايش طبقات وفئات الإقطاع والكمبرادور، جنباً إلى جنب مع البرجوازية البيروقراطية والمدنية، فضلاً عن البرجوازية الصغيرة والوسطى، حيث يوجد للحركة السلفية الأخوانية حضور فعلى، وتشكل قسماً من قوى التحالف الحاكم الذى تتصدره البرجوازية البيروقراطية المسنودة أساساً بالبرجوازية المدنية، فإن من الطبيعى أن يتسع نطاق التعددية ليشمل - إضافة إلى فصائل العمل الوطنى الديمقراطى الماركسية والبعثية والناصرية والوطنية - التنظيمات التقليدية الإصلاحية واليمنية، بما فيها تنظيم الأخوان المسلمين، جنباً إلى جنب مع الأحزاب الدينية - السياسية الجديدة المناهضة لحزب الأخوان والمتبنية فهماً للإسلام يجعلها حلقة طبيعية لأطراف الحركة الوطنية.

إن قيام جبهة وطنية ديمقراطية فى جنوب الوطن بزعامة الحزب الاشتراكى اليمنى تشارك فى تكييف مسيرة المجتمع والدولة، وقيام جبهة وطنية ديمقراطية في شمال الوطن، يمكن أن يشكلا ركيزتين لبناء جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على مستوى اليمن يمثل وجودها الجسر الشعبى - الوطنى - السياسى الذى من الصعب تصور كيفية تحقيق وحدة اليمن ديمقراطيا بدون وجوده.

إن القبول بفكرة "التنظيم السياسى الموحد" التى نص عليها "بيان طرابلس" المبرم فى ٢٨

نوفمبر ١٩٧٢ بين الحكومتين اليمنيتين، لا يعنى تخلياً عن فكرة الجبهة الوطنية الخاصة بكل من شطرى الوطن، أو تخلياً عن الجبهة الوطنية الديمقراطية الشاملة للوطن كله.

بل ان هذا التنظيم نفسه ينبغى أن يتسع لكل الأطراف الوطنية والسياسية فى اليمن ، حتى وإن احتل "الحزب الاشتراكى اليمنى" والمؤتمر الشعبى من صور الجبهات الواسعة التى تلتقى وتتحاور فيها الأحزاب والتنظيمات الحاكة والرسمية والمعارضة.

ولا يخامرنا شك فى أن الحزب الاشتراكى اليمنى يلتقى مع هذا الرأى، ولن يألو جهدا فى سعيه لإقناع قيادى المؤتمر الشعبى العام فى أن يكون لهذا التنظيم هذه الصبغة الجبهوية الديمقراطية والمرنة.

والمعضلة تكمن فيما إذا كان الطرف الآخر سيقبل بهذا المسعى. ولا نرى مبرراً لذلك الانزعاج الذى أعرب عنه رئيس تحرير "الحكمة" الزميل الجاوى فى عدد مايو ١٩٨٩ عندما تصور أن الأخذ بصيغة التنظيم السياسى الموحد يعنى - بسهولة - احتمال أن تتواطأ الحكومتان لتفقيس "نظام الحزب الواحد". فما يجمع ما بين الحزب الاشتراكى اليمنى وأطرافه الحركة الوطنية بجميع اتجاهاتها هو أكبر مما يجمعه مع "المؤتمر الشعبى العام"، وحرصه على أن يكون لهذه الأطراف حضور شرعى فى هذا التنظيم ليس موضع شك أو ريبة لدى أحد منها.

ثم أنه من غير الجائز قانونيا إلغاء هذه المادة القاضية بإقامة مثل هذا التنظيم من "بيان طرابلس" بحجة أن "مشروع دشتور دولة الوحدة" تتضمن الأخذ بالتعددية الحزبية، ذلك أن هذا الدستور ما يزال مشروعاً ولم يغد وثيقة رسمية موقعاً عليها من حكومتى اليمن، بينما "بيان طرابلس" التى تنص على مادة إقامة التنظيم السياسى الموحد غدا وثيقة رسمية معترفاً بها حتى من الجامعة العربية، التى كان طرفاً فى إبرامه، ولأن التعددية الحزبية غير منصوص عليها بهذا الوضوح فى هذا المشروع، وكما نفهمها نحن اليوم، حيث أن المادة (٣٩) تضعها فى مثل هذه الصيغة العامة: "للمواطنين فى عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق فى تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً" فهذا الربط لحق التنظيم السياسى والمهنى والنقابى بنصوص الدستور يتيح المجال للتخلص من هذه المادة بحجة أنها لا تتعارض مع أحد نصوص الدستور.

أما اعتبار هذا المشروع برنامجاً تتبناه التنظيمات السياسية والجماهيرية من خلال مؤتمر عام لتحقيق الوحدة اليمنية فهو نوع من المصادرة على المطلوب، ذلك أن هذا البرنامج الذى ينطوى على مطاعن عديدة ينبغى تقديمه أولاً للرأى العام، وإخضاعه للنقاش من قبل الشعب - مصدر السلطة - وممثلة السياسيين، الذين بحكم وعيهم الاجتماعى والسياسى المتقدم المعبر عن مصالح مختلف طبقات وفئات وقوى الشعب لا محيض من تمكينهم - ديمقراطيا - من قول كلمتهم فى هذا

المشروع.

وبعد: فإن المعضلة التى واجهتها قضية الوحدة اليمنية حتى بعد أن خرجت من يد قوى الإقطاع المتنافسة، وعلى رأسها بيت حميد الدين، وغدت قضية الحركة الوطنية اليمنية، هى عدم الانتباه الكافى للطابع الديمقراطى لها، وغياب العلاقات الديمقراطية بين أطراف هذه الحركة، وفقدان قيام آليات اجتماعية وروافع وطنية ديمقراطية موحدة يأتى قيام أحزاب وجهة وطنية ديمقراطية على نطاق الوطن فى مقدمتها.

ان كل مؤمن بالديمقراطية كسبيل وحيد إلى الوحدة اليمنية الديمقراطية المنشودة لا يملك إلاّ أن يناضل من أجل قيام هذه الروافع والآليات الوطنية الديمقراطية الموحدة حزبية وجبهوية وجماهيرية.

* * *

طريق الوحدة اليمنية
طريق التعددية السياسية
والجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة

الوطنيون، والديمقراطيون، والتقدميون اليمنيون كانوا منذ البدء مع قيام دولة يمنية مركزية واحدة، وطنية ديمقراطية، ولم يكونوا مع فكرة اقامة دولة فى الجنوب تضاف إلى دولة الشمال القائمة، ولا مع مثل هذه الدولة فى الجنوب، ثم إقامة اتحاد فيدرالى او كونفدرالى مع دولة الشمال.

ذلك كان موقف الجبهة الوطنية المتحدة، والمؤتمر العمالى - رغم وجود قيادة الأصنجية المشبوهة - والماركسيين، وحركة التقدميين العرب، والبعث والطلبة اليمنيين الماركسيين فى القاهرة.

غير أن مسارعة الاستعمار البريطانى إلى إقامة دولة "الاتحاد الجنوب العربى" التى أراد بها اعتراض حركة التحرير والتوحيد الوطنى اليمنية، ووضع حاجز أمام المد القومى الوحدوى العربى الذى كانت تقوده الناصرية وبلغ ضفاف البحر الأحمر الشرقية، وهو ما تمثل أيضا فى قبول الإمام الاضطرارى بدخول المملكة اليمنية فى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة فيما أسمى بـ "اتحاد الدول العربية"، وتحول قضية تقرير مصير جنوب اليمن إلى قضية قومية ودولية - بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ أكتوبر ١٩٦٣ واقتحام جيش عبد الناصر لليمن، انتصاراً لثوارها، واضراربريطانيا على ألا تسلم السلطة كشرط لجلائها من البلاد إلا إلى "رعايا" دولة "اتحاد الجنوب العربى" لا إلى صنعاء أو القاهرة، وقبول هاتين بتسليمها إلى مواطنى هذا الجزء من اليمن - كل ذلك قد جعل قضية إقامة دولة فى جنوب اليمن مسألة حتمية لافكاك منها.

وكان أمر الحصول على "حق تقرير المصير" مع التمسك بقضية الوحدة اليمنية وارداً أيضاً لدى أطراف الحركة الوطنية، بما يعنيه ذلك من حق إقامة دولة وطنية ديمقراطية فى الجنوب، والاستمرار فى النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية.

وكان التيار الماركسى بزعامة عبد الله باذيب أقدم وأسرع التيارات الوطنية إلى طرح وقبول هذا التحدى الوطنى، إذا ما بدا أن الظروف تحتمه.

وقد بادر عبد الله باذيب إلى تحديد وجهة نظره فى ذلك صراحة وبلا مواربة فى مقال له نشر فى جريدة "اليقظة" عدد ١١ مايو ١٩٦١، وهو ما أكد عليه "الميثاق الوطنى" لتنظيمه "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" الذى تأسس فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١.

كان ذلك خطوة لابد منها من أجل إخراج الاستعمار البريطانى من البلاد، أما الخطوة الوطنية الاستراتيجية والنهائية فهى قيام "يمن حر ديمقراطى موحد" حسبما جاء فى الميثاق.

ولا بأس من إيراد الفقرة الخاصة بذلك - كما جاءت فى المقال الآنف الذكر-: "إن ما نريده من بريطانيا هو التسليم بحقنا الطبيعى المشروع، حقنا فى تقرير مصيرنا بكل حرية، وبعيداً عن أى نفوذ أجنبى. والآن فإن المستررراو يهمه أن يعرف ماذا سنفعل إذا حصلنا على هذا الحق بالشكل الذى نريده، وعن طريق كفاح الشعب، فى حين يكون الشمال اليمنى على هذا الحال من تخلف الأوضاع والتغلغل الاستعمارى الأمريكى.. فليعرف إذن أن الشعب فى هذه الحالة، وقد أصبح سيد مصيره، لن يتردد فى أن يقيم حكومة وطنية ديمقراطية للجنوب اليمنى أو اليمن الجنوبية، سمها ما شئت، ولكن لن تجردها من يمنيتها، حكومة جديدة من طراز جديد، تسير فى طريق التطور المستقل، وتتبع سياسة الحياد الإيجابى، والتعايش السلمى، وتطلق الحريات الديمقراطية للشعب، وترفع مستوى معيشة الجماهير، وترعى حقوق العمال، وتعطى الأرض للفلاحين.

ومثل هذه الحكومة التى تختلف تماماً عن الحكومة التى يسعى لإقامتها الاستعمار لن تكون تهديداً لأحد، ولن يكون قيامها تثبيتاً للتجزئة، بل ستكون عوناً ونصيراً لقضية التحرر والديمقراطية والوحدة والسلم، وأكبر كسب لشعبنا فى الجنوب والشمال معاً، ومنطلقاً لتحقيق التوحيد السلمى الديمقراطى لكل اليمن.

هذا ما تعتقد أنه يجب أن يحدث فى هذه الحالة، وأنه يعكس مصلحة الشعب...

ولكن، وقبل أن نحلم بشئ من هذا، ومن أجل الحصول على التحرر الوطنى الحقيقى يجب أن يرتكز كفاحنا على أساس الوحدة وأن تسير حركتنا الوطنية تحت شعار حق تقرير المصير.

وانطلاقاً من أرضية الوحدة اليمنية كان يدعو عبد الله باذيب إلى وحدة أطراف الحركة الوطنية فى جبهة وطنية ديمقراطية واسعة، من أجل حق تقرير المصير لجنوب الوطن، وتحقيق استقلاله السياسى، ومن أجل إقامة اليمن الديمقراطى الموحد.

حقا لم تتحقق الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة، غير أن "الجبهة القومية" كانت الإطار الوطنى الذى سمحت الظروف الجيوبوليتيكية والعربية والدولية بتحقيقه، والذى أمكنه - بالثورة المسلحة والعمل السياسى، والجماهيرى الشامل وبالاعتماد على دعم الثورة فى الشمال والثورة العربية الأم فى مصر - أيا كانت التعقيدات - التى نشأت فى مجرى النضال - أمكنه أن يقترح حق تقرير المصير لجنوب الوطن، وأن يحقق الاستقلال السياسى، وأن يقيم دولة وطنية ديمقراطية

فيه، تكون ركيزة لحركة التحرير والتوحيد الوطنى اليمنية بمجملها.

وذلك ما آزرته الحركة الوطنية اليمنية - ولا سيما تنظيم باذيب - وما جعلها تكافح من أرضية نضالية مشتركة ضد يمين الجبهة القومية ذاته الذى أمسك بمقاليد السلطة بعد الاستقلال، والذى أصر على رفض مبدأ الحوار والتعاون مع هذه الأطراف، انطلاقاً من نزعته التعصبية السوفيتية البليدة التى غطاها بشعار "كل الشعب جبهة قومية"!

ولقد أمكن وبسرعة الإطاحة بهذا الفريق اليمينى ذى النزعة الانعزالية الصريحة من خلال حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى كما أفردت مكانة هامة لقضية الوحدة اليمنية، فإنها خلقت الشروط لإجراء حوار استمر حوالى خمس سنوات مع فصائل العمل الوطنى الديمقراطى الأخرى، وبالذات "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" و"منظمة البعث" التى تحولت فى مطالع السبعينيات إلى "حزب الطليعة الشعبية"، هذا الحوار الذى ترج باتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥، التى أساسها قام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" فى أكتوبر ١٩٧٥ كخطوة انتقالية نحو إقامة الحزب الطليعى الذى تشكل بالفعل فى أكتوبر ١٩٧٨ بعد ازاحة التيار اليسارى الطفولى فى ٢٦ يونيو من ذات العام.

لا حاجة إلى القول أنه، رغم الأهمية التاريخية الكبرى والرائدة لقيام مثل هذا الحزب الطليعى، الذى جسده الحزب الاشتراكى اليمنى، إلا أن الظروف الموضوعية والذاتية اللازمة لقيامه لم تكن قد تكاملت وبلغت حد النضوج، ومن هنا تلك الأزمات المتلاحقة التى اختلجته بدءاً بأزمة أغسطس ١٩٧٩، مروراً بأزمة أبريل ١٩٨٠، وانتهاء بمؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦، هذه الأزمات والمآسى التى وقفت أمامها "الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦)" وإعادتها إلى أسبابها التى كان من أهمها أنه لم تكن قد توافرت سوى "ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطليعى"، ومع ذلك تختم قيامه "بالرغم من الثغرات والنواقص التى لا زالت قائمة، والناجمة عن تدنى نسبة الطبقة العاملة فى جسم التنظيم، وفى بنية المجتمع، وعد م استيعاب العديد من الأعضاء لأفكار الاشتراكية العلمية، وسيطرة بعض الأفكار البرجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقيد والتزام بعض الأعضاء بمواد النظام الداخلى، وصعوبات عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى، ومؤامرات القوى الامبريالية" [ص٢١].

و"تقرير المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى إلى الكونفرنس الحزبى العام الذى "قدمه الرفيق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى" لم يكن أقل صراحة فى تناول الثغرات والنواقص التى لا زالت قائمة" فى كيان الحزب، والتى يمكن العودة اليها فيه.

ولم تكن وثائق الكونفرنس الحزبى العام هى آخر كلمة فى مضمار تقييم ونقد السلبيات العالقة بالحزب والدولة والمجتمع. فكلمات قادة الحزب لا تبرح حتى الآن تعالج بالنقد العلنى كل

ظاهرة غير صحيحة، ناهيك عن بيانات وقرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسى فى هذا الصدد.

الديمقراطية الحزبية، والديمقراطية السياسية، والعلنية، والرأى والرأى الآخر، تلك بعض المصطلحات التى لم تدخل القاموس اليمنى الديمقراطى فقط، بل ودخلت بالفعل حيز التطبيق أيضاً.

واذا كان التاريخ مأساة، فإن بعض ما أمكن استخلاصه لامن مأساة ١٣ يناير فحسب، بل ومن كل مآسى الثورة اليمنية منذ قيامها.

وغدت الوقفات النقدية الشجاعة، والمراجعات المستمرة، والتصحيح والتقويم، لاوقفاً على لحظات الانعطاف التاريخية، ومتوقفة على حدوث محاولة انحراف يمينية، أو جنوح يسارى بعيداً عن خط الثورة الوطنى الديمقراطى، أو وقوع كارثة، وانما محطات طبيعية على ذات الصراط المستقيم للثورة، بغية تقديم كشف سياسى بما تم انجازه، واستشراف الأفق الأبعد، والاطمئنان إلى أن قاطرة الثورة تتحرك بسلاسة وسلامة، وأنه لا خلل ولا عطل فى مجمل آليتها، وبغية مواصلة المرحلة التاريخية بثقة وعزم.

ذلك ما شدد عليه أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى الاستقلال: "حين ننظر إلى المستقبل، ينبغى علينا ألا نكون مفعمين بالثقة فى قدرتنا على بلوغ الآفاق اللاحقة للثورة فحسب، بل وبالثقة فى قدرتنا على إجراء الوقفات التقييمية النقدية الشجاعة أمام المحصلات الإيجابية والسلبية على السواء لمسيرة الثورة فى الفترة الماضية.

وفى هذا الإطار ينبغى الا نحصر وقفاتنا التقييمية النقدية على الأوضاع والظروف التى تتوالى بعد المنعطفات الحرجة التى تمر بها مسيرة الثورة، وأن نحرر هذه الوقفات من السمات الموسمية والاحتفالية التى تضعف ديناميكيتها.

إن الديمقراطية، والتقييم النقدى العلنى، مبدآن أساسيان من مبادئ الحياة الداخلية لحزبنا ونظامنا الاجتماعى.

ويتوجب علينا ممارسة النقد البناء، وإشاعة الديمقراطية على نحو يسمح بمواصلة التحليل العميق والمستمر للظواهر السلبية والأخطاء وتطهير حياتنا من كل رواسب الماضى.

وبوسعنا القول - بكل صراحة - أنه ليس لدى إنسان الحق فى اظهار وضع الأمور فى البلاد بصورة مطلقة، أو سوداوية قاتمة". [صحيفة "١٤ أكتوبر" ١٩٨٧/١١/٣٠].

بل أن قيادة الحزب لا تتحرج من المجاهرة بالحقيقة القائلة بأنه كان هناك جمود فى التفكير، وبطء فى التنفيذ، وتعاط كسول مع ما استخلصه الحزب من تجربته القاسية، وإهمال للملاحظات

الانتقادية التى تصدر عن الشعب عبر منظومته السياسية - الاجتماعية، وعبر أقلام مثقفيه بكل مشاربهم الفكرية والأدبية والفنية والاعلامية:

"ويعود جانب كبير من هذه السلبيات والنواقص إلى الجمود فى التفكير، والتسويف فى تطبيق الاستخلاصات التى خرجت بها وقفاتنا النقدية التقييمية السابقة قبل انعقاد الكونفرنس الحزبى العام، وعدم الاهتمام بالآراء والانتقادات التى يطرحها الرأى العام الاجتماعى عبر مختلف المؤسسات والهيئات الديمقراطية، ومختلف أشكال الابداع الأدبى والفنى والاعلامى" - كما يضيف الأمين العام-.

ما العمل إذن حتى تتحول "الوقفة النقدية التحليلية..." والتقرير المقدم إلى الكونفرنس، والوقفات النقدية اللاحقة لها، والقرارات الناجمة عنها، والصادرة عن اللجنة المركزية والمكتب السياسى، إلى واقع حى، وحقيقة معاشة؟ لا سبيل إلى ذلك إلا بتغيير أنفسنا، وإعادة النظر فى طريقة تفكيرنا، وأسلوب عملنا، والكف عن التعالى البيروقراطى، وانتهاج السبيل الديمقراطى، وتبنى نمط من التفكير السياسى الجديد، وتعميم ذلك كله فى حياة الحزب والدولة والمؤسسات الاجتماعية، والمجتمع ككل.

وحسب تعبير الأمين العام فإنه قد "وقف الكونفرنس الحزبى العام من خلال التقرير السياسى، والوثيقة النقدية التحليلية، والاستخلاصات، والقرارات الصادرة عنه، أمام العديد من القضايا التى تتعلق بتجربة الثورة وآفاقها اللاحقة، بروح ثورية وجزئية، الأمر الذى يتطلب منا مواصلة استيعاب نتائج وقرارات الكونفرنس الحزبى العام وترجمتها على الصعيد العملى، وتدعيم قواعد الديمقراطية الداخلية فى حياة الحزب والمجتمع، والتسلح بالتفكير السياسى الجديد إزاء مهام التطور ذى التوجه الاشتراكى للعملية الثورية الجارية فى البلاد بوجه خاص، والظروف والمتغيرات التى تشهدها العملية الثورية التاريخية المعاصرة فى العالم بأسره".

"وحين نتحدث عن أهمية التفكير الجديد فى عملنا، يجب علينا ألا نفعل ذلك لمجرد الاستهلاك اللفظى، حيث ينبغى ربط الأقوال بالأفعال، وعدم التردد فى اتخاذ المبادرات الجزئية التى نترجم من خلالها وعينا لأهمية التفكير الجديد فى حياتنا". [نفسه]

إن كلمات الأمين العام هذه، والتى نجد شبيهاً لها فى تصريحات قادة الحزب الآخرين، تحسم ذلك الجدل الذى الذى دار فى الصحافة عما إذا كانت لنا علاقة بـ"البيريسترويكا" - إعادة البناء - الجارية فى الاتحاد السوفيتى وبـ "التفكير السياسى الجديد" الذى نبعث منه أم لا.

فقادة الحزب بذلك يقدمون ترجمة يمنية لمنطق وروح "البيريسترويكا" التى تعنى هنا البناء واعادة البناء للتجربة الثورية اليمنية، والتخلى من ثم عن القوالب الفكرية الجامدة وطرائق التعامل البيروقراطية، والانفتاح الديمقراطى على الداخل، وتمكين الجسم اليمنى، جسم الحزب ،

والدولة، والشعب، من التنفس عبر جميع مسامه، والتطهير - على هذا النحو - من جميع الأدران، وممارسة حركته فى ضوء الشمس، وفى سماء صافية من الغبار، والإطلال على العالم بوجه أكثر نضارة وبهاء، وبسياسة عربية وعالمية أعظم حكمة، وأشد واقعية.

وقادة الحزب بذلك يكونون قد ربطوا ربطاً جدليا بين "البيريسترويكا" والقاعدة الفكرية - الأيديولوجية الاشتراكية التى صدرت عنها، وبين التطبيق الخاص لذلك على الواقع الوطنى، مؤكدين بذلك أن من يأخذ بنظرية الاشتراكية العلمية، لا بد أن يتتبع بانتباه شديد كل تطوير لها، وكل تجديد فى طريقة تحقيقها - وعبر تجسيدهم الخلاق والمبدع لها فى ضوء الخبرات المتراكمة العالمية - يسهمون بقسطهم فى إغناء النظرية والممارسة معاً.

وذلك هو فهم الأحزاب الشيوعية العربية والمفكرين التقدميين العرب لـ "البيريسترويكا. يقول واحد من أبرز وجوههم، وهو الدكتور رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى مصر: "ولست أعرف - فى خصوصية واقعنا العربى - كيف يمكن لحزب أن يتحدث عن البيريسترويكا، دون التصدى لما هو غير ديمقراطى وغير عقلانى فى أداء الحزب، بل وحتى دون التصدى لما هو استبدادى وتحكمى فى تصرفات الحكام الذين يقف إلى جوارهم. والبيريسترويكا هى منهج لقراءة النظرية ولصناعة التطبيق وفق منطق العصر، وهى فى نهاية الأمر لا تخص حزباً بعينه، ولا تجربة بذاتها، ولم يتم تفصيلها على مقاس أحد، ومن ثم يتعين على الجميع أن يغيروا من مقاساتهم لتتلائم مع المقاس الجديد.. وانما هى أسلوب لرؤية الواقع والتعامل معه بعقلانية، ومن ثم فمقاساتها ومناهجها وأساليبها تتعدد بتعدد الأحزاب والبلدان والأنظمة"

"والخصوم يدركون حقيقة بالغة الأهمية. البيريسترويكا تعنى حرية المبادرة، وحرية القول والتعبير، كما تعنى حرية النقد، وإمكانية التغيير ديمقراطياً فى إطار عمق البنية الاشتراكية، لكنهم يعرفون أن ذلك كله سوف يعزز قلعة الاشتراكية، ويعود بها إلى أيام مجدها القديم عندما كانت الجماهير هى الحاكم والحامى والمنظم والفاعل الأصلى فى عملية البناء الاشتراكى، ويعرفون أن ذلك سوف يحل اللغز الذى ازداد تعقيداً فى الآونة الأخيرة.. لغز العلاقة بين عملية البناء الاشتراكى وبين الممارسة الديمقراطية..."

البيريسترويكا إذن - كما يلاحظ رفعت السعيد - حرف يضع كل حزب نطاقه الخاصة عليه، كلمة العصر التى ينبغى حسن ترجمتها إلى كل لغة وطنية، مفهوم عام ينبغى رؤية الملامح الوطنية والقومية الخاصة فى ضوئه: "ومن ثم فإن الصدق الحقيقى ازاء البيريسترويكا يكمن وينبع أولاً وأخيراً من اشتقاق الملامح الوطنية والمحلية الخاصة فى إطار الفهم العقلانى للواقع.. كى تصبح عملية النضال العربى من أجل الاشتراكية أكثر واقعية، وأكثر عقلانية، وأكثر قدرة

على التحرر من قوالب مفروضة أو مفترضة".

"ولا مناص من أن يمسك كل حزب قلمه الخاص، وأن يستلهم واقعه الخاص، وأن يضع نقاطه الخاصة به فوق أحرف كلمة العصر". ["الأهالى" عدن نوفمبر ١٩٨٨].

إن كُل المؤشرات تبين أن الحزب الاشتراكى اليمنى قد أدخل "كلمة العصر" هذه ضمن قاموسه السياسى، وشرع فى اعطاء الترجمة العربية لها، ووضع النقاط العربية على حروفها، كما شرع فى إعادة دراسة وبناء الواقع الوطنى والاجتماعى باستلهام روحها العقلانية، ومنطقها الواقعى، فى نفس الوقت الذى أخذ يكيف فيه علاقاته العربية والعالمية فى ضوئها وبمراعاة المتغيرات التى ما برحت تتفاعل وتتنامى وتتسارع فى عالم اليوم.

أليس ذلك ما تفصح عنه أيضاً كلمات أمين الحزب التى تضمنتها محاضرته التى ألقاها فى ١٩٨٨/٣/١٦ فى معهد باذيب للاشتراكية العلمية أمام الكوادر الحزبية بمحافظة عدن بمناسبة انعقاد الدورة الانتخابية الكاملة لمنظمات الحزب، حين أكد أن "المعالجات الصائبة لكل القضايا التى تواجهها تجربتنا تضمنتها وثائقنا. وأن ما يستجد من مسائل وتعقيدات ينبغى أن تجد طريقها إلى المعالجة، وإغناء وثائقنا باستمرار بالخبرات المكتسبة من الممارسة العملية ومن دوافع التطبيق الدائب للتصورات والخطط والبرامج". [الثورى ١٩٨٨/٣/١٩].

نحن إذن نقف وجهاً لوجه أمام تحدى تلك المسائل والتعقيدات المستجدة التى لا حلول أو معالجات دقيقة لها فى وثائق الحزب، وأمام مهمة دراسة حصاد الخبرات المكتسبة التى من شأنها أن تساعدنا فى حل هذه القضايا المعقدة، الوطنية ،الاجتماعية، أو أن تنير لنا طرق وآفاق هذا الحل.

وليس محض صدفة أن يخصص المكتب السياسى عام ١٩٨٩ لمواجهة ومعالجة قضيتين جوهريتين من هذه القضايا الوطنية والاجتماعية، ألا وهى القضية الاقتصادية، وقضية الوحدة اليمنية.

وما من شك أن الدور الذى لعبته الصحافة فى محاولة تلمس بعض جوانب التعقيدات لهاتين القضيتين، وفى محاولة البحث عن طرق ووسائل لمعالجتها معالجة عقلانية واقعية فى ضوء رؤية الحزب النظرية والاستراتيجية، وفى ضوء التفكير السياسى الجديد الذى أخذت تتسع مساحة المقتنعين به بين الأحزاب الشيوعية والديمقراطية، بما فيها الحزب الاشتراكى اليمنى، لا شك أن هذا الدور قد لقى صداه لدى قيادة الحزب، مما يضاعف من مسؤولية الصحافة وكل وسائل الأعلام ومسؤولية المفكرين والكتاب والأدباء وجميع المبدعين فى مضمار الإسهام الأكثر رصانة وعمقا فى تقديم المعالجات الصائبة لهاتين القضيتين، وغيرها من القضايا الوطنية والاجتماعية.

وما من شك أن القضية الاقتصادية، والقضية الوطنية تتداخلان مع المسألة الثقافية. فالثقافة ليست مجرد بناء علوى معلق فى الهواء، وانما هى قدرة الانسان المثقف على تملك الواقع تملكاً معرفيا وتقنياً ووجدانيا فى ضوء الخبرات النظرية والعملية والتكنيكية التى صنعتها البشرية عبر رحلتها التاريخية الطويلة حتى عصر الاشتراكية، وقدرته على الاشتراك فى اعادة صياغة هذا الواقع صياغة عصرية تقدمية، وعلى تقديم رؤية متكاملة متجانسة للطبقة أو الفئة التى تمثلها، لا تقتصر على عكس مصالحها الآتية والعاجلة، وانما تتجاوز ذلك إلى مصالحها البعيدة والاستراتيجية.

ذلك ما يميز المثقف العضوى عن المثقف التقليدى الذى يمثل مصالح الطبقة أو الفئة المنحدرة أو الآخذة فى الانحدار من مسرح التاريخ.

إن التعثر الذى تعرضت له التعاونيات ومزارع الدولة، والقطاع العام، عوما، والأزمات التى تعرض لها الحزب والعمل الوطنى فى الساحة اليمنية على الاطلاق لا يمكن عزلها عن نقص الثقافة، وباللذات "الثقافة الثورية بالنسبة للحركة الوطنية عموما، و "الثورة الثقافية" بالنسبة لليمن الديمقراطية.

فنقص الثقافة الثورية لدى أطراف الحركة الوطنية والديمقراطية اليمنية يتحمل جزءاً من مسؤولية عدم العثور حتى الآن على الصيغة السياسية والتنظيمية التى توحد قواها لمواجهة مهام المرحلة التاريخية التى تنتصب أمامها، ألا وهى مهام مرحلة الثورة الوطنية، التى تقع قضية الوحدة اليمنية فى القلب منها.

وقد يتجسد نقص الثقافة الثورية هذا فى عدم الإمساك بالحلقة المفقودة للنشاط السياسى العام، رغم الوعى المفترض بغيابها، وبضرورة السيطرة عليها.

وفى جميع الأحوال هى أزمة تواصل العقل مع الواقع، وعدم القدرة على الاستجابة لمتطلباته، ومن ثم التصرف وفق الضرورة الموضوعية.

ليست الصعوبات الموضوعية، الداخلية والخارجية، وحدها هى المسؤولية عن الانتكاسة التى لحقت بثورة ٢٦ سبتمبر منذ انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وانما تتحمل العوامل الذاتية قسطاً من هذه المسؤولية، هذه العوامل التى يأتى نقص الثقافة الثورية فى مقدمتها، مما أدى حتى الآن إلى التعثر فى تكتيل قوى المرحلة التاريخية فى جبهة نضال وطنى ديمقراطى عريضة، تجعل من الوحدة اليمنية واحدة من أهم القواسم المشتركة بينها، ومن أنبل الغايات التى تسعى إلى تحقيقها.

وتدخل التكتيكات القاصرة فى تصور هذا الفريق أو ذاك أخذ السلطة عبر احتوائها، أو عبر الانقضاض عليها بقوته الخاصة، مظهراً من مظاهر هذا النقص فى الثقافة الثورية.

ولعل تمكن بعض الأطراف العربية من تحقيق ذلك قد عكس نفسه على الساحة اليمنية. غير أن أزمة العلاقات بين هذا الطرف الحاكم وبين التنظيمات الديمقراطية الأخرى تبين أنه لا محيص من الاعتراف بوجود الآخرين، وبناء جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية معهم.

ولعل "إعلان" العراق بقبوله التعددية السياسية أحد المؤشرات على هذا التوجه، وهو ذات التوجه الذى سبقت إليه تونس زين العابدين بن على، وأخذت به الجزائر.

وحتى اليمن الديمقراطية التى أفلح التنظيم السياسى القائد فيها فى شن كفاح وطنى شامل حقق به الاستقلال، وأقام دولة وطنية ديمقراطية ذات توجه اشتراكى علمته التجربة، وخاصة الأزمات التى مر بها هذا التنظيم، والحزب الاشتراكى اليمنى من بعده، أن وضع الجميع تحت كوفية واحدة أمر صعب، طالما والتعددية الطبقية والسياسية والأيديولوجية موجودة فى المجتمع، وتعكس نفسها على الحزب. ولأنه غير متاح أمام هذا التعدد الطبقى والسياسى لأن يعرب عن نفسه بشكل شرعى بفعل واحدية التنظيم الحاكم، فإن شرائح من البرجوازية الصغيرة والوسطى ومن الفلاحين الأغنياء والبيروقراطيين وغير المقتنعين فعلاً بنظرية الحزب، تجد أن الطريق الوحيد المفتوح أمامها لتأكيد وجودها ودورها فى المجتمع هو دخول الحزب، ومن ثم إحداث البلبلة والاضطراب والنزعات فى صفوفه بطريقة ملتوية ومبطنة وخفية، مما يؤدى - إضافة إلى حداثة نشأة الحزب ونقص خبرته النظرية والعملية - إلى تحويل الخلاف الحزبى المشروع الذى يمكن حسمه وفق قواعد الحزب المقرة، إلى خلاف سياسى مستفحل يلجأ أحد أطرافه إلى التآمر أو استخدام السلاح أو الضغط به لحله.

ذلك ما أسهبت "الوثيقة النقدية التحليلية..." و"تقرير اللجنة المركزية" اللذان أقرا من قبل الكونفرنس الحربى العام فى تصويره. وقد لاحظت الوثيقتان أن هذه الظاهرة قد لازمت الجبهة القومية والحزب معاً، منذ الاستقلال حتى ١٣ يناير ١٩٨٦.

وحسبما جاء فى الوثيقة النقدية: "وفى فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت فى أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التآمر والإرهاب ومحاولات التخلص من المخالفين فى الرأى من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية فى حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وأفسح المجال للتخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمنية هذه الأساليب التآمرية لتثبيت مواقعها فى السلطة". [ص ١٠٠ - ١٠١].

أما الأسباب الموضوعية والذاتية لذلك والتى عكست نفسها على الحزب فتصوغها كما يلى: "إن مصادر المصاعب والانحرافات الانتهازية التى واجهها الحزب تعود إلى عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية المتعلقة بنشأة الحزب وتطوره من جانب، وبطبيعة التركيب الاقتصادى

والأجتماعى للمجتمع، والصراعات الطبقية المعتلمة فيه من جانب آخر، وتخريب القوى الامبريالية والرجعية.

وتتمثل الأسباب الموضوعية فى تدنى نسبة الطبقة العاملة فى اطار الحزب والمجتمع، وشيوع فئات البرجوازية الصغيرة، وتأثيرها على الحزب، وضغط فئة الرأسمالي المحلى والأجنبى، وقوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية، والإشكالات والمصاعب الموضوعية لعملية التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وبقاء النزعات المناطقية كنتيجة لعدم نضج واكتمال الأساس الاقتصادى والأجتماعى للوحدة لوطنية.

وتكمن الأسباب الذاتية فى صعوبات الانتقال من مواقع الديمقراطية الثورية إلى مواقع الاشتراكية العلمية، وعدم قدرة واستعداد الأعضاء فى القيادة وفى الحزب بصورة عامة على استيعاب ودراسة الفكر الجديد، والاهتداء به، وضغط تأثيرات الأيديولوجيات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وبقايا الأفكار التقليدية، والتساهل تجاه الاتجاهات المغايرة لخط الحزب، وخرق مبادئ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والفقد والنقد الذاتى، إلى جانب الميول التكتلية، وعدم مراعاة المعايير المبدئية فى اختيار وانتخاب الكوادر والقيادات الحزبية، والاستعاضة عنها باعتماد أسلوب التوازنات ومراكز القوى والولاءات الشخصية، وضعف أشكال المراقبة الحزبية والجماهيرية والنقد والمحاسبة والتساهل تجاه عناصر التيارات الانتهازية" [ص٣٩].

وتقترح الوثيقة إشاعة الديمقراطية بجميع أشكالها الحزبية، والتشريعية، والعامة، والمدنية، للخروج من هذا المأزق وتجاوز دائرة الأزمات المطبقة هذه، حيث غدا محتماً "إشاعة الديمقراطية فى آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين فى الحياة السياسية وفى إدارة شئون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد من خلال رفع دور وفاعلية مجلس الشعب الأعلى، ومجالس الشعب المحلية، ومنظمات الكادحين المهنية والابداعية، وورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدمى" [ص ٥٤].

الشئ الوحيد، ولكن الهام جداً الذى أغفلته وثائق الكونفرنس هو ما الموقف من التعددية السياسية كشكل راق من أشكال الديمقراطية السياسية والاجتماعية؟ أو لا تمثل متنفسا لمن وجدوا أنفسهم مضطرين إلى دخول الحزب أو البقاء فيه دون اقتناع بأيديولوجيتة ونظريته، بكل ما ترتب على وجودهم فيه من مضاعفات سبق الحديث عنها، والذين من الصعب القبول أنه خلا منهم حتى بعد كل ما جرى فى ١٣ يناير وبعده، والذين سيظل وجودهم فيه عنصر تشويش وبلبلة

وإقلاق؟ وهل لابد من التطهير المتواصل وإلى حتى متى؟ بدلاً من إفساح المجال أمامهم وأمام من يفكرون على طريقتهم فى أن يختاروا الموقع الملائم لهم فى حالة ما اذا سمح بالتعددية السياسية. وهل يؤثر على النظام فى شئ أن يتاح للتيارات الليبرالية، والوطنية، والديمقراطية، والماركسية التى لا يتسع لها الحزب، والتى تريد أن يكون لها منبرها المستقل المجسد لمصالح وقناعات كل منها على حدة؟ وهل سيؤثر ذلك على وضعية ومكانة الحزب ودوره المتميز والقيادى الذى انتزعه بفضل قيادته للثورة، وإقامته للدولة، أم أن ذلك من شأنه أن يضيف منجزاً ديمقراطيا إلى منجزاته، وأن يشكل شهادة تاريخية بمدى إيمانه ووعيه بأهمية التعددية السياسية لا من أجل التغلب لفقط على أزمات العمل السياسى فى صفوفه وفى المجتمع، ومن أجل توفير كامل الشروط الذاتية والسياسية لقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية إلى نهايتها المظفرة ووضعها على عتبة التحول الاشتراكى، وانما أيضاً من أجل ضرب المثل النموذجى بالنسبة لليمن عموماً على كيفية الاعتراف حقاً بأن الشعب هو مصدر السلطات، وأن من حق طبقاته وفئاته وقواه المنتجة والمناضلة أن تحصل على حقها الديمقراطى فى الاعراب عن وجودها أو مصالحها وأيديولوجياتها عبر أحزابها السياسية الخاصة بها، وأن تسهم فى ادارة الدولة والمجتمع بقدر ما تحصل عليه من ثقة وأصوات المواطنين؟

إن إقدام الحزب على خطوة جبارة كهذه لن يؤثر فقط على مجريات الأمور فى اليمن عموماً، وانما سيعزز أيضا المكانة المتميزة التى تحظى بها تجربته الثورية سواء على الصعيد العربى أو الدولى، ويزيل كل ما علق بها من غبار خلال المرحلة الماضية.

وسيقول الحزب بذلك للوطن العربى خصوصاً إن الماركسيين العرب عندما يصلون إلى الحكم فإنهم - رغم أن استراتيجيتهم تقوم على الغاء الاستقلال والتعدد الطبقى، بل وإنهاء وجود الطبقة والدولة من أساسه - إلا أنهم لا يؤمنون بحرق المراحل التاريخية، ولا بالقفزات اليسارية الطفولية والمغامرة، وإنهم موضوعيون بقدر ما هم ثوريون، وإنهم بذلك ينطلقون نحو أهدافهم البعيدة من الواقع القائم ذاته، حيث يعترفون بدور كل الطبقات والفئات والقوى المنتجة والناضلة فى بناء المجتمع الجديد، وفى صنع الحياة المتقدمة واللائقة على أرضه، ويعترفون لها من ثم بحق أن يكون لكل منها منبرة السياسى والتنظيمى الخاص به.

ذلك هو الدرس الجديد الذى ستقدمه اليمن الديمقراطية للشعوب العربية التى ما تزال تعانى إما من حكم رجعى أوتوقراطى مطلق، أو من نظام يقصر حق العمل السياسى على التنظيم التابع للحاكم، أو من ليبرالية مشوهه يحجر فيها على الأحزاب الشيوعية والقومية، والديمقراطية حق الوجود الشرعى، ولا تسمح به إلا ضمن حدود قاطعة وحيطان موصدة بالنسبة لتلك الأحزاب المعترف بوجودها.

أما بالنسبة لليمن بالذات فإن آثار السماح بالتعددية الحزبية فى اليمن الديمقراطية من الصعب قياس مداها. فإجراء ديمقراطى غير مسبوق كهذا ليس فقط رسالة شخصية موجهة إلى كل مواطن ووطنى يمنى تشرح له حقه الديمقراطى السياسى الذى لابديل له، وانما أيضا رسالة وطنية واجتماعية موجهة إلى حاضر اليمن ومستقبلها، تبين لها فيها أن مغادرتها النهائية لأوتوقراطية واستبداد وقهر الماضى، ومعانقتها لهذا الحاضر، وانطلاقها نحو هذا المستقبل غير ممكنة إلا عبر الديمقراطية الواسعة، بما فيها الديمقراطية الحزبية.

وفوق ذلك كله فإن ديمقراطية كهذه ستحدد السبيل الديمقراطى الحق والوحيد لا للتغيير الاجتماعى عن طريق الديمقراطية فحسب، وانما أيضا الطريق الديقراطى نحو الوحدة اليمنية.

ولكن قبل المضى فى استقصاء المردود الهائل على قضية الوحدة اليمنية من الإقدام على خطوة نوعية كهذه فى اليمن الديمقراطى، لابد أولاً من وضع هذا السؤال: هل يصل الحزب الاشتراكى اليمنى عبر تجربته الخاصة وتجربة الثورة العربية والعالمية إلى مثل هذا الاقتناع، بأنه آن الأوان السماح بالتعددية الحزبية، وان لديه من الثقة فى النفس ومن الايمان بالديمقراطية ما يكفى لسن قانون يبيح حرية تشكيل الأحزاب لكل القوى ذات النفس الليبرالى، والوطنى، والديمقراطى، والدينى المستنير، والماركسى، طالما أن مصلحتها ونفسها السياسى يتجاوب - وبدرجات متفاوته - مع الخط العام للثورة الوطنية الديمقراطية؟

هناك بعض الايماءات فى أحاديث قادة الحزب تشى بذلك، لعل أكثرها وضوحا ما جاء فى حديث الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق سالم صالح محمد الذى نشرته له صحيفة «١٤ أكتوبر» فى ١٩٨٨/١٢/٢: «لذا علينا أن نناضل من أجل خلق موقف جديد.. وعى جديد لقضية الديمقراطية الحزبية الداخلية، وأيضاً الديمقراطية بين الحزب والمجتمع، وبين المؤسسات الحكومية وعلاقتها بالجماهير. وعلينا أن نفكر كيف ينبغى أن يجد مبدأ تعزيز الديمقراطية تعبيراته. لا يكفى أن نقول بأننا نسمح للرأى والرأى الآخر بالتحدث، أو أن يجد الرأى الآخر تعبيراته فى الحياة السياسية، وفى الحياة الاجتماعية، وفى الحياة الثقافية. فى جميع المجالات يجب وجود التناظر بين الرأى، والرأى الآخر، والوصول إلى الحل الأمثل.. وقضية الديمقراطية قضيتنا، وهى قضية الزمن والتطور»، ناهيك عن حديثه الصريح حول التعددية الحزبية فى لقائه بالاعلاميين فى ١٩٨٩/٦/٦.

بل إن محاضرة الرفيق الأمين العام على سالم البيض الآنفة الذكر التى نشرتها «الثورى» فى ١٩ مارس ١٩٨٨ تضمنت نقداً للسياسيات اليمينية واليسارية الانتهازية التى أثرت «خلال السنوات المنصرمة على التحالفات الاجتماعية. وتركت هذه الممارسات الخاطئة بصماتها السلبية

عليها ، بما قادت إليه من إضعاف القوى الاجتماعية الحليفة فى ظروف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذا واحد من الأسباب التى تفسر ضعف وتيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وميل بعض القوى الطبقية التى لا تزال مصالحها تتفق مع أهداف المرحلة وشعاراتها نحو الاعزال عن المشاركة فى عملية إنجاز هذه الأهداف"

ولذلك فإن "العمل مع الجماهير، والنجاح فى تحقيق ثماره المرجوة، يتطلب وضع سياسات ناضجة للتحالفات الاجتماعية، وتقوم على التحليل العلمى الدقيق لمهام المرحلة التاريخية التى نحن بصدد انجازها، وتحديد قواها الرئيسية، ووضع أسس تحالفاتها على نحو دقيق وكامل يستوعب مصالحها وشروط مشاركتها فى الحياة السياسية والاقتصادية، ويدفعها لوضع طاقاتها فى خدمة إنجاز مهام المرحلة.

ويلعب الحزب الثورى الذى يحرص على قيام صلات متينة بينه وبين الجماهير الدور الأساسى والحاسم فى قيام التحالفات الاجتماعية، وتناط به قيادتها وتأمين ظروف استمرارها لإنجاز مهامها المرحلية من خلال وضع الصيغ الملائمة للتحالفات، واستنباط المهام المشتركة، ورسمها فى برامج محدودة، واستثارة الوعى بها، والتدليل على فوائد وأهمية قيامها".

"إن تعزيز الدور القيادى للحزب، وتعزيز صلاته بالجماهير، وترسيخ قيادته للتحالفات الاجتماعية وغيرها من القضايا، ترتبط بتصحيح المسار العام لتجربتنا ونضالنا".

ولا مفر من إزالة آثار السياسات اليمنية واليسارية الانتهازية التى "قادت إلى إشاعة الشكوك فى إمكانية قيام قيام تحالفات اجتماعية ووطنية عريضة على نحو فعال، وعطلت عمل بعض القوى الاجتماعية المدعوة للتحالف فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، واخراجها عن إطار لعب دورها المحدد فى هذه المرحلة".

"إن هذين النوعين من الأخطاء اليسارية واليمنية قد ألحقا الضرر بالتحالفات الاجتماعية والوطنية، لأنهما أعتمدا على مفهوم نظرى خاطئ فى فهم طبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى الاجتماعية المحركة لها، وفى فهم طبيعة مصالح هذه القوى، وحدود الأدوار المناطة بها، والشروط السياسية والتنظيمية والاقتصادية المطلوبة لجعل هذا التحالف يقف على قدميه، ويؤمن الفعالية العالية ليس للمشاركة والتحالف، بل وأحراز خطوات عملية وشاملة نحو التقدم إلى الأمام.

إن فقدان طرف من أطراف التحالف عمل سهل. غير أن اكتسابه هو الأمر الأصعب، خاصة إذا ما كانت الظروف الموضوعية، وكذا الموروث عن عهود الفترات السابقة، غير مواتية بهذا القدر أو ذاك. وبهذا المعنى ينظر حزبنا إلى مسألة استعادة التحالفات الطبقية والرطنية كمهمة ضخمة يرتبط انجازها بمصداقيتنا، واستيعاب دروس تجربتنا، وتصحيح المسار العام للثورة بطريقة

ثورية، وعلى أسس عقلانية ومبدئية.

وبهذا الصدد، ينبغى مراعاة شروط نجاح عملية من هذا النوع عبر تأمين قيام تحالف اجتماعى ووطنى واسع يقوم على رأسه حزب ثورى من طراز جديد، وتلعب الطبقة العاملة فيه دوراً قيادياً، وتجرى فيه مراعاة المصالح الاقتصادية لأطراف التحالف، مع تأمين الطابع العام لمضمون السلطة السياسية للكادحين، واتباع نهج الاشتراكية العلمية فى معالجة القضايا والتعقيدات التى تفرزها طبيعة المرحلة بتعقيداتها الاجتماعية ومصاعبها الاقتصادية، واتخاذ موقفنا الحقيقى فى إطار قوى العملية الثورية العالمية من الناحية السياسية وفى اطار قوى العملية الثورية العالمية من الناحية السياسية وفى اطار التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل من الناحية الاقتصادية..."

لقد تعمدنا إيراد هذه الفقرات الضافية المتعلقة بواحدة من أهم وأخطر القضايا الثورية، ألا وهى قضية التحالفات الاجتماعية والوطنية، لأن أحداً - كما يبدو - لم ينتبه إليها، ولم يلحظ أنها تطرق باباً كان مغلقاً منذ أن ارتفع صوت اليمين الإصلاحى فى الجبهة القومية مردداً شعار "كل الشعب جبهة قومية".

هذه الفقرات المزروعة فى قلب محاضرة طويلة تعود إلى مارس ١٩٨٨ والتى تدعو لأول مرة فى تاريخ الجبهة القومية وتاريخ الحزب الاشتراكى اليمنى، إلى إقامة "تحالف اجتماعى ووطنى واسع" تحت قيادة الحزب ذاته، باعتبار ذلك عملاً ثورياً وعقلانياً، ومبدئياً، عملت الحزب إياه تجربة الماضى، وعملية تصحيح للمسار العام للثورة - هذه لفقرات التى تمسك بالحلقة المفقودة فى سلسلة العمل الوطنى والديمقراطى بمجمله منذ ميلاد الحركة الوطنية فى منتصف الخمسينيات، من حيث أنها تصدر هذه المرة من موقع الحزب الحاكم والموجه لتجربة ثورية ديمقراطية ذات توجه اشتراكى غير مسبوقة فى الوطن العربى كله - هذه الفقرات تعبر عن وقفة نقدية وتصحيحية جديدة يماريها الحزب بدون ضجيج، بل وفى هدوء تام بلغ حد أن الصحافة لم تفطن إلى مغزاها الخطير، ولذلك فإنها لم تعلق عليها بكلمة واحدة.

وفى حديثه إلى جريدة "الجرانما" الكوبية الذى نشرته "الثرى" فى ١٩٨٨/١٢/١٠ عاد الأمين العام إلى التذكير بذلك، حيث وضع النقطة على الحرف بقوله: "ومنذ ما بعد الكونفرنس الحزبى العام لا تزال المراجعات النظرية مستمرة، وتتجه بدرجة أساسية نحو تعزيز الوحدة التنظيمية والأيديولوجية والسياسية للحزب، وتعزيز القيادى فى الدولة والمجتمع، واتخاذ إجراءات جديدة لتصحيح أخطاء الماضى، وخاصة التى تتعلق بالمسألة الاقتصادية، وتصحيح سياسة التحالفات الاجتماعية والسياسية، وجعلها ملائمة لظروف المرحلة وتستجيب لإنجاز مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية".

وإذا ما قرنت هذه الفقرات مجتمعة بتلك الفقرة الآنفة الذكر فى حديث الأمين اعام المساعد

الرفيق سالم محمد إلى "٤ أكتوبر" فى ١٩٨٨/١٢/٢، والتى كان من ضمنها أنه "لابد أن يجد الرأى الآخر تعبيراته فى الحياة السياسية، وفى الحياة الاجتماعية، وفى الحياة الثقافية" لسهل علينا أن نتكهن بأن الحزب رغم بعض القيود التى تحد من انطلاقته، يتحرك فى تؤدة وهدوء، ولكن فى ثقة وعزم نحو القيام بتلك الخطوة الوطنية والديمقراطية المنشودة التى عز تحقيقها منذ أكثر من ربع قرن، ألا وهى من ثم حق تشكيل أحزابها، والدخول من ثم فى حوار ديمقراطى ينتهى بإقامة تحالف وطنى ديمقراطى، أوجبهة وطنية ديمقراطية، توجه مسيرة الثورة - تحت قيادة الحزب المجرب والطليعى: الحزب الاشتراكى اليمنى - نحو تحقيق كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، التى تمثل الوحدة اليمنية بعداً هاماً من أبعادها. إن مجرد وقوف الدورة الخامسة عشرة للجنة المركزية التى عقدت ما بين ٢٨ - ٣١ مايو ١٩٨٩ أمام هذه القضية هو دليل على أنها دخلت جدول الأعمال.

إن إعلان النعددية الحزبية، وإقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية فى اليمن الديمقراطية، سيقدم المثل الرائد والملهم لما ينبغى عمله فى شمال الوطن.

وإذا كان حدوث مثل ذلك حتمية تاريخية، فإن خطوة اليمن الديمقراطية فى هذا الاتجاه ستعجل بدونها شك بذلك، وستخلق وضعاً هناك لا قبل لأحد بمقاومته أو تحاشيه.

إن السماح بالتعددية الحزبية فى شمال الوطن، وقيام جبهة وطنية ديمقراطية شرعية فيه يشارك فيها التنظيم التابع للسلطة: المؤتمر الشعبى العام، من شأنه أن يمهد السبيل لالتقاء الجبهتين فى جبهة وطنية ديمقراطية عريضة بامتداد الساحة اليمنية كلها.

وإذا كانت اليمن الديمقراطية ستتيح التعددية الحزبية، رغم أنه لا وجود فيها - فى الغالب - لسوى تيارات، فإن شمال الوطن يزخر منذ الآن، بل منذ حين، بالأحزاب الدينية المستنيرة المناهضة لنهج الاخوان المسلمين الذين يتمتعون بحرية الحركة والعمل، والأحزاب الوطنية، والديمقراطية، والقومية، والماركسية. والسماح بالتعددية السياسية سيتيح فقط حق خروج هذه الأحزاب من تحت الأرض لتمارس عملها السياسى وفق الشرعية، وفى ضوى الشمس،

إن السماح بالتعددية السياسية فى كلا شطرى اليمن، وتكوين جبهة وطنية فى كل منهما، ومن ثم تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية يمنية عريضة، يمثل الرافعة الحقيقية الشعبية والرسمية لقضية الوحدة اليمنية.

إن تحقيق ذلك يتجاوز فى أهميته كل ما أنجز من خطوات على طريق الوحدة اليمنية منذ ابرام اتفاقية القاهرة فى أكتوبر ١٩٧٢ وحتى اليوم.

إن مشروع الدستور، وتوحيد المنظمات الجماهيرية والنوعية، لن يجدا اكتمالهما وصياغتهما الحقيقية إلا فى ظل قيام مثل هذه الجبهة الواسعة، التى تقود عملية التوحيد من ألفها إلى

ياتها.

ولن تتخذ هذه العملية فى أول الأمر شكلاً اندماجياً، نظراً للفوارق النوعية فى طبيعة كل من النظامين الاجتماعيين فى الشطرين. وانما ستتخذ - فى أغلب الأمر - شكلاً كونفدرالياً.

والخطوات الوحدوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والجماهيرية وغيرها التى ستتحقق بتوجيه من الجبهة العريضة هى التى ستقرب المسافة الفاصلة بين طبيعة كل منهما، وتضع الجسور التى تعبر عليها - فى آخر الأمر - حركة التوحيد الوطنى اليمنية، وتقوم على أساسها دولة اليمن الموحدة، الوطنية الديمقراطية.

كان ماركس وانجلز مع التوحيد الديمقراطى لألمانيا، ومع إقامة جمهورية المانية موحدة غير مجزأة. غير أنهما اعتبرا مثل هذه الدولة المركزية الموحدة نهاية النضال الوطنى الديمقراطى، وليس بدايته:

"إننا لا ندعو إلى أعلان المطلب الطوباوى الذى يقول منذ البدء **بجمهورية المانية موحدة، غير مجزأة**، لكننا نطلب مما يدعو بالحزب الديموقراطى الراديكالى ألا يخلط نقطة البداية للنضال والحركة الثورية بالهدف النهائى. إن كلاً من الوحدة الألمانية، والدستور الألمانى، لا يمكن أن ينتجا ألا عن حركة تلعب فيها النزعات المحلية... دوراً حاسماً متساوياً. إن الإقرار النهائى للدستور لايمكن أن يصدر بمرسوم، إنه يتزامن مع الحركة التى علينا أن نمر بها. المسألة أذن ليست وضع وجهة النظر هذه أو تلك موضع التطبيق، أو وضع الفكرة السياسية هذه أو تلك موضع التطبيق، لكنها مسألة فهم مجرى التطور". [كارل ماركس، فريدرك انجلز، بيروت، ١٩٧٦ ص١٩]

لقد سمحت ظروف أوروبا فى القرن التاسع عشر، وصراعات دولها العظمى، لبيسمارك أن يحقق وحدة المانيا من فرنسا، أى بعد انتصاره على الامبراطوريةالفرنسية فى حرب ١٨٧٠.

والطريقة البيسماركية فى التوحيد ولت مع ظروف القرن التاسع عشر، ولم يعد هناك سبيل لغير التوحيد الديمقراطى الذى دعا اليه ماركس ورفيقه منذ البداية، وهو الطريق الذى تتمسك به حركة التحرر الوطنى الديمقراطى العربية فى سعيها لتحقيق الوحدة العربية. وهو ذات الطريق الذى تمضى فيه اليوم حركة التحرر الوطنى اليمنية.

وشأن ماركس وانجلز كان لينين مع الوحدة المركزية الكاملة للأوطان، إذا ما تعدلت شروط مثل هذه الوحدة مع شروط الاتحاد الفيدرالى. أما اذا لم تتعادل معها، وفاقت شروط وأفضليات الوحدة الاندماجية، فإنه كان يقف إلى جانب الأولى ضد الثانية: "ونحن لسنا قط من أنصار الأمم الصغيرة من كل بد، ونحن، **فى حالة تساوى الشروط الأخرى**، نقف بصورة قاطعة إلى جانب المركزية ضد المثل الأعلى للعلاقات الفيدرالية كما يتصورها البرجوازيون الصغار. ولكن،

أولاً، ليس من شأننا حتى فى هذه الحالة، ليس من شأن الديمقراطيين (فضلاً عن الاشتراكيين) أن يساعدوا رومانوف - بوبرينسكى- بور ليشكفيتش على خنق أوكرانيا، الخ.. لقد قام بيسمارك على طريقته، على طريقة اليونكر، بعمل تاريخى تقدمى، ولكن ما أروع "الماركسى" الذى يقرر، استناداً إلى ذلك، تبرير مساعدة الاشتراكيين لبيسمارك! ولا يجب أن يغيب عنا أن بيسمارك قد مهد للتطور الاقتصادى بتوحيده الألمان المبعثرين المظلومين من قبل الشعوب الأخرى. أما ازدهار روسيا الاقتصادى، وتطورها السريع، فيتطلبان تخليص البلاد من طغيان الروس على الشعوب الأخرى، وهذا هو الفرق الذى ينساه أصحابنا الروس الموالون لأشباه بيسمارك، الروس الأقحاح".

[لينين، حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ص١٢٠-١٢١]

الطريق واضح لمن أراد تحقيق وحدة وطنية، مهتدياً فى ذلك بتوجيهات ماركس وانجلز ولينين. أما من كان له نهج آخر فذلك شأنه، ولكن عليه أن يعلن أولاً براءته من الماركسية. ليقل إننى وطنى وكفى. ولتبلغ وطنيته حد الشوفينيه، فذلك أمر مفهوم، وهو محتمل أيضاً، شريطة ألا يجمع بين هذا النمط من الوطنية البرجوازية الشوفينية، والوطنية الأشتراكية.

نحن وطنيون يمنيون، وقوميون، وأمميون انسانيون. ولا تعارض بين أى من هذه الدوائر الثلاث، بل تكامل يبلغ حد التلاحم.

نحن مع وحدة اليمن الاندماجية الكاملة. ولكن بما أن الشروط غير متساوية فى كلا الشطرين، والنظام الأجتماعى فى كل منهما ليس واحداً أو حتى متقارباً، وحيث أن الشروط الفضلى تقف فى جانب النظام الذى قطع أشواطاً بعيدةً فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية، والذى يرفع أسمى رايات العصر، عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ويتخذ له موقعاً أمامياً فى صف قوى الثورة الجذرية فى عالمنا، ويقود عملية تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة، ويسير فى طريق التقدم الاجتماعى، ويعطى مسار الثورة، وينفتح أكثر فأكثر على القوى الوطنية، والقومية، والتقدمية، داخل الوطن وخارجه، ويتعلم باستمرار من أخطائه، ويعترف بها فى تواضع، ويتلقى أحدث كلمة تقال فى مضمار ترشيد عملية التطور الاجتماعى، ويعمل على ترجمتها وفق خصائص الواقع الوطنى، ويتطلع نحو إعطاء المزيد من الديمقراطية للشعب، بما فى ذلك ديموقراطية التعددية السياسية، ونحو اقامة تحالف وطنى ديمقراطى يضم كل القوى المعبرة عن طبيعة المرحلة التاريخية، ونحو تحقيق وحدة الوطن على أسس تتفق وحركة التقدم الاجتماعى، والديمقراطية السياسية، واتجاه حركة التاريخ ككل - أقول حيث أن الشروط الفضلى تقف فى جانب مثل هذا النظام، فنحن بطبيعة الحال لا بد أن نطلب له الحياة، ولا بد أن نقف ضد كل محاولة لوأده تحت أى ذريعة كانت، حتى لو كانت هى العناق الوحدوى حتى الموت، أوما يسميه أولئك الذين لا يرون فارقا بين طبيعة كل من النظامين: الوحدة الفورية، والوحدة

كيفما اتفق، والوحدة بأى ثمن!!

نحن – نظراً لعدم تساوى الشروط – مع وحدة كونفدر اليه، تستلزم – لتحويلها تدريجياً إلى وحدة اندماجية كاملة – إطلاق الحريات الديمقراطية للطبقات والفئات القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية، وحتى الليبرالية، والدينية المستنيرة، لا فى شطر دون آخر، وانما فى كلا الشطرين، ومع حق هذه الأطراف فى تأليف جبهة وطنية ديمقراطية فى كل شطر يشارك فيها بحسب حجمه ونفوذه التنظيم المعبر عن السلطة، ومع تشكيل هاتين الجبهتين معاً جبهة وطنية ديمقراطية يمنية عريضة تقود عملية توحيد الوطن، وتشرف على كل خطوة توحيدية فى أى من مجالات الحياة الاجتماعية، وتنسق وتقرب شيئاً فشيئاً بين سياسات الشطرين، وتكون الرافعة الأساسية لإقامة الدولة اليمنية الكونفدرالية، وجسر العبور الأعظم نحو اقامة الدولة اليمنية المركزية الموحدة، الوطنية الديمقراطية، ذات التوجه الاشتراكى، والمنحى القومى التقدمى، والبعد الإنسانى الأممى.

إذن فطريق الوحدة اليمنية هو طريق التعددية السياسية والجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية العريضة. وليس هناك طريق آخر سواه.

* * *

ملاحظات سريعة على مداخلة:
«خطوة (٢٢) يونيو..
ووحدة الفصائل الوطنية الديمقراطية»

الرفيق الدكتور عبد الرازق مسعد باحث شاب يستحق كامل الرعاية والاهتمام والتشجيع، حتى يتمكن من أن يحقق طموحه المشروع والنبيل فى أن يكون أحد الوجوه العلمية المعبرة عن المدرسة المادية الجدلية فى مضمار البحث التاريخى.

على أن مداخلته التى شارك بها فى الندوة التى أقامتها الدائرة الأيديولوجية للحزب الاشتراكى اليمنى وأدارها سكرتير الدائرة عضو اللجنة المركزية الرفيق الدكتور سالم عمر بكير بمناسبة مرور عشرين عاماً على قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، خلال يومى ١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩، والتى لأهميتها الاستثنائية أسهمت قيادة الحزب من خلال الأمين العام المساعد الرفيق سالم صالح محمد بتقديم مداخلة خاصة دشنت بها بدء أعمال الندوة - أقول إن هذه المداخلة لم تكن فى المستوى المنتظر الذى يحقق بعض طموحه العلمى الشريف.

لقد تفضل باحثنا الشاب بإعطائى نص المداخلة بعد قراءتها - ذلك أنها كانت ما تزال مخطوطة - بغية تأملها. وكانت حصيلة ذلك بعض الملاحظات التى سجلتها عليها، والتى لم يتسع وقت الندوة لتقديمها.

وقد كنت أزمع أن احتفظ بها لنفسى غير أن مبادرته إلى نشرها فى صحيفة "١٤ أكتوبر" عدد ١٩٨٩/٦/٢٨ دون إدخال أى تعديل عليها، مما يعنى أنه مقتنع بكل ما جاء فيها، جعلنى أميل إلى استخراج ملاحظاتى من ملف الندوة وتعريضها لامتحان الرأى العام العلمى عبر الصحيفة ذاتها، وإن كان الحيز المتاح فيها لن يسمح بغير تقديم رؤس أقلام منها.

١- أول انطباع تتركه المداخلة أنها كتبت فى آخر لحظة، وفى عجلة شديدة، ومن هنا عدم عودتها إلى وثائق الحركة الوطنية، وخاصة وثائق الفصائل الوطنية الديمقراطية الثلاث والملابسات التاريخية والسياسية التى صاحبت وحدتها، عدا اقتباس بعض فقرات من الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية" وحتى هذا الاقتباس كان أقل مما قالته الوثيقة، رغم أنها لم تقل كل شئ، ولم تدع أنها آخر كلمة لدى الحزب. ومن هنا وقفة التأمل المتأنية

المستبصرة المتفحصة الناقدة إزاء ماضى الثورة وحاضرها ومستقبلها التى يعيشها الحزب هذه الأيام ومعه الحركة الوطنية والشعب وكل القوى التقدمية الحريصة على تجربته الثورية.

٢- إن الأحكام القيمية التى أصدرها الباحث على الجبهة القومية، والاتحاد الشعبى الديمقراطى، والتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، والاستخلاصات التى انتهى اليها بعد قيام الحزب، بكل ما شابهها من تناقضات، من الصعب على البحث القبول بها، ولا سيما إذا كان الباحث ممن عاصروا تجربة العمل الوطنى الديمقراطى منذ الخمسينات إلى اليوم، وإذا كان يسترشد فى دراستها بالمنهج العلمى المادى.

ومن هذه الأحكام القيمية القول بأن الجبهة القومية كانت "جبهة وطنيةعريضة، بغض النظر عن التسمية التى فرضت عليها، وبغض النظر عن أنها لم تكن بمبادرة تنظيم أو جماعة ماركسية، ولكنها كانت تضم فى أحشائها إلى جانب القومى والناصرى والبعثى، كذلك النواة الماركسية".

التنظيمات التى تشكلت منها الجبهة القومية مسجلة فى وثائقها، لم يكن من ضمنها البعث الذى كان دائما فى حالة تناقض معها حتى بعيد الاستقلال. والناصريون وإن دخلوا فيها من خلال "الجبهة الناصرية" نظراً لمضى حركة القوميين العرب تحت راية الناصرية فى مواجهة البعث من جهة، ومن أجل الاستفادة من شعبيتها الكاسحة من جهة أخرى، إلا أن أيديولوجية وسياسة حركة القوميين العرب التى كانت فرعاً لها كان الطغيان عليها، ناهيك أن الصرامة التنظيمية الحزبية للحركة الأم كانت هى المتحكمة فى مجمل نشاطها. ومن هنا ذلك المبدأ التنظيمى الحزبى الحديدى: "نفذ ثم ناقش"، ومن هنا تلك المركزية الشديدة البيروقراطية التى مارستها قيادتها حتى قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية، وهو ما تحدثت عنه كتابات عبد الفتاح اسماعيل، ونبهت إليه "الوثيقة النقدية التحليلية..." أما النواة الماركسية فلم تكن موجودة منذ البداية، وانما تخلقت عبر المعاناة والخبرة العملية والنظرية التى اكتسبتها بعض عناصر الجبهة القومية خلال مسيرة النضال. وذلك ما تشير اليه الوثائق الآنفة الذكر وغيرها.

أن تكون قد وجدت فى الجبهة القومية عناصر ذات ميول ماركسية واضحة أمثال عادل خليفة فقد كانت النظرة إليها أنها ذات ولاء مزدوج، بكل ما ينطوى عليه ذلك من اللوم الحزبى والتقريع السياسى.

وكلمة "التنظيم السياسى" شاعت فى أدبيات "الجبهة القومية" قبل أن يصبح اسمها الرسمى "التنظيم السياسى - الجبهة القومية". وكان عبد الفتاح اسماعيل يسمى الجبهة القومية "الحزب الحاكم"، وحسب تعبيره فإن الصعوبات خلال عملية الحوار الوطنى كانت موجودة "داخل الجبهة القومية" أكثر مما كانت موجودة داخل الفصائل أو"المنظمات الأخرى"، لأننا نحن الحزب الحاكم،

ونحن الحزب الذى تحمل مسؤولية أكثر" [ص ١١٨ من الكتاب الأول من مختاراته].

الجبهة القومية كانت - إذن - تنظيماً سياسياً يضم شرائح وأيديولوجيات متعددة ، الهيمنة فيها حتى حركة التصحيح وقيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" للفكر القومى البرجوازى الصغير المتناقض مع أيديولوجية الطبقة العاملة وحاملى رايتها. وهى على ذلك لم تكن "جبهة وطنية عريضة" وهى الجبهة التى كان يدعو لها عبد الله باذيب ورفاقه منذ الخمسينيات، والتى يتسع لهم وللبعث وللناصريين وغيرهم من القوى الوطنية الأخرى، والتى يحافظ كل تنظيم فيها على استقلاليته الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وهو ما لم تكن تقبل به الجبهة القومية، مما أكد أنها "حزب" وليست "جبهة" حتى وإن ضمت ميولاً أيديولوجية نمت وتبلورت مع الأيام، ولكن فى إطارات ذات "التنظيم السياسى" الواحد، والصارم.

ومن هذه الأحكام التى ينقصها "المعلومة" التاريخية، وروح "الإنصاف" تلك الإشارة العابرة والمقللة من قيمة و "تاريخية" تاريخ التيار الماركسى وأدواره الريادية المبكرة فى مضمار صياغة الثقافة والرؤية الجديدة، على المستوى الوطنى العام والمستوى العمالى الخاص، حتى وإن لم يتمكن من مد جذوره إلى الريف الذى كان للجبهة القومية فضل اقتحامه وتحويل إلى طاقة نضالية عظيمة ساعدها عليه مفردات قاموسها السياسى البسيطة السهلة الهضم والاستيعاب.

لقد كان هذا التيار جدولا صغيراً قياساً بالنهر العظيم الذى مثلته الجبهة القومية، ولكن ما من قوة اجتماعية أو سياسية، منظمة أو غير منظمة، بما فيها الجبهة القومية، والبعث، إلاّ واغترفت من هذا الجدول الصافى والراقدون بقدر ما يمتلك من ظمأ إلى معرفة ثقافة العصر الانسانية التقدمية التى كان هذا التيار تجسيداً حياً وفعالاً لها، سواء وهو مجرد نواة أصرت على دفن نفسها فى تربة الوطن لتحمى نفسها من الرياح العاصفة المدمرة التى اكتسحت الوطن العربى كله من مشرقه إلى مغربه مع نهاية الخمسينيات، أو وهو تنظيم أصر أيضاً على أن يكون نواة وبشيراً بالحزب الطليعى المنشود الذى كان يرى أن المهاد الطبيعى - الاجتماعى له هو الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة. وعندما بدا أن قيام مثل هذه الجبهة الواسعة على مستوى اليمن غدا أكثر صعوبة من ذى قبل بعد قيام دولتين فى الوطن بتوجهات اجتماعية وسياسية متباينة، فإنه اقترح قيام صيغة تنظيمية انتقالية خاصة بجنوب الوطن يتخلق فى إطارها الحزب الطليعى الاشتراكى العلمى، ويحافظ فى ظلها كل تنظيم على استقلاليته الأيديولوجية السياسية والتنظيمية، حتى تتضح الظروف الموضوعية والذاتية لانبثاق هذا الحزب انبثاقاً طبيعياً، دون تعسف أو تعجل، ودون قسر أو إملاء، وبعيداً عن شبهة الاستيعاب والاحتواء.

إن تاريخ هذا التيار قبل دخوله فى التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، ومشاركته

النوعية فى إغناء الثقافة الوطنية اليمنية، وفى قيام الحزب الاشتراكى اليمنى - أياً كانت السلبيات التى صاحبت ذلك - لم يعد ملك أفراده المؤسسين له، وإنما هو ملك الحزب الاشتراكى اليمنى، بل والجذر التاريخى له، وحجر الزاوية الأيديولوجى والفكرى المبكر لبنائه المنتصب اليوم فى أفق الوطن.

وعندما يكتب تاريخ الحزب والحركة الوطنية اليمنية فإن وثائق هذا التيار التى كانت أكبر من حجمه من حيث نوعيتها النظرية والسياسية الراقية، والتى يحتفظ بها الحزب - كلها أو معظمها - فستتضح حينئذ المكانة المتميزة التى يحتلها هذا التيار فى هذا التاريخ.

إننا نزعم أننا حاولنا فى بعض كتبنا - وخاصة "الخروج من نفق الاغتراب واحداث ثورة ثقافية فى اليمن" تلمس مكانة هذا التيار، ومكانة كل فصيل وطنى، ولا سيما الجبهة القومية، والبعث، وما يزال ميدان البحث والاستقصاء مفتوحاً أمام طلاب الحقيقة، أفراداً كانوا أو جماعة، مركز بحث عام أو حزبى، أو حكومى.

بقى أن نوضح أن "النشاط السياسى والفكرى الذى بدأته هذه المجموعة" لم يبدأ "فى أواخر الخمسينيات"، وإنما كانت له إرهاصات منذ مطالعها، وإن لم تتضح معاملة العلنية وأطروحاته الصريحة الا منذ عام ١٩٥٤.

ومن هذه الأحكام السريعة والمتناقضة أيضاً القول بأن "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية "صيغ بصيغة الاشتراكية العلمية، ولأول مرة، على الرغم من الطابع البرجوازى الصغير للميثاق". والأصح أو الأدق أن يقال أنه عند تحليله لأوضاع المجتمع كان متأثراً - إلى هذا الحد أو ذاك - بمنهج البحث الاشتراكى العلمى.

ومن هذه الأحكام غير المدروسة التصور بأن الجناح اليسارى الطفولى وقف "منذ الوهلة الأولى ضد العلاقة مع القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى"

أماما تفصح عنه الوثائق الحزبية فهو إن هذا الجناح كان يتعجل الأمور نحو إقامة الحزب الطليعى من الفصائل الثلاث فى الجنوب منذ المؤتمر الخامس للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٢ - ٦ مارس ٢٩٧٢ - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - ولم يكن يملك غير "الحماس الفياض نحو ذلك الاندفاع للإسراع فى اقامة الحزب" بينما كان - وعلى رأسه سالمين - " ضد تعميق الموقف الأيديولوجى الاشتراكى العلمى". وعندما بدأت تتوافر بعض شروط قيامه، فإنه رفض ذلك بحجة أن عملاً لهذا "سيستنفز القوى الرجعية فى المنطقة"، واقترح أن يكون "حزباً ديمقراطياً ثورياً"[1].

[1] انظر الكتاب الثانى من كتابات مختارة، لعبد الفتاح اسماعيل، ص ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٣٨.

كان هذا التيار يريد - فى مبدأ الأمر - إذابة الفصائل الأخرى ضمن خطه اليسارى الفوضوى

البرجوازى الفلاحى، باسم الحزب الطليعى، تماماً كما كان يريد أن يحقق ذات الشئ مع التيار الديمقراطى الثورى ذى التوجه الاشتراكى العلمى الذى كان يقوده عبد الفتاح إسماعيل. وهذه "المزايدة" ما لبثت أن أخلت مكانها لنزعة "المناقصة" بعد أن قوى جناح عبد الفتاح بقيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" فى أكتوبر ١٩٧٥ وفق اتفاقية فبراير ١٩٧٥ بين الفصائل الثلاث، حيث تراجع عن أطروحة "الحزب الطليعى" ودفع بأطروحة "الحزب الديمقراطى الثورى" وهو ما أثبت من جديد صحة المقولة اللينينية بأن أقصى اليسار هو أقصى اليمين.

إن إغفال هذه الظروف الضاغطة من الجانبين - بقطع النظر عن اتجاه حركتها - والتى كانت من العوامل التى ألزمت الفصيلين الآخرين بالتخلى عن صيغة "الجبهة الوطنية الديموقراطية" وعن الصيغة الانتقالية التى تحافظ على استقلالية كل تنظيم مع العمل على انضاج مقومات التوحيد وقيام الحزب الطليعى وجعلتهما يقبلان بصيغة "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" كخطوة لقيام الحزب الذى قام بالفعل فى أكتوبر ١٩٧٨، بعد التغلب على مؤامرة سالم ربيع على الانقلابية فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ - أقول إن اغفال ذلك هو الذى جعل الكاتب يصدر حكماً مطلقاً بأن عملية التوحيد وقيام الحزب قد تما "على أساس طوعى"، وهو ما لا تقول به حتى الوثائق الحزبية المتاحة حتى الآن، بما فيها "الوثيقة النقدية التحليلية..." التى جاء فى ص ١٩ منها: "واجهت عملية الحوار بعض المصاعب التى أطالت مدته - منها موقف اليسار الأنتهازى داخل الجبهة القومية الذى اتسم بالتذبذب بين رفض التوحيد واللهث لتحقيقه، من أجل احتواء الفصائل وكسب عناصر فيها لترجيح كفته فى التنظيم، وموقف داخل الفصيلتين يتأرجح بين القبول والرفض بسبب صيغة العمل الجمهورى والخوف من الاحتواء".

والحكم الذى أطلقه الكاتب بأن "أسس قيام الحزب الطليعى من طراز جديد قد اكتملت" يتعارض لا مع الحقائق التى كانت معاشة حينذاك فقط، وإنما أيضاً مع مجمل المشاكل والأزمات التى تعرض لها بعدئذ، والتى كانت كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ ذروتها العليا.

وعدا ذلك فإن التقييمات الحزبية الموجودة تحت تصرفنا منذ الآن تقول بشكل عام بأن أسس قيام الحزب لم تكن قد اكتملت بعد، والمقومات الذاتية لم تكن قد نضجت. فمؤسس الحزب نفسه يؤكد بأنه "ليست لدينا أوهام بأن كل الشروط الموضوعية قد توافرت مائة فى المائة" [عبد الفتاح اسماعيل المصدر السابق، ص ١٢٢] وأن ظهوره إلى الحياة تم بعملية قيصرية أقصى بها - أولاً وقبل كل شئ جناح اليسار الذى تحول إلى يمين، وتحققت بذلك "وحدة أيديولوجية وطبقية وتنظيمية متينة معمدة بالدم" [نفسه، ص ١٤٢]، وذلك ما تنبه اليه أيضاً "الوثيقة النقدية التحليلية..." فى ص ٢٠ بقولها: "ولكن عملية التوحيد قد رافقتها بالمقابل بعض السلبيات والنواقص، منها عدم التمحيص والتدقيق للعضوية، تحت الخوف من انفراط عملية التوحيد، الأمر

الذى ترتب عليه دخول أعضاء كل التنظيمات فى إطار التنظيم الموحد، مما سمح ببقاء وتسرب العناصر النفعية والانتهازية. وانعكس هذا الوضع على تركيب القيادة - وخاصة اللجنة المركزية، التى انتخب عدد من أعضائها على أساس تمثلة النسب المحددة لكل فصيل وفق اتفاقية ٥ فبراير، دون مراعاة كافية للنوعية والمعايير الحزبية المبدئية الواجب توافرها. وقد أثر هذا الوضع بالنتيجة فيما بعد على تطور التنظيم الموحد، وظلت انعكاساته السلبية قائمة حتى فى إطار الحزب بعد قيامه".

وتلاحظ الوثيقة أن اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية فى دورتها السابعة التى عقدت فى سبتمبر ١٩٧٧، والتى حققت فيها انتصاراً ايديولوجياً على مجموعة ربيع على التى وقفت أثنا ءها "ضد قيام الحزب الطليعى" قد أقرت "ضرورة قيام الحزب" بالرغم من أنها وصلت "الى الاستنتاج بأن ظروف الحد الأدنى لقيام لحزب الطليعى قد غدت ناضجة ومتوفرة، بالرغم من الثغرات والنواقص التى لا زالت قائمة...." [ص ٢٠، ٢١].

على أن ما يلفت الانتباه تلك الاستخلاصات المتعاكسة المتنافية التى توصل اليها الكاتب من تجربة توحيد الفصائل وقيام الحزب الشتراكى اليمنى، [الأصح أن نصهر التعددية الحزبية فى حزب واحد.. لا أن نبلور - الشهارى] ومن حيث أنها "تعتبر تجربة... من التجارب النادرة فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية" ومن حيث أن بلدنا يعتبر "البلد العربى الوحيد الذى حل مسألة العمل الوطنى حلا جذرياً، ومن منظور ديمقراطى، وبالاعتماد على أسس الاشتراكية العلمية، وفى ضوء خصوصيات واقع بلدنا". ومع ذلك فإن هذه الخصوصية قابلة لأن تكون عمومية، فهى "إغناء جاد لنظرية حركة التحرر الوطنية، العربية والعالمية، ودعوة عملية جادة للحركة الشيوعية العربية للتمعن بهذه التجربة". هذا من جهة.

ومن جهة أخرى - وهنا ينقض الكاتب دفعة واحدة كل ما غزله ونسجه وبناه لا فى الفقرات الآنفة الذكر فحسب، وانما فى المقال كله أيضاً - يشدد على أنه قد "أكدت مؤامرة ١٣ يناير الانقلابية الدموية بأن طابع حزبنا حزب انتقالى، انطلاقاً من طابع المرحلة، الاقتصادية والاجتماعية، وبحكم الأزمات التى انتابت الحزب بين الحين والآخر. ولهذا فحزبنا يسترشد بالفكر الاشتراكى العلمى، ولكن الفكر الاشتراكى العلمى لم يصبح عقيدة وممارسة فى سلوك أعضاء الحزب وقيادته، كما أن القوانين العامة والخاصة للتطور الاقتصادى والاجتماعى ونظم ولوائح بلورتها قاصرة جداً. ومن جانب آخر لازال الطغيان سائداً على الممارسة الحياتية الشاملة لأساليب البرجوازية الصغيرة وبقايا تأثير المشاعر المناطقية والإقليمية والقروية. .الخ..

وإن الطبيعة الانتقالية للحزب هذه، والتى موجودة أيضاً بفعل التداخل المستمر بين مصالح الطبقات والفئات المتعددة، سواء داخل الحزب أو فى المجتمع، لذا فإن الضرورة تقتضى من الحزب

المضى بثبات نحو عملية الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل دون تردد"

ولا ينسى الكاتب أن يختم مقاله بالتحذير - بصورة خاصة - من بقاء وتسرب "العناصر النفعية الانتهازية داخل الحزب، والذين هم موجودون حتى اليوم، ويشكلون خطراً وصولياً حقيقياً على وحدة الحزب، والمجازات الثورة الوطنية الديمقراطية المحققة"، وهو تحذير ينطوى على الدعوة إلى تطهير الحزب من أمثال هؤلاء.

والسؤال هو - فى ضوء هذا النقص الحاد لإيجابيات تجربة توحيد فصائل العمل الوطنى فى تنظيم الجبهة القومية، ثم فى الحزب الاشتراكى اليمنى - ماذا بقى من قرادة هذه التجربة اليمنية الخاصة، وما الذى يمكن أن تفيده منها الحركة الشيوعية العربية وحركة التحرر الوطنى العالمية، وأين هو جانب الإغناء فى هذه التجربة لنظرية وحركات التحرر فى القارات الثلاث؟!

والسؤال هو أيضاً ألا يعنى هذا النقد الجارح للتجربة أن أزمة العمل الوطنى لم تحل بعد لا فى اليمن ككل، ولا فى اليمن الديمقراطية على نحو خاص، وأن إلغاء التعددية بعد لا فى اليمن ككل، ولا فى اليمن الديمقراطية على نحو خاص، وأن إلغاء التعددية الحزبية عن طريق الأخذ بنظام الحزب الواحد لم يساعد على الخروج من هذه الأزمة، طالما والحزب ما يزال حزباً انتقالياً، وما زال معرضاً للأزمات التى انتابته بين الحين والآخر، نظراً لأن "الفكر الاشتراكى العلمى لم يصبح عقيدة وممارسة فى سلوك أعضاء الحزب وقيادته" و"بفعل التداخل المستمر بين مصالح الطبقات والفئات المتعددة سواء فى داخل الحزب أو فى المجتمع" وبسبب الطغيان الشامل "لأساليب البرجوازية الصغيرة، وبقايا تأثير المشاعر المناطقية والإقليمية والقروية..الخ"؟!

واذا كانت تلك هى ملامح التجربة - وهى ملامح تبدو شديدة العتمة والقتامة - واذا كان ذلك هو حكمه الختامى القاطع والدافع عليها، أفلا يعنى ذلك أن "عملية الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل" التى يرفع الحزب القيام بها، والتى يؤكد هو ضرورتها، ينبغى أن تشمل أيضاً معضلة العمل الوطنى الديمقراطى عموماً، بما فيها قضية التعددية الحزبية، ومعضلة الحزب الاشتراكى اليمنى حتى يغدو لاساحة تصطرع فيها الطبقات والفئات ذات المصالح والأيديولوجيات المتناقضة، ولاجيتوهات مغلقة لممثلى النزعة "المناطقية والإقليمية والقروية"، وانما طليعة تنظيمية وسياسية وأيديولوجية للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وشريكا أساسياً فى قيادة قوى التحالف الوطنى الديمقراطى، الحزبية وغير الحزبية، لا على نطاق اليمن الديمقراطية فقط، وانما على امتداد الوطن اليمنى أيضاً، باعتبار ذلك أحد المداخل التاريخية المتاحة من أجل خوض كفاح وطنى واجتماعى شامل لقيام اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد، بل ولتحقيق اليمن الديمقراطى الاشتراكى؟

* * *

درب الديمقـــراطيــة
والـــــــرأى
الآخـــر

هل هناك من يجحد أن هناك تقدماً قد حدث فى اليمن الديمقراطية فى مضمار ممارسة الديمقراطية بعد احداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المشؤومة؟ بالتأكيد لا. فتلك هى إحدى العبر التى انتزعها الحزب عبر كونفرنس العام من دوامة المأساة. التنفس الطبيعى، والإفضاء بما فى الوجدان، والإعراب عن الرأى بصراحة، ذلك هو الوضع السليم للأمور، ولكفالة العافية والنمو للتجربة الثورية وذلك هو البديل الوحيد لحالة الاحتقان والكبت والختناق الذى يتحول إلى أبخرة متفجرة خانقة قاتلة.

ولا أدل على عملية التنفس الطبيعية هذه مما يقرأ أو يسمع ويشاهد فى أجهزة الاعلام، التى تتسع اليوم للرأى والرأى الآخر، وتكفل حق الحوار لوجهات النظر المتباينة، بل وحق الرد على وجهة النظر الأخرى.

ولم تعد مجلة "الحكمة" تنفرد باتخاذ الموقف المعارض مما هو قائم، وإن كانت ما تزال تتميز بالموقف الرافض للقول بأن هناك شيئاً ما مفيداً موجود، فهى ترى أنه لا شئ هناك. فكل شئ عدم فى عدم، وعبث فى عبث، ودوران فى حلقة مفرغة، طالما ظلت الوحدة اليمنية بعيدة عن التحقيق. ونقطة البداية الصحيحة، والحركة التصحيحية الحقة، والسير المستقيم لعجلة البناء والتقدم، كل ذلك متوقف على تحقيق الوحدة اليمنية أولاً.

وزاوية الانحراف عن طريق الوحدة، ومن ثم عن طريق التقدم، تعود إلى نوفمبر ١٩٦٧ عندما قام انقلاب فى صنعاء، وإلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، عندما تأسست جمهورية إلى جانب الجمهورية الأم. وزاوية الانحراف هذه كانت وراءها الرجعية السعودية. "وقد انتعشت الرجعية فى الجزيرة العربية التى بدأت تصفية حسابها مع الثورة اليمنية، وأخذت تنفذ مشروعها الاستلابى الكامل "فى الأراضى المحتلة من قبل السعودية" وخلخلة النظام الجمهورى فى صنعاء، والتمهيد لدولة ٥ نوفمبر من "الأطراف المعنية" وتأسيس جمهورية جديدة فى جنوب الوطن" - كما جاء فى افتتاحية عدد أكتوبر من "الحكمة" .

وبذلك لم يتكرس انقسام البلد، وانما انقسمت الثورة اليمنية على نفسها، وتوزعت أهدافها، وتباين سير المجتمع، وقامت دولتان تسيران فى خطين متوازيين، وحرم المواطنون حتى من حق العبور الطبيعى نحو الضفتين المتقابلتين من وطنهم المشطور، وهو مالم يحدث فى ظل الاستعمار والإمامة نفسيهما، مما جعل الحال فى عهدها أفضل من الحال الذى نشأ بعد حدوث زاوية الانحراف هذه عن الصراط المستقيم وكل ذلك قد حدث بفعل الرجعية السعودية. "هكذا تمكنت القوى الرجعية من فرض واقع التشطير على الثورة اليمنية، وذلك بتشطير أهدافها واتجاه المجتمع اليمنى الواحد نحو بناء دولتين تعملان بشكل متواز ، وفرض أشكال من القيود على حرية تنقل المواطنين بين الشطرين، وهو الأمر الذى لم يجرؤ الاستعمار أو الإمام على فرضه أو محاولة تنفيذه". [نفسه].

وما لم يتمكن الاستعمار من تحقيقه قبل الاستقلال نجح فى بلوغه غداة الاستقلال، عندما حول ١٤ أكتوبر إلى مجرد حادث أو ثورة "جنوبية" معزولة لا تأثير لها ولا صدى على ساحة الوطن الأم، وعندما أقحم الشمال والجنوب معاً فى حرب يتحمل مسؤوليتها الطرفان. أما هدف الاستعمار من ذلك فهو - إضافة إلى تشطير الثورة بعد تشطير الوطن - جعل الثوار هنا وهناك، "الثوار" الذين يقودون دولة نوفمبر، والثوار الذين يقودون جمهورية الجنوب يسقطون أنفسهم والثورة معهم بأيديهم، بعد أن استحال اسقاطهم واسقاطها بأيدى أعدائهم وأعدائها. "إن ١٤ اكتوبر كان ولا زال أهم مكسب ثورى بعد قيام الجمهورية.. وقد عملت السلطات الاستعمارية على اسقاطه بالقمع المباشر وفشلت، أو بتفجيره من الداخل، وأخيراً بعزله كحدث جنوبى أو ثورة "الجنوب" ونجحت مؤقتاً فياشعال الحرب التى سميت "الحرب الشمالية - الجنوبية" وذلك ضمن مخطط الاستعمار لإسقاط الثورة بواسطة الثورة والثوار". [نفسه].

هدفنا من إيراد "الرأى الآخر" هذا ليس مناقشته، فهو لا يصمد حتى للمناقشة لافتقاده ألف باء المنطق والواقعية، ذلك أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - كما يعرف الصديق والعدو، الأمى والمتعلم - صنعتها جماجم الشهداء وثورة التحرير التى تعاطف معها كل ثوار العالم، ولم تصطنعها الرجعية العربية. وحرب ١٩٧٢ كان وراءها رجعيو اليمن المتواطئون مع رجعيى العرب، مع الاستعمار. وانقلابيو ٥ نوفمبر الذين أشعلوا فتيل هذه الحرب لم يكونوا سوى طبعة جديدة للرجعية اليمنية، وليس "بثوار".

هدفنا إذن هو فقط تبيان أن الرأى المخالف والمعرض مسموح به فى اليمن الديمقراطية، ويسمع حتى عبر شاشة التليفزيون، وحتى عبر صحافة البلاد الرسمسة والنقابية، وليس هناك من يمارس الكبت ضده أو يحاول حجبه حتى بحجة أنه يبلبل الرأى العام، ويشيع وعياً مشوها ومزيفاً عن الثورة ونظامها التقدمى وعن الوقائع التاريخية القريبة والمعروفة وعن مفهوم الوحدة اليمنية ذاته

وأسس وسبل تحقيقها.

بل إن ديمقراطية النظام اتسعت حتى لمسؤولين حزبيين وحكوميين أعربوا عن وجهات نظر فى مسار الثورة والوحدة اليمنية لا يجمعها جامع مع وجهة النظر الحزبية والرسمية، وهو أمر نادر الحدوث، ذلك ألان ما تعارف عليه الناس هو أن المسؤول الحزبى الرسمى يعبر عن وجهة النظر الحزبية والرسمية - حقاً كانت أم باطلا - وإذا كانت له وجهة نظر مخالفة فإنه ينتقل إلى الجانب الآخر، ويقود حتى حركة معارضة. وذلك ما يحدث فى الغرب، وما أخذ يحدث اليوم فى الشرق، وما هو موجود - بهذا القدر أو ذاك - فى العالم النامى.

ذلك لا يعنى أن الحزب الواحد أوالاتجاه الأيديولوجى والسياسى الواحد لا يتسع لوجهات النظر المتعددة. فهناك مسافة واسعة حول العديد من القضايا التاريخية والتراثية تظل صالحة للحوار وتعدد الآراء، ناهيك عن العديد من قضايا الحاضر والمستقبل. ولا سبيل إلى الوصول إلى رأى مشترك أو موحد لها بغير سماع جميع الآراء، ولا سيما آراء ذوى الاختصاص لكل قطاع نوعى.

ومن التهم الموجهة إلى الفترة الستالينية وفترة الركود فى الاتحاد السوفييتى أن السياسيين استأثروا برسم نهج الحزب بعيداً عن مشاركة العلماء. ولأن ستالين كان يفتقد موهبة وعبقرية لينين النظرية والعملية والمتعددة الجوانب فإنه بمحاولته أن يكون رجل النظرية والعمل وقع فى أخطاء نظرية ظاهرة وممارسات تطبيقية أفدح خطأ. وفى عصرنا الراهن الذى تشابكت وتعقدت فيه القضايا والمعضلات الفكرية والعملية فإنه لا مجال لمعالجتها بالرأى الواحد ومما أوتى صاحبه من الموهبة والعبقرية، وغدا العمل النظرى الجماعى والإصغاء إلى الرأى الآخر هو السبيل الوحيد للاقتراب من الفهم والحل الصحيح لمثل هذه القضايا والمعضلات. ومراكز البحث العملى المتخصصة، والدراسات والآراء الفردية لجادة، والحوارات والندوات وكل أشكال الجدل المسؤول والبناء، تمثل مداخل هامة لبلورة الرأى حول هذه القضية أو تلك، ولتمكين المسؤولين فى قيادة الحزب والدولة من رؤية الجوانب المتعددة لها، ومن رؤية الأفق العام الداخلى والقومى والعالمى المحيط بها، حتى يكون قرارهم السياسى أقرب إلى الصواب، إن لم يكن صائباً تماماً.

وفى وطننا اليمنى هناك العديد من القضاياوالمعضلات المتعلقة بالماضى والحاضر والمستقبل لا تقدم الوثائق الحزبية والرسمية والكتابات المتاحة حولها سوى نقاط انطلاق أو بدايات لا تخلو من الفجوات، وهى تتطلب من ثم البحث والحوار والجدل، ونشر ذلك كله عبر الوسائل الاعلام، وتجميعه فى كتب، وقضية الوحدة اليمنية والقضية الاقتصادية وغيرها من قضايا الثقافة الوطنية تقع فى قلب هذه القضايا التى تتطلب المعالجة الفكرية الواسعة والمسؤولة والمتعددة الأشكال، والتى لن تزدهر وتعطى ثمارها إلا فى مناخ صحى من حرية الرأى والرأى الآخر للحزبيين وغير

الحزبيين، للوطنيين، والديمقراطيين، والاشتراكيين، وجميع ذوى الاختصاص.

وكل المؤشرات تدل على أن الحزب قد أعطى إشارة الانطلاق للسير فى هذا الدرب الديمقراطى الذى لا درب سواه، درب الرأى والرأى الآخر.

* * *

دور صوت «العمال» في ترسيخ الديمقراطية الصحفية..

الرأى والرأى الآخر

ليس هناك ما يؤكد صحة المثل القائل "رب ضارة نافعة" مما يحدث اليوم فى حياة هذا الشطر من وطننا من إعادة فحص متواصلة لملف الثورة، بعد احداث ١٣ يناير الدامية، بغية سد الثغرات التى نفذت منها ريح السموم التى كادت تعصف بكل شئ.

فهناك مراجعة مستمرة ودائبة لكتاب الثورة بجميع أبوابه وفصوله، بدءاً بالسياسة والاقتصاد والقضية الوطنية، وانتهاء بالثقافة والاعلام.

ويجرى ذلك كله فى مناخ من الديمقراطية السياسية والحرية الصحفية لم تنعم البلاد بمثله من قبل.

كانت "الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦)" و"تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى" المقران من قبل الكونفرنس الحزبى العام هما نقطتا البدء فى اتجاه إعادة قراءة وتدقيق سجل الثورة، ومن ثم تسديد وتصويب المسيرة.

لم تعد عملية التصحيح تحتاج إلى حدوث حركة تصحيح، أو وقوع كارثة، فقد استوعب الحزب الدرس، وأمسك بزمام القضية، وأخذ يصحح، ويعدل ويعمق، ويطور، بشكل طبيعى، وأولاً بأول ودون تلكؤ أو توقف حتى تتحقق كامل أهداف الثورة القريبة والبعيدة، الوطنية الديمقراطية، والديمقراطية الاشتراكية.

وليس هناك ما يخيف قط من السير قدما فى هذا الطريق الصائب، طريق الإفصاح الكامل عن الجوهر الديمقراطى الشعبى للنظام، طريق تعميق وتوسيع مجرى المشاركة الشعبية فى إدارة السلطة وتوجيه حركة المجتمع، طريق التمتع بالحريات السياسية والعامة إلى أقصى مدى ممكن، طريق مساواة جميع أفراد المجتمع فى الحقوق والواجبات طريق تحقيق العدل الاجتماعى لهم، وإطلاق حرية النشر والصحافة، بل والدعوة إلى التعددية السياسية، والسعى إلى التوحيد الديمقراطى للوطن عبر العمل على إقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة.

إن التفاؤل يغمرنا فى أن هذا الجزء من الوطن، كما فاجأ الوطن العربى كله بإقامة أول نظام وطنى ديمقراطى ذى توجه اشتراكى تقوده قوى الثورة الديمقراطية والاشتراكية، فإن لديه المزيد مما يمكن أن يقدمه للثورة اليمنية كلها، وللثورة العربية على الإطلاق، بحيث يظل بذلك فى موقع الطليعة الرائدة المقدمة المكتشفة المقتحمة لآفاق المستقبل.

ذلك ما تبشر به أيضاً تصريحات وأحاديث قادة الحزب، وذلك ما تنبئ به أيضا كلمات الرفيق الأمين العام على سالم البيض فى حديثه إلى صحيفة "لاتينابرس" الكوبية، الذى أعادت "الثورى" نشره فى عدد ١٧-١٢-١٩٨٨م، حيث جاء فيه أن "السلطة قد حسمت نهائياً لصالح الكادحين ويجرى تعزيز مضمونها الديمقراطى ليستوعب الإسهام المتزايد لجماهير الشعب الكادحة فى ادارة شئون الدولة والمجتمع .. وقد حققت الديمقراطية قفزات نوعية على طريق التطور التقدمى" الا أننا "الآن لدينا طموحاً كبيرة، ونأمل فى تحقيق إنجازات أكبر فأكبر".

وعبر هذه الانعطافة الهامة فى مسيرة الثورة التى قادها الحزب وما برح يقودها نحو آفاق أرحب وأسطع كانت الصحافة هناك. فهى لم تواكب الانعطافة فحسب، وانما جهدت أيضاً فى وضع يدها على بعض المفاصل الحساسة فى مسار التجربة وعلى بعض جوانب الخلل التى لازمتها، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الوطنى أو الثقافى وما برحت تفعل ذلك بروح دؤوبة مثابرة، ويحس من للمسؤولية مرهف متعاظم.

وفى معظم الحالات مارست الصحافة ما أسماه لينين "حق الكلام" حول العديد من القضايا التى كانت تتخوف من قبل من مجرد التفكير فى الاقتراب منها، ومدت بصرها نحو تخوم جديدة، وحاولت أن تتقدم نحو مواقع متقدمة، وأن تلقى الضوء على طريق غير مسلوكة بعد، فى محاولة منها للإسهام بقسطها النضالى عبر الكلمة المسؤولة فى توجيه مسيرة الثورة وتعميق منحاها الديمقراطى.

حقا حدث هنا وهناك فى بعض الأحيان فى بعض الهنات والشطط والتجاوزات التى ما لبثت هيئات التحرير أن وضعت لها حدا، وانتصرت روح الجدل المبدئى والبناء على نزعة التجريح والتطاول والإسفاف.

واذا كان من حق الصحافة وهيئات تحريرها أن تفخر بذلك، فإن من حق "صوت العمال" التى تقيم اليوم هذه الندوة، ندوة "تقييم تجربة عمل الصحيفة وتبادل الخبرات مع شقيقاتها الصحف وأجهزة الاعلام" بمناسبة الذكرى الـ (٢٠) لتأسيسها - من حقها أن تفخر بما هو أكثر من ذلك.

فهى فى عهد هيئة تحريرها الجديدة المجربة قد ولدت من جديد إن لم نقل انها خلقت من الأساس، حيث لم يكن أحد من قبل ذلك يحس بوجودها، أو يهتم بها، أو يرى فيها ما يمت بصلة الى رسالة الطبقة العاملة، أو ما يعكس موقفاً أو رؤية، أو ما يذكر بأنها صحيفة لمؤسسة

جماهيرية كبرى تحتل المرتبة الأولى بين جميع المؤسسات الجماهيرية.

لقد تغير كل ذلك الآن، وغدت "صوت العمال" اسما على مسمى، بل وصوتا على رنينا، وأكثرإثارة، وأشد جاذبية، وأقرب إلى وجدانات الناس وهمومهم واهتماماتهم، وأعظم قدرة على تطوير عملها الصحفى، وعلى التفوق على نفسها باستمرار.

لقد تغيرت شكلا ومحتوى، أداء ونهجا، واكتسبت قاعدة جماهيرية آخذة فى الاتساع، وأخذ الناس يتابعون - بتلهف - ما ينشر فيها لا فى جنوب الوطن فقط، وانما فى شماله أيضاً. بل إن سمعتها كجريدة "مشاغبة" حسب تعبير خالد محيى الدين وهيئة تحرير "الأهالى" المصرية - أى كصحيفة تمارس النقد بجرأة وتتيح أوسع مجال للجدل والتناظر والرأى والرأى الآخر - سمعتها هذه قد تجاوزت حدود اليمن إلى خارجها.

ومن حق الصحيفة على أن اعترف، ومن واجبى إزاءها أن أقول، إننى كنت واحداً من هؤلاء الكتاب الذين أتيحت لهم هذه الفرص المتكافئة فى "حق الكلام"، وفى مناقشة الآراء التى اختلفت معها، وفى الرد على من يخرج بالحوار عن مجراه الموضوعى، عندما يعز نشر هذا الرد فى ذات المجلة أو فى أى صحيفة رسمية أو حزبية.

وليس بمستغرب أن تكون صحيفة العمال بهذه الرحابة وهذه الحساسية الديمقراطية العالية . فهى كمنبر لأهم المؤسسات الجماهيرية، وكصوت للطبقة التى تحمل المستقبل فى أعطافها، لا تملك إلا أن تكون كذلك، وإلا أن تجتهد أكثر فأكثر، وإلا أن تحاول دائما وباستمرار أن تكون السباقة فى مضمار تأصيل التقاليد الديمقراطية على النطاق الصحفى وعلى نطاق حق التعبير الحر عن كل الآراء المستشرقة آفاق الغد، الأمينة لرسالة الطبقة العاملة، الداعية التى ترشد مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإلى دفعها خطوات أبعد إلى الأمام، وإلى البحث عن الشروط المساعدة على تحويلها إلى ثورة اشتراكية، وعلى تحقيق وحدة الوطن اليمنى، بما ينسجم واتجاه حركة الثورة التاريخى هذا.

ذلك ما تقوله أيضاً "الوثيقة النقدية التحليلية..." عند تأكيدها على أهمية "تطوير أوضاع المنظمات الجماهيرية، وتوسيع طبيعتها الديمقراطية، ورفع دورها فى إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتأمين اشتراكها النشط فى إدارة شئون الدولة والمجتمع، وزيادة دورها التربوى والسياسى والثقافى بين أوساط الكادحين" (ص ٥٥).

ومن خلال منبرة الصحفى "صوت العمال" يساهم "انيد" - ضمن فعالياته الانتاجية والاجتماعية والسياسية - فى الاضطلاع بمهامه هذه بصفة أهم وأوسع وأعرق وأنضج المؤسسات الجماهيرية فى البلاد.

لقد كانت الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينيات هى قطب الرحى للحركة الوطنية اليمنية

بمجملها. غير انها كانت تفتقد دائما الصحيفة النقابية الحقة المعبرة عنها منذ هذا الوقت وحتى بعد قيام النظام الديمقراطى الثورى المستقل.

أن يصبح اليوم لاتحاد العمال صوت مسموع ومعتبر داخل اليمن وخارجها هو "صوت العمال" فى عهدها الجديد الذى أطل منذ وقت قريب فقط، ومن خلف المظلمة الداكنة لذلك اليوم المشؤوم يوم ١٣ يناير ١٩٨٦م، فتلك هى المفاجأة الصحفية السارة، والحدث الأعلامى الجميل، والبشارة السياسية المنعشة بأن دور العمال غدا سيتجاوز إلى مالا حد له به ذلك الدور الذى لعبوه بالأمس.

تحية لـ "صوت العمال" فى ذكرى تأسيسها. وتحية لها باعادة خلقها من جديد. وتحية لمن أسهموا فى تخليقها مرة أخرى حتى غدت بهذه القامة الشامخة المنتصبة. تحية لرئيس تحريرها ومديرها وسكرتيرها وهيئة تحريرها ولجميع الصحفيين والعاملين بها. تحية لسكرتارية اتحاد العمال لرعايتها إياها. وتحية للحزب الذى تحت ظلاله الوارفة تواصل "صوت العمال" خطواتها المقدامة فى مضمار ترسيخ وتأصيل التقاليد الديمقراطية لصحفية، والرأى والرأى الآخر.

"صوت العمال" ٥/١/٩٨٩.

* * *

رأى فى مشـــروع الاصـــلاح الشـامل
فـــى اليمـن الديمقـراطيـــة

يبدو أن عدن تقف هذه الأيام أمام واحدة من أهم وقفاتها النقدية، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. .

كانت الموقفة النقدية الأولى هى تلك الوثيقة التحليلية التى وضعت فى أغسطس ١٩٦٩ بعد أن نجح الجناح اليسارى فى الجبهة القومية فى القيام بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى أقصى بها الجناح اليمنى الإصلاحى من السلطة الذى كان يتزعمه الأمين العام للجبهة ورئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبى. وإذا كانت الوثيقة قد استعرضت مسار ثورة ١٤ أكتوبر مع تركيز على ملامح الاتجاه اليمنى، فإنها قد تضمنت بذرة ولو خفيفة من النقد لبعض العلائم الأولى للمنحنى اليسارى المتطرف الذى ظهرت قسماته جلية منذ مطلع السبعينيات والذى كان يقوده رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع على.

وتمثلت الوقفة النقدية الثانية فى دراسة تحليلية لملامح هذا التجاه اليسارى المتطرف بعد أن أطيح بسالم ربيع على فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ وأقيم الحزب الاشتراكى اليمنى فى أكتوبر من هذا العام. غير أن هذه الدراسة أجهضت فى المهد قبل أن تستكمل، حيث أن حمى التطرف اليسارى كانت ما تزال تملأ الأجواء حتى بعد الإطاحة بالرأس المصاب بها.

وكما كان عبد الفتاح اسماعيل الرمز الأول الذى التفت من حوله القوى الديمقراطية الثورية والقوى الاشتراكية داخل تنظيمه وخارجه بغية تقويم خط الثورة من الانحراف اليمنى الإصلاحى والجنوح اليسارى المتطرف، وكان - من ثم - وراء وضع هاتين الوثيقتين، ومن هنا احتلاله منصب الأمين العام للجبهة القومية بعد حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ وتسنمه ذات الموقع بعد قيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" فى أكتوبر ١٩٧٥ - والذى ضم التنظيم الماركسى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" الذى كان يقوده رائد الفكر الماركسى الأول فى اليمن عبد الله باذيب، و"حزب الطليعة الشعبية" الذى كان يترأسه أنيس حسن يحيى، واحتفاظه بذات الموقع

بعد تشكيل الحزب الاشتراكى اليمنى فى أكتوبر ١٩٧٨ من ذات الفصائل الثلاث المندمجة فى التنظيم - أقول إنه كما كان ذلك وإن إزاحته من موقعه هذه ومن رئاسة الدولة فى أبريل ١٩٨٠ - تحت تأثير حمى التطرف اليسارى - قد أخاف القوى الديمقراطية الثورية والقوى الاشتراكية داخل الحزب وخارجه ووضع علامة استفهام كبيرة حينها حول المخاطر والتعقيدات التى يمكن أن تتعرض لها مسيرة الثورة مرة أخرى ومسيرة الحزب ذاته.

ولم تكن أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية والمأساوية التى كان عبد الفتاح اسماعيل على رأس ضحاياها والتى التهمت الآلاف المؤلفة من خيرة أبناء الشعب وكادحيه، وشردت وجنت على آلاف أخرى - لم تكن سوى ذروة هذه المخاطر والتعقيدات، فى الوقت الذى كانت فيه الحلقة العليا والأخيرة فى مسلسل "الحل العسكرى لقضايا "المجتمع المدنى" الذى بدأ بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ ضد الجناح التقدمى فى الجبهة القومية ومحاولة انقلاب ٢٥-٢٦ يونيو ١٩٧٨ ضد الجناح الديمقراطى - الاشتراكى فى التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، ناهيك عن الأزمات والأساليب الإكراهية التى لم تتوقف حتى بعد قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، والتى كان أبرزها "أزمة أغسطس" ١٩٧٩ "وأزمة أبريل ١٩٨٠" التى لم تنته إلا بإخراج عبد الفتاح اسماعيل من قمة الحزب والسلطة تحت التلويح باستخدام القوة.

وقد حاولت الوقفة النقدية الثالثة التى عبرت عنها الوثيقة التحليلية التى أقرها الكونفرنس الحزبى العام فى يونيو ١٩٨٧ أن تقترب من طبيعة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية التى أدت إلى كل ذلك.

غير أن "مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل" الذى أقرته اللجنة المركزية للحزب ونشرته صحيفتها "الثورى" فى ١٩٨٩/٧/٢٩ كان مقاربة أكثر ملموسية - من حيث تشخيص المشاكل وتقديم المعالجات لها - بغية الخلاص من دائرة العنف، وانتهاج الاسلوب السياسى والديمقراطى فى حل هذه المشاكل.

وعلى عكس كل الوثائق السابقة المقرة أو المجهضة الى كان يكتفى فيها برأى الحزب أو رأى قيادته - بالأصح - لتصبح وثيقة ملزمة للشعب والمجتمع، فإن الوثيقة الجديدة لا تعدو أن تكون "مشروعاً" يوضع "الاتجاهات الأساسية للاصلاح..."

ولكن تصبح وثيقة ملزمة للحزب والشعب والمجتمع فإنه لابد من إعادة بلورتها ووضعها فى صيغها النهائية - بعد مناقشتها من قبل الرأى العام الجزبى والشعبى عبر مختلف وسائل الاعلام ومن خلال الأجتماعات النقابية والمهنية ، وبعد إقرارها من قبل مجلس الشعب الأعلى.

إن أهمية المشروع تكمن فى أنه يعترف صراحة ومنذ البداية بأنه بفعل الصراعات الداخلية فى التنظيم السياسى الحاكم لم يكن ممكنا حل مشاكل الثورة الوطنية الديمقراطية الحل المأمول، وإنه

آن الأوان للشروع فى ذلك فى ضوء هذه الوثيقة العملية الجديدة، بعد أن عجزت الوثائق النقدية السابقة عن تحقيق ذلك.

والهدف المشروع هو الإصلاح الشامل لكل ما اعتور التجربة الثورية من "الاختلالات والتشوهات والأخطار"، بما فى ذلك إصلاح البناء التحتى والفوقى، وإضعاف "تأثير البنى التقليدية المعيقة للوحدة الوطنية"، ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية، والاندماج الاجتماعى، بما يكفل تعزيز "الطابع الوطنى لمؤسسات المنظومة السياسية".

وعملية الإصلاح الشاملة هذه التى تتضمن الإجراءات والقوانين التى قفزت على الواقع، كما تتضمن "تقييم ومراجعة مبادئ وقواعد الدستور" لا يمكن تحقيقها إلا باشاعة الديمقراطية داخل الحزب وفى المجتمع، وإلا بمراجعة "المواقف الخاطئة تجاه قوى التحالف فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية" وإلا بتوسيع "مساحة الرأى والرأى الآخر الوطنى فى وسائل الاعلام، بما فى ذلك إصدار الصحف الوطنية المستقلة، وإصدار قانون للصحافة" من شأنه أن يؤمن "الضمانات القانونية لإشاعة الديمقراطية ولعدم انحرافها عن مضامينها السياسية والاجتماعية، ودراسة التعبيرات السياسية للتحالف الوطنى الديمقراطى تحت قيادة الحزب، بما فى ذلك إمكانية إنشاء جبهة وطنية عريضة".

إن ما فات المشروع الإشارة إليه بصراحة كافية، هو ان الاختلالات والتشوهات والأخطاء والتجاوزات التى أشار اليها، والتى يدعو الآن إلى إصلاحها ومعالجتها قد نشأت أساساً بفعل التطرف اليسارى الذى دشنه ورسخه تيار سالم ربيع فى التنظيم السياسى الحاكم وفى المجتمع، والتى رغم مقاومتها والإطاحة برمزها لم يستطع أحد التغلب عليها أو حتى الاقتراب الحقيقى والعملى منها أثناء قيادة عبد الفتاح اسماعيل للحزب والدولة - بعد قيام الحزب الاشتراكى اليمنى - ولا أثناء حكم على ناصر محمد الذى أتيح له من السلطات مالم يتح لأحد من قبله، حيث كان يمسك بالسلطات الثلاث: سلطة أمين عام الحزب، وسلطة رئيس الدولة وسلطة رئيس الحكومة.

ويبدو أن بعض الصيغ العامة والعائمة والمبهمة فى المشروع، والتى يراد الاستعانة بالرأى العام فى بلورتها وتدقيقها حتى تسمى الأشياء باسمائها تعود - فى بعض ما تعود اليه - إلى ضغط هذا الركام من التطرف اليسارى على الرؤوس والخوف من الاتهام باليمينية التى يدمغ بها اليوم حكم على ناصر محمد، رغم أنه لم يجرؤ حتى على القيام ولو بخطوة واحدة فى اتجاه مراجعة هذا الملف الخطر، وان أقدم على إطلاق شرارة الحرب الأهلية التى كادت تأتى على من كانوا فى جانبه وضده.

غير أنه يشهد للحزب الاشتراكى اليمنى فى عهده الجديد أنه امتلك الجرأة للاعتراف بالحقيقة

المرة، وهى أنه – حتى ولو لم تسم الأشياء بأسمائها حتى اليوم – لا مخرج للتجربة الثورية الواعدة التى يقودها إلا بمراجعة هذا الملف، وإلا بإصلاح ما أفسده التطرف اليسارى، والا بإشراك الرأى العام فى ذلك، وتمكين قوى المرحلة التاريخية الطبقية والسياسية والفكرية من ممارسة دورها كاملاً غير منقوص.

وذلك يتطلب – من ضمن ما يتطلب – استبدال صيغة "التعبيرات السياسية للتحالف الوطنى الديمقراطى تحت قيادة الحزب، بما فى ذلك إنشاء تحالف سياسى حر وطوعى فيما بينها تعبر عنه جبهة وطنية ديمقراطية عريضة للحزب أن يتزعمها بمقدار من يتمتع به من طليعية وشعبية بينهما وبين جموع الشعب".

وقيام مثل هذه الجبهة هو الحافز لقيام جبهة أخرى أوسع فى شمال الوطن، ولانبثاق جبهة أشمل على نطاق الوطن اليمنى كله تمثل الأساس السياسى والشعبى لبناء دولة الوحدة اليمنية ذات الوجهة الوطنية الديمقراطية.

* * *

لماذا التعـــددية الســـياسيـــة فـــى اليـــمن!

يدور فى الصحافة اليمنية الجنوبية هذه الأيام جدل واسع ومفتوح حول فكرة التعددية السياسية، كما يدور ذات الجدل فى شمال الوطن اليمنى حول ذات الفكرة وسط أطراف الحركة الوطنية هناك.

ذلك لا يعنى أن شطرى اليمن لم يعرفا من قبل شيئاً اسمه الأحزاب والحزبية. فالأحزاب "الشطرية" فى حدود كل شطر، والأحزاب "القطرية" على نطاق اليمن كلها، كانت موجودة سواء قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى الشمال وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى الجنوب وبعدهما. بل أن كلتا الثورتين لم تتما بمعزل عن الأحزاب الوطنية "القطرية". حقاً إن ثورة ٢٦ سبتمبر قادها تنظيم الضباط الأحرار وغيره من العناصر العسكرية والمدنية، غير أن تأثر بعضهم بالفكر الحزبى، وخاصة بالتيار الناصرى، كان حقيقة مؤكدة، وهو ما تدل عليه حتى الوثائق التى نشرها مؤخراً. أما ثورة ١٤ أكتوبر فقد قادها منذ البداية تجمع حزبى انصهر فيما أسمى "الجبهة القومية" التى كانت - عملياً فرعاً يمنياً لحركة القوميين العرب، وخليفا فعلياً للحركة الناصرية - شأن الحركة القومية الأم بمركزها فى بيروت - وكلتا الثورتين دعمتا من قبل الأحزاب الوطنية والديمقراطية على اختلاف فى الدرجة والتكنيك.

غير أن ما يعطى لفكرة التعددية السياسية المطروحة اليوم بقوة دلالة خاصة ومغزى متميزاً، هو أنه بعد قيام الحكم الثورى الجمهورى فى شمال الوطن سادت لدى الحكم وحلفائه المصريين فكرة التنظيم السياسى الواحد التى كان مأخوذاً بها فى مصر، وحظرت الحزبية رسمياً، وهو ما هو قائم حتى اليوم وفق مادة تضمنها الدستور الدائم الذى صدر فى ديسمبر ١٩٧٠، بعد قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الذى مثل نكسة للثورة.

أما فى جنوب الوطن فإنه بعد تحقيق الاستقلال الوطنى وقيام جمهورية فيه رفع الحكم الذى كان بيد الجناح اليمنى الإصلاحى فى الجبهة القومية شعار: "كل الشعب جبهة قومية"، مما كان

يعنى رفضاً قاطعاً لوجود أية أحزاب خارج الجبهة القومية. وعندما قامت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى قادها الجناح الديمقراطى الثورى فى الجبهة القومية وساندها الفصيل الماركسى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" والفصيل البعثى "حزب الطليعة الشعبية" - فيما بعد - واتجهت الأطراف الثلاثة نحو إقامة تنظيم واحد على أساس تبنى الفكر الاشتراكى العلمى أسمى "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" قبل أن يتحول إلى "الحزب الاشتراكى اليمنى". ولأن بعض العناصر البعثية والناصرية دخلت فى التنظيم واستوعبت فيه على مراحل، فإنه اعتبر التنظيم السياسى الوحيد فى البلاد، الذى له حق الحكم وحق الوجود السياسى فى المجتمع، بينما اعتبرت الأطراف الحزبية الأخرى كالبعث بشقيه - العراقى والسورى - والناصريين خارج الحسبة، اللهم إلا إذا كان نشاطها مقصوراً أو محصوراً على شمال الوطن. وبذلك خطرت التعددية السياسية - عملياً - فى الجنوب، حتى ولو لم يكن ذلك بنص دستورى، فى الوقت الذى حرمت فيه فى الشمال بحكم الدستور، واقتصر حق الوجود الرسمى والشرعى على "الحزب الاشتراكى اليمنى" الحاكم فى الجنوب، وعلى "المؤتمر الشعبى العام" المسؤول الوحيد عن العمل السياسى فى الشمال.

ورغم أنه ليس هناك إعلان صريح حتى الآن بقبول الحزب الاشتراكى اليمنى بفكرة التعددية الحزبية، وليس هناك ترحيب رسمى بها من قبل قادة المؤتمر الشعبى العام، وإن لم يكن هناك رفض معلق لها، إلا أن هناك شيئاً جديداً يعتمل ويتفاعل ويختمر فوق وتحت سطح التربة السياسية اليمنية، ويمهد لاستنباتها فيها.

وليس التأثر بما يحدث اليوم فى العالم النامى، ومنه عالمنا العربى، وفى المعسكر الاشتراكى، حيث تجرى إعادة نظر شاملة فى الموقف من الديمقراطية السياسية، بما فيها أبرز أشكالها وهى التعددية السياسية، وحيث أكدت الخبرة التاريخية والتجربة السياسية الحية الحاجة إلى بعث فكرة التعددية الحزبية، بما يكفل إشراك الرأى العام فى العمل السياسى طوعاً واختياراً من خلال هذا المنبر السياسى أو ذاك، واكتساب المركز الطليعى الحزبى والشعبى عبر الاقتناع والرضى العام، وليس عبر الافتراض النظرى بأحقية الحزب القائد فى الحصول على مثل ذلك - أقول ليس التأثر بذلك هو وحده الذى فرض اليوم ذلك القدر المتعاظم من الحديث والجدل حول ضرورة وأهمية التعددية السياسية سواء فى جنوب الوطن أو فى شماله.

فتجربة العمل السياسى، وخاصة تجربة الحزب الواحد الحاكم، أو التنظيم السياسى المتفرد، أثبتت أنه من الصعوبة بمكان الحصول على قبول الرأى العام وتفاعله وتعاطفه مع حزب واحد أحد، سواء سمى نفسه حزباً طليعيا جماهيرياً أو مؤتمراً ممثلاً لكل قطاعات الشعب.

وكما ظلت هناك أحزاب وطنية وتيارات ديمقراطية، وشخصيات سياسية خارج كل من

الإطارين، فإن هذين الإطارين لم يكفلا مرور حركة التطور التاريخى عبرهما وبقيادتهما بسلاسة ويسر، ومن هنا تلك الأزمات المتلاحقة التى توالت على الحزب الحاكم فى الجنوب عبر جميع المراحل، مرحلة "الجبهة القومية" ومرحلة "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" وأخيراً مرحلة "الحزب الاشتراكى اليمنى" ومن هنا تلك التعثرات والاختناقات التى منيت بها محاولات بناء تنظيم سياسى واحد بعد قيام ثورة سبتمبر فى الشمال، عبر جميع المراحل أيضاً، خاصة مرحلة "الاتحاد الشعبى الثورى"، فمرحلة "الاتحاد اليمنى" وانتهاء بـ"المؤتمر الشعبى العام".

ففى مجتمع متعدد الطبقات والفئات والأنماط الاجتماعية القديمة والحديثة، وما يزال يمر بمرحلة انتقالية من المجتمع القروسطى إلى المجتمع المدنى الحديث، ومن البنية القبلية، الإقطاعية إلى البنية ذات التوجه الرأسمالى أو ذات التوجه الاشتراكى، من الصعب حشدَ أو قلْ حشر الكل فى "كيس واحد" حتى لو كان "من نوعية جيدة".

فحتى الطبقة الواحدة، حتى وان كانت طبقة البروليتاريا، تحتمل قيام أكثر من حزب يمثلها طالما ظلت تضم فئات عديدة داخلها، تتفاوت حظوظها الاجتماعية، ودخولها المالية، ومكانتها قرباً أو بعداً من مواقع القيادة والسلطة السياسية.

وماركس وانجلز نفساهما لم يعترضا منذ صدور "البيان الشيوعى" فى فبراير ١٨٤٨ على وجود أحزاب اشتراكية أخرى غير الشيوعيين تمثل العمال، وقالا إن الشيوعيين لا يتميزون عن غيرهم من الأحزاب الاشتراكية المتحدثة باسم العمال إلا بشئ واحد، وهو انهم ينظرون أبعد، ويأخذون فى اعتبارهم مستقبل القضية لا حاضرها فقط.

ولينين كان قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وبعدها يسعى جاهداً لإقامة التحالفات مع الأحزاب والقيادات السياسية سواء الممثلة للفلاحين أو الزاعمة بأنها تمثل العمال، حتى أنه أخذ بالبرنامج الزراعى للاشتراكيين الثوريين بعد قيام الثورة لقربة من مزاج الفلاحين، وأقام حكومة ائتلافية معهم حتى الآن خروجهم عليها ورفعهم السلاح مع قوى الثورة المضادة ضد الثورة.

وجوهر عملية إعادة البناء "البيرسترويكا" والعلنية التى يقودها اليوم جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى وتجد أصداءها فى المعسكر الاشتراكى والأحزاب الشيوعية الأوروبية، والأحزاب الشيوعية والديمقراطية الثورية فى العالم النامى، بما فيه عالمنا العربى - وان بدرجات متفاوتة - هو اعادة الاعتبار للديمقراطية، والديمقراطية الاشتراكية بالذات، ووضع حد للبيروقراطية التى كان لينين أجهر من حذر من خطرها، حتى لقد بلغ الأمر حد أن "مجلس نواب الشعب" السوفيتى افتتح أعماله فى ١٩٨٩/٩/٢٥ ببحث "مشروع قانون يقضى بإنشاء أحزاب سياسية جديدة للمرة الأولى فى الاتحاد السوفيتى، مع منحها حقوقاً متساوية مع الحزب الشيوعى الحاكم" كما جاء فى "الأهرام" عدد ١٩٨٩/٩/٢٥.

وفى العديد من البلدان الاشتراكية جبهات وطنية يتزعمها الحزب الشيوعى، وعملية توسيع حقوقها الديمقراطية، بل وقيام أحزاب أو منظمات جديدة ما برحت مستمرة.

وإذا كان ذلك يحدث فى البلدان الاشتراكية فأحرى به أن يحدث فى البلدان النامية، حيث التكوين الطبقى الهش والمائع والمتداخل، وحيث الأنماط الاقتصادية المتعددة، بما فيها أنماط ما قبل الرأسمالية، بل وما قبل الإقطاعية، وحيث يستحيل تسييد طبقة من الطبقات الآخذة فى التكوين أو أية فئة اجتماعية، سواء باسم تحقيق تنمية اقتصادية رأسمالية، أو باسم إقامة مجتمع الديمقراطية الثورية، أو حتى باسم السعى نحو بناء الاشتراكية.

وذلك ما أخذ يحدث بالفعل، بما فى ذلك فى البلدان العربية التى قامت فيها ثورات وطنية تحررية، حيث أخذ يحل محل نظام الحزب الواحد نظام التعددية الحزبية، وهى عملية وإن كانت ما تزال فى بدايتها ، إلا أنها تنطوى على مؤشر واضح على اتجاه حركة الأحداث.

والجدل الدائر فى اليمن بشطريها سواء بصوت عال مسموع أو بصوت خافت هامس هو تعبير واضح عن هذه الضرورة التاريخية والحاجة الموضوعية للأخذ بنظام التعددية الحزبية بدلاً عن نظام الحزب الواحد الذى ساد حتى الآن، ولا بأس حينئذ من أن يتزعم الحزب الأكثر طليعية وجماهيرية أية تحالفات سياسية يمكن أن تنشأ على مستوى الشطر أو على مستوى القطر.

ويبدو أن الحزب الاشتراكى اليمنى أخذ يدرك هذه الضرورة والحاجة، ومن هنا ما نص عليه "مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل" الذى أنزل للمناقشة الحزبية والجماهيرية والبرلمانية من حتمية "توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام من خلال تصحيح الأخطاء التى أضرت بالتحالف الوطنى الديمقراطى وبمستوى مشاركة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الثورة الوطنية الديمقراطية فى عملية البناء الوطنى وإدارة المجتمع وتوضيح سياسة الحزب تجاه هذه الطبقات والفئات الاجتماعية وتطوير التعبيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتحالف الوطنى الديمقراطى" (صحيفة "الثورى" العدنية، عدد ١٩٨٩/٧/٢٩).

حقاً إنه لم يرد فى المشروع نص صريح يقبل بالتعددية السياسية، وإن هناك أكثر من تصور لمعنى هذه الفقرة، فهناك من يفهمها بمعنى إيجاد منظمات "اجتماعية" إلى جانب المنظمات الاجتماعية والنوعية القائمة يتشكل منها تحالف سياسى تحت قيادة الحزب. وهناك من يريد أن يترجمها فى شكل إيجاد "منابر" داخل "مجلس الشعب الأعلى" كنقطة بداية قبل السماح بإقامة التعددية الحزبية التى يخشى أن تقلص قاعدة الحزبية الاجتماعية فيما لو بدئ بها فى وقت لم يتمكن فيه الحزب من إصلاح أكثر من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية غير القابلة للتأجيل. وهناك من يريد لها أن تكون تعددية حزبية صريحة وأن تصدر بقانون يقره مجلس الشعب الأعلى دون خوف على مصير الحزب الذى ربما تمكن بذلك من إثبات ثقته بنفسه وبشعبه

وبقدرته على أن ينتزع طايعته وجماهيريته عبر ذلك ومن خلال تسليم الحلفاء السياسيين بقيادته وحست سياسته.

ورغم أنه لم يحسم الجدل داخل الحزب لصالح أى من الاجتهادات الثلاثة، إلا ان مشاركة الصحافة والمثقفين والمنظمات الجماهيرية ومجلس الشعب الأعلى والرأى العام كله فى مناقشة مشروع الإصلاح، وخاصة قضية التعددية السياسية، من شأنه أن يساعد الحزب على التوصل إلى الصيغة المثلى، التى لن تكون فى رأينا سوى القبول الديمقراطى والصريح بصيغة التعددية الحزبية التى ستقوى فى رأينا الحزب ولا تضعفه وتمكن "المنحشرين" فيه بدونما اقتناع من اختيار الموقع الحزبى الأكثر ملاءمة لهم، كما ستوسع قاعدة الحزب الاجتماعية وتتيح له بناء تحالف سياسى حر يعطيه المكانة الطليعية والجماهيرية التى يحرص عليها ويريد الوصول اليها.

ومن شأن تطور كهذا أن يساعد الحركة الوطنية فى شمال الوطن ويساعد الوضع كله هناك على التحرك فى ذات الاتجاه، اتجاه ممارسة العمل السياسى فى مناخ من الديمقراطية، واتجاه إقامة تحالف سياسى واسع بين مختلف الأطراف الحزبية والجماهيرية والشخصيات الوطنية، وايجاد لغة مشتركة وتعاون محدد - حتى فى الحدود الدنيا مع المؤتمر الشعبى العام.

وكما أنه من الصعب تصور تحقيق الوحدة اليمنية بدون أن تقترن بالديمقراطية، فإنه من الصعب تصور هذه بدون السماح بالتعددية الحزبية التى تعتبر أرقى مظهر من مظاهر الديمقراطية السياسية.

وإقامة اليمن الديمقراطى الموحد مرهونة أولاً وأخيراً بتوحيد أطراف الحركة الوطنية الشعبية فى اليمن. وإقامة جبهة وطنية ديمقراطية فى كل من شطرى اليمن يمثل نقطتى الارتكاز الأساسيتين اللتين يمكن أن تنهض عليهما جبهة وطنية ديمقراطية يمنية عريضة على مستوى الوطن كله. ومثل هذه الجبهة الواسعة هى القاعدة المتينة التى يمكن أن يقوم عليها صرح دولة اليمن الموحدة الديمقراط التقدمية.

* * *

خـــاتمـــة:

ليس هناك ما يشهد على حالة النهوض القومي والثوري العربي مابين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات لهذا القرن من ذلك الطوفان العارم الذي لفَّ الوطن العربي من مشرقه إلى من مغربه حتى بلغ أقصى ركن في جزيرة العرب، حيث ينتصب اليوم شاهدان تاريخيان ومشهدان سياسيان على ذلك هما الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اللتين لم تستطع كل محاولات قوى الرجعية والاستعمار وأدهما، واعادة عقارب التاريخ إلى الوراء.

وخلال فترة النهوض الثوري والانبعاث القومي هذه كانت مصر هي قاعدة وقائدة هذا الزحف، وكان جمال عبد الناصر الذي غدا بطلاً قومياً بمعركة السويس العظيمة وبتحويله ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ثورة أم لكل الثورات العربية اللاحقة هو عنوان وغرة هذه الحقبة القومية الثورية المهيبة والمجيدة من تاريخ العرب المعاصر.

أن تكون قد حدثت تراجعات أو حتى انتكاسات لهذه الثورات، وأن يكون المشروع القومي الثوري الذي ألقت مصر الناصرية بكل ثقلها خلفه أحبط بفعل عوامل داخلية وخارجية، رجعية واستعمارية وصهيونية أبرزها نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، فإن ذلك لا يقلل من مشروعية هذا المشروع، ولا من شأن الثورات العربية التي كانت ثورة ٢٣ يوليو حادية لها، ولا من خطورة ما مثلته فترة الانبعاث الوطني والقومي العربي هذه بين مجمل حركات التحرر الوطني العالمية.

ان تكون ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال الوطن اليمني قد تعرضت لنكسة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ مع خروج الجيش المصري من اليمن على إثر نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ وبسببها، وأن تكون ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن اليمني قد تعرضت للعديد من المؤامرات الخارجية والمحن الداخلية - دون أن تؤدي على أية حال إلى انتكاسها - فإن ذلك أيضاً لا يخرج عن السياق العام الذي حكم مجمل الثورات العربية، بل وثورات التحرر الوطني على الإطلاق، نظراً

لكثافة هجوم الثورة المضاد، ولافتقاد هذه الثورات - مع تفاوت في الدرجة - كامل الشروط الموضوعية والذاتية التى تكفل لها التقدم والتطور المطرد والسير المستقيم على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية المفضى إلى تحقيق المشروع النهضوى الوطنى والقومى التمثل فى إقامة دولة وطنية حديثة مستقلة موحدة،و وتأسيس دولة قومية اتحادية عربية حديثة متقدمة، وفى المضى بالمجتمع العربى كله على طريق الديمقراطية الرحب، وصوب أفق الاشتراكية الوضاء.

على أن أهم عامل داخلى أدى إما إلى انتكاس أو تراجع أو تعثر هذه الثورات - بما فيها ثورة ٢٦ سبتمبر - أو إلى تعرضها للمحن والأزمات الداخلية - شأن ثورة ١٤ أكتوبر - هو غياب الديمقراطية السياسية للجماهير الشعبية وممثليها السياسيين، ومن ثم حرمان هذه الثورات من الارتكاز على قاعدة اجتماعية - سياسية عريضة منظمة فى شكل تحالف وطنى - ديمقراطى طوعى واسع تتمكن به من مواصلة مسيرتها التاريخية، ومن تجذير خطها النضالى، ومن تحقيق مجمل المهام المنتصبة أمامها القريبة منها والبعيدة، بما فيها تحقيق الوحدة الوطنية والمجتمعية، وقيام المجتمع المدنى الحديث وبلورة الشخصية الوطنية الخاصة لكل قطر عربى، كالوحدة اليمنية التى ظل شعارها مرفوعاً من قبل قيام الثورة، وبلورة الشخصية القومية العربية العامة، وإنجاز الوحدة العربية التى طرح شعارها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وحيث أن غياب الديمقراطية السياسية كان هو العقدة الأساسية التى تعرضت بسببها الثورات العربية - بما فيها ثورتا ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر - لكل ما تعرضت له من انتكاسات وتراجعات وتعثرات ومحن وأزمات، فإنه يصبح مفهوماً لماذا كل هذا التركيز الشديد عليها هذه الأيام من قبل قوى الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى الاشتراكية خاصة، ولماذا المطالبة بحق التعددية السياسية، بما يعنيه ذلك من حق إقامة الأحزاب الممثلة للطبقات والفئات الاجتماعية والتيارات الأيديولوجية الموجودة فعلاً فى المجتمع.

حقاً إن قوى اليمين التى تضررت من الضربات التى وجهتها اليها الثورة فى لحظات عنفوانها السياسى والاجتماعى تطالب هى الأخرى بحق الوجود السياسى وبألا تبقى الديمقراطية السياسية المنشورة مقصورة على أهل اليسار والوسط، غير أنه ليس فى ذلك ما يفزع، فاتحاد قوى الثورة الوطنية الديمقراطية وقوى الاشتراكية كفيل بأن يمكنها من إخراج قوى اليمين من ساحة الصراع بحكم تمثيلها للطبقات والفئات الاجتماعية الأوسع والأكثر جذرية والأشد حاجة إلى الديمقراطية فى المجتمع، قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والوسطى.

ومن هنا فإن هذه القوى الديمقراطية والاشتراكية فى الوقت الذى تطالب فيه بإشاعة الديمقراطية، فإنها تدعو إلى وحدتها هى ذاتها فى مواجهة قوى اليمن، ومن أجل إيجاد حالة انبعاث وطنى وقومى جديدة، وتحقيق المهام المشتركة فى استكمال التحرر الوطنى، وإنجاز التنمية

الاقتصادية المستقلة، والتقدم الاجتماعى، والتطور الثقافى، وأولاً وقبل كل شئ إقامة الحكم الديمقراطى، والمجتمع المدنى، بكل ما يفضى إليه ذلك من السير المطرد على الصراط المستقيم صراط الاشتراكية التى يتحقق فى ظلها أرقى شكل للديمقراطية.

وقد دخلت اليمن بشطريها هذه المعمعة الجديدة، معمعة النضال من أجل اشاعة الديمقراطية فى المجتمع، حيث تناضل القوى الديمقراطية والاشتراكية هنا وهناك من أجل السماح بالتعددية السياسية، باعتبارها أبرز مظاهر الديمقراطية السياسية، وبحرية تكوين التحالفات الوطنية داخل كل شطر، وعلى نطاق الوطن اليمنى كله، لا من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية هنا وهناك فحسب، وانما أيضاً باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد المتاح من أجل إقامة اليمن الديمقراطى الموحد، المتحرر المتقدم.

وقد أقر الحزب الاشتراكى اليمنى الحاكم فى جنوب الوطن فكرة إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية فيه تحت قيادة الحزب، بما يعنيه ذلك حتماً من الإقرار بفكرة التعددية السياسية التى تطرح اليوم بصيغة أخرى هى "التعبيرات السياسية" لقوى الثورة الوطنية الديمقراطية.

وفى شمال الوطن تتصاعد الحاجة إلى مثل ذلك، وتنشد مختلف الأطراف الوطنية والديمقراطية لبلوغ ذات الهدف.

بل إن العديد من القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية لا تقف عند هذا الحد، حيث تؤكد أن مجرد قيام جبهة وطنية هنا وأخرى هناك لا يمثل سوى الخطوة الأولى المنطقية والطبيعية لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة على مستوى اليمن كله، من حيث أن قيام مثل هذه الجبهة يمثل الرافعة التاريخية لقيام دولة اليمن الواحدة المنشودة، الوطنية الديمقراطية.- وكاتب هذه السطور ممن يرون ذلك -

على أن إحدى القضايا الجدلية وسط جماع القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية هى الموقف من "أهل اليمن" فى حالة السماح بالتعددية السياسية. فهناك من يرى أن التعددية السياسية يجب أن تكون "تعددية ثورية" بحيث يخرج منها "أهل اليمن"، بمن فيهم "الاخوان المسلمون" والأحزاب "الانفصالية" التى عرفها جنوب الوطن قبل قيام الثورة واكتسحها موجها، وهناك من يرى أن "التعددية الثورية" جائزة بالنسبة لجنوب الوطن فقط، حيث أن عملية التحويل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى التى أحدثتها الثورة هناك سحبت الأرضية التى يمكن أن تقوم عليها أحزاب يمنيية، على عكس ما هو عليه الحال فى شمال الوطن، حيث أن مثل عملية التحويل هذه لم يتم بعد، ومن ثم يصبح مفهوماً ومبرراً - اجتماعياً وسياسياً - قيام مثل هذه الأحزاب التى هى قائمة بالفعل لحزب الأخوان المسلمين الذى يعتبر أقوى وأنشط القوى السياسية

هناك. وهناك رأى ثالث يدعو لإطلاق التعددية السياسية فى اليمن عموماً، بحيث تشمل اليمين واليسار والوسط، وسواء قامت فى ظلها أحزاب "شطرية" أو "قطرية"، داعية للتقدم الاجتماعى والوحدة اليمنية، والديمقراطية الثورية، أو كافرة بها.

هكذا يمكن القول إن اليمن – بشطريها – تشهد اليوم – حركة جدل فكرى، وتفاعل سياسى، وصراع اجتماعى، غير مشهورة ولا مسبوقة، وهى حركة لابد أن تؤدى فى خاتمة المطاف – إلى انتصار كلمة الديمقراطية، كلمة العصر، التى بدونها – كما ثبتت التجربة التاريخية لكل الثورات – لا تتحقق لا الثورة الديمقراطية ولا الثورة الاشتراكية، كما حلم بها دعاتهما الأوائل، وكما تمنتهما الجماهير العريضة.

* * *

★ اضاءة

★ مدخل ٥

★ موجز عن الدراسة المعنونة:

«أصالة تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية.. وقدرتها على تجاوز أزمتها. وتجذرها» ١١

★ أصالة تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية.. وقدرتها على أزمتها وتجذرها. ١٦

★ الماحة عن المقدمات التاريخية لخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية.. وأهميتها الثورية الفائقة.. والدروس العميقة المستخلصة منها. ٥٣

★ المقدمات التاريخية لخطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية.. وأهميتها الفائقة.. والدروس العميقة المستخلصة منها. ٦٠

★ مقارنة سريعة لتجربة الثورة فى ضوء الوثيقة النقدية التحليلية. ١٢١

★ إما سن قانون للصحافة أو الفوضى..!! ١٢٦

★ قانون الصحافة فى اليمن الديمقراطى لابد أن يكون تقدمياً ١٣١

★ إجابات على أسئلة ورقة الاستبيان حول الوحدة اليمنية المقدمة من الأخ يحى حسين العرشى وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة فى الشطر الشمالى من الوطن. ١٣٤

★ مدخل نحو إلقاء نظرة متفحصة على ملف الوحدة اليمنية ١٦١

★ معادلة عبد الفتاح اسماعيل المتماسكة فى الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية والاشتراكية ١٨٤

★ نعم للجدل المبدئى البناء.. ولا للتشويه وتصفية الحسابات ١٩٠

★ إما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل ١٩٨

★ منطق «وحدوى» يتصادم مع منطق التقدم الاجتماعى التاريخى! ٢٠٤

★ مقاربة عامة لقضية الوحدة اليمنية عبر الماضى والحاضر والمستقبل ٢٠٩

★ قطار الثورة.. والمتفرجون ٢٢٨

* الوحدة اليمنية .. بين دعاة الوحدة الاندماجية الفورية..
ودعاة الوحدة المتدرجة المتصاعدة ٢٣٤
* ملاحظات إضافية حول الوحدة اليمنية بمناسبة الجدل
حولها بين الأشطل والسقاف ٢٤٩
* حول القانون التاريخى العام للثورة الديمقراطية ٢٧٥
* موقع النزعة الثقافية الفردية الانعزالية من اللوحة
الثقافية - السياسية فى اليمن ٢٨٢
* قراءة معكوسة ومشوهة لحوارنا حول الوحدة اليمنية ٢٩٠
* لاسبيل لا كمال مهام الثورة وتحقيق الوحدة اليمنية
بغير الديمقراطية ٢٩٣
* نظرة تاريخية على مسألة التعددية السياسية عبر
مرحلتى الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية ٢٩٨
* التعدد الحزبى والتحالف الوطنى الديمقراطى
مفتاح الوحدة اليمنية ٣٢٠
* طريق الوحدة اليمنية .. طريق التعددية السياسية
والجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة. ٣٤٠
* ملاحظات سريعة على مداخلة:
«خطوة (٢٢) يونيو.. ووحدة الفصائل الوطنية
الديمقراطية». ٣٥٨
* درب الديمقراطية والرأى الآخر ٣٦٥
* دور صوت العمال فى ترسيخ الديمقراطية الصحفية..
الرأى والرأى الآخر ٣٦٩
* رأى فى مشروع الاصلاح الشامل فى اليمن الديمقراطية ٣٧٣
* لماذا التعددية السياسية فى اليمن! ٣٧٧
* خاتمة. ٣٨٢

٩٢ / ٨٧٢٩
977- 221 - 040- 1